منهج الأئمة في التعامل مع المخالف

إعداد الأستاذ

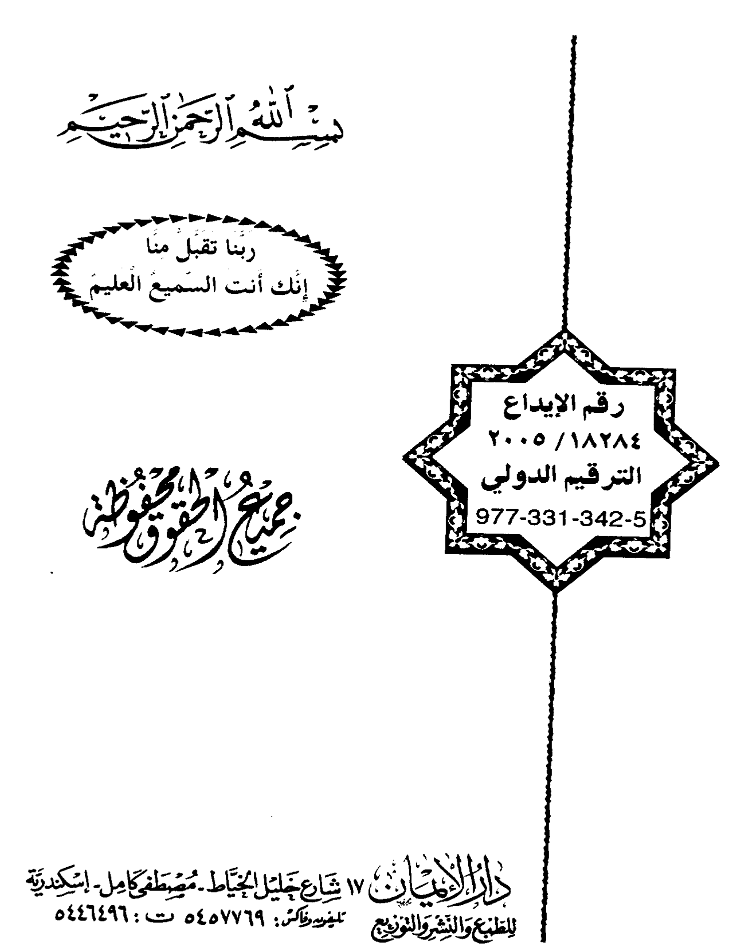
سراج الدين اليماني

عفا الله عنه






بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا تقبل منا
إنك أنت السميع العليم

رقم الإيداع
١٨٢٨٤/ ٢٠٠٥
الترقيم الدولي
977-331-342-5

دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع
١٧ شارع خليل الخياط - مصطفى كامل - إسكندرية
تليفون وفاكس: ٥٤٥٧٧٦٩ ت: ٥٤٤٦٤٩٦

مَنهجُ الأئمّة

في

التّعامُل مع المخالِف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إنَّ الحمدَ لله، نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ باللهِ من شُرورِ أنفسنا ومن سيئاتِ أعمالنا، مَن يَهده اللهُ فلا مُضلَّ له، ومَن يُضللْ فلا هاديَ له، وأشهدُ أن لا إله إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أن محمدًا عبدُه ورسولُه.

﴿ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ (آل عمران: ١٠٢).

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾ (النساء: ١).

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ (الأحزاب: ٧٠-٧١).

أما بعــد:

فإن أصدقَ الحـديث كتابُ الله، وأحسنَ الهدي هديُ محـمد ﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتُها، وكلَّ محدثة بدعةٌ، وكلَّ بدعة ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ في النَّار.

وبعد .. فإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا درهمًا ولا دينارًا، وإنما ورثوا العلم، علـم الشرع، والدين، فـذلك مـيـراثهم الذي ورثه العلمـاء عنهم، فأصبحـوا به نجوم الدجى في الظلمات، يهتدي بهم المهتـدي، ويسترشد بهم المسـترشـد، لا يضل من اتبع أثرهم، ولا من اقـتـدى بخطاهم، ولا يزال السلف الصالح ـ رحمهم الله أجـمعين ـ يعلمون لأهل العلم قدرهم، وينزلونهم

منزلتهم، لا يختلفون عليهم اختلاف الضلال، ولا يتبعونهم في زلاتهم اتباع المغضوب عليهم، بل بأمرهم قائمون، وعلى خطاهم سائرون، لما اقتدوا بكتاب الله تعالى، وبسنة رسوله ﷺ(١).

فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في «نقض المنطق» عن فضل أهل الحديث، فقال: ما أحسن ما جاء عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الشهير بابن الماجشون التميمي مولاهم المدني الفقيه أحد الأعلام توفي ١٦٦هـ: وعليك بالسنة؛ فإنها لك بإذن الله عصمة، فإن السنة إنما جُعِلتْ ليستن بها، ويقتصر عليها، وإنما سنها من قد علم ما في خلافها من الزلل والخطأ والحمق والتعمق، فارض لنفسك بما رضوا به لأنفسهم، فإنهم عن علم وقفوا، وببصر نافذ كفوا، ولهم كانوا على كشفها أقوى، وبتفصيلها لو كان فيها أحرى، وإنهم لهم السابقون وقد بلغهم عن نبيهم ما يجري من الاختلاف بعد القرون الثلاثة، فإن كان الهدى ما أنتم عليه لقد سبقتموهم إليه، وإن قلتم: حدثٌ حدثَ بعدهم فما أحدثه إلا من اتبع غير سبيلهم، ورغب بنفسه عنهم، واختار ما نحته فكره على ما تلقوه عن نبيهم، وتلقاه عنهم من تبعهم بإحسان، ولقد وصفوا منه ما يكفي وتكلموا منه بما يشفي، فمن دونهم مقصر، ومن فوقهم مفرط، لقد قصر دونهم أناس فجفوا وطمح آخرون فغلوا، وإنهم فيما بين ذلك لعلى هدى مستقيم.

ـ فقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «نقض المنطق» (ص٧): فنقول: من المعلوم أن أهل الحديث يشاركون كل طائفة بما يتحلون به من صفات الكمال ويمتازون عليهم بما ليس عندهم؛ فإن المنازع لهم لابد أن يذكر فيما يخالفهم فيه

(١) انظر: «ظاهرة التشغيب على العلماء» (ص٤، ٥).

طريقًا أخرى، مثل المعقول والقياس والرأي، والكلام والنظر والاستدلال والمحاجة والمجادلة، والمكاشفة، والمخاطبة، والوجد، والذوق، ونحو ذلك.

وكل هذه الطرق لأهل الحديث صفوتها وخلاصتها، فهم أكمل الناس عقلاً، وأعدلهم قياسًا، وأصوبهم رأيًا، وأقومهم جدلاً، وأتمهم فراسة، وأصدقهم إلهامًا، وأَحَدُّهم بصرًا ومكاشفة، وأصوبهم سمعًا ومخاطبةً، وأعظمهم وأحسنهم وجدًا وذوقًا، وهذا هو للمسلمين بالنسبة إلى سائر الأمم، ولأهل السنة والحديث بالنسبة إلى سائر الملل.

وقال أيضًا - رحمه الله - في (نقض المنطق) (ص٤١) بعد الكلام على قوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»: إن ما عند عوام المؤمنين وعلمائهم أهل السنة والجماعة من المعرفة واليقين والطمأنينة والجزم الحق والقول الثابت، والقطع بما هم عليه أمر لا ينازع فيه إلا من سلبه الله العقل والدين.

ففضلهم عظيم جدًا ومما جاء في فضلهم ما رواه الإمام أحمد - رحمه الله - في «مسنده» عن معاوية بن قرة عن أبيه عن النبي ﷺ: «إذا فسد أهل الشام فلا خير فيكم»[1].

وقال ﷺ: «ولن تزال طائفة من أمتي منصورين، لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة»[2].

---

(١) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٥/ ٣٤)،(١٥٥٣٣ - ١٥٥٣٤ - ٢٠٢٤٦)، ورواه الترمذي في (الفتن) «باب ما جاء في أهل الشام» برقم (٢١٩٢)، وابن ماجه في (المقدمة)، في «كتاب السنة» برقم (٦)، وصححه الألباني في «المشكاة» (٦٢٨٣)، و«فضائل أهل الشام»

(٢) صححه الألباني في «صحيح الجامع» برقم (٧٠٢).

وقال الشيخ مقبل بعد ذكر هذا الحديث: «والطائفة المنصورة، قال البخاري - رحمه الله -: إنهم أهل العلم.

وقال الإمام أحمد: إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم، والحديث وإن لم يكن نصًا على ما قاله الإمام البخاري والإمام أحمد؛ فإن أهل الحديث داخلون دخولاً أوليًا لثباتهم على الحق، وخدمتهم الإسلام، والذبِّ عنه، فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خيرًا»[1].

وانظر أيضًا إلى كتاب «ما جاء في البدع» لابن وضاح القرطبي - رحمه الله - (ص٣٢، رقم٣) عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه قال: الحمد لله الذي امتن على العباد بأن جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل عن الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، ويُحيون بكتاب الله الموتى، ويُبَصِّرون بكتاب الله أهل العمى، كم من قتيل لإبليس قد أَحْيَوْه، وضال تائه قد هَدَوْه، بذلوا دماءهم وأموالهم دون هلكة العباد، فما أحسن أثرهم على الناس، وما أقبح أثر الناس عليهم يقتلونهم في سلف الدهر إلى يومنا هذا بالحدود، ونحوها فما نسيهم ربك، وما كان ربك نسيًا، جعل قصصهم هدى، وأخبر عن حسن مقالتهم، فلا تقصر عنهم فإنهم في منزلة رفيعة، وإن أصابتهم الوقيعة[2].

هم الفرقة الناجية الثابتة على ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه الذين ميَّزهم رسول الله وحددهم، عندما ذكر أن هذه الأمة ستفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، فقيل: منهم يا رسول الله؟، قال: **«من كان على ما أنا عليه وأصحابي»**[3].

---

(١) «الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين» (١/١١)، في (فضل أهل العلم).
(٢) وذكره ابن القيم في (الصواعق المرسلة) (٩٢٨/٣).
(٣) سيأتي تخريجه - إن شاء الله -.

لا نقول: ذلكك مبالغة، ولا دعاوى مجردة، وإنما نقول الواقع الذي تشهد له نصوص القرآن والسنة، ويشهد له التاريخ، ويشهد به أقوالهم، وأحوالهم، ومؤلفاتهم، هم الذين وضعوا نصب أعينهم قول الله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (آل عمران: ١٠٣)، وقوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النور: ٦٣)، فكانوا أشد بعدًا عن مخالفة أمر رسول الله ﷺ، وأبعدهم عن الفتن.

وهم الذين جعلوا دستورهم: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء: ٦٥)، فقدروا نصوص القرآن والسنة حق قدرها، وعظموها حق تعظيمها، فقدموها على أقوال الناس جميعًا وقدموا هديها على هدي الناس جميعًا، واحتكموا إليها في كل شأن عن رضى كامل، وصدور منشرحة، بلا ضيق، ولا حرج، وسلموا لله ولرسوله التسليم الكامل، في عقائدهم وعباداتهم ومعاملاتهم، هم الذين يصدق فيهم قول الله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (النور: ٥١)، هم بعد صحابة رسول الله جميعًا، وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون[١].

فمن كان هذا شأنه، ومن كان هذه صفته، ومن كان هذه مكانته، فحري بنا أن نأخذ عنهم ونصدر عن قولهم؛ لأن قولهم من قول الله، وقولهم من قول رسول الله، فهذا الظن بهم - إن شاء الله -، إذا كان هؤلاء هم أهل الحديث من العلماء، فحق لك أخي المتبع أن تقتفي أثرهم، وتعضَّ على ما عضوا عليه بالنواجذ، وتتمسك بما تمسكوا به ونشروه لمن بعدهم فإنه هو الهدي المستقيم.

---

(١) «مكانة أهل الحديث» للمدخلي (٦-٧)

وإياك - أخي المسلم المتبع - أن تتبع أقوال الرجال وإن كان قد حلوه لك بالأسلوب الجذاب، واللسان الطليق، بل عليك باتباع الدليل، واترك التعصب للرجال، وما لا دليل عليه فارم به عرض الحائط، هكذا كان سلفنا من الأئمة، ومنهم مالك بن أنس، وأبو حنيفة النعمان بن ثابت، والشافعي، وأحمد بن حنبل - رحمهم الله تعالى - وإياك واتباع من كان هذا حاله، فإني أخاف عليك من الشقاوة - والعياذ بالله - نقل عبد الله بن عمر الدميجي في (الإمامة العظمى) (ص٥٢٦) قال: وروى أبو شامة بسنده إلى زياد بن حدير قال: قال لي عمر: هل تعرف ما يهدم الإسلام؟ . . قلت: لا، قال: يهدمه زلة عالم، وجدال منافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين[1].

وروى الإمام أحمد بسنده إلى عبد الله بن مسعود ﷺ قال: أشد الناس عذابًا يوم القيامة: رجل قتله نبي، أو قتل نبيًّا، وإمام ضلالة، وممثل من الممثلين[2].

ولذلك فقد قال عُمر لكعب ﷺ: إني أسألك عن أمر فلا تكتمني، قال: والله لا أكتمك شيئًا أعلمه، قال: ما أخوف شيء تخوفه على أمة محمد ﷺ؟ قال: أئمة مضلين، قال عمر صدقت: قد أسرَّ ذلك إليَّ النبي ﷺ وأعلمنيه[3].

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٢٢-٤٤)، والبزار في «المسند» برقم (١٦٨-١٦٩)، وابن بطة في «الإبانة» (١ ٩٤٠)، من طرق عن عمر بن الخطاب به مرفوعًا، ورواه ابن حبان كما في «الإحسان» برقم (٨٠)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٥٩٣).

(٢) رواه أحمد برقم (٣٨٦٨)، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح، وقال الهيثمي: رواه البزار ورجاله ثقات، والحديث حسنه الألباني في «الجامع» (١/ ٣٣٥).

(٣) رواه أحمد رقم (٢٩٣)، قال في «مجمع الزوائد»: رجاله ثقات (٥/ ٢٣٨)، وحسَّن إسناده أحمد شاكر.

وعن أبي الدرداء ﷺ قال: إن فيما أخشى عليكم زلة العالم، وجدال المنافق بالقرآن، والقرآن حق، وعلى القرآن منار كأعلام الطريق. ذكره ابن عبد البر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: من أعان ظالمًا بلي به، وهذا عام في جميع الظلمة من أهل الأقوال والأعمال، وأهل البدع والفجور، وكل من خالف الكتاب والسنة من نهيٍ أو أمرٍ أو عملٍ؛ فهو ظالم[١].

وجاء أيضًا عن ميمون بن مهران ـ رحمه الله ـ أنه قال: إن هذا القرآن قد أخلق في صدور كثير من الناس فالتمسوا ما سواه من الأحاديث، وإن ممن يبتغي هذا العلم يتخذه بضاعة ليلتمس به الدنيا، ومنهم من يتعلمه ليماري به، ومنهم من يتعلمه ليشار إليه، وخيرهم الذي يتعلمه ليطيع الله فيه.

قال ابن عبد البر: معنى قوله إن هذا القرآن قد أخلق ـ والله أعلم ـ أي: أخلق علم تأويله من تلاوته إلا بالأحاديث عن السلف العاملين به، فبالأحاديث الصحاح عنهم يُوقَف على ذلك، لا بما سولته النفوس وتنازعته الآراء، كما صنعته أهل الأهواء[٢].

أياك ـ أخي المسلم ـ أن تغتر بكثرة أهل الباطل، وظهورهم وقلة أهل الحق، فتحسب أنك على حق، لاشك أن ذلك من أخطر العقبات وأشد الفتن التي تواجه أهل الحق، فهم يرون إقبال الدنيا على المبطلين ويرونهم ناجحين مرموقين، تهتف لهم الدنيا وتصفق لهم الجماهير، وتصاغ لهم الأمجاد، وتذلل لهم الصعاب، وتيسر لهم الأسباب، وتفتح لهم الأبواب، في الوقت الذي

(١) «نقض المنطق» (ص٤).
(٢) انظر: «الجامع» لابن عبد البر (٢/ ١٢٠٣) رقم (٢٣٦٦).

يتعرض فيـه أهل الحق للأذى والفتن والابتلاء، حقًا إنها فتنة كبـيرة، قد تعصف بالقلوب القلقة، ولا يثبت لها إلا أصحاب القلوب الحية السليمة العامرة بالإيمان واليـقين، فالدعـوة ألى الله ـ جَلَّ وعلا ـ أمـانة عظيمـة لابد لأهلها مـن إعداد خـاص، وهذا الإعـداد لا يتم أبدًا إلا بالصـبـر الجـمـيل، على جـمـيع الفتن والابتلاءات، ولا يتم إلا بالاسـتعلاء على جمـيع الآلام والثقة المطلقـة في نصر الله ـ جل وعـلا ـ لأهل الحق، وإن كانوا قلة، فليـست الكثرة دليـلاً على الحق أبدًا، لاسيما بعـد انقضاء القرون الثلاثة الأولى الفاضلـة، بل ما ذكر الله الكثرة إلا وذمها، وما ذكر القلة إلا مدحها:

فقال: ﴿ وإن تطع أكثر من في الأرض يضلك عن سبيل الله ﴾ (الأنعام: ١١٦).

وقال: ﴿ وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (يوسف: ١٠٣).

وقال: ﴿ فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلاَّ كُفُوراً ﴾ (الإسراء: ٨٩).

وقال: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَشْكُرُونَ ﴾ (غافر: ٦١).

وقال: ﴿ لَقَدْ جِئْنَاكُم بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ ﴾ (الزخرف: ٧٨).

وقال: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ (يوسف: ١٠٦).

وقال: ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ (النحل: ٨٣).

وقال: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ (الشعراء: ٨).

وقال: ﴿ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ ﴾ (الشعراء: ٢٢٣)،

* وذكر الله القلة ومدحها وأثنى عليها، فقال سبحانه:

﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ ﴾ (سبأ: ١٣).

وقال: ﴿ إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾ (ص: ٢٤).

وقال: ﴿ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾ (هود: ٤٠).

وقال: ﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ ﴾ (البقرة: ٢٤٦).

وقال: ﴿ وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ (النساء: ٨٣).

بل وفي الحديث الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما: عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **«عُرضت عليَّ الأمم فرأيت النبي ومعه الرهط، والنبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي وليس معه أحد ..»**

فلا ينبغي أن نغتر بالكثرة الهالكة، وأن نحتقر القلة السالكة لطريق الحق والهدى، ورحم الله الحسن البصري، إذ يقول: السنة والله الذي لا إله إلا هو بين الغالي والجافي، فاصبروا رحمكم الله، فإن أهل السنة كانوا أقل الناس فيما مضى، وهم أقل الناس فيما بقي.

فإياك إياك ـ أخي المسلم ـ أن تكون ضد هذه الفئة التي اختارها الله لنصرة دينه بالمخالفة لهم، وبالتشنيع عليهم، وبتتبع زلاتهم، فإن كانت الزلة من أحدهم، أو الخطأ من بعضهم، أحسن فيه الظن، واترك المتابعة له فيما زل فيه، مع الاعتذار الجميل عنه، واعلم أن خطأه مغفور له باجتهاده وهو مأجور بالصواب، وأما ما ظهر اليوم من تلك الظاهرة الشنعاء، والبلية الدهماء، ظاهرة التشغيب على العلماء في أقوالهم، وأفعالهم، وفتاويهم من الجاهل قبل العالم، ومن الصغير الساذج قبل الكبير الحكيم، فهذه شروس من هدي من سبق من أهل الضلال والحيرة عن الاستقامة والسنة، التشنيع على العلماء والشغب عليهم، فيما صغر أو كبر، فيما احتمل أو لم يُحتمل، فكان ماذا؟ .. أن سقطت هيبة العلم وأهله في النفوس ونصب العامي نفسه قاضيًا، والخصم

حاكمًا، والجاهل مرشدًا، فضلَّ بتلك القسمة المعكوسة الكثير، وبذلك المنهج المنكوس العديد.

ووراء هؤلاء جميعًا من يدفعهم إلى الشغب والتشغيب، ونشر الدعاوى الفارغة، والترويج للزلات المزعومة، ويحدوهم من يطلق عبارات الدفاع عن الدين، والذبِّ عن عرض العقيدة الإسلامية[١].

فإن نقد مقالات المبتدعة وأعمالهم ومسالكهم، والرد عليهم، وكشف ما عندهم من باطل، والتحذير من زيفهم، وظيفة العلماء، لا يجوز التساهل فيها، أو التقصير في أدائها؛ إذ بها تتم حماية الدين ونقاوته من شائبة الباطل، وقد أكمل الله دينه، وأتم نعمته، ورضى الإسلام الذي جاء به محمد ﷺ دينًا، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا﴾ (المائدة: ٣)، وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ (الحشر: ٧)، وقال ﷺ: **«من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»**، وفي رواية: **«من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»**.

فقد أقام الله تعالى للعلماء ميزان الحق، الذي يزنون به الأقوال والأفعال المخالفة، ويصدرون عنه أحكامهم، أقامه على العلم والعدل: العلم الذي يتبين به الحق من الباطل، وتقام به الحجة على قائله أو فاعله، قال تعالى: ﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾ (الإسراء: ٣٦)، والعدل الذي يثبت به لكل ذي حق من مدح أو ذم غير مغموط فيه، ولا متعتع، وبقدر متساوٍ مع الأولياء والأعداء، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (المائدة: ٨).

---

(١) «ظاهرة التشغيب» (ص٥-٦).

ويعد السلف أعلامًا من أعلام الدين، وأئمة من أئمة الهدى، نافحوا بألسنتهم وأقلامهم عن السنة، وجاهدوا بأنفسهم رؤوس الفتنة، ووقفوا موقف الأبطال من دعاة البدعة، وصبروا على ما لاقوه في سبيل إعلاء كلمة الله من العنت والمحنة، فلم تلن لهم قناة، ولم تهن لهم عزيمة، حتى أظهر الله بعلمهم وجهادهم ومواقفهم منهج أهل السنة، ونشر على أيديهم عقيدتهم، بعد أن كانت الغلبة في عصرهم لعقائد أهل الكلام، والرواج لأقوال أهل الابتداع.

ويُعد شيخ الإسلام ابن تيمية علمًا من أعلام هذا الدين نافح بلسانه وقلمه عن السنة، وجاهد بنفسه كبار رؤوس الفتنة في عصره، وقد اعتمد في كل ما خاض الناس فيه من أقوال وأعمال في أصول الدين وفروعه على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ غير متبع لهوى، أو مقلد لأشخاص - كما هو الحال مع غلاة العصر والمقلِّدة؛ فإن الله ذم في كتابه الذين يتبعون الظن وما تهوى الأنفس، ويتركون اتباع ما جاءهم من ربهم وهو الهدى، قال الله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى﴾ (النجم: ٢٣).

وأقام العدل في حكمه على أقوال الناس، وأعمالهم، وإن كانوا من المخالفين له في الأصول، مراعيًا ما يسوغ فيه الخلاف، أو ما يقع فيه خطأ بسبب اجتهاد، أو تأول صحيح، أو ما يلائمه التماس العذر للمخالف، فإن ذلك أسلم من الوقوع في الظلم الذي حرمه الله تعالى على عباده، أو القول على الله بغير حق، وذلك أقرب للتقوى.

فكان ابن تيمية قائمًا بميزان الحق، الذي صرح بوجوب الوزن به، وأنه الحد الفاصل بين منهج أهل السنة والجماعة، ومنهج أهل البدع والغواية في الكلام

على الناس، قائلاً: والكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل، لا بجهل وظلم، كحال أهل البدع[(١)].

ذلك أن الأصل حفظ جارحة اللسان من القول إلا حقًا، وحماية أعراض الناس من انتهاكها زورًا وبهتانًا، قال ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليتق الله، وليقل حقًا أو ليسكت»[(٢)].

وقال ﷺ: «بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه»[(٣)].

وقد حرم الله سبحانه أذية المؤمنين، أو إساءة الظن بهم أو غيبتهم، فقال سبحانه: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ (الأحزاب: ٥٨)، وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴾ (الحجرات: ١٢).

وعظَّم القول في المسلم بغير علم، مرشدًا إلى إمساك اللسان عن الخوض في عرضه بغير حق، وموجهًا إلى تبرئة ساحته مما قيل فيه، إبقاء على الأصل: وهو عدالته من الجارح، وسلامته من القادح، قال تعالى: ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴾ (النور: ١٥-١٦).

إن اعتماد العلم والعدل شرطان في الكلام على الناس عمومًا، وفي الحكم على أقوال المخالفين وأعمالهم خصوصًا، لا يعني المداهنة مع المبتدعة، ولا

---

(١) انظر «منهاج السنة» (٢/ ٢٤٣).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» عن علقمة بن عبد الله المزني (٥/ ٢٤)، قال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ١٦٦): رجاله رجال الصحيح غير علقمة المزني، وهو ثقة.

(٣) رواه مسلم في «البر والصلة»، باب: في تحريم ظلم المسلم (٤/ ١٩٨٦) عن أبي هريرة.

الدفاع عن باطلهم، ولا تذويب العقيدة أو إضعاف جانبها أمام الضلالة، أو التقصير نحو إظهارها أو إعلائها على غيرها من الأقوال والآراء المخالفة، لكنه المنهج الحق الذي شرعه الله لأنبيائه وعباده، وارتضاه لهم في كتبه، واتبعه رسوله ﷺ، وسار عليه سلف الأمة وعلماؤها.

يقول عنه شيخ الإسلام ابن تيمية بعد تقريره: «ولما كان أَتْبَاع الأنبياء هم أهل العلم والعدل، كان كلام أهل الإسلام والسنة مع الكفار وأهل البدع، بالعلم والعدل لا بالظن وما تهوى الأنفس»[(١)].

إن هذا المنهج يستهدف ضبط الأحكام، لتصدر بعد تحر وتثبت، وصيانتها من الانسياق مع جواذب الأهواء، وسلامتها من الجهل على الناس وبخسهم حقوقهم، على عكس اليوم فإن منهج المنتقدين ليس فيه ضبط للأحكام وتصدر بدون تحر ولا تثبت بل لا تصان من الانسياق في جواذب الأهواء، ولم تسلم من الجهل على الناس وبخسهم حقوقهم؛ فلذلك صار ما صار من الانحراف في المنهج السلفي الواحد، ولو أنهم ساروا على ما سار عليه هؤلاء الأئمة لسلم لنا حجة المنهج السلفي الذي دنسه بعض من تلبس بالسلفية وتقمصها زورًا وبهتانًا، ويتحقق منهج المتقدمين في صياغة أصول كلية قائمة على الأدلة المعتبرة يرجع إليها من احتاج الكلام في الناس، والحكم على أقوالهم وأعمالهم كلما اقتضت الحاجة، تفاديًا لما ينشأ عن الجهل بها من مفاسد وعظائم لا تخفى.

ومن يراجع كتب شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - ورسائله، يصل إلى نتيجة واضحة، هي تمكنه من تحديد هذه الأصول، التي كثيرًا ما كان يشير إليها ما يقتضي المقام، عند حواره ومناقشته ورده على مقالات المبتدعة

---

(١) انظر: «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (١/ ٢٢).

وأعمالهم، والتي ساعدته على وحدة أسلوبه واستواء أحكامه، وقد أبان ـ رحمه الله ـ أهميتها، فقال: لابد أن يكون مع الإنسان أصول كلية يرد إليها الجزئيات، ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات، فيتولد فساد عظيم[١].

وهذا هو الحاصل اليوم .. كم أفسد الغلاة بين صفوف الدعوة السلفية الواحدة، وكم أشعلوا فيها الفتن بسبب الجهل في الكليات والجزئيات، وبسبب الهوى الذي نتج عنه عدم الاحترام بين أهل المنهج الواحد، ونتج عنه عدم احترام على هذا المنهج المبارك.

*** إن أهمية الأصول تتلخص في أمرين:**

الأول ـ أنها قاعدة الوصول إلى أحكام دقيقة ومنضبطة ومنصفة، مبنية على العلم والعدل، وملتزمة بالمنهج الحق.

الثاني ـ أنها سبيل الوقاية من التخبط في الأحكام على غير هدى، وما يتولد عنه من أضرار كبيرة ومفاسد عظيمة، تلحق بالأفراد والجماعات[٢].

فشيخ الإسلام له النصيب الأكبر في نقلي لأقواله في هذا الكتاب لأسباب منها: أن كل الجماعات والأفراد ينقلون من كتبه، منهم من ينقلها مبتورة مقصورة، ومنهم من ينقلها بزيادة وتحريف وتبديل، ومنهم من يفهم من كلامه حسب فهمه القاصر المريض، ومنهم من يأخذ كلامه على غير محمل الجد، وإنما ليحلي بها كتاباته ومقالاته، لأنهم يعرفون أن لاسم هذا العَلَم رواجًا بين العلماء والدعاة، وطلاب العلم، ومنهم من يعطي كلامه آذانًا صاغية وقلوبًا

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» لشيخ الإسلام (٣/١٩).

(٢) من كتاب «الأمة» العدد (٥٥) (ص٣٧-٤٢) بتصرف بزيادة ونقصان وتبديل.

واعية، ويـأخذه مأخذ الجـد والعمل به إذا لم يخالف الشرع، وهذه الفـرقة هي التي تحترم العلماء وآرائهم في غير مخالفات للشرع، فلهذا نقلت كثيرًا من منهج هذا الإمام، لأنه وقع بين يدي كتاب (الأمـة) العدد (٥٥) بعنوان «أصول الحكم على المبتدعة عند شيخ الإسلام ابن تيمية» للدكتور أحمد بن عبد العزيز الحليبي.

فرأيته قد وفى ونقـل من كتب شيخ الإسلام وكانت نقولاته مـأمونة يستحق عليها الشكر والإعجاب - فجزاه الله خير الجزاء -.

ونقل في هذا الكتاب عن ثلة من السلف الصـالح، العلماء الحُلَماء الزهاد، أهل التقوى والورع، من بارك الله في علمهم وجعلهم أئمة يقتدى بهم، ويهتدى بهم في ظلمات البر والبحر وحفظ بهم بيضة هذا الدين والسنة، وكانت أقوالهم أو بعض أقوالهم حـجـجًا على من بعـدهم ليسيـروا على دربهم وعلى منوالهم، وأن المفرط في التمسك بما تمسكوا به يعتبـر مفرطًا في التمسك بالسنة؛ لأن أكثر الذي قالوه وقرروه هو من كتاب وسنة نبيهم ﷺ.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

سـراج الـديـن اليـمـانـي

عفا الله عنه وعن والديه وسائر المسلمين

من منهج
الإمام/ ابن المبارك - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - وهو يحذر من زلة العالم، فيما روي عنه أنه قال: كنا في الكوفة فناظروني في النبيذ المختلف فيه، فقلت لهم: تعالوا فليحتج المحتج منكم عن من شاء من أصحاب النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - بالرخصة، فإن لم نبين الرد عليه عن ذلك الرجل بشدة صحت عنه، فاحتجوا فما جاؤوا عن واحد برخصة إلا جئناهم بشدة، فلما لم يبق في يد أحد منهم إلا ابن مسعود، وليس احتجاجهم عنه في رخصة النبيذ بشيء يصح عنه، قال ابن المبارك: فقلت للمحتج عنه في الرخصة: يا أحمق، عُدَّ أن ابن مسعود لو كان هاهنا جالسًا، فقال: هو لك حلال، وما وضعنا عن النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - وأصحابه في الشدة كان ينبغي لك أن تحذر أو تحير أو تخشى، فقال قائلهم: يا أبا عبد الرحمن، فالنخعي والشعبي، وسمى عدة معهما كانوا يشربون الحرام، فقلت لهم: دعوا عند الاحتجاج تسمية الرجال، فربَّ رجل في الإسلام مناقبه كذا وكذا وعسى أن يكون منه زلة، أفلأحد أن يحتج بها، فإن أبيتم فما قولكم في عطاء وطاووس وجابر بن زيد وسعيد بن جبير وعكرمة، قالوا: كانوا خيارًا، فقلت: فما قولكم في الدرهم والدرهمين يدًا بيد، فقالوا:

حرام، فقلت: إن هؤلاء رأوه حلالاً فماتوا وهم يأكلون الحرام. فبقوا وانقطعت حجتهم، والحق ما قال ابن المبارك فإن الله تعالى يقول: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (النساء: ٥٩)[١].

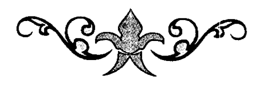
وَقَالَ ـ رحِمَهُ اللهُ ـ: «قلت لسفيان الثوري: إنَّ عباد بن كثير من تعرف حاله، وإذا حدَّث جاء بأمر عظيم، فترى أن أقول للناس: لا تأخذوا عنه؟» قال سفيان: «بلى»، قال عبد الله: «فكنت إذا كنت في مجلس ذكر فيه عباد أثنيت عليه في دينه وأقول: لا تأخذوا عنه»[٢].

وَقَالَ ـ رحِمَهُ اللهُ ـ: «قدمتُ الشام على الأوزاعي، فرأيته ببيروت، فقال لي: «يا خرساني، من هذا المبتدع الذي خرج بالكوفة يُكنى أبا حنيفة؟» فرجعت إلى بيتي، فأقبلت على كتب أبي حنيفة، فأخرجت منها مسائل من جياد المسائل، وبقيت في ذلك ثلاثة أيام، فجئت يوم الثالث، وهو ـ أي الأوزاعي ـ مؤذن مسجدهم وإمامهم، والكتاب في يدي، فقال: «أيُ شيء هذا الكتاب؟» فناولته، فنظر في مسألة منها وقَّعتُ عليها: قاله النعمان، فما زال قائمًا بعد ما أذن حتى قرأ حدرًا من الكتاب، ثم وضع الكتاب في كُمِّه، ثم أقام وصلى، ثم أخرج الكتاب حتى أتى عليها، فقال لي: «يا خرساني، من النعمان بن ثابت هذا؟» قلت: «هذا أبو حنيفة الذي نَهَيْتَ عنه».

---

(١) انظر: «الصوارم والأسنة في الذب عن السنة» لمحمد بن أبي مدين الشنجيطي (ص٢٩٥-٢٩٦).
(٢) انظر: «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ١٧) ونحوه في «المحدث الفاصل» (ص٥٩٤).

ثم لما اجتمع الأوزاعي بأبي حنيفة بمكة جاراه في تلك المسائل، فكشفها له بأكثر مما كتبها ابن المبارك عنه، فلما افترقا قال الأوزاعي لابن المبارك: «غَبَطتُ الرجل بكثرة علمه ووفور عقله، وأستغفر الله تعالى، لقد كنت في غلط ظاهر، الزم الرجل فإنه بخلاف ما بلغني عنه»[1].



(١) انظر: «تاريخ الخطيب البغدادي» (١٣/٣٣٨)، وانظر: «أوجز المسالك إلى شرح موطأ الإمام مالك» للكاندهلوي (١/٨٨-٨٩)، و«الإعلام» (ص٣٥٣).

ـ مع أن ابن المبارك هو القائل في أبي حنيفة أنه كان يرى السيف على أمة محمد ﷺ، والكل يعرف انقسام جهابذة العلماء في أبي حنيفة منهم من ذمه ذمًا شديدًا، كأمثال الإمام مالك والإمام أحمد، وحفص بن غياث وتلميذه أبو يوسف، وآخرين، ومنهم من دافع عنه وقال أقوالاً فيه، كما هو الحال مع ابن المبارك ثم رجوع الأوزاعي عن قولته فيه، فلينظر الغلاة بأنصاف أعينهم كي يروا الحقائق واضحة أمامهم مجلاة لهم، ليحكموا على الناس بما هو فيهم، وأنا أنصح لهؤلاء بأن لا يتدخلوا فيما لا يعنيهم، ويتكلموا في أجلاء القدر عظام المنزلة، رفعاء المكانة، وذوي المكانة السامية في الأمة، الأحسن لهم ترك الخوض في أعراضهم وليعرف كل إنسان منا قدره، ويعرف أنهم هم المحتاجون لهذا كله.

من منهج
الإمام/ ابن السماك - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- وهو يرشد إلى الاشتغال بعيوب النفوس: «سَبُعُك بين لحييك، تأكل به كلَّ من مرَّ عليك، قد آذيت أهل الدور حتى تعاطيت أهل القبور، فما ترثى لهم، وقد جرى البلى عليهم، وأنت ها هنا تنبشهم، إنما نرى نبشهم، إنه ينبغي لك أن يدلك على ترك القول في أخيك ثلاث خلال:

أما واحدة: فلعلك أن تذكره بأمر هو فيك، فما ظنك بربك إذا ذكرت أخاك بأمر هو فيك؟ .. ولعلك تذكره بأمر فيك أعظم منه، فذلك أشد استحكامًا لمقته إياك! .. ولعلك تذكره بأمر قد عافاك الله منه، فهذا جزاؤه إذ عافاك؟! .. أما سمعت: ارحم أخاك، واحمد الذي عافاك[1]»[2].

---

(١) انظر: «صفة الصفوة» (٣/ ١٧٦).

(٢) انظر وتأمل ما قاله ابن السماك - رحمه الله تعالى - عند ذكره لهذه الثلاث الخلال، فالأولى والثانية عين ما وقع لإمام الغلاة والرافضة لمنهج السلف، مع علامة اليمن أبي الحسن المأربي، لأنه ينكر عليه أنه تكلم في الصحابة وحاشاه من ذلك، فإنما هي ألفاظ وتعبيرات مسبوق بها من أئمة لا يُطعن عليهم في دينهم: كالقاضي عياض، والإمام النووي - رحمهما الله تعالى - وهي مذكورة في مواضعها، فلما بين له رجع وتاب إلى الله، واستغفر من ذلك الخطأ بكل الصيغ بالماضي، والمضارع، والأمر، ولم يقبل الغلاة هذه التوبة، فإنه ما عندهم أنكر مما عند أبي الحسن من تهكم شديد، وتنقص في الصحابة بل في الأنبياء بل في رب الأنبياء كما ذكرها الشيخ أبي الحسن في رسالته «إعلان النكر».

من منهج
الإمام/ الشافعي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قال - رحمه الله ورحمه - وهو يتكلم عن أهمية التوازن في الحكم على الرجال، وضرورة العدل والبعد عن الفحش والظلم، قال: إذا كان الأغلب الطاعة فهو المعدَّل، وإذا كان الأغلب المعصية فهو المجرَّح[(١)].

وقال أيضًا ليونس بن عبد الأعلى: يا يونس . . إذا بلغك عن صديق لك ما تكرهه، فإياك أن تبادر بالعداوة وقطع الولاية، فتكون ممن أزال يقينه بشك، ولكن القه وقل له: بلغني عنك كذا وكذا، واحذر أن تسمي المبلِّغ، فإن أنكر ذلك، فقل له: أنت أصدق وأبر، ولا تزيدن على ذلك شيئًا، وإن اعترف بذلك فرأيت له في ذلك وجهًا بعذر فاقبل منه، وإن لم يرد ذلك فقل له: ماذا أردت بما بلغني منك؟ فإن ذكر ما له وجه من العذر فاقبله، وإن لم يذكر لذلك وجهًا لعذر وضاق عليك المسلك فحينئذٍ أثبتها عليه سيئة أتاها.

ثم أنت في ذلك بالخيار، إن شئت كافأته بمثله من غير زيادة، وإن شئت عفوت عنه، والعفو أبلغ للتقوى، وأبلغ للكرم، لقول الله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ

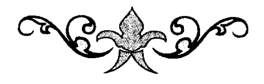
---

(١) انظر: «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص١٠٢)، وقد حققها الأخ الفاضل أبو إسحاق إبراهيم بن مصطفى آل بحبح الدمياطي نزيل مأرب اليمن - حفظه الله تعالى - وقد خرج في مجلدين كبيرين والحمد لله على السنة.

سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ (الشورى: ٤٠)، فإن نازعتك نفسك بالمكافأة فاذكر فيما سبق له لديك، ولا تبخس باقي السالف بهذه السيئة، فإن ذلك الظلم بعينه، وقد كان الرجل الصالح يقول: رحم الله من كافأني على إساءتي من غير أن يزيد ولا يبخس حقًا لي[١].

وَقَالَ -رحِمَهُ اللهُ-: الانقباض عن الناس مكسبة للعداوة، والانبساط إليهم مجلبة لقرناء السوء، فكن بين المنقبض والمنبسط[٢].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-: إذا أراد الكلام فعليه أن يفكر قبل كلامه، فإن ظهرت المصلحة تكلم، وإن شك لم يتكلم حتى تظهر[٣].



(١) انظر: «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبي نعيم (٩/ ١٢٢).
(٢) انظر: «صفة الصفوة» لابن الجوزي (٢/ ٢٥٣).
(٣) انظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (ص١٦٢)، نقلاً عن «الإعلام» للمقدم (ص٥٣).

من منهج
الإمام/ أحمد بن حنبل - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

انظر لما رواه أبو محمد فوزان، قال: جاء رجل إلى أحمد بن حنبل، فقال له: نكتب عن محمد بن منصور الطوسي، فقال: إذا لم تكتب عن محمد بن منصور، فعمَّن يكون ذلك - مرارًا -؟، فقال له الرجل: إنه يتكلم فيك، فقال أحمد: رجل صالح ابتلي فينا فما نعمل؟![1].

وقال أيضًا - رحمه الله -: ما رأيت أحدًا أقل خطأ من يحيى بن سعيد، ولقد أخطأ في أحاديث، ثم قال: ومن يعرى من الخطأ والتصحيف[2].

وقال أيضًا: كان مالك من أثبت الناس، وكان يخطئ[3].

وقال - رحمه الله -: كل رجل ثبتت عدالته لم يُقبل فيه تجريح أحد يتبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه[4].

---

(١) انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ١٩٦)، فإنك كما ترى - أخي الكريم - أن الإمام أحمد لم ينتصر لنفسه، كما هو شأن كثير من الغلاة في الصف السلفي اليوم، أو يغير حكمه لهوى طرأ عليه، وبهذا يحفظ الدين، ونظير هذا كثير جدًا، وهذه منة عظيمة من منن الله تعالى على المسلمين عمومًا، وأهل السنة خصوصًا، فاللهم لك الحمد حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، والحق أن أمانة المحدثين جديرة بالتأمل العميق لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» للإمام الذهبي (٩/ ١٨١).

(٣) انظر: «شرح علل الترمذي» (ص١١٥) من «نقد الرجال» للصويان (ص١١٢).

(٤) انظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٧٣) من «نقد الرجال» (ص١٢٥).

وقد خالفه إسحاق في مسائل، فيُسأل عنه، فيمدحه، ويقول: لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق، فإن كان يخالفنا في أشياء، فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضًا. اهـ(١).

وقال عبد الله بن محمد الوراق: كنت في مجلس أحمد بن حنبل، فقال: من أين أقبلتم؟، قلنا: من مجلس أبي كريب، فقال: اكتبوا عنه، فإنه شيخ صالح، فقلنا: إنه يطعن عليك، قال: فأي شيء حيلتي . . شيخ صالح بُلي بي. اهـ(٢).

وقال الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ عن إبراهيم بن طهمان الخرساني الهروي: كان مرجئًا شديدًا على الجهمية، وقال أبو زرعة: كنت عند أحمد بن حنبل، وذُكر إبراهيم بن طهمان ـ وكان متكئًا من علة ـ فجلس وقال: لا ينبغي أن يُذكر الصالحون فيتكأ. اهـ(٣).

وقال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: مع أن أحمد لم يكفر أعيان الجهمية، ولا كل من قال إنه جهمي كفره، ولا كل من وافق الجهمية في بعض بدعهم، بل صلَّى خلف الجهمية الذين دعوا إلى قولهم، وامتحنوا

---

(١) «انظر: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٧٠-٣٧١).

(٢) انظر: «النبلاء» (١١/ ٣١٧)، من «قطع اللجاج» (ص٩٦) لشيخنا أبي الحسن.

(٣) انظر: «بحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم» ص(٥٣) برقم (٢٨) من «قطع اللجاج» (ص٨١)، وقال شيخنا ـ حفظه الله تعالى ـ: ففي هذا النص ذكر أحمد أنه مرجئ، وأنه شديد على الجهمية، فذكره بما يُمدح به، وبما يُذم به، وكذا فقد أَجَلَّه أحمد، وعدَّه من الصالحين، وليس في هذا وجوب ذكر الحسنة للمبتدع مطلقًا، وإنما فيه جواز ذكر ذلك ـ أحيانًا ـ لحاجة شرعية، فمن أطلق الوجوب أو المنع، فقد جانب الصواب، وإلى الله والمرجع والمآب، وانظر لما قاله الذهبي كما في «النبلاء» (١٧/ ١٧٤) الكلام في الحاكم، وفيه «ثقة في الحديث رافضي خبيث» اهـ.

الناس وعاقبوا من لم يوافقهم بالعقوبات الغليظة لم يكفرهم أحمد وأمثاله، بل كان يعتقد إيمانهم وإمامتهم، ويدعو لهم[(١)].

وقال في موضع آخر: ثم إن الإمام أحمد دعا للخليفة وغيره ممن ضربه وحبسه واستغفر لهم، وحللهم مما فعلوه به من الظلم، والدعاء إلى القول الذي هو كفر، ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم، فإن الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسنة والإجماع، وهذه الأقوال والأعمال منه ومن غيره من الأئمة صريحة في أنهم لم يكفروا المعينين من الجهمية الذين كانوا يقولون القرآن مخلوق وأن الله لا يُرى في الآخرة[(٢)].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-: كل رجل ثبتت عدالته لم يُقبل فيه تجريح أحد حتى يتبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه.

وقال عبد الله بن الزبير الحميدي - صاحب (المسند): كان أحمد بن حنبل قد أقام عندنا بمكة على سفيان بن عيينة، فقال لي ذات يوم: ها هنا رجل من قريش له بيان ومعرفة، فقلت له: فمن هو؟، قال: محمد بن إدريس الشافعي، وكان أحمد قد جالسه بالعراق، فلم يزل بي حتى اجترني إليه، وكان الشافعي قبالة الميزاب، فجلسنا إليه، ودارت مسائل، فلما قمنا قال لي أحمد بن حنبل: كيف رأيت؟، فجعلت أتتبع ما كان أخطأ فيه - وكان ذلك مني بالقرشية - يعني: من الحسد، فقال لي أحمد بن حنبل: فأنت لا ترضى أن يكون رجل من

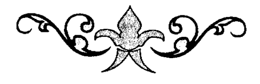
---

(١) «المجموع» (٧/ ٥٠٧-٥٠٨).

(٢) «المجموع» (١٢/ ٤٨٩) من «الموقف الموفق» للرحيلي (١/ ١٩١-١٩٢).

قريش يكــون له هذه المعرفة وهــذا البيان - أو نحــو هذا القول - تمر مــئة مــسألة يُخطئ خمسًا أو عشرًا، اترك ما أخطأ وخذ ما أصاب[(١)].

وقال أبو حاتم - رحــمه الله تعالى -: حادثت أحمد بن حنبل فــيمن شرب النبيذ من محدثي أهل الكوفة، وســميت له عددًا منهم، فقال: هذه زلات لهم، لا نسقط بزلاتهم عدالتهم. اهـ[(٢)].



(١) انظر: «آداب الشــافعي ومناقــبه» للرازي (ص٤٤)، و«حليــة الأولياء» لأبي نعــيم (٩/ ٦٩)، من «منهج أهل الســنة والجمــاعــة في تقــويم الرجــال ومــؤلفــاتهم» (ص٧٦-٧٧). الطبــعــة الأولى ١٤١٧هـ، دار الوطن.

(٢) انظر: «المسودة» (ص٢٦٥)، و«الصويان» (ص٧٧).

من منهج
الأئمة/ السلمي وشاذان والمدايني - رَحِمَهُم اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قال أبو عبد الرحمن السلمي - رحمه الله تعالى -: «سمعت محمد بن عبد الله ابن شاذان يقول: «سمعت زاذان المدايني يقول: رأيت أقوامًا من الناس لهم عيوب فسكتوا عن عيوب الناس فستر الله عيوبهم، وزالت عنهم تلك العيوب، ورأيت أقوامًا لم تكن لهم عيوب، اشتغلوا بعيوب الناس فصارت لهم عيوب»[1].

قال الشيخ العلامة محمد بن إسماعيل المقدم معلقًا على ذلك: «وذلك لأن من اغتاب اغتيب، ومن عاب عِيبَ، فبحثه عن عيوب الناس يورث البحث عن عيوبه، ولعل في قاعدة (الجزاء من جنس العمل) زاجرًا للذين يخوضون في عيوب الناس، فيكفوا عنها خشية أن يعاملوا بالعدل، فإن البلاء موكل بالقول:

ولو شاء ربك كنت أيضًا مثلهم ❖ فالقلب بين أصابع الرحمن[2] [3]

---

(١) انظر: «عيوب النفس» (ص١٥).

(٢) انظر: «الإعلام بحرمة أهل العلم والإسلام» (ص٤١).

(٣) قلت: وهذا الكلام رأينا صنع الله بالغلاة عندما ولجوا هذه الفتنة التي صارت في الصف السلفي الواحد وفرقته شذر مذر ومزقته، وفتت عضده بسبب رفضهم للمنهج الأسلم المنهج السلفي، فأصبح كل من خالف شخصًا ما ذهب ينقب عن عيوبه، فيظهر الله عيوب من نقب عن عيوب الآخرين، وأضرب لكم أمثلة على ذلك، الشيخ ربيع المدخلي ألف رسالة سماها «جناية أبي الحسن على الأصول السلفية» فيها من الهراء ما يستحي أن يسطره في أوراق، وكذلك رسالة «نصح أبي الحسن للرجوع إلى التي هي أحسن» أو من هذا الكلام الفارغ ينتقد أصول السلف المعتبرة والمسطرة في كتبهم =

من منهج
الإمام/ الطبري - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قال الإمام ابن جرير الطبري - رحمه الله تعالى - عند تفسير قول الله تعالى: ﴿ هَا أَنتُمْ هَؤُلاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴾ (آل عمران: ٦٦)، ما نصه: «في الآية دليل على المنع من الجدال لمن لا علم له، والحظر على من لا تحقيق عنده، فقال - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿ **هَا أَنتُمْ هَؤُلاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ** ﴾، وقد ورد الأمر بالجدال لمن علم وأيقن، فقال تعالى: ﴿ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (النحل: ١٢٥).

وروي عن النبي ﷺ: أنه أتاه رجل أنكر ولده، فقال: يا رسول الله.. إنَّ امرأتي ولدت غلامًا أسود، فقال رسول الله ﷺ: «هل لك من إبل؟»، قال:

= يتجنى بها على أبي الحسن، المهم بعد ذلك، رأينا من كثير من الناس وأولهم شيخنا من يخرج أخطاء الشيخ ربيع، وفيها من الطوام والبلايا والرزايا والتجني على المنهج السلفي، ليس هذا فقط، بل فيها تعدي على ذات الإله سبحانه وتعالى، وعلى أنبيائه ورسله، وعلى الأصحاب الأطهار الأخيار.

- نحن نجزم أن الشيخ ربيعًا لا يقصد هذا، ولا يريد هذا، وإنما هي فلتات بسبب إطلاق لسانه بالسب والثلب على عباد الله، فأصبح لا يعي ما يقول ولا كان يظن أن أحدًا من الناس سينقب على هذه الفلتات، لكنه دلهم عليها هو بتنقيبه عن عيوب الناس، فسبحان الله كذلكم الأحمق اللئيم يحيى الحجوري قام عليه صالح البكري، وكذلك الجاسوس فالح الحربي قام عليه الشيخ ربيع المدخلي، وكذلك فاروق الغيثي قام عليه الشيخ ربيع، وأصبح الكل يخوض في هذه المعمعة، التي ابتدأها الشيخ ربيع فأصبح أول من يأن منها ويشتكي منها، وأصبح كبار العلماء ينظرون إلى هذه الحالة المزرية للرافضة للمنهج السلفي، وهذا هو عقاب الله - عَزَّ وَجَلَّ - لهم، والله المستعان.

نعم، قال: «ما لونها؟»، قال: حمر، قال: «هل فيها من أورق؟»، قال: نعم، قال: «فمن أين ذلك؟»، قال: لعل عرقًا نزعها، فقال رسول الله ﷺ: «وهذا الغلام لعل عرقًا نزعه»[1].

وهذه حقيقة الجدال ونهاية في تبين الاستدلال من رسول الله ﷺ[2].

ففي هذه النصوص دليل على أن المحاور لابد أن يكون عالمًا بالمسألة التي يريد أن يحاور فيها، قادرًا على النظر والموازنة والترجيح بين الأدلة المختلفة، قادرًا على الاستنباط والجمع بين أطراف الأدلة، يعرف الناسخ والمنسوخ، والمطلق والمقيد، والخاص والعام، والصحيح والضعيف، إذ لا يجوز للإنسان أن يدخل ساحة الحوار قبل أن يستكمل أدواته العلمية والعقلية، وقد ذم الله ـ عزَّ وجَلَّ ـ الذين يجادلون في الله بغير علم، فقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلا هُدًى وَلا كِتَابٍ مُّنِيرٍ﴾ (الحج:٨)، وقال الله تعالى: ﴿وَلا

---

(١) رواه البخاري برقم (٥٣٠٥-٦٨٤٧)، ومسلم برقم (١٥٠٠)، وأبو داود برقم (٢٢٦٠-٢٢٦١)، والترمذي برقم (٢١٢٨)، والنسائي في «الصغرى» برقم (٣٤٧٨-٣٤٨٠)، وابن ماجه برقم (٢٠٠٢)، ورواه الإمام الشافعي (٢/ ٦١-٦٢)، وعبد الرزاق برقم (٢٣٧١)، والحميدي برقم (١٠٨٤)، والإمام أحمد برقم (٧١٨٩-٧٢٦٣-٧٧٤٦-٩٢٨٧)، وأبو يعلى في «المسند» برقم (٥٨٦٩-٥٨٨٦)، وابن الجارود برقم (٨٤٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ١٠٣)، وابن حبان برقم (٤١٠٦-٤١٠٧)، والدارقطني في «العلل» (٩/ ١٣٨-١٣٩)، والبيهقي (٧/ ٤١١) و(٨/ ٢٥٢-٢٥٣)، والبغوي في «شرح السنة» برقم (٢٣٧٧) من طريق مالك وابن عيينة ومعمر ويحيى الأنصاري وغيرهم عن الزهري عن سعيد بن المسيب به.

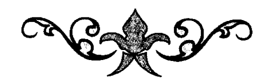
- ورواه مسلم برقم (١٥٠٠)، وأحمد برقم (٧١٩٠)، والطحاوي (٣/ ١٠٣)، والطيالسي برقم (٢٤١٣) من طريق ابن أبي ذئب به.

- ورواه البخاري برقم (٧٣١٤)، ومسلم برقم (١٥٠٠)، وأبو داود برقم (٢٢٦٢)، والطحاوي (٣/ ١٠٣)، والبيهقي (٧/ ٤١١) من طريق يونس عن الزهري، عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

(٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٤/ ١٠٨-١٠٩).

تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾ (الإسراء: ٣٦)، وقال الله تعالى: ﴿ هَا أَنتُمْ هَؤُلاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ ﴾ (آل عمران: ٦٦).

والعجيب أن بعض الناس ـ غفر الله لنا ولهم ـ يناطح العلماء، ويتجرأ على مناظرتهم . . بل ومعارضتهم ومشاكستهم، مع أنه لا يملك من العلم بمحكمات الشرع أو مقتضيات العصر إلا القليل، فبضاعته مزجاة، وملكاته المعرفية والعقلية كليلة[1].



(١) انظر: «الحوار أصوله المنهجية وآدابه السلوكية» للصويان أحمد بن عبد الرحمن (ص٤٤-٤٦).

من منهج
الإمام/ ابن حبان - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «لسنا ممن يوهم الرِّعاع ما لا يستحله، ولا ممن يحيف بالقدح في إنسان، وإن كان لنا مخالفًا، بل نعطي كل شيخ حظه مما كان فيه، ونقول في كل إنسان ما كان يستحقه من العدالة والجرح»[1].

وقال أيضًا - رحمه الله تعالى -: «لسنا ممن يطلق الكلام على أحد بالجُزاف، بل نعطي كل شيخ قسطه، وكل راوٍ حظه، والله الموفق لذلك، المانُّ بما يجب من القول والفعل معًا»[2].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «وأما المنتحلون المذاهب من الرواة مثل الإرجاء والترفض وما أشبههما، فإنا نحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقات على الشرط الذي وصفناه، ونكل مذاهبهم وما تقلدوه فيما بينهم وبين خالقهم إلى الله - جَلَّ وعلا -، إلا أن يكونوا دعاة إلى ما انتحلوه، فإن الداعي إلى مذهبه الذاب عنه؛ حتى يصير إمامًا فيه وإن كان ثقة، ثم روينا عنه، جعلنا للاتباع لمذهبه طريقًا، وسوّغنا للمتعلم الاعتماد عليه وعلى قوله، فالاحتياط ترك رواية الأئمة الدعاة منهم، والاحتجاج بالرواة الثقات منهم على حسب ما وصفناه، ولو عمدنا إلى ترك حديث الأعمش وأبي إسحاق، وعبد الملك بن عمير، وأضرابهم لما انتحلوا، وإلى

(١) «الثقات» (٧/ ٦٤٦).

(٢) «الثقات» (٦/ ٢١٨).

قتادة، وسعيد بن أبي عروبة، وابن أبي ذئب، وأسنانهم لما تقلدوا، وإلى عمر ابن ذر، وإبراهيم التيمي، ومسعر بن كدام، وأقرانهم لما اختاروا، فتركنا حديثهم لمذاهبهم، لكان ذلك ذريعة إلى ترك السنن كلها حتى لا يحصل في أيدينا من السنن إلا الشيء اليسير، وإذا استعملنا ما وصفناه أعنا على دحض السنن وطمسها، بل الاحتياط في قبول رواياتهم الأصل الذي وصفناه دون رفض ما رووه جملة»[١].

وَقَالَ ـ رحمهُ اللهُ ـ: «. . وإن من صحت عدالته وكثرت رعايته بالسنن والأخبار والتفقه فيها لما يجري أن لا تحرج لحلف فيه أو تيهٍ وجد منه، ومن الذي يتعرى عن موضع عقب من الناس؟! أو من لا يدخل في جملة من لا يلزق فيه العيب بعد العيب . . والمحسود أبدًا يُقدح فيه؛ لأن الحاسد لا غرض له إلا تتبع مثالب المحسود، فإن لم يجد ألزق مثله به»[٢].

وَقَالَ ـ رحمهُ اللهُ ـ: «كان عبد الملك ـ يعني: ابن أبي سليمان ـ من خيار أهل الكوفة وحفاظهم، والغالب على من يحفظ ويحدِّث من حفظه أن يهم، وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثَبْتٍ صحت عدالته بأوهام تهم في روايته، ولو

---

(١) «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» (١/ ١٤٩).

(٢) «الثقات» (٨/ ٢٦).

وانظر ما قاله الإمام الطبري فيما نقله عنه صاحب هدي الساري مقدمة «فتح الباري» (ص٤٢٨)، قال: لو كان كل من ادعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعي به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يُرغب به عنه.

وقال الحافظ ابن حجر كما في «نزهة النظر» (ص٥٠): فالمعتمد أن الذي تُرد روايته: من أنكر أمرًا متواترًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله. انظر «منهج أهل السنة والجماعة» (ص١٠٦).

سلكنا هذا المسلك؛ للزمنا ترك حديث الزهري وابن جريج والثوري وشعبة؛ لأنهم أهل حفظ وإتقان وكانوا يُحدِّثون من حفظهم، ولم يكونوا معصومين حتى لا يهموا في الروايات، بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروي الثبت من الروايات وترك ما صحّ أنه وهم فيه ما لم يخش ذلك منه -حتى يغلب على صوابه، فإن كان كذلك استحق الترك حينئذ»[1].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-: «ولا يستحق الإنسان ترك روايته حتى يكون منه من الخطأ ما يغلب صوابه، فإذا فحش ذلك منه،وغلب على صوابه، استحق مجانبة روايته، وأما من كثر خطؤه، ولم يغلب على صوابه فهو مقبول الرواية فيما لم يخطئ فيه، واستحق مجانبة ما أخطأ فيه فقط»[2].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- في معرض كلامه عن حماد بن سلمة: «.. فإن قال: كان حماد يخطئ، يقال له: وفي الدنيا أحد بعد رسول الله ﷺ يعرى عن الخطأ؟! ولو جاز ترك حديث من أخطأ، لجاز ترك حديث الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدثين؛ لأنهم لم يكونوا معصومين»[3].

---

(١) انظر: «الثقات» (٧/ ٩٧-٩٨).

(٢) انظر: «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان »(١/ ١٤٢).

ولذلك قال الحافظ ضياء الدين المقدسي - رحمه الله تعالى -: ولو كان كل من وهم في حديث اتهم، لكان هذا لا يسلم منه أحد. انظر «السير» للذهبي (١٦/ ١٢٧).

- لهذا بنى أئمة الحديث منهجهم المتميز في الجرح والتعديل، يقوم أساسه على تمام الدقة والتثبت، مع تمام العدل والإنصاف في تقويم الرجال جرحًا وتعديلاً، وما أجمل ما قاله ابن كثير - رحمه الله تعالى - كما في مقدمة ترجمة للحلاج المشهور بزندقته كما في «البداية والنهاية» (١١/ ١٤١): «ولنذكر شيئًا من ترجمته وسيرته وكيفية قتله، على وجه الإيجاز وبيان المقصود بطريق الإنصاف والعدل، من غير تحمل ولا هوى ولا جور، ونحن نعوذ بالله من أن نقول عليه ما لم يكن قاله، أو نتحمل عليه أقواله وأفعاله».
=

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «الواجب على العاقل لزوم السلامة بترك التجسس عن عيوب الناس مع الاشتغال بإصلاح عيوب نفسه، فإن من اشتغل بعيوبه عن عيوب غيره، أراح بدنه، ولم يُتعب قلبه، فكلما اطلع على عيب لنفسه هان عليه ما يرى مثله منهم».

وإنَّ من اشتغل بعيوب الناس عن عيوب نفسه، عمي قلبه وتعب بدنه، وتعذر عليه ترك عيوب نفسه، وإن من أعجز الناس من عاب الناس بما فيهم، وأعجز منه من عابهم بما فيه، ومن عاب الناس عابوه[1].

المرء إذا كان عاقلاً ورعًا ❖ أشغله عن عيوب غيره ورعه

كما العليل السقيم أشغله ❖ عن وجع الناس كلهم وجعه

وعن مجاهد عن ابن عباس قال: ذكروا رجلاً، فقال: «إذا أردت أن تذكر عيوب صاحبك، فاذكر عيوبك»[2].

وقال أبو البحتري العنبري:

يمنعني من عيب غيري الذي ❖ أعرفه عندي فوق العيب

عيبي لهم بالظن مني لهم ❖ ولست من عيبي في ريب

إن كان عيبي غاب عنهم فقد ❖ أحصى عيوبي عالم الغيب[3]

= - أما الغلاة اليوم فهذا المنهج عندهم مُميع لا يمت لأهل السنة بصلة، لأنهم على خلافه تمامًا، وأن هذا المنهج مصادم لمنهجهم الهمجي الذي رسمه أفراد على قصور فيما يدعونه من علم، وليست لهم أفهام ذوي الألباب ذوي العقول السليمة، وإلا ما نقلته لك من منهج الأئمة يكفي به أنك تعرف فضائح هؤلاء القوم الذين لا يكادون يفقهون للسلف قولاً ولا فعلاً ولا يهتدون بهديهم سبيلاً، لا أقول لا يهتدون بالقرآن والسنة لا حاشاهم، لكن منهج الأئمة العلماء فيمن ذكرت لكم من منهجهم ما هو مسطر في هذه الرسالة - والحمد لله -.

(١) انظر: «روضة العقلاء ونزهة الفضلاء» (ص١٢٥).

(٢) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥/ ٣١١).

(٣) انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ١٩٠).

وعن عون بن عبد الله قال: لا أحسب الرجل ينظر في عيوب الناس إلا من غفلة، قد غفلها عن نفسه.

وعن محمد بن سيرين - رحمه الله تعالى - قال: كنا نحدِّث أن أكثر الناس خطايا أفرغهم لذكر خطايا الناس[١].

وقال الفضيل بن عياض: ما من أحد أحب الرياسة إلا حسد، وبغى، وتتبع عيوب الناس، وكره أن يُذكر أحد بخير[٢].

وهذا فعلاً ما رأيناه في الأحمق اللئيم يحيى بن علي الحجوري، فإنه عندما تمكن حب الرياسة في قلبه بعد وفاة شيخنا ووالدنا الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، ما ترك أحدًا من العلماء إلا ورماه بأبشع التهم والسباب، وهو لا يبلغ كعب من تكلم عليه، ففي مدة ثلاث سنين بلغ له من الأشرطة حوالي ألف شريط أو يزيد، وكلها بسباب وشتم وافتراء وزور وبهتان ومقدار كل شريط يحمل فيه أكثر من ٢٠ سبَّة، بدون تعقل أو حلم أو علم، وما هو إلا الحسد والجهل والتعدي على الغير[٣].

قال أبو حاتم - رحمه الله تعالى -: من علامات الحمق التي يجب للعاقل تفقدها ممن خفي عليه أمره: سرعة الجواب، وترك التثبت، والإفراط في الضحك، وكثرة الالتفات، والوقيعة في الأخيار، والاختلاط بالأشرار.

والأحمق إذا أعرضت عنه اغتم، وإن أقبلت عليه اغتر، وإن حلمت عنه جهل عليك، وإن جهلت عليه حلم عنك، وإن أسأت إليه أحسن إليك، وإن

---

(١) انظر: «الصمت» لابن أبي الدنيا برقم (٧٤٦)، «صفة الصفوة» (٣/ ١٠١) لابن الجوزي.
(٢) انظر: «الصمت» (ص١٠٤).
(٣) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (١/ ١٤٣).

أحسنت إليه أساء إليك، وإذا ظلمته انتصفت منه، ويظلمك إذا أنصفته، وما أشبه عشرة الحمقى بما أنشدني محمد بن إسحاق الواسطي:

لي صديق يرى حقوقي عليه ❖ نافلات وحقه كان فرضًا
لو قطعت الجبال طولاً إليه ❖ ثم من بعد طولها سرت عرضًا
لرأى ما صنعت غير كبير ❖ واشتهى أن أزيد في الأرض أرحا[1]

والذي نفسي بيده إن هذه الصفات مجتمعة في يحيى بن علي الحجوري الذي قال عنه شيخنا أبو الحسن المأربي أنه أحمق ولم يرد عليه ترهاته، وأكاذيبه وأباطيله، وفجوره، فقام على شيخنا أبي الحسن شر قيام، وأساء الأدب إلى الدعوة السلفية ودعاتها، قبل شيخنا وكاد أن يحرق نفسه لماذا؟ . . لأن شيخنا لم يرد عليه وهو يناور بالكذب والزور والبهتان من أجل أن شيخنا يرد عليه، لكن الحمد لله الذي رد كيده في نحره، وأصبح من يرد عليه من أصحابه وتلاميذه ممن يقربون منه.

وكذلك في الشيخ نعمان بن عبد الكريم الوتر قال عنه: إنه لئيم، ليس له عهد، ولا ذمة يحفظها مع إخوانه من السلفيين ممن تتلمذوا معه بل وممن تتلمذوا قبله.

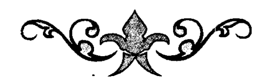
بل كانوا خيارًا حين كان هو فاجرًا، وكانوا أبرارًا حين كان شريرًا، وكانوا حماة للدعوة السلفية، يوم أن كان هو يمسك بمعول الهدم الذي أراده أعداء الدعوة بل أعداء الإسلام في الداخل والخارج، وكانوا يدًا واحدة على من سواهم، وكان ساعيًا في تفريق صفوفهم وإضعاف قوتهم.

---

(١) انظر: «روضة العقلاء، ونزهة الفضلاء» (ص١١٩).

فالحاصل أن هذا الرجل حقًا قد اجتمعت كل الأوصاف فيه التي ذكرها أبو حاتم - رحمه الله تعالى -.

قال أبو الحسن المدايني: خطب زياد ذات يوم على منبر الكوفة، فقال: أيها الناس إني بِتُّ ليلتي هذه مُهتمًا بخلال ثلاث، رأيت أن أتقدم إليكم فيهن بالنصيحة، رأيت إعظام ذوي الشرف، وإجلال ذوي العلم، وتوقير ذوي الأسنان والله لا أوتى برجل رد على ذي علم ليضع بذلك منه إلا عاقبته، ولا أوتى برجل رد على ذي شرف ليضع بذلك من شرفه إلا عاقبته، ولا أوتى برجل رد على ذي شيبة ليضعه بذلك إلا عاقبته، إنما الناس بأعلامهم، وعلمائهم، وذوي أسنانهم[1].



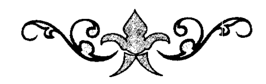
(١) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (١/ ٢٣٤).

من منهج
الإمام/ ابن الوزير - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «وقد قصدت وجه الله تعالى في الذب عن السنة النبوية والقواعد الدينية، وليس يضرني وقوف أهل المعرفة، على ما لي من التقصير، ومعرفتهم أن باعي في هذا الميدان قصير، لاعترافي أني لست من نقاد هذا الشأن، وإقراري أني لست من فرسان هذا الميدان، لكني لما جد من الأصحاب من يتصدى لجواب هذه الرسالة، لما يجرّ إليه ذلك من القالة، فتصديت لذلك من غير إحسان ولا إعجاب، ومن عُدِم الماء تيمم التراب، علمًا بأني لو كنت باري قوسها ونبالها، وعنترة فوارسها ونزالها، فلا يخلو كلامي من الخطأ عند الانتقاد، ولا يصفو جوابي من الغلط عند النقاد، والكلام الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه هو كلام الله في كتابه العزيز الكريم، وكلام من شهد بعصمة الذكر الحكيم، وكل كلام بعد ذلك فله خطأ وصواب، وقشر ولباب، ولو أن العلماء ﷺ تركوا الذب عن الحق خوفًا من كلام الخلق؛ لكانوا قد أضاعوا كثيرًا وخافوا حقيرًا».

ومن قصد وجه الله تعالى في عمل من أعمال البر والتُّقى، لم يحسن منه أن يتركه؛ لما يجوز عليه في ذلك من الخطأ، وأقصى ما يخاف أن يكلّ حسامه في معترك المناظرة وينبو، ويعثر جواده في مجال المجادلة ويكبو، فالأمر في ذلك قريب، إن أخطأ فمن ذا الذي عُصم؟ وإن خُطِّئ فمن الذي ما وُهِم؟

والقاصد لوجـه الله لا يخاف أن يُنتقد عليه خلل في كـلامه، ولا يهاب أن يُدلّ على بطلان قولـه، بل يحب الحق من حيث أتاه، ويقبـل الهدى ممن أهداه، بل المخـاشنة بالحق والنصيـحة، أحب إليـه من المداهنة على الأقـوال القـبـيحـة، وصديقك من أصدقك لا مـن صَدَّقك، وفي نوابغ الكلم وبدائع الحكم: (عليك بمن يُنذر الإبسـال والإبلاس، وإياك بمن يقول: لا ياس، ولا تاس)، فـإن وقف على كلامي ذكي لا يستقويه، أو جاف يسخر منه ويستزريه، فالأولى بالذكي أن يخفض لي جناح الذل من الـرحمة، ويشكر الله على أن فَـضَّله عليَّ بالحكمة، وأما الآخر الزاري، وزَنْدُ الجهـالة الواري، فإن العلاج لترقيق طبـعه الجامد، هو الضـرب في الحديد البـارد، ولذلك أمر الله بالإعـراض عن الجاهلين ومـدح به عباده الصالحين» اهـ[1].



(١) انظر: «العواصم» لابن الوزير (١/ ٢٢٣-٢٢٤)، جـزى الله شيخنا أبا الحسن خير الجـزاء على حسن الانتقـاء لهذه الكلمات التي حق لهـا أن تكتب بماء العيون لا بماء الذهب فـحسب، فأقـول على الغلاة والرافضة لمنهج السلف أن يقفوا على هذا الكلام بالفهم الذي أراده ابن الوزير من أجل أن ترتاح أنفسهم من الغيظ والحسد والظلم والافتراء والكذب والحماقة وسوء الأخلاق. والله الهادي إلى سواء السبيل.

من منهج
الإمام/ ابن حـــزم - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - عن التحاسد الذي فشى بين الناس: «ولاسـيما أندلسنا، فإنها خُصَّت من حسد أهلها للعالم الظاهر فيـهم، والماهر منهم، واستقلالهم كثير ما يأتي به، واستـهجانهم حـسناته، وتتبـعهم سقطاته وعـثراته، وأكثـر ذلك مدة حياته، بأضعاف ما في سائر البلاد، إن أجاد قالوا: سارق مغير، ومنتحل مدَّع، وإن توسط قـالوا: غثٌّ بارد، وفي أي زمان قـرأ؟ ولأمّه الهَبَل، وبـعد ذلك إن ولجت به الأقدار أحد طريقـين إما شُفوفًا بائنًا يُعليـه على نظرائه، أو سلوكًا في غير السـبيل التي عهدوها، فـهنالك حمي الوطيس على البائس، وصـار غرضًا للأقوال، وهدفًا للمطالب، ونصبًا للتسبب إليه، ونهبًا للألسنة، وعرضةً للتطرق إلي عرضه، وربما نُحِلَ ما لم يقل، وطوق ما لم يتقلد، وألحق به ما تفوَّه به ولا اعتقـده قلبه، وبالحري، وهو السابق المبـرز إن لم يتعلق من السلطان بحظ، أن يسلم من المتالف، وينجو من المخالف. فإن تعـرض لتأليف غمز ولمز، وتُعرض وهمـز، واشتط عليـه، وعظم يسـير خطبـه، واستـشنع هين سـقطه، وذهبت محاسنه، وسترت فضائله، وهتف ونودي بما أغفل، فتنكس لذلك همته، وتكلُّ نفسه وتبرد حميته، وهكذا عندنا نصيب من ابتدأ يحوك شعرًا، أو يعمل رسالة، فإنه لا يفلت من هذه الحبـائل ولا يتخلص من هذا النصب إلا الناهض الفائت، والمطفف المستولي على الأمر»[1].

---

(١) انظر: «رسائل ابن حزم» (٢/ ١٧٧-١٧٨). فـهذا ما اختصت به يمـننا الحبيب وخصوصـًا مع شيخنا ووالدنا أبي الحسن السليماني المأربي حين تكالب عليه الغـلاة في اليمن وفي غيرها، وصار هذا حاله

وَقَالَ - رحمَهُ اللهُ -: «فصح أنه لا يكفر أحد حتى يبلغه أمر النبي ﷺ، فمن بلغه فلم يؤمن به فهو كافر، فإن آمن به ثم اعتقد ما شاء الله تعالى أن يعتقده في نحلة، أو فتيا، أو عمل ما شاء الله تعالى أن يعمله، دون أن يبلغه في ذلك عن النبي ﷺ حكم بخلاف ما اعتقد، أو ما قال، أو عمل، فلا شيء عليه أصلاً حتى يبلغه، فإن بلغه وصح عنده فإن خالفه مجتهدًا فيما لم يَبِنْ له وجه الحق في ذلك فهو مخطئ معذور مأجور مرة واحدة، كما قال ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد»[1].

وَقَالَ - رحمَهُ اللهُ -: «ويُصلى على كل مسلم، بر أو فاجر، مقتول في حد أو في حرابة أو في بغي، ويصلي عليهم الإمام وغيره، ولو أنه شر من على ظهر الأرض، إذا مات مسلمًا؛ لعموم أمر النبي ﷺ: «صلوا على صاحبكم»[2]، والمسلم صاحب لنا، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات: ١٠)، وقال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ (التوبة: ٧١)، فمن منع الصلاة على مسلم قال قولاً عظيمًا، وإن الفاسق لأحوج إلى دعاء إخوانه المؤمنين من الفاضل المرحوم»[3].

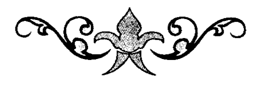
= الذي وصفه ابن حزم - رحمه الله تعالى -، إلا أنه لم يكل ولم يمل، ولا فترت عزيمته ولا همته، بل صار يجوب الوديان ويقطع الفيافي والقفار في الدعوة إلى الله - عَزَّ وجَلَّ - إما بمحاضرات أو بخطب أو بحضور زواج بعض الإخوة الأفاضل أو بالصلح بين الدعاة إلى الله أو بالصلح بين القبائل المتحاربة زمنًا طويلاً، ويكون علي يديه الصلح والتوفيق بعون الله أو تهدئة أوضاع الدعوة السلفية بما شاع فيها من الفوضى وعمت أرجاءها، وهذا غير خاف على من اعتنق السلفية، والحمد لله وحده.

(١) انظر: «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٣/ ٣٠٢)، و«موقف أهل السنة» للرحيلي (١/ ١٩٦).

(٢) سيأتي تخريجه في منهج الشيخ الألباني - رحمه الله تعالى -.

(٣) انظر: «المحلى» (٥/ ٢٥١-٢٥٣). أين المخذولون من الغلاة والرافضة لمنهج السلف ممن يفتي بعدم شهود جنائز إخوانهم من صفوة السلفيين، بل ولا الصلاة عليهم كما هي فتوى ذلك البليد وكذلك فتوى ذلك الفاجر الذي بدين الله أصبح يتاجر، وهو يقول لبعض الحمقى والمغفلين أصحاب السؤال =

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: ما نعلـم أحدًا من الصحـابة رضي الله عنهم امتنع من الصـلاة خلف المختار، وعبيد الله بن زياد، والحجاج، ولا فاسق أفسق من هؤلاء، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ (المائدة: ٢)[1].



= نكون في البحر ومن الحسنين معنا، ثم يجري لهم أن يتـوقف المركب حقهم فهل ننقذهم أم نتركهم، فأجاب صاحب الفـضيلة: اتركوهم يغرقون. في دين مَن؟! أليس هو المتـتبع آثار ابن حزم الذي هذا هو منهجة أم الدجل ـ والعياذ بالله ـ.

(١) «المحلى» (٤/ ٣٠٢)، انظر: «موقف أهل السنة» للرحيلي (١/ ٣٥٢).

من منهج
الإمام/ ابن عبد البر القرطبي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - رحمهُ اللهُ -: دفاعًا عن أبي حنيفة - رحـمه الله تعالى -: «أفرط أصحاب الحديث في ذم أبي حنـيفة - رحـمه الله -، وتجاوزوا الحـدَّ في ذلك، والسبب الموجب لذلك عندهم إدخاله الرأي والقياس على الآثار واعتبارهما، وأكثر أهل العلم يقولون: «إذا صح الأثر من جهة الإسناد بطل القياس والنظر»، وكان رده لما رد من الأحاديث بتأويل محـتمل، وكثير منه قد تقدمه إليـه غيره وتابع عليه مثله ممن قال بالرأي، وجل ما يوجد له من ذلك ما كان منه اتباعًا لأهل بلده، كإبراهيم النخعي وأصحاب ابن مـسعود، إلا أنه أغرق وأفرط في تنزيل النوازل هو وأصحابه، والجواب فيها برأيهم واستحسانهم، فيأتي منهم في ذلك خلاف كثير للسلف، وشنع هي عند مخالفيهم بدع، وما أعلم أحدًا من أهل العلم إلا وله تأويل في آية، أو مـذهب في سنة، رَدَّ من أجل ذلك المذهب سنة أخـرى بتأويل سـائغ أو ادعاء نسخ، إلا أن لأبي حنيـفة من ذلك كـثيـرًا، وهو يوجد لغيره قليل.

وليس أحد من علماء الأمة يثـبت حديثًا عن رسول الله ﷺ ثم يرده دون ادعاء نسخ ذلك بأثر مـثله أو بإجماع أو بعمل يجب على أصله الانقـياد إليه أو طعن في سنده، ولو فعل ذلك أحد سـقطت عدالته فضلاً عن أن يتـخذ إمامًا، ولزمه اسم الفسق، ولقد عافاهم الله - عَزَّ وجَلَّ - من ذلك.

ونقموا أيضًا على أبي حنيفة الإرجاء، ومن أهل العلم من ينسب إلى الإرجاء كثير، لم يعن أحد بنقل قبيح ما قيل فيه كما عنوا بذلك في أبي حنيفة لإمامته، وكان أيضًا مع هذا يُحسد ويُنسب إليه ما ليس فيه، ويُختلق عليه ما لا يليق به، وقد أثنى عليه جماعة من العلماء وفضلوه»[١].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-: «لا يقبل فيمن صحت عدالته، وعلمت بالعلم عنايته، وسلم من الكبائر ولزوم المروءة والتصاون، وكان خيره غالبًا وشرُّه أقل عمله، فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به، وهذا هو الحق الذي لا يصلح غيره إن شاء الله»[٢].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- في ترجمة داود بن الحصين: «قال مالك: لأن يخر من السماء أحب إليه من أن يكذب في الحديث، قال ذلك فيه، وفي ثور بن زيد، وكانا جميعًا ينسبان إلى القدر وإلى مذهب الخوارج، ولم ينسب إلى واحد منهما كذب، وقد احتملا في الحديث وروى عنهما الثقات الأئمة»[٣].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-: «. . هذا باب غلط فيه كثير من الناس وخلَّت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب: أن من صحت عدالته

---

(١) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٠٨٠-١٠٨١).

(٢) انظر: «الجامع» (١/ ١١١٧)، والمنهج الذي رسمه لنا أسلافنا هو الذي جعلنا لا نقبل في مشائخنا وعلمائنا الكرام ممن عرفناهم نوابغَ في الجرح والتعديل وفي السنة - جرح جارح ممن لم يأتِ في جرحته لهم ببرهان، وإنما مدارهم علي قول من قال إن فلان عنده عشرون أصلاً فاسدًا . . أين هذه الأصول؟ قالوا: مع فلان، فلم نقبل منهم ولن نقبل منهم مسبوقين من الأئمة، ولا سبق لهم، فالحمد لله الذي يثبت أولياءه على اختيار المنهج العالم القويم.

(٣) «التمهيد» (٢/ ٣١٠).

وثبتت في العلم أمانته، وبانت ثقته وعنايته بالعلم، لم يُلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب قوله من جهة الفقه والنظر، وأما من لم تثبت إمامته ولا عُرفت عدالته، ولا صحت ـ لعدم الحفظ والإتقان ـ روايته: فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر إليه.

والدليل على أنه لا يقبل فيمن اتخذه جمهور من جماهير المسلمين إمامًا في الدين قول أحد من الطاعنين: إن السلف ـ رضوان الله عليهم ـ قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير في حال الغضب، ومنه ما حمل عليه الحسد، كما قال ابن عباس ومالك بن دينار وأبو حازم، ومنه على جهة التأويل مما لا يلزم القول فيه ما قاله القائل فيه، وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف تأويلاً واجتهادًا لا يلزم تقليدهم في شيء منه دون برهان ولا حجة توجبه..»[1].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «من بركة العلم الإنصاف فيه، ومن لم ينصف لم يفهم ولم يتفهم»[2].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «ما في زماننا شيء أقل من الإنصاف»[3].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «فمن أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة الأثبات بعضهم في بعض، فليقبل قول من ذكرنا قوله من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ

---

(١) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٠٩٣-١٠٩٤).
(٢) انظر: «الجامع» (١/ ١٣١).
(٣) انظر: «الجامع» (١/ ١٣١)، و«قطع اللجاج» (ص٢١).

بعضهم في بعض، فإن فعل ذلك ضلَّ ضلالاً بعيدًا وخسر خسرانًا، وكذلك إن قبل في سعيد بن المسيب قول عكرمة، وفي الشعبي وأهل الحجاز وأهل مكة وأهل الكوفة وأهل الشام على الجملة، وفي مالك والشافعي وسائر من ذكرناه في هذا الباب ما ذكرنا عن بعضهم في بعض، فإن لم يفعل ولن يفعل إن هداه الله وألهمه رشده، فليقف عند ما شرطنا في أن لا يقبل فيمن صحت عدالته وعُلمت بالعلم عنايته، وسلم من الكبائر ولزم المروءة والتصاون، وكان خيره غالبًا وشرُّه أقل عمله، فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به، وهذا هو الحق الذي لا يصح غيره إن شاء الله، وأنشد قول أبي العتاهية:

بكى شجوه الإسلام من علمائه ❖ فما اكترثوا لما رأوا من بكائه
فأكثرهم مستقبح لصواب من ❖ يخالفه مستحسن لخطائه
فأيهم المرجو فينا لدينه ❖ وأيهم الموقوف فينا برأيه

والذين أثنوا على سعيد بن المسيب وعلى سائر من ذكرنا من التابعين وأئمة المسلمين أكثر من أن يحصوا، وقد جمع الناس فضائلهم وعنوا بسيرهم وأخبارهم، فمن قرأ فضائلهم وفضائل الشافعي وفضائل مالك وفضائل أبي حنيفة بعد فضائل الصحابة والتابعين ﷺ وعُني بها ووقف على كريم سيرهم، وسعى في الاقتداء بهم، وسلوك سبيلهم في علمهم وفي سمتهم وهديهم، كان ذلك له عملاً زاكيًا، نفعنا الله - عَزَّ وجَلَّ - بحبهم جميعهم.

وقال الثوري - رحمه الله -: «عند الصالحين تنزل الرحمة».

ومن لم يحفظ من أخبارهم إلا ما ندر من بعضهم في بعض على الحسد والهفوات والغضب والشهوات دون أن يُعْنَى بفضائلهم ويروي مناقبهم حُرِم

التوفيق ودخل في الغيبة وحاد عن الطريق، جعلنا الله وإياك ممن يستمع القول فيتبع أحسنه[1].

وذكر عن عبد العزيز بن أبي حازم قال: سمعت أبي يقول: «العلماء كانوا فيما مضى من الزمان إذا لقي العالم من هو فوقه في العلم كان ذلك يوم غنيمة، وإذا لقي من هو مثله ذاكره، وإذا لقي من هو دونه لم يَزْهُ عليه حتى كان هذا الزمان فصار الرجل يعيب من هو فوقه ابتغاء أن ينقطع منه حتى يرى الناس أنه ليس به حاجة إليه، ولا يذاكر من هو مثله، ويزهى على من هو دونه، فهلك الناس».

فَقَالَ عَقْبَهِ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «قد غلط فيه كثير من الناس، وضلت فيه نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب أن من صحت عدالته، وثبتت في العلم إمامته، وبانت ثقته، وبالعلم عنايته لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته ببينة عادلة يصح بها جرحته على طريق الشهوات، والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب تصديقه فيما قاله لبراءته من الغل والحسد والعداوة والمنافسة، وسلامته من ذلك كله، فذلك كله يوجب قبول قوله من جهة الفقه والنظر، وأما من لم تثبت إمامته ولا عُرفت عدالته ولا صحَّت ـ لعدم الحفظ والإتقان ـ روايته، فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه، ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر إليه، والدليل على أنه لا يقبل فيمن اتخذه جمهور المسلمين إمامًا في الدين قول أحد الطاعنين: أن

---

(١) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٢/ ١١١٧-١١١٨) تحقيق أبي الاشبال الزهيري. الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م. دار ابن الجوزي.

السلف ﷺ قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير منه في حال الغضب، ومنه ما حمل عليه الحسد، كما قال ابن عباس ومالك بن دينار وأبو حازم، ومنه على جهة التأويل مما لا يلزم المقول فيه ما قال القائل فيه، وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف تأويلاً واجتهادًا، لا يلزم تقليدهم في شيء منه دون برهان وحجة توجبه»[١].

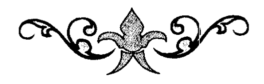
وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: ناقلاً قول المزني في التقليد: «يقال لمن حكم بالتقليد: هل لك من حجة فيما حكمت به؟ فإن قال: نعم، أبطل التقليد؛ لأن الحجة أوجبت ذلك عنده لا التقليد، وإن قال: حكمتُ فيه بغير حجة، قيل له: فلم أرقت الدماء وأبحت الفروج وأتلفت الأموال وقد حرَّم الله ذلك إلا بحجة، قال الله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ: ﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَذَا ﴾ (يونس:٦٨)، أي: من حجة بهذا، فإن قال: أنا أعلم أني قد أصبتُ وإن لم أعرف الحجة لأني قلدت كبيرًا من العلماء وهو لا يقول إلا بحجة خَفِيَت عليَّ، قيل له: إذا جاز تقليد معلمك لأنه لا يقول إلا بحجة خفيت عليك، فتقليد معلم معلمك أولى؛ لأنه لا يقول إلا بحجة خفيت على معلمك كما لم يقل معلمك إلا بحجة خفيت عليك، فإن قال: نعم، ترك تقليد معلم معلمه، وكذلك من هو أعلى حتى ينتهي إلى أصحاب رسول الله ﷺ، وإن أبى ذلك نقض قوله وقيل له: كيف يجوز

---

(١) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/١٠٩٣-١٠٩٤). وصدق عبد العزيز بن أبي حازم وهو ينقل قول أبيه ـ رحمهما الله تعالى ـ فالجميع ينظر ويسمع ما سطرته الأيدي الآثمة في هذا المنوال وما قررته منهجًا يسار عليه في تحقير شأن كبار طلبة العلم ورفع الوضعاء منهم والسفهاء ظلمًا وعدوانًا وزورًا وتلبيسًا من أجل إسقاط رموز الدعوة المباركة، ولكن هيهات هيهات، وأنى لهم ذلك، فيحفظهم الله بحفظه فما حيلتهم إلى الرجوع إلى هؤلاء الأكابر ـ والله المستعان ـ.

تقليد من هو أصغر وأقل علمًا، ولا يجوز تقليد من هو أكبر وأكثر علمًا؟ وهذا يتناقض، فإن قال: لأن معلمي - وإن كان أصغر - فقد جمع علم من هو فوقه إلى علمه فهو أبصر بما أخذ وأعلم بما ترك، قيل له: وكذلك من تعلم من معلمك فقد جمع علم معلمك وعلم من فوقه إلى علمه، فيلزمك تقليده وترك تقليد معلمك، وكذلك أنت أولى أن تقلد نفسك من معلمك؛ لأنك جمعت علم معلمك وعلم من هو فوقه إلى علمك، فإن فساد قوله جعل الأصغر ومن يحدِّث من صغار العلماء أولى بالتقليد من أصحاب رسول الله ﷺ، وكذلك الصاحب عنده يلزمه تقليد التابع، والتابع من دونه في قياس قوله، والأعلى الأدنى أبدًا، وكفى بقول يؤول إلى هذا قبحًا وفسادًا»[1].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: وأفرط أصحاب الحديث في ذم أبي حنيفة - رحمه الله -».



(١) انظر: «الجامع» لابن عبد البر (٢/ ٩٩٢-٩٩٣ - برقم ١٨٩٣)، وذكره الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٦٩-٧٠).

من منهج
الإمام/ الخطيب البغدادي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «إذا اجتمع في أخبار رجل واحد معان مختلفة من المحاسن والمناقب والمطاعن والمثالب، وجب كتب الجميع ونقله، وذكر الكل ونشره». اهـ[(١)].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - وهو يذكر إجماع الأمة على أنه يجب أن يكون المتكلم في الرجال عارفًا بأسباب التعديل التي يعدل من أجلها الرجل، عارفًا بأسباب الجرح التي يجرح من أجلها، لأن من لم يكن كذلك قد يجرح الرجل بما لا يكون جارحًا، أو يعدله بما لا يكون معدلاً، فقال: «لا يرجع في التعديل إلا إلى قول عدل رضا عارف بما يصير به العدل عدلاً، والمجروح مجروحًا»[(٢)].

واشترط في الذي يرجع إليه في الجرح أن يكون: «عدلاً مرضيًا في اعتقاده وأعماله، عارفًا بصفة العدالة والجرح وأسبابها، عالمًا باختلاف الفقهاء في أحكام ذلك قبل قوله فيمن جرحه مجملاً، ولم يسأل عن سببه»[(٣)].

---

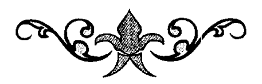
(١) وانظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٠٢). طبعة مكتبة المعارف، الرياض سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م تحقيق الأستاذ الدكتور/ محمود الطحان - رحمه الله تعالى -.

(٢) انظر: «الكفاية» (ص١٢٤) من «منهج أهل السنة» للصويان (ص٣٢-٧٧).

(٣) المصدر السابق (ص١٢٥)، (ص٢٩).

وذكر قصة أن يوسف بن الحسين الرازي دخل على عبد الرحمن بن أبي حاتم وهو يقرأ كتاب الجرح والتعديل، فقال له: يا أبا محمد، ما هذا الذي تقرؤه على الناس، قال: كتاب صنفته في الجرح والتعديل.

قال: وما المجرح والتعديل؟ قال: أظهر أحوال أهل العلم من كان منهم ثقة أو غير ثقة، فقال له يوسف بن الحسين: استحييت لك يا أبا محمد، كم هؤلاء القوم قد حطوا رواحلهم في الجنة منذ مائة سنة ومائتي سنة، وأنت تذكرهم وتغتابهم على أديم الأرض!! فبكى عبد الرحمن وقال: يا أبا يعقوب، لو سمعت هذه الكلمة قبل تصنيفي هذا الكتاب لما صنفته[1].



(١) المصدر السابق (ص٣٨)، (ص٣٩). وقد قال ابن أبي حاتم هذا تورعًا، وإلا فهو مأجور ـ إن شاء الله ـ؛ لأنه ذابٌّ عن السنة ينفي عنها غلط الغالطين، وانتحال المبطلين، وقد أجمع العلماء على جواز الكلام في الرواة جرحًا وتعديلاً، بل على وجوبه لمن كان لذلك أهلاً، ولذلك قال الذهبي تعليقًا على نحو هذه الرواية: «أصابه على طريق الوجل خوف العاقبة، وإلا كلام الناقد الورع في الضعفاء من النصح لدين الله، والذب عن السنة» («سير أعلام النبلاء» ـ ١٣/ ٢٦٨) نقلاً عن «الصويان» (ص٣٩).

من منهج
إمام الحرمين الجويني - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - رحمه الله -: «في ذكر آداب الجدل: «فأول شيء فيه مما على الناظر أن يقصد التقرب إلى الله - سبحانه -، وطلب مرضاته في امتثال أمره سبحانه فيما أمر به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعاء إلى الحق عن الباطل، وعما يخبر فيه، ويبالغ قدر طاقته في البيان والكشف عن تحقيق الحق وتمحيق الباطل. ويتقي الله أن يقصد بنظره المباهاة وطلب الجاه، والتكسب والمماراة، والمحك والرياء، ويحذر أليم عقاب الله سبحانه. ولا يكن قصده الظفر بالخصم والسرور بالغلبة والقهر؛ فإنه من دأب الأنعام الفحولة؛ كالكباش والديكة»[1].

ثم قال: «ويلزم الخشوع، والتواضع، ويقصد الانقياد للحق، فيكون من جملة من ﴿يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ (الزمر:١٨)، فإنهم الذين وصفهم الله سبحانه بالهدى من الله سبحانه»[2].

(١-٢) انظر: «الكافية في الجدل» (ص٥٢٩-٥٣٠).

- والعلو والكبر - التي تتميز به فرقة الغلاة والرافضة لمنهج السلف - في تعاملهم مع من يخالفهم من أهل السنة - من الآفات الخطيرة التي تقلل من أقدارهم - وهذا ما صار حتى ولو كانوا مصيبين في آرائهم، فهم بعلوهم هذا ينفرون الناس عن الحق، ويبعدونهم عن الهدى، ويضطرونهم للمعاندة، ويستفزونهم للمخالفة، وقد جاء في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ أن رسول الله ﷺ فسَّر الكبر بقوله: «الكبر: بَطر الحقِّ، وغمط الناس» رواه مسلم في الإيمان في تحريم الكبر وبيانه (١/ ٩٣). =

وَقَالَ - رحمهُ اللهُ - في ذكر آداب الجدل: «وعليك ألا تفاتح من تعلمه متعنتًا؛ لأن كلام المتعنت ومن لا يقصد مرضاة الله في تعرف الحق والحقيقة بما تقوله، يورث المباهاة والضجر وحزن القلب، وتعدي حدود الله سبحانه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وإن لم تعلمه كذلك حتى فاتحته بالكلام ثم علمته عليه، وجب عليك الإمساك عن مناظرته، فإن رأيت نصرة دين الله - سبحانه وتعالى - في الإمساك عنه، زدت في الحد وبالغت في التحرز عنه»(١).

= - فعندهم تعسف يردون به الحق، ويبخسون الناس حقوقهم، وهذا هو عين الكبر الذي حذَّر منه النبي المصطفى ﷺ وفي مقابل ذلك فإن الإنصاف والتواضع ولين الجانب مما يرفع قدر الإنسان ويعلي منزلته.

- عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: **«ما من آدمي إلا في رأسه حكمة بيد ملك، فإذا تواضع قيل للملك: ارفع حكمته، وإذا تكبَّر قيل للملك: ضع حكمته»**، رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٢١٨)، وحسن إسناده ناصر الدين والسنة الألباني في «الصحيحة» برقم (٥٣٨)، وفي «صحيح الجامع» برقم (٥٥٥١).

- وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو على المنبر: «إن العبد إذا تواضع لله - عَزَّ وجَلَّ - رفع حكمته، وقال: «انتعش رفعك الله؛ فهو في نفسه حقير، وفي أعين الناس كبير، فإذا تكبر وعدا طوره وهصه إلى الأرض، وقال: اخسأ أخسأك الله، فهو في نفسه كبير، وفي أعين الناس حقير، حتى إنه أحقر في أعينهم من الخنزير» رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» في الأدب في ما ذكر في الكبر (٩/ ٩٠) وفي «الزهد» في كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١٣/ ٢٧٠). وإسناده حسن. وانظر كتابي: «العلم والعلماء» ففيه فصل كامل عن التواضع وثماره والكبر آفاته ومضاره، وانظر: «الحوار» (ص٩٢-٩٤) بتصرف.

(١) انظر: «الكافية في الجدل» (ص٥٣٢). والجدل بالتي هي أحسن، بلا تحامل على المخالف ولا ترذيل له وتقبيح، حتى يطمئن إلى الداعي ويشعر أن ليس هدفه هو الغلبة في الجدل، ولكن الإقناع والوصول إلى الحق، فالنفس البشرية لها كبرياؤها وعنادها، وهي لا تنزل عن الرأي الذي تدافع عنه إلا بالرفق، حتى لا تشعر بالهزيمة، وسرعان ما تختلط على النفس قيمة الرأي وقيمتها عند الناس، فتعتبر التنازل عن الرأي تنازلاً عن هيبتها واحترامها وكيانها، والجدل بالحسنى هو الذي يطامن من هذه الكبرياء الحساسة، ويشعر المجادل أن ذاته مصونة، وقيمته كريمة، وأن الداعي لا يقصد إلا كشف الحقيقة في ذاتها، والاهتداء إليها في سبيل الله، لا في سبيل ذاته ونصرة رأيه وهزيمة الرأي الآخر، ولكي يطامن الداعية من حماسته واندفاعه يشير النص القرآني إلى أن الله هو الأعلم بمن ضلَّ عن =

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-: «من الجدال ما يكون محمودًا مرضيًا، ومنه ما يكون مذمومًا محرمًا، فالمذموم منه ما يكون لدفع الحق، أو تحقيق العناد، أو ليلبس الحق بالباطل، أو لما لا يطلب به تعرُّف ولا تقرب، أو للمماراة وطلب الجاه والتقدم إلى غير ذلك من الوجوه المنهي عنها، وهي التي نص الله ـ سبحانه وتعالى ـ عن تحريمها، فقال: ﴿ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلاَّ جَدَلاً بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ (الزخرف: ٥٨).

وأما الجدال المحمود المدعو إليه، فهو الذي يحقق الحق ويكشف عن الباطل ويهدف إلى الرُّشد، مع من يرجى رجوعه عن الباطل إلى الحق، وفيه قال سبحانه: ﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (النحل: ١٢٥)»[١].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- في آداب الجدال: «وعليهما جميعًا أن يصبر كل واحد منهما لصاحبه في نوبته، وإن كان ما يسمعه منه شبه الوسواس؛ لأنهما متساويان في حق المناوبة، فمن لم يصبر منهما لصاحبه فقد قطع عليه حقه، ومتى لم يصبر له خصمه بل داخله بالاعتراض أو الجواب في نوبته احتمله ووعظه، فإن أصر عليه قطع مكالمته . . ».

ثُمَّ قَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-: «وعلى كل واحد منهما أن يُقبل على خصمه الذي يكلمه بوجهه في خطابه المتكلم في كلامه والمستمع في استماعه، فإن التفت أو أعرض عنه في الاستماع أو الخطاب وعظه، فإن لم يقبل قطع مناظرته؛ لأن ترك الإقبال وحسن الاستماع، يشغل قلب المتكلم والمستمع، فتنقطع عليه مادة الفهم والخاطر»[٢].

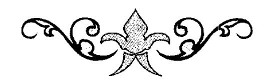
= سبيله والأعلم بالمهتدين، فلا ضرورة لِلَّجاجة في الجدل، إنما هو البيان والأمر بعد ذلك لله». من «ظلال القرآن» (٤/ ٢٢٠٢) فيما نقله عنه الصويان في «الحوار» (ص٩٨-٩٩).

(١) انظر: «الكافية في الجدل» (ص٢٢-٢٣).

(٢) انظر: «الكافية في الجدل» (ص٥٣٣-٥٣٤) من «الحوار» (ص١١٠).

من منهج
الإمام/ الآمدي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - رحِمَهُ اللهُ -: «اتفق أهل الحق من المسلمين على أنَّ الإثم محطوط عن المجتهدين في الأحكام الشرعية، وذهب بشر المريسي، وابن علية، وأبو بكر الأصم، ونفاة القياس كالظاهرية والإمامية: إلى أنه ما من مسألة إلا والحق فيها متعين، وعليه دليل قاطع، فمن أخطأه فهو آثم غير كافر ولا فاسق، وحجة أهل الحق في ذلك: ما نقل نقلاً متواترًا لا يدخله ريبة ولاشك، وعُلِمَ علمًا ضروريًا من اختلاف الصحابة فيما بينهم في المسائل، مع استمرارهم على الاختلاف إلى انقراض عصرهم، ولم يصدر منهم نكير ولا تأثيم لأحد، لا على سبيل الإبهام ولا التعيين، مع علمنا بأنَّه لو خالف أحد في وجوب العبادات الخمس وتحريم الزنا والقتل، لبادروا إلى تخطئته وتأثيمه»[1].



(١) انظر: «الإحكام في أصول الأحكام» (٤/ ٢٤٤).

من منهج
الإمام/ النــووي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ الإمام النووي - رَحِمَهُ اللهُ - محذرًا من الغيبة وبما تكون: «إن الغيبة: ذكرك الإنسان بما يكره، سواء ذكرته بلفظك أو في كتابتك، أو رمزت أو أشرت إليه بعينك، أو يدك أو رأسك. وضابطه: كل ما أفهمت به غيرك نقصان مسلم فهو غيبة محرمة، ومن ذلك المحاكاة؛ بأن يمشي متعارجًا أو متطأطئًا أو على غير ذلك من الهيئات، مريدًا حكاية هيئة من ينتقصه بذلك، فكل ذلك حرام بلا خلاف، ومن ذلك إذا ذكر مصنِّفٌ كتاب شيخًا بعينه في كتابه قائلاً: «قال فلان كذا» مريدًا تنقصه والشناعة عليه، فهو حرام، فإن أراد بيان غلطه لئلا يُقَلَّد أو بيان ضعفه في العلم لئلا يُغْتَرَّ به ويُقْبَل قوله، فهذا ليس غيبة، بل نصيحة واجبة يثاب عليها إذا أراد ذلك، وكذا إذا قال المصنف أو غيره: «قال قوم أو جماعة كذا، أو هذا غلط أو خطأ أو جهالة وغفلة ونحو ذلك»، فليس غيبة، إنما الغيبة ذكر الإنسان بعينه أو جماعة معينين.

ومن الغيبة المحرمة قولك: فعل كذا بعض الناس، أو بعض الفقهاء، أو بعض من يدَّعي العلم، أو بعض المفتين، أو بعض من يُنسب إلى الصلاح أو يدَّعي الزهد، أو بعض من مرَّ بنا اليوم، أو بعض من رأيناه، أو نحو ذلك، إذا كان المخاطب يفهمه بعينه لحصول التفهيم.

ومن ذلك: غيبة المتفقهين والمتعبدين؛ فإنهم يعرِّضُون بالغيبة تعريضًا يفهم به كما يفهم بالصريح، فيقال لأحدهم: «كيف حال فلان؟»، فيقول: «الله يصلحنا، الله يغفر لنا، الله يصلحه، نسأل الله العافية، نحمد الله الذي لم يبتلينا بالدخول على الظلمة، نعوذ بالله من الشر، الله يعافينا من قلة الحياء، الله يتوب علينا»، وما أشبه ذلك مما يفهم منه تنقصه، فكل ذلك غيبة محرمة، وكذلك إذا قال: «فلان يُبتلى بما ابتلينا به كلنا»، أو: «ما له حيلة في هذا، كلنا نفعله» وهذه أمثلة، وإلا فضابط الغيبة، تفهيمك المخاطب نقص إنسان كما سبق»[١].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: مرشدًا إلى حفظ اللسان: «اعلم أنه ينبغي لكل مكلَّف أن يحفظ لسانه عن جميع الكلام إلا كلامًا ظهرت فيه المصلحة، ومتى استوى الكلام وتركه في المصلحة، فالسنة الإمساك عنه؛ لأنه قد ينجرُّ الكلام المباح إلى حرام أو مكروه، وذلك كثير في العادة، والسلامة[٢] لا يعدلها شيء.

---

(١) انظر: «الأذكار النووية» (ص٢٩٠-٢٩١).

- قال الحارث المحاسبي - رحمه الله تعالى -: «إن علم إبليس أنك حذر خائف في كثير من أحوالك، لم يبدأ صاحبك بالتزين له بالغيبة والكذب، إن علم أنك من ذلك نافر، وله مجانب، ولكن يدعكما، حتى إذا ذكرتما الله - عَزَّ وجَلَّ -، واستأنست قلوبكما، زين لكما فضول الكلام، والراحة إلى الدنيا، فإذا خُضتما في ذلك زين لكما الغيبة: فإن كنتما من الخائفين في كثير من أموركما أجرى الغيبة من قبل الغضب لله - عَزَّ وجَلَّ -، أو التعجب أو الإنكار أو التوجع لمن تغتابانه، وإن كنتما لا تقومان في الخوف ذلك المقام، أجرى بينكما الغيبة من قبل الغضب والغيظ والمكافأة لمن ذكركما، أو ذكر أحدكما والآخر راضٍ بذلك». انظر: «الرعاية» (ص٣١٥)، و«الإعلام» (ص٢٧).

(٢) السلامة هي البراءة من العيوب، كما في «القاموس»: وهي من الكلمات الجوامع، فإن من سلم نجا، فهي قريبة من العافية، ولذا تكون دعوة الرسل عند مرور الناس على الصراط: «اللهم سلِّم سلِّم» وكان بعض السلف يدعو في الفتنة: «اللهم سلمنا، وسلِّم منا»، وقال الشاعر:

وقائلة لي ما لي أراك مُجنبًا ... أمورًا وفيها للتجارة مربحُ

فقلت لها: كُفِّي ملامك واسمعي ... فنحن أناس بالسلامة نفرحُ

- انظر: «الإعلام بحرمة أهل العلم والإسلام» (ص٥٢-٥٣).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فليقل خيرًا أو ليصمت» (متفق عليه)[١]. وهذا الحديث صريح في أنه ينبغي أن لا يتكلم إلا إذا كان الكلام خيرًا، وهو الذي ظهرت مصلحته، ومتى شك في ظهور المصلحة فلا يتكلم[٢].

وَقَالَ - رحِمَهُ اللهُ - كما في «الأذكار النووية» (ص٢٩٤): «اعلم أنه ينبغي لمن سمع غيبة مسلم أن يردها ويزجر قائلها، فإن لم ينزجر بالكلام زجره بيده، فإن لم يستطع باليد ولا باللسان فارق ذلك المجلس، فإن سمع غيبة شيخه أو غيره ممن له عليه حق، أو من أهل الفضل والصلاح، كان الاعتناء بما ذكرناه أكثر» اهـ. (من الإعلام - ص٨٣)



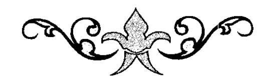
(١) رواه البخاري برقم (٦١٣٨-٦٤٧٥)، ومسلم برقم (٤٧)، وأبو داود برقم (٥١٥٤)، والترمذي برقم (٢٥٠٠)، والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» (١١/ ٥٤)، والطيالسي في «المسند» برقم (٢٤٦٨)، ومعمر في «جامعه» برقم (١٩٧٤٦)، وابن المبارك في «الزهد» برقم (٣٦٨)، وابن أبي شيبة كما في «المصنف» (٨/ ٣٥٧)، والإمام أحمد في «المسند» برقم (٧٦١٥-٧٦٣٣)، وأبو عوانة (١/ ٣٢)، وابن حبان برقم (٥١٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ١٦٤)، وفي «شعب الإيمان» برقم (٩٥٣٢-٩٥٣٣)، والبغوي في «شرح السنة» برقم (٤١٢١) من طرق عن الزهري به، وبعضهم اقتصر على بعض فقراته.

- ورواه البخاري برقم (٦٠١٨-٦١٣٦)، ومسلم برقم (٣٧)، وابن المبارك في «الزهد» برقم (٣٧٢)، وابن أبي شيبة (٨/ ٣٥٧)، وأحمد برقم (٩٥٨٤-٩٩٦٨)، وابن ماجه برقم (٣٩٧١)، وأبو يعلى برقم (٦٥٩٠)، وابن حبان (٥٠٦)، وابن منده في «الإيمان» (٢٩٩-٣٠١)، والحاكم (٤/ ١٦٤)، والبيهقي في «الشعب» (٩٥٨٤) من طرق عن أبي هريرة بنحوه.

(٢) انظر: «رياض الصالحين» مع «دليل الفالحين» (٤/ ٣٤٧-٣٤٨)، و«الأذكار» للنووي (ص٢٨٤)، و«الإعلام» (ص٥٢-٥٣).

من منهج
الإمام/ القرافي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - رحمه الله -: «أرباب البدع والتصانيف المضلة ينبغي أن يشهر للناس فسادها وعيبها، وأنهم على غير الصواب، ليحذرها الناس الضعفاء فلا يقعوا فيها، وينفَّر عن تلك المفاسد ما أمكن، بشرط أن لا يتعدى فيها الصدق، ولا يفتري على أهلها الفواحش ما لم يفعلوه، بل يقتصر على ما فيهم من المنفِّرات خاصة، فلا يقال على المبتدع أنه يشرب الخمر، ولا أنه يزني ولا غير ذلك مما ليس فيه . .»[1] .



من منهج
شيخ الإسلام/ ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - عندما ذكر أن بعض الطوائف المبتدعة لم يَنْبُل عند الأمة إلا بما معه من الإثبات والسنة، قال: فالمعتزلة أولاً - وهم فرسان الكلام - إنما يُحمدون ويعظمون عند أتباعهم، وعند من يغض عن مساويهم، لأجل محاسنهم عند المسلمين، بما وافقوا فيه مذهب الإثبات والسنة والحديث.

وذكر شيئًا من ذلك، ثم قال: وكذلك الشيعة المتقدمون كانوا يُرجحون على المعتزلة بما خالفوهم فيه من إثبات الصفات، والقدر والشفاعة ونحو ذلك، وكذلك كانوا يستحمدون بما خالفوا فيه الخوارج من تكفير علي وعثمان وغيرهما، وما كفروا به المسلمين من الذنوب، ويُستحمدون بما خالفوا فيه المرجئة من إدخال الواجبات في الإيمان، وإن لم يهتدوا إلى السنة المحضة، قال: وكذلك متكلمة أهل الإثبات: مثل الكلابية، والكرامية، والأشعرية، بما قبلوا واتَّبعوا، واستحمدوا إلى عموم الأمة، بما أثبتوه من أصول الإيمان، من إثبات الصانع وصفاته، وإثبات النبوة، والرد على الكفار من المشركين وأهل الكتاب، وبيان تناقض حججهم، وكذلك استحمدوا بما ردوه على الجهمية والمعتزلة والرافضة والقدرية من أنواع المقالات التي يخالفون فيها أهل السنة والجماعة، فحسناتهم نوعان: إما موافقة أهل السنة والحديث، وإما الرد على من خالف السنة والحديث، وبيان تناقض حججهم، ثم ذكر ما استحمد من أجله مذهب السنة والحديث في الصفات والقدر والإمامة والفضائل والشفاعة والحوض، والصراط

والميزان، وله من الردود على المعتزلة والقدرية والرافضة والجهمية وبيان تناقضهم، ما أوجب أن يمتاز بذلك عن أولئك، ويُعرف له حقه وقدره: ﴿ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ (الطلاق: ٣).

وبما وافق فيه السنة والحديث، صار له من القبول والاتباع ما صار، لكن الموافقة التي فيها قهر المخالف، وإظهار فساد قوله، هي من جنس المجاهد المنتصر، فالراد على أهل البدع مجاهد، حتى كان يحيى بن يحيى يقول: الذي عن السنة، أفضل من الجهاد، والمجاهد قد يكون عدلاً في سياسته، وقد لا يكون، وقد يكون فيه فجور، كما قال النبي ﷺ: «**إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر، وبأقوام لا خلاق لهم**»[1].

ولهذا مضت السنة، بأن يُغزى مع كل أمير، برًا كان أو فاجرًا، والجهاد عمل مشكور لصاحبه في الظاهر لا محالة، وهو مع النية الحسنة مشكور باطنًا وظاهرًا، ووجه شكره نصره للسنة والدين، فهكذا المنتصر للإسلام والسنة يُشكر على ذلك من هذا الوجه[2].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: والله أمرنا ألا نقول عليه إلا الحق، وألا نقول عليه إلا بعلم، وأمرنا بالعدل والقسط، فلا يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني ـ فضلاً

---

(١) رواه البخاري (٣٠٦٢-٤٢٠٤-٦٦٠٦)، ومسلم (١١١)، والنسائي في «الكبرى» (٨٨٨٣)، وأحمد (٢/ ٣٠٩)، وابن حبان (٤٥١٩)، والدارمي (٢٥١٧)، والطبراني (٩/ ١٨٥)، وابن منده في «الإيمان» (١٦٣)، والمروزي في «الصلاة» (٦٦٥) من حديث أبي هريرة بلفظ: «**إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر**» دُون الجملة الأخيرة.

ـ ورواه النسائي في «الكبرى» (٨٨٨٥)، وابن حبان (٤٥١٧)، والطبراني في «الأوسط» (١٩٤٨-٢٧٣٧)، و«الصغير» (١/ ٩٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٦٢) من حديث أنس بلفظ: «**بأقوام لا خلاق لهم**».

ـ وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٨٦٦)، وفي الباب من حديث أبي بكرة، وعمر بن مقرن، وابن مسعود ﷺ.

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» (٤/ ١١-١٤).

عن رافضي ـ قولاً فيه حق، أن نتركه أو نرده كله، بل لا نرد إلا ما فيه من الباطل، دون ما فيه من الحق . . إلى أن قال: ويرون ـ أي: أهل الكلام ـ أنه يجوز مقابلة الفاسد بالفاسد، لكن أئمة السنة والسلف على خلاف هذا، وهم يذمون أهل الكلام المبتدع، الذين يردون باطلاً بباطل، وبدعة ببدعة، ويأمرون ألا يقول الإنسان إلا الحق، لا يخرج عن السنة في حال من الأحوال، وهذا هو الصواب الذي أمر الله تعالى به ورسوله، ولهذا لم نرد ما تقوله المعتزلة والرافضة من حق، بل قبلناه، لكن بينا ما عابوا به مخالفيهم من الأقوال، ففي أقوالهم من العيب ما هو أشد من ذلك[1] .

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: ونحن إنما نرد من أقوال هذا وغيره ما كان باطلاً وأما الحق فعلينا أن نقبله من كل قائل[2] .

وقد ذكر ـ رحمه الله ـ بعض شطحات الصوفية، وأن الناس فيهم ثلاثة أصناف: صنف ردوا كل ما عندهم من حق وباطل، وصنف قبلوا كل ما عندهم، والصنف الثالث: فصلوا في أمرهم، فقال: والصواب إنما هو الإقرار بما فيها وفي غيرها من موافقة الكتاب والسنة، والإنكار لما فيها وفي غيرها من مخالفة الكتاب والسنة[3] .

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: وليس لأحد أن ينصب الأمة شخصًا يدعو إلى طريقته ويوالي ويعادي عليها غير كلام الله ورسوله، وما اجتمعت عليه الأمة، بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصًا، أو كلامًا يفرقون به بين الأمة، يوالون به على ذلك الكلام، أو تلك النسبة ويعادون[4] .

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٣٤٢-٣٤٣).
(٢) انظر: «المجموع» (١٣/ ٧٧).
(٣) انظر: «المجموع» (١٠/ ٨٢).
(٤) انظر: «المجموع» (٢٠/ ٤٩٥-٤٩٦)، و«درء التعارض» (١/ ٢٧٢).

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: فالشـرع هو العدل، ومن حكم بالعدل فقـد حكم بالشرع، ولكن كـثيرًا مـن الناس ينسبـون ما يقـولونه إلى الشرع وليس من الشـرع، بل يقولون ذلك إما جهلاً وإما غلطًا، وإما عمدًا أو افتراءً[1].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ عند قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ (المائدة:٨)، قال: وهـذه الآية نزلت بسبب بغـضهم للكفـار، وهو بغض مأمور به؛ فإن كان البغض الذي أمـر الله به، قد نهى صاحبه أن يظلم من أبغضه، فكيف في بغض مـسلم بتأويل أو شبهة، أو بهـوى نفس، فهو أ-حق أن لا يظلم، بل يعدل عليه[2].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: مسائل الاجتهاد من عـمل فيها بقول بعض العلماء لم ينكر عليه ولم يُهـجر، ومن عمل بأحـد القولين لم ينكر عليه، وإذا كـان في المسألة قولان، فإن كان الإنسان يظهر له رجـحان أحد القولين عمل به، وإلا قلَّد بعض العلماء الذين يعتمد عليهم في بيان أرجح القولين ـ والله أعلم ـ[3].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: الاجتهاد السائغ لا يبلغ مـبلغ الفتنة والفرقة إلا مع البغي لا لمجرد الاجتهاد، وكـما قال الله تعالى: ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ﴾ (آل عمران:١٩)، فلا يكون فـتنة وفرقة مع وجود الاجـتهاد السائغ بل مع نوع بغي[4].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: والناس إذا تعاونوا على الإثم والعدوان أبغض بعضهم بعضًا وإن كانوا فعلوه بتراضيهم، قال طاووس: ما اجتمع رجلان على غير ذات الله، إلا تفرقا عن تفال ـ أي: بغضاء ـ[5].

---

(١) انظر: «المجموع» (٣٥/ ٣٦٦).
(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٥/ ١٢٧).
(٣) انظر: «الفتاوى» (٢٠/ ٢٠٧).
(٤) انظر: «الاستقامة» (١/ ٣١).
(٥) انظر: «الفتاوى» (١٥/ ١٢٨).

وقَالَ ـ رحمَهُ اللهُ ـ ذامًا الغلو: فليس لأحد أن يجعل الأصل في الدين لشخص إلا لرسول الله ﷺ، ولا لقول إلا لكتاب الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ، ومن نصب شخصًا كائنًا من كان فوالى وعادى على موافقته في القول والفعل، فهو: ﴿مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا﴾ (الروم: ٣٢)، وليس لأحد أن يدعو إلى مقالة أو يعتقدها لكونها قول أصحابه، ولا يناظر عليها، بل لأجل أنها مما أمر الله به ورسوله[١].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: وليس لأحد أن ينتسب إلى شيخ يوالي على متابعته ويعادي على ذلك، بل عليه أن يوالي كل من كان من أهل الإيمان ومن عرف منه التقوى من جميع الشيوخ وغيرهم، ولا يخص أحدًا بمزيد موالاة إلا إذا ظهر له مزيد إيمانه وتقواه، فيقدم من قدم الله ورسوله، ويفضل من فَضَّل الله ورسوله[٢].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: ولا يجب على أحد من المسلمين تقليد شخص بعينه من العلماء في كل ما يقول، ولا يجب على أحد من المسلمين التزام مذهب شخص معين غير الرسول ﷺ في كل ما يوجبه ويخبر به، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله ﷺ.

واتباع شخص لمذهب شخص بعينه لعجزه عن معرفة الشرع من غير جهته، إنما هو مما يسوغ له، ليس مما يجب على كل أحد إذا أمكنه معرفة الشرع بغير ذلك الطريق.

بل كل أحد عليه أن يتقي الله ما استطاع، ويطلب علم ما أمر الله به ورسوله، فيفعل المأمور، ويترك المحظور ـ والله أعلم ـ[٣].

---

(١) انظر: «الفتاوى» (٥/٨-٩).
(٢) انظر: «الفتاوى» (١١/ ٥١٢).
(٣) انظر: «المجموع» (٢٠/ ٢٠٩).

وَقَالَ - رحمه الله -: وإذا قيل لهذا المستهدي المسترشد: أنت أعلم أم الإمام الفلاني؟! . . كانت هذه معارضة فاسدة، لأن الإمام الفلاني قد خالفه في هذه المسألة من هو نظيره من الأمة، ولست أعلم من هذا ولا هذا، ولكن نسبة هؤلاء إلى الأئمة كنسبة أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود وأبي هريرة ومعاذ ونحوهم إلى الأئمة وغيرهم، فكما أن هؤلاء الصحابة بعضهم لبعض أكفاء في موارد النزاع، وإذا تنازعوا في شيء ردوا ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، وإن كان بعضهم قد يكون أعلم في مواضع أُخر، فكذلك موارد النزاع بين الأئمة، وقد ترك الناس قول عمر وابن مسعود في مسألة تيمم الجنب، وأخذوا بقول من هو دونهما: كأبي موسى الأشعري وغيره لما احتج بالكتاب والسنة[1].

وَقَالَ - رحمه الله - في الكلام على قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ (المائدة: ٨)، قال: فنهى أن يحمل المؤمنين بغضهم للكفار على ألا يعدلوا، فكيف إذا كان البغض لفاسق أو مبتدع أو متأول من أهل الإيمان؟، فهو أولى أن يجب عليه أن يحمله ذلك على أن لا يعدل على مؤمن، إن كان ظالمًا له[2].

وَيَقُولُ - رحمه الله -: الفتنة إذا وقعت عجز العقلاء فيها عن دفع السفهاء، فصار الأكابر عاجزين عن إطفاء الفتنة وكف أهلها، وهذا شأن الفتن، كما قال الله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾ (الأنفال: ٢٥)، وإذا وقعت الفتنة لم يسلم من التلوث بها، إلا من عصمه الله[3].

---

(١) انظر: «المجموع» (٢٠/ ٢١٥).
(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٤/ ٢٤٣).
(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٤/ ٣٣٧).

وَيَقُولُ - رحمه الله -: والكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل، لا بجهل وظلم، كحال أهل البدع[1].

فكان ابن تيمية قائمًا بميزان الحق، الذي صرح بوجوب الوزن به، وأنه الحد الفاصل بين منهج أهل السنة والجماعة، ومنهج أهل البدع والغواية في الكلام على الناس.

وقد اعتمد ابن تيمية في كل ما خاض الناس فيه من أقوال وأعمال في أصول الدين وفروعه، على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ غير متبع لهوى، أو مقلد لأشخاص، فإن الله ذم في كتابه الذين يتبعون الظن وما تهوى الأنفس، ويتركون اتباع ما جاءهم من ربهم الهدى، قال الله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى﴾ (النجم: ٢٣)، وأقام العدل في حكمه على أقوال الناس وأعمالهم، وإن كانوا من المخالفين له في الأصول، مراعيًا ما يسوغ فيه الخلاف، أو ما يقع فيه خطأ بسبب اجتهاد أو تأويل صحيح، أو ما يلائمه التماس العذر للمخالف، فإن ذلك أسلم من الوقوع في الظلم الذي حرمه الله تعالى على عباده، أو القول على الله بغير حق، وذلك أقرب للتقوى.

فلذلك كان شيخ الإسلام علمًا من أعلام الدين، وإمامًا من أئمة الهدى، نافح بلسانه وقلمه عن السنة، وجاهد بنفسه رؤوس الفتنة، ووقف موقف الأبطال من دعاة البدعة، وصبر على ما لاقاه في سبيل إعلاء كلمة الله من العنت والمحنة، فلم تلن له قناة، ولم تهن له عزيمة، حتى أظهر الله بعلمه

---

(١) انظر: «الاستقامة» (١/ ٣٨).

وجهاده ومواقفه منهج أهل السنة، ونشر على يديه عقيدتهم، بعد أن كانت الغلبة في عصره لعقائد أهل الكلام، والرواج لأقوال أهل الابتداع[(١)].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-: ولما كان أتباع الأنبياء هم أهل العلم والعدل، كان كلام أهل الإسلام والسنة مع الكفار وأهل البدع بالعلم والعدل، لا بالظن وما تهوى الأنفس[(٢)].

ذلك أن الأصل حفظ جارحة اللسان من القول إلا حقًا، وحماية أعراض الناس من انتهاكها زورًا وبهتانًا، قال ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر: فليتق الله وليقل حقاً أو ليسكت»[(٣)].

وقال ﷺ: «بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام: دمه، وماله، وعرضه»[(٤)].

---

(١) «الأمة» العدد (٥٥) رمضان ١٤١٧هـ (ص٣٨-٣٩).

(٢) انظر: «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (١/ ٢٢).

(٣) رواه البخاري برقم (٦١٣٨-٦٤٧٥)، ومسلم برقم (٤٧)، وأبو داود برقم (٥١٥٤)، والترمذي برقم (٢٥٠٠)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» (١١/ ٥٤)، ومعمر في «الجامع» برقم (١٩٧٤٦)، وابن المبارك في «الزهد» برقم (٣٦٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٣٥٧)، والإمام أحمد في «المسند» برقم (٧٦١٥-٧٦٣٣)، والطيالسي في «المسند» (٤/ ١٠٦) برقم (٢٤٦٨)، وأبو عوانة (١/ ٣٢)، وابن حبان برقم (٥١٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ١٦٤)، وفي «الشعب» برقم (٩٥٣٢-٩٥٣٣)، والبغوي فى «شرح السنة» برقم (٤١٢١) من طرق عن الزهري به، ورواه البخاري برقم (٦٠١٨-٦١٣٦)، ومسلم برقم (٤٧)، وابن المبارك في «الزهد» برقم (٣٧٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٣٥٧)، والإمام أحمد في «المسند» برقم (٩٥٨٤-٩٩٦٨)، وابن ماجه برقم (٣٩٧١)، وأبو يعلى في «المسند» برقم (٦٥٩٠)، وابن حبان برقم (٥٠٦)، وابن منده في «الإيمان» برقم (٢٩٩-٣٠١)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ١٦٤)، والبيهقي في «الشعب» برقم (٩٥٨٤)، من طرق عن أبي هريرة بنحوه، وجاء من حديث علقمة بن عبد الله المزني رواه أحمد في «المسند» (٥/ ٢٤)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ١٦٦): رجاله رجال الصحيح غير علقمة المزني وهو ثقة.

(٤) رواه مسلم في «البر والصلة في تحريم ظلم المسلم» (٤/ ١٩٨٦).

وقد حرم الله ـ سبحانه ـ أذية المؤمنين أو إساءة الظن بهم أو غيبتهم، فقال سبحانه: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ (الأحزاب:٥٨)، وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلا تَجَسَّسُوا وَلا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴾ (الحجرات:١٢)، وعظَّم القول في المسلم بغير علم، مرشدًا إلى إمساك اللسان عن الخوض في عرضه بغير حق، وموجهًا إلى تبرئة ساحته مما قيل فيه، إبقاء على الأصل، وهو عدالته من الجارح، وسلامته من القادح، قال تعالى: ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمٌ (١٥) وَلَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ﴾ (النور:١٥-١٦).

وإن اعتماد العلم والعدل شرطان في الكلام على الناس عمومًا، وفي الحكم على أقوال المخالفين، وأعمالهم خصوصًا، لا يعني المداهنة مع المبتدعة، ولا الدفاع عن باطلهم، ولا تذويب العقيدة، أو إضعاف جانبها أمام الضلالة، أو التقصير نحو إظهارها، أو إعلائها على غيرها من الأقوال والآراء المخالفة، لكنه المنهج الحق الذي شرعه الله لأنبيائه وعباده، وارتضاه لهم في كتبه، واتبعه رسوله ﷺ، وسار عليه سلف الأمة وعلماؤها[1].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: ذامًا للمتبعين أهواءهم: وأصل الضلال اتباع الظن والهوى، كما قال تعالى فيمن ذمهم: ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى ﴾ (النجم:٢٣)، وهذا وصف الكفار، فكل من له نصيب من هذا الوصف، فله

(١) انظر: «كتاب الأمة» العدد (٥٥) رمضان ١٤١٧هـ (ص٣٩-٤٠).

نصيب مـن متابعـة الكفار بقـدر ذلك النصيب، وقـال تعالى في حق نبـيه ﷺ: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ① مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ② وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ③ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم: ١-٤)، فنزهه الله عن الضـلال والغـواية اللذين همـا الجـهل والظلم، فالضـال هو الذي لا يعلم الحق، والغاوي الذي يتبع هواه، وأخـبر أنه لا ينطق عن هوى النفس، بل هو وحي أوحاه الله إليه، فوصفه بالعلم ونزهه عن الهوى[١].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- في الولاء والبراء فـي الحكم على الرجال: ومما يتـعلق بهذا البـاب أن يعلم أن الرجل العظيم في العلـم والدين من الصحـابة والتـابعين ومن بعدهم إلى يوم القـيامة وأهل البيت، وغـيرهم قد يحصل منه نوع من الاجـتهاد مقرونًا بالـظن، ونوع من الهوى الخفي، فيحـصل بسبب ذلك ما لا ينبـغي اتباعه فيه، وإن كان من أولياء الله المتقين، ومثل هذا إذا وقع يصير فتنة لطائفتين: طائفة تذمه، فتجعل ذلك قادحًا في ولايته وتقواه بل في بره، وكونه من أهل الجنة، بل في إيمانه حـتى تخـرجـه عـن الإيمان، وكـلا هذين الطرفين فـاسـد، والخـوارج والروافض، وغـيرهم من أهل الأهواء دخل عليـهم الداخل من هذا، ومن سلك طريق الاعتـدال عظم من يستـحق التعظيم، وأحـبه ووالاه، وأعطى الحق حـقه، فيُعظـم الحق، ويذم ويثاب ويعاقب ويحب من وجه ويبـغض من وجه، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، خلافًا للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم[٢].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- أيضًا في الحكـم على المجتهـد وشهـادة أهل الأهواء: قول السلف وأئمة الفتوى كأبي حنيفة والشافعي والثوري وداود بن علي، وغيرهـم لا يؤثِّمون مجتهـدًا مخطئًا في المسائل الأصولية، ولا في الفروعـية، كما ذكر ذلك

---

(١) انظر: «المجموع» (٣/ ٣٨٤).
(٢) انظر: «منهاج السنة» (٤/ ٥٤٣-٥٤٤).

عنهم ابن حزم وغيره، ولهذا كان أبو حنيفة والشافعي وغيرهما يقبلون شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية، ويصححون الصلاة خلفهم.

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: وأئمة الدين لا يكفِّرون ولا يفسِّقون ولا يؤثِّمون أحدًا من المجتهدين المخطئين، لا في مسائل عملية ولا علمية، قالوا: والفرق بين مسائل الفروع والأصول إنما هو من أقوال أهل البدع من أهل الكلام والمعتزلة والجهمية، ومن سلك سبيلهم وانتقل هذا القول إلى أقوام تكلموا بذلك في أصول الفقه، ولم يعرفوا حقيقة هذا القول ولا غيره، فمنهم من قال: مسائل الأصول هي العلمية الاعتقادية التي يطلب فيها العلم والاعتقاد فقط، ومسائل الفروع هي التي يطلب فيها العمل، قالوا: وهذا فرق باطل؛ فإن المسائل العلمية فيها ما يكفر جاحده، مثل: وجوب الصلوات الخمس، والزكاة، وصوم شهر رمضان، وتحريم الزنا، والربا، والظلم، والفواحش، وفي المسائل العلمية ما لا يأثم المتنازعون فيه كتنازع الصحابة: هل رأى محمد ربه؟ وكتنازعهم في بعض النصوص: هل قاله النبي ﷺ أم لا؟ وما أراد بمعناه؟ وكتنازعهم في بعض معاني القرآن والسنة: هل أراد الله ورسوله كذا وكذا؟، وكتنازع الناس في دقيق الكلام: كمسألة الجوهر الفرد وتماثل الأجسام، وبقاء الأعراض، ونحو ذلك، فليس في هذا تكفير ولا تفسيق.

قالوا: والمسائل العلمية فيها عمل وعلم، فإذا كان الخطأ مغفورًا فيها، فالتي فيها علم بلا عمل أولى أن يكون الخطأ فيها مغفورًا.. إلى أن قال ـ رحمه الله ـ: وأهل السنة لا يبتدعون قولاً، ولا يكفرون من اجتهد فأخطأ، وإن كان مخالفًا لهم مستحلاً لدمائهم، كما لم تكفر الصحابة الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلي، ومن والاهما واستحلالهم لدماء المسلمين[1].

---

(١) انظر: «المجموع» (١٩/ ٢٠٧).

فقد نبه شيخ الإسلام إلى عظم مسألتي التكفير والتفسيق عمومًا، فقال: اعلم أن مسائل التكفير والتفسيق هي من مسائل الأسماء والأحكام، التي يتعلق بها الوعد والوعيد في الدار الآخرة، وتتعلق بها الموالاة والمعاداة، والقتل والعصمة، وغير ذلك في الدار الدنيا، فإن الله ـ سبحانه وتعالى ـ أوجب الجنة للمؤمنين، وحرم الجنة على الكافرين[1].

ولعظم المسألتين وخطرهما، فإن إطلاق الكفر أو الفسق على أحد لا يكون إلا بموجب قطعي، ولاسيما الكفر فإنه يكون بمثل تكذيب الرسول ﷺ فيما أخبر به، أو الامتناع من متابعته مع العلم بصدقه، مثل كفر فرعون واليهود ونحوه[2].

ويتعلق بما يتعلق به الإيمان، وكلاهما متعلق بالكتاب والسنة، وهما متضادان، فلا إيمان مع تكذيب الرسول ومعاداته، ولا كفر مع تصديقه وطاعته، وحكمه لا يتبين إلا عن طريق الشرع[3]، فليس لأحد أن يكفر أحدًا بهواه، لأن التكفير حق لله تعالى، والذين يكفرون بهواهم هم المبتدعة، كالروافض الذين كفروا أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، والخوارج الحرورية الذين كفروا عليًا رضي الله عنه، وقاتلوا الناس على الدين، حتى يرجعوا عما ثبت بالكتاب والسنة وإجماع الصحابة، إلى ما ابتدعه هؤلاء بتأويلهم الباطل، وفهمهم الفاسد للقرآن، ومع هذا فقد صرح علي رضي الله عنه بأنهم مؤمنون، ليسوا كفارًا ولا منافقين، وهذا بخلاف ما كان يقوله بعض الناس: كأبي إسحاق الإسفراييني ومن اتبعه، يقولون: لا نكفر إلا من يكفرنا، فإن الكفر ليس حقًا لهم، بل هو حق لله، وليس للإنسان أن يكذب

---

(١) انظر: «المجموع» (١٢/ ٤٦٨).

(٢) انظر: «درء التعارض» (١/ ٢٤٢-٢٤٣).

(٣) انظر: «منهاج السنة» (٣/ ٦١).

على من يكذب عليه، ولا يفعل الفاحشة بأهل من فعل الفاحشة بأهله، ولو استكرهه رجل على اللوطية، لم يكن له أن يستكرهه على ذلك، ولو قتله بتجريع خمر أو تلوط لم يجز قتله بمثله ذلك؛ لأن هذا حرام، لحق الله[(١)].

ويصرح في موضع آخر بأن هذا المسلك هو مسلك أهل العلم والسنة فيقول: فلهذا كان أهل العلم والسنة لا يكفرون من خالفهم، وإن كان ذلك المخالف يكفرهم، لأن الكفر حكم شرعي، فليس للإنسان أن يعاقب بمثله، كمن كذب عليك، وزنى بأهلك، ليس لك أن تكذب عليه، ولا تزني بأهله، لأن الكذب والزنا حرام لحق الله تعالى، وكذلك التكفير حق لله، فلا يُكفر إلا من كفره الله ورسوله[(٢)].

كما أن أهل السنة لا يكفرون أحدًا من أهل القبلة بالذنب والمعصية، وفي هذا يقول ـ رحمه الله ـ: من شأن أهل البدع أنهم يبتدعون أقوالاً يجعلونها واجبة في الدين، بل يجعلونها من الإيمان الذي لابد منه، ويكفرون من خالفهم فيها ويستحلون دمه، كفعل الخوارج والجهمية والرافضة، والمعتزلة وغيرهم، وأهل السنة لا يبتدعون قولاً، ولا يكفرون من اجتهد فأخطأ، وإن كان مخالفًا لهم، مكفرًا لهم، مستحلاً لدمائهم، كما لم تكفر الصحابة الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلي رضي الله عنهما ومن والاهما، واستحلالهم لدماء المسلمين المخالفين لهم.

بل يقرر شيخ الإسلام أنه لا يُجعل أحد بمجرد ذنب يذنبه، ولا ببدعة ابتدعها، ولو دعا الناس إليها كافرًا في الباطن، إلا إذا كان منافقًا، فأما من كان

(١) انظر: «الرد على البكري» (٢٥٧).
(٢) انظر: «منهاج السنة» (٣/ ٢٣).

في قلبه الإيمان بالرسول وما جاء به، وقد غلط في بعض ما تأوله من البدع، فهذا ليس بكافر أصلاً، والخوارج كانوا من أظهر الناس بدعة وقتالاً للأمة وتكفيرًا لها، ولم يكن في الصحابة من يكفرهم، ولا علي بن أبي طالب ولا غيره، بل حكموا فيهم بحكمهم في المسلمين الضالين المعتدين[١].

ويعلل ابن تيمية منع إطلاق الكفر على المعين، أن له شروطًا وموانع تقتضي انتفاء العذر، كالجهل بالحكم وثبوت الحكم بالعلم؛ فلا يلزم إذا كان القول كفرًا أن يكفر كل من قاله مع الجهل والتأويل، فإن ثبوت الكفر في حق الشخص المعين كثبوت الوعيد في الآخرة في حقه، وإذا لم يكونوا في نفس الأمر كفارًا، لم يكونوا منافقين، فيكونون من المؤمنين[٢].

ذلك أن الكفر حكم شرعي، لا يُحكم به على أحد، بمجرد الخطأ والغلط، بل لابد من إقامة الحجة على المحكوم عليه، وفي هذا الشأن يقوله ـ رحمه الله تعالى ـ: ليس لأحد أن يكفر أحدًا من المسلمين وإن أخطأ وغلط، حتى تُقام عليه الحجة، وتبين له المحجة، ومن ثبت إسلامه بيقين لم يزل ذلك بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة، وإزالة الشبهة[٣].

وقد حذر الشيخ من تكفير أو تفسيق أو نسبة معصية إلى مجتهد معين، أخطأ فيما يسوغ الاجتهاد فيه من المسائل العقدية والعلمية، فيقول: إني من أعظم الناس نهيًا عن أن ينسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية، التي من خالفها كان كافرًا تارة، وفاسقًا أخرى،

---

(١) انظر: «المجموع» (٧/ ٢١٧).
(٢) انظر: «منهاج السنة» (٣/ ٦٠).
(٣) انظر: «المجموع» (١٢/ ٤٦٦).

وعاصيًا أخرى، وإني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية، والمسائل العملية، وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل، ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا معصية، كما أنكر شريح قراءة من قرأ: ﴿ بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ ﴾ (الصافات: ١٢)، وقال: إن الله لا يعجب، فبلغ ذلك إبراهيم النخعي، فقال: إنما شريح شاعر يعجبه علمه، كان عبد الله أعلم منه، وكان يقرأ: ﴿ بَلْ عَجِبْتُ ﴾.

وكما نازعت عائشة رضي الله عنها وغيرها من الصحابة في رؤية محمد ﷺ ربه، وقالت: **«من زعم أن محمدًا رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية»**[١]، ومع هذا لا تقول لابن عباس رضي الله عنهما ونحوه من المنازعين لها: إنه مفترٍ على الله .. وكما نازعت في سماع الميت كلام الحي، وفي تعذيب الميت ببكاء أهله وغير ذلك، وقد آل الشر بين السلف إلى الاقتتال لا يمنع العدالة الثابتة لهم، لأن المقاتل وإن كان باغيًا فهو متأول، والتأول يمنع الفسوق[٢].

ويفرق شيخ الإسلام بين التكفير العام، والتكفير المعين، فهو يرى أن التكفير العام كالوعيد العام، يجب القول بإطلاقه وعمومه[٣]، وفق الموجب، بغض النظر عن حل مُتلبسه، أما الكفر المعين فلا يحكم به على أحد إلا إذا توافرت فيه شروط الكفر، وانتفت عنه موانعه، دون تفريق بين المسائل العقدية والعملية، وتقريرًا لهذا المعنى يقول ـ رحمه الله ـ: وحقيقة الأمر في ذلك أن القول قد يكون كفرًا فيُطلق القول بتكفير صاحبه، ويُقال: من قال كذا فهو كافر، لكن

---

(١) رواه مسلم في «الإيمان» (١/ ١٥٩).

(٢) انظر: «المجموع» (١٢/ ٤٩٨).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٩٨).

الشـخص المعين الذي قاله لا يحكم بكفـره حتى تقـوم عليه الحـجة التي يكـفر تاركها، وهذا كما في نصوص الوعيد، فإن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ (النساء: ١٠).

فهذا ونحـوه من نصوص الوعيد حق، لكن الشخص المعين لا يُشـهد عليه بالوعيـد، فلا يشهـد لمعين من أهل القبلة بالنار، لجـواز أن لا يلحقه الوعـيد، لفوات شرط أو ثـبوت مانع، فقد لا يكون الـتحريم بلغه، وقد يتـوب من فعل المحرم، وقـد تكون له حسنات عظيـمة، تمحو عـقوبة ذلك المحرم، وقـد يبتلى بمصائـب تكفر عنه، وقـد يشفع فيـه شفـيع مطاع، وهكذا الأقوال التي يـكفر قائلها، قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق، وقد تكون عنده ولم تثبت عنده، أو لم يـتمكن من فهمـها، وقد يكون قـد عرضت له شبـهات يعذره الله بها، فمن كان من المؤمنين مجتهدًا في طلب الحق وأخطأ فإن الله يغفر له خطأه كائنًا ما كـان، سواء كان في المسائل النظرية أوالعـملية، هذا الذي عليه أصحاب النبي ﷺ وجماهير أئمة المسلمين[١].

بل يرى أن التحري في حـال المتأول المخطئ في مسائل الاعـتقاد، أولى من المخطئ في المسـائل العمـلية، لخـفاء الأولى وظهـور الثـانية، وفي هذا يقـول: التحقيق في هذا: إن القول قد يكون كفرًا كمقالات الجهمية الذين قالوا: إن الله لا يتكلم ولا يُرى في الآخـرة، ولكن قـد يخـفى على بعض الناس أنـه كفـر، فيطلق القـول بتكفير القـائل، كما قال السلـف: من قال: القرآن مخلوق فـهو كافر، ومن قال: إن الله لا يُرى في الآخرة فهو كافر، ولا يكفر الشخص المعين حتى تقوم عليه الحجة كما تقدم، كمن جحـد وجوب الصلاة والزكاة، واستحل

---

(١) انظر «المجموع» (٢٣/ ٣٤٥-٣٤٦) و(٣٥/ ١٦٥-١٦٦).

الخمر والزنا، وتأول، فإن ظهور تلك الأحكام بين المسلمين أعظم من ظهور هذه، فإذا كان المتأول المخطئ في تلك لا يحكم بكفره إلا بعد البيان له واستتابته، كما فعل الصحابة ﷺ[1] في الطائفة الذين استحلوا الخمر، ففي غير ذلك أولى وأحرى، وعلى هذا يُخرج الحديث الصحيح في الذي قال: «**إذا أنا مت فاحرقوني، ثم اسحقوني في اليم، فوالله لئن قدر الله عليَّ ليعذبني عذابًا ما عذبه أحدًا من العالمين**»[2]، وقد غفر الله لهذا مع ما حصل له من الشك في قدرة الله وإعادته إذا حرقوه[3].

---

(١) فإنهم لم يكفروا إخوانهم الذين شربوا الخمر مستحلين لها، لأنهم تأولوا قول الله تعالى: ﴿**لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا**﴾ (المائدة:٩٣)، بل بينوا لهم بطلان تأويلهم وأثبتوا لهم تحريمها وأقاموا عليهم الحد، انظر «المصنف» لعبد الرزاق الصنعاني (٩/ ٢٤١-٢٤٤)، و«المصنف» لابن أبي شيبة (١٠/ ٣٩)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٨/ ٣١٦)، و«الأمة» (ص٩٧-٩٨) العدد (٥٥)، رمضان ١٤١٧ هـ، أحمد الحليبي.

(٢) رواه مسلم في «التوبة» في (من سعة ـ رحمة الله تعالى ـ، وأنها سبقت غضبه) (٤/ ٢١١٠).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦١٩).

ـ ويشهد لهذا المنهج فعل الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ، الذي تعرض لفتنة خلق القرآن من قبل الجهمية نفاة الصفات، فامتحنوه وضربوه وحبسوه بأمر من الخليفة المأمون الذي وافقهم على التجهم، ومع ذلك فإن الإمام أحمد دعا للخليفة وغيره ممن ضربه وحبسه واستغفر لهم، وحللهم مما فعلوه به من الظلم والدعاء إلى القول الذي هو كفر، ولو كانوا مرتدين عن الإسلام لم يجز الاستغفار لهم، فإن الاستغفار للكفار لا يجوز بالكتاب والسنة والإجماع، وهذا يدل على أنه لم يكفر المعين من الجهمية لجهلهم بالحكم أو غيره، هذا مع أن الجهمية أشد المبتدعة ضلالاً، بل المشهور عن الإمام أحمد وعامة أئمة السنة تكفيرهم.

ـ قال فيهم عبد الله بن المبارك: إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية، وقال غير واحد من الأئمة: إنهم أكفر من اليهود والنصارى. انظر: «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٨٥-٤٨٩)، وقد ساق شيخ الإسلام الأدلة على عفو الله عن خطأ المجتهد من الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار «الأمة» (ص٩٩)، العدد (٥٥).

ـ أما غيرهم من أهل البدع، فإنهم لا يُكفَّرون، مثل الشيعة المفضِّلة لعليٍّ على أبي بكر ﷺ، وكذلك المرجئة؛ فإن بدعتهم من جنس اختلاف الفقهاء في الفروع. =

وقد حرص شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ على تأليف القلوب واجتماع الكلمة، وإصلاح ذات البين، وحذَّر من أن يكون الخلاف في المسائل الفرعية العقدية والعلمية سببًا في نقض عُرَى الأخوة والولاء والبراء بين المسلمين، حيث قال: تعلمون أن من القواعد العظيمة التي هي من جماع الدين ـ تأليف القلوب، واجتماع الكلمة، وصلاح ذات البين، فإن الله تعالى يقول: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ (الأنفال: ١)، ويقول: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا﴾ (آل عمران: ١٠٣)، ويقول: ﴿وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (آل عمران: ١٠٥).

وأمثال ذلك من النصوص التي تأمر بالجماعة والائتلاف، وتنهى عن الفرقة والاختلاف، وأهل هذا الأصل هم أهل الجماعة، كما أن الخارجين عنه هم أهل الفُرقة.

وبين شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ: أن الخلاف في المسائل الفرعية العقدية والعملية جرى بين الصحابة والتابعين من سلف الأمة، مع محافظتهم على هذه القاعدة، وأن العاصم من ذلك كان في رد النزاع إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وابتغاء الحق وحده، فيقول مقررًا مسلكهم ﷺ: وقد كان

= أما القدرية المُقِرُّون، والروافض الذين ليسوا من الغالية، والخوارج، فهم محل خلاف بين أهل العلم، وقد أثر عن الإمام أحمد التوقف عن تكفير القدرية المقرين بالعلم، والخوارج مع قوله: ما أعلم قومًا شرًا من الخوارج، ونقل أبو نصر السجزي عن أئمة السنة قولين في نوع كفر الجهمية، الأول: أنه كفر ينقل عن الملة، وهو قول الأكثر، والثاني: كفر لا ينقل عن الملة .. وذكر الخطابي: إن تكفير أهل السنة لهم على سبيل التغليظ.

ـ انظر: «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٨٥-٤٨٧)، وقد تناول شيخ الإسلام بالتفصيل مسألة تكفير أهل البدع والأهواء، وسبب تنازع أهل السنة في تكفيرهم في المرجع نفسه (١٢/ ٤٨٧-٤٨٩)، وفي (٣/ ٨٥١-٨٥٥)، وفي «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٦٢)، «الأمة» (ص ١٠٠) العدد (٥٥).

العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، إذا تنازعوا في الأمر اتبعوا أمر الله تعالى في قوله: ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾ (النساء: ٥٩)، وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة، وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية العملية، مع بقاء الألفة والعصمة وأخوة الدين.. نعم من خالف الكتاب المستبين والسنة المستفيضة، أو ما أجمع عليه سلف الأمة، خلافًا لا يُعذر فيه، فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع، فعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قد خالفت ابن عباس وغيره من الصحابة في أن محمدًا ﷺ رأى ربه، وقالت: **«من زعم أن محمدًا رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية»**[١]، وجمهور الأمة على قول ابن عباس رضي الله عنهما، مع أنهم لا يُبدعون المانعين الذين وافقوا أم المؤمنين رضي الله عنها، وكذلك أنكرت أن يكون الأموات يسمعون دعاء الحي، لما قيل لها: إن النبي ﷺ قال: **«ما أنتم بأسمع لما أقول منهم»**[٢]، فقالت: إنما قال: **«إنهم ليعلمون الآن أن ما قلت لهم حق»**[٣].. ومع هذا فلاريب أن الموتى يسمعون خَفْقَ النعال، كما ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: **« ما من رجل يمر بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه، إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام»**[٤].

---

(١) رواه مسلم في «الإيمان» في معنى قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ (النجم: ١٣) (١/ ١٥٩).

(٢) رواه مسلم في «الجنة ونعيمها في عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه» (٤/ ٢٢٠٣).

(٣) رواه مسلم في «الجنائز - الميت يعذب ببكاء أهله عليه» (٢/ ٦٤٣).

(٤) نقل الدكتور أحمد بن عبد العزيز الحليبي: أن الحافظ العراقي قال في كتابه «المغني عن حمل الأسفار» المطبوع على حاشية «إحياء علوم الدين» للغزالي (٤/ ٤٧٥) رواه ابن أبي الدنيا عن عائشة رضي الله عنها، وفيه عبد الله بن سمعان لم أقف على حاله، وروى ابن عبد البر في «التمهيد» من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ونحوه وصححه عبد الحق الأشبيلي «الأمة» (ص١٠٣) العدد (٥٥).

وصح ذلك عن النبي ﷺ، إلى غير ذلك من الأحاديث وأم المؤمنين تأولت، والله يرضى عنها، وكذلك معاوية رضي الله عنه نقل عنه في أمر المعراج أنه قال: «إنما كان بروحه»[1]، والناس على خلاف معاوية رضي الله عنه، ومثل هذا كثير.

وأما الاختلاف في الأحكام فأكثر من أن ينضبط، ولو كان كل ما اختلف مسلمان في شيء تهاجرا، لم يبقَ بين المسلمين عصمة ولا أخوة[2]، ولقد كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما سيدا المسلمين يتنازعان في أشياء لا يقصدان إلا الخير، وقد

---

(١) نسب ابن إسحاق في سيرة النبي ﷺ لابن هشام (٢/ ٦٠٥)، والطبري في «جامع البيان» (١٥/ ١٦) هذا الرأي إلى عائشة ومعاوية رضي الله عنهما أنه أسري به بروحه دون جسده، فقد رويا من طريقين الأول: أن عائشة كانت تقول: ما فُقد جسد رسول الله ﷺ، ولكن الله أسري بروحه، والثاني: أن معاوية بن أبي سفيان كان إذا سئل عن مسرى رسول الله ﷺ قال: كانت رؤيا من الله صادقة، وقد تعقبه ابن جرير الطبري، وقال: لا معنى لقول من قال: أسري بروحه دون جسده، لأن ذلك لو كان كذلك لم يكن في ذلك ما يوجب أن يكون ذلك دليلاً على نبوته، ولا حجة على رسالته، وقد أطال إلى أن قال: ذلك دفع لظاهر التنزيل، وما تتابعت به الأخبار عن رسول الله ﷺ، وجاءت به الآثار عن الأئمة من الصحابة والتابعين. اهـ. من «الأمة» (ص١٠٣) العدد (٥٥).

(٢) الكلام حول بعض الحوادث التي حصلت بسبب بيانات الهجر من القتل والضرب والطعن لحج ذمار صفاد أبين عدن إلى غير ذلك، أي: ورب الكعبة نحن رأينا في زماننا هذا ما أخبر به شيخ الإسلام من عدم بقاء العصمة بين الإخوة السلفيين أصحاب المنهج الواحد فهل تصدقون به قد صار بينهم قتال وتراشق بالتهم، وبالسب والشتم والتكفير، والتبديع والتفسيق وإخراج من الملة، لقد طعن أحد إخواننا في الله في محافظة لحج في منطقة الوهط ثمان طعنات من قبل الغلاة، وضرب رصاص في مسجد في ذمار، وجار مضاربات في مدينة بأجل في الحديدة في مسجد أخينا سمير حندج - حفظه الله تعالى -، وبعضهم يفتي بعدم زيارة الإخوة السلفيين، ولا شهود جنائزهم ولا حضور أفراحهم، وكذلك أحدهم يفتي أنه إذا وجد الإخوة السلفيين يغرقون في البحر يدعهم من أجل أن يخف شرهم، وهلمَّ جرًا من هذه الفتاوى التي استبيحت بها دماء وأعراض - ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم -.

قال النبي ﷺ لأصحابه يوم بني قريظة: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة»، فأدركتهم العصر في الطريق، فقال قوم: لا نصلي إلا في بني قريظة، وفاتتهم العصر، وقال قوم: لم يُرد منا تأخير الصلاة، فصلوا في الطريق، فلم يعب واحدًا من الطائفتين. أخرجاه في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما[1]، وهذا وإن كان في الأحكام فما لم يكن من الأصول المهمة فهو ملحق بالأحكام[2].

وأكد على مراعاة الأخوة والموالاة بين المسلمين، بحيث لا يؤثر عليها ما يقع من خلاف بسبب دواع اجتهادية، مبينًا أن العاصم من ذلك تقديم حق الله على حق النفس، وفي هذا يقول: جعل الله عباده المؤمنين بعضهم أولياء بعض، وجعلهم أخوة، وجعلهم متناصرين متراحمين متعاطفين، وأمرهم سبحانه بالائتلاف، ونهاهم عن الافتراق والاختلاف، فقال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا﴾ (آل عمران:١٠٣)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ﴾ (الأنعام:١٥٩)، فكيف يجوز مع هذا لأمة محمد ﷺ أن تفترق وتختلف حتى يوالي الرجل طائفة، ويعادي طائفة أخرى، بالظن والهوى بلا برهان من الله تعالى، وقد برأ الله نبيه ﷺ ممن كان هكذا، فهذا فعل أهل البدع كالخوارج الذين فارقوا جماعة المسلمين، واستحلوا

---

(١) رواه البخاري في «المغازي ـ في مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ومخرجه إلى بني قُريظة» (٥/٢٤٣) برقم (٤١١٩)، ومسلم في «الجهاد في المبادرة بالغزو» (٣/١٣٩١) برقم (١٧٧٠)، برواية صلاة الظهر بدلاً عن العصر، ورواية الأصل هي الأرجح، وقد خرجته في كتابي الشيخ محمد بن صالح العثيمين ـ رحمه الله ـ، «شرح حلية طالب العلم» للشيخ بن عبد الله أبو زيد، وهو مطبوع ومتداول والحمد لله، وفي كتاب «العلم» وهو مصفوف على الكمبيوتر، وسيخرج قريبًا ـ إن شاء الله تعالى ـ، فأغنى عن الإعادة.

دماء من خالفهم، وأما أهل السنة والجماعة فـهم معتصمون بحبل الله، وأقل ما في ذلك أن يفضل الرجل من يوافقه على هواه، وإن كان غيره أتقى لله منه[١].

وإنما الواجب أن يقدم من قدمه الله ورسوله، ويؤخر من أخره الله ورسوله، ويحب من أحبه الله ورسوله، ويبغض من أبغـضه الله ورسوله، وينهى عما نهى الله عنه ورسوله، وأن يرضى بما رضي الله به ورسـوله، وأن يكون المسلمون يدًا واحدة، فكيف إذا بلغ الأمـر ببعض الناس أن يُضلل غيره ويكفـره، وقد يكون الصواب معـه، وهو الموافق للكتاب والسنة، ولو كان أخـوه المسلم قد أخطأ في شيء من أمور الدين، فليس كل من أخطأ يكون كـافرًا أو فاسقًـا، بل قد عفى الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان، وقد قال الله تعالى في كتابه في دعاء الرسول ﷺ والمؤمنين: ﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِـذْنَا إِن نَّسِـينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (البقرة: ٢٨٦)، وثبت في الصحيح أن الله قال: «قد فعلت»[٢].

لاسيما وقد يكون من يوافقكم في أخص من الإسلام، مثل أن يكون مثلكم على مذهب الإمام الشافعي أو منتسبًـا إلى الشيخ عدي، ثم بعد هذا قد يخالف في شيء، وربما كان الصواب معه، فكيف يستحل عرضه ودمه وماله، مع ما قد ذكر الله تعالى من حقوق المسلم والمؤمن[٣].

---

(١) وهذا الذي نفسي بيده إنه الواقع اليـوم من فرقة الغلاة الذين يدعون أنهم هم حمـاة الدعوة السلفية، والسلفية منـهم بريئة كبراءة الذئب من دم ابن يعقـوب لماذا؟ . . لأنهم استباحـوا الدماء والأعراض، واستحلوا أمـوال بعض الإخوة بحجة الهجر المزعـوم الذي سوغه لهم الهوى، فصـار قتال في بعض المناطق، وفتـاوى يَنْدى لها جـبين الأمة، ولو كان شـيخ الإسلام على قيـد الحياة لكبلـهم بالسلاسل ولحكم عليهم بتقطيع ألسـنتهم وزجرهم عن الفتاوى السريعـة التي قد هدمت الشريعة وصار فـيها ما صار، وصار أيضًا استحلال الأموال ـ ولا حول ولا قوة إلا بالله ـ.

(٢) رواه مسلم في «الإيمان» في بيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يُطاق (١/ ١١٦).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٤١٩-٤٢١).

ولعل أظهر ما يقوي وشيجة الأخوة بين المسلمين، ويحفظ تماسك جماعتهم، العمل بأحكام الولاء والبراء التي شرعها الله في كتابه، دون التفات إلى مناهج أخرى، أو تعصب لطوائف، ذلك أن الولاية ضد العداوة، وأصل الولاية المحبة والقرب، وأصل العداوة البغض والبُعد[١]، وهما أوثق عُرى الإيمان كما أخبر الرسول ﷺ: «أوثق عُرى الإيمان الحب في الله، والبغض في الله»[٢].

وقد بين شيخ الإسلام أحكام الولاء والبراء، لمن يكونان ويعطيان، فقال: فأما الحمد والذم والحب والبغض والموالاة والمعاداة، فإنما بالأشياء التي أنزل الله بها سلطانه، وسلطانه كتابه، فمن كان مؤمنًا وجبت موالاته من أي صنف كان، ومن كان كافرًا وجبت معاداته من أي صنف كان، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ (المائدة: ٥٥-٥٦).

ومن كان فيه إيمان وفيه فجور، أعطى من الموالاة بحسب إيمانه، ومن البغض بحسب فجوره، ولا يخرج من الإيمان بالكلية بمجرد الذنوب والمعاصي، كما يقوله الخوارج والمعتزلة، ولا يُجعل الأنبياء والصديقون والشهداء والصالحون، بمنزلة الفساق في الإيمان والدين والحب والبغض والموالاة والمعاداة، وقال الله تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ (الحجرات: ٩-١٠)، فجعلهم إخوة مع وجود الاقتتال والبغي[٣].

---

(١) انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (ص٦).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٤١) عن البراء ﷺ، ورواه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ٢١١/ ٢٧١) عن ابن مسعود ﷺ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢/ ٣٤٣).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٢٨-٢٢٩)، وفي (٨/ ٥٧٨).

كما لا يتنافى وجود الشر والمعصية والبدعة في شخص، مع استحقاقه للموالاة والإكرام بقدر ما فيه من خير وطاعة وسنة، وفي هذا يقول ـ رحمه الله ـ: وإذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشر وفجور، وطاعة ومعصية، وسنة وبدعة، استحق من الموالاة والثواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعاداة والعقاب بحسب ما فيه من الشر، فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام والإهانة، فيجتمع له هذا وهذا[1].

وعملاً بمبدأ الولاء والبراء فإنه ـ رحمه الله تعالى ـ يقرر: أن الواجب على المسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلي معهم الجمعة والجماعة، ويوالي المؤمنين، ولا يعاديهم، وإن رأى بعضهم ضالاً أو غاويًا وأمكن أن يهديه ويرشده فعل ذلك، وإلا فلا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، وإذا كان قادرًا على أن يُولي في إمامة المسلمين الأفضل ولاه، وإن قدر أن يمنع من يُظهر البدع والفجور منعه[2].

وهكذا على مقتضى اتباع الحق وإظهاره، خلا المبتدعة الملاحدة، فهؤلاء يجب البراء منهم، فإن شيخ الإسلام أنكر على من يعاون أو ينصر أهل الحلول والاتحاد، فقال: ومن هؤلاء من يعاونهم وينصرهم على أهل الإيمان المنكرين للحلول والاتحاد، وهو شر ممن ينصر النصارى على المسلمين؛ فإن قول هؤلاء شر من قول النصارى، بل هو شر ممن ينصر المشركين على المسلمين؛ فإن قول المشركين الذين يقولون: إنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زُلفى، خير من قول هؤلاء، فإن هؤلاء أثبتوا خالقًا ومخلوقًا غيره، يتقربون به إليه، وهؤلاء يجعلون وجود الخالق وجود المخلوق[3].

(١) انظر: «المجموع» (٢٨/ ٢٠٩).
(٢) انظر: «المجموع» (٣/ ٣٨٦).
(٣) «درء تعارض العقل» (٦/ ١٧٢).

بخلاف أهل الصلاح والتقوى إذا وقعوا في بدعة متأولة وليست غليظة، فهؤلاء تجب موالاتهم ومحبتهم، لأن ما وقع منهم من قبيل الهفوة والزلة، التي لا تنسخ ما لهم من صلاح وتقوى[١]. وقد وقع ذلك من أكابر السلف المقتتلين في الفتنة، والسلف المستحلين لطائفة من الأشربة المسكرة، والمستحلين لربا الفضل والمتعة، والمستحلين للحشوش، كما قال عبد الله بن المبارك: رُبَّ رجل في الإسلام له قدم حسن وآثار صالحة، كانت منه الهفوة والزلة، لا يُقتدى به في هفوته وزلته[٢].

فهؤلاء وأمثالهم معذورون، لأنهم مجتهدون، لم يقصدوا فعل الحرام ولا مخالفة السنة، فهم حين استحلوا ذلك لا يعتقدون أنه من المحرمات، ولا أنه داخل فيما ذمه الله ورسوله، فالمقاتل في الفتنة متأولاً لا يعتقد أنه قتل مؤمنًا بغير حق، والمبيح للمتعة والحشوش ونكاح المحلل لا يعتقد أنه أباح زنا وسفاحًا، والمبيح للنبيذ المتأول فيه، ولبعض أنواع المعاملات الربوية، وعقود المخاطرات، لا يعتقد أنه أباح الخمر والميسر والربا، ولكن وقوع مثل هذا التأويل من الأئمة المتبوعين، أهل العلم والإيمان، صار من أسباب المحن والفتنة، فإن الذين يعظمونهم قد يقتدون بهم في ذلك، ويزيدون زيادات لم تصدر من أولئك الأئمة السادة، والذين يعلمون تحريم جنس ذلك الفعل، قد يعتدون على المتأولين بنوع من الذم، فيما هو مغفور لهم، ويتبعهم آخرون فيزيدون في الذم ما يستحلون به من أعراض إخوانهم وغير أعراضهم ما حرمه الله ورسوله[٣].

وقد قرر شيخ الإسلام أن منهج أهل السنة والجماعة في الثناء والذم قائم على الكتاب والسنة والإجماع، فقال: وأهل السنة والجماعة يقولون ما دل عليه الكتاب

(١) انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (ص٤١).
(٢) انظر: «الاستقامة» (١/ ٢١٩).
(٣) انظر: «الاستقامة» (١/ ٣٠١-٣٠٢).

والسنة والإجماع، وهو أن المؤمن يستحق وعـد الله وفضله والثواب على حسناته، ويستحق العقاب على سيئاته، وأن الشخص الواحد يجتمع فيه ما يُثاب عليه، وما يعاقب عليه، وما يحمد عليه وما يذم، وما يحب منه وما يبغض منه [(١)].

وبيَّن ـ رحمه الله تعالى ـ أن هذا هو المنهج الصـواب، فقال: والصواب أن يُحمد من حال كل قوم ما حمده الله ورسوله، كما جاء به الكتاب والسنة، ويذم من حال كل قوم ما ذمه الله ورسوله، كما جاء به الكتاب والسنة [(٢)].

ووضح أن هذا المنهج يضـاده منهج أهل البـدع، الذين لا يعـذرون من أخطأ مجتهدًا، فيذمونه متغافلين عن حسناته ومحامده، فقال: ومن جعل كل مجتهد في طاعة، أخطأ في بعض الأمور، مذمومًا معيبًا ممقوتًا، فهو مخطئ ضال مبتدع [(٣)].

وقد أظهر شـيخ الإسلام مسلك أهل السنة والجماعـة في ثنائه وذمه للرجال والطوائف والكتب، وبيانه لقربهم من الحق، وبعدهم عنه، متبعًا في ذلك سبيل الأمة الوسط، القائم على العدل والإنصاف، وإعطاء كل ذي حق حقه، من غير مداهنة في باطل، ولا غمط في حق، ومن الأمثلة على إنصافه:

(أ) ذكره بعض محـامد أهل البدع والأهواء، وبيانه أن أهل السنة يتـبعون معـهم العدل والإنصاف، يقـول ـ رحمه الله تعـالى ـ: والرافضة فـيهم من هو متعبد متورع زاهد، لكن ليسـوا في ذلك مثل غيرهم من أهل الأهواء، فالمعتزلة أعـقل منهم، وأعلم وأدين، والكـذب والفجـور فـيـهم أقل منه في الرافـضـة ،والزيدية من الشيعة خيـر منهم، وأقرب إلى الصدق والعدل والعلم، وليس في

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ١٥٨).
(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (١١/ ١٦).
(٣) انظر: «الاستقامة» (١/ ٢٢١).

أهل الأهواء أصدق ولا أعبد من الخوارج، ومع هذا فأهل السنة يستعملون معهم العدل والإنصاف، ولا يظلمونهم، فإن الظلم حرام مطلقًا، بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء، خير من بعضهم لبعض، بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض، وهذا مما يعترفون هم به، ويقولون: أنتم تنصفوننا ما لا ينصف بعضنا بعضًا، وهذا لأن الأصل الذي اشتركوا فيه أصل فاسد، مبني على جهل وظلم وهم مشتركون في ظلم سائر المسلمين، فصاروا بمنزلة قطاع الطريق المشتركين في ظلم الناس، ولاريب أن المسلم العالم العادل أعدل عليهم وعلى بعضهم من بعض؛ والخوارج تكفر أهل الجماعة، وكذلك أكثر المعتزلة يكفرون من خالفهم، وكذلك أكثر الرافضة، ومن لم يكفِّر فسَّق، وكذلك أكثر أهل الأهواء، يبتدعون رأيًا ويكفرون من خالفهم فيه، وأهل السنة يتبعون الحق من ربهم الذي جاء به الرسول، ولا يُكَفرون من خالفهم فيه، بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق، كما وصف الله به المسلمين بقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ (ال عمران: ١١٠).

قال أبوهريرة رضي الله عنه: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[(١)]: وأهل السنة نقاوة المسلمين، فهم خير الناس للناس[(٢)].

ويقول في موضع آخر: وقد ذهب كثير من مبتدعة المسلمين من الرافضة والجهمية وغيرهم، إلى بلاد الكفار، فأسلم على يديه خلق كثير، وانتفعوا بذلك، وصاروا مسلمين مبتدعين، وهو خير من أن يكونوا كفاراً[(٣)].

---

(١) رواه البخاري في «التفسير في: كنتم خير أمة أخرجت للناس» (٦/ ٧٧) مع الفتح.
(٢) انظر: «منهاج السنة النبويه» (٣/ ٢٩).
(٣) انظر «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٩٦)، وانظر (٣٥/ ١ [illegible]).

(ب) تفصيله في الحكم على الصوفية والتصوف، بما يظهر الإنصاف: فقد بيَّن ـ رحمه الله تعالى ـ أنه وقع الاجتهاد والتنازع في طريق الصوفية، فطائفة ذمت الصوفية والتصوف، وقالوا: إنهم مبتدعون خارجون عن السنة، ونُقل عن طائفة من الأئمة في ذلك من الكلام ما هو معروف، وتبعهم على ذلك طوائف من أهل الفقه والكلام.

وطائفة غلت فيهم، وادعوا أنهم أفضل الخلق وأكملهم بعد الأنبياء، وكلا طرفي هذه الأمور ذميم، والصواب أنهم مجتهدون في طاعة الله، كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله، ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده، وفيهم المقتصد الذي هو من أهل اليمين، وفي كل من الصنفين من قد يجتهد ويخطئ، وفيهم من يذنب فيتوب أو لا يتوب، ومن المنتسبين إليهم من هو ظالم لنفسه عاصٍ لربه، وقد انتسب إليهم طوائف من أهل البدع والزندقة، ولكن عند المحققين من أهل التصوف ليسوا منهم، كالحلاج مثلاً، فإن أكثر مشايخ الطريق أنكروه وأخرجوه من الطريق، مثل: الجنيد بن محمد سيد الطائفة، وغيره، كما ذكر ذلك الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي في (طبقات الصوفية)[1]، وذكره الحافظ أبو بكر الخطيب في (تاريخ بغداد)[2] [3].

(جـ) دفاعه عن اعتقاد بعض مشايخ الصوفية، فقد ناقش أبا القاسم القشيري في دعواه أن اعتقاد أكابر مشايخ الصوفية مثل: الفضيل بن عياض، وأبي سليمان الداراني، ويوسف بن أسباط، وحذيفة المرعشي، ومعروف الكرخي، والجنيد بن محمد، وسهل بن عبد الله التُّستري، موافق لاعتقاد كثير

---

(١) انظر: «طبقات الصوفية» (ص٢٠٧).
(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ١١٢).
(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (١١/ ١٧-١٨).

من المتكلمين الأشعرية بما يطول نقله، لذلك أقتصر منه على مقدمته: فصل فيما ذكره الشيخ أبو القاسم القشيري في رسالته المشهورة، من اعتقاد مشايخ الصوفية، فإنه ذكر من متفرقات كلامهم، ما يستدل به على أنهم كانوا يوافقون اعتقاد كثير من المتكلمين الأشعرية، وذلك هو اعتقاد أبي القاسم الذي تلقاه عن أبي بكر بن فورك، وأبي إسحاق الإسفراييني، وهذا الاعتقاد غالبه موافق لأصول السلف، وأهل السنة والجماعة، لكنه مقصر عن ذلك، ومتضمن ترك بعض ما كانوا عليه، وزيادة تخالف ما كانوا عليه.

والثابت الصحيح عن أكابر المشايخ، يوافق ما كان عليه السلف، وهذا هو الذي كان يجب أن يذكر، فإن في الصحيح الصريح المحفوظ عن أكابر المشايخ، مثل: الفضيل بن عياض، وأبي سليمان الداراني، ويوسف بن أسباط، وحذيفة المرعشي، ومعروف الكرخي، وأبي الجنيد بن محمد، وسهل بن عبد الله التستري، وأمثال هؤلاء، ما بين حقيقة مقالات المشايخ[1].

وفي موضع آخر قال مفصلاً حال أهل التصوف بما يدل على الإنصاف والعدل: والشيوخ الأكابر الذين ذكرهم أبو عبد الرحمن السلمي في (طبقات الصوفية)، وأبو القاسم القشيري في (الرسالة) كانوا على مذهب أهل السنة والجماعة، ومذهب أهل الحديث: كالفضيل بن عياض، والجنيد بن محمد، وسهل بن عبد الله التستري، وعمرو بن عثمان المكي، وأبو عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي وغيرهم، وكلامهم موجود في السنة، وصنفوا فيها الكتب، لكن بعض المتأخرين منهم كان على طريقة بعض أهل الكلام فروع العقائد، ولم يكن فيهم أحد على مذهب الفلاسفة، وإنما ظهر التفلسف في المتصوفة

(١) انظر: «الاستقامة» (١/ ٨١).

المتأخرين، فصارت المتصوفة تارة على طريقة صوفية أهل الحديث، وهم خيارهم وأعلامهم، وتارة على اعتقاد صوفية أهل الكلام فهؤلاء دونهم، وتارة على اعتقاد صوفية الفلاسفة كهؤلاء الملاحدة[1].

وبيَّن ـ رحمه الله تعالى ـ: منهجه في مناقشة ما ذكره أبو القاسم فقال: اجتهدت في اتباع سبيل الأمة الوسط، الذين هم شهداء على الناس، دون سبيل من قد يرفعه فوق قدره، في اعتقاده وتصوفه على الطريقة التي هي أكمل وأصح مما ذكره، علمًا وحالاً وقولاً وعملاً واعتقادًا واقتصادًا، أو يحطه دون قدره فيهما، ممن يسرف في ذم أهل الكلام، أو ذم طريقة التصوف مطلقًا ـ والله أعلم ـ.

والذي ذكره أبو القاسم فيه الحسن الجميل الذي يجب اعتقاده واعتماده، وفيه المجمل الذي يأخذ المحق والمبطل، وهذان قريبان، وفيه منقولات ضعيفة، ونقل عمن لا يُقتدى بهم في ذلك، فهذان مردودان، وفيه كلام حمله على معنى، وصاحبه لم يقصد نفس ما أراده هو، ثم إنه لم يذكر عنهم إلا كلمات قليلة لا تَشفي في هذا الباب، وعنهم في هذا الباب من الصحيح الصريح الكبير ما هو شفاء للمقتدي بهم، الطالب لمعرفة أصولهم، وقد كتبت هنا نكتًا يُعرف بها الحال[2].

(د) تأكيده على اتباع منهج العدل في قبول قول المخالفين وآثارهم ورواياتهم وردها، وذلك تصديقًا لقول معاذ بن جبل ﷺ: اقبلوا الحق من كل من جاء به، وإن كان كافرًا ـ أو قال: فاجرًا ـ واحذروا زيغة الحكيم، قالوا:

(١) انظر: «الصفدية» (١/ ٢٦٧) وراجع للاستزادة (١/ ٢٦٥).
(٢) انظر: «الاستقامة» (١/ ٩٠).

كيف تعلم أن الكافر يقول الحق؟ قال: على الحق نور[١]. وهو ما عبر عنه شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ بقوله: والله قد أمرنا ألا نقول إلا الحق، وألا نقول عليه إلا بعلم، وأمرنا بالعدل والقسط، فلا يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني ـ فضلاً عن الرافضي ـ قولاً فيه حق أن نتركه أو نرده كله، بل لا نرد إلا ما فيه من الباطل دون ما فيه من الحق[٢].

ووضح شيخ الإسلام كيفية الاستفادة من هذا المنهج، في التعامل مع مرويات المخالفين وآثارهم، ممثلاً لها بما جمعه الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي ونحوه في تاريخ أهل الصُّفَّة، وأخبار زهاد السلف، وطبقات الصوفية، يُستفاد منه فوائد جليلة، ويتجنب منه ما فيه من الروايات الباطلة، ويتوقف فيما فيه من الروايات الضعيفة، وهكذا كثير من أهل الروايات ومن أهل الآراء والأذواق من الفقهاء والزهاد والمتكلمين وغيرهم، يوجد فيما يأثرونه عمن قبلهم، وفيما يذكرونه معتقدين له شيء كثير وأمر عظيم من الهدى ودين الحق الذي بعث الله به رسوله، ويوجد أحيانًا عندهم من جنس الروايات الباطلة أو الضعيفة، ومن جنس الآراء والأذواق الفاسدة أو المحتملة شيء كثير، ومن له في الأمة لسان صدق عام، بحيث يُثنى عليه ويُحمد في جماهير أجناس الأمة، فهؤلاء هم أئمة الهدى ومصابيح الدُّجَى، وغلطهم قليل بالنسبة إلى صوابهم، وعامته من موارد الاجتهاد التي يُعذرون فيها، وهم الذين يتبعون العدل والعلم، فهم بعداء عن الجهل والظلم، وعن الظن وما تهوى الأنفس[٣].

---

(١) رواه أبو داود في «السنة في لزوم السنة» (٤/ ٢٠٢)، والحاكم في المستدرك في «الفتن والملاحم» في وصية معاذ ﷺ عند الوفاة (٤/ ٤٦٦) مع اختلاف عنه في لفظهما.

(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٢/ ٣٤٢)، طبعة جامعة الإمام.

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٣).

(هـ) دفاعه عن بعض طوائف أهل الكلام[١]، وتفضيله لهم على من دونهم، لانتسابهم إلى مذهب أهل السنة والجماعة، في ردهم على أهل البدع المشهورين بمخالفة السنة والجماعة؛ كالخوارج، مما يدل على إنصافه، قال ـ رحمه الله ـ: «ومعلوم باتفاق المسلمين أن من هو دون الأشعرية؛ كالمعتزلة والشيعة الذين يوجبون الإسلام ويحرمون ما وراءه، فهم خير من الفلاسفة الذين يسوِّغون التدين بدين الإسلام واليهود والنصارى، فكيف بالطوائف المنتسبين إلى مذهب أهل السنة والجماعة كالأشعرية والكرامية والسالمية وغيرهم، فإن هؤلاء مع إيجابهم دين الإسلام وتحريمهم ما خالفه يردون على أهل البدع المشهورين بمخالفة السنة والجماعة؛ كالخوارج والشيعة والقدرية والجهمية، ولهم في تكفير هؤلاء نزاع وتفصيل، فمن جعل الفيلسوف الذي يبيح دين المشركين واليهود والنصارى؛ خير من اثنتين وسبعين فرقة فليس بمسلم، فكيف بمن جعله خيراً من طوائف أهل الكلام المنتسبين إلى الذب عن أهل السنة والجماعة»[٢].

(و) ثناؤه على بعض علماء المسلمين ممن لهم قدم راسخة، واعتذاره عن خطئهم من أمثال القاضي أبي بكر الباقلاني، وأبي ذر الهروي، وهما من علماء الأشاعرة: قال عن القاضي أبي بكر الباقلاني: «فيه من الفضائل العظيمة والمحاسن الكثيرة، والرد على الزنادقة والملحدين وأهل البدع، حتى إنه لم يكن في المنتسبين إلى ابن كُلاب والأشعري أجلُّ منه، ولا أحسن كتبًا وتصنيفًا، وبسببه انتشر هذا القول»[٣].

---

(١) دفاعه ـ رحمه الله ـ عنهم لا يدل على تأييده لمذهبهم ولا إقراره لأقوالهم، فإنه بذل وقته وجاهد بعلمه في الإنكار على أهل الكلام الذين يعدلون عما دل عليه الكتاب والسنة إلى ما يناقض ذلك في مسائل الصفات وغيرها.

ـ انظر: «الصفدية» (١/ ٢٩٥) من كتاب «الأمة» (العدد ٥٥ ـ ص١١٨).

(٢) انظر: «الصفدية» (١/ ٢٧٠).

(٣) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ١٠٠).

وقال عن أبي ذر الهروي: «أبو ذر فيه من العلم والدين والمعرفة بالحديث والسنة، وانتصابه لرواية البخاري عن شيوخه الثلاثة، وغير ذلك من المحاسن والفضائل ما هو معروف به، وكان قد قدم بغداد من هراة، فأخذ طريقة ابن الباقلاني وحملها إلى الحرم، فتكلم فيه وفي طريقته من تكلم، كأبي نصر السجزي، وأبي القاسم سعد بن علي الزنجاني، وأمثالهما من أكابر أهل العلم والدين بما ليس هذا موضعه، وهو ممن يرجح طريقة الضبعي والثقفي على طريقة ابن خزيمة وأمثاله من أهل الحديث . . وأهل المغرب كانوا يحجون فيجتمعون به ويأخذون عنه الحديث وهذه الطريقة، ويدلهم على أصلها، فيرحل منهم من يرحل إلى المشرق، كما رحل أبو الوليد الباجي فأخذ طريقة أبي جعفر السمناني الحنفي، صاحب القاضي أبي بكر، ورحل بعده القاضي أبو بكر العربي، فأخذ طريقة أبي المعالي في الإرشاد.

ثم إنه ما من هؤلاء إلا من له في الإسلام مساعٍ مشكورة، وحسنات مبرورة، وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع، والانتصار لكثير من مسائل أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف، لكن لما التبس عليهم هذا الأصل المأخوذ ابتداء عن المعتزلة وهم فضلاء عقلاء، احتاجوا طرده والتزام لوازمه، فلزمهم بسبب ذلك من الأقوال ما أنكره المسلمون من أهل العلم والدين، وصار الناس بسبب ذلك: منهم من يعظمهم لما لهم من المحاسن والفضائل، ومنهم من يذمهم لما وقع في كلامهم من البدع والباطل، وخيار الأمور أوسطها، وهذا ليس مخصوصًا بهؤلاء، بل مثل هذا وقع لطوائف من أهل العلم والدين، والله تقبل من جميع عباده المؤمنين الحسنات، ويتجاوز لهم عن السيئات: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (الحشر: ١٠).

ولاريب أن من اجتهد في طلب الحق والدين، من جهة الرسول ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ وأخطأ في بعض ذلك، فالله يغفر له خطأه؛ تحقيقًا للدعاء الذي استجابه الله لنبيه وللمؤمنين، حيث قالوا: ﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (البقرة:٢٨٦)، ومن اتبع ظنّه وهواه، فأخذ يشنع على من خالفه بما وقع فيه من خطأ ظنه صوابًا بعد اجتهاده ـ وهو من البدع المخالفة للسنة ـ فإنه يلزمه نظير ذلك أو أعظم أو أصغر فيمن يعظمه هو من أصحابه[1].

(ز) دقة تقويمه لكتابي: (قوت القلوب) و(إحياء علوم الدين)، وإنصافه في إثبات ما لهما وما عليهما، في إجابته لمن سأله عنهما، قال ـ رحمه الله تعالى ـ: «أما كتاب قوت القلوب، وكتاب الإحياء، تبع له فيما يذكره من أعمال القلوب: مثل الصبر والشكر والحب والتوكل والتوحيد ونحو ذلك، وأبو طالب أعلم بالحديث والأثر وكلام أهل علوم القلوب من الصوفية وغيرهم من أبي حامد الغزالي، وكلامه أسدُّ وأجود تحقيقًا، وأبعد عن البدعة، مع أن في قوت القلوب أحاديث ضعيف وموضوعة وأشياء كثيرة مردودة، وأما ما في الإحياء من الكلام في المهلكات، مثل الكلام على الكبر والعُجب والرياء والحسد ونحو ذلك، فغالبه منقول من كلام الحارث المحاسبي في الرعاية، ومنه ما هو مقبول، ومنه ما هو مردود، ومنه ما هو متنازع فيه، والإحياء فيه فوائد كثيرة، لكن فيه مواد مذمومة، فإنه فيه مواد فاسدة من كلام الفلاسفة، تتعلق بالتوحيد والنبوة والمعاد، فإذا ذكر معارف الصوفية كان بمنزلة من أخذ عدوًا للمسلمين ألبسه ثياب المسلمين، وقد أنكر أئمة الدين على أبي حامد الغزالي هذا في كتبه، وقالوا: مرضه الشفاء، يعني شفاء ابن سينا في الفلسفة، وفيه أحاديث وآثار ضعيفة، بل موضوعة كثيرة، وفيه أشياء من أغاليط الصوفية وتُرَّهَاتهم، وفيه مع

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ١٠١-١٠٢).

ذلك من كلام المشايخ الصوفية، العارفين المستقيمين، في أعمال القلوب الموافق للكتاب والسنة، ومن غير ذلك من العادات والأدب ما هو موافق للكتاب والسنة، ما هو أكثر مما يرد منه، فهذا اختلف فيه اجتهاد الناس وتنازعوا فيه(١).

وقد بيَّن شيخ الإسلام أن الهجر يختلف باختلاف الهاجرين، في قوتهم وضعفهم وقلتهم وكثرتهم؛ فإن المقصود به زجر المهجور وتأديبه، ورجوع العامة عن مثل حاله، فإن كانت المصلحة في ذلك راجحة؛ بحيث يفضي هجره إلى ضعف الشر وخفيته .. كان مشروعًا، وإن كان لا المهجور ولا غيره يرتدع بذلك، بل يزيد الشر والهاجر ضعيف؛ بحيث يكون مفسدة ذلك راجحة على مصلحته .. لم يشرع الهجر، بل يكون التأليف، ولهذا كان النبي - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - يتألف قومًا ويهجر آخرين؛ كما أن الثلاثة الذين خُلِّفوا؛ كانوا خيرًا من أكثر المؤلفة قلوبهم؛ لما كان أولئك سادة مطاعين في عشائرهم، فكانت المصلحة الدينية في تأليف قلوبهم، وهؤلاء كانوا مؤمنين، والمؤمنون سواهم كثير؛ فكان في هجرهم عز الدين وتطهيرهم من ذنوبهم، وهذا كما أن المشروع في العدو القتال تارة، والمهادنة تارة، وأخذ الجزية تارة؛ كل ذلك بحسب الأحوال والمصالح(٢)، على أنه ينبغي أن يعلم أن الهجر عقوبة لدفع ضرر ناشئ عن بدعة غليظة أو معصية كبيرة؛ فلا يُهجر من كان مستترًا على معصية صغيرة، أو مسرًا لبدعة غير مكفرة(٣)، أو من كانت بدعته فيما يسوغ فيه الاجتهاد من المسائل الدقيقة.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٥٥١-٥٥٢)، و«كتاب الأمة» (العدد ٥٥ - ص ١١٠-١٢٣)، وقال في «الحاشية» (ص١٢٣): ومن أمثلة الدقة في التقويم، ما ذكره شيخ الإسلام عن كتاب «منازل السائرين» للهروي، فإنه من اتباعه لقاعدة الإنصاف في تقويم هذا الكتاب، إلا أنه وجه إليه نقدًا صريحًا؛ لما فيه من الانتهاء إلى حقيقة الاتحاد. انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٨٦).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٠٦)، وانظر: (٢٣/ ٣٤٢).

(٣) المصدر السابق (٢٤/ ١٧٥).

وقد أشار شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - إلى بعض هذه المسائل عند جوابه على مسألة رؤية الكفار ربهم في عَرَصَات يوم القيامة، فقال: «ليست هذه المسألة فيما علمت مما يوجب المهاجرة والمقاطعة، فإن الذين تكلموا فيها قبلنا عامتهم أهل سنة واتباع، وقد اختلف فيها من لم يتهاجروا ويتقاطعوا، كما اختلف الصحابة رضي الله عنهم والناس بعدهم في رؤية النبي ﷺ ربه في الدنيا، وقالوا فيها كلمات غليظة، كقول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: **«من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية»**[1]، ومع هذا فما أوجب هذا النزاع تهاجراً ولا تقاطعًا، وكذلك ناظر الإمام أحمد أقوامًا من أهل السنة في مسألة الشهادة للعشرة بالجنة[2] حتى آلت المناظرة إلى ارتفاع الأصوات، وكان أحمد وغيره يرون الشهادة، ولم يهجروا من امتنع من الشهادة .. إلى مسائل نظير هذه كثيرة»[3].

ومسائل الأحكام العملية أكثر، بل الخلاف فيها أشهر، ولم يتهاجر أئمة المسلمين في الفقه بسببها ولم يتقاطعوا، وقد خطَّأ شيخ الإسلام الذين فهموا أن الهجر عام في جميع الأحوال، والذين أعرضوا عنه بالكلية، فقال: إن أقوامًا جعلوا ذلك عامًا، فاستعملوا من الهجر والإنكار ما لم يؤمروا به، فلا يجب ولا يستحب، وربما تركوا به واجبات أو مستحبات، وفعلوا به محرمات، وآخرون أعرضوا عن ذلك بالكلية، فلم يهجروا ما أمروا بهجره من السيئات البدعية، بل تركوها ترك المعرض لا ترك المنتهي الكاره، أو وقعوا فيها، وقد يتركونها ترك المنتهي الكاره، ولا ينهون عنها غيرهم، ولا يعاقبون بالهجرة ونحوها من يستحق العقوبة عليها، فيكونون قد ضيَّعوا من النهي عن المنكر ما أمروا به إيجابًا أو

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه الترمذي (٣٧٤٧)، والنسائي في «الكبرى» (٨١٩٣-٨٢٠٤-٨٢١٠-٨٢١٩)، وابن ماجه (١٣٣)، وأحمد (١/ ١٨٧، ١٨٨) من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٥٠).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٠٢).

استحبابًا، فهم بين فعل المنكر أو ترك المنهي عنه، وذلك فعل ما نهوا عنه، وترك ما أمروا به، فهذا هذا ودين الله وسط بين الغالي فيه والجافي عنه[(١)].

وكان ـ رحمه الله تعالى ـ يعتذر لأهل الصلاح والفضل عما وقعوا فيه من بدعة عن اجتهاد، وحمل كلامهم المحتمل على أحسن محمل[(٢)]، ولاريب أن المجتهد إذا أخطأ فيما يسوغ فيه الاجتهاد، يعفى عنه خطؤه، ويُثاب لقول رسول الله ﷺ: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»[(٣)]، لذا يُعذر كثير من العلماء والعباد، بل والأمراء فيما أحدثوه لنوع اجتهاد[(٤)].

فإن كثيرًا من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يُره منها، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم، وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (البقرة:٢٨٦)، وفي الصحيح أن الله قال: «قد فعلت»[(٥)] [(٦)].

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢١٣). (٢) من كتاب «الأمة» العدد (٥٥) (ص٦٧) بتصرف.

(٣) رواه البخاري برقم (٧٣٥٢)، ومسلم برقم (١٧١٦)، وأبو داود (٣٥٧٤)، وابن ماجه برقم (٢٣١٤)، والإمام أحمد في «المسند» (٤/ ١٩٨-٢٠٤)، والطيالسي في «المسند» برقم (١٤٥١) منحة المعبود، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٥٠٣٩) والطحاوي في «شرح المشكل» برقم (٥١-٧٥٣)، والنسائي في «الكبرى» برقم (٥٩١٨-٥٩١٩)، والطبراني في «الأوسط» برقم (٣٢١٤)، والدارقطني (٤/ ٢١٠-٢١١)، والخطيب في «التاريخ» (٤/ ٢٣٥-٢٣٦)، والبغوي في «شرح السنة» برقم (٥١٦)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢٠٦) في ترجمة أبي القيس، والشافعي في «المسند» (٢/ ١٧٦).

(٤) انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٥٩٩).

(٥) رواه مسلم في «الإيمان» (بيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف ما لا يطاق) (١/ ١١٦).

(٦) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٩/ ١٩١).

وقد اعتذر شيخ الإسلام لبعض أهل الفضل والصلاح ممن شهدوا سماع الصوفية ورفضهم متأولين، قائلاً: والذين شهدوا هذا اللغو متأولين من أهل الصدق والإخلاص والصلاح، غمرت حسناتهم ما كان لهم فيه وفي غيره من السيئات، أو الخطأ في مواقع الاجتهاد، وهذا سبيل كل صالحي هذه الأمة في خطئهم وزلاتهم[١]، مستندًا في هذا على قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ (٣٣) لَهُم مَّا يَشَاءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ (٣٤) لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (الزمر: ٣٣-٣٥).

كما اعتذر لشيوخ أهل التصوف، الذين حسن ذكرهم وثبت إيمانهم فقال: لكن شيوخ أهل العلم الذين لهم لسان صدق، وإن وقع في كلام بعضهم ما هو خطأ منكر، فأصل الإيمان بالله ورسوله إذا كان ثابتًا، غفر لأحدهم خطأه الذي أخطأه بعد اجتهاد[٢].

وإذا كان الاجتهاد عذرًا في العفو عن الخطأ البدعي، فإن هذا الخطأ لا ينقص من قدر المجتهد، متى كان من أهل القدم في الصلاح والتقوى، فإنه مع خطئه قد يكون صدِّيقًا عظيمًا، فليس من شرط الصِّدِّيق أن يكون قوله كله صحيحًا، وعمله كله سنة[٣].

كما أن فعل أهل الفضل للبدعة ليس دليلاً على صحتها، فإن الصحة تُعرف من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، قال ـ رحمه الله تعالى ـ مبينًا هذا: إذا فعلها قوم ذوو فضل ودين، فقد تركها في زمان هؤلاء من كان معتقدًا لكراهتها،

---

(١) انظر: «الاستقامة» (١/ ٢٩٧).

(٢) انظر: «الصفدية» (١/ ٣٦٥).

(٣) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٥٩٩).

وأنكرها قوم إن لم يكونوا أفضل ممن فعلها فليسوا دونهم، ولو كانوا دونهم في الفضل فقد تنازع فيها أولو الأمر، فتُرد إلى الله ورسوله[١].

هذا إذا وقع الخطأ فيما يسوغ فيه الاجتهاد، أما من أخطأ مخالفًا الكتاب المستبين والسنة المستفيضة، أو ما أجمع عليه سلف الأمة، خلافًا لا يُعذر فيه، فهذا يُعامل بما يعامل به أهل البدع[٢].

وكذلك تُحمل الأقوال المحتملة لأهل الفضل والصلاح، على أحسن محمل وأسلم مقصد، من ذلك حَمْله ـ رحمه الله ـ لقول الجنيد ـ رحمه الله تعالى ـ: التوحيد إفراد القِدَم من الحدث، قائلاً: هذا الكلام فيه إجمال، والمحق يحمله محملاً حسنًا، وغير المحق يدخل فيه أشياء، وأما الجنيد فمقصوده التوحيد الذي يشير إليه المشايخ، وهو التوحيد في القصد والإرادة، وما يدخل في ذلك من الإخلاص والتوكل والمحبة، وهو أن يُفرد الحق سبحانه وهو القديم بهذا كله، فلا يشركه في ذلك محدث، وتمييز الرب من المربوب في اعتقادك وعبادتك، وهذا حق صحيح، وهو داخل في التوحيد الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، ومما يدخل في كلام الجنيد تمييز القديم عن المحدث، وإثبات مباينته له، بحيث يعلمه ويشهد أن الخالق مباين للخلق خلافًا لما دخل فيه الإتحادية من المتصوفة وغيرهم من الذين يقولون بالاتحاد معينًا أو مطلقًا[٣].

وحمله قول بعض الصوفية: «ما عبدتك شوقًا إلى جنتك، ولا خوفًا من نارك، ولكن لأنظر إليك أو إجلالاً لك»، مع ما فيه من خطأ على حسن

---

(١) المرجع السابق (٢/ ٦١٠).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ١٧٢).

(٣) انظر: «الاستقامة» (١/ ٩٢-٩٣).

القصد، فيقول: وهذا كحال كثير من الصالحين والصادقين، وأرباب الأحوال والمقامات، يكون لأحدهم وَجْدٌ صحيح، وذوق سليم، لكن ليس له عبارة تبين مراده، فيقع في كلامه غلط وسوء أدب مع صحة مقصوده[١].

الغلط وسوء الأدب في كلامهم هذا، من جهة أنهم جعلوا عملهم مقصودًا به ما هو أعلى من الشوق إلى نعيم الجنة أو الخوف من النار، وهما جزاءان أعدهما الله تعالى للمحسن والمسيء، فكان في ذلك إسقاط لحرمة الجنة والنار، ونفي لإرادة العبد وطلبه للمحبوب ونفرته من المذموم، وإن كان قصدهم رؤية الله تعالى وإجلاله صوابًا، إلا أنهم وقعوا في الخطأ من جهة ذلك[٢].

ذكر ابن تيمية عن السلف وأئمة الفتوى كأبي حنيفة والشافعي والثوري وداود بن علي وغيرهم: أنهم كانوا لا يؤثمون مجتهدًا أخطأ في المسائل الأصولية والفروعية، وذكر ذلك عنهم ابن حزم وغيره، وعلل هذا بأن أبا حنيفة والشافعي وغيرهما كانوا يقبلون شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية[٣]، ويصححون الصلاة خلفهم[٤]، والكافر لا تُقبل شهادته على المسلمين ولا يُصلى خلفه،

---

(١) انظر: «الاستقامة» (٢/ ١٠٤-١٠٦).

(٢) المرجع السابق (٢/ ١٠٥-١٠٦).

(٣) هي فرقة بدعية من فرق الشيعة الغالية، تنسب إلى إمامها أبي الخطاب محمد بن زينب الأسدي الأجدع مولاهم، الذي زعم أن الأئمة من آل البيت أنبياء ثم آلهة، وقال بألوهية جعفر بن محمد الصادق - رحمه الله تعالى - وآبائه، وقد تبرأ منه ولعنه، عندما ادعى الإمامة، وقد قتله عيسى بن موسى والي المنصور لبدعته بالكوفة، ثم تفرقت من بعده إلي طوائف مختلفة «الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ١٨٠).
- وقد ذكر الشريف الجرجاني في «التعريفات» (٩٩) أن الخطابية مع ادعائهم بأن الأئمة أنبياء، يستحلون شهادة الزور لموافقتهم على مخالفيهم، وانظر أيضًا «كتاب الأمة» العدد (٥٥) (ص٧١).

(٤) انظر: «رد المحتار على الدر المختار» (١/ ٥٦٠) لعلاء الدين الحصفكي، و«الأم» للشافعي (٦/ ٢٠٥)، و«روضة الطالبين» (١/ ٣٥٥) للنووي.

وأنهم قالوا: هذا هو القول المعروف عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الدين، أنهم لا يكفرون ولا يفسقون ولايؤثمون أحدًا من المجتهدين المخطئين، إلا في مسألة عملية ولا علمية، قالوا: والفرق بين مسائل الأصول والفروع إنما هو من أقوال أهل البدع، من أهل الكلام من المعتزلة والجهمية، ومن سلك سبيلهم، وانتقل هذا القول إلى أقوام تكلموا بذلك في أصول الفقه، ولم يعرفوا حقيقة هذا القول ولا غوره(١).

وعلل ـ رحمه الله تعالى ـ عدم تأثيم المجتهد إذا أخطأ في مسائل أصولية أو فرعية بقوله: ليس كل من اجتهد واستدل يتمكن من معرفة الحق، ولا يستحق الوعيد إلا من ترك مأمورًا أو فعل محظورًا، وهذا قول الفقهاء والأئمة(٢)، وهو القول المعروف عن سلف الأمة، وقول جمهور المسلمين(٣).

لكنه يُفَرِّق بين خطأين: خطأ مؤاخذ عليه، وخطأ مغفور له، فيقول: من كان خطؤه لتفريطه فيما يجب عليه من اتباع التدين والإيمان مثلاً، أو لتعديه حدود الله، بسلوك السبيل التي نُهي عنها، أو لاتباع هواه بغير هدى من الله، فهو الظالم لنفسه، وهو من أهل الوعيد، بخلاف المجتهد في طاعة الله ورسوله باطنًا وظاهرًا، الذي يطلب الحق باجتهاده كما أمره الله ورسوله، فهذا مغفور له خطؤه، كما قال تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٢٠)، و«مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٤٦) و(٩/ ٢٠٧).
(٢) انظر: «المجموع» (٦/ ٥٦-٥٧).
(٣) انظر: «البرهان» للجويني (٢/ ١٣١٧)، و«المستصفى» للغزالي، وقد أطال بحث ما يترتب على الاجتهاد من تصويب أو تخطئة، فليراجع، (٤٩٢)، و«جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر النميري (٣٨٢-٣٨٣)، وقد روى بعض الأقوال التي أشار إليها شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ، وانظر: «كتاب الأمة» العدد (٥٥) (ص٧٢-٧٥).

الْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (البقرة: ٢٨٥-٢٨٦)، وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ: أن الله قال: «قد فعلت».

وإذا كان خطأ المجتهد من علماء المسلمين مغفورًا له، فإنه لا يجوز تكفير أحد منهم بمجرد الخطأ، بل ولا يُفسق ولا يؤثم، وفي هذا الشأن يقول شيخ الإسلام: إن علماء المسلمين المتكلمين في الدنيا باجتهادهم، لا يجوز تكفير أحدهم بمجرد خطأ أخطأه في كلامه . . فإن تسليط الجهال على تكفير علماء المسلمين من أعظم المنكرات، وإنما أصل هذا من الخوارج والروافض، الذين يكفرون أئمة المسلمين، لما يعتقدون أنهم أخطأوا فيه من الدين، وقد اتفق أهل السنة والجماعة على أن علماء المسلمين لا يجوز تكفيرهم بمجرد الخطأ المحض، بل كل أحد يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله ﷺ، وليس كل من يُترك بعض كلامه لخطأ أخطأه يكفر ولا يفسق، بل ولا يأثم، فإن الله تعالى قال في دعاء المؤمنين: ﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ وفي الصحيح عن النبي ﷺ قال: «إن الله قال: قد فعلت».

وكذلك ثبت فيه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ لم يقرأ بحرف من هاتين الآيتين ومن سورة الفاتحة إلا أعطي ذلك[1]، فهذا يبين استجابة هذا الدعاء للنبي ﷺ والمؤمنين، وأن الله لا يؤاخذهم إن نسوا أو أخطأوا[2].

---

(١) الحديث رواه مسلم في «صلاة المسافرين» في فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة (١/ ٥٥٤)، وفيه أن ملكًا نزل على رسول الله ﷺ فسلم وقال: أبشر بنورين أوتيتهما لم يؤتهما نبي قبلك: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأ بحرف منهما إلا أعطيته، وانظر «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٠٠).

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١/ ٥٩).

بل أنه يرى أن دفع التكفير عن علماء المسلمين وإن أخطأوا هو من أحق الأغراض الشرعية[١].

على أنه ينبغي أن يعلم أن رفع الإثم عن العالم المجتهد إذا أخطأ، لا يعني الإغفاء عن البدعة التي أخطأ فيها، فقد بين ـ رحمه الله تعالى ـ أن إثمها يزول للاجتهاد أو غيره، إلا أنه يجب بيان حالها، وعدم الاقتداء بمن استحلها، وأن لا يقصر أحد في طلب العلم المتين لحقيقتها، وذلك أن الإثم مزال عن المجتهد، لا عن وجه المخالفة من البدع[٢].

وتأكيدًا لما سبق، فإن ـ شيخ الإسلام ـ يقرر أن مسلك أهل السنة عدم تكفير المجتهد المخطئ في المسائل العملية أو المسائل الاعتقادية، فيقول: إن المتأول الذي قصده متابعة الرسول ﷺ لا يُكفر ولا يُفسق إذا اجتهد فأخطأ، وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية، وأما مسائل العقائد فكثير من الناس كفروا المخطئين فيها، وهذا القول لا يُعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا يعرف عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع، الذين يبتدعون بدعة، ويكفرون من خالفهم، كالخوارج والمعتزلة والجهمية، ووقع ذلك في كثير من أتباع الأئمة، كبعض أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وقد يسلكون في التكفير ذلك؛ فمنهم من يكفر أهل البدع مطلقًا، ثم يجعل كل من خرج عما هو عليه من أهل البدع، وهذا بعينه قول الخوارج والمعتزلة والجهمية، وهذا القول أيضًا لا يوجد في طائفة من أصحاب الأئمة الأربعة ولا غيرهم، وليس فيهم من كفر كل مبتدع، بل المنقولات

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٠٣).
(٢) انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٦١٠)، و«كتاب الأمة» العدد (٥٥) ص(٧٦).

الصريحة عنهم تناقض ذلك، ولكن قد يُنقل عن أحـدهم أنه كفر من قال بعض الأقوال، ويكون مقصوده أن هذا القول كفر ليُحْذَر، ولا يلزم إذا كان القول كفرًا أن يُكفر كل من قاله مع الجهل والتأويل [١]، لذا كان من عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضًا، ومن ممادح أهل العلم أنهم يُخطِّئون ولا يكفرون [٢].

يرى ابن تيمية أن المجتهد المبتـدع لا يُقر على إظهار البدعة والدعوة إليها [٣]، متى تبينت مخالفـتها للكتاب والسنة، بل لا يجوز متابعتـــه فيها، نعم قد يكون متـأولاً [٤] في هذا الشـرع، أي الذي ابتدعـه، فيغـفر له لأجل تأويــله، إذا كان مجتهدًا الاجتهاد الذي يُعـفى معه عن المخطئ، ويُثاب أيضًا على اجتهاده، لكن لا يجوز اتباعه في ذلك، كما لا يجوز اتباع سائر من قال أو عمل عملاً قد عُلم الصواب في خـلافه، وإن كان القـائل أو الفاعل مأجـورًا أو معذورًا، وقـد قال سبحانه وتعالى: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾(التوبة: ٣١).

قال عـدي بن حاتم للـنبي ﷺ: يا رسول الله مـا عبدوهـم، قال: «**ما عبدوهم، ولكن أحلوا لهم الحرام فأطاعوهم، وحرموا عليهم الحلال فأطاعوهم**» [٥].

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٦٠).

(٢) المرجع نفسه (٣/ ٦٣)، «كتاب الأمة» (٥٥/ ٧٧).

(٣) انظر: «المجموع» (١١/ ٤٧١).

(٤) التأويل الذي يعذر صاحبه، هو ما أشار إليـه ابن حجر كما في «فتح الباري» (١٢/ ٣٠٤) في قوله: قال العلماء: كل مـتأول معذور بتـأويله، ليس بآثم إذا كان تأويله سائغًا في لســان العرب، وكان له وجه في العلم.

(٥) رواه الترمذي بلفظ قريب منه في «تفسيـر القرآن» في سورة التوبة (٥/ ٢٧٨)، وقال: حديث غريب، قال الأرناؤوط في الباب مـا يتقوى به من طريق موقوف، أخـرجه الطبراني «حاشيـة جامع الأصول» (٢/ ١٦١).

فمن أطاع أحدًا في دين لم يأذن به الله، في تحليل أو تحريم أو استحباب أو إيجاب، فقد لحقه من هذا الذم نصيب[١].

ويؤكد ـ رحمه الله تعالى ـ أنه لا يكون معذورًا من اتبع مخالفًا لأمر الله ورسوله ﷺ مما هو ظاهر بيِّن، فيقول: والذي يصدر عنه أمثال هذه الأمور[٢] ـ أي المخالفة ـ إن كان معذورًا بقصور في اجتهاده، أو غيبة في عقله، فليس من اتبعه بمعذور، مع وضوح الحق والسبيل، وإن كانت سيئته مغفورة، لما اقترن بها من حسن قصد، وعمل صالح، فيجب بيان المحمود والمذموم، لئلا يكون لبسًا للحق والباطل[٣].

وبيَّن متى تجب المتابعة في الأمور الشرعية، ومتى تمتنع، وأحوال المجتهدين معها، فقال ـ رحمه الله تعالى ـ: إن الأمور الشرعية تُعطى حقها من الكتاب والسنة، فما جاء به الكتاب والسنة من الخبر والأمر والنهي وجب اتباعه، ولم يُلتفت إلى من خالفه كائنًا من كان، ولم يجز اتباع أحد في خلاف ذلك كائنًا من كان، كما دل عليه الكتاب والسنة، وإجماع الأمة من اتباع الرسول وطاعته، فإن كل أحد من الناس قد يؤخذ من قوله وأفعاله ويُترك إلا رسول الله ﷺ، وما من الأئمة إلا من له أقوال وأفعال ـ تبيَّن مخالفتها للكتاب والسنة ـ فهو لا يُتَّبع عليها، مع أنه لا يُذم عليها[٤].

---

(١) انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٥٨٠).

(٢) يشير هنا إلى الكلمات والحكايات التي نقلها أبو القاسم القشيري عن أبي بكر الشبلي وأبي الحسين النوري، لما فيها من مخالفة صريحة لبعض أوامر الله ونواهيه. انظر: «كتاب الأمة» العدد (٥٥) (ص٧٩).

(٣) انظر: «الاستقامة» (٢/ ١٥-١٦).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٣٨٣).

أما ما لم يُعلم قطعًا مخالفتها للكتاب والسنة، بل هي من موارد الاجتهاد التي تنازع فيها أهل العلم والإيمان، فهذه الأمور قد تكون قطعية عند بعض من بين الله له الحق فيها، لكنه لا يمكنه أن يُلزم الناس بما بان له ولم يبن لهم .. وقد تكون اجتهادية عنده أيضًا، فهذه تسلم لكل مجتهد ومن قلده، بحيث لا ينكر ذلك عليهم[١]، وأما الذي لا يسلم إليه حاله فهو آتي المحرمات وتارك الواجبات، من غير تأويل سائغ أو عذر مشروع، فإنه يجب الإنكار عليه بحسب ما جاءت به الشريعة من اليد واللسان والقلب[٢].

ويلحق به كل من أظهر مقالة تُخالف الكتاب والسنة، فإنها من المنكر الذي أمر الله بالنهي عنه[٣] في قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ (آل عمران: ١٠٤)، أما من اشتبه أمره فيتوقف معه، فإن الإمام إن يخطئ في العفو، خير من أن يخطئ في العقوبة[٤].

وإذا كان الاجتهاد يغفر للعالم خطأه، فإن هذا يقتضي التأدب معه، ومراعاة حقه عند إنكار ما أظهره من بدعة وبيان مخالفتها للسنة، وفي هذا يقول ـ رحمه الله تعالى ـ: وإن كان المخطئ المجتهد مغفورًا له خطؤه، وهو مأجور على اجتهاده، فبيان القول والعمل الذي دل عليه الكتاب والسنة واجب، وإن كان في ذلك مخالفة لقوله وعمله، ومن علم منه الاجتهاد السائغ، فلا يجوز أن يُذكر على وجه الذم والتأثيم له، فإن الله غفر له خطأه، بل يجب لما فيه من الإيمان والتقوى موالاته ومحبته، والقيام بما أوجب الله له من حقوقه، من ثناء ودعاء وغير ذلك[٥].

---

(١) نفس المصدر السابق (١٠/ ٣٨٣-٣٨٤).
(٢) المرجع نفسه (١٠/ ٣٨٤).
(٣) المرجع نفسه (١٢/ ٤٦٤).
(٤) المرجع نفسه (١٠/ ٣٨٥).
(٥) المرجع نفسه (٢٨/ ٢٣٤).

عدم الحكم على من وقع في بدعة أنه من أهل الأهواء والبدع، ولا معاداته بسببها، إلا إذا كانت البدعة مشتهرة مغلظة عند أهل العلم بالسنة[١]:

بيَّن ابن تيمية أن البدعة التي يعد بها الرجل من أهل الأهواء ما اشتهر عند أهل العلم مخالفتها للكتاب والسنة، كبدعة الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة[٢].. وغلظت أقوال أصحابها فيها حتى أخرجتهم من عداد أهل السنة، وفي هذا يقول عند عرضه لأقوال هؤلاء انتهاءً ببدعة المرجئة: أما المرجئة فليسوا من أهل الفقه والعبادة، وما كانوا يعدون إلا من أهل السنة، حتى تغلظ أمرهم بما زادوه من الأقوال المغلظة[٣]، ويلحق بهؤلاء، بل هم أشد بدعة الحُجَّاج إلى القبور والمتخذون لها أوثانًا ومساجد وأعيادًا، فهؤلاء لم يكن على عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم منهم طائفة تُعرف، ولا كان في الإسلام قبر ولا مشهد يُحج إليه، بل هذا إنما ظهر بعد القرون الثلاثة، والبدعة كلما كانت أظهر مخالفة للرسول ﷺ يتأخر ظهورها، وإنما يحدث أولاً ما كان أخفى مخالفة للكتاب والسنة، كبدعة الخوارج[٤].

وهكذا فإن غلظ البدعة ليس مقصورًا على بدع القرون الأولى، فإن بدع الشرك ظهرت بعد ذلك، وهي أشد وأغلظ وأعظم خطرًا.

* ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ أن الذين يعدون من أهل الأهواء والبدع، هم من اتصفوا بما يلي:

---

(١) نقلاً عن «كتاب الأمة» العدد (٥٥) (ص٨٢-٨٦).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ٤١٤).

(٣) المرجع نفسه (٣/ ٣٥٧).

(٤) «الرد على الإخنائي» (٦٦).

(أ) أنهم يجعلون ما ابتدعوه قولاً يفارقون به جماعة المسلمين يوالون عليه ويعادون[١].

(ب) أنهم ينازعون فيما تواترت به السنة[٢].

وبهذا يتميز أهل السنة عن أهل البدعة، فإن الذين وقعوا في البدعة: إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولاً يفارقون به جماعة المسلمين، يوالون عليه ويعادون، كان من نوع الخطأ، والله ـ سبحانه وتعالى ـ يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك.

ولهذا وقع مثل هذا كثير من سلف الأمة وأئمتها، لهم مقالات قالوها باجتهاد، وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة، بخلاف من والى موافقه، وعادى مخالفه وفرق بين جماعة المسلمين، وكفر وفسق مخالفه دون موافقه في مسائل الآراء والاجتهادات، واستحل قتال مخالفه دون موافقه، فهؤلاء من أهل التفرق والاختلافات[٣].

فمن كانت بدعته غليظة، ظاهرة المخالفة للسنة عند أهل العلم، وجبت عداوته، بقدر بدعته، بل يرى شيخ الإسلام عقوبة من والاه، فيقول في معرض رده على الاتحادية، وينتظم معهم من كان مثلهم: ويجب عقوبة كل من انتسب إليهم، أو ذب عنهم، أو أثنى عليهم، أو عَظَّم كتبهم، أو عُرف بمساعدتهم و معاونتهم أو كره الكلام فيهم، أو أخذ يعتذر لهم بأن هذا الكلام لا يدري ما هو؟ . . أو من قال إنه صنف هذا الكتاب؟ وأمثال هذه المعاذير التي لا يقولها إلا جاهل أو منافق، بل تجب عقوبة كل من عرف حالَهم، ولم يعاون على القيام عليهم، فإن القيام على هؤلاء من أعظم الواجبات، لأنهم أفسدوا العقول

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٤٩).
(٢) المرجع نفسه (٤/ ٤٢٥).
(٣) المرجع نفسه (٣/ ٣٤٩)، وانظر: «الصفدية» (١/ ٣١٠).

والأديان على خَلْقٍ من المشايخ والعلماء والملوك والأمراء، وهم يسعون في الأرض فسادًا، ويصدون عن سبيل الله [١].

أما ما كان دون ذلك من المسائل التي وقع فيها خلاف، فإنه لا يستوجب الفرقة والمعاداة، والحكم على المخالف من أهل البدعة والهوى، فقد ذكر ابن تيمية أن مسائل الاعتقاد التي وقع فيها خلاف بين أهل السنة والاتباع، مسألة رؤية الكفار ربهم في الآخرة، فجمهور أهل السنة يرون أن الكفار محجوبون عنها على الإطلاق، ومن العلماء من يرى أنه يراه من أظهر التوحيد من منافقي هذه الأمة والكفار، في عرصات يوم القيامة، ثم يحتجب عنهم عقوبة لهم.

***لكن أمام هذه المسألة وغيرها من مثيلاتها، تجب مراعاة الآداب التالية:**

(أ) أن من سكت عن الكلام في هذه المسألة، ولم يدع إلى شيء، فإنه لا يحل هجره، وإن كان يعتقد أحد الطرفين، فإن البدع التي هي أعظم منها، لا يُهجر فيها إلا الداعية دون الساكت، فهذا أولى.

(ب) أنه لا ينبغي لأهل العلم أن يجعلوا هذه المسألة محنة وشعارًا، يفضلون بها بين إخوانهم وأضدادهم، فإن مثل هذا مما يكرهه الله ورسوله ﷺ.

(جـ) وكذلك لا يفاتحوا فيها عوام المسلمين، الذين هم في عافية وسلام عن الفتن [٢]، ولكن إذا سئل الرجل عنها، أو رأى من هو أهل لتعريفه ذلك، ألقى إليه مما عنده من العلم ما يرجو النفع به، بخلاف الإيمان بأن المؤمنين

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢/ ١٣٢).

(٢) بخلاف الغلاة والرافضة لمنهج السلف، الذين يجوبون الفيافي والقفار، ويقطعون السهول والجبال والوديان من أجل أن يبينوا لعوام المسلمين أن أبا الحسن يقول بالمجمل والمفصل، ويقول نصلح ولا نهدم، وأنه ينكر أحاديث الآحاد، فماذا يستفيد العوام من ذلك إلا نفرة عن السنة وأهل السنة، كما يحصل لكثير من الشباب الملتزم يترك الالتزام بسبب ولوجه في هذه الفتنة ثم بعد ذلك عدم تحمله تبعات هذه الفتنة، فيترك الالتزام بالكلية.

يرون ربهم في الآخرة، فإن الإيمان بذلك فرض واجب، لما قد تواتر فيها عن النبي ﷺ، وصحابته وسلم الأمة[١].

وقال عنه تلميذه ابن القيم - رحمه الله تعالى - وهو يتكلم عن درجة الفتوة: ومن أراد فهم هذه الدرجة كما ينبغي، فلينظر إلى سيرة النبي ﷺ مع الناس يجدها هذه بعينها، ولم يكن كمال هذه الدرجة لأحد سواه، ثم للورثة منها، بحسب سهامهم من التزكية، وما رأيت أحدًا قط أجمع لهذه الخصال من شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه، وكان بعض أصحابه الأكابر يقول: وددت أني لأصحابي مثله لأعدائه وخصومه؛ وما رأيته يدعو على أحد منهم قط، وكان يدعو لهم.

وجئت يومًا مبشرًا له بموت أكبر أعدائه وأشدهم عداوة وأذى له، فنهرني، وتنكر لي، واسترجع، ثم قام من فوره إلى بيت أهله، فعزاهم، وقال: إني لكم مكانه، ولا يكون لكم أمر تحتاجون فيه إلى مساعدة، فَسُرُّوا به، ودعوا له، وعظموا هذه الحال منه - فرحمه الله -[٢].

واستفتى السلطان محمد بن الملك المنصور قلاوون شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في قتل بعض القضاة بسبب ما كانوا تكلموه في حق شيخ الإسلام وأخرج السلطان من جيبه فتاوى لبعض الحاضرين في قتله: وكان هؤلاء العلماء والقضاة هم الذين حكموا على شيخ الإسلام بالحبس ثمانية عشر شهرًا، وكانوا هم أنفسهم الذين مالئوا بيبرس الجاشنكير خصم السلطان محمد بن قلاوون عليه.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/٥٠٣-٥٠٤).
(٢) انظر: «مدارج السالكين» لابن القيم (٢/٣٤٥).

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: ففهمت مقصوده أن عنده حنقًا شديدًا عليهم، لما خلعوه وبايعوا الملك المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير، فشرعت في مدحهم والثناء عليهم وشكرهم، وأن هؤلاء لو ذهبوا لم تجد مثلهم في دولتك، أما أنا فهم في حل من حقي ومن جهتي، وسكنت ما عنده عليهم.

قال: فكان القاضي زين الدين بن مخلوف قاضي المالكية يقول بعد ذلك: ما رأينا أتقى من ابن تيمية، لم نُبق ممكنًا في السعي فيه ولما قدر علينا عفانا[1].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: وقد تكلمت في دنوِّ الرب وقربه، وما فيه من النزاع بين أهل السنة، ثم بعض المتسننة والجهال، إذا رأوا ما يثبته أولئك من الحق، قد يفرون من التصديق به، وإن كان لا منافاة بينه وبين ما ينازعون أهل السنة في ثبوته، بل الجميع صحيح، ثم ذكر حال بعض الجهلة من المتسننة الذين يردون بعض الحق الذي مع المبتدعة، بغضًا لهم وتنفيرًا عنهم، وشفع ابن تيمية عند القاضي حسام الدين الحنفي عندما أراد حلق لحية الأذرعي، وهو خصم لشيخ الإسلام، قال: فقمت إليه ولم أزل به حتى كف عن ذلك - أي عن حلق لحية الأذرعي - وركوبه على الحمار، ليطاف به، قال: وجرت أمور، لم أزل فيها محسنًا إليهم، ثم ذكر أنه يجزي بالسيئة الحسنة، ويعفو ويغفر، ثم قال: وابن مخلوف لو عمل مهما عمل، والله ما أقدر على خير إلا وأعمله معه، ولا أعين عليه عدوه قط، ولا حول ولا قوة إلا بالله، هذه نيتي وعزمي[2].

---

(١) انظر: «العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية» لابن عبد الهادي (ص١٨٧)، و«الرد الوافر» (ص١٩٧) و«البداية والنهاية» (١٤/ ٥٤)، نقلاً عن «الأعلام» للمقدم (ص١٩٣).

(٢) انظر: «المجموع» (٣/ ٢٧٠-٢٧٧).

وقال - رحمه الله - في الإحسان في مجادلة أهل الذمة: فأولى به أهل الملة، في رده على ابن الجوزي عندما سب الحنابلة، ولم يذكر دليلاً على ما يقول!!، فقال - رحمه الله تعالى -: إن هذا الكلام ليس فيه من الحجة والدليل، ما يستحق أن يخاطب به أهل العلم، فإن الرد بمجرد الشتم والتهويل لا يعجز عنه أحد[(١)]، والإنسان لو أنه يناظر المشركين وأهل الكتاب، لكان عليه أن يذكر من الحجة ما يتبين به الحق الذي معه والباطل الذي معهم، فقد قال الله - عزَّ وَجَلَّ - لنبيه ﷺ: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (النحل: ١٢٥)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (العنكبوت: ٤٦)، فلو كان الخصم من يتكلم بهذا الكلام من أشهر الطوائف بالبدع، كالرافضة لكان ينبغي أن يذكر الحجة، ويعدل عما لا فائدة فيه، إذا كان في مقام الرد عليهم ..[(٢)].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - في العدل في الحكم على الجماعات: ولما كان أتباع الأنبياء هم أهل العلم والعدل، كان كلام أهل الإسلام والسنة مع الكفار وأهل البدع بالعلم والعدل، لا بالظن وما تهوى الأنفس، ولهذا قال النبي ﷺ: **«القضاة ثلاثة: قاضيان في النار، وقاض في الجنة: رجل علم الحق وقضى به؛ فهو في الجنة،**

---

(١) فهل يعقل هذا الكلام الغلاة الذين أفسدوا بألسنتهم سبًا وشتمًا وكذبًا، وتدليسًا مفزعين ومُفْرطين فيه، هل يَعقل من يسجل منهم شريط مدة ستين دقيقة فيه من السب والشتم ثلاث وخمسين سبة بمقدار دقيقة ونصف الدقيقة للسبة الواحدة! هل يعقل هؤلاء المتخرصون هؤلاء الطغاة على إخوانهم الذين لا يعرفون معنى الحكمة ولا الموعظة الحسنة! هل يعقلون من آذوا الله ورسوله وعباده المؤمنين؟!

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٨٦).

ورجل علم الحق وقضى بخلافه؛ فهو في النار، ورجل قضى بين الناس على جهل؛ فهو في النار» (رواه أبو داود وغيره)[١].

قال: فإذا كان من يقضي بين الناس في الأموال والدماء والأعراض إذا لم يكن عالمًا عادلاً كان في النار، فكيف بمن يحكم في الملل والأديان وأصول الإيمان، والمعارف والإلهيات، والمعالم الكلية، بلا علم ولا عدل[٢].

وَقَالَ - رحِمَهُ اللهُ - بعد أن ذكر إنكار جماعة من العلماء على القاضي أبي بكر الباقلاني، بسبب الاستدلال على حدوث العالم بطريقة الحركات، وهو الأصل الذي أوقع المعتزلة في نفي الصفات والأفعال، قال شيخ الإسلام: مع ما كان فيه من الفضائل العظيمة، والمحاسن الكثيرة، والرد على الزنادقة والملحدين وأهل البدع، حتى إنه لم يكن في المنتسبين إلى ابن كلاب، والأشعري أجل منه، ولا أحسن تصنيفًا، وبسببه انتشر هذا القول وكان منتسبًا إلى الإمام أحمد وأهل السنة، حتى كان يكتب في بعض أجوبته: محمد بن الطيب الحنبلي.

ثم قال: قلت: «أبو ذر الهروي - وهو ممن تأثر بالباقلاني - فيه من العلم والدين، والمعرفة بالحديث والسنة، وانتصابه لرواية البخاري عن شيوخه الثلاثة، وغير ذلك من المحاسن والفضائل ما هو معروف به، وكان قد قدم إلى بغداد من

---

(١) رواه أبو داود برقم (٣٥٧٣)، وابن ماجه برقم (٢٣١٥)، والترمذي برقم (١٣٢٢)، والحاكم في «المستدرك» (٤/١١٨) برقم (٧٠٩١-٧٠٩٢)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وله شاهد بإسناد على شرط مسلم، فتعقبه الذهبي بقوله: ابن بكير الغنوي منكر الحديث، وقال الوادعي: قال الذهبي في «الميزان»: عبد الله بن بكير قال ابن عدي: له مناكير، وقال الساجي: من أهل الصدق وليس بالقوي، ثم قال - أي الوادعي -: عبد الحكيم بن جبير، قال الحافظ في «التقريب» ضعيف رمي بالتشيع، وصحح الحديث بشواهده، ومنها حديث بريدة الذي فيه شريك القاضي وهو سيئ الحفظ، وصححه الألباني في «الإرواء» (٨/ ٢٣٥) برقم (٢٦١٤).

(٢) انظر: «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (١/ ٢٢) طبعة المدني.

هراة فأخذ طريقة ابن الباقلاني، وحملها إلى الحرم، فتكلم فيه وفي طريقته من تكلم، كأبي نصر السجزي، وأبي القاسم سعد بن علي الزنجاني، وأمثالهما من أكابر أهل العلم والدين، بما ليس هذا موضعه وهو ممن يرجح طريقة الثقفي والضبعي، على طريقة ابن خزيمة وأمثاله من أهل الحديث، وأهل المغرب كانوا يحجون فيجتمعون به، ويأخذون عنه الحديث وهذه الطريقة، ويدلهم على أصلها، فيرحل منهم من يرحل إلى المشرق، كما رحل أبو الوليد الباجي، فأخذ طريقة أبي جعفر السماني، صاحب القاضي أبي بكر - أي الباقلاني - ورحل بعده القاضي أبو بكر بن العربي، فأخذ طريقة أبي المعالي - أي الجويني - في (الإرشاد)».

ثم قال: «ثم إنه ما من هؤلاء، إلا من له في الإسلام مساعٍ مشكورة، وحسنات مبرورة، وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف .. إلى أن قال: «ولاريب أن من اجتهد في طلب الحق والدين من جهة الرسول ﷺ وأخطأ في بعض ذلك، فالله يغفر خطأه تحقيقًا للدعاء الذي استجاب الله لنبيه وللمؤمنين حيث قالوا: ﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (البقرة:٢٨٦)، قال: ومن اتبع ظنه وهواه، فأخذ يشنع على من خالفه، بما وقع فيه من خطأ ظنه صوابًا بعد اجتهاده، وهي من البدع المخالفة للسنة، فإنه يلزمه نظر ذلك أو أعظم أو أصغر فيمن يعظمه، وهو من أصحابه، فقل من يسلم من مثل ذلك في المتأخرين لكثرة الاشتباه والاضطراب، وبُعد الناس عن نور، وشمس الرسالة، الذي به يحصل الهدي والصواب، ويزول عن القلوب الشك والارتياب»[1].

---

(١) انظر: «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول» (١/ ٣٦٠-٣٦٢)، طبعة دار الكتب العلمية.

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-: «وقد ذهب كثير من المبتدعة المسلمين من الرافضة والجهمية وغيرهم إلى بلاد الكفار، فأسلم على يديه خلق كثير، وانتفعوا بذلك، وصاروا مسلمين مبتدعين، وهو خير من أن يكونوا كفارًا، وكذلك بعض الملوك قد يغزو غزوًا، يظلم فيه المسلمين والكفار، ويكون آثمًا بذلك، ومع هذا .. فيحصل به نفع خلق كثير، كانوا كفارًا، وصاروا مسلمين، كان شرًا بالنسبة إلى القائم بالواجب، وأما بالنسبة إلى الكفار، فهو خير، ثم ذكر من يسلم رغبة في دنيا، أو رهبة من سيف، ثم قال: ثم إذا أسلم، وطال مكثه بين المسلمين، دخل الإيمان في قلبه، فَنَعْسُ ذل الكفر الذي كان عليه وانقهاره، ودخوله في حكم المسلمين خير من أن يبقى كافرًا، فانتقل إلى خير مما كان عليه، وخف الشر الذي كان فيه، ثم إذا أراد هدايته، أدخل الإيمان في قلبه»[١].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-: «وأنا في سعة صدر لمن يخالفني، فإنه وإن تعدى حدود الله فيَّ بتكفير أو تفسيق أو افتراء أو عصبية جاهلية، فأنا لا أتعدى حدود الله فيه، بل أضبط ما أقوله وأفعله وأزنه بميزان العدل»[٢].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-: «وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عامًا يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته دقيق ولا جليل، فإنهم متفقون اتفاقًا يقينيًا على وجوب اتباع الرسول، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا الرسول ﷺ، ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٩٨-١٠٣)، طبعة: دار الكنوز الأدبية.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٤٥)، وهذا الخلق الجميل، هذا الخلق الحسن، لا يوجد إلا فيما ندر من الناس فقد وجدناه في شيخنا ووالدنا العلامة أبي الحسن المأربي عندما جهل عليه الغلاة والرافضة لمنهج السلف، حلم عليهم ولم يرد عليهم بما شنعوا به عليه من تضليل وتفسيق وادعاء أنه رافضي إلى غير ذلك، فرد عليهم بأدب وعلم وحلم وكياسة، وكان يضبط ما يقوله، فالكتب والأشرطة موجودة في الساحة.

جاء حديث بخلافه، فلابد من عذر في تركه، وجميع الأعذار ثلاثة أصناف: أحدها ـ عدم اعتقاده أن النبي ﷺ قاله، والثاني ـ عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول، والثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ»[١].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «لكن لحقوق الوعيد للشخص المعين أيضًا له موانع كما بيناه، فلو فرض وقوع بعض هذا من بعض الأعيان من العلماء المحمودين عند الأمة ـ مع أنه بعيد أو غير واقع ـ لم يعدم أحدهم أحد هذه الأسباب، ولو وقع لم يقدح في إمامتهم على الإطلاق، فإنا لا نعتقد في القوم العصمة، بل تجوز عليهم الذنوب، ونرجو لهم مع ذلك أعلى الدرجات، ما اختصهم الله به من الأعمال الصالحة والأحوال السنية»[٢].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في جوابه عن قوله ﷺ: «**تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة**»[٣]: ما الفِرق؟ وما تعتقده كل فرقة من هذه الصنوف؟، فقال في معرض جوابه: «ومما ينبغي أيضًا أن يعرف أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام على درجات، منهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة، ومنهم من يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة، ومن يكون قد رد على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السنة منه، فيكون محمودًا فيما رده من الباطل، وقال من الحق، لكن يكون قد جاوز العدل في رده بحيث جحد بعض الحق، وقال بعض الباطل، فيكون قد رد بدعة كبيرة ببدعة أخف منها، ورد باطلاً بباطل أخف منه، وهذا حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة، ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولاً يفارقون به جماعة المسلمين، يوالون عليه ويعادون، كان من نوع الخطأ».

---

(١) انظر: «رفع الملام من المجموع» (٢٠/ ٢٣٢). (٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٢٥٦).

(٣) سيأتي تخريجه ـ إن شاء الله تعالى ـ.

والله ـ سبحانه وتعالى ـ يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك، ولهذا وقع في مثل هذا كثير من سلف الأمة وأئمتها، بخلاف من والى موافقه وعادى مخالفه، وفرَّق بين جماعة المسلمين، وكفَّر وفسَّق مخالفه دون موافقه في مسائل الآثار والاجتهادات، واستحل قتال مخالفه دون موافقه من أهل التفرق والاختلافات»[1].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ كما في رسالته التي أرسلها إلى تلامذته في دمشق: «وأول ما بدأ به من هذا الأصل: ما يتعلق بي، فتعلمون ـ رضي الله عنكم جميعًا ـ أني لا أحب أن يؤذى أحد من عموم المسلمين فضلاً عن أصحابنا بشيء أصلاً، لا باطنًا، بل لهم عندي من الكرامة والإجلال والمحبة والتعظيم أضعاف أضعاف ما كان، كلٌّ بحسبه، ولا يخلو الرجل إما أن يكون مجتهدًا مصيبًا، أو مخطئًا أو مذنبًا، فالأول مشكور، والثاني أجره على الاجتهاد فمعفو عنه مغفور له، والثالث: فالله يغفر لنا وله ولسائر المؤمنين فنطوي بساط الكلام المخالف لهذا الأصل كقول القائل: فلان كان سبب هذه القضية، فإني لا أسامح من آذاهم من هذا الباب ولا حول ولا قوة إلا بالله، بل مثل هذا يعود على قائله بالملام، وإلا أن يكون له من حسنة، وممن يغفر الله له إن شاء الله»، إلى أن قال في الرسالة نفسها: «فلا أحب أن ينتصر من أحد بسبب كذبه علي، أو ظلمه وعدوانه فإني قد أحللت كل مسلم، وأنا أحب الخير لكل المسلمين، وأريد لكل مؤمن من الخير ما أحبه لنفسي، والذين كذبوا وظلموا منهم في حِلٍّ من جهتي».

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «وأمور الناس إنما تستقيم في الدنيا مع العدل الذي قد يكون فيه الاشتراك في بعض أنواع الإثم، أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق، وإن

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٤٨).

لم يشترك في إثم، ولهذا قيل: إن الله يُقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يُقيم الظالمة وإن كانت مسلمة، ويُقال: الدنيا تدوم مع العدل والكفر، ولا تدوم مع الظلم والإسلام».

وذلك أن العدل نظام كل شيء، فإذا أقيم أمر الدنيا بالعدل قامت، وإن لم يكن لصاحبها في الدين من خلاق، ومتى لم تقم بالعدل لم تقم وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يُجزى به في الآخرة[١].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «ويعلمون ـ أي: أهل السنة ـ أن جنس المتكلمين أقرب إلى المعقول والمنقول من جنس الفلاسفة، وإن كان الفلاسفة قد يُصيبون أحيانًا، كما أن جنس المسلمين خير من جنس أهل الكتابين، وإن كان يوجد في أهل الكتاب من له عقل وصدق وأمانة لا توجد في كثير من المنتسبين إلى الإسلام، كما قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ (آل عمران: ٧٥)»[٢].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «فإن المشركين وأهل الكتاب فيهم المؤتمن، ولهذا جاز ائتمان أحدهم على المال، وجاز أن يستطب المسلم الكافر إذا كان ثقة، نص على ذلك الأئمة كأحمد وغيره، إذ ذلك من قبول خيرهم فيما يعلمونه من أمر الدنيا، وائتمان لهم على ذلك، وهو جائز إذا لم يكن فيه مفسدة راجحة، مثل ولايته على المسلمين وعلوِّه عليهم، ونحو ذلك»[٣].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «فإن أكثرهم ـ أي: أصحاب المقالات ـ قد صار لهم في ذلك هوى أن ينتصر جاههم أو رياستهم وما نُسب إليهم، لا يقصدون أن تكون

---

(١) انظر: «الاستقامة» (٢/ ٢٤٧-٢٤٨).
(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٩/ ٢١١)، تحقيق: محمد رشاد سالم.
(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ١١٤).

كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله، بل يغضبون على من خالفهم وإن كان مجتهدًا لا يغضب الله عليه، ويرضون عمن يوافقهم وإن كان جاهلاً سيئ القصد، ليس له علم ولا حسن قصد، فيفضي هذا إلى أن يحمدوا من لم يحمده الله ورسوله، ويذموا من لم يذمه الله ورسوله، وتصير موالاتهم ومعاداتهم على أهواء أنفسهم لا على دين الله ورسوله، وهذا حال الكفار الذين لا يطلبون إلا أهواءهم ويقولون: صديقنا، وهذا عدونا، وبلغة المغل: هذا بال، هذا باغ، لا ينظرون إلى موالاة الله ورسوله، ومعاداة الله ورسوله، ومن هنا تنشأ الفتن بين الناس»[1].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «ومن المعلوم أن مجرد نفور النافرين أو محبة الموافقين لا يدل على صحة قول ولا فساده إلا إذا كان ذلك بهدى من الله، بل الاستدلال بذلك استدلال باتباع الهوى بغير هدى من الله، فإن اتباع الإنسان لما يهواه، هو أخذ القول والفعل الذي يحبه، ورد القول والفعل الذي يبغضه لا هدى من الله، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (الأنعام:١١٩)، وقال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ (القصص: ٥٠)، وقال تعالى: ﴿فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (الأنعام: ١٥٠)».

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٢٥٥)، تحقيق: محمد رشاد سالم.

- وهذا هو حال الغلاة والرافضة لمنهج السلف مع الفارق بينهم وبين الكفار لكنهم تشابهوا في تعظيم الجاهل لأنه يواليهم، وفي تحقير العالم المجتهد لأنه يخالفهم في آرائهم وأهوائهم المخالفة للكتاب والسنة، والذي رأيناه في هذه الفتنة الحاصلة من تعظيم لمن لا يستحق النظر إلى وجهه وعنده من المخالفات ما الله به عليم إلا أنه معهم ضد فلان من الناس فعظموه.

فمن اتبع أهواء الناس بعد العلم الذي بعث الله به رسوله، وبعد هدى الله الذي بينه لعباده، فهو بهذه المثابة، ولهذا كان السلف يسمون أهل البدع والتفرق المخالفين للكتاب والسنة أهل الأهواء، حيث قبلوا ما أحبوه، وردوا ما أبغضوه بأهوائهم بغير هدى من الله[١].

وَقَالَ ـ رحمَهُ اللهُ ـ: «وصاحب الهوى يعميه الهوى ويصمه، فلا يستحضر ما لله ورسوله في ذلك، ولا يطلبه، ولا يرضى لرضا الله ورسوله، ولا يغضب لغضب الله ورسوله، بل يرضى إذا حصل ما يرضاه بهواه، ويغضب إذا حصل ما يغضب له بهواه، ويكون مع ذلك معه شبهة دين، أن الذي يرضى له ويغضب له أنه السنة، وأنه الحق، وهو الدين، فإذا قُدِّرَ أن الذي معه هو الحق المحض دين الإسلام، ولم يكن قصده أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، بل قصد الحمية لنفسه وطائفته أو الرياء، ليُعَظَّم هو ويُثْنَى عليه، أو فعل ذلك شجاعة وطبعًا، أو لغرض من الدنيا، لم يكن لله، ولم يكن مجاهدًا في سبيل الله، فكيف إذا كان الذي يدعي الحق والسنة هو كنظيره، معه حق وباطل، وسنة وبدعة، ومع خصمه حق وباطل، وسنة وبدعة؟!»[٢].

وَقَالَ ـ رحمَهُ اللهُ ـ في معرض حديثه عن ابن عقيل الحنبلي: «ولابن عقيل أنواع من الكلام؛ فإنه كان من أذكياء العالم، كثير الفكر والنظر في كلام الناس، فتارة يسلك مسلك نفاة الصفات الخبرية، وينكر على من يسميها صفات، ويقول: إنما هي إضافات، موافقة للمعتزلة كما فعله في كتابه (ذم التشبيه وإثبات التنزيه من

---

(١) انظر: «نقض المنطق» (ص١٥٤).

(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٢٥٦) عن منهج أهل السنة والجماعة (ص٤٤-٤٥).

كتبه . . إلى أن قال: فيوجد في كلامه من الكلام الحسن البليغ ما هو معظم مشكور، ومن الكلام المخالف للسنة والحق ما هو مذموم مدحور»[١].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في أبي محمد ابن حزم: «وكذلك أبو محمد ابن حزم فيما صنفه من الملل والنحل، إنما يستحمد بموافقة السنة والحديث، مثل ما ذكره في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك، بخلاف ما انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة، وكذلك ما ذكره في باب الصفات فإنه يستحمد فيه بموافقة أهل السنة والحديث، لكونه يثبت الأحاديث الصحيحة، ويُعظم السلف وأئمة الحديث، ويقول: إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن الكريم وغيرها، ولاريب أنه موافق له ولهم في بعض ذلك، لكن الأشعري ونحوه أعظم موافقة للإمام أحمد ابن حنبل ومَنْ قبله من الأئمة في القرآن الكريم والصفات، وإن كان أبو محمد ابن حزم في مسائل الإيمان والقدر أقوم من غيره، وأعلم بالحديث، وأكثر تعظيمًا له ولأهله من غيره، لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة معاني مذهبهم في ذلك، فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنى . . وإن كان له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدافعه إلا مكابر»[٢].

وَقَالَ ـ رحِمَهُ اللهُ ـ في موضع آخر ذاكرًا رأي ابن حزم في تفضيل زوجات النبي ﷺ على العشرة المبشرين بالجنة وبيَّن شذوذه، ثم قال: «وبالجملة فهذا قول شاذ لم يسبق إليه أحد من السلف، وأبو محمد مع كثرة علمه وتبحره، وما يأتي به من الفوائد العظيمة له من الأقوال المنكرة الشاذة ما يُعجب منه، كما يعجب مما يأتي به من الأقوال الحسنة الفائقة»[٣].

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (٨/ ٦٠-٦١).
(٢) انظر: «نقض المنطق» (ص١٧-١٨).
(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٩٦).

وَقَالَ - رحمه الله - في ابن كلاب، وبيَّن انحرافه عن منهج السلف الصالح في مواضع عديدة، ولكنه قال في الثناء عليه لما رد على المعطلة الجهمية: «وكان ممن انتدب للرد عليهم - الجهمية - أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب، وكان له فضل وعلم ودين، ومن قال: إنه ابتدع ما ابتدعه ليظهر دين النصارى في المسلمين - كما يذكره طائفة في مثالبه ويذكرون أنه أوصى أخته بذلك - فهذا كذب عليه، وإنما افترى هذا عليه المعتزلة والجهمية الذين رد عليهم .. ولا يعلم هؤلاء أن الذين ذموه بمثل هذا هم شر منه، وهو خير وأقرب إلى السنة منهم، وكان أبو الحسن الأشعري لما رجع عن الاعتزال سلك طريقة أبي محمد ابن كُلاب، فصار طائفة ينتسبون إلى السنة والحديث من السالمية، وغيرهم، كأبي علي الأهوازي يذكرون في مثالب أبي الحسن أشياء هي من افتراء المعتزلة وغيرهم عليه، لأن الأشعري بَيَّنَ مِنْ تناقض أقوال المعتزلة وفسادهم ما لم يبينه غيره، حتى جعلهم في قمع السمسمة».

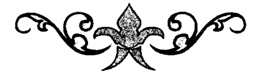
وابن كلاب لما رد على الجهمية لم يهتد لفساد أصل الكلام المحدث الذي ابتدعوه في دين الإسلام، بل وافقهم عليه، وهؤلاء الذين يذمون ابن كلاب والأشعري بالباطل، هم من أهل الحديث، والسالمية من الحنبلية والشافعية والمالكية وغيرهم، كثير منهم موافق لابن كلاب والأشعري على هذا، موافق للجهمية على أصل قولهم الذي ابتدعوه[1].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «وكلام أكثر الناس في هذا الباب ونحوه على درجات متفاوتة، فيحمد كلام الرجل بالنسبة إلى من دونه، وإن كان مذمومًا بالنسبة إلى

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥٥٥-٥٥٦).

من فوقه، إذ الإيمان يتفاضل، وكل له من الإيمان بقدر ما حصل له منه، ولهذا كان أبو حامد مع ما يوجد في كلامه من الرد على الفلاسفة، وتكفيره لهم، وتعظيمه النبوة، وغير ذلك، ومع ما يوجد فيه من أشياء صحيحة حسنة، بل عظيمة القدر نافعة، يوجد في بعض كلامه مادة فلسفية، وأمور أضيفت إليه توافق أصول الفلاسفة الفاسدة المخالفة للنبوة، بل المخالفة لصريح العقل[1].



(١) انظر: «شرح الأصبهانية» لابن تيمية (٢/ ٥٥٩)، مطبوع على الآلة الكاتبة بتحقيق: محمد العوي لنيل شهادة الدكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، و«منهج أهل السنة» (ص١٤٥).

من منهج
الإمام/ الذهبي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - وقد ذكر بعض الأقوال لمحمد بن نصر المروزي - والتي خالف فيها أهل السنة - وذكر قول من هجره من علماء وقته، ورد هذا وذاك، ثم قال: «ولو أنه كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل، خطأ مغفورًا له قمنا عليه وبدعناه وهجرناه، لما سلم معنا لا ابن نصر، ولا ابن منده، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، ونعوذ بالله من الهوى والفظاظة»[1].

وقال في ترجمة عكرمة: «روى جعفر بن أبي عثمان الطيالسي عن يحيى بن معين قال: «إذا رأيت إنسانًا يقع في عكرمة وفي حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام». فقال - رحمه الله -: «قلت: محمول على الوقوع فيهما بهوى وحيف في وزنهما، أما ما قيل في جرحهما وتعديلهما على الإنصاف فقد أصاب»[2].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: قال عبد الله بن محمد الوراق: كنت في مجلس أحمد بن حنبل، فقال: من أين أقبلتم؟ قلنا: من مجلس أبي كُرَيْب، فقال: اكتبوا عنه، فإنه شيخ صالح، فقلنا: إنه يطعن عليك، قال: فأي شيء حيلتي، شيخ صالح بُلِيَ بي»[3].

---

(١) انظر «السير» (١٤/ ٣٩-٤٠).
(٢) المصدر السابق (٥/ ٣١).
(٣) المصدر السابق (١١/ ٣١٧).

وَقَالَ - رحمه الله - في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي: شيعي جَلِدٌ، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه كذبه . .»[١] [٢] .

وقال كما في ترجمة علي بن هاشم بن البريد الكوفي: وثقه ابن معين وغيره، وقال أبو داود: ثبت يتشيع، وقال البخاري: كان هو وأبوه غاليين في مذهبهما، وقال ابن حبان: غالٍ في التشيع روى المناكير عن المشاهير.

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «قلت: ولغلوه ترك البخاري إخراج حديثه، فإنه يتجنب الرافضة كثيرًا، كأنه يخاف من تديُّنهم بالتقية ولا نراه يتجنب القدرية ولا الخوارج، ولا الجهمية، فإنهم على بدعهم يلزمون الصدق»[٣] .

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «ولابن خزيمة عظمة في النفوس وجلالة في القلوب لعلمه ودينه واتباعه للسنة، وكتابه في التوحيد مجلد كبير، وقد تأول في ذلك حديث الصورة، فليعذر من تأول بعض الصفات، وأما السلف، فما خاضوا في التأويل، بل ءامنوا وكفوا، وفوضوا علم الصفات إلى الله ورسوله، ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده مع صحة إيمانه وتوخيه لاتباع الحق أهدرناه، وبدعناه لقل من يسلم من الأئمة معنا، فرحم الله الجميع بمَنِّه وكرمه»[٤] .

---

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٥).

(٢) انظر - أخي المتبع الحبيب السلفي الأريب - هذا المنهج الذي دنسه خفافيش الدجى الذين يعملون في الظلام من وراء الكواليس، أنكروا هذا المنهج السلفي الأصيل، هذا المنهج السلفي العريق بأهوائهم وشهواتهم، زاعمين أنه إذا ذكرت سيئات المبتدع لا تذكر له حسنة، فإن هذا المنهج يضاد منهج السلف المذكور هنا أو بعضه، فأنتم تتابعون معي كلام ابن تيمية وابن القيم وابن رجب والذهبي وما سيأتي، وتحكمون على منهج الغلاة والرافضة لمنهج السلف بالتلف يُرد ولا يُقبل منه شيء.

(٣) انظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٦٠).

(٤) انظر: «السير» (١٤/ ٣٧٤).

وَقَالَ - رحمه الله - في دفاعه عن ابن حبان - رحمه الله تعالى -: «وهذا ابن حبان أطلق كلمة جَرَّتْ عليه الويلات، وهي قوله: النبوة العلم والعمل»، فَزُنْدِقَ وهُجِرَ - رحمه الله -، ووُشِيَ به إلى الخليفة حتى كتب بقتله، ولكن علماء الإسلام المنصفين وجهوا هذا القول وحملوه على أحسن المحامل لما عرف عن ابن حبان من استقامة في الدين والسنة، قال الذهبي: هذه حكاية غريبة، وابن حبان من كبار الأئمة، ولسنا ندعي فيه العصمة من الخطأ، لكن هذه الكلمة التي أطلقها قد يطلقها المسلم ويطلقها الزنديق الفيلسوف، فإطلاق المسلم لها لا ينبغي لكن يُعْتَذَرُ عنه، فنقول: لم يرد حصر المبتدإ في الخبر، ونظير ذلك قوله ﷺ: «الحج عرفة»، ومعلوم أن الحاج لا يصير بمجرد الوقوف بعرفة حاجًا، بل بقي عليه فروض وواجبات، وإنما ذكر مهم الحج، وكذا هذا ذكر مهم النبوة إذ من أكمل صفات النبي كمال العلم والعمل، فلا يكون أحد نبيًا إلا بوجودهما، وليس كل من برز فيهما نبيًا؛ لأن النبوة موهبة من الحق تعالى، لا حيلة للعبد في اكتسابها، بل بها يتولد العلم اللدني والعمل الصالح، وأما الفيلسوف فيقول: النبوة مكتسبة ينتجها العلم والعمل، فهذا كفر ولا يريده أبو حاتم أصلاً، وحاشاه[1].

وَقَالَ - رحمه الله -: وقال قوام السنة إسماعيل التيمي: أخطأ ابن خزيمة في حديث الصورة، ولا يطعن عليه بل لا يؤخذ عنه هذا فحسب، قال أبو موسى المديني: أشار بهذا إلى أنه قل إمام إلا وله زلة، فإذا ترك لأجل زلته ترك كثير من الأئمة، وهذا لا ينبغي أن يفعل[2].

---

(١) انظر: «السير» (١٦/ ٩٦)، وانظر كتاب الشيخ الفاضل المغراوي: «أهل الإفك والبهتان العادون عن السنة والقرآن» (ص٧)، وأول الكلام له - حفظه الله تعالى -.

(٢) انظر: «السير» (٢٠/ ٨٨).

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «ونرجو لكل من بذل جهده في تطلب الحق أن يغفر له من هذه الأمة المرحومة»[١].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «ومازال العلماء قديمًا وحديثًا يرد بعضهم على بعض في البحث والتواليف، وبمثل ذلك يتفقه العالم، وتتبرهن له المشكلات، ولكن في زماننا قد يعاقب الفقيه إذا اعتنى بذلك لسوء نيته، ولطلبه للظهور، والتكثر، فيقوم عليه قضاة وأضداد، نسأل الله حسن الخاتمة وإخلاص النية»[٢].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - في بيان شرط المتكلم في الرجال: «حق على المحدث أن يتورع فيما يؤديه، وأن يسأل أهل المعرفة والورع ليعينوه على إيضاح مروياته، ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذًا إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم مع التقوى والدين المتين والإنصاف والتردد إلى مجالس العلماء والتحري والإتقان، وإلا تفعل:

فدع عنك الكتابة لست منها ❖ ولو سودت وجهك بالمداد!

قال الله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ (الأنبياء: ٧)، فإذا آنست ـ يا هذا ـ من نفسك فهمًا وصدقًا ودينًا وورعا وإلا فلا تتعن، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب فبالله لا تتعب، وإن عرفت أنك مخلط مخبط مهمل لحدود الله فأرحنا منك، فبعد قليل ينكشف البهرج وينكب الزغل ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله، فقد نصحتك فعلم الحديث صلف، فأين علم الحديث؟ وأين أهله؟ كدت أن لا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب!!»[٣].

---

(١) المصدر السابق (٢٢/ ١٧٢).

(٢) المصدر السابق (١٢/ ٥٠٠) نقلاً عن «أهل الإفك والبهتان» لأبي سهل المغراوي (ص١٥).

(٣) انظر: «مقدمة تذكرة الحفاظ» (١/ ٤)، صراحة نقول للإمام الذهبي: إن هذه الشروط قاسية جدًا على الغلاة والرافضة لمنهج السلف، فرحمك الله رحمة واسعة.

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «الكلام في الرجال لا يجوز إلا لتامِّ المعرفة، تام الورع»(١).

وَقَالَ - رحمهُ اللهُ -: «والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله»(٢).

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «. . غلاة المعتزلة، وغلاة الشيعة، وغلاة الحنابلة، وغلاة الأشاعرة، وغلاة المرجئة، وغلاة الجهمية، وغلاة الكرامية: قد ماجت بهم الدنيا وكثروا، وفيهم أذكياء وعبَّاد وعلماء . . نسأل الله العفو والمغفرة لأهل التوحيد، ونبرأ إلى الله من الهوى والبدع، ونحب السنة وأهلها، ونحب العالم على ما فيه من الاتباع والصفات الحميدة، ولا نحب ما ابتدع فيه بتأويل سائغ، وإنما العبرة بكثرة المحاسن»(٣).

وذكر - رحمه الله تعالى - رواية الزهري لهذه القصة الطريفة، قال فيها: «حدثني عروة أن المسور بن مخرمة أخبره أنه وفد على معاوية، فقضى حاجته، ثم خلا به، فقال: يا مسور، ما فعل طعنك على الأئمة؟ قال: دعنا من هذا وأحسن. قال: لا والله، لتكلمني بذات نفسك بالذي تعيب علي، قال مسور: فلم أترك شيئًا أعيبه إلا بينتُ له، فقال: لا أبرأ من الذنب، فهل تعُدُّ لنا يا مسور ما نلي من الإصلاح في أمر العامَّة، فإن الحسنة بعشر أمثالها، أم تعد الذنوب وتترك المحاسن؟ قال: ما تذكر إلا الذنوب. قال معاوية: فإنا نعترف لله بكل ذنب أذنبناه، فهل لك يا مسور ذنوب في خاصتك تخشى بأن تهلك إن لم تغفر؟ قال: نعم، فما يجعلك الله برجاء المغفرة أحق مني، فوالله ما ألي من

---

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٤٦).
(٢) انظر: «الموقظة في علم الحديث» (ص٨٢).
(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٤٥-٤٦).

الإصلاح أكثر مما تلي، ولكن والله لا أُخيَّر بين أمرين، بين الله وبين غيره إلا اخترت الله على ما سواه، وإني على دين يُقبل فيه العمل ويُجزى فيه بالحسنات، ويُجزى فيه بالذنوب إلا أن يعفو الله عنها، قال: فخصمني، قال عروة: فلم أسمع المسور ذكر معاوية إلا صلى عليه»[(١)].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «. . ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه وعُلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعُرف صلاحه وورعه واتباعه يُغفر زلله، ولا نضلله ونطرحه، وننسى محاسنه، نعم ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك»[(٢)] [(٣)].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في ترجمة القفال الشاشي: «قال أبو الحسن الصفار: سمعت أبا سهل الصعلوكي، وسئل عن تفسير أبي بكر القفال، فقال: قدسه من وجه ودنسه من وجه، أي: دنسه من جهة نصره للاعتزال، قلت: قد مرَّ موته، والكمال عزيز، وإنما يُمدح العالم بكثرة ما له من الفضائل، فلا تدفن المحاسن لورطة، ولعله رجع عنها، قد يُغفر له في استفراغه الوسع في طلب الحق، ولا حول ولا قوة إلا بالله»[(٤)].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في ترجمة أبي بكر ابن العربي مشيرًا إلى كلامه في أبي محمد ابن حزم: «. . ولم أنقم على القاضي ـ رحمه الله تعالى ـ إلا إقزاعه في

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٣/ ١٥٠-١٥١-٣٩١-٣٩٢).

(٢) «السير» (٥/ ٢٧٩).

(٣) ماذا عسانا أن نقول للغلاة والرافضة لمنهج السلف، وكيف نوصل إليهم فهم هذا الكلام حتى يعلموا منزلة شيخنا أبي الحسن المأربي ويعاملوه بما قاله الذهبي هنا، مع أن شيخنا قد أعلن التوبة عبر شبكة الإنترنت والأشرطة والرسائل، فماذا بقي حتى يحجم هؤلاء الجهلة والمغفلون عن علم شيخنا؟!

(٤) انظر: «السير» (١٦/ ٢٨٥).

ذمِّ ابن حزم واستهجانه له، وابن حزم أوسع دائرة من أبي بكر في العلوم، وأحفظ بكثير، وأصاب في أشياء وأجاد، وزلق في مضايق كغيره من الأئمة، والإنصاف عزيز»[١].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - في ترجمة ابن حزم: «.. وكان قد مهر أولاً في الأدب والأخبار والشعر، وفي المنطق، وأجزاء الفلسفة، فأثرت فيه تأثيرًا ليته سلم من ذلك، ولقد وقفت له على تأليف يحضُّ فيه على الاعتناء بالمنطق، ويُقدِّمه على العلوم، فتألمت له، فإنه رأسٌ في علوم الإسلام، متبحر في النقل، عديم النظير على يبس فيه، وفرط ظاهرية في الفروع والأصول.

وصنَّف في ذلك كتبًا كثيرة - أي: في الظاهرية - وناظر عليه، وبسط لسانه وقلمه، ولم يتأدب مع الأئمة في الخطاب، بل فجج العبارة، وسبَّ وجدَّع، فكان جزاؤه من جنس فعله، بحيث إنه أعرض عن تصانيفه جماعة من الأئمة، وهجروها ونفروا منها، وأحرقت في وقت، واعتنى بها آخرون من العلماء، وفتشوها انتقادًا واستفادة، وأخذًا ومؤاخذة، ورأوا فيها الدُّر الثمين ممزوجًا في الرَّصف بالخرز المهين، فتارة يطربون ومرة يعجبون، ومن تفرُّده يهزؤون، وفي الجملة فالكمال عزيز، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ»[٢].

---

(١) وبمثله إمام الغلاة والرافضة لمنهج السلف، فإنه كان سالمًا من الشوائب فيما يُرى للناس، ويوم أن شنع وأقزع وجدع وسب واستهجن بالأئمة، فتشوا في منهجه من خلال كتبه وأشرطته فوجدوا فيها العجب العجاب، فوجدوا فيها ما يُستحى منه أن يذكر بين أوساط المسلمين عامة فضلاً أن يذكر بين السلفيين، من تجاوز في حق الله والأنبياء والصحابة وأولياء الله الصالحين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والذي ما بلغ كعب أحدهم - ففضح أمره وخنس - هداه الله تعالى إلى الرجوع بالتي هي أحسن وللذي هو أحسن.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٨٥-١٨٦).

وكان ينهض بعلوم جمة ويجيد النقل، ويُحسن النظم والنثر، وفيه دين وخير، ومقاصده جميلة، ومصنفاته مفيدة، وقد زهد في الرئاسة، ، ولزم منزله مكبًا على العلم، فلا نغلو فيه، ولا نجفو عنه، وقد أثنى عليه قبلنا الكبار».

وَقَالَ - رحمه الله - في الكلام على أبي إسماعيل الهروي - رحمه الله تعالى -: «ولقد بالغ أبو إسماعيل في ذم الكلام على الأتباع فأجاد، ولكنه له نَفَسٌ عجيب لا يُشبه نفس أئمة السلف في كتابه منازل السائرين، ففيه أشاء مطربة، وفيه أشياء مُشْكلة، ومن تأمله لاح له ما أشرت إليه، والسنة المحمدية صلفة، ولا ينهض الذوق والوجد إلا على تأسيس الكتاب والسنة، وقد كان هذا الرجل سيفًا مسلولاً على المتكلمين، له صولة وهيبة واستيلاء على النفوس ببلده، يُعظمونه ويتغالون فيه، ويبذلون أرواحهم فيما يأمر به، كان عندهم أطوع وأرفع من السلطان بكثير، وكان طودًا راسيًا في السنة لا يتزلزل ولا يلين، لولا ما كدَّر كتابه الفاروق في الصفات بذكر أحاديث باطلة يجب بيانها وهتكها، والله يغفر له بحسن قصده، وصنف الأربعين في التوحيد، وأربعين في السنة، وقد امتحن مرات وأوذي، ونفي من بلده . . . وقد انتفع به خلق، وجهل آخرون، فإن طائفة من صوفية الفلسفة والاتحاد يخضعون كلامه في منازل السائرين وينتحلونه، ويزعمون أنه موافقهم، كلا، بل هو رجل أثري لهج بإثبات نصوص الصفات، منافرٌ للكلام وأهله جدًا وفي منازله إشارات إلى المحو والفناء، وإنما مراده بذلك الفناء هو الغيبة عن شهود السوى، ولم يرد محو السوى في الخارج، ويا ليته لا صنف ذلك، فما أحلى تصوف الصحابة والتابعين! ما خاضوا في هذه الخطرات والوساوس، بل عبدوا الله، وذلوا له وتوكلوا عليه، وهم من خشيته مشفقون، ولأعدائه مجاهدون، وفي الطاعة مسارعون، وعن اللغو معرضون، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم»[1].

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٥٠٩- ٥١٠).

وَقَالَ ـ رحمَهُ اللهُ ـ عن كتاب الإحياء لأبي حامد الغزالي ـ رحمه الله تعالى ـ: «وأما الإحياء: ففيه من الأحاديث الباطلة جملة، وفيه خير كثير، لولا ما فيه من آداب ورسوم وزهد من طرائف الحكماء ومنحرفي الصوفية، نسأل الله علمًا نافعًا»(١).

وَقَالَ ـ رحِمَهُ اللهُ ـ عن الغزالي: «الغزالي إمام كبير، وما شرط العالم أنه لا يخطئ»(٢).

وَقَالَ ـ رحمَهُ اللهُ ـ أيضًا في أبي حامد الغزالي: «فرحم الله أبا حامد، فأين مثله في علومه وفضائله، ولكن لا ندعي عصمته من الغلط والخطأ، ولا تقليد في الأصول»(٣).

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في ترجمة نصر بن سلمان بن عمر المنبجي المتوفى سنة (٧١٩هـ): «وكان يتغالى في ابن العربي ـ في الجملة ـ ولا يخوضون في مزمناته، وقد لحقت جماعة من الفضلاء بهذه الصفة، يبالغون في تعظيم كبير فوق الحاجة، وله معضلات ومزمنات لا يفهمونها، ولا يخوضون في لوازمها، أو قد لا يعرفون أنه عمَّق في ذلك ولا دقق، كما أن طوائف وعلماء يذمون الكبير بشناعة قيلت عنه، قالها أو لم يقلها، أو تاب منها أو له فيها عذر عند

---

(١) «السير» (١٩/ ٢٤).

(٢) «السير» (٩/ ٣٣٩).

(٣) انظر: «السير» (١٩/ ٣٤٦).

ـ وكلام الذهبي هذا فيه الترحم على أهل البدع الذي أنكره الغلاة والرافضة لمنهج السلف، عندما ترحم الشيخ أبو الحسن على حسن البنا، وهو أخف ضررًا من الغزالي، فهذا هو منهج السلف، فلا يكدر صفوك أخي الكريم كلام الغلاة ومنهجهم في الدعوة إلى الله، فإنه إلى الانحراف والانزلاق ماضٍ ـ والعياذ بالله ـ.

الله، لحسن قصده، واستفراغ وسعه في اجتهاده، وله أعمال صالحة وعلوم نافعة تدفن وتُنسى!! فما أحسن الإنصاف، وما أجمل الورع، ولقد جلست مع الشيخ نصر بزاويته، وأعجبني سمته وعبادته، ونقل إليه أوباش عن شيخنا ابن تيمية أنه يحط على الكبار، فبنى على ذلك!! فهلا اتعظت في نفسك بذلك؟!! ولم تحط علي ابن تيمية، فإنه والله من كبار الأئمة، وبعد فكلام الأقران لا يُقبل كله، ويُقبل منه ما تبرهن، والله الموفق، وقلَّ أن ترى العيون مثل نصر» اهـ[1].

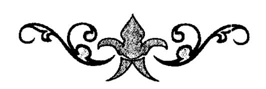
وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «ولما زلَّ الإمام الحافظ وكيع بن الجراح زلة عالم، فروى خبرًا منكرًا، فاتته فيه سكتة، كادت نفسه أن تذهب غلطًا، فاجتمعت قريش وأرادوا صلب وكيع، ونصبوا خشبة لصلبه، فجاء سفيان بن عيينة، فقال

---

(١) انظر: «ذيل سير أعلام النبلاء» نقلاً عن «التنكيل» لشيخنا ووالدنا أبي الحسن المأربي - حفظه الله تعالى ورعاه - وقال: والذي يعرف هذه الطائفة - يعني: الغلاة - يجدهم إذا رأوا رجلاً يمشي مع آخر، رموه بعقيدة ذلك الآخر، وأطلقوا ذلك، دون النظر إلى أمور: هل هذا الرجل يعرف ما عند الآخر من معتقد سيئ، أم لا؟، وإذا كان قد أخبر بذلك، فهل ثبت ذلك عنه، أم لا؟، ومن الذي أخبره بذلك؟ هل هو من الغلاة المسرفين، الذين لا يقيمون دليلاً على قولهم إلا مجرد التشهير، أم لا؟، وإذا ثبت ذلك عنده، فهل هو من الذين يُرجى يقربه من ذاك الرجل أن يؤثر عليه بالخير، ولا يتأثر به، أم لا؟، وهل هناك ظروف وقرائن ألجأت هذا الرجل إلى الاقتراب من ذاك الآخر، وهي قرائن معتبرة شرعًا، أم لا؟، كل هذه الأمور لا يقيمون لها وزنًا، ويطلقون القول بتضليل الأول، بمجرد لقائه بالآخر، أو ما يقوم مقام ذلك!!، هذا إذا كان الآخر - حقًا - ضالاً مبتدعًا، وإلا فهم قد يبدعونه أيضًا، لأنه مشى مع فلان، وفلان ذلك يُبدع، لأنه مشى مع فلان . . وهكذا، جعلوا أمر التبديع كالتيار الكهربائي، من لمسه صُعق، ومن لمس المصعوق صعق، ومن لمس المصعوق الثاني صُعق . . وهكذا!!، مع أن السلف الصالح كان بعضهم يحسن الظن ببعض أهل الأهواء، وذلك فرع عن عدم معرفتهم لحقيقة كلامهم، ولوازم إطلاقاتهم، ولم يكن ذلك مسوغًا للطعن في هؤلاء الفضلاء الذين يذبون عن الحق حسب معرفتهم، وإن كانوا يؤخذ عليهم عدم معرفتهم بهذه المزالق الخطيرة، إلا أن العلماء ما كانوا يلحقونهم لما يرونه من صدقهم في البحث عن الحق - بهؤلاء الضالين -.

لهم: الله الله! هذا فقيه أهل العراق، وابن فقيهه، وهذا حديث معروف»، قال سفيان: «ولم أكن سمعته إلا أني أردت تخليص وكيع»، وكان قد رفع أمره إلى العثماني - متولِّي مكة - فحبسه، وعزم على قتله، ونصبت خشبة خارج الحرم، وبلغ وكيعًا وهو محبوس، قال الحارث بن صديق: فدخلت عليه لما بلغني، وقد سبق إليه الخبر، قال: وكان بينه وبين ابن عيينة يومئذ مُتباعَد، فقال لي: «.. ما أرانا إلا قد اضطررنا إلى هذا الرجل واحتجنا إليه، فقلت: «دع هذا عنك! فإن لم يدركك، قُتلت»، فأرسل إلى سفيان، وفزع إليه، فدخل سفيان على العثماني، فكلمه فيه، والعثماني يأبى عليه، فقال له سفيان: «إني لك ناصح، هذا رجل من أهل العلم، وله عشيرة، وولدُه بباب أمير المؤمنين، فتشخص لمناظرتهم»، قال: فعمل فيه كلام سفيان، فأمر بإطلاقه[1].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- كما في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي، وهو شيعي جلد، بعد أن نقل أقوال الأئمة في توثيقه مع أنه شيعي: «فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحد الثقة العدالة والإتقان، فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؛ وجوابه أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بينة»[2].



---

(١) انظر: «السير» (٩/ ١٦٠-١٦٣).

(٢) انظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٥-٦) نقلاً عن «الموقف» (٢/ ٦٧٦).

من منهج
الإمام/ ابن رجب الحنبلي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «وأهل العلم النافع كلما ازدادوا في العلم ازدادوا لله تواضعًا وخشية وانكسارًا وذلاً، قال بعض السلف: ينبغي أن يضع التراب على رأسه تواضعًا لربه، فإنه كلما ازداد علمًا بربه ومعرفة به ازداد منه خشية ومحبة، وازداد له ذلاً وانكسارًا»(١).

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «ومن علامات العلم النافع أنه يدل صاحبه على الهرب من الدنيا وأعظمها الرياسة والشهرة والمدح، فالتباعد عن ذلك والاجتهاد في مجانبته من علامات العلم النافع، فإن وقع شيء من ذلك غير قصد واحتيال كان صاحبه في خوف شديد من عاقبته، بحيث إنه يخشى أن يكون مكرًا واستدراجًا، كما كان الإمام أحمد يخاف ذلك على نفسه عند اشتهار اسمه وبعد صيته»(٢).

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «وقد استحسن الإمام أحمد ما حكي عن حاتم الأصم أنه قيل له: أنت رجل أعجمي لا تفصح، وما ناظرك أحد إلا قطعته، فبأي شيء تغلب خصمك؟، فقال: بثلاث: أفرح إذا أصاب خصمي، وأحزن إذا

---

(١) انظر: «بيان فضل علم السلف على علم الخلف» (ص٥٤).
(٢) نفس المرجع (ص٥٤-٥٥).

أخطأ، واحفظ لساني عنه أن أقول له ما يسوؤه أو معنى هذا، فقال أحمد: ما أعقله من رجل»[١]. [٢].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-: «والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه»[٣].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- وهو ينصح لمن أراد نقد الرجال أن يداوم النظر في كتب الرجال، وكتب العلل: «ولابد في هذا العلم من طول الممارسة وكثرة المذاكرة، فإذا عدم المذاكرة به فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين به، كيحيى القطان، ومن تلقى عنه كأحمد وابن المديني وغيرهما، فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه وفقهت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس وملكة: صلح له أن يتكلم فيه»[٤].

---

(١) انظر: «الفرق بين النصيحة والتعيير» (ص٣٢)، تحقيق: نجم الدين خلف. دار ابن الأرقم.

(٢) أي نعم ما أعقله، فإنه أعقل من كثير من الغلاة اليوم الذين ينطقون العربية أهل الحمق واللئام، والذين ليس عندهم حلم ولا كياسة، ولا علم تولوا على رقاب المسلمين، وفرضوا أنفسهم على الدعوة السلفية من غير رضى من أهلها والقائمين على تدبير شئونها، سواء أكانت في أرض الحرمين ونجد، أو كانت هنا عندنا في اليمن، فقفزوا على الكرسي من دون رضى من أحد. اللهم إلا من كانت لهم أطماع ممن سيتولون على الكراسي، أو قد وعُدوا، وإلا فإن الكثير لا يرضون زيدًا أو عَمرًا من الحمقى والمغفلين والفارغين الذين يتعنون في تتبع عورات الناس، ويفرحون بالهفوات والزلات وإن كانت من غير قصد ولا سوء طوية، ولا يفرحون إذا أصاب الخصم ولا حتى يسكتون، ولا يحفظون ألسنتهم عنه، بل يفزعونه بالسب والشتم وما يسوؤه ويحزنه، والفتنة العظيمة التي اختلقها الغلاة والمقلدة مع أبي الحسن المأربي لهي خير دليل على هذا، وكأن هذا الكلام لم يقرأه الغلاة، ولا حتى الكلام الذي قد مر من كلام الشيخين ابن تيمية وابن القيم - رحم الله الجميع -.

(٣) انظر: «القواعد» (ص٣). (٤) انظر: «شرح علل الترمذي» (٢/ ٤٦٩).

- نقل الإمام الصنعاني - رحمه الله تعالى - عن القبلي - رحمه الله تعالى - في «المنار» قوله: بعد أن ذكر قلتة لأحد الفقهاء: هي من النوادر التي تقع لأفراد العلماء مثل مالك والشافعي وغيرهما، ما أحد منهم إلا له نادرة ينبغي أن تغمر في جنب فضله، وتجتنب. انظر: «سبل السلام» (١/ ١٦٨).

- وقال محيي الدين الخطيب - رحمه الله تعالى -: يجب على من يتحدث عن أهل الحق والخير إذا علم لهم هفوات أن لا ينسى ما غلب عليهم من الحق والخير، فلا يكفر ذلك كله من أجل تلك الهفوات =

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في سياق ذكر علامات العلم الذي لا ينفع صاحبه: «ومن علامات ذلك: عدم قبول الحق، والانقياد إليه، والتكبر على من يقول الحق، خصوصًا إن كان دونه في أعين الناس، والإصرار على الباطل، خشية تفرق قلوب الناس عنهم، بإظهار الرجوع إلى الحق.

وربما أظهروا بألسنتهم ذم أنفسهم واحتقارها على رؤوس الأشهاد، ليعتقد الناس فيهم، أنهم عند أنفسهم متواضعين، فيمدحون بذلك، وهو من دقائق أبواب الرياء، كما نبَّه عليه التابعون فمن بعدهم من العلماء، ويظهر على نفسه، ويخشى على نفسه من سوء الخاتمة، فهو في شغل شاغل عن قبول المدح واستحسانه، فإذا كان من علامات أهل العلم النافع: أنهم لا يرون لأنفسهم حالاً، ولا مقامًا، ويكرهون بقلوبهم التزكية والمدح، ولا يتكبرون على أحد»[(١)].

= ويجب على من يتحدث عن أهل الباطل والشر إذا علم لهم بوادر صالحات أن لا يوهم الناس أنهم من الصالحين من أجل تلك الشوارد الشاذة من أعمالهم الصالحات. «مقدمة العواصم من القواصم» (ص٣) وقد تقدم.

ـ فهذا ما فعله إمام الغلاة والرافضة لمنهج السلف عندما تكلم في خيرة العلماء الربانيين على لسان أتباعه، ومن هؤلاء العلماء: ابن جبرين قيل عنه: مبتدع، وبكر أبو زيد سروري، والفوزان نص ونص أي نصف ونصف، وابن قعود إخواني بنَّائي على الخط العام، والمفتي عبد العزيز بن محمد آل الشيخ مجرد واعظ، وابن باز عنده من يلبس عليه، ولا يعرف أمور المنهج، والألباني سلفيتنا أقوى من سلفيته، وهو مع الحزبيين في خندق، وابن عثيمين حوله سروريون، ولا يدري بهذه الأمور، والعبَّاد ما قرأ ونظره ضعيف وكبير في السن، وتكلم في أمور ما يعرفها، والسديس عالم سياسي، والشريم سروري، وحسين آل الشيخ مميع، وأثنى على كلمة حسني مبارك.

(١) انظر: «بيان فضل علم السلف على الخلف» (ص٨٠-٨١)، ط: دار البشائر على «التنكيل» لشيخنا (ص١٤).

ـ وأما كراهتهم للمدح والتزكية، فإن هذا مما عبر عنه بعضهم، كما قال مالك بن دينار ـ رحمه الله تعالى ـ: مذ عرفت الناس لم أفرح بمدحهم ولم أكره ذمهم، لأن حامدهم مفْرط، وذامهم مفَرِّط. انظر: «السير» للذهبي (٥/ ٣٦٢). =

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «وإذا كان مراد الرادِّ على العالم إظهار عيبه وتنقصه، وإظهار قصوره في العلم، ونحو ذلك، كان محرمًا، سواء كان رده ذلك في وجه من رد عليه أو في غيبته، وسواء كان في حياته أو في موته، وهذا داخل فيما ذمَّه الله تعالى في كتابه، وتوعد عليه من الهمز واللمز، وداخل أيضًا في قول النبي ﷺ: **«يا معشر من آمن بلسانه، ولم يؤمن بقلبه، لا تؤذوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من يتبع عوراتهم يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه، ولو في جوف بيته»**[1].

وهذا كله في حق العلماء المقتدى بهم في الدين، فأما أهل البدع والضلالة، ومن تشبه بالعلماء وليس منهم، فيجوز بيان جهلهم، وإظهار عيوبهم تحذيرًا من الاقتداء بهم ـ والله أعلم ـ.

ومن عرف منه أنه أراد برده على العلماء النصيحة لله ورسوله، فإنه يجب أن يعامل بالإكرام والاحترام والتعظيم، كسائر المسلمين الذين سبق ذكرهم وأمثالهم ومن تبعهم بإحسان، ومن عرف أنه أراد برده عليهم التنقيص والذم، وإظهار العيب، فإنه يستحق أن يقابل بالعقوبة ليرتدع هو، ونظراؤه عن هذه الرذائل المحرمة».

= وقال مطرف بن عبد الله ـ رحمه الله تعالى ـ: قال لي مالك: ما يقول فيَّ الناس؟، قلت: أما الصديق فيثني، وأما العدو فيقع، فقال: ما زال الناس كذلك، ولكن نعوذ بالله من تتابع الألسنة كلها. انظر: «الحلية» (٦/ ٣٢١)، و«السير» (٨/ ٦٦-٦٧).

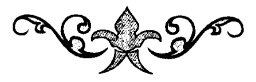
ـ وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وكثير من الناس إذا علم من الرجل ما يحبه أحب الرجل مطلقًا، وأعرض عن سيئاته، وإذا علم منه ما يبغضه أبغضه مطلقًا وأعرض عن حسناته». انظر: «مجموع الفتاوى» (١١/ ١٥).

ـ وقال أيضًا ـ رحمه الله تعالى ـ: «فالنفس مشحونة بحب العلو والرياسة، بحسب إمكانها، فتجد أحدهم يوالي من يوافقه على هواه، ويعادي من يخالفه في هواه، وإنما معبوده ما يهواه ويريده». المصدر نفسه (١٤/ ٣٢٤).

(١) تقدم تخريجه.

ويُعرف هذا القصد تارة بإقرار الرادِّ واعترافه، وتارة بقرائن تحيط بفعله وقوله[(١)].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «رد المقالات الضعيفة، وتبيين الحق في خلافها بالأدلة الشرعية ليس هو مما يكرهه أولئك العلماء، بل مما يحبونه، ويمدحون فاعله، ويثنون عليه، فلا يكون داخلاً في باب الغيبة بالكلية، فلو فرض أن أحدًا يكره إظهار خطئه المخالف للحق، فلا عبرة بكراهته لذلك، فإن كراهة إظهار الحق إذا كان مخالفًا لقول الرجل ليس من الخصال المحمودة، بل الواجب على المسلم أن يحب ظهور الحق ومعرفة المسلمين له، سواء كان ذلك في موافقته أو مخالفته، وهذا من النصيحة لله ولكتابه ورسوله ودينه، وأئمة المسلمين وعامتهم، وذلك هو الدين كما أخبر به النبي ﷺ، وأما بيان خطأ من أخطأ من العلماء قبله - إذا تأدب في الخطاب وأحسن الرد والجواب - فلا حرج عليه، ولا لوم يتوجه إليه» اهـ[(٢)].



(١) انظر: «الفرق بين النصيحة والتعيير» (ص٢٥-٢٦) من « الإعلام» (ص٢٣٤-٢٣٥).

(٢) انظر: «الفرق بين النصيحة والتعيير» (ص٢٢-٢٣) من « الأعلام» الحاشية (٢٤٠).
فإن العبارة المدرجة من قلم الشيخ محمد بن إسماعيل المقدم - حفظه الله تعالى - وهو قوله إذا تأدب في الخطاب، وأحسن الرد والجواب، لما عرفه من منهج الردود الرعناء، التي تدل على قلة أدب صاحبها، مع من هو أعلم منه وأكبر منه وأقدم في الدعوة إلى الله - عَزَّ وَجَلَّ - منه، فأراد بذلك التنبيه على أنه ينبغي حسن الأدب وحسن الخطاب في الردود، وخصوصًا فيمن له قدم صدق وله باع طويل في هذه الدعوة المباركة، وإذا رد يرد بأدب وفير وجم، حتى لا تهدر مكانة المردود عليه بسبب خطأ أو زلة وضع فيها بقصد أو بغير قصد، لأنه قد جاء من يقل أدبه على السلف الأول، حيث اشتهر عنه مقولة حمقاء، لأنه أحمق مكابر لئيم بليد، بل على قاعدة الشافعي عندما ذكرها أحد التلاميذ ولم يستحسنها الأحمق، فقال: بل عليها الله أكبر.

من منهج
الإمام/ ابن القيم ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ـ
في التعامل مع المخالف

قَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في رده على من قال: إن الله تعالى يعافي الجهال ما لا يعافي العلماء: «فالجواب: أن هذا الذي ذكرتموه حق لاريب فيه، ولكن من قواعد الشرع والحكمة أيضًا أن من كثرت حسناته وعظمت، وكان له في الإسلام تأثير ظاهر، فإنه يحتمل له ما لا يحتمل من غيره، ويعفى عنه ما لا يعفى عن غيره، فإن المعصية خبث، و«**الماء إذا بلغ القلتين لم يحمل الخبث**»، بخلاف القليل، فإنه يحمل أدنى الخبث، ومن هذا قول النبي ﷺ لعمر رضي الله عنه: «**وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»، وهذا هو المانع له ﷺ مِن قتل مَن حَسَّ عليه وعلى المسلمين، وقد ارتكب مثل ذلك الذنب العظيم فأخبر ﷺ أنه شهد بدرًا، فدل على أن مقتضى عقوبته قائم لكن منع من ترتب أثره عليه ما له من المشهد العظيم، فوقوع تلك السقطة العظيمة مغتفرة في جنب ما له من الحسنات، ولما حض النبي ﷺ على الصدقة، فأخرج عثمان رضي الله عنه تلك الصدقة العظيمة، قال: «**ما ضر عثمان ما عمل بعدها**»، وقال لطلحة لما تطأطأ للنبي ﷺ، حتى صعد على ظهره إلى الصخرة: «**أوجب طلحة**»، وهذا موسى كليم الرحمن ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ ألقى الألواح التي فيها كلام الله الذي كتبه له، ألقاها على الأرض حتى تكسَّرت، ولطم عين ملك الموت ففقأها، وعاتب ربه ليلة الإسراء في النبي ﷺ، وقال: شاب بعث بعدي، يدخل الجنة من أمته أكثر مما يدخلها من أمتي، وأخذ بلحية هارون وجرَّه إليه وهو نبي الله، وكل هذا لم ينقص من قدره شيئًا عند ربه، وربه تعالى يكرمه

ويحبه، فإن الأمر الذي قام به موسى، والعدو الذي برز له والصبر الذي صبره، والأذى الذي أوذي به في الله أمر لا تؤثر فيه أمثال هذه الأمور، ولا تغير في وجهه ولا تخفي منزلته، وهذا أمر معلوم عند الناس مستقر في فطرهم أنه من له ألوف من الحسنات، فإنه يسامح بالسيئة والسيئتين، ونحوهما حتى إنه ليختلج داعي عقوبته على إساءته، وداعي شكره على إحسانه فيغلب داعي الشكر داعي العقوبة، كما قيل:

وإذا الحبيب أتى بذنب واحد ❖ جاءت محاسنه بألف شفيع

وقال آخر:

فإن يكن الفعل الذي ساء واحدًا ❖ فأفعاله اللائي سررن كثير

والله ـ سبحانه ـ يوازن يوم القيامة بين حسنات العبد وسيئاته، فأيهما غلب كان التأثير له، فيفعل بأهل الحسنات الذين آثروا محابه ومراضيه، وغلبتهم دواعي طبعهم أحيانًا من العفو والمسامحة ما لا يفعله مع غيرهم[1].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «فمن هداه الله إلى الأخذ بالحق حيث كان ومع من كان ورد الباطل مع من كان، فهذا أعلم الناس، وأهداهم سبيلاً، وأقواهم قيلاً، وأهل هذا المسلك إذا اختلفوا، فاختلافهم رحمة وهدى، وهو من باب التعاون على الدين، كل يخبر بما يراه صوابًا عنده، فإن قوبل بين الآراء المختلفة، وعرضت على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وتجرد الناظر عن التعصب والحمية، واستفرغ وسعه، وقصد طاعة الله ورسوله ﷺ قلَّ أن يخفى عليه الصواب من تلك الأقوال، وما هو أقرب إليه، وهذا النوع من الاختلاف لا يوجب معاداةً ولا افتراقًا في الكلمة ولا تبديدًا للشمل»[2].

---

(١) انظر: «مفتاح دار السعادة» (١/ ١٩٢) طبعة ٢ المصرية.

(٢) ذكره السندي في «الإيقاف على سبب الاختلاف».

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - في شأن الغلو والتقليد: «فدين الله بين الغالي فيه والجافي عنه، وخير الناس النمط الوسط الذين ارتفعوا عن تقصير المفرطين، ولم يلحقوا بغلو المعتدين، فقد جعل الله هذه الأمة وسطًا، وهي الخيار العدل لتوسطها بين الطرفين المذمومين، والعدل هو الوسط بين طرفي الجور والتفريط والآفات إنما تتطرق إلى الأطراف والأوساط محمية بأطرافها، فخيار الأمور أوساطها»[1].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «وأيضًا فإننا نعلم بالضرورة، إنه لم يكن في عصر الصحابة رجل واحد اتخذ رجلاً منهم يقلده في جميع أقواله، قلَّما يُسقط منها شيئًا، ونعلم بالضرورة أن هذا لم يكن في عصر التابعين ولا تابعي التابعين، فليكذبنا المقلدة برجل سلك سبيلهم الوخيمة في القرون الفضيلة على لسان رسول الله ﷺ وما حدثت هذه البدعة إلا في القرن الرابع المذموم على لسان رسول الله ﷺ[2]»[3].

---

(١) انظر: «إغاثة اللهفان من مكايد الشيطان» (١/ ١٦٨).

(٢) لحديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: **«خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قوم تسبق أيمانهم شهادتهم، ويشهدون قبل أن يستشهدوا»**. رواه البخاري برقم (٢٦٥٢-٣٦٥١-٦٤٢٩)، وفي «التاريخ الكبير» (١/ ١٨٨)، ومسلم برقم (٢٥٣٣)، والترمذي برقم (٣٨٥٩)، والنسائي في «الكبرى» برقم (٦٠٣١)، وابن ماجه برقم (٢٣٦١)، والإمام أحمد في «المسند» برقم (١/ ٣٧٨-٤١٧-٤٣٤-٤٣٨-٤٤٢)، والطيالسي في «المسند» (٢٩٩)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٧٢٢٢-٧٢٢٣-٧٢٢٧-٧٢٢٨)، وفي «الثقات» (٤/ ٣)، وابن أبي شيبة فى «المسند» (١/ ٥٣) برقم (٢١٢)، وفي «المصنف» برقم (٣٢٣٩٧)، وأبو يعلى في «المسند» برقم (٥١٠٣، ٥١٤٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» برقم (١٥٠٧-١٥٠٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ١٥١/ ١٥٢)، وفي «شرح مشكل الآثار» (٦/ ٢٥٨) برقم (٢٤٦٢)، والآجري في «الشريعة» برقم (١١٥٠-١١٥١)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢/ ٧٨) وفي «المعرفة» (١/ ١٤) برقم (٣٤)، والبيهقي في «الكبرى من السنن» (١٠/ ١٢٢-١٦٠)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٢/ ٥٣) برقم (٦٤٣٣)، وجاء من حديث عمران بن حصين رواه البخاري برقم (٢٦٥١-٣٦٥٠-٦٤٢٨-٦٦٩٥)، ومسلم برقم (٢٥٣٣) وغيرهما. وجاء من حديث أبي هريرة رواه مسلم برقم (٢٥٣٤)، والإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٢٢٨-٤١٠-٤٧٩)، والطيالسي في «المسند» برقم (٢٥٥٠)، وإسحاق بن راهويه في «المسند» برقم (٩٤) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٥١٥)، وفي «شرح مشكل الآثار» برقم (٢٤٦٨)، والآجري في «الشريعة» برقم (١١٤٨-١١٤٩) وغيرهم، وجاء من حديث عدة من الصحابة ﷺ.

(٣) انظر: «إعلام الموقعين عن رب العالمين» (٢/ ٢٠٨).

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «تجريد المتابعة ألا تقدم على ما جاء به رسول الله ﷺ قول أحد ولا رأيه كائنًا من كان، ولو خالفك من بين المشرق والمغرب ومعاذ الله أن تتفق الأمة على مخالفة ما جاء به نبيها ﷺ، بل لابد أن يكون في الأمة من قال به، مع حفظ مراتب العلماء وموالاتهم واعتقاد حرمتهم[١] وأمانتهم واجتهادهم في حفظ الدين وضبطه، فهم دائرون بين الأجر والأجرين[٢] والمغفرة، ولكن لا يوجب هذا إهدار النصوص، وتقديم قول الواحد منهم عليها لشبهة أنه أعلم بها منك، فمن عرض أقوال العلماء على النصوص ووزنها بها خالف منها ما خالف لم يهدر أقوالهم، ولم يهضم جانبهم بل اقتدى بهم، فإنهم كلهم أمروا بذلك» اهـ[٣].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «الواجب هو طلب الحق وبذل الاجتهاد في الوصول إليه بحسب الإمكان»اهـ[٤].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «ولولا أن المقصود ذكر الطبقات لذكرنا ما لهذه المذاهب وما عليها، وبينا تناقض أهلها، وما وافقوا فيه الحق، وما خالفوه بالعلم والعدل، لا بالجهل والظلم، فإن كل طائفة منها معها حق وباطل، فالواجب موافقتهم فيما قالوه من الحق، ورد ما قالوه من الباطل، ومن فتح الله له بهذه الطريق، فقد فتح له من العلم والدين كل باب، ويسر عليه فيهما الأسباب ـ والله المستعان ـ»[٥].

---

(١) لهذا الغرض ألف العلامة محمد إسماعيل المقدم ـ حفظه الله ـ كتابه «الإعلام بحرمه أهل العلم والإيمان»، وقد أجاد فيه وأفاد في ذكر الآثار والأقوال عن الماضين والمتأخرين في حفظ مراتب العلماء والأدب معهم وحرمة غيبتهم والتطاول عليهم ـ فجزاه الله خير الجزاء ـ، وقد طبع مرارًا وهو متداول بين أيدي الجميع، ولي كتاب بعنوان «العلم والعلماء» ـ أسأل الله أن ييسر إتمامه.

(٢) لحديث: «إذا حكم الحاكم فأصاب فله أجران ..» متفق عليه.

(٣) انظر كتاب: «الروح» (ص٣٥٦-٣٥٧) مكتبة المدني.

(٤) انظر: «إعلام الموقعين» (٢/ ٢٣).

(٥) انظر: «طريق الهجرتين وباب السعادتين» (ص٣٨٦).

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - في التقليد والتعصب أيضًا: «والعالم قد يزل ولابد، إذ ليس بمعصوم، فلا يجوز قبول كل ما يقوله، وينزل منزلة قول المعصوم، فهذا الذي ذمه كل عالم على وجه الأرض، وحرموه وذموا أهله، وذلك أصل بلاء المقلدين وفتنتهم»(١).

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «يُقال للمقلد: بأي شيء عرفت أن الصواب مع من قلدته دون من لا تقلده، فإن قال: عرفته بالدليل فليس بمقلد، وإن قال: عرفته تقليدًا له، فإنه أفتى بهذا القول ودان به، وعلمه ودينه وحسن ثناء الناس عليه يمنعه أن يقول غير الحق، قيل له: أمعصوم هو عندك أم يجوز عليه الخطأ؟!

فإن قال بعصمته أبطل، وإن جوز عليه الخطأ قيل له: فما يؤمنك أن يكون قد أخطأ فيما قلدته فيه، وخالف فيه غيره؟، فإن قال: وإن أخطأ فهو مأجور، قيل: أجل هو مأجور لاجتهاده، وأنت غير مأجور لأنك لم تأت بموجب الأجر، فأنت إذن مأزور»(٢).

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - في التعصب لأقوال الرجال: «كل من اتخذ من دون الله ورسوله وليجة وأولياء يوالي لهم ويعادي لهم، ويرضى لهم ويغضب لهم، فإن أعماله كلها مع كثرتها وشدة تعبه فيها ونصبه، إذا لم يجرد موالاته ومعاداته ومحبته وبغضه وانتصاره، وإيثاره لله ورسوله، فأبطل الله - عَزَّ وَجَلَّ - ذلك العمل كله، وقطع كل سبب وصلة ووسيلة ومودة وموالاة كانت لغير الله تعالى»(٣).

---

(١) انظر: «إعلام الموقعين» (٢/ ١٩٢).

(٢) انظر: «الإعلام» (٢/ ٢٣٢).

(٣) انظر: «الرسالة التبوكية» (ص٦٦).

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-: «ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعًا أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح، وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان قد تكون منه الهفوة والزلة، هو فيها معذور بل مأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يُتَّبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته في قلوب المسلمين»[1].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-: «النصيحة رحمة بالمنصوح»، والفرق بين النصيحة والتأنيب أن النصيحة إحسان إلى من تنصحه بصورة الرحمة له والشفقة عليه، والغيرة له وعليه، فهو إحسان محض يصدر عن رحمة ورقة، ومراد الناصح بها وجه الله ورضاه والإحسان إلى خلقه، فليتلطف في بذلها غاية التلطف، ويحتمل أذى المنصوح ولائمته، ويعامله معاملة الطبيب العالم المشفق على المريض المشبع مرضًا، وهو يحتمل سوء خلقه وشراسته ونفرته، ويتلطف في وصول الدواء إليه بكل ممكن، فهذا شأن الناصح، وأما المؤنب فهو رجل قصده التعيير والإهانة، وذم من أنَّبه وشتمه في صورة النصح، فهو يقول له: يا فاعل كذا وكذا، يا مستحقًا الذم والإهانة في صورة ناصح مشفق، وعلامة هذا أنه لو رأى من يحبه ويحسن إليه على مثل عمل هذا أو شر منه لم يعرض له ولم يقل له شيئًا، ويطلب له وجوه المعاذير؛ فإن غلب قال: وإني ضمنت له العصمة، والإنسان عرضة للخطأ ومحاسنه أكثر من مساويه والله غفور رحيم.

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- في شهادة أهل البدع: «الفاسق باعتقاده وإن كان متحفظًا في دينه فإن شهادته مقبولة وإن حكمنا بفسقه، كأهل البدع والأهواء الذين لا نكفرهم: كالرافضة، والخوارج، والمعتزلة»، ونحوهم، هذا منصوص الأئمة، ثم قال: «وأما أهل البدع الموافقين لأهل الإسلام ولكنهم مخالفون في بعض

---

(١) انظر: «إعلام الموقعين» (٣/ ٢٨٣).

الأصول كالرافضة والقدرية والجهمية وغلاة المرجئة، ونحوهم، فهؤلاء أقسام، أحدها: الجاهل المقلد الذي لا بصيرة له: فهذا لا يكفر ولا يفسق، ولا ترد شهادته، إذا لم يكن قادرًا على تعلم الهدى، وحكمه حكم المستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً، فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم، وكان الله عفوًا غفورًا.

القسم الثاني- «المتمكن من السؤال وطلب الهداية ومعرفة الحق ولكنه يترك ذلك اشتغالاً بدنياه ورئاسته ولذته ومعاشقه وغير ذلك، فهذا مفرط مستحق للوعيد آثم بترك ما وجب عليه من تقوى الله بحسب استطاعته، فهذا حكمه حكم أمثاله من تاركي بعض الواجبات فإن غلب ما فيه من البدعة، والهوى على ما فيه من السنة والهدى ردت شهادته، وإن غلب ما فيه من السنة والهدى قبلت شهادته»[1].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - «وهو يتكلم على فوائد يوم الحديبية: أن المشركين وأهل البدع والفجور والبغاة والظلمة إذا طلبوا أمرًا يعظمون فيه حرمة من حرمات الله تعالى، أجيبوا إليه، وأعطوه، وأعينوا عليه، وإن منعوا غيره، فيعاونون على ما فيه تعظيم حرمات الله، لا على كفرهم وبغيهم، ويمنعون ما سوى ذلك فكل من التمس المعاونة على محبوب لله تعالى، مُرضٍ له، أجيب إلى ذلك كائنًا من كان، ما لم يترتب على إعانته على ذلك المحبوب، مبغوض لله أعظم منه، وهذا من أدق المواضع أو أصعبها، وأشقها على النفوس»[2].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «ومن العجب أن الإنسان يهون عليه التحفظ والاحتراز من أكل الحرام والظلم والزنى والسرقة وشرب الخمر، ومن النظر المحرم وغير

---

(١) انظر: «الطرق الحكمية» (ص١٧٣-١٧٥).

(٢) انظر: «زاد المعاد» (٣/٣٠٣) ط: الرسالة والمنار.

ذلك، ويصعب عليه التحفظ من حركة لسانه، حتى ترى الرجل يُشار إليه بالدين والزهد والعبادة، وهو يتكلم بالكلمات من سخط الله لا يلقي لها بالاً، ينزل بالكلمة الواحدة منها أبعد مما بين المشرق والمغرب، وكم ترى من رجل متورع عن الفواحش والظلم، ولسانه يُفري في أعراض الأحياء والأموات ولا يبالي بما يقول»[١].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «اللهم فعياذًا ممن قصر في العلم والدين باعه وطالت في الجهل وأذى عبادك ذراعه، فهو لجهله يرى الإحسان إساءة، والسنة بدعة، والعرف نكرًا، ولظلمه يجزي بالحسنة سيئة كاملة، وبالسيئة الواحدة عشرًا، فقد اتخذ بطر الحق وغمط الناس سلمًا إلى ما يحبه من الباطل ويرضاه، ولا يعرف من المعروف ولا ينكر من المنكر إلا ما وافق إرادته أو حالف هواه، يستطيل على أولياء الرسول وجزبه بأصغرية، ويجالس أهل الغي والجهالة ويزاحمهم بركبتيه، قد ارتوى من ماء آجن، وتضلع واستشرف إلى مراتب ورثة الأنبياء، وتطلع يركض في ميدان جهله مع الجاهلين، ويبرز عليهم في الجهالة فيظن أنه من السابقين، وهو عند الله ورسوله والمؤمنين عن تلك الوراثة النبوية بمعزل، وإذا أنزل الورثة منازلهم منها فمنزلته منها أقصى وأبعد منزل».

نزلوا بمكة في قبائل هاشم ❖ ونزلت بالبيداء أبعد منزل

وعياذًا بك ممن جعل الملامة بضاعته، والعذل نصيحته، فهو دائمًا يبدي في الملامة، ويعيد ويكرر على العذل فلا يفيد ولا يستفيد.

---

(١) انظر: «الداء والدواء» (ص٣١٢) تحقيق: عمرو بن عبد المنعم سليم.

بل عياذًا بك من عدو في صورة ناصح، وولي في مسلاخ بعيد كاشح، يجعل عداوته وآذاه حذرًا وإشفاقًا، وتنفيرًا وتخذيله إسعافًا، وإرفاقًا، وإذا كانت العين لا تكاد إلا على هؤلاء تفتح، والميزان بهم يخفُّ ولا يرجح، فما أحرى اللبيب بأن لا يغيرهم من قلبه جزاء من الالتفات ويسافر في طريق مقصده بينهم سفره إلى الأحياء بين الأموات وما أحسن ما قال القائل:

وفي الجهل قبل الموت موت لأهله ❖ وأجسادهم قبل القبور قبور

وأرواحهم في وحشة من جسومهم ❖ وليس لهم حتى النشور نشور

اللهم فلك الحمد، وإلى الله المشتكى، وأنت المستعان وبك المستغاث، وعليك التكلان ولا حول ولا قوة إلا بك، وأنت حسبنا ونعم الوكيل[1].

ومن الوقائع العملية التي يُقدم فيها الأهم فالأهم، دفعًا لمفسدة أعظم، ما ذكره ابن القيم في هذا الشأن، مستشهدًا بفقه شيخه ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «إذا رأيت أهل الفجور والفسوق يلعبون بالشطرنج كان إنكارك عليهم من عدم الفقه والبصيرة إلا إذا نقلتهم منه إلى ما هو أحب إلى الله ورسوله، كرمي النشاب وسباق الخيل ونحو ذلك، وإذا رأيت الفساق قد اجتمعوا على لهو أو لعب أو سماع مُكاء وتصدية فإن نقلتهم عنه إلى طاعة الله فهو المراد به، وإلا كان تركهم على ذلك خيرًا من أن تفرغهم لما هو أعظم من ذلك، فكان ما هم فيه شاغلاً لهم عن ذلك، وكما إذا كان الرجل مشتغلاً بكتب المجون ونحوها، وخفت من نقله عنها انتقاله إلى كتب البدع والضلال والسحر، فدعه وكتبه الأولى، وهذا باب واسع»، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية ـ قدَّس الله روحه ونوَّر ضريحه ـ يقول: «مررت أنا وبعض أصحابي في زمن التتار بقوم منهم

---

(١) انظر: «مفتاح دار السعادة» (١/ ٢١٧-٢١٨).

يشربون الخمر، فأنكر عليهم من كان معي، فأنكرت عليه، وقلت له: إنما حرم الله الخمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وهؤلاء يصدهم الخمر عن قتل النفوس، وسبي الذرية، وأخذ الأموال، فدعهم[(١)].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- وهو يبين المنهج العدل منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع المخالف: فإن كل طائفة معها حق وباطل، فالواجب موافقتهم فيما قالوه من الحق، وردُّ ما قالوه من الباطل، ومن فتح الله له بهذه الطريق فقد فُتح له من العلم والدين كل باب، ويسر عليه فيهما الأسباب[(٢)].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- وهو يبين منهج الموازنة والترجيح بين الأدلة والأقوال: عادتنا في مسائل الدين كلها دقها وجلها أن نقول بموجبها، ولا نضرب بعضها ببعض، ولا نتعصب لطائفة على طائفة، بل نوافق كل طائفة على ما معها من الحق، ونخالفها فيما معها من خلاف الحق، لا نستثني من ذلك طائفة ولا مقالة، ونرجو من الله أن نحيا على ذلك ونموت عليه، ونلقى الله به، ولا قوة إلا بالله[(٣)].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-: «والله تعالى يحب الإنصاف، بل هو أفضل حلية تحلى بها الرجل خصوصًا من نصب نفسه حكمًا بين الأقوال والمذاهب، وقد قال الله تعالى لرسوله: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ (الشورى: ١٥)، فورثة الرسول منصبهم العدل بين الطوائف، وألا يميل أحدهم مع قريبه وذوي مذهبه وطائفته ومتبوعه، بل يكون الحق مطلوبه يسير بسيره، وينزل بنزوله، يدين بدين العدل والإنصاف، ويحكم الحجة، وما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، فهو العلم الذي قد

---

(١) انظر: «إعلام الموقعين» (٣/ ٥)، «كتاب الأمة» العدد (٥٥) (ص ١٣٠).
(٢) انظر: «طريق الهجرتين وباب السعادتين» (ص٣٧٨).
(٣) المصدر السابق (ص٣٩٣).

شمر إليه، ومطلوبه الذي يحوم عليه، ولا يثني عنانه عنه عذل عاذل، ولا تأخذه فيه لومة لائم، ولا يعيده عنه قول قائل[١].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: في المسند عن النبي ﷺ: «**حبك الشيء يعمي ويصم**»[٢]، أي: يعمي عن رؤية مساوئ المحبوب، ويصم عن سماع العذل واللوم فيه، وإذا تمكن واستمكن أعمى قلبه بالكلية[٣].

وَقَالَ ـ رحمهُ اللهُ ـ: «والعلم بمراد المتكلم يُعرف تارة من عموم لفظه، وتارة من عموم علته، والحوالة على الأول أوضح لأرباب الألفاظ، وعلى الثاني لأرباب المعاني والفهم والتدبير، وقد يعرض لكل من الفريقين ما يخل بمعرفة مراد المتكلم، فيعرض لأرباب الألفاظ التقصير بها عن عمومها، وهضمها تارة، وتحميلها فوق ما أريد بها تارة، ويعرض لأرباب المعاني فيها نظير ما يعرض لأرباب الألفاظ، فهذه أربع آفات هي منشأ غلط الفريقين»[٤].

وَقَالَ ـ رحمهُ اللهُ ـ: «وعلى المتكلم في هذا الباب وغيره أن يكون مصدر كلامه عن العلم بالحق، وغايته النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولإخوانه المسلمين وإن جعل الحق تبعًا للهوى فسد القلب والعمل والحال والطريق».

---

(١) انظر: «إعلام الموقعين» (٣/ ٩٤) تحقيق: طه عبد الرؤوف.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ١٩٤) و(٦/ ٤٥٠)، وضعفه الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» برقم (١٨٦٨).

ـ قال العسكري في شرح الحديث: أراد النبي ﷺ: أن من الحب ما يعميك عن طريق الرشد، ويصمك عن استماع الحق، وأن الرجل إذا غلب الحب على قلبه ولم يكن رادع من عقل أو دين أصمه حبه عن العدل، وأعماه عن الرشد. انظر «المقاصد الحسنة» للسخاوي (ص١٨١)، نقلاً عن «منهج أهل السنة والجماعة في تقويم الرجال ومؤلفاتهم» للصويان (ص٢١).

(٣) انظر: «مدارج السالكين» (٣/ ٣٠٨).

(٤) انظر: «إعلام الموقعين» (١/ ٢٢٠).

قال الله تعالى: ﴿ وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ﴾ (المؤمنون: ٧١)، وقال النبي ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعًا لما جئت به»[(١)].

فالعلم والعدل أصل كل خير، والظلم والجهل أصل كل شر، والله تعالى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق، وأمره أن يعدل بين الطوائف ولا يتبع هوى أحد منهم، فقال تعالى: ﴿ فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾ (الشورى: ١٥)[(٢)].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - ذامًا التقليد واتخاذ أقوال الرجال بمنزلة نصوص الشارع: «اتخاذ أقوال رجل بعينه بمنزلة نصوص الشارع، لا يلتفت إلى قول من سواه بل ولا إلى نصوص الشارع، إلا إذا وافقت نصوص قوله، فهذا والله هو الذي أجمعت الأمة على أنه محرم في دين الله، ولم يظهر في الأمة إلا بعد انقراض القرون الفاضلة»[(٣)].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «والمصنفون في السنة جمعوا بين فساد التقليد وإبطاله، وبين زلة العالم ليبينوا بذلك فساد التقليد، وأنَّ العالم قد يزل ولابد، إذ ليس بمعصوم، فلا يجوز قبول كل ما يقوله، ويُنزَّل قوله منزلة قول المعصوم، فهذا الذي ذمه كل عالم على وجه الأرض، وحرَّموه، وذموا أهله، وهو أصل بلاء المقلدين وفتنتهم، فإنهم يقلدون العالم فيما زل فيه، وفيما لم يزل فيه، وليس

---

(١) رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ١٢) برقم (١٥)، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ١١٢-٢١٣).

(٢) انظر: «مدارج السالكين» (٣/ ٥٢٢/ ٥٣٣).

(٣) انظر: «إعلام الموقعين» (٢/ ٢٣٦).

- وهذا هو حال الغلاة والرافضة لمنهج السلف مع زعيمهم مقلدين له في كل شيء يقوله؛ فإنهم لا يسألونه الدليل، والدليل على ذلك عندما قال لهم أن أبا الحسن عنده أصول فاسدة، فما طالبوه بالدليل، بل إنهم ارتضوا ذلك، وقالوا به، وأمروا بهجر أبي الحسن وكل من ينتسب إليه من الدعاة والعلماء وطلاب العلم - والله المستعان -.

لهم تمييز بين ذلك، فيأخذون الدين بالخطأ ولابد، فيحلون ما حرم الله ويحرمون ما أحل الله، ويشرعون ما لم يشرع، ولابد لهم من ذلك، إذا كانت العصمة منتفية عمن قلدوه، فالخطأ واقع منه ولابد»[١] [٢].

---

(١) انظر: «إعلام الموقعين» (٢/ ١٩٢).

(٢) وما علمت أن أحدًا من العلماء الربانيين إلا وقد نهى عن تقليده بدون حجة أو برهان، وأقوالهم في ذلك مستفيضة جدًا، أذكر منها:

ـ عن ابن مسعود ﷺ قال: ألا لا يقلدن أحدكم دينه رجلاً إن آمن آمن وإن كفر كفر، فإنه لا أسوة في الشر. انظر «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٨٨)، و«إعلام الموقعين» (٢/ ١٩٥).

ـ وعن سفيان بن عيينة قال: اضطجع ربيعة مقنعًا رأسه يبكي، فقيل له: ما يبكيك؟، فقال: رياء ظاهر وشهوة خفية، والناس عند علمائهم كالصبيان في حجور أمهاتهم، ما نهوهم انتهوا، وما أمروهم به ائتمروا!!. انظر: «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٨٩)، و«إعلام الموقعين» (٢/ ١٩٦).

ـ وعن أبي حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ قال: لا يحل لمن يُفتي من كتبي أن يُفتي حتى يعلم من أين قلت. انظر: «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» لابن عبد البر (ص١٤٥).

ـ وقال مالك بن أنس: «إنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه. انظر: «جامع البيان» (١/ ٧٧٥).

ـ وقال الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ: ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة لرسول الله ﷺ وتعزُب عنه، فمهما قلت من قول أو أصلت من أصل فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت فالقول قول رسول الله ﷺ، وهو قولي، وجعل يردد هذا الكلام. انظر: «إعلام الموقعين» (٢/ ٢٨٦).

ـ وقال الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ: من قلة علم الرجل أن يُقلد دينه الرجال. «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٢١٢).

ـ وقال ـ رحمه الله تعالى ـ: لا تقلد دينك الرجال، فإنهم لم يسلموا من أن يغلطوا «الفتاوى» (٢٠/ ٢١٢).

ـ وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ : معارضة أقوال الأنبياء بآراء الرجال، وتقديم ذلك عليها هو فعل المكذبين للرسل، بل هو جماع كل كفر. «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٢٠٤).

وأما حال الغلاة والمقلدة من الرافضة لمنهج السلف، فإنهم على خلاف ذلك لأنهم يجعلون نصوص زعيمهم ـ ربما والله أعلم ـ أقدم من هذه الأقوال، وربما قدموها على أقوال الوحيين بجهل، وتعنت وصلف لأن الباطل الذي خاضوا فيه أعماهم عن الحق واتباعه، فسلكوا سبل الردى والتردي والهوى والباطل والولوج فيه ـ والله المستعان ـ.

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «وكيف يُعصم من الخطأ من خلق ظلومًا جهولاً؟، ولكن من عدت غلطاته أقرب إلى الصواب ممن عدت إصاباته»[١].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «من الناس من يكون توحيده كبيرًا عظيمًا ينغمر فيه كثير من تلك الآثار ويستحيل فيه بمنزلة الماء الكثير الذي يخالطه أدنى نجاسة أو وسخ، فيغتر به صاحب التوحيد الذي هو دونه فيخلط توحيده الضعيف بما خلط به صاحب التوحيد العظيم الكثير توحيده، فيظهر تأثيره فيه ما لم يظهر في التوحيد الكثير، وأيضًا فإن المحل الصافي جدًا يظهر لصاحبه مما يدنسه ما لا يظهر في المحل الذي لم يبلغ في الصفاء مبلغه، فيتداركه بالإزالة دون هذا، فإنه لا يشعر به، وأيضًا فإن قوة الإيمان والتوحيد إذا كانت قوية جدًا أحالت المواد الرديئة، وقهرتها بخلاف القوة الضعيفة، وأيضًا . . فإن صاحب المحاسن الكثيرة والغامرة للسيئات ليسامح بما لا يسامح به من أتى مثل تلك السيئات وليست له مثل تلك المحاسن»، كما قيل:

وإذا الحبيب أتى بذنب واحد ❖ جاءت محاسنه بألف شفيع[٢]

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «ومن الناس من طبعه طبع خنزير، يمر بالطيبات فلا يلوي عليها، فإذا قام الإنسان عن رجيعه قمَّه، وهكذا كثير من الناس يسمع منك ويرى من المحاسن أضعاف أضعاف المساوئ، فلا يحفظها ولا ينقلها ولا تناسبه، فإذا رأى سقطة أو كلمة عوراء، وجد بغيته وما يناسبها، فجعلها فاكهته ونقله»[٣].[٤]

(١) انظر: «مدارج السالكين» (٣/ ٥٢٢).

(٢) انظر: «الفوائد» (ص١٩٥).

(٣) انظر: «مدراج السالكين» (١/ ٤٠٣).

(٤) أي والله فكأن ابن القيم يعيش في أوساطنا، وتحديدًا في هذا الزمان، الذي نحن فيه، وهذه الفتنة التي نحن فيها، والتي عصفت بأصحاب المنهج الواحد، فعندما يسمع الغلاة من عالم هفوة، أو يروا =

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «وأما أهل البدع الموافقون لأهل الإسلام، ولكنهم مخالفون في بعض الأصول، كالرافضة والقدرية والجهمية وغلاة المرجئة ونحوهم، فهؤلاء أقسام:

أحدها - الجاهل المقلد الذي لا بصيرة له، فهذا لا يُكفر ولا يفسق ولا ترد شهادته، إذا لم يكن قادرًا على تعلم الهدى، وحكمه حكم المستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً، فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم، وكان الله غفورًا رحيمًا.

والقسم الثاني - المتمكن من السؤال وطلب الهداية ومعرفة الحق، ولكن يترك ذلك اشتغالاً بدنياه ورئاسته ولذته ومعاشه وغير ذلك، فهذا مفرط مستحق للوعيد آثم بترك ما وجب عليه من تقوى الله، بحسب استطاعته، فهذا له حكم أمثاله من تاركي بعض الواجبات، فإن غلب ما فيه من البدعة والهوى على ما فيه من السنة والهدى ردَّت شهادته، وإن غلب ما فيه من السنة والهدى قبلت شهادته.

والقسم الثالث - أن يسأل ويطلب ويتبين له الهدى، ويتركه تقليدًا أو تعصبًا أو بغضًا أو معاداةً لأصحابه، فهذا أقل درجاته أن يكون فاسقًا، وتكفيره محل

= زلة أو سقطة طاروا بها فرحًا، وكأنهم وقعوا على كنز من الكنوز العظيمة التي تجعلهم ملوك الأرض وسادتها، والناظر في هذه الفتنة وسبرها فإنه يعرف أن ما قاله الشيخ العلامة المحدث السلفي: مصطفى بن إسماعيل السليمان المأربي حول قضية الصحابة الذين أعجبتهم كثرتهم، وقالوا: لن نغلب من قلة، فقال: ماذا أغنت عنهم الغثائية فطار بها الغلاة كل مطار، وسارت بها الركبان كل مسير، وكأنها من الفوائد النادرة التي لا تأتي إلا بشق الأنفس وبعد جهد جهيد، وعناء شديد، وشنعوا بها عليه ولم يغفروا له هذه الزلة، بل صاحوا عليه وحذروا منه، وأمروا بهجره والتنكيل به والوشاية ضده، ولم يقتصر الأمر على ذلك حتى شمل هذا المنهج المدمر المنحرف عن الجادة أتباعه الذين ليس لهم ناقة ولا جمل في هذه الفتنة، وأنا والذي نفسي بيده لا أقول ولن أقول أنهم خنازير، وإنما هو التشبيه بالقول الذي يوافقون فيه هؤلاء الذين ذكرهم ابن القيم - والله المستعان -.

اجتهاد؛ فإن كان معلنًا داعية ردت شهادته وفتاويه، وأحكامه مع القدرة على ذلك، ولم تقبل له شهادة ولا فتوى ولا حكم، إلا عند الضرورة، كحال غلبة هؤلاء واستيلائهم، وكون القضاة والمفتين والشهود منهم، ففي رد شهادتهم وأحكامهم إذ ذاك فساد كثير، ولا يمكن ذاك فتقبل للضرورة[1].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-: «والكلمة الواحدة يقولها اثنان، يُريد بها أحدهما: أعظم الباطل، ويريد بها الآخر: محض الحق، والاعتبار بطريقة القائل وسيرته ومذهبه، وما يدعو إليه ويُناظر عنه»[2].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- تعليقًا على بعض ألفاظ أبي اسماعيل الهروي: «في هذا اللفظ قلق وسوء تعبير، يجبره حسن حال صاحبه وصدقه، وتعظيمه لله ورسوله، ولكن أبى الله أن يكون الكمال إلا له».

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- مستدركًا على أبي إسماعيل الهروي بعض الألفاظ: «شيخ الإسلام حبيبنا، ولكن الحق أحب إلينا منه، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى يقول: علمه خير من عمله، وصدق - رحمه الله تعالى - فسيرته بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجهاد أهل البدع: لا يُشق له فيها غبار، وله المقامات المشهورة في نصرة الله ورسوله، وأبى الله أن يكسو ثوب العصمة لغير الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى ﷺ، وقد أخطأ في هذا الباب لفظًا ومعنى»[3].

---

(١) انظر: «الطرق الحكمية في السياسة الشرعية» (ص١٧٤-١٧٥)، وقد تكلم الشاطبي في بيان أصناف المبتدعة بكلام متين جدًا، انظر: «الاعتصام» (١/ ١٤٦-١٦٢)، و«منهج أهل السنة والجماعة» (ص١٢-١٣).

(٢) انظر: «مدارج السالكين» (٣/ ٥٢١).

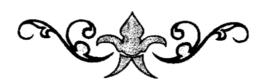
(٣) المصدر السابق (٣/ ١٥٠).

وَقَالَ - رحمهُ اللهُ - مستدركًا عليه بعض الألفاظ أيضًا: «ولا توجب هذه الزلة من شيخ الإسلام إهدار محاسنه، وإساءة الظن به، فمحله من العلم والإمامة و المعرفة والتقدم في طريق السلوك المحل الذي لا يُجهل، وكل أحد فمأخوذ من قوله ومتروك، إلا المعصوم ﷺ، والكامل من عُدَّ خطؤه، ولاسيما في مثل هذا المجال الضنك، والمعترك الصعب، الذي زلت فيه أقدام، وضلت فيه أفهام، وافترقت بالسالكين فيه الطرقات، وأشرفوا - إلا أقلهم - على أودية الهلاك»[1].

(١) أقول: هلا فهم الغلاة والرافضة هذا المنهج السلفي الرحيم وطبقوه على علماء الأمة اليوم، ليسلموا أمام الله ثم أمام الأمة، فإنهم شنعوا وأقذعوا وجدعوا في أبي الحسن، بسبب كلمة موهمة في حق الصحابة، وتراجع وتاب منها، ثم إنه لما وقع في يده ألفاظ قبيحة وشنيعة لبعض الغلاة لم يعامله بالمثل بل عامله بما ذكره ابن القيم، وأنا أذكر لكم قطوف من أقواله: قال: لم أذكر يومًا من الأيام أنك سببت الصحابة، لأن السب هو قصد الطعن والتنقص، لكني ذكرت كلامك في الصحابة، وعبرت عن ذلك بأن لك عبارات قبيحة، أو لا تليق بحق الصحابة، وأننا لو عاملناك بأسلوبك المشين، وتصديك المهين، لاتهمناك بأنك تسب الصحابة، لكني لو حُلفت بين الركن والمقام على ذلك، لحلفت بأنك ما قصدت سبهم أو الطعن فيهم، وإن كانت كلماتك فيهم سيئة، وهذا الأمر الذي وقع مني مع حبي للصحابة، ودفاعي عنهم، قد وقعت أنت فيه، بل وزيادة، مع حبك لهم، ودفاعك عنهم، فما كان عذرًا لك، فهو عذر لي من باب أولى، ومع ذلك فأنا قد أعلنت توبتي، بل وباهلتك مرارًا على ذلك، وقد عجزتَ عن المواجهة، أما أنت فلا زلت مصرًا على عباراتك القبيحة في حق الصحابة، ثم تظهر للناس - بالباطل - أنك صاحب الحق، فمتى كان المصر على هذه الكلمات التي ستأتي، أشهر في الذب عن الصحابة من نار على علم؟! أو كالشمس وضوحًا في ذلك - هذا لأن الشيخ ربيع يمدح نفسه كثيرًا، كما قال في خطابه الموجه ضد أبي الحسن: ثم تذهب لتكيد من هو أظهر من نار على علم في الذب عن الصحابة، فترميه بأنه يسب الصحابة، فالشيخ لم يتهمه بسب الصحابة لكن قصور فهم الشيخ ربيع وتعطشه للردود على من خالفه بأي شيء تذرع تذرعًا بهذا، وإلا فأنتم تقرءون معي الكلام المنقول عن أبي الحسن في الشيخ ربيع - حفظ الله الجميع - قد كان الاولى بك، وأنت تدعي ذلك، وتعطي نفسك هذه المكانة العالية، أن تسارع بتراجعك، وأن تعلن خطأك في هذه الكلمات، وهذه التعبيرات السيئة، وتحذر أتباعك أن يقتدوا بك في ذلك، كي لا يقتدي بك هؤلاء المتهورة العميان! كان هذا هو المنتظر منك، ولو فعلت لكان خيرًا لك في الدنيا =

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «وقد ساق لأبي إسماعيل كلامًا مُشْكِلاً: هذا الكلام إن أخذ على ظاهره فهو من أبطل الباطل، الذي لولا إحسان الظن بصاحبه وقائله، ومعرفة قدره من الإمامة والعلم والدين، لنُسب إلى لازم هذا الكلام، ولكن من عدا المعصوم ﷺ، فمأخوذ من قوله ومتروك، ومن ذا الذي لم تزلَّ به القدم، ولم يَكْبُ به الجواد ؟!».

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - مرة أخرى في أبي إسماعيل الهروي: «شيخ الإسلام حبيب إلينا، والحق أحب إلينا منه، وكل من عدا المعصوم ﷺ، فمأخوذ من قوله ومتروك، ونحن نحمل كلامه على أحسن محامله ثم نبين ما فيه».



= والآخرة: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا (٦٦) وَإِذًا لَّآتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا (٦٧) وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ (النساء: ٦٦-٦٨)، أما إصرارك على هذا فما يزيد الناس منك إلا نفورًا: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ (ص: ٨٨)، انظر: «التنكيل لما في خطاب الشيخ ربيع من الأباطيل» (١٣).

نعم وقد رأينا بأم أعيننا من شكك في الشيخ ربيع من مَنْ كانوا معه على خطه، وعلى طريقته المدمرة بل من كبار من كان يعتمد عليهم الشيخ ربيع - حفظه الله تعالى - في إذكاء الفتن وتأجيج نارها، وشنع به ونكل به بل لم يحترم شيبة الشيخ ربيع الذي رباه وجعله إمامًا في الجرح والتجريح، وعلامة يقتدى به في الجرح والتعديل، فقال في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت): إن الشيخ ربيع ينهش في خصومه كالكلاب، أو كما قال. وقال أيضًا: الشيخ ربيع يفجر في الخصومة، وإن كان ما قاله حقًا في الأخرى أما الأولى فلا نرتضيها وإن كان من أتباع الشيخ ربيع يرتضونها لأنهم قد نابزوه العداء، وتنكبوا له، فلذلك الشيخ أبو الحسن لا زال يحترم الشيخ ربيع، ويثني عليه، بما كان له من جهود مشكورة بذلها قبل هذه الفتنة.

من منهج
الإمام/ تاج الدين السبكي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «فكثيرًا ما رأيت من يسمع لفظة فيفهمها على غير وجهها، فيغير على الكتاب والمؤلف ومن عاشره، واستن بسنته، مع أن المؤلف لم يُرد ذلك الوجه الذي وصل إليه هذا الرجل، فإذا كان الرجل ثقة ومشهودًا له بالإيمان والاستقامة فلا ينبغي أن يحمل كلامه، وألفاظ كتاباته على غير ما تُعُوِّد منه، ومن أمثاله: بل ينبغي التأويل الصالح، وحسن الظن الواجب به، وبأمثاله»[(١)] [(٢)].

---

(١) انظر: «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص٥٣).

(٢) أي ورب الكعبة بعض من الناس سلب الفهم ونزع عنه الحلم والعلم، يقوِّل الخصم ما لم يقل، مقصوده توجيه ضربة للخصم من أجل إطراحه وتنفير الناس عنه، والتزهيد في علمه، وهذا قد يكون هو على الباطل، ومن اتخذه خصمًا له على الحق، لكن يلبس على الناس من أجل أن يشوش على غيره، وعندي على ذلك أمثلة من الواقع المؤلم المزري المشين:

أولا - ما صار من إمام فرقة الغلاة والرافضة عن منهج السلف مع أبي الحسن، عندما أخذ كتاب «السراج والوهاج بصحيح المنهاج» وبتر فيه بعض كلام أبي الحسن يريد أن يحكم على أبي الحسن، والسبب في ذلك حظ النفس المقيت الذي أوقعه في المزالق وجعل السفهاء ينهشون في عرضه وعلمه ودينه وورعه إلى غير ذلك، ونرجع ونقول هو السبب في ذلك، يفرض على أبي الحسن أقوالاً لم يقل بها أحد من كبار أهل السنة، وإنما هي من نسيج خياله.

- وكذلك ذهب إلى كتاب أبي الحسن «إتحاف النبيل» وجاء له بقول اختلف فيه جهابذة أهل السنة، وماتوا وهم مختلفون ومؤتلفون غير معتركين ولا متشاحنين بسبب هذه الأقوال المختلف فيها، وهي قضية خبر الآحاد، فذهب يؤلب على أبي الحسن، ويكثر سواد أهل البدع والحزبيين على أبي الحسن، ومع ذلك ما سلَّم له أحد بقوله؛ لأنهم يعرفون الخلاف الجاري في المسألة، ولكل مجتهد نصيب فيها. =

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «ينبغي لك أيها المسترشـد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين، وأن لا تنظر إلى كـلام بعضهم في بعض، إلا إذا أتـى ببرهان واضح، ثم إن قدرت على التأويل وتحسين الظن فدونك، وإلا فاضرب صفحًا عما جرى بينهم، فـإنك لم تُخْلق لهذا، فـاشتـغل بما يعنيك ودع مـا لا يعنيك، ولا يزال طالب العلم عندي نبيـلاً حتى يخوض فيما جـرى بين السلف الماضين، ويقضي لبعضهم على بعض.

فإياك ثم إياك . . أن تصغي إلى ما اتفق بين أبي حنيفة وسفيان الثوري، أو بين مالك وابن أبي ذئب، أو بين أحـمد بن صالح والنسائي، أو بين أحـمد بن حنبل والحارث المحاسبي، وهلمَّ جرا إلى زمان الشيخ عز الدين بن عبد السلام، والشـيخ تقي الدين ابن الصـلاح، فإنك إن اشـتـغلت بذلك خـشـيتُ عليك الهلاك، فالقوم أئمـة أعلام، ولأقوالهم محامل ربما يُفهم بعـضها، فليس لنا إلا الترضي عنهم، والسكوت عما جـرى بينهم، كما يُفـعل ذلك فيمـا جرى بين الصحابة رضي الله عنهم . اهـ[(١)] .

= الثاني - أحد الغلاة ذهب إلى كتاب «توحيد الخالق» للشيخ عبد المجيد الزنداني، وحمل كلام الرجل حسب فهـمه القاصر الأحـمق من أجل أن يُقال: إن في السلفيين من تصدى للزنـداني، لأنها كانت أمنية شيـخنا مقبل - رحمه الله تعـالى -: أن شخصًا يتفرغ للزندانـي، ويسبر منهجه من خلال كـتبه وأشرطته، فأخذ له «توحيد الخالق»، وهذا الكتاب فيه حق وباطل وعلم وجهل، لكن هذا جعل الحق باطلاً، والباطل أبطل من البـاطل، وطعن في الكتاب وصاحب الكتاب على طريقـة الغلاة المنحرفين عن الجادة وليس على طريقة من ينتسب إليهم كأمـثال ابن تيمية وابن القيم في ردودهم على المخالفين والتعامل معهم، لأنه استعمل طريقة الصياح والنياح من أجل أن يفرض رأيه على أهل السنة، فالحمد لله الكتاب لم يُلاقِ القبول المتوقع له، لأنه فيه من الحيف والظلم والافتراء والكذب والغش، والتزوير وقلب الحقائق وبتر النصوص ما الله به عليم.

(١) انظر: «طبقات الشافعية» (٢/ ٣٩).

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- في التماس العذر للعالم، وأن يحسن به الظن، وأن تُقال عثرته: «فإذا كان الرجل ثقة مشهودًا له بالإيمان، والاستقامة، فلا ينبغي أن يحمل كلامه وألفاظ كتاباته على غير ما تعود منه ومن أمثاله، بل ينبغي التأويل الصالح وحسن الظن الواجب به وبأمثاله»(١).

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-: «الجارح لا يقبل منه الجرح وإن فسر، إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقيعة في الذي جرحه من تعصب مذهبي، أو منافسة، كما يكون من النظراء أو غير ذلك»(٢) (٣).

وله كلام جيد - رحمه الله - في معرض حديثه عن تطويل التراجم وتقصيرها عند المؤرخين والمتكلمين في الرجال، ونصه: «فربَّ محتاط لنفسه لا يذكر إلا ما وجده منقولاً، ثم يأتي إلى من يبغضه فيقبل جميع ما ذكر من

---

(١) انظر: «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص٩٣)، انظر: «الإعلام بحرمة أهل العلم والإسلام» لعلامة مصر محمد بن إسماعيل المقدم - حفظه الله تعالى - (ص ٣٥٠-٣٧٤).

(٢) انظر: «طبقات الشافعية» (٢/ ١٢).

(٣) وكم رأينا فيمن عاصرنا كيف أن المتعصب يجرح الرجال - الأفذاذ - مطلقًا بأدنى مغمز، ويجعل من الشيء اليسير أمرًا عظيمًا، كما صار مع المأربي من تعظيم أمر كلمة الغثائية في الصحابة وأنه أصبح بها رافضيًا - عياذًا بالله من ذلك -، ولو فتش وتحقق لعلم بأن ذلك الجرح - إن صح - قد لا يكون مؤثرًا على المجروح بإطلاق، ويا أسفي الشديد على أقوام جرهم التعصب وتقليد الرجال ألى كتم الحق - والقول به - وتحريف الأخبار، والاشتغال بالأعراض.

وقد رأينا في هذه الفتنة التي أقامها الغلاة على أبي الحسن ولم يقعدوها من كتم للحقائق في حق زعيم الجماعة فإن عنده من المجازفات في حق الله - عَزَّ وَجَلَّ - وفي حق الأنبياء والرسل، وفي حق الصحابة ﷺ من سوء أدب معهم، ولم ينبهوا بكلمة على خطأ هذا الزعيم أو شيخ الطائفة، لكنهم هجموا هجومًا شرسًا على الشيخ أبي الحسن - حفظه الله تعالى - على كلمة ما قالها متعمدًا، بل تاب منها وتراجع عنها، وإن كان مسبوقًا بها ممن سلف من قبلنا: كالقاضي عياض في «الشفاء»، والنووي في شرحه على مسلم، ولم يبينوا أن شيخهم هذا تفوه بالخطأ أبدًا، بل إنهم ذهبوا يعتذرون له: هو لا يقصد، هو ممن عرف بدفاعه عن منهج السلف .. إلى غير ذلك - والله المستعان -.

مذامه، ويحذف كثيرًا مما نقل عن ممادحه، ويجيء إلى من يحبه فيعكس الحال فيه، ويظن المسكين أنه لم يأت بذنب، فإنه لا يجب عليه تطويل ترجمة أحد، ولا استيفاء ما ذكر من ممادحه، ولا يظن المغتر أن تقصيره لترجمته بهذه النية استهزاء به، وخيانة لله ولرسوله ﷺ وللمؤمنين في تأدية ما قيل في حقه، من حمد وذم؛ فهو كمن يذكر بين يديه بعض الناس، فيقول: دعونا منه، وإنه عجيب، أو والله يصلحه فيظن أنه لم يغتبه بشيء من ذلك، وما يظن أن ذلك من أقبح الغيبة»[1].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح أيضًا، حال الجارح في الخبرة بمدلولات الألفاظ، فكثيرًا ما رأيت من يسمع لفظة فيفهمها على غير وجهها، والخبرة بمدلولات الألفاظ ـ ولاسيما الألفاظ العرفية التي تختلف باختلاف عرف الناس، وتكون في بعض الأزمنة مدحًا، وفي بعضها ذمًا ـ أمر شديد لا يدركه إلا قَعِيدٌ بالعلم»[2].[3].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في شروط المؤرخ الذي يترجم للرجال: «أن يكون عارفًا بحال صاحب الترجمة، علمًا ودينًا، وغيرهما من الصفات، وهذا عزيز جدًا،

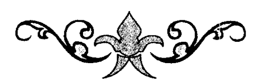
---

(١) انظر: «قاعدة في المؤرخين» (ص١٢٦٥)، و«منهج أهل السنة» (ص١٢٠-١٢١).

(٢) انظر: «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص٤٦).

(٣) وكم من جاهل بدلالات الألفاظ، واصطلاحات الفنون والعلوم في عصرنا الحاضر، تراه يُغير على غيره من العلماء والدعاة إلى الله بالجرح والثلب، ويتجاسر على النقد والحكم، وهو جاهل بأحوالهم تمامًا، ولو أنه فتش وتأمل ورجع إلى أهل العلم والخبرة، لعلم أنه أخطأ الفهم، أو تعمد الخطأ من أجل الوقيعة فيمن أراد تجريحه عن هوى وتشهي لا عن تدين وأمانة علمية، ولسلم من كثير من الخلل والنقص؛ ولهذا قال الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «ما أكثر ما ينقل الناس المذاهب الباطلة عن العلماء بالأفهام القاصرة». انظر: «مدارج السالكين» (٢/ ٤١٣)، و«منهج أهل السنة والجماعة» (ص٣١) للصويان.

وأن يكون حسن العبارة، عارفًا بمدلولات الألفاظ، وأن يكون حسن التصور حتى يتصور حال ترجمته جميع حال ذلك الشخص، ويعبِّر عنه بعبارة لا تزيد عليه، ولا تنقص عنه»[1] .[2]



(١) انظر: «قاعدة في المؤرخين» (ص٦٤)، و«الإعلان بالتوبيخ» (ص١٣٢).

(٢) والدارس لكتب الجرح والتعديل التي صنفها أسلافنا الكرام يرى الدقة الكبيرة التي تحلى بها النقاد الأوائل، وكيف أنهم يذكرون أدق التفاصيل والروايات لبيان حال الرجل وأخباره وشيوخه وتلاميذه ومنزلته في العلم والعمل؛ ولهذا ظهرت أحكامهم على الرجال غاية في الدقة والإنصاف، وإليهم المنتهى في هذا الفن العظيم. «منهج أهل السنة والجماعة» (ص٣٢).

ـ ومن الملكات المهمة التي ينبغي أن يتصف بها الناقد، أن يكون بصيرًا بأحوال وعلوم الرجل الذي يريد تقويمه، فلا يجزم ببيان منزلته قبل أن يدرس حاله دراسة مستفيضة، يجمع فيها أقواله، وما أثر من أخباره من مظانها المختلفة، ويُميز بين ما صح نقله، وما لم يصح، ثم يجمع بين الأقوال المتعارضة، فيحمل العام على الخاص، والمطلق على المقيد، والمتأخر على المتقدم .. ونحو ذلك، ثم يكون قادرًا على تمييز الصواب من الخطأ، والحق من الباطل، ونخله نخلاً دقيقًا، فيعطي كل ذي حق حقه، وينزل كل قول منزلته، ولن يتحقق ذلك إلا إذا كان الناقد عالمًا مجتهدًا متقنًا، صاحب تتبع واستقراء، ومن لم يكن كذلك، فليس أهلاً للتجريح أو التعديل، ولهذا قال ابن القيم: «والكلمة الواحدة يقولها اثنان، يريد بها أحدهما: أعظم الباطل، ويريد بها الآخر: محض الحق، والاعتبار بطريقة القائل، وسيرته ومذهبه، ومايدعو إليه، ويناظر عنه». «مدارج السالكين» (٣/ ٥٢١).

من منهج
الإمام/ الشاطبي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- وهو يصف حال المقلدة: «المقلد لمذهب إمام يزعمون أنَّ إمامهم هو الشريعة، بحيث يأنفون أن تنسب إلى أحد من العلماء فضيلة دون إمامهم، حتى إذا جاءهم من بلغ درجة الاجتهاد، وتكلم في المسائل، ولم يرتبط إلى إمامهم، رموه بالنكير وفوقوا إليه سهام النقد وعدوه من الخارجين عن الجادة، والمفارقين للجماعة، من غير استدلال منهم بدليل، بل بمجرد الاعتياد العامي»[(١)].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- وهو يتحدث عن زلة العالم: «إن زلة العالم لا يصح اعتمادها من جهة، ولا الأخذ بها تقليدًا له، وذلك لأنها موضوعة على المخالفة للشرع، ولذلك عدت زلة، وإلا فلو كانت معتدًا بها لم يجعل لها هذه الرتبة، ولا نسب إلى صاحبها الزلل فيها، كما أنه لا ينبغي أن ينسب صاحبها إلى التقصير، ولا أن يشنع عليه بها، ولا يتنقص من أجلها، أو يعتقد فيه الإقدام على المخالفة بحتًا، فإن هذا كله خلاف ما تقتضي رتبته في الدين»[(٢)].

---

(١) انظر: «الاعتصام» (٢/ ٣٤٨)، ولهذا بيَّن في موضع آخر من «الاعتصام» (١/ ١٤٦) أن المجتهد المنسوب إلى البدعة لا يقع منه الابتداع إلا فلتة وبالعرض لا بالذات، وإنما تسمى غلطة أو زلة، لأن صاحبها لم يقصد اتباع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويل الكتاب، أي لم يتبع هواه، ولا جعله عمدة، والدليل عليه أنه إذا ظهر له الحق أذعن له وأقرَّ به. «منهج أهل السنة والجماعة» (ص١٢).
ولهذا قال شيخ الإسلام كما في «المجموع» (٣/ ١٧٩): «ليس كل من خالف في شيء من الاعتقاد يكون هالكًا، فقد يكون مجتهدًا مخطئًا يغفر له خطؤه، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته».

(٢) انظر: «الموافقات» (٥/ ١٣٦).

وقَالَ ـ رحمَهُ اللهُ ـ محذراً من التقليد بعد ذكره لحديث عدي بن حاتم ما نصه: «فتأملوا يا أولي الألباب كيف حال الاعتماد في الفتوى على الرجال من غير تحر للدليل الشرعي بل لمجرد الغرض العاجل ـ عافانا الله من ذلك بفضله ـ»[١].

قَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ وهو يتكلم عن العدل والإنصاف مع أهل البدع: «ينبغي أن تذكر أوصاف أهل البدع ولا يعينون بأعيانهم لئلا يكون ذلك داع إلى الفرقة والوحشة وعدم الألفة التي أمر الله بها ورسوله، حيث قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (آل عمران: ١٠٣)، وقال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ (الأنفال: ١)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (٣١) مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا﴾ (الروم: ٣١-٣٢)، والحديث: «**لا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تباغضوا، وكونوا عباد الله إخوانا**»، وأمر ﷺ بإصلاح ذات البين، وأخبر أن فساد ذات البين هي الحالقة، وأنها تحلق الدين، والشريعة طافحة بهذا المعنى».

وقَالَ ـ رحمَهُ اللهُ ـ في الاختلاف الذي يحمل على السلامة: كل مسألة حدثت في الإسلام فاختلف الناس فيها، ولن يورث ذلك الاختلاف بينهم عداوة ولا بغضاء، ولا فرقة علمنا أنها من مسائل الإسلام، وكل مسألة طرأت فأوجبت العداوة والتنابز والتنافر والقطيعة، علمنا أنها ليست من أمر الدين في شيء، وأنها التي عنى رسول الله ﷺ بتفسيره الآية، وهي قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا﴾ (الأنعام: ١٥٩)، فيجب على كل ذي دين وعقل أن يجتنبها، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ (آل عمران: ١٠٣)، فإذا اختلفوا وتقاطعوا كل ذلك لحدث أحدثوه من اتباع الهوى، فالإسلام يدعو إلى الألفة والتحاب والتراحم والتعاطف، فكل رأي أدى إلى خلاف ذلك فخارج عن الدين».

---

(١) انظر: «الاعتصام» (٢/ ٨٧٤) تحقيق: الشيخ سليم الهلالي.

من منهج
الإمام/ ابن أبي العز الحنفي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «والقول قد يكون مخالفًا للنص، وقائله معذور، فإن المخالفة بتأويل لم يسلم منها أحد من أهل العلم، وذلك التأويل وإن كان فاسدًا فصاحبه مغفور له لحصوله عن اجتهاده، فإن المجتهد إذا اجتهد وأصاب فله أجران: أجر على اجتهاده، وأجر على إصابته الحق، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر على اجتهاده، وخطؤه مغفور له، فمخالفة النص إن كانت عن قصد فهي كفر، وإن كانت عن اجتهاد فهي من الخطأ المغفور»[(١)] [(٢)].

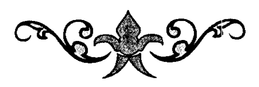
---

(١) انظر: «الاتباع» لابن أبي العز الحنفي (ص٢٩).

(٢) واعلم - أخي المتبع الحبيب - أن من المبتدعة من يرى بأن الخطأ والإثم متلازمان، ولكن أهل السنة والجماعة يرون بأن المجتهد المخطئ مأجور غير مأزور، لعموم قوله ﷺ: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر» رواه البخاري برقم (٧٣٥٢)، ومسلم برقم (١٧١٦)، وانظر تمام تخريجه في تعليقي على كتاب «العلم» لسماحة الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله تعالى -، ولعموم قوله ﷺ: «كل بني آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون» رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ١٩٨)، والترمذي برقم (٣٤٩٩) وحسنه، وابن ماجه برقم (٤٢٥١)، فالخطأ صفة لازمة لا ينجو منها أحد من البشر، ما عدا الأنبياء المعصومين عليهم الصلاة والسلام، ولو نجا منها أحد من الناس لنجا منها الصحابة الكرام ﷺ.

- ورحم الله ابن الأثير الجزري إذ يقول كما في «اللباب في تهذيب الأنساب» (١/ ٩): «وإنما السيد من عُدت سقطاته، وأُخذت غلطاته، فهي الدنيا لا يكمل فيها شيء»، وقديمًا قال الثعالبي فيما جاء في «يتيمة الدهر» (١/ ١١١): «الكامل من عدت سقطاته، والسعيد من حسبت هفواته، وما زالت الأملاك تُهجى وتُمدح»، ورحم الله ابن القيم حيث قال كما في «مدارجه» (٣/ ٥٢٢): «وكيف يعصم من الخطأ خلق ظلومًا جهولاً، ولكن من عدَّت غلطاته أقرب إلى الصواب ممن عدت إصابته» =

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «الحب والبغض بحسب ما فيهم من خصال الخير والشر، فإن العبد يجتمع فيه سبب الولاية وسبب العداوة، والحب والبغض، فيكون محبوبًا من وجه، ومبغوضًا من وجه، والحكم للغالب»[١]. [٢]



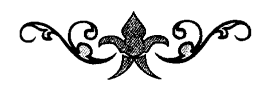
= وقال ياقوت الحموي - رحمه الله تعالى -: «فما علمنا فيمن تقدمنا وأمنا من الأئمة القدماء إلا وقد نُظم في سلك أهل الزلل، وأخذ عليه شيء من الخطل، وهم هم فكيف بنا مع قصورنا واقتصارنا؟» انظر: «معجم الأدباء» (١/ ٥٧).

(١) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٤٣٣).

(٢) وقد تقدم من النقولات عن الشيخين ابن تيمية وابن القيم - رحمهما الله تعالى - وما سيأتي من كلام الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، والشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز - رحمهما الله تعالى - وتأمل في هذه النقولات عن هؤلاء الأئمة من العلماء تجدها كلها على هذا النمط أنهم يقولون باجتماع الخير والشر، والسنة والبدعة، والولاية والعداوة، والحب والبغض، وانظر أيضًا لما نقله الإمام شمس الدين الذهبي عمن تقدمه، وتأمل فيما نقلته لك عن شيخ الإسلام ابن تيمية، لأنه أكثر من عُرف عنه هذا، وهو أشد من يثبت الولاية والعداوة، والحب والبغض، والخير والشر في الرجل الواحد، والكمال عزيز.

من منهج
الإمام/ ابن ناصر الدين الدمشقي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قال - رحمه الله تعالى -: «هيهات هيهات! إن في مجال الكلام في الرجال عقبات، مرتقيها على خطر، ومرتقيها هوىً لا منجى له من الإثم ولا وَزَر، فلو حاسب نفسه الرامي أخاه: ما السبب الذي هاج ذلك؟ لتحقق أنه الهوى الذي صاحبه هالك»[1].



(١) انظر: «الرد الوافر» (ص١٣).

- - وقديمًا كان سلفنا الكرام ﷺ يقولون: احذروا من الناس صنفين: صاحب هوى قد فتنه هواه، وصاحب دنيا أعمته دنياه. انظر: «إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان» (٢/ ٢٤١) لابن القيم، تحقيق محمد عفيفي، و«إعلام الموقعين عن رب العالمين» (١/ ١٣٦) لابن القيم. عن «منهج أهل السنة» (ص٤٧) للصويان.

- فهذا هو حال السلف في تعاملهم مع جميع الخلق سوى الموافق أو المخالف فكل واحد من الناس يعامل بالأسلوب الأنفع معه، حتى يبقى على الخير ولا يذاد عنه بسبب خطئه وزلله والحمد لله على السنة.

من منهج
الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «لو أن كل من ادُّعِي عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادُّعِي به وسقطت عدالته وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار، لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه»(١).

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «إن الذي يتصدى لضبط الوقائع من الأقوال والأفعال والرجال، يلزمه التحري في النقل فلا يجزم إلا بما يتحققه ولا يكفي بالقول الشائع، ولاسيما إن ترتب على ذلك مفسدة من الطعن في حق أحد من أهل العلم والصلاح، وإن كان في الواقعة أمر فادح في حق المستور، فينبغي أن لا يبالغ في إفشائه ويكتفي بالإشارة، لئلا يكون وقعت منه فلتة؛ ولذلك يحتاج المسلم أن يكون عارفًا بمقادير الناس، وبأحوالهم، ومنازلهم، فلا يرفع الوضيع، ويضع الرفيع»(٢).

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - عند الكلام على حديث قصة الحديبية الذي رواه البخاري وفيها: «وسار النبي ﷺ حتى كان بالثنية التي يهبط عليهم منها بركت راحلته، فقال الناس: حَلْ حَلْ، فألحت فقالوا: خلأت القصواء»(٣)، فقال النبي

---

(١) انظر: «هدي الساري» (ص٤٢٨).
(٢) انظر: «ذيل التبر المسبوك» (ص٤).
(٣) انظر: «فتح الباري» (٥/ ٤٢٠).

ﷺ : «ما خلأت القصواء وما ذاك لها بخلق ولكن حبسها حابس الفيل»، فعلق الحافظ بقوله: «جواز الحكم على الشيء بما عرف من عادته، وإن جاز أن يطرأ عليه غيره، فإذا وقع من شخص هفوة لا يعهد منه مثلها، لا ينسب إليها، ويرد على من نسبه إليها، ومعذرة من نسبه إليها ممن لا يعرف صورة حاله، لأن خلأ القصواء لولا خارق العادة لكان ما ظنه الصحابة صحيحًا، ولم يعاتبهم النبي ﷺ على ذلك ليعذرهم في ظنهم»[١].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-: في ترجمة عكرمة: «عن ابن جرير من ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح وما تسقط العدالة بالظن، وبقول فلان لمولاه: لا تكذب علي، وما أشبهه من القول الذي له وجوه وتصاريف، ومعانٍ غير الذي وجهه إليه أهل الغباوة[٢] [٣].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-: «ينبغي ألا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ»[٤].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-: «تقبل التزكية من عارف بأسبابها، لا من غير عارف، لئلا يزكي ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة واختبار»[٥].

---

(١) المصدر السابق (٥/ ٤٢٠).

(٢) «مقدمة فتح الباري» (١/ ٧).

(٣) ونحن ولله الحمد والمنة قد ثبتت عندنا بيقين عدالة شيخنا أبي الحسن، ومن جرحه عندنا فهو المجروح، لأنهم ما أقاموا على جرحه برهانًا ولا يقينًا ولكنهم جرحوه بالظن والهوى والتشهي شاء من شاء، ويأبى من يأبى، ونحن علمنا يقينا من سيرة شيخنا - حفظه الله - أنه إمام من الأئمة بشهادة خصومة قبل أن يغرهم الدينار والدرهم والسوط الغليظة التي استعملها لهم المدخلي، رغبهم فيما عنده من دنيا ثم رهبهم بما عنده من عصي غليظة فارتهبوا - والله المستعان -.

(٤) انظر: «نزهة النظر» (ص٧٢).

(٥) انظر: «نزهة النظر في شرح نخبة الفكر» (ص٧٠-٧٢).

- يجب أن يكون المتكلم في الرجال عارفًا بأسباب التعديل التي يعدل من أجلها الرجل، عارفًا بأسباب الجرح التي يجرح من أجلها، لأن من لم يكن كذلك قد يجرح الرجل بما لا يكون جارحًا، أو يعدله بما لا يكون معدلاً، وقد ذكر الخطيب البغدادي إجماع الأمة على أنه: «لا يرجع في التعديل =

وقال ـ رحمه الله ـ: «ويستفاد منه ـ أي: حديث عائشة رضي الله عنها ـ إن قومًا يأتوننا بلحم لا ندري أذكر اسم الله عليه أم لا، أن كل ما يوجد في أسواق المسلمين محمول على الصحة، وكذا ما ذبحه أعراب المسلمين، لأن الغالب أنهم عرفوا التسمية، وبهذا الأخير جزم ابن عبد البر، فقال: فيه أن ما ذبحه المسلم يؤكل ويحمل على أنه سمي لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير حتى يتبين خلاف ذلك»[1].

وقال في جواز تكنية المشركين والكافرين ـ وبعد نقله لكلام الإمام النووي ـ: «وقد تعقب كلامه بأنه لا حصر فيما ذكر، بل قصة عبد الله بن أبيّ في ذكره بكنيته دون اسمه، وهو باسمه أشهر، ليس لخوف الفتنة، فإن الذي ذكره بذلك عنده كان قويًا في الاسم، فلا يخشى معه أن لو ذكر عبد الله باسمه أن يجر بذلك فتنة، وإنما هو محمول على التأليف، كما جزم ابن بطال، فقال: فيه جواز تكنية المشركين على التأليف، إما رجاء إسلامهم، أو لتحصيل منفعة منهم، وأما تكنية أبي طالب، فالظاهر أنه من القبيل الأول، وهو اشتهاره بكنية دون اسمه»[2].

وما ذكر في التكنية جاز على غيرها من صور التعظيم المختلفة: أنه متى ما تحققت من ورائها مصلحة، أو كان لاستعمالها حاجة جاز معاملة أهل البدع بها: ومن ذلك مخاطبة النبي ﷺ لهرقل في كتابه له «بعظيم الروم»، نقل ابن حجر عن أبيه ـ رحمه الله ـ: بأن قوله: «عظيم الروم» صفة لازمة لهرقل، فإنه

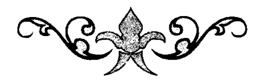
= إلا إلى قول عدل رضا عارف بما يصير به العدل عدلاً، والمجروح مجروحًا» «الكفاية» (ص١٢٤)، «منهج أهل السنة» (ص٣٢).

(١) انظر: «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (٩/ ٦٣٥-٦٣٦)، «الموقف» للرحيلي (١/ ٤٠٠).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٠/ ٥٩٢) من «الموقف» للرحيلي (٢/ ٥٨٤).

عظيمهم فاكتفى به ﷺ «عظيم الروم»؛ فإنه لو كتبها لأمكن هرقل أن يتمسك بها في أنه أقره على المملكة.

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ: «وينبغي أن يضم إليه أن ذكر عظيم الروم والعدول عن ملك الروم حيث كان لابد من صفة تميزه عند الاقتصار على اسمه؛ لأن من يتسمى بهرقل كثير، فقيل عظيم الروم، ليميز عمن يتسمى بهرقل، فعلى هذا فلا يحتج به على جواز الكتابة لكل ملك مشرك بلفظ: «عظيم قومه» إلا إن احتيج إلى مثل ذلك للتمييز، وعلى عموم ما تقدم من التأليف أو من خشية الفتنة يجوز ذلك بلا تقييد ـ والله أعلم ـ»[1].



(١) انظر: «الفتح» (١٠/ ٥٩٣) نقلاً عن «الموقف» (٢/ ٥٨٤-٥٨٥)، فأقول: أين هؤلاء الغلاة الذين أقاموا الدنيا، ولم يقعدوها على شيخنا أبي الحسن في مسألتين:

الأولى ـ قوله عن سيد قطب ـ رحمه الله تعالى ـ.

والثانية ـ قوله عن الشيخ عبد المجيد الزنداني ـ حفظه الله ـ مثنيًا عليه بعد وقوفه في وجه الصف العلماني الذي قام بسبِّ ذات الإله في الجرائد علنًا، ولم يقف إلا هو أمام وزارة الإعلام المتمثلة في وزيرها الرافضي الخبيث عبد الرحمن الأكوع، فشنعوا عليه وطاروا بهذا التشنيع كل مطار، وعبر شبكات الإنترنت، ومع كل مسافر ومهاجر، وعبر الأشرطة والرسائل المأجورة. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

من منهج
الإمام/ السخاوي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «كل رجل ثبتت عدالتـه لم يقبل فيه تجـريح أحد حتى يبين ذلك بأمر لا يحتمل أن يكون غير جُرحة»[(١)].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «ليس المراد إقامة بينة على جـرحه، بل المعنى أنه يستند في جرحه إلى ما يستند إليه في شهادته وهو المشاهدة ونحوها»[(٢)].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «وإذا أمكنه الجرح بالإشارة المفهمة أو بأدنى تصريح لا تجوز له الزيادة على ذلك، فالأمور المرخص فيها للحاجة لا يُرتقى فيها إلى زائد على ما يُحصل الغرض، وقد روينا عن المزني قال: سـمعني الشافعي يومًا وأنا أقول: فلان كذاب، فقال لي: يا إبراهيم، اكسُ ألـفاظك، أحسنها، لا تقل: كذاب!، ولكن قل: حديثه ليس بشيء.

ونحوه أنَّ البخاري كان لمزيد ورعه؛ قلَّ أن يقول: كذاب أو وضَّاع، أكثر ما يقول: سكتوا عنه، فـيه نظر، تركوه، ونحو هذا. نعم ربما يقـول: كذبه فلان، أو رماه فلان بالكذب»[(٣)].

---

(١) انظر: «فتح المغيث» (ص١٣٠). (٢) نفس المصدر (١٣٠).
(٣) انظر: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ» (ص٦٨-٦٩).
- أما علماء الجرح والتعطيل في زماننا أو بعبارة أصرح علماء الجرح والتجريح، فإنهم أجازوا لأنفسهم إطلاق أبشع الألفاظ في أخـير خلق الله ممن لا يستحقـون التجريح أصلاً، فمـن كلماتهم «أكذب =

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «لا يجوز التجريح بسببين إذا حصل بواحد، فقال العز بن عبد السلام في قواعده: إنه لا يجوز للشاهد أن يجرح بذنبين مهما أمكن الاكتفاء بأحدهما، فإن القدح إنما يجوز للضرورة، فليقدر بقدرها، ووافقه عليه القرافي وهو ظاهر»[(١)].

= مَن على وجه الأرض»، فالشافعي ينكر كلمة المزني، ألا وهي: فلان كذاب، وهذه الكلمة فيها لطافة من «أكذب مَن على وجه الأرض»، فماذا نقول للمعاصر هذا إمام الجرح والتعطيل: ماذا عسانا نقول له من أجل أن نرشده للأحسن والأصلح، بل إنه يقول: فلان دجال خبيث منذ عرفته الدعوة، وهو يدافع وينافح عن أهل الأهواء والبدع من أسياده وإخوانه، وفلان هذا إمام عصره في الحديث، وفي الجرح والتعديل، لكن التطاول على عباد الله ممن ليس لهم في التجريح والتقويم إلا السب والشتم والتهويل والافتراء والكذب، ويسمى عند الحمقى والمغفلين من أتباعه إمام الجرح والتعديل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ويقول: فلان ما عنده بصيص من نور الإسلام، ألفاظ جارحة قاذعة لو خرج أئمة الجرح والتعديل من أمثال يحيى بن معين والإمام أحمد والبخاري والرازيين لاستحوا من هذه الألفاظ ولضربوا قائلها بنعال من حديد ـ والله المستعان ـ، ويقول: فلان يخنس مثل الشيطان، وإلى غير ذلك من الألفاظ التي لا يُبتغى بها وجه الله ولا دين، وإنما هي انتصار للنفس الضعيفة والعقلية الضيقة ـ والله المستعان ـ.

ـ فمن لوازم الورع: أن يكون الناقد عفيف اللسان، يكسي ألفاظه بأحسن الأدب، ويختار أدلها على المقصود بألطف عبارة، ويربأ بنفسه عن الفظاظة والغلظة ووضيع الكلام، فما كان رسول الله ﷺ فاحشًا ولا متفحشًا ولا بالبذيء، ولهذا اشترط العلماء أن يكون الناقد المتكلم في الرجال ورعًا متجردًا، عدلاً في تعديله، عدلاً في جرحه، لا يحمله الهوى والتعصب على الجور، وبخس الناس، حقوقهم، كما لا يحمله الحب على رفع الناس فوق منازلهم، ومن لم يكن كذلك، فلا يحق له أن يتكلم في الرجال جرحًا وتعديلاً» «منهج أهل السنة والجماعة» (ص٣٩)، طبعة دار الوطن للنشر الأولى (١٤١٧).

(١) انظر: «فتح المغيث» (٣/ ٣٢٥)، وهذه القاعدة تؤكد خطورة العبث بأعراض المسلمين الذي درج عليه بعض المعاصرين، من الغلاة والرافضة لمنهج السلف، وها هو ذا عبد الله بن عمر ﷺ ينظر يومًا إلى الكعبة، ويقول: «ما أعظمك وأعظم حرمتك، والمؤمن أعظم حرمة منك» أخرجه الترمذي رقم (٢٠٣٢).

ـ وما أجمل ما قاله أبو بكر الصديق ﷺ: «لو لم أجد للسارق والزاني وشارب الخمر إلا ثوبي لأحببت أن أستره عليه» أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١٠/ ٢٢٧)، ولهذا قال ابن هبيرة: اجتهد أن تستر العصاة، فإن ظهور معاصيهم عيب في أهل الإسلام، وأولى الأمور ستر العيوب. «طبقات الحنابلة» (٣/ ٢٧٤)، وكان الأئمة يتورعون عن ذكر المثالب إذا لم يكن هناك فائدة من ذكرها، =

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: ناقلاً لكلام العسكري في شرح حديث: **«حبك الشيء يعمي ويصم»**، وقد مر تخريجه والكلام عليه في بيان ضعفه، قال العسكري: «أراد النبي ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ: أن من الحب ما يعميك عن طريق الرشد، ويصمك عن استماع الحق، وأن الرجل إذا غلب الحب على قلبه ولم يكن رادع من عقل أو دين أصمه حبه عن العدل، وأعماه عن الرشد»[1].

كان العلماء يستعيذون بالله تعالى من التعامي عن قول الحق في من تحبه من الأتباع أو المشايخ، ويحذرون قراءة كتبهم منه، فها هو ذا المناوي يقول: «فيا أيها الناظر، اعمل فيه بشرط الواقف من استيفاء النظر بعين العناية وكمال الدراية؛ لا يحملك احتقار مؤلفه على التعسف، ولا الحظ النفساني على أن يكون لك عن الحق تخلف، فإن عثرت على هفوة أو هفوات أو صدرت فيه عني كبوة أو كبوات، فما أنا بالمتحاشي عن الخلل ولا بالمعصوم عن الزلل، ولا هو بأول قارورة كسرت، ولا شبهة مدفوعة زبرت، ومن تفرد في سلوك السبيل لا يأمن من أن يناله أمر وبيل . . فرحم الله امرءً قهر هواه وأطاع الإنصاف وقوَّاه، ولم يعتمد العنت ولا قَصَدَ قَصْدَ من إذا رأى حسنًا ستره وعيبًا أظهره ونشره، وليتأمله بعين الإنصاف لا بعين الحسد والانحراف، فمن طلب عيبًا وجدَّ وجد، ومن افتقد زلل أخيه بعين الرضا والإنصاف فَقَدْ فَقَدَ، والكمال محال لغير ذي الجلال»[2].

= ومن جميل ما وقفت عليه أن الإمام الشوكاني ترجم لأحد العلماء وذكر شيئًا من سقطه، لأنه اذن له بذلك، ثم قال: «ولو علمت أنه يكرهه ما ذكرته، لأني صنت هذا الكتاب عن ذكر المعايب، وطهرته عن نشر المثالب، لا كما يفعله كثير من المترجمين من الاستكثار من ذلك؛ فإن الغيبة قبيحة إذا كانت بفلتات اللسان التي تحفظ، ولا يبقى أثرها بل تنسى في ساعتها، فكيف بها إذا حررت بالأقلام وبقيت أعوامًا، ولاسيما إذا لم يتعلق بها غرض الجرح والتعديل من حصائد الألسنة التي تكب صاحبها على منخره في نار جهنم ـ نسأل الله السلامة ـ. «البدر الطالع» (٢/ ١٦٢)، «منهج أهل السنة» (جـ٤١).

(١) «المقاصد الحسنة» (ص١٨١).

(٢) «فيض القدير» (١/ ٣).

من منهج
الإمام/ الشوكاني - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - مبينًا بعض فوائد الإيمان: وأهم ما يحصله لك: أن تكون منصفًا لا متعصبًا في شيء من هذه الشريعة، فإنها وديعة الله عندك وأمانته لديك، فلا تخنها وتمحق بركتها بالتعصب لعالم من علماء السوء، بأن تجعل ما يصدر عنه من الرأي ويروى له من الاجتهاد حجة عليك، وعلى سائر العباد، فإنك إن فعلت ذلك كنت قد جعلته شارعًا لا متشرعًا ومُكَلِّفًا ومُتَعَبِّدًا لا متعبَّدًا»[(١)].

---

(١) انظر: «طلب العلم وطبقات المتعلمين» (ص٧)، وأعيد قول ابن القيم - رحمه الله، ليزداد بيان فساد التقليد وضوحًا أكثر، حيث قال - رحمه الله -: المصنفون في السنة جمعوا بين فساد التقليد وإبطاله، وبين زلة العالم ليبينوا بذلك فساد التقليد، وأنَّ العالم قد يزل ولابد، إذ ليس بمعصوم، فلا يجوز قبول كل ما يقوله، ويُنزَّل قوله منزلة قول المعصوم، فهذا الذي ذمه كل عالم على وجه الأرض، وجرَّموه وذموا أهله، وهو أصل بلاء المقلدين وفتنتهم، فإنهم يقلدون العالم فيما زل فيه، وفيما لم يزل فيه، وليس لهم تمييز بين ذلك، فيأخذون الدين بالخطأ ولابد، فيحلون ما حرم الله، ويحرمون ما أحل الله، ويشرعون ما لم يشرع، ولابد لهم من ذلك إذا كانت العصمة منتفية عمن قلدوه، فالخطأ واقع منه ولابد. «إعلام الموقعين» (٢/ ١٩٢).

- وقال الشاطبي فيما مضى أيضًا، ونذكره هنا للتنبيه على خطر تقليد الغلاة والمقلدة من جهال زماننا: المقلدة لمذهب إمام يزعمون أنَّ إمامهم هو الشريعة، بحيث يأنفون أن تنسب إلى أحد العلماء فضيلة دون إمامهم، حتى إذا جاءهم من بلغ درجة الاجتهاد، وتكلم في المسائل ولم يرتبط إلى إمامهم، رموه بالنكير، وفوَّقوا إليه سهام النقد، وعدُّوه من الخارجين عن الجادة، والمفارقين للجماعة، من غير استدلال منهم بدليل، بل بمجرد الاعتياد العامي «الاعتصام» (٢/ ٣٤٨)، وقد تقدم.

- والناظر إلى الخلافات والنزاعات التي تحدث بين العلماء وطلبة العلم والدعاة قديمًا وحديثًا، ومن ثم الاضطراب في تقويم الرجال سببها التعصب لأقوال الرجال، ومعرفة الحق بأقوالهم، وجعلها نصوصًا تشريعية لا تجوز مخالفتها، وتنصيبهم حجة في كل صغيرة وكبيرة.

وَقَالَ - رحمَهُ اللهُ - عندما ترجم لأحد العلماء وذكر شيئًا من سقطه لأنه أذن له بذلك، ثم قال: «ولو علمت أنه يكرهه ما ذكرته، لأني صنت هذا الكتاب عن ذكر المعايب، وطهرته عن نشر المثالب، لا كما يفعله كثير من المترجمين، من الاستكثار من ذلك، فإن الغيبة قبيحة إذا كانت بفلتات اللسان التي تحفظ، ولا يبقى أثرها بل تنسى في ساعتها، فكيف بها إذا حررت بالأقلام وبقيت أعوامًا، ولا سيما إذا لم يتعلق بها غرض الجرح والتعديل، من حصائد الألسنة التي تكب صاحبها على منخره في نار جهنم، نسأل الله السلامة»[1].

وَقَالَ - رحمَهُ اللهُ - وقد ذكر بيتًا من البردة للبوصيري، وبيتًا لابن العجيل، وفيهما استغاثة بغير الله - عَزَّ وَجَلَّ وعلا - ثم قال: ويغلب على الظن أن مثل هذا البيت والذي قبله، إنما وقعا من قائلهما لغفلة، وعدم تيقظ، ولا مقصد لهما إلا تعظيم جانب النبوة والولاية، ولو نُبِّهَا لتنبها ورجعا عن الخطأ، وكثيرًا مع يعرض ذلك لأهل العلم والأدب والفطنة، وقد سمعنا ورأينا، فمن وقف على شيء من هذا الجنس لحي من الأحياء، فعليه إيقاظه بالحجج الشرعية، فإن رجع وإلا كان الأمر فيه كما أسلفته، وأما إذا كان القائل قد صار تحت أطباق اثرى فينبغي إرشاد الأحياء إلى ما في ذلك الكلام من الخلل، وقد وقع في البردة والهمزية شيء كثير من هذا الجنس، ووقع لمن تصدى لمدح نبينا محمد ﷺ، ولمدح الصالحين، والأئمة الهادين، ما لا يأتي على الحصر، ولا تتعلق بالاستكثار به فائدة، فليس المراد إلا التنبيه والتحذير، لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد» اهـ.

---

(١) انظر: «البدر الطالع» (٢/ ١٦٢)، وسيأتي.

فهذا كلام الشوكاني ـ رحمه الله تعالى ـ في البوصيري، ومن كان على شاكلته، والبوصيري أمره وأمر بردته مشهور بالانحراف، ومع ذلك تأول له الشوكاني بما لا تقبله النفس، فكيف من أهل السنة؟! ـ يا أيها الغلاة ـ ثم كيف تدعون الإجماع في موضع النزاع، أي: في مسألة حمل المجمل على المفصل الذي أنكره الغلاة، ففي جميع الأحوال يجب الرجوع إلى العلماء الربانيين، أهل الاختصاص والمعرفة، لكي توضع الأمور في مواضعها الشرعية الملائمة، ورءً للخلل والاضطراب، كما قال الله ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿ولَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ (النساء: ٨٣)[١].

لذلك يقول الإمام الشوكاني ـ رحمه الله تعالى ـ: «إن إنصاف الرجل لا يتم حتى يأخذ كل فن عن أهله كائنًا ما كان، فإنه لو ذهب العالم الذي تأهل للاجتهاد يأخذ مثلاً الحديث عن أهله، ثم يريد أن يأخذ ما يتعلق بتفسيره في اللغة عنهم، كان مخطئًا في أخذ المدلول اللغوي عنهم، وهكذا المعنى الإعرابي عنهم، فإنه خطأ، بل يأخذ الحديث عن أئمته بعد أن يكشف عن سنده وحال رواته، ثم إذا احتاج إلى معرفة ما يتعلق بذلك الحديث من الغريب رجع إلى الكتب المدونة في غريب الحديث، وكذا سائر كتب اللغة المدونة في الغريب وغيره، وإذا احتاج إلى بنية كلماته رجع إلى علم الصرف، وإذا احتاج إلى معرفة إعراب أواخر كلمة رجع إلى علم المعاني والبيان، وإذا أراد أن يسلك طريقة الجمع والترجيح بينه وبين غيره رجع إلى علم أصول الفقه».

ثم يؤكد الإمام الشوكاني هذه المنهجية المتزنة بقوله: فالعالم إذا صنع ذلك ظفر بالحق من أبوابه، ودخل إلى الإنصاف بأقوى أسبابه، وأما إذا أخذ العلم

---

(١) انظر: «أدب الطلب ومنتهى الأرب» (ص٧٦).

عن غير أهله، ورجَّح ما يجده من الكلام لأهل العلم في فنون ليسوا من أهلها، وأعرض عن أهلها، فإنه يخبط ويخلط، ويأتي من الأقـوال والترجيحات بما هو في أبعد درجات الإتقان، وهو حقيق بذاك».

واعتماد العلم أصلاً من الأصول المنهجية للحوار، كما أنه يخرج الجاهل من دائرة الحـوار، فهـو في الوقت ذاته يخرج المتـعصب والمقلد أيضًـا، لأنهـما لا يُجـيدان إلا ترديـد أقوال الشـيخ أو الجـماعـة، بدون عـمق أو وعي بدلالات النصوص ومـراميـها، وقد كـان التعصـب في التاريخ الإسلامي يتلـبس بلباس المذهبية الفقهية، فأضحى في عصرنا الحاضر يتلبس بلباس، الغلو والتحزُّب فيه، والتربية على الغـلو والتحزُّب من أجله التي درج عليها بعض العامـلين للإسـلام ـ غفـر الله لنا ولهم ـ مـعول هدم يعطل عـقل الإنسان، ويقـتل ملكات الإبداع والتفكير والتأمل، وهي تعتمـد على تلقين الأتباع الأصول التي بنى عليها الغلاة مذهبهم في التعـامل مع من يخالفهم تلقينًا حرفيًا جـافًا، بغض النظر عن صحة هذه الأصول من عـدمها، كمـا يُلقَّن ذم الآخرين والتـقليل من شأنهم بدون أن يعي حقيقة هذا الذم وأسبابه وحدوده، فـالتربية على هذه تجيد بكل إتقان صناعة المصفقين الببَّغاوات[١].

ومن طرائف المقلدة في الحـوار التي تدل على جهلهم وقلة بضـاعتـهم، ما نقله الماوردي ـ رحمه الله تعالى ـ، قال: ولقد رأيت من هذه الطبقة رجلاً يناظر في مجلس حفل، وقد استدل عليه الخصم بدلالة صحيحة، فكان جوابه عنها أن قال: إن هذه دلالة فاسدة، ووجه فسـادها أن شيخي لم يذكرها، وما لم يذكره الشيخ لا خير فيه، فأمسك عنه المستدل متعجبًا[٢].

---

(١) «الحوار أصوله المنهجية» (ص٤٦-٤٧) بتصرف.
(٢) انظر: «أدب الدنيا والدين» للماوردي (ص٧٨).

وَقَالَ ـ رحمهُ اللهُ ـ: «من آفات التعصب الماحقة لبركة العلم: أن يكون طالب العلم قد قال بقول في مسألة كما يصدر ممن يفتي، أو يصنف أو يناظر غيره، ويشتهر ذلك القول عنه، فإنه قد يصعب عليه الرجوع عنه إلى ما يخالفه، وإن علم أنه الحق، وتبيَّن له فساد ما قاله، ولا سبب لهذا الاستصعاب إلا تأثير الدنيا على الدين، فإنه قد يسوِّل له الشيطان أو النفس الأمارة أنَّ ذلك ينقصه، ويحط من رتبته، ويخدش في تحقيقه، ويغض من رئاسته، وهذا تخيل مختل، وتسويل باطل، فإن الرجوع إلى الحق يوجب له من الجلالة، والنبالة وحسن الثناء ما لا يكون في تصميمه على الباطل، بل ليس في التصميم على الباطل إلا محض النقص له والإزراء عليه والاستصغار لشأنه، فإن منهج الحق واضح المنار يفهمه أهل العلم، ويعرفون براهينه، ولاسيما عند المناظرة، فإذا زاغ عنه زائغ تعصبًا لقول قد قاله أو رأي رآه فإنه لا محالة يكون عند من يطلع على ذلك من أهل العلم العلم لأحد رجلين: إما متعصب مجادل مكابر ـ غلاة اليوم من السوقة ـ إن كان له من الفهم والعلم ما يدرك به الحق، ويتميز به الصواب، أو جاهل فاسد الفهم باطل التصور، إن لم يكن له من العلم ما يتوصل به إلى معرفة بطلان ما صمم عليه وجادل عنه ـ كأمثال الحجوري فاسد التصور والفهم ـ وكلا هذين المطعنين فيه غاية الشين»[1].



(١) انظر: «أدب الطلب ومنتهى الأرب» (ص٨٨-٨٩).

من منهج
العلامة/ الشنقيطي ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ـ
في التعامل مع المخالف

قَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «ونحن نرجو أن يغفر الله تعالى للذين ماتوا على هذا الاعتقاد، لأنهم لا يقصدون تشبيه الله بخلقه، وإنما يحاولون تنزيهه عن مشابهة خلقه، فقصدهم حسن، ولكن طريقهم إلى ذلك القصد سيئة، وإنما نشأ لهم ذلك السوء بسبب أنهم ظنوا لفظ الصفة التي مدح الله بها نفسه، يدل ظاهرها على مشابهة صفة الخلق، فنفوا الصفة التي ظنوا أنها لا تليق قصدًا منهم لتنزيه الله، وأوَّلوها بمعنى آخر يقتضي التنزيه في ظنهم، فهم كما قال الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ:

رام نفعًا من غير قصد ... ومن البر ما يكون عقوقًا

ونحن نرجو أن يغفر الله لهم خطأهم، وأن يكونوا داخلين في قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ (الأحزاب: ٥).

---

(١) انظر: «أضواء البيان» (٧/٤٤٨-٤٤٩) من «الإعلام» (ص٣٨٢-٣٨٣)، هذا هو منهج الأئمة الكبار، أما الغلاة والرافضة لمنهج السلف فإن منهجهم هو: هلك الناس، وهذا المنهج ما هو إلا منهج خارجي حروري وعيدي، الذي ينتهجه بعض الطغام، وإن تدثر بدثار الغيرة على الحق والانتصار له، وما بالقوم غيره على الحق، وإنما هو الجهل العريض الذي يبدو لهم علمًا واسعًا، وإنما هو الكبر، والتيه، وبطر الحق، وغمط الناس منازلهم:

اضاع الفريضةَ والسنة ... فتاهَ على الإنس والجِنَّة
كان لنا النارَ مِن دونه ... وأفرده الله بالجَنَّة

ـ انظر: «الإعلام» بتصرف (ص٣٠٥).

من منهج
العلامة/ المعلمي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - وهو يتكلم على قدح الساخط ومدح المحب، ونحو ذلك: «ما يصدر على وجه الحكم فهذا إنما يخشى فيه الخطأ، وأئمة الحديث عارفون متبحرون متيقظون يتحرزون من الخطأ جهدهم لكنهم متفاوتون في ذلك، ومهما بلغ الحاكم من التحري فإنه لا يبلغ أن تكون أحكامه كلها مطابقة لما في نفس الأمر، فقد تسمع رجلاً يخبر بخبر ثم تمضي مدة فترى أن الذي سمعته منه هو كيت وكيت، وأن معناه كذا، وأن ذاك المعنى باطل، وأن المخبر تعمد الإخبار بالباطل، وأنه لم يكن له عذر، وأن مثل ذلك يوجب الجرح فمن المحتمل أن يشتبه عليك خبر بآخر، إنما سمعت من فلان خبرًا، فأما هذا الخبر فإنما سمعته من غيره، وأن تخطئ في فهم المعنى، أو في ظن أنه باطل، أو أن مثل ذلك يوجب الجرح إلى غير ذلك، غالب الأحكام إنما تبنى على غلبة الظن، والظن قد يخطئ، والظنون تتفاوت، فمن الظنون المعتمد بها ما له ضابط شرعي، كخبر الثقة، ومنها ما ضابطه أن تطمئن إليه نفس العارف المتوقي المتثبت بحيث يجزم بالإخبار بمقتضاه طيب النفس منشرح الصدر، فمن الناس من يغتر بالظن الضعيف فيجزم، وهذا هو الذي يطعن أئمة الحديث في حفظه وضبطه، فيقولون: «يُحَدِّثُ على التوهم - كثير الوهم - كثير الخطأ - يهم - يخطئ»، ومنهم المعتدل ومنهم المبالغ في التثبت . .

إلى أن قال: «ومع هذا كله فالصواب في الجرح والتعديل هو الغالب، وإنما يحتاج إلى التثبت والتأمل فيمن جاء فيه تعديل وجرح، ولا يسوغ ترجيح التعديل مطلقًا بأن الجارح كان ساخطًا على المجروح، ولا ترجيح الجرح مطلقًا بأن المعدل كان صديقًا له، وإنما يستدل بالسخط والصداقة على قوة احتمال الخطأ إذا كان محتملاً، فأما إذا لزم من إطراح الجرح أو التعديل نسبة من صَدَرَ منه ذلك إلى افتراء الكذب، أو تعمد الباطل أو الغلط الفاحش الذي يبدر وقوع مثله من مثله، فهذا يحتاج إلى بينة أخرى لا يكفي فيه إثبات أنه كان ساخطًا أو محبًا»[1].

وفي (لسان الميزان) (جـ١/ ص١٦): «وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النصب وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذلقة وعبارة طلقة، حتى أنه أخذ يلين مثل الأعمش، وأبي نعيم وعبيد الله بن موسى، وأساطين الحديث، وأركان الرواية، فهذ إذا عارضه مثله أو أكبر منه وثق رجلاً ضعفه قبل التوثيق، ويلتحق به عبد الرحمن بن يوسف بن خراش المحدث الحافظ، فإنه من غلاة الشيعة، بل نسب إلى الرفض،

(١) هذا الكلام من الإمام المعلمي ينطق على طائفة الغلاة والرافضة لمنهج السلف في تقويم الرجال، والكتب والطوائف، فإنهم لا يجرحون عن تدين ولا عن علم ولا عن سنة، وإنما عن جهل وتشهي وتعصب لفلان وعلان من الناس، فإن هذه الطائفة عرفت بالشدة والغلو والجفاء والغلظة، هذه الفرقة لم نر في حياتنا مثل فكرها من الجنون، وقلة الأدب، وتعطشها للنقد على رجال فكرها، هذه الفرقة داء عضال يفتُّ في عضد هذه الأمة، مجموعة من المهووسين المغمورين الضائعين المائعين الفارغين فكريًا وعقائديًا.

فيتأنى في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد ،ويلتحق بذلك ما يكون سببه المنافسة في المراتب، فكثيرًا ما يقع بين العصريين الاختلاف والتباين وغيره، فكل هذا ينبغي أن يتأنى فيه، فتأمل».

ثم قال - رَحِمَهُ اللهُ -: «هذا وأول من نسب إليه هذا القول إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وكان نفسه منحرفًا عن أمير المؤمنين عليٍّ متشددًا في الطعن على المتشيعين، والجوزجاني فيه نصب، وهو مولع بالطعن في المتشيعين كما مر، ويظهر أنه إنما يرمي بكلامه هذا إليهم، فإن الكوفيين المنسوبين إلى التشيع جماعة أجلَّة، اتفق أئمة السنة على توثيقهم وحسن الثناء عليهم، وقبول روايتهم، وتفضيلهم على كثير من الثقات الذين لم ينسبوا إلى التشيع حتى قيل لشعبة حدثنا عن ثقات أصحابك، فقال: إن حدثتكم عن ثقات أصحابي فإنما أحدثكم عن نفر يسير من هذه الشيعة، الحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، وحبيب بن أبي ثابت، ومنصور، فكأن الجوزجاني لما علم أنه لا سبيل إلى الطعن في هؤلاء وأمثالهم مطلقًا حاول أن يتخلص مما يكرهه من مروياتهم، وهو ما يتعلق بفضائل أهل البيت.

وعبارته المذكورة تعطي أن المبتدع الصادق اللهجة المأمون في الرواية المقبول حديثه عند أهل السنة إذا روى حديثًا معروفًا عند أهل السنة غير منكر عندهم، إلا أنه مما قد تقوى به بدعته فإنه لا يأخذونه منه، فأما اختيار أن لا يؤخذ فله وجه رعاية للمصلحة كما مر، وأما أنه يتهم فلا يظهر له وجه بعد اجتماع تلك الشرائط إلا أن يكون المراد أنه قد يتهمه من عرف بدعته ولم يعرف صدق أمانته، ولم يعرف أن ذاك الحديث معروف غير منكر فيسيء الظن به وبمروياته،

ولا يبعد من الجوزجاني أن يصانع عما في نفسه، بإظهار أنه إنما يحاول هذا المعنى، فبهذا تستقيم عبارته، أما الحافظ ابن حجر ففهم منها معنى آخر [١].

وَقَالَ -رحمه الله- في الذي ينتقد الرجال لابد أن تتوفر أمور فيه: «ليس نقد الرواة بالأمر الهين، فإن الناقد لابد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفًا بأحوال الرواة السابقين، وطرق الرواية، خبيرًا بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب والموقفة في الخطأ والغلط، ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي متى وُلد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الدين والأمانة والعقل والمروءة والتحفظ؟ ومتى شرع في الطلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟ ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم وبلدانهم ووفياتهم وأوقات تحديثهم وعادتهم في التحديث ثم يعرف مرويات الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي ويعتبر بهذا إلى غير ذلك مما يطول شرحه، ويكون متيقظًا، مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكًا لنفسه، لا يستميله الهوى، ولا يستنفره الغضب، ولا يستخفه بادر ظن حتى يستوفي النظر ويبلغ المقر ثم يحسن التطبيق في حكمه، فلا يجاوز ولا يقصر، وهذه مرتبة بعيدة المرام عزيزة المنال، لم يبلغها إلا الأفذاذ، وقد كان من أكابر المحدثين وأجلتهم من يتكلم في الرواة، فلا يعول عليه، ولا يلتفت إليه» [٢].

---

(١) انظر: «التنكيل» (١/ ٢٣٢-٢٣٣-٢٣٧)، و«الموقف» (٢/ ٦٨٢-٦٨٣)، وهذا مما هو في طائفة الغلاة والرافضة لمنهج السلف، بل في غلاتهم من أمثال ربيع المدخلي يحيى بن علي الحجوري السفيه الكذاب سليط اللسان، خبيث البنان، وقد أطلق لنفسه العنان في جرح أهل السنة والأثر - وقد رد عليه الأخ نعمان بن عبد الكريم الوتر وغيره -، وكذلك الريمي الملقب بالإمام، والبرعي المهووس، والوصابي البليد، والمرغي الذي لم يرعَ حقوق الأخوة، وغيرهم كثير، لا كثرهم الله.

(٢) انظر: «مقدمة اليماني لتقدمة المعرفة لكتب الجرح والتعديل» (ص ب-ج).

- هذا الذي ذكره المعلمي كأنه يعني به نقاد زماننا من أمثال الأحمق اللئيم الأبله: هذا الرجل المأفون في جرحه وقلة أدبه، وسلاطة لسانه على إخوانه وغيرهم، ما عنده اطلاع على أخبار من جرحهم،=

وقال الإمام علي بن المديني ـ رحمه الله تعالى ـ وهو من أئمة هذا الشأن: «أبو نعيم وعفان صدوقان، لا أقبل كلامهما في الرجال، وهؤلاء لا يدعون أحدًا إلا وقعوا فيه».

وأبو نعيم وعفان من الأجلَّة، والكلمة المذكورة تدل على كثرة كلامهما في الرجال، ومع ذلك لا تكاد تجد في كتب نقل شيء من كلامهما(١).

= ولا عارف منهم أصلاً، حتى ينبري لتجريحهم ولا يعرف أحوالهم، ولا هو بطرق الرواية خبير، وقد بان عواره فيما أخرجه للناس من تعليقات علي بعض الكتب للعلماء المتقدمين يدل على أن الرجل ليس له ناقة ولا جمل، في ما يشهره عنه البلهاء والحمقى من أمثاله أنه إمام محدث وعلامة، كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبًا، ودجلاً، وزورًا، وبهتانًا لماذا؟، لأنه: عندما سئل عن محقق كتاب «سبل السلام» للعلامة الصنعاني، فقال: ما اسمه يا إخوان، قالوا: مأمون خليل شيخنا، فقال: يا إخوان هل منكم من أحد يعرف حال هذا الرجل؟ قالوا: لا، قال: إذًا فإن الرجل حزبي ومن أهل البدع، لماذا؟، . . قال: لأنه لم يعرف عند طلاب العلم؟ هذا عارف عالم علامة محدث ـ والله المستعان ـ، وأيضًا الرجل لا يستطيع أن يتمالك نفسه يفجر في الردود والتعقبات، ويختلق الكذبات من أجل أن يرد على من يخالفه، وما صنعه في كتابه سيئ الذكر «الصبح الشارق»، فقد تجاوز فيه كل الحدود في الطعون والاستهتار، وقلة الحياء والأدب، مع من خالفه، وإن كنا نقول: أن مخالفه ضال مضل، لكن لابد من التأدب كما سبق من فعل السلف، مما نقلناه في هذه الرسالة، كأمثال الشيخين ابن تيمية وابن القيم.

(١) انظر: «مقدمة في الجرح والتعديل» (ص ب و جـ).

ـ أقول: إذا كان أبو نعيم وعفان قيل عنهما أنهما صدوقان وأنهما من الأجلة فما بالكم بنقاد زماننا، فإنهم لا يلتزمون الصدق، فيما يدعونه على من خالفهم، بل يختلقون له الكذب من أجل القدح فيه، وتجريحه بما ليس فيه، فهل يجوز قبول كلامهم في من تكلموا فيه، فإن من تكلموا فيهم أئمة جبال أعلام في الدعوة السلفية، مصابيح دجاها ذوو الكفاءات البُرَآء الأخيار، النزهاء، فإنه لا يجوز بأي حال من الأحوال الالتفات إلى كلامهم فضلاً عن أن نقبله في من كان هذا حاله من الأوصاف المذكورة آنفًا لأهل العلم، فإننا نرد ولا نقبل كلامهم في الرجال ممن تكلموا فيهم، كأمثال: الشيخ العلامة سماحة الوالد عبد العزيز بن عبد الله بن باز، والشيخ العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، والشيخ العلامة الفقيه الأصولي محمد بن صالح العثيمين، والشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، والشيخ العلامة عبد المحسن العباد والشيخ العلامة عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، والشيخ العلامة مصطفى بن إسماعيل السليماني، والشيخ محمد بن عبد الله المغراوي، والشيخ علي بن حسن بن عبد الحميد، والشيخ سليم بن عبد الهلالي، والشيخ عيد الجزائري، وغيرهم ممن طعنوا فيهم طعون تخرجهم من السنة والسلفية، وكأن السلفية حكر على الغلاة والرافضة لمنهج السلف ـ والله المستعان ـ.

وَقَالَ - رحمهُ اللهُ - في نصيحة للعلماء: «اختلط الحابل بالنابل، فطريق النجاة للعالم أن يبدأ فيجرد نفسه من الأهواء ويتدبر حق التدبر ما كان عليه الحال في عهد النبي ﷺ فيأخذ بذلك ويدع ما يخالفه، وأما العامة منهم فهم إلى خير إذا عقلوا وتركوا التعصب لما لا يعلمون وتحروا الاحتياط لدينهم، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم»(١).

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - وهو يحذر من الغلو في الدين: «من أوسع أودية الباطل الغلو في الأفاضل، ومن أبغض أسلحته أن يرمي الغالي كل من يحاول رده إلى الحق ببغض أولئك الأفاضل ومعاداتهم، يرى بعض أهل العلم أن النصارى أول من غلوا في عيسى عليه السلام، كان الغلاة يرمون كل من أنكر عليهم انتشار الغلو؛ لأن بقايا أهل الحق كانوا يرون أنهم إذا أنكروا على الغلاة نسبوا إلى ما هم أشد الناس كراهية من بغض عيسى وتحقيره، ومقتهم الجمهور وأُوذوا فثبطهم هذا عن الإنكار، وخلا الجو للشيطان، وقريب من هذا حال الغلاة من الروافض، وحال القبوريين، وحال غلاة المقلدين»(٢).

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - في التثبت: «فكذلك ينبغي لأهل العلم أن لا ينقلوا كلمات العلماء عند الغضب، وأن يراعوا فيما نقل منهما هذا الأصل، بل قد يقال لو فرض أن العلم قصد عند غضبه الحكم لكان ينبغي أن لا يعتد بذلك حكمًا، ففي الصحيحين وغيرهما عن النبي ﷺ قال: **«لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان»** هذا لفظ البخاري(٣).

---

(١) انظر: «الفوائد المجموعة» (٢٧٩)، نقلاً عن: «فوائد وقواعد في الجرح والتعديل وعلوم الحديث» لأبي أسامة إسلام النجار (ص٣٦-٣٧).

(٢) انظر: «فوائد وقواعد في الجرح والتعديل» (ص٣٥).

(٣) رواه البخاري في «الأحكام» في: هل يقضي القاضي أو يفتي وهو غضبان؟ برقم (٧١٥٨).

والحكم في العلماء والرواة يحتاج إلى نظر وتدبر وتثبت أشد مما يحتاج إليه الحكم في كثير من الخصومات، فقد تكون الخصومة في عشرة دراهم فلا تخشى من الحكم فيها عند الغضب إلا تفويت عشرة دراهم، فأما الحكم على العالم والراوي فنخشى منه تفويت علم كثير وأحاديث كثيرة، ولو لم يكن إلا حديثًا واحدًا لكان عظيمًا»[(١)].

وَقَالَ - رحِمَهُ اللهُ -: «أما بعد، فإني وقفت على كتاب «تأنيب الخطيب» للأستاذ العلامة. محمد زاهد الكوثري . .»[(٢)].

وَقَالَ - رحِمَهُ اللهُ -: «أما بعد، فهذا كتاب (التنكيل) بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل تعقبت فيه ما انتقدته من كتاب (التأنيب) للخطيب، للأستاذ العلامة محمد زاهد الكوثري . .»[(٣)] [(٤)].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «وبالجملة فأسلافنا على ثلاث طبقات:

الأولى - من وضح لنا اعتصامه بالكتاب والسنة؛ فهؤلاء الذين نتولاهم.

الثانية - من وضح لنا تهاونه بالكتاب والسنة؛ فعلينا أن نتبرأ منهم.

---

(١) انظر: «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» (١/ ٥٤).

(٢) انظر: «طليعة التنكيل» (١/ ١٧)، ط الثانية.

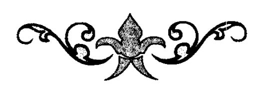
(٣) انظر: «التنكيل» (١/ ٣).

(٤) تعمدت نقل الكلام على الكوثري عندما قال عنه المعلمي «للأستاذ العلامة محمد زاهد»؛ فإن الغلاة لا يرون ذكر اسم المخالف على الإطلاق ولا حتى الترحم عليه ولا الثناء عليه بما هو فيه وبما هو أهله، وسيأتي من نقولات المتأخرين في هذه الرسالة كأمثال الشيخ ابن باز والألباني والوادعي والعثيمين والفوزان وغيرهم مما يدل على جواز هذا الفعل وهذا الصنيع، ومما قد مر من النقولات عن السلف تبين ذكر المخالف بما هو فيه وبما هو أهله، ولا ضير في ذلك ولا تعبأ بكلام من سُلبوا العقول والألباب وبمن حرموا من حلاوة العلم وبمن غاب عنهم الفهم والمراد من كلام السلف سحائب الرحمة تنساب عليهم.

الثالثة ـ قوم خلطوا عملاً صالحًا وآخر سيئًا عسى الله أن يعفو عنهم ويعذرهم؛ وعلينا أن نحمدهم فيما أصابوا فيه ونبرأ مما أخطأوا فيه ـ والله المستعان ـ[١].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ وهو يحذر من اتباع الهوى: «فالعالم قد يقصر في الاحتراس من هواه ويسامح نفسه، فتميل إلى الباطل، فينصره ويتوهم أنه لم يخرج عن الحق ولم يعاده، وهذا لا يكاد ينجو منه إلا المعصوم ﷺ، وإنما يتفاوت العلماء، فمنهم من يكثر منه الاسترسال مع هواه ويفحش حتى يقطع من لا يعرف طباع الناس ومقدار تأثير الهوى بأنه متعمد، ومنهم من يقل منه ذلك ويخف[٢].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ أيضًا محذرًا من اتباع الهوى: «وبالجملة، فمسالك الهوى أكثر من أن تحصى، وقد جربت نفسي أنني ربما أنظر في القضية زاعمًا أنه لا هوى لي، فيلوح لي فيها معنى فأقرره تقريرًا يعجبني، ثم يلوح لي ما يخدش في ذلك المعنى، فتجدني أتبرم بذلك الخادش، وتنازعني نفسي إلى تكليف الجواب عنه، وإنما هذا لأني لما قررت ذاك المعنى تقريرًا أعجبني صرت أهوى صحته، هذا مع أنه لم يعلم بذلك أحد من الناس، فكيف إذا كنت أذعته في الناس، ثم لاح الخدش، فكيف لو لم يلح لي الخدش، ولكن رجلاً آخر اعترض عليَّ به؟ فكيف إذا كان المعترض ممن أكرهه؟ . .»[٣].



---

(١) انظر: «التنكيل» (٢/ ٣٢٩).
(٢) المصدر السابق (٢/ ١٩٧).
(٣) المصدر السابق (٢/ ١٩٧).

من منهج
العلامة/ عبد الرحمن السعدي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «واعلم أن من أصول أهل السنة والجماعة: أنه قد يجتمع في العبد خصال خير وخصال شر، وخصال إيمان وخصال كفر أو نفاق، ويستحق من الثواب والعقاب بحسب ما قام به من موجبات ذلك، وقد دل على هذا الأصل نصوص كثيرة من الكتاب والسنة، فيجب العمل بكل النصوص وتصديقها كلها، وعلينا أن نتبرأ من مذهب الخوارج الذين يدفعون ما جاءت به النصوص من الإيمان وبقاء الدين، ولو فعل الإنسان ما فعل، إذا لم يفعل شيئًا من المكفرات التي تخرج صاحبها من الإيمان، فالخوارج يدفعون ذلك كله»[(١)] [(٢)].

---

(١) انظر: «بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار» (ص١٧).

(٢) وإني أحذر من كان على خير ممن يتبع الغلاة والرافضة لمنهج السلف على جهل بمذهبهم من أنهم على هذا الذي قاله السعدي فإنهم يتابعون الخوارج حذو القذة بالقذة في تكفير المسلمين، بل وصفوة المسلمين، بل علماء المسلمين من الأخيار السلفيين، قالوا في عبد الرحمن بن عبد الخالق: رأيناه خاسئًا مثل الشيطان، وقالوا عن عدنان عرعور: ما عنده بصيص من نور الإسلام، وقالوا عن الشيخ الفاضل المغراوي: لو خرج عمر بن الخطاب لضرب عنقه بالسيف، وقالوا عن أبي الحسن المأربي وما أكثر ما قالوا عنه؛ لأنه كشف عوار منهجهم التكفيري الطافح، منهجهم الضال المنحرف، منهجهم التبديعي بالجملة؛ لأنه حارب الأفكار المشبوهة والمغلوطة عند طائفة الغلاة بعد أن قدم لهم التنازلات علّ وعسى أن يلتم الشمل وترجع المياه إلى مجاريها كما يقال، لكن أبوا فواصل المشوار في هتك أستار هذا المنهج وهذه الأفكار المنحرفة الهدامة للدعوة السلفية المباركة مدعية أنها هي السلفية وغيرها خارج عنها - والله المستعان -، فقالوا عنه: أخبث من على وجه الأرض، وأضر من فرعون؛ لأن فرعون ما أفسد إلا في مصر، أما هو أفسد في جميع بقاع الأرض، وهو أضر من مصطفى أتاتورك العلماني الخبيث، وأن لو خرج الدجال لاتبعه أبو الحسن وأتباعه، و . . . و . . .

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «وأما من غض عن المحاسن، ولحظ المساوئ ولو كانت قليلة، فهذا من عدم الإنصاف، ولا يكاد يصفو مع زوجته، والناس في هذا ثلاثة أقسام:

أعلاهم: من لحظ الأخلاق الجميلة والمحاسن، وغفل عن المساوئ بالكلية وتناساها.

ـ وأقلهم توفيقًا وإيمانًا وأخلاقًا جميلة: من عكس القضية فأهدر المحاسن مهما كانت، وجعل المساوئ نصب عينيه، وربما مددها وبسطها وفسرها بظنون وتأويلات تجعل القليل كثيرًا، كما هو الواقع.

والقسم الثالث ـ من لحظ الأمرين، ووازن بينهما، وعامل الزوجة بمقتضى كل واحد منهما، وهذا منصف، ولكن قد حرم الكمال.

وهذا الأدب الذي أرشد إليه ﷺ ينبغي سلوكه واستعماله مع جميع المعاشرين والمعاملين، فإن نفعه الديني والدنيوي كثير، وصاحبه قد سعى في راحة قلبه وفي السبب الذي يدرك به القيام بالحقوق الواجبة والمستحبة؛ لأن الكمال في الناس متعذر وحسب الفاضل أن تعدَّ معايبه»[1].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ بعد كلام له في التحذير من إشاعة أخطاء العلماء وإهدار محاسنهم: «ثم لو فرض أن ما أخطأوا أو عثروا ليس لهم فيه تأويل ولا عذر، لم يكن من الحق والإنصاف أن تهدر المحاسن وتمحى حقوقهم الواجبة بهذا الشيء اليسير، كما هو دأب أهل البغي والعدوان، فإن هذا ضرره كبير وفساده مستطير، أيُّ عالم لم يخطئ؟ وأيُّ حكيم لم يعثر؟!»[2].

---

(١) انظر: «بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار» (ص١٠١-١٠٢).

(٢) فإن البغاة من الغلاة والرافضة لمنهج السلف قد تعدوا حدود الله ورسوله في التعامل مع من خالفهم كأمثال شيخنا أبي الحسن ـ حفظه الله تعالى ـ، فإنهم أهدروا محاسنه كلها وطرحوه أرضًا، ولكن =

ثم قَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في بيان صفات أهل العلم والدين: «فتجدهم متقربين إلي الله بمحبة أهل العلم والدين، جاعلين محاسنهم وآثارهم وتعليمهم ونفعهم نصب أعينهم، قد أحبوهم لما اتصفوا به وقاموا به من هذه المنافع العظيمة، غير مبالين بما جاء منهم إليهم من القدح والاعتراض، حاملين ذلك على التأويلات المتنوعة، ومقيمين لهم الأعذار الممكنة، وما لم يمكنهم مما نالهم منهم أن يجدوا له محملاً عاملوا الله فيهم، فعفوا عنهم لله، راجين أن يكون أجرهم على الله، وعفوا عنهم لما لهم من الحق الذي هو أكبر شفيع لهم، فإن عجزوا عن هذه الدرجة العالية التي لا يكاد يصل إليها إلا الواحد بعد الواحد؛ نزلوا إلى درجة الإنصاف، وهو اعتبار ما لهم من المحاسن ومقابلتها بالإساءة الصادرة منهم إليهم، ووازنوا بين هذه وهذه، فلابد أن يجدوا جانب الإحسان أرجح من جانب الإساءة أو متساويين أو ترجح الإساءة، وعلى كل حال من هذه الاحتمالات فيعتبرون ما لهم وما عليهم.

وأما من نزل عن درجة الإنصاف فهو بلاشك ظالم ضار لنفسه تارك من الواجبات عليه بمقدار ما تعدى فيه من الظلم. فهذه المراتب الثلاثة: مرتبة الكمال،

= هيهات هيهات، فإن الحليم المنصف يعرف ما يريد هؤلاء فيتنبه، فهم أرادوا من شيخنا أن يكون إمعة لا يسأل عن الدليل إن أخطأوا فيما يقرروه من منهج فاسد وأفكار دخيلة؛ لأنهم يعرفون فيه صفات الأتباع لمنهج السلف بالحجة والدليل، فأزعجهم ذلك فيه فطالبوه بالتنازل عن ذلك فأبى؛ لأنه سيضيع منهج السلف إن قبل أن يتنازل، لكن الحمد لله الذي ثبته على الحق وهداه لكشف عوار هذه الفرقة المنحرفة عن الجادة السلفية، فقالوا عليه: جهمي رافضي يسب الصحابة، ولهم كلمات تُهدُّ منها الجبال في أخيار الصحابة، وأما هو فهي كلمة عابرة ليس إلا، ولم يقصد بها الإساءة إلى الصحابة وبين موقفه منها بالتراجع بجميع الصيغ، أما هم فأظهروا التمادي والتطاول على الصحابة، ولم يطلقوا على واحد منهم رافضي مع أن سبهم للصحابة فظيع جدًا، ومع هذا لا نعتقده سبًا، وإنما خرج مخرج التمثيل والاستشهاد الذي لا ينبغي أن يستشهد به، لكن رمتني بدائها وانسلت، وقالوا عن شيخنا الأقاويل ولم يغفروا له تلك الزلة، وقد تاب منها ـ فالله المستعان ـ.

ومرتبة الإنصاف، ومرتبة الظلم. تميز كل أحوال أهل العلم ومقاديرهم ودرجاتهم ومن هو القائم بالحقوق ومن هو تارك، والله تعالى هو المعين الموفق[١].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - في تفسيره في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ (النور: ١٢) الآية: أي ظن المؤمنون بعضهم ببعض خيرًا، وهو السلامة مما رُمُوا به، وأن ما معهم من الإيمان المعلوم يدفع ما قيل فيهم من الإفك الباطل».

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - في (فتح الرحيم الملك العلام في علم العقائد والتوحيد والأخلاق والأحكام المستنبطة من القرآن - ١٦٨) نقلاً عن (الجواب الأكمل - ص٢٤)، قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - في هذه الآية: «هذا إرشاد منه لعباده، إذا سمعوا الأقوال القادحة في إخوانهم المؤمنين؛ رجعوا إلى ما علموا من إيمانهم، وإلى

---

(١) انظر: «الرياض الناظرة والحدائق الزاهرة» (ص٩٦-٩٩) من «منهج أهل السنة» (ص٨٣) للصويان.

- قال محب الدين الخطيب: «يجب على من يتحدث عن أهل الحق والخير إذا علم لهم هفوات أن لا ينسى ما غلب عليهم من الحق والخير، فلا يكفر ذلك كله من أجل تلك الهفوات، ويجب على من يتحدث عن أهل الباطل والشرِّ إذا علم لهم بوادر صالحات أن لا يوهم الناس أنهم من الصالحين من أجل تلك الشوارد الشاذة من أعمالهم الصالحات». («مقدمة العواصم من القواصم» - ص٣٧).

- وقال الشيخ/ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله تعالى - في إحدى رسائله: «. ومتى لم تتبيَّن لكم المسألة لم يحل لكم الإنكار على من أفتى أو عمل حتى يتبيَّن لكم خطؤه، بل الواجب: السكوت والتوقف، فإذا تحققتم الخطأ بينتموه، ولم تهدروا جميع المحاسن لأجل مسألة أو مئة أو مائتين أخطأت فيهن، فإني لا أدَّعي العصمة». انظر: «تاريخ نجد» (٢/ ١٦١)، و«منهج أهل السنة» للصويان (ص٨٢).

- وقال عماد الدين أبو العباس الواسطي - رحمه الله تعالى -: «ومن براهين المحق أن يكون عدلاً في مدحه، عدلاً في ذمه، لا يحمله الهوى عند وجود المراد على الإفراط في المدح ولا يحمله الهوى عند تعذر المقصود على نسيان الفضائل والمناقب وتعديد المساوئ والمثالب، فالمحق في حالتي غضبه ورضاه ثابت على مدح من مدحه وأثنى عليه، ثابت على ذم من ثلبه وحط عليه». انظر: «العقود الدرية» (ص٢٩١-٣٢١).

ظاهر أحوالهم، ولم يلتفتوا إلى أقوال القادحين، بل رجعوا إلى الأصل، وأنكروا ما ينافيه».

وَقَالَ - رحمهُ اللهُ - كما في «القواعد والأصول الجامعة والفروق والتفاسير البديعة النافعة» (ص٨٤) القاعدة السابعة والخمسون: «يجب حمل كلام الناطقين على مرادهم مهما أمكن في العقود والفسوخ والإقرارات وغيرها، وذلك أن الأقوال داخلة في الأعمال، فتدخل في قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»، ثم قال - رحمه الله -: «. . وكذلك مسائل الأيمان وألفاظها، يُرجع فيها إلى نية الحالف وقصده، حتى إن النية تجعل اللفظ العام خاصًا، والخاص عامًا، فينبغي أن يُراعى في ألفاظ الناس عُرفهم وعوائدهم، فإن لها دخلاً كبيرًا في معرفة مرادهم ومقاصدهم»[1].

وَقَالَ - رحمهُ اللهُ - في تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (٢) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ (المطففين: ٢-٣): «دلت الآية الكريمة على أن الإنسان كما يأخذ من الناس الذي له، يجب أن يعطيهم كل ما لهم من الأموال والمعاملات، بل يدخل في عموم هذا: الحجج والمقالات، فإنه كما أن المتناظرين قد جرت العادة أن كل واحد منهما يحرص على ما له من الحجج، فيجب عليه أيضًا أن يبين ما لخصمه من الحجة التي لا يعلمها، وأن ينظر في أدلة خصمه كما ينظر في أدلته هو، وفي هذا الموضع يعرف إنصاف الإنسان من تعصبه واعتسافه، وتواضعه من كبره، وعقله من سفهه»[2].

---

(١) انظر: «تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» (ص٥٦٣)، و«الجواب الأكمل» (ص٢٤).

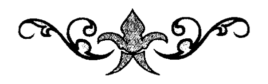
(٢) انظر: «تيسير الكريم الرحمن» (٧/ ٥٨٦-٥٨٧)، وقال - رحمه الله تعالى - في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (المائدة: ٨): «. . بل كما تشهدون لوليكم؛ فاشهدوا عليه، وكما تشهدون على عدوكم؛ فاشهدوا له، فلو كان كافرًا أو مبتدعًا، فإنه يجب العدل فيه، =

بعض الناس يخترع له قولاً يخالف به ما عليه أهل العلم والتقى، حتى إن بعضهم لم يسم عالمًا واحدًا سبقه فيما يقول ويدعيه ويشنع به على من خالفه، وإن كان المخالف متبعًا للأدلة الشرعية والآثار السلفية!! بل إن البعض قد يتهم مخالفة في نيته وقصده، وهذه طريقة من أفلس في باب الحجج الشرعية، وكان الأولى لهم أن ينزهوا أنفسهم عن ذلك؛ فقد ساق شيخنا أبو الحسن المأربي ـ حفظه الله تعالى ـ كلامًا نفيسًا للعلامة السعدي ـ رحمه الله تعالى ـ يذم فيه هذا السبيل القائم على عدم مقارعة الحجة بالحجة، إنما تكون المقارعة بالشتائم والتهويل والتشنيع، فقال: قال ـ رحمه الله تعالى ـ في تفسيره (تيسير الكريم الرحمن ـ ٢/ ٣٣٦) عند قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ (يونس:٧٨) الآية، فقال ـ رحمه الله ـ: قالوا لموسى رادين لقوله بما لا يُرد به: ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ أي: أجئتنا لتصدنا عما وجدنا عليه آباءنا من الشرك وعبادة غير الله، وتأمرنا بأن نعبد الله وحده لا شريك له؟.

وقوله: ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ فِي الأَرْضِ﴾ أي: وجئتمونا لتكونوا أنتم الرؤساء، ولتخرجونا من أراضينا، وهذا تمويه منهم وترويج على جُهالهم، وتهييج لعوامهم على معاداة موسى وعدم الإيمان به، وهذا لا يحتج به عرف الحقائق، وميز بين الأمور؛ فإن الحجج لا تُدفع إلا بالحجج والبراهين، وأما من جاء بالحق، فرُدَّ قوله بأمثال هذه الأمور، فإنها تدل على عجز مُوردها، ولم

= وقبول ما يأتي به من الحق، لا لأنه قاله، ولا يرد الحق لأجل قوله، فإن هذا ظلم للحق. انظر: «تيسير الكريم الرحمن» (٢/ ٢٥٩).

يلجأ إلى قوله: قصدك كذا، أو مرادك كـذا، سواء كان صادقًا في قوله وإخباره عن قصـد خصمه أو كـاذبًا، مع أن موسى عليه السلام كان كل مَن عَرَفَ حـاله وما يدعو إليه، عَـرَفَ أنه ليس قصده العلو في الأرض، وإنما قصده كقـصد إخوانه المرسلين: هداية الخلق وإرشادهم لما فيه نفعهم، ولكن حقيقة الأمر كما نطقوا به بقولهم: ﴿وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ﴾ أي: تكبرًا وعنادًا، لا لبطلان ما جاء به موسى وهارون، ولا لاشتبـاههم فيه، ولا لغير ذلك من المعـاني سوى الظلم والعدوان وإرادة العلو الذي رموا به موسى وهارون . . »[1].



(١) انظر: «الجواب الأكمل» المقدمة (ص٢).

من منهج

العلامة/ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -

في التعامل مع المخالف

سُئل - رَحِمَهُ اللهُ - أن البعض يقول: «إن العدل والإنصاف مع المخالفين ليس من الواجبات الشرعية، فما هو رأي سماحتكم في هذا القول؟

فَأجَابَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «العدل والإنصاف واجب مع العدو ومع الصديق؛ قال الله - جَلَّ وعَلا -: ﴿وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (الحجرات: ٩) يعني: العادلين، وقال الله - جَلَّ وعَلا -: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ (النحل: ٩٠)، فهو يأمر بالعدل والإحسان - سبحانه وتعالى - مع كل واحد، مع العدو ومع الصديق، مع المؤمن ومع الكافر، لابد من العدل، ولا يجوز له أن يظلم ويتعدى، بل يجب أن يعدل.

فإذا دعا الكفار وأصروا على الكفر قاتلهم، وأما أن يقاتلهم قبل الدعوة فلا، هذا ظلم، لابد أن يعلمهم وأن يدعوهم إلى الله أولاً، فإذا أصروا قاتلهم وجاهدهم في سبيل الله مع القدرة على ذلك، وهكذا إذا ترافع إليه الخصمان يحكم بينهما بالعدل وإن كان أحدهما مسلمًا والآخر كافرًا كان المحكوم له كافرًا، فـإذا كان مثلاً مسلم مع كافر يدعي الكافر عليه أنه أخذ سيارته أو أنه أخذ كذا وكذا، وعنده البينة الشرعية، يحكم له على المسلم الواجب: العدل، والله يقول: ﴿وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (الحجرات: ٩)، ويقول النبي ﷺ:

«المقسطون على منابر من نور عن يمين الرحمن يوم القيامة، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما وُلُوا»[١] [٢]

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - حول الصلح مع اليهود: قال فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي، وقد رأى فضيلة الشيخ يوسف.

وقال: وإنني أشكر فضيلته على اهتمامه بهذا الموضوع ورغبته في إيضاح الحق الذي يعتقده ولا يشك أن الأمر في هذا الموضوع وأشباهه كما قال فضيلته: يرجع إلى الدليل، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ.

ونقول للشيخ يوسف: وفقه الله وغيره من أهل العلم[٣].

وسُئل - رَحِمَهُ اللهُ - عن الانتماء إلى الجماعات الإسلامية؛ فقال: يتساءل كثير من شباب الإسلام عن حكم الانتماء للجماعات الإسلامية والالتزام بمنهج جماعة معينة دون سواها؟!

فَأَجَابَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «الواجب على كل إنسان أن يلتزم بالحق؛ قال الله، قال رسول الله ﷺ، وألا يلتزم بمنهج أي جماعة لا إخوان مسلمين ولا أنصار سنة ولا غيرهم، ولكن يلتزم بالحق، وإذا انتسب إلى أنصار السنة وساعدهم في الحق، أو إلى الإخوان المسلمين ووافقهم على الحق من دون غلو ولا تفريط

---

(١) رواه مسلم في: الإمارة، في: فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر. برقم (١٨٢٧).

- ومعنى قوله: «كلتا يديه يمين»: «أي: كلتا يديه خير ويمن وبركة، لدفع توهم النقص». انظر: «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (ص١٤٢)، و«النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير (٢/ ٣٤٥-٣٤٦)، و«لسان العرب» لابن منظور (١٣/ ٤٥٩)، نقلاً عن «الفتوى الحموية» لابن تيمية (ص٤٨٥) تحقيق عبد الرزاق بن عبد المحسن التويجري.

(٢) انظر: «مجموع فتاوى ومقالات إسلامية» (٨/ ١٨٣-١٨٤).

(٣) انظر: «مجلة المجتمع» (العدد ١١٣٣) الصادرة يوم (٩شعبان١٤١٥هـ)، الموافق ١٠/ ١/ ١٩٩٥م.

فلا بأس، أمـا يلتزم قولهم ولا يحيـد عنه فهذا لا يجـوز، وعليه أن يدور مع الحق حيث دار إن كان الحق مع الإخوان المسـلمين أخذ به، وإن كان مع أنصار السنة أخذ به، وإن كـان مع غيرهم أخذ به، يدور مع الحق، يعين الجـماعات الأخرى في الحق، ولكن لا يلتـزم بمذهب معين لا يحيـد عنه ولو كان باطلاً، ولو كان غلطًا، فـهذا منكر وهذا لا يجـوز، ولكن مع الجمـاعة في كل حق، وليس معهم فيما أخطأوا فيه[١].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في رده على الصَّواف في أن الشـمس جارية والأرض ثابتة: قال الأخ الشيخ الصَّواف: . . .

وقال أيضًـا: لقد اطلعت على الخطاب الموجـه إليَّ من فضـيلة الأخ الشيخ محمد محمود الصَّواف المتضـمن التعليق على مقالي المنشور في الصحف المحلية في رمضان (١٣٨٥هـ)، وسمى الرسالة (تعقيب على ما كتبه الأخ الشيخ محمد محمود الصَّواف ـ ص٤٣)، وما بعدها.

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: فقـد اطلعت على المقـابلة التي أجرتهـا مجلة المجتـمع مع فضـيلة الشيخ/ مـحمد علـي الصابوني، ونشرت في الـعدد رقم (٦١٣) تاريخ (٧/ ٦/ ١٤٠٣هـ) وسمى الكتاب (تنبيهات هامة على ما كتبه الشيخ محمد علي الصابوني في صفات الله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ). انظر: (ص٧) من الرسالة المذكورة نقل في المقال المذكور عن الشيخ حسن البنا ـ رحمه الله تعالى ـ (٣٠-٤٤)[٢].

---

(١) انظر: «مجموع فتاوى ومقالات» (٨/ ٢٣٧) السؤال رقم (٦).

(٢) انظر: «تنبيهات» (ص٢٢-٤٤).

تأمل ـ أخي المتبع اللبيب والسلـفي لاريب ـ كيف يتخاطب هذا الجبل الأشم هذا الذي فـقه سيرة السلف في تعاملهم مع من يـخالفونهم وكيف تكون صـدورهم رحبة تتقـبل الخلاف، ويريدون هداية من خالفهم ليرجع إلى الحق ليس مثل الذين يريدون ممن خالفهم أن يحرق بنار جهنم ـ والعياذ بالله ـ، وهذه =

وقد سُئل - رَحِمَهُ اللهُ - عن الجبهة الإسلامية السودانية التي تضم مختلف الاتجاهات: الحركية والصوفية والسلفية، وأنها قامت بعمل سياسي ومجابهة واسعة مع الشيوعيين والتغريبيين.

فَأجَابَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «بأن التعاون بين المسلمين في محاربة المذاهب الهدامة والدعوات المضللة، والنشاط التنصيري والشيوعي والإباحي؛ من أهم الواجبات ومن أعظم الجهاد في سبيل الله؛ لقوله تعالى: ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ**﴾ (المائدة: ٢)، ونصحهم بتقوى الله، وتصفية صفوفهم من كل ما يخالف الشرع المطهر، والتحاكم إلى شرع الله - عَزَّ وجَلَّ - والثبات عليه»[١].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «الواجب التثبت فإذا أخطأ العالم الداعية، أو الداعي إلى الله في مسألة ينبه عليها ولا يسقط حقه فيما أصاب فيه، بل يجب الإنصاف والعدل، وينبه على خطئه، ويوضح له خطؤه، ويقبل منه الحق فيما أصاب فيه، ولا ينبغي للعاقل أن يترك الحق إذا قاله الداعية أو العالم من أجل أنه أخطأ في مسألة، الحق مقدم على الجميع، فإذا كان عنده حق وباطل، يؤخذ الحق ويترك

= النقولات لهي دليل على سعة اطلاع الشيخ ابن باز على منهج السلف والرد على من يقول: إنه ليس عنده شيء، فإن الغلاة والرافضة لمنهج السلف يغمزون ويلمزون ويهمزون فيه - رحمه الله -، انظروا إخواني في الله كيف يخاطب الشيخ هؤلاء الثلاثة بالأخ وبالشيخ، ومعروف منهج هؤلاء الثلاثة ما فيه من البدع والخرافات والحزبيات عدا الصَّواف ليس مثل صاحبيه.

(١) لقاء (صحيفة الراية السودانية) من «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٦٦-١٦٧) ط. المعارف.

انظر - أخي المتبع اللبيب - كيف وجه بالتعاون معهم على البر والتقوى؛ لأنهم واقفون ضد تلك التيارات المحاربة للدين وفي هذه الأيام يرى العالم أجمع كيف يتكالب اليهود والنصارى على دولة السودان بسبب قضية إقليم دارفور؛ لأن الحكومة تقاتل المسيحيين والنصارى هناك من أجل إرغامهم للخضوع للشرع المطهر، فقامت عليها منظمة الأمم المتحدة الكافرة، ومجلس الأمن الدولي الكافر؛ فالتعاون بين المسلمين، وترك الخلافات والنزاعات في هذه الأيام لابد منه وخصوصًا في هذا الزمان المرير، وهذه الظروف الحرجة التي تمر بها بلاد الإسلام.

الباطل، وإذا كان أخطأ في مسألة من المسائل ينبه، ويقال له: أخطأت في كذا، والدليل يقتضي كذا وكذا، ولا يغمط حقه بالكلية، ولكن يشكر على ما أصاب فيه من الحق وينبه على خطئه في مسألة من المسائل، مثل الأئمة الأربعة وغيرهم، كل واحد له أخطاء في مسائل»[1].

وَقَالَ - رحمه الله - في معرض رده على الصابوني: «القاعدة الشرعية كما نبَّه عليها شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - وغيره: أن العالم يمدح بما وافق الكتاب والسنة، ويذم على ما خالف فيه الكتاب والسنة»، وهذا هو الذي قاله - رحمه الله تعالى - هو الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة، فالأشاعرة وغيرهم يمدحون على ما قالوه وكتبوه في نصر الحق في أبواب أصول الدين وفي غيرها، ويذمون على ما أخطأوا فيه إحقاقًا للحق وردًا للباطل، حتى لا يشتبه الأمر على من قل علمه - والله المستعان -[2].

وَقَالَ - رحمه الله -: إن الله - عَزَّ وجَلَّ - يأمر بالعدل والإحسان وينهى عن الظلم والبغي والعدوان.

وقد بعث الله نبيه محمدًا ﷺ بما بعث به الرسل جميعًا من الدعوة إلى التوحيد وإخلاص العبادة لله وحده، وأمره بإقامة القسط ونهاه عن ضد ذلك من عبادة الله، والتفرق والتشتت والاعتداء على حقوق العباد، وقد شاع في هذا العصر أن كثيرًا من المنتسبين إلى العلم والدعوة إلى الخير يقعون في أعراض كثير من إخوانهم الدعاة المشهورين[3]، ويتكلمون في أعراض طلبة العلم والدعاة والمحاضرين، يفعلون ذلك سرًا في مجالسهم، وربما سجلوه في أشرطة تنشر

---

(١) انظر: «مجلة الإصلاح» (٢٧/١٢/١٤١٣هـ) من «منهج أهل السنة والجماعة» (ص٨٤).

(٢) انظر: «تنبيهات هامة على ما كتبه الصابوني في صفات الله - عَزَّ وجَلَّ -» (ص٤٦).

(٣) قال هذا الكلام دفاعًا عن سلمان العودة وسفر الحوالي عندما قام عليهم ربيع المدخلي بما قام به مع عرعور والمغراوي، وعبد الرحمن بن عبد الخالق، وختم بأبي الحسن المأربي.

عل الناس، وقد يفعلونه علانية في محاضرات عامة في المساجد، وهذا المسلك مخالف لما أمر الله به ورسوله من جهات عديدة منها:

أولاً - أنه تعدٍّ على حقوق الناس من المسلمين، بل من خاصة الناس من طلبة العلم والدعاة الذين بذلوا وسعهم في توعية الناس وإرشادهم وتصحيح عقائدهم ومناهجهم واجتهدوا في تنظيم الدروس والمحاضرات وتأليف الكتب النافعة.

ثانيًا - أنه تفريق لوحدة المسلمين وتمزيق لصفهم وهم أحوج ما يكونون إلى الوحدة والبعد عن الشتات والفرقة وكثرة القيل والقال فيما بينهم خاصة وأن الدعاة الذين نيل منهم هم من أهل السنة والجماعة المعروفين بمحاربة البدع والخرافات والوقوف في وجه الداعين إليها وكشف خططهم وألاعيبهم، ولا نرى مصلحة في مثل هذا العمل إلا للأعداء المتربصين من أهل الكفر والنفاق أو من أهل البدع والضلال.

ثالثًا - أن هذا العمل فيه مظاهرة ومعاونة للمغرضين من العلمانيين والمستغربين وغيرهم من الملاحدة الذين اشتهر عنهم الوقيعة في الدعاة والكذب عليهم والتحريض ضدهم فيما كتبوا وسجلوا، وليس من حق الأخوة الإسلامية أن يعين هؤلاء المستعجلون أعداءهم على إخوانهم من طلبة العلم والدعاة وغيرهم.

رابعًا - إن في ذلك إفسادًا لقلوب العامة والخاصة، ونشرًا وترويجًا للأكاذيب والإشاعات الباطلة وسببًا في كثرة الغيبة والنميمة وفتح أبواب الشر على مصاريعها لضعاف النفوس الذين يدأبون على بث الشبه وإثارة الفتن ويحرصون على إيذاء المؤمنين بغير ما اكتسبوا.

خامسًا - أن كثيرًا من الكلام الذي قيل لا حقيقة له، وإنما هو من التوهمات التي زينها الشيطان لأصحابها، وأغراهم بها، وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

آمنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلا تَجَسَّسُوا وَلا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ﴾ (الحجرات: ١٢)، والمؤمن ينبغي أن يحمل كلام أخيه المسلم على أحسن المحامل، وقد قال بعض السلف: «لا تظن بكلمة خرجت من أخيك سوءًا وأنت تجد لها في الخير محملاً»[(١)].

سادسًا ـ وما وجد من اجتهاد لبعض العلماء وطلبة العلم فيما يسوغ فيه الاجتهاد في صاحبه لا يؤاخذ به ولا يثرَّب عليه إذا كان أهلاً للاجتهاد، فإذا خالفه غيره في ذلك كان الأجدر أن يجادله بالتي هي أحسن حرصًا على الوصول إلى الحق من أقرب طريق ودفعًا لوساوس الشيطان وتحريشه بين المؤمنين، فإن لم يتيسر ذلك ورأى أحد أنه لابد من بيان المخالفة فيكون ذلك بأحسن عبارة وألطف إشارة ودون تهجم أو تجريح أو شطط في القول قد يدعو إلى رد الحق والإعراض عنه ودون تعرض للأشخاص أو اتهام للنيات أو زيادة في الكلام لا مسوغ لها، وقد كان الرسول ﷺ يقول في مثل هذه الأمور: «ما بال أقوام قالوا كذا وكذا»[(٢)].

فالذي أنصح به هؤلاء الإخوة الذين وقعوا في أعراض الدعاة ونالوا منهم أن يتوبوا إلى الله تعالى مما كتبته أيديهم أو تلفظت به ألسنتهم مما كان سببًا في إفساد قلوب بعض الشباب وشحنهم بالأحقاد والضغائن وشغلهم عن طلب العلم النافع وعن الدعوة إلى الله بالقيل والقال والكلام عن فلان وفلان والبحث عما يعتبرونه أخطاء للآخرين وتصيُّدها وتكلُّف ذلك، كما أنصحهم أن يكفوا عما فعلوه بكتابة أو غيرها مما يبرءون فيه أنفسهم من مثل هذا الفعل ويزيلون ما

---

(١) رواه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٠٢ برقم ١٦١٨) تحقيق الطحان.
(٢) رواه البخاري (٣/ ٤١١)، ومسلم (٤/ ١٢٩)، وأحمد (٣/ ٢٤١-٢٥٩-٢٨٥)، والبيهقي (٧/ ٧٧)، وابن سعد في «الطبقات» (١/ ٢/ ٩٥) من حديث أنس بن مالك بلفظ: «جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ»، وفي رواية: «إن نفرًا من أصحاب النبي ﷺ».

علق بأذهان من يستمع إليه من قولهم، وأن يُقبلوا على الأعمال المثمرة التي تقرب إلى الله وتكون نافعة للعباد وأن يحذروا من التعجل في إطلاق التكفير أو التفسيق أو التبديع لغيرهم بغير بينة ولا برهان، وقد قال النبي ﷺ: **«من قال لأخيه: يا كافر؛ فقد باء بها أحدهما»** متفق على صحته[(١)].

ومن المشروع لدعاة الحق وطلبة العلم إذا أشكل عليهم أمر من كلام أهل العلم أو غيرهم أن يرجعوا فيه إلى العلماء المعتبرين ويسألوهم عنهم ليبينوا لهم جلية الأمر ويوقفوهم على حقيقته، ويزيلوا ما في أنفسهم من التردد والشبهة عملاً بقول الله - عَزَّ وجَلَّ -: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ (النساء: ٨٣)، والله المسئول أن يصلح أحوال المسلمين جميعًا ويجمع قلوبهم وأعمالهم على التقوى، وأن يوفق جميع علماء المسلمين وجميع دعاة الحق لكل ما يرضيه وينفع عباده ويجمع كلمتهم على الهدى ويبعدهم من أسباب الفرقة والاختلاف وينصر بهم الحق ويخذل بهم الباطل، إنه ولي ذلك والقادر عليه. انتهى[(٢)].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - في تعليقه على الطحاوية، عند قول الطحاوي - رحمه الله تعالى - «عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء، والأدوات والجهات الست، كسائر المبتدعات»: هذا الكلام فيه إجمال، قد يستغله أهل التأويل والإلحاد في أسماء الله وصفاته، وليس لهم بذلك حجة؛ لأن مراده - رحمه الله تعالى -: تنزيه الباري سبحانه عن مشابهة المخلوقات، لكنه أتى بعبارة مجملة تحتاج إلى تفصيل، حتى يزول الاشتباه، ثم فصَّل مراده بكل شيء من ذلك، إلى أن قال:

---

(١) رواه البخاري في «الأدب» في: من كفَّر أخاه بغير تأويل، برقم (٦١٠٣)، ومسلم في الإيمان في: بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر (١/ ٧٩) برقم (١١١).

(٢) انظر: «مجلة البحوث الإسلامية» (العدد٣٤ - ص٣٠٩-٣١٢).

«وأهل البدع يطلقون هذه الألفاظ لينفوا بها الصفات بغير الألفاظ التي تكلم بها، وأثبتها لنفسه، حتى لا يفتضحوا وحتى لا يشنع عليهم أهل الحق، والمؤلف الطحاوي ـ رحمه الله ـ لم يقصد هذا المقصد، لكونه من أهل السنة المثبتين لصفات الله، وكلامه في هذه العقيدة يفسِّر بعضه بعضًا، ويصدق بعضه بعضًا، ويُفسِّر مشتبهه بمحكمه»[١].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ ردًا على هذا السؤال: **هل كل ما ورد في (مجموع الفتاوى) لابن تيمية صحيح النسبة إليه، أم أن هناك بعض فتاوى نُسبت إليه؟**

فَأجَابَ الشيخ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «المعروف أن جامعها الشيخ العلامة عبد الرحمن بن قاسم ـ رحمه الله ـ وقد اجتهد وحرص على جمعها من مظانها، وسافر في ذلك أسفارًا كثيرة، ونقَّب عنها هو وابنه محمد، واجتهد في ذلك، والذي نعلم مما اطلعنا عليه: أنها صواب، وأنها صحيح نسبتها إليه، ولا يعني ذلك أن كل حرف أو كل كلمة قد وقع فيها خطأ من بعض النسَّاخ أو الطباع، قد يقع خطأ من بعض النساخ أو الطباع، ولكن تراجع الأصول، وسوف يتبين الخطأ ويظهر الخطأ، فإذا وجدت عبارة لا تناسب المعروف من عقيدته، والمعروف من كلامه، وإذا وجد الإنسان في الفتاوى كلمة أشكلت عليه، أو عبارة أشكلت عليه، فالواجب أن يردها إلى النصوص المعروفة من كلامه، من كتبه العظيمة، هذا هو الواجب على أهل الحق، أن يردوا المشتبه إلى المحكم كما هو الواجب في كتاب الله، وفي سنة رسول الله ﷺ، وفي كلام أهل العلم جميعًا» اهـ[٢].

---

(١) انظر: «مجموع فتاوى ومقالات إسلامية» للشيخ ابن باز ـ فتاوى العقيدة (١/ ٧١-٧٢) ط. دار الوطن. من «الجواب الأكمل» (ص٢٤).

(٢) من شريط «عقيدة أهل السنة والجماعة» لابن باز، من «الجواب الأكمل» (ص٢٤).

وَسُئِل - رَحِمَهُ اللهُ -: **ما واجب علماء المسلمين حيال كثرة الجمعيات والجماعات في كثير من الدول الإسلامية وغيرها، واختلافها فيما بينها حتى إن كل جماعة تضلل الأخرى، ألا ترون من المناسب التدخل في مثل هذه المسألة بإيضاح وجه الحق في هذه الخلافات، خشية تفاقمها وعواقبها الوخيمة على المسلمين هناك؟**

فأجاب - رحمه الله -: إن نبينا محمدًا ﷺ بين لنا دربًا واحدًا يجب على المسلمين أن يسلكوه وهو صراط الله المستقيم ومنهج دينه القويم، يقول الله تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (الأنعام: ١٥٣).

كما نهى رب العزة والجلال أمة محمد ﷺ عن التفرق واختلاف الكلمة؛ لأن ذلك من أعظم أسباب الفشل وتسلط العدو كما في قوله جلَّ وعلا: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا ﴾ (آل عمران: ١٠٣)، وقوله تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ﴾ (الشورى: ١٣).

فهذه دعوة إلهية إلى اتحاد الكلمة وتآلف القلوب، والجمعيات إذا كثرت في أي بلد إسلامي من أجل الخير والمساعدات والتعاون على البر والتقوى بين المسلمين دون أن تختلف أهواء أصحابها فهي خير وبركة وفوائدها عظيمة، أما إن كانت كل واحدة تضلل الأخرى وتنقد أعمالها فإن الضرر بها حينئذ عظيم والعواقب وخيمة، فالواجب على علماء المسلمين توضيح الحقيقة ومناقشة كل جماعة أو جمعية ونصح الجميع بأن يسيروا في الخط الذي رسمه الله لعباده ودعا إليه نبينا محمد ﷺ ومن تجاوز هذا أو استمر في عناده لمصالح شخصية أو مقاصد لا يعلمها إلا الله فإن الواجب التشهير به والتحذير منه ممن عرف الحقيقة، حتى يتجنب الناس طريقهم، وحتى لا يدخل معهم من لا يعرف

حقيقة أمرهم فيضلوه ويصرفوه عن الطريق المستقيم الذي أمرنا الله باتباعه في قوله جلَّ وعلا: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (الأنعام:١٥٣)، ومما لاشك فيه أن كثرة الفرق والجماعات في المجتمع الإسلامي مما يحرص عليه الشيطان أولاً وأعداء الإسلام من الإنس ثانيًا، لأن اتفاق كلمة المسلمين ووحدتهم وإدراكهم الخطر الذي يهددهم ويستهدف عقيدتهم يجعلهم ينشطون لمكافحة ذلك والعمل في صف واحد من أجل مصلحة المسلمين ودرء الخطر عن دينهم وبلادهم وإخوانهم، وهذا مسلك لا يرضاه الأعداء من الإنس والجن، فلذا هم يحرصون على تفريق كلمة المسلمين وتشتيت شملهم وبذر أسباب العداوة بينهم، نسأل الله أن يجمع كلمة المسلمين على الحق، وأن يزيل من مجتمعهم كل فتنة وضلالة، إنه ولي ذلك والقادر عليه[1].

وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللهُ -: إن مما تفضلتم به وأعتقد أن كثيراً من الإخوة يشاركونني في هذا الفهم أن الذي يجب أن يمنع صاحب الباطل، لا الدعاة إلى الحق، فلا يمنعون أن يستفيد الناس منهم في مجال الدعوة.

فَأَجَابَ - رَحِمَهُ اللهُ -: لاشك أن الواجب هو منع الدعاة من الباطل، وهم الذين يضايقون أهل العلم والخير، وربما جر ذلك إلى منعهم من المساجد بأسباب دعاة الباطل فيمنع غيرهم بأسبابهم، فإذا منع أهل الباطل استقام الطريق واتسع المجال لدعاة الحق، فالواجب على ولاة الأمور أن يأخذوا على يد أهل الباطل وأن يمنعوهم من نشر باطلهم بكل وسيلة من الوسائل الشرعية؛ سواء كان صاحب الباطل شيوعيًا أو وثنيًا أو نصرانيًا أو مبتدعًا أو جاهلاً بأحكام الشرع المطهر، فعلى ولاة الأمور من أهل الإسلام أن يمنعوا من ذكرنا من أصحاب الباطل من

---

(١) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز»، (٥/ ٢٠٢-٢٠٤).

أن ينشروا باطلهم، وعليهم أن يعينوا دعاة الحق الذين يدعون الناس إلى كتاب ربهم وسنة رسوله ﷺ ويبصرونهم بما أوجبه الله عليهم وما حرم عليهم من علم وبصيرة، ويوضحون لهم حق الله وحق عباده وحق ولاة الأمور، وحق كل مسلم على أخيه، هؤلاء هم الذين يعانون، ومن حاد عن الطريق ودعا إلى غير الشرع فهو الذي يمنع أينما كان. اهـ[1].

وَسُئِل - رَحِمَهُ اللهُ -: **فضيلة الشيخ: كثير من الخلاف الذي ينشأ بين العاملين في حقل الدعوة إلى الله والذي يسبب الفشل وذهاب الريح - كثير منه - ناشئ بسبب الجهل بأدب الخلاف، فهل لكم من كلمة توجيهية في هذا الموضوع؟**

فَأجَابَ - رحِمَهُ اللهُ -: نعم، الذي أوصي به جميع إخواني من أهل الدعوة والعلم إلى الله - عزَّ وجلَّ - هو تحري الأسلوب الحسن والرفق في الدعوة وفي مسائل الخلاف عند المناظرة والمذاكرة في ذلك، وأن لا تحمله الغيرة والحدة على أن يقول ما لا ينبغي أن يقول مما يسبب الفرقة والاختلاف والتباغض والتباعد، بل على الداعي إلى الله والمعلم والمرشد أن يتحرى الأساليب النافعة والرفق في كلمته حتى تقبل كلمته، وحتى لا تتباعد القلوب عنه، كما قال - عزَّ وجلَّ - لنبيه ﷺ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ (آل عمران: ١٥٩).

وقال - سبحانه - لموسى وهارون لما بعثهما إلى فرعون: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ (طه: ٤٤)، والله - سبحانه - يقول: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (النحل: ١٢٥)، ويقول - سبحانه -: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ (العنكبوت: ٤٦).

---

(١) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز»، (٥/ ٢٩٢).

ويقول ﷺ: **«إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه»** ويقول ﷺ: **«من يحرم الرفق يحرم الخير كله»**.

فعلى الداعي إلى الله والمعلم أن يتحرى الأساليب المفيدة النافعة، وأن يحذر الشدة والعنف، لأن ذلك قد يفضي إلى رد الحق وإلى شدة الخلاف والفرقة بين الإخوان، والمقصود هو بيان الحق والحرص على قبوله والاستفادة من الدعوة، وليس المقصود أن تبلغ دعوة الله وأن ينتفع الناس بكلمتك، فعليك بأسباب قبولها، وعليك الحذر من أساليب ردها وعدم قبولها[1].

وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللهُ -: **ما هو موقف المسلم من الخلافات المذهبية المنتشرة بين الأحزاب والجماعات؟**

فَأَجَابَ - رَحِمَهُ اللهُ -: الواجب عليه أن يلتزم الحق الذي يدل عليه كتاب الله وسنة الرسول ﷺ، وأن يوالي على ذلك ويعادي على ذلك، وكل حزب أو مذهب يخالف الحق يجب عليه البراءة منه وعدم الموافقة عليه.

فدين الله واحد هو الصراط المستقيم، وهو عبادة الله وحده واتباع محمد رسوله ﷺ، فالواجب على كل مسلم أن يلزم هذا الحق وأن يستقيم عليه، وهو طاعة الله واتباع شريعته التي جاء بها نبيه محمد ﷺ مع الإخلاص لله في ذلك وعدم صرف شيء من العبادة لغيره - سبحانه وتعالى -، فكل مذهب يخالف ذلك وكل حزب لا يدين بهذه العقيدة يجب أن يبتعد عنه وأن يتبرأ منه، وأن يدعو أهله إلى الحق بالأدلة الشرعية مع الرفق وتحري الأسلوب المفيد ويبصرهم بالحق[2].

---

(١) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز»، (٥/ ١٥٥-١٥٦).

(٢) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز»، (٥/ ١٥٧-١٥٨).

وَسُئِلَ -رَحِمَهُ اللهُ-: **يلحظ فضيلتكم وكل أحد انتشار الصحوة الإسلامية لدى المسلمين وفي صفوف الشباب خاصة، فما رأي فضيلتكم في ترشيد هذه الصحوة؟**

فَأَجَابَ -رَحِمَهُ اللهُ-: تقدم في جواب بعض الأسئلة أن الحركة الإسلامية التي نشطت في أول هذا القرن وفي آخر القرن السابق أنها تبشر بخير، وأنها بحمد الله حركة منتشرة في أرجاء المعمورة، وأنها في مزيد وتقدم.

وأن الواجب على المسلمين دعمها ومساندتها والتعاون مع القائمين بها، يجب أن يدعموا ويساعدوا وأن يحذروا من الزيادة والنقص، فإن كل دعوة إسلامية وكل عمل إسلامي، للشيطان فيه نزغتان؟ إما في جفاء وإما في غلو.

فعلى أهل العلم والبصيرة أن يدعموا هذه الدعوة، وأن يوجهوا القائمين بها إلى الاعتدال والحذر من الزيادة حتى لا يقعوا في الجفاء والتأخر عن حق الله، ملتزمة بالصراط المستقيم الذي هو الإخلاص لله والمتابعة للرسول ﷺ من غير غلو ولا جفاء، وبذلك تستقيم هذه الحركة وتؤتي ثمارها على خير وجه.

وعلى قادتها بوجه أخص أن يهتموا بهذا الأمر، وأن يعتنوا به غاية العناية حتى لا تزل الأقدام إلى جفاء أو غلو، والله ولي التوفيق[1].

وَسُئِلَ -رَحِمَهُ اللهُ-: **تسمعون عن جماعة الدعوة إلى القرآن والسنة، فما هي انطباعاتكم نحوها؟**

فَأَجَابَ -رَحِمَهُ اللهُ-: الذي بلغنا عنها هو الخير والاستقامة، وأن دعوتها بحمد الله مؤثرة ونافعة ومفيدة، وأنها تسير على منهج السلف الصالح، فنسأل الله لها وللقائمين عليها المزيد من الخير[2].

---

(١) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز»، (٥/١٥٨-١٥٩).
(٢) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز»، (٥/١٥٩).

وَسُئِل ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: **يتحمس بعض الشباب أكثر مما ينبغي ويميل إلى التطرف فما هي نصيحتكم له؟**

فَأجَابَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: يجب على الشباب وغيرهم الحذر من العنف والتطرف والغلو؛ لقول الله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾ (النساء: ١٧١)، وقوله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ (آل عمران: ١٥٩)، وقوله ـ عزَّ وجلَّ ـ لموسى وهارون لما بعثهما إلى فرعون: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ (طه: ٤٤)، وقول النبي ﷺ: «**إياكم والغلو في الدين، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين**»[(١)]؛ فلهذا أُوصي جميع الدعاة بأن لا يقعوا في الإسراف والغلو، وإنما عليهم التوسط، وهو السير على نهج الله، وعلى حكم كتابه وسنة نبيه ﷺ[(٢)].

وَسُئِل ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: **ختامًا كيف ترون سماحتكم الداعية الناجح؟ وما هي المواصفات التي يجب أن تتوفر فيه ويكون من شأنها زيادة فعالية الدعوة والتأثير على المدعوين؟**

فَأجَابَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: الداعية الناجح هو الذي يعتني بالدليل ويصبر على الأذى ويبذل وسعه في الدعوة إلى الله مهما تنوعت الإغراءات ومهما تنوع من التعب، ولا يضعف من أي أذى أصابه، أو من أجل كلمات يسمعها، بل يجب أن يصبر ويبذل وسعه في الدعوة في جميع الوسائل ولكن مع العناية بالدليل والأسلوب الحسن حتى تكون الدعوة على أساس متين يرضاه الله ورسوله والمؤمنون، وليحذر من التساهل حتى لا يقول على الله بغير علم،

---

(١) رواه أحمد وبعض أهل السنن بإسناد حسن.

(٢) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز»، (٥/ ٢٧٣-٢٧٤).

فيجب أن تكون لديه العناية الكاملة بالأدلة الشرعية وأن يتحمل في سبيل ذلك المشقة في كونه يدعو إلى الله عن طريق وسائل الإعلام أو عن طريق التعليم، فهذا هو الداعية الناجح والمستحق للثناء الجميل ومنازل عالية عند الله إذا كان ذلك عن إخلاص منه لله[(١)].

وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللهُ -: **هل تعتبر قيام جماعات إسلامية في البلدان الإسلامية لاحتضان الشباب وتربيتهم على الإسلام من إيجابيات هذا العصر؟**

فَأَجَابَ - رَحِمَهُ اللهُ -: وجود هذه الجماعات الإسلامية فيه خير المسلمين، ولكن عليها أن تجتهد في إيضاح الحق مع دليله، وأن لا تتنافر مع بعضها، وأن تجتهد بالتعاون فيما بينها، وأن تحب إحداها الأخرى، وتنصح لها وتنشر محاسنها، وتحرص على ترك ما يشوش بينها وبين غيرها، ولا مانع أن تكون هناك جماعات إذا كانت تدعو إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ[(٢)].

وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللهُ -: **بم تنصح الشباب داخل هذه الجماعات؟**

فَأَجَابَ - رَحِمَهُ اللهُ -: أن يترسموا طريق الحق ويطلبوه، وأن يسألوا أهل العلم فيما أُشْكِلَ عليهم، وأن يتعاونوا مع الجماعات فيما ينفع المسلمين بالأدلة الشرعية، لا بالعنف، ولا بالسخرية، ولكن بالكلمة الطيبة والأسلوب الحسن وأن يكون السلف الصالح قدوتهم، والحق دليلهم، وأن يهتموا بالعقيدة الصحيحة التي سار عليها رسول الله ﷺ وصحابته رضي الله عنهم[(٣)].

---

(١) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز»، (٥/ ٢٦٧-٢٦٨).
(٢) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز»، (٥/ ٢٧٢).
(٣) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز»، (٥/ ٢٧٢).

وَسُئِل - رَحِمَهُ اللهُ -: من واقع خبرتكم الطويلة في هذا المجال؟ ما هو الأسلوب الأمثل للدعوة؟

فَأجَابَ - رَحِمَهُ اللهُ -: الأسلوب - مثل ما بينه الله عزَّ وجلَّ - واضح في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، يقول - سبحانه وتعالى -: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (النحل: ١٢٥)، ويقول تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ (آل عمران: ١٥٩)، ويقول - عزَّ وجلَّ - في قصة موسى وهارون لما بعثهما إلى فرعون: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ (طه: ٤٤)، فالداعي إلى الله يتحرى الأسلوب الحسن والحكمة في ذلك وهي العلم بما قاله الله وورد في الحديث النبوي الشريف، ثم الموعظة الحسنة والكلمة الطيبة التي تحرك القلوب وتذكرها بالآخرة والموت، وبالجنة والنار حتى تَقْبل القلوب الدعوة وتُقبل عليها وتُصغي إلى ما يقول الداعي، وكذلك إذا كان هناك شبهة يتقدم بها المدعو عالجها بالتي هي أحسن، وأزالها لا بالشدة والعنف ولكن بالتي هي أحسن، فيذكر الشبهة ويزيحها بالأدلة ولا يمل ولا يضعف ولا يغضب غضبًا ينفر المدعو بل يتحرى الأسلوب المناسب والبيان المناسب والأدلة المناسبة، ويتحمل ما يثير غضبه لعله يؤدي موعظته بطمأنينة ورفق لعل الله يسهل قبولها من المدعو[(١)].

وَسُئِل - رَحِمَهُ اللهُ -: كيف تفسرون إحجام بعض الدعاة عن التعاون مع وسائل الإعلام؟ وكيف يمكن تجاوز تلك الفجوة وإيجاد قناة مفتوحة بين الدعاة ووسائل الإعلام؟

فَأجَابَ - رَحِمَهُ اللهُ -: لاشك أن بعض أهل العلم قد يتساهل في هذا الأمر؛ إما لمشاغل دنيوية تشغله، وإما لضعف في العلم، وإما أمراض تمنعه أو أشياء أخرى

---

(١) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز»، (٥/ ٢٦٤-٢٦٥).

يراها وقد أخطأ فيها، كأن يرى أنه ليس أهلاً لذلك أو يرى أن غيره قد قام بالواجب وكفاه .. إلى غير ذلك من الأعذار، ونصيحتي لطالب العلم أن لا يتقاعس عن الدعوة ويقول: هذا لغيري، بل يدعو إلى الله على حسب طاقته وعلى حسب علمه، ولا يدخل نفسه ما لا يستطيع بل يدعو إلى الله على حسب ما لديه من العلم، ويجتهد في أن يقول بالأدلة وألا يقول على الله بغير علم ولا يحتقر نفسه ما دام عنده علم وفقه في الدين، فالواجب عليه أن يشارك في الخير من جميع الطرق في وسائل الإعلام وفي غيرها، ولا يقول: هذا لغيري؛ فإن كل الناس إن تواكلوا بمعنى كل واحد يقول: هذه لغيري، تعطلت الدعوة وقل الداعون إلى الله وبقي الجهلة على جهلهم وبقيت الشرور على حالها، وهذا غلط عظيم، بل يجب على أهل العلم أن يشاركوا في الدعوة إلى الله أينما كانوا في المجتمعات الأرضية والجوية، وفي القطارات والسيارات، وفي المراكب البحرية، فكلما حصلت فرصة انتهزها طالب العلم في الدعوة والتوجيه، فكلما شارك في الدعوة فهو على خير عظيم قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (فصلت:٣٣)، فالله ـ سبحانه ـ يقول: ليس هناك قول أحسن من هذا، والاستفهام هنا للنفي؛ أي: لا أحد أحسن قولاً ممن دعا إلى الله، وهذه فائدة عظيمة ومنقبة كبيرة للدعاة إلى الله ـ عزَّ وجلَّ ـ، والرسول ﷺ يقول: **«من دل على خير فله مثل أجر فاعله»**، وقال ﷺ: **«من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئًا»**، وقال ﷺ لعلي رضي الله عنه لما بعثه إلى خيبر: **«فوالله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم»**، فلا ينبغي للعالم أن يزهد في هذا الخير أو يتقاعس عنه احتجاجًا بأن فلانًا قد قام بهذا، بل يجب على أهل العلم أن يشاركوا وأن يبذلوا

وسعهم في الدعـوة إلى الله أينما كانوا، والعالم كله بحاجة إلى الدعـوة مسلمُهُ وكافرُهُ، فالمسلم يزداد علمًا، والكافر لعل الله يهديه فيدخل في الإسلام[1].

وَسُئِل -رَحِمَهُ اللهُ-: **بعض الدعاة يحتجب عن المشاركة في وسائل الإعلام بسبب رفضه لسياسة الصحيفة أو المجلة التي تعتمد على الإثارة في تسويق أعدادها... فما رأي سماحتكم؟**

فَأجَابَ -رَحِمَهُ اللهُ-: الواجب على أصحاب الصحف أن يتقوا الله، وأن يحذروا ما يضر الناس سواء كانت الصحف يومية أو أسبوعية أو شهرية، وهكذا المؤلفون يجب أن يتقوا الله في مؤلفاتهم، فلا يكتبوا ولا ينشروا بين الناس إلا ما ينفعهم ويدعوهم إلى الخير ويحذرهم من الشر، أما نشر صور النساء على الغلاف أو في داخل المجلات أو الصحف فهذا منكر عظيم وشر كبير يدعو إلى الفساد والباطل، وهكذا نشرت الدعوات العلمانية المضللة أو التي تدعو إلى بعض المعاصي كالزنا أو السفور أو التبرج، أو تدعو إلى الخمر، أو تدعو إلى ما حرم الله، فكل هذا منكر عظيم، ويجب على أصحاب الصحف أن يحذروا ذلك ومتى كتبوا هذه الأشياء كان عليهم مثل آثام من تأثر بها، فعلى صاحب الصحيفة التي تنشر هذا المقال السيئ سواء كان رئيس التحرير أو من أمره بذلك عليهم مثل آثام من ضل بهذه الأشياء وتأثر بها، كما أن من نشر الخير ودعا إليه يكون له مثل أجور من تأثر بذلك، ومن هذا المنطلق يجب على وسائل الإعلام التي يتولاها المسلمون أن ينزهوها عن ما حرم الله، وأن يحذروا البث الذي يضر المجتمع حيث يجب أن تكون هذه الوسائل مركزة على ما ينفع الناس في دينهم ودنياهم، وأن يحذروا أن تكون عوامل هدم وأسباب إفساد لما يبث فيها، وكل واحد من المسؤولين الإعلاميين مسئول عن هذا الشيء على حسب قدرته.

---

(١) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز»، (٥/ ٢٦٥-٢٦٦).

ويجب على الدعاة أن يطرقوا هذا المجال فيما يكتبون وفيما ينشرون ويحذروا من ما حرم الله ـ عزّ وجلّ ـ، وهذا واجبهم في خطبهم وفي اجتماعاتهم مع الناس، فكل المجالس مجالس دعوة، أينما كان فهو في دعوة سواء في بيته أو في زياراته لإخوانه، أو في مجتمعه مع أي أحد، فالواجب عليه أن يستغل هذه الوسائل ـ وسائل الإعلام ـ وينشر فيها الخير ولا يحتجب عنها[1].

وَسُئِل ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: يقوم الإنتاج الإعلامي الحالي بتوجيه هذا الجيل كيفما يريد المنتجون.. فما يقدمه التليفزيون والإذاعة من تمثيليات ومسرحيات وبرامج مختلفة إنما يعمل على تكريس قيم وأفكار ومبادئ يريدها صانعوا هذه المصنفات الفنية، فإن تركنا إنتاج هذه المصنفات لغيرنا أفسدوا أبناءنا وبناتنا، وإن وجهنا أبناءنا وبناتنا لفهم ودراسة هذه الفنون من أجل صياغتها صياغة إسلامية خافوا؟

فَأَجَابَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: إن على المسئولين في الدول الإسلامية أن يتقوا الله في المسلمين وأن يولوا هذه الأمور لعلماء الخير والهدى والحق، كما أن على علمائنا ألا يمتنعوا من إيضاح الحقائق بالوسائل الإعلامية، وألا يدعوا هذه الوسائل للجهلة والمتهمين وأهل الإلحاد، بل يتولاها أهل الصلاح والإيمان والبصيرة، وأن يوجهوها على الطريقة الإسلامية حتى لا يكون فيها ما يضر المسلمين شيبًا أو شبانًا، ورجالاً أو نساءً، كما وأنه على العلماء أن يقدموا للناس إجابات وافية حول ما يبثه التلفاز ريثما يتولاها الصالحون، وأن على الدول الإسلامية أن تولي الصالحين حتى يبثوا الخير ويزرعوا الفضائل[2].

---

(١) «مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز»، (٥/١٥٨-١٥٩).
(٢) «مجلة البحوث الإسلامية ـ الشيخ ابن باز»، (عدد: ٣٢، ص: ١١٧).

وَسُئِل - رَحِمَهُ اللهُ -: هل من منهج السلف نقد الولاة من فوق المنابر؟ وما منهج السلف في نصح الولاة؟

فَأجَابَ - رَحِمَهُ اللهُ -: ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاة وذكر ذلك على المنابر؛ لأن ذلك يفضي إلى الفوضى وعدم السمع والطاعة في المعروف ويفضي إلى الخوض الذي يضر ولا ينفع، ولكن الطريقة المتبعة عن السلف النصيحة فيما بينهم وبين السلطان والكتابة إليه، والاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يوجه إلى الخير.

وإنكار المنكر يكون من دون ذكر الفاعل، فينكر الزنا وينكر الخمر وينكر الربا من دون ذكر من فعله، ويكفي إنكار المعاصي والتحذير منها من غير ذكر أن فلانًا يفعلها لا حاكم ولا غير حاكم.

ولما وقعت الفتنة في عهد عثمان قال بعض الناس لأسامة بن زيد رضي الله عنه: ألا تنكر على عثمان؟، قال: لا أنكر عليه عند الناس، لكن أنكر عليه بيني وبينه، ولا أفتح باب شر على الناس.

ولما فتحوا الشر في زمن عثمان رضي الله عنه وأنكروا على عثمان جهرةً تمت الفتنة والقتال والفساد الذي لا يزال الناس في آثاره إلى اليوم، حتى حصلت الفتنة بين علي ومعاوية، وقتل عثمان وعلي بأسباب ذلك، وقتل جَمٌّ كثير من الصحابة وغيرهم بأسباب الإنكار العلني وذكر العيوب علنًا حتى أبغض الناس ولي أمرهم وقتلوه، نسأل الله العافية[1].

---

(١) «حقوق الراعي والرعية - الشيخ ابن باز»، (ص٢٧-٢٨).

وَسُئِل ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: هل تعتقدون سماحتكم أن تقبل المجتمع للدعوة الآن أفضل من السابق، بمعنى أنه لا يوجد اليوم ما يسمى (حائط الاصطدام بين الدعوة والمجتمع)؟

فأجَابَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: الناس اليوم في أشد الحاجة للدعوة وعندهم قبول لها بسبب كثرة الدعاة إلى الباطل، وبسبب انهيار المذهب الشيوعي، وبسبب هذه الصحوة العظيمة بين المسلمين، فالناس الآن في إقبال على الدخول في الإسلام والتفقه في الإسلام حسب ما بلغنا في سائر الأقطار.

ونصيحتي للعلماء والقائمين بالدعوة أن ينتهزوا هذه الفرصة، وأن يبذلوا ما في وسعهم في الدعوة إلى الله وتعليم الناس ما خلقوا له من عبادة الله وطاعته مشافهة وكتابة، وغير ذلك بما يستطيعه العالم من خطب الجمعة والخطب الأخرى في الاجتماعات المناسبة، وعن طريق التأليف، وعن طريق وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، فالعالم أو الداعي إلى الله ـ جلَّ وعلا ـ ينبغي له أن ينتهز الفرصة في تبليغ الدعوة بكل وسيلة شرعية، وهي كثيرة والحمد لله، فلا ينبغي التقاعس عن البلاغ والدعوة والتعليم، والناس الآن متقبلون لما يقال لهم من خير وشر، فينبغي لأهل العلم بالله ورسوله أن ينتهزوا الفرصة ويوجهوا الناس للخير والهدى على أساس متين من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وأن يحرص كل واحد من الدعاة على أن يكون قد عرف ما يدعو إليه عن طريق الكتاب والسنة وقد فقه في ذلك حتى لا يدعو على جهل، بل يجب أن تكون دعوته على بصيرة، قال تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ (يوسف:١٠٨)، فمن أهم الشروط أن يكون العالم أو الداعي إلى الله على بصيرة فيما يدعو إليه، وفيما يحذر منه، والواجب الحذر من التساهل في

ذلك؛ لأن الإنسان قد يتساهل في هذا ويدعو إلى باطل أو ينهى عن حق، فالواجب التثبت في الأمور وأن تكون الدعوة على علم وهدى وبصيرة في جميع الأحوال(١).

وَسُئِل - رَحِمَهُ اللهُ -: **واقع الدعوة الآن كيف تقيمونه، وما هي المحاور التي يجب التركيز عليها في ظل المستجدات الحالية والتحديات المعاصرة؟**

فَأجَابَ - رحمهُ اللهُ -: في وقتنا الحاضر سَيَّرَ الله - عزَّ وجلَّ - أمر الدعوة أكثر، بطرق لم تحصل لمن قبلنا، فأمور الدعوة اليوم متيسرة أكثر، وذلك بواسطة طرق كثيرة، وإقامة الحجة على الناس اليوم ممكنة بطرق متنوعة، مثلاً عن طريق الإذاعة وعن طريق التلفزة وعن طريق الصحافة، وهناك طرق شتى، فالواجب على أهل العلم والإيمان وعلى خلفاء الرسول أن يقوموا بهذا الواجب، وأن يتكاتفوا فيه، وأن يبلغوا رسالات الله إلى عباد الله ولا يخشوا في الله لومة لائم، ولا يحابوا في ذلك كبيراً ولا صغيراً ولا غنيًا ولا فقيرًا، بل يبلغون أمر الله إلى عباد الله كما أنزل الله وكما شرع الله.

وقد يكون ذلك فرض عين إذا كنت في مكان ليس فيه من يؤدي ذلك سواك، كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنه يكون فرض عين ويكون فرض كفاية، فإذا كنت في مكان ليس فيه من يقوى على هذا الأمر ويبلغ أمر الله سواك فالواجب عليك أنت أن تقوم بذلك، فأما إذا وجد من يقوم بالدعوة والتبليغ والأمر والنهي غيرك فإنه يكون حينئذ في حقك سُنَّة إذا بادرت إليه وحرصت عليه كنت بذلك منافسًا في الخيرات وسابقًا إلى الطاعات. ومما

---

(١) «مجلة البحوث الإسلامية - الشيخ ابن باز»، (عدد: ٤٠، ص: ١٤٣-١٤٤).

احتج به على أنها فرض كفاية قوله ـ جلَّ وعلا ـ: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ﴾ (آل عمران: ١٠٤).

قال الحافظ ابن كثير عن هذه الآية جماع ما معناه: ولتكن منكم أمة منتصبة لهذا الأمر العظيم تدعو إلى الله، وتنشر دينه، وتبلغ أمره سبحانه وتعالى، ومعلوم أيضًا أن الرسول ﷺ دعا إلى الله وقام بأمر الله في مكة حسب طاقته وقام الصحابة كذلك ـ رضي الله عنهم وأرضاهم ـ بذلك حسب طاقتهم، ثم لما هاجروا قاموا بالدعوة أكثر وأبلغ، ولما انتشروا في البلاد بعد وفاته ﷺ قاموا بذلك أيضًا ﷺ، كُلٌّ على قدر علمه، فعند قلة الدعاة وعند كثرة المنكرات وعند غلبة الجهل ـ كحالنا اليوم ـ تكون الدعوة فرض عين على كل واحد بحسب طاقته، وإذا كان في محل محدود كقرية ومدينة ونحو ذلك ووجد فيها من تولى هذا الأمر وقام به وبلغ أمر الله كفى وصار التبليغ في حق غيره سنة؛ لأنه قد أقيمت الحجة على يد غيره ونفذ أمر الله على من سواه. ولكن بالنسبة إلى بقية أرض الله وإلى بقية الناس يجب على العلماء حسب طاقتهم وعلى ولاة الأمر حسب طاقتهم أن يبلغوا أمر الله بكل ما يستطيعون، وهذا فرض عين عليهم على حسب الطاقة والقدرة.

وبهذا يُعلم أن كونها فرض عين وكونها فرض كفاية أمر نسبي يختلف، فقد تكون الدعوة فرض عين بالنسبة إلى أقوام وإلى أشخاص، وسنة بالنسبة إلى أشخاص وإلى أقوام، لأنه وجد في محلهم وفي مكانهم من قام بالأمر وكفى عنهم.

وأما بالنسبة إلى ولاة الأمور ومن لهم القدرة الواسعة فعليهم من الواجب أكثر، وعليهم أن يبلغوا الدعوة إلى ما استطاعوا من الأقطار حسب الإمكان

بالطرق الممكنة، وباللغات الحية التي ينطق بها الناس، يجب أن يبلغوا أمر الله بتلك اللغات حتى يصل دين الله إلى كل أحد باللغة التي يعرفها، باللغة العربية وبغيرها، فإن الأمر الآن ممكن وميسور بالطرق التي تقدم بيانها، طرق الإذاعة والتلفزة والصحافة وغير ذلك من الطرق التي تيسرت اليوم، ولم تتيسر في السابق، كما أنه يجب على الخطباء في الاحتفالات وفي الجمع وفي غير ذلك أن يبلغوا ما استطاعوا من أمر الله ـ عزَّ وجلَّ ـ، وأن ينشروا دين الله حسب طاقاتهم وحسب علمهم، ونظرًا إلى انتشار الدعوة إلى المبادئ الهدامة وإلى الإلحاد وإنكار رب العباد وإنكار الرسالات وإنكار الآخرة، وانتشار الدعوة النصرانية في الكثير من البلدان، وغير ذلك من الدعوات المضللة، نظرًا إلى هذا فإن الدعوة إلى الله ـ عزَّ وجلَّ ـ اليوم أصبحت فرضًا عامًا، وواجبًا على جميع العلماء، وعلى جميع الحكام الذين يدينون بالإسلام، فرض عليهم أن يبلغوا دين الله حسب الطاقة والإمكان بالكتابة وبالخطابة، وبالإذاعة، وبكل وسيلة استطاعوا، وأن لا يتقاعسوا عن ذلك أو يتَّكلوا على زيد أو عمرو، فإن الحاجة بل الضرورة ماسة اليوم إلى التعاون والاشتراك والتكاتف في هذا الأمر العظيم أكثر مما كان قبل ذلك؛ لأن أعداء الله قد تكاتفوا وتعاونوا بكل وسيلة للصد عن سبيل الله والتشكيك في دينه، ودعوة الناس إلى ما يخرجهم من دين الله ـ عزَّ وجلَّ ـ، فوجب على أهل الإسلام أن يقابلوا هذا النشاط الملحد بنشاط إسلامي وبدعوة إسلامية على شتى المستويات، وبجميع الوسائل وبجميع الطرق الممكنة، وهذا من باب أداء ما أوجب الله على عباده من الدعوة إلى سبيله[1].

---

(١) «مجلة البحوث الإسلامية ـ الشيخ ابن باز»، (عدد: ٤٠، ص: ١٣٦-١٣٩).

وقال - رحمه الله - ردًا على هذه الرسالة: **نريد من سماحتكم تشجيع الدعاة وطلبة العلم على إقامة الدروس والمحاضرات في كافة أنحاء البلاد، حيث لوحظ الجفاء في بعض المناطق، وقلة الدعاة، وتكاسل طلبة العلم وإحجامهم عن الدروس والمحاضرات، مما يسبب انتشار الجهل وعدم العلم بالسنة وانتشار الشركيات والبدع.**

لاشك أن الواجب على العلماء أينما كانوا أن ينشروا الحق وينشروا السنة ويعلموا الناس، وأن لا يتقاعسوا عن ذلك، بل يجب على أهل العلم أن ينشروا الحق بالدروس في المساجد التي حولهم، وإن كانوا غير أئمة فيها. . وفي خطب الجمعة من أئمة الجوامع، يجب على كل واحد أن يعتني بخطبة الجمعة، ويتحرى حاجة الناس. . وهكذا المحاضرات والندوات يجب على القائمين بها أن يتحروا حاجة الناس، ويبينوا لهم ما قد يخفى عليهم من أمور دينهم، وما يلزم نحو إخوانهم من الجيران وغيرهم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الله، وتعليم الجاهل بالرفق والحكمة، ومتى سكت العلماء ولم ينصحوا ولم يرشدوا الناس تكلم الجهال، فضلوا وأضلوا، وقد جاء في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من صدور الرجال، ولكن يقبض العلم بموت العلماء، حتى إذا لم يَبْقَ عالمٌ اتخذ الناس رؤوسًا جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا» (رواه البخاري)، فنسأل الله السلامة من كل سوء، لنا ولإخواننا المسلمين.

وبما ذكرنا يُعلم أن الواجب على أهل العلم أينما كانوا في القرى والمدن، وفي القبائل وفي هذه البلاد، وفي كل مكان أن يعلموا الناس، وأن يرشدوهم بما قال الله - عزَّ وجلَّ - ورسوله ﷺ، وما أشكل عليهم في ذلك وجب عليهم أن يراجعوا الكتاب والسنة ويراجعوا كلام أهل العلم، فالعالم يتعلم إلى أن

يموت، ويتعلم ليعلم ما أشكل عليه، ويراجع كلام أهل العلم بالأدلة حتى يفتي الناس ويعلمهم على بصيرة، وحتى يدعو إلى الله على بصيرة.

فالإنسان في حاجة إلى العلم إلى أن يموت ولو كان من الصحابة ﷺ، فكل إنسان محتاج إلى طلب العلم، والتفقه في الدين، ليعلم ويتعلم، فيراجع القرآن الكريم ويتدبره، ويراجع الأحاديث الصحيحة وشروحها، ويراجع كلام أهل العلم حتى يستفيد ويتضح له ما أشكل عليه، ويعلم الناس مما علمه الله، سواء كان في بيته أو في المدرسة، أو في المعهد أو في الجامعة، أو في المساجد التي حوله، أو في السيارة، أو في الطائرة، أو في أي مكان، أو في المقبرة، إذا حضر عند الدفن ولم ينفضَّ القبر بأن ينتظروا، يذكرهم بالله، كما كان ﷺ يفعل.

والمقصود أن العالم ينتهز الفرصة في كل مكان مناسب، واجتماع مناسب، لا يضيع الفرصة، بل ينتهزها ليذكر ويعلم بالكلام الطيب، والأسلوب الحسن والتثبت والحذر من القول على الله بغير علم[1].

وَسُئِل ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: نود من سماحتكم أن تبينوا لنا حكم الدعوة إلى الله عزَّ وجلَّ؟ وأوجه الفضل فيها؟

فَأجَابَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: أما حكمها فقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة على وجوب الدعوة إلى الله ـ عزَّ وجلَّ ـ، وأنها من الفرائض، والأدلة في ذلك كثيرة، منها قوله ـ سبحانه ـ: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٤)، ومنها قوله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (النحل: ١٢٥)،

(١) «مجلة البحوث الإسلامية ـ الشيخ ابن باز»، (عدد: ٣٦، ص: ١٢٧-١٢٨).

ومنها قـولـه ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿ وَادْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ وَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (القصص: ٨٧)، ومنها قـوله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿ قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾ (يوسف: ١٠٨)، فبين سبحانه أن أتباع الرسول ﷺ هم الدعاة إلى الله، وهم أهل البصائر، والواجب كمـا هو معلوم هو اتباعه والسير على منهـاجه ﷺ، كما قال تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ (الأحزاب: ٢١).

وصرح العلـماء أن الدعوة إلى الله ـ عـزَّ وجلَّ ـ فرض كـفاية بالنسـبة إلى الأقطار التي يقوم فيها الدعـاة، فإن كل قطر وكل إقليم يحتاج إلى الدعوة وإلى النشاط فـيهـا، فهي فرض كـفاية إذا قـام بها من يكفي سقط عـن الباقين ذلك الواجب وصارت الدعوة في حق الباقين سنة مؤكدة وعملاً صالحًا جليلاً.

وإذا لم يقم أهل الإقليم أو أهل القطر المعين بالدعوة على التـمام صار الإثم عامًّـا، وصار الواجب على الجـميع وعلى كل إنسان أن يقـوم بـالدعـوة حسب طاقته وإمـكانه، أما بالنظر إلى عموم البـلاد فالواجب أن يوجد طائفة منتـصبة تقوم بالدعوة إلى الله ـ جلَّ وعلا ـ في أرجـاء المعمورة تبلغ رسالات الله، وتبين أمر الله عـزَّ وجلَّ بالطرق الممكنة؛ فـإن الرسول ﷺ قد بعـث الدعاة وأرسل الكتب إلى الناس وإلى الملوك والرؤساء ودعاهم إلى الله ـ عزَّ وجلَّ ـ [1].



(١) «مجلة البحوث الإسلامية ـ الشيخ ابن باز»، (عدد: ٤٠، ص: ١٣٥-١٣٦).

من منهج
العلامة/ ناصر الدين الألباني - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «ولابدَّ من لفت النظر أخيرًا إلى أننا حينما ندعو المسلمين جميعًا إلى التمسك بالكتاب والسنة، وعلى منهج السلف الصالح، لما ذكرناه آنفًا من البيانات، والأدلة الصحيحة، فنحن لا نكون متباعدين عنهم من أصل الإيمان بالكتاب والسنة، ولكننا نحسن دعوتهم إلى الكتاب والسنة لأننا نعتقد أنهم مرضى في عقائدهم التي انحرفوا فيها عن الكتاب والسنة، فندعوهم كما هو واجب الدعوة، وهي قاعدة أساسية في كل من يريد أن يدعو إلى الإسلام، ألا وهو قوله - تبارك وتعالى -: ﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (النحل: ١٢٥)، فيجب ألا نتهاون مع هؤلاء الناس الذين انحرفوا عن منهج السلف الصالح، ليس فقط في كثير من الأحكام، بل كثير من العقائد، كما ذكرنا مثلاً آنفًا فيما يتعلق بالصفات وفي عذاب القبر، ونحو ذلك، فنحن ندعوهم بالتي هي أحسن، ولا نباينهم ولا نفارقهم لقوله ﷺ: «لأن يهدي الله على يديك رجلاً أحب إليَّ من حمر النعم»[1]»[2].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - وقد سئل عن التعاون مع الإخوان المسلمين في الانتخابات، فلم يرخص في ذلك بحجة عدم وجود مصلحة في ذلك مع مخالفة الشرع، ثم

---

(١) رواه البخاري (٢٩٤٢)، ومسلم (٢٤٠٦)، والنسائي في «الكبرى» (٨١٤٩)، وأبو داود (٣٦٦١)، وأحمد (٣٣٣١٥)، وابن حبان (٦٩٣٢).

(٢) انظر: «المنهج السلفي عن الشيخ ناصر» (٢٥٨-٢٥٩) لعمرو عبد المنعم سليم.

قال: لذلك نحن ننصحكم وننصح كل مسلم ألا يتعاونوا مع الحزبيين في دخول البرلمانات، أما التعاون على البر والتقوى، فهذا أمر واجب»[١].

وسُئل ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: هل يجوز الثناء على أهل البدع، وإن ادعوا خدمة الإسلام، وأنهم يسعون وراء ذلك؟

فأجاب ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «يختلف باختلاف المقام، إذا كان المقصود بالثناء على مسلم نظنه مبتدعًا ولا نقول أنه مبتدع، بعد تلك المحاضرة الطويلة نفرق بين أمرين إن شاء الله، فإذا كان المقصود من الثناء عليه هو الدفاع عنه تجاه الكفار فهذا واجب، وأما إذا كان المقصود بالثناء عليه هو تزيين منهجه ودعوة الناس إليه، ففيه تضليل لا يجوز».

وقَعَّد قاعدة منهجية هامة، وهي قَوْلُهُ: «الآثار السلفية إذا لم تكن متضافرة متوافرة، فلا ينبغي أن تؤخذ عن فرد من أفرادها كمنهج، ثم يكون هذا المنهج خلاف ما هو معلوم عن السلف أنفسهم أن المسلم لا يخرج من دائرة الإسلام لمجرد معصية أو بدعة أو ذنب يرتكبه، فإذا وجدنا ما يخالف هذه القاعدة، لجأنا إلى تأويلها بما ذكرت لك آنفًا، أن هذا من باب التحذير والتأنيب»[٢].

---

(١) من سلسلة «الهدى والنور» كما نقله شيخنا أبو الحسن المأربي في كتابه «قطع اللجاج» (ص١٠٧).

(٢) انظر: «المنهج السلفي عند الشيخ ناصر الدين» (ص١٠٠-١٠١)، وعلق بعد ذلك الشيخ عمرو عبد المنعم سليم قائلاً: فهذا يدل على أنه ليس كل ما ورد عن السلف يكون ضرورة من باب الحتم، أو الإيجاب، كما أنه إذا ورد عن بعضهم بعض الآثار في التشديد في بعض المسائل، فهذا من باب سد الذرائع، ولا يقتضي دومًا الوجوب، كما أن هناك مسألة هامة لابد أن لا تغيب عن أذهان طلبة العلم، وهي: أن أقوال التابعين ومن بعدهم ليست حججًا شرعية يحتج بها، وقد ورد في «مسائل أحمد» لأبي داود السجستاني ـ رحمهما الله ـ (١٧٩٠) سمعته سئل إذا جاء الشيء عن الرجل من التابعين لا يوجد فيه عن النبي ﷺ يلزم الرجل أن يأخذ به؟، قال: «لا». أقول بعد هذا رحم الله الشيخ ناصر فإن هذا هو منهج الأئمة الذي سار عليه الشيخ طيلة حياته الدعوية، وهو ما نقلته لك عن بعض الأئمة آنفًا، ونقلت لك موقف شيخ الإسلام عندما أراد الحاكم أن يقيم عليهم الحد، =

وسُئل ـ رحمه الله ـ: ما قولكم يا شيخ فيمن يقول أنه لا يَتَرَحَّمُ على من خالف عقيدة السلف كالنووي، وابن حجر، وابن حزم، وابن الجوزي وغيرهم، ومن المعاصرين: سيد قطب، وحسن البنا، مع أنكم تعلمون ما عند البنا في مذكرات (الدعوة والداعية)، وما عند سيد قطب في (ظلال القرآن)؟.

فقال ـ رحمه الله ـ: «نحن نعتقد أن الرحمة، أو بعبارة أصرح: الدعاء بالرحمة جائزة لكل مسلم، ومحرمة على كل كافر، فالجواب على هذا: يتفرع على اعتقاد يقوم في نفس الشخص، فمن كان يرى أن هؤلاء الذين سُمُّوا في السؤال، وفي أمثالهم، يرى أنهم مسلمون فالجواب عُرف مما سبق أنه يجوز الدعاء لهم بالرحمة، وبالمغفرة، ومن كان يرى لا سمح الله أن هؤلاء المسلمين الذين ذكروا في السؤال هم ليسوا من المسلمين، فلا يجوز الترحم عليهم، لأن الرحمة قد حُرمت على الكافرين»، ثم زاد ذلك بيانًا ـ رحمه الله ـ فقال: «إذا لم يصل مصلٍّ ما، أو عالم ما على مسلم ما فذلك لا يعني أن الصلاة عليه لا تجوز، وإنما يعني أي أنه يرمي إلى حكمة، قد لا تتحقق هذه الحكمة بغيره، مثل الأحاديث التي لابد أنك تذكر شيئًا منها، التي يقول الرسول ﷺ في بعضها: «صلُّوا على صاحبكم»، ما صلى الرسول عليه، ترى آلرسول الممتنع عن الصلاة على مسلم أهم، أم العالم السلفي إذا امتنع أهم، قل لي من هو الأهم؟!».

= شيخ الإسلام ابن تيمية يثني عليهم ويتشفع لهم، وهم من كبار المبتدعة، وممن وشوا به عند الحاكم نفسه، ومع هذا قابلهم بالعفو والصفح عنهم؛ لأن الحاكم أراد أن يقيم الحد عليهم، فلا إله إلا الله! أين منهج الغلاة والرافضة لمنهج السلف عندما أقاموا الدنيا ولم يقعدوها بسبب أن شيخنا أبا الحسن قال: «وقد قام الشيخ عبد المجيد الزنداني في وجه العلمانيين ـ حفظه الله تعالى ـ»؟! ماذا سيقولون عن شيخ الإسلام وهذا موقفه وهذا منهجه، كما نقلته من منهج ابن تيمية، ماذا عساهم يقولون؟! هل هم قرأوا منهج ابن تيمية؟ أم أنهم ما يعرفون إلا اسم ابن تيمية، ولم يقلِّبوا صفحات كتبه التي يوجد فيها هذا الكلام وأعظم من هذا الكلام ـ والله المستعان ـ.

فإذا كان ترك الرسول الصلاة على مسلم لا يدل تركه للصلاة عليه أنه لا يجوز الصلاة عليه، فمن باب أولى حينئذٍ ترك عالم من علماء السلف الصلاة على مسلم مبتدع أنه لا يدل على أنه لا يُصلى عليه.

ثم إن دل أنه لا يُصلى عليه، فهل معنى ذلك أننا نعتقد أنه مسلم، إذًا باختصار أنه امتناع بعض السلف عن الصلاة على بعض المسلمين بسبب بدعة لهم، فذلك لا ينفي شرعية الصلاة على كل مسلم، لأن هذا من باب الزجر والتأديب لأمثاله، كما فعل الرسول ﷺ في الذي لم يصلِّ عليه، وليس له ذنب، إلا أنه مات وعليه دين، والغالِّ من الغنيمة، ونحو ذلك.

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «فلا يجوز أن نتبنى اليوم مذهبًا فنقول: «لا يجوز الترحم على فلان وفلان وفلان من عامة المسلمين، فضلاً عن خاصتهم، فضلاً عن علمائهم، لماذا؟ لسببين اثنين، وهو تلخيص ما تقدم:

السبب الأول ـ أنهم مسلمون.

السبب الثاني ـ أنهم إن كانوا مبتدعين فلا نعلم أنه أقيمت الحجة عليهم وأصروا على بدعتهم وأصروا على ضلالهم، لهذا أنا أقول: من الأخطاء الفاحشة اليوم، أن الشباب الملتزم والمتمسك بالكتاب والسنة ـ فيما يظن هو ـ يقع في مخالفة الكتاب والسنة من حيث لا يدري ولا يشعر»[1].

---

(١) انظر: «المنهج السلفي عند الشيخ ناصر» (ص٩٣-٩٥).

اسمعوا ـ يرعاكم الله ـ واحكموا على هذه الفرقة أضالة هي أم لا؟، الشيخ ناصر يقول: لا يجوز أن نتبنى اليوم مذهبًا، فنقول: لا يجوز الترحم على فلان وفلان وفلان، ويعني بهم من ذكروا في السؤال، وبعض ممن ذكر في السؤال ممن انتقد بسببهم علامتنا أبو الحسن المأربي، وخصوصًا سيد قطب، عندما قال عنه: «رحمه الله تعالى»، أليس هذه الفرقة خارجة عن ركب العلماء، ورمت بفتاوى العلماء عرض الحائط، بل تنكرت لهؤلاء العلماء النصيحة، فماذا تقولون عنهم، أليسوا هم الغلاة والرافضة لمنهج السلف ومنهج العلماء الربانيين؟! ـ والله المستعان ـ.

وسُئِل ـ رحمَهُ اللهُ ـ في حقيقة البدعة والكفر، هل صحيح أن هجر المبتدعة في هذا الزمان لا يطبق؟.

فَأجَابَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «هو يريد أن يقول: ألا يحسن أن يطبق هل صحيح لا يطبق؟، هو لا يطبق لأن المبتدعة والفساق والفجار هم الغالبون، ولكن يريد أن يقول: لا يحسن أن يطبق، وهو كأنه السائل يعنيني أو ما يعنيني، فأقول نعم: هو كذلك، لا يحسن أن يطبق، وقد قلت هذا صراحةً آنفًا، حينما ضربت المثل الشامي: «أنت مسكر وأنا مبطل».

ثمَّ سُئِل ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: لكن مثلاً إذا وجدت بيئة الغالب في هذه البيئة أهل السنة مثلاً، ثم وجدت بعض النوابت ابتدعوا في دين الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ فهنا يطبق أم لا يطبق؟.

فَأجَابَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «يجب هنا استعمال الحكمة، هذه الفئة الظاهرة القوية، هل إذا قاطعت الفئة المنحرفة عن الجماعة يعود الكلام السابق، هل ذلك ينفع الطائفة المتمسكة بالحق أم يضرها، هذا من جهتهم، ثم هل ينفع المقاطعين والمهجورين من الطائفة المنصورة أم يضرهم، هذا سبق جوابه كذلك، يعني لا ينبغي أن نأخذ مثل هذه الأمور بالحماس وبالعاطفة، وإنما بالرويَّة والأناة والحكمة. مثلاً هنا: شذَّ واحد من هؤلاء، خالف الجماعة، قاطِعوه؟ لا، تَرَفَّقُوا به، انصحوه، أرشدوه إلى آخره، صاحبوه مدة، فإذا يُئِس منه أولاً، ثم خُشي أن تسري عداوة إلى زيد وبكر ثانيًا حينئذٍ يقاطع إذا غلب على رأيه أن المقاطعة هي العلاج، وكما يُقال: آخر الدواء الكي».

ثم قال: «نحن لو فتحنا باب المقاطعة والهجر والتبديع لازم نعيش بأه في الجبال، إنما نحن واجبنا اليوم: ﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (النحل: ١٢٥)»[١].

ليس كل من وقع في البدعة وقعت البدعة عليه، وليس كل من وقع في الكفر وقع الكفر عليه، وعندما سئل - رحمه الله تعالى -: لكن لفظ التسامح ألا ترى شيخنا أن هذا يتعارض مع ما جاء عن الرسول ﷺ وعن أصحابه وعن سلف هذه الأمة من التحذير من البدع، ويتمثل هذا في قول البربهاري الذي نقلتموه في بعض كتبكم: احذروا صغار المحدثات، فإنها تعود حتى تصير كبارًا.

وقول ابن مسعود لأولئك النفر الذين رآهم متكتلين في المسجد: قال في آخر الحديث: فرأيت أولئك النفر يطاعنون يوم النهروان: فلفظ التسامح ما عليه، أو ما يرد عليه أي إشكال؟.

فَأَجَابَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «أنا لا أفهم من كلمة التسامح التي نقلتها عن المومَى إليه أن التسامح متعلق بالشخص المعتقد، لا، التسامح يتعلق مع الشخص الآخر

---

(١) انظر: «منهج الشيخ ناصر الدين» (ص٩١-٩٢) لعمرو عبد المنعم سليم.
رحم الله الشيخ ناصر الدين عندما شدد وضيق باب الهجر، وهذا ما سيأتي أيضًا في منهج الوادعي - رحمه الله تعالى -، فإن التشديد في هذا الباب من الحكمة والخير للأمة، لماذا؟ لأن الغلاة والرافضة لمنهج السلف أصبحوا يهجرون من يخالفهم في أهوائهم والشرع بريء مما يصنعون، فأصبح الهجر اليوم بين الشباب بدون روية، وبدون أي مبرر، لأن القوم أصبحوا يهجرون أهل السنة المتمسكين بالكتاب والسنة على فهم السلف الصالح، لماذا؟ أنهم خالفوا الغلاة، لأن أقوالهم مقدمة على غيرهم، من العلماء السابقين واللاحقين، بل لربما قدموا أقوالهم على نصوص الكتاب والسنة - والعياذ بالله -، فهذا مشاهد في هذه الفتنة الحاصلة بين أصحاب المنهج الواحد، يقولون: من قال فيه فلان مجروح، فهو المجروح، من قال فيه بأنه حزبي ستبدي لك الأيام أنه حزبي، وإن كان المجروح من أهل السنة - والله المستعان -، فالهجر لا يُطبق اليوم لأننا لا نمتلك القدرة على هجر الناس جميعًا، إذ نحن كالشعرة البيضاء في الثور الأسود.

المعتـقد، أي هناك رجلان، لنعـبر عن أحدهما بأنـه سلفي والآخر الخلفي، هذا مبتدع غريق في البدع، فأنا السلفي أتسـامح معه، ليس أنا أتسامح مع المبتدعة، فأفرق بين بدعة غليظة عـلى حد تعبيره، وبين بدعة خفـيفة، فلا بأس أن أتبنى البدعة الخفيفة دون الغلـيظة، لا بأس هذا المقصود، المقصود: أنا السلفي أتسامح مع الخلفي في البدعة الخفيفة دون الغليظة، هذا الذي أنا أفهمه . . إلى أن قال: وخـلاصة الكلام أن التـفـريق بين عقـيـدة وأخرى هذا لا مناص مـنه علميًـا، والتسـامح الذي ذُكر آنفًا في السـؤال عن بعض الناس في اعتـقادي أنه يعني أن المتمسك بالسنة يـتسامح مع المبتدعـة ولا يعاديهم معاداة تبعـده عنهم، وتبعدهم عنه، لأن من آداب الدعوة، كمـا نعلم جميعًا، قـوله ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (النحل: ١٢٥)، وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾ (آل عمران: ١٥٩).

لاشك أن أكبر ضلالة هي التي كان عليها المشركون الذين كانوا إذا قيل لهم: ﴿ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ (الصافات: ٣٥)، ومع ذلك فالرسـول ﷺ كان يتلطف معـهم ويترفق بهم، ويلطف الأسلوب مـعهم إلى أبعد حـدود الحسن واللطف، ولعله يحسن بهذه المناسـبة أن نذكِّر بحديث السيدة عـائشة ﵂: حيث روت أن يهوديًا دخل على الـنبي ﷺ قائلاً: «السام عليك يا مـحمد»، فـقال ﷺ: «**وعليك**» أما عـائشة من وراء الحـجاب فقـد انفطرت شطرين غضـبًا وحمـاسة لرسول الله ﷺ، فقالت: «**وعليك السام واللعنة والغضب أخا القردة والخنازير**».

فانظر الآن موقف الرسول، وموقف هذه المـرأة الفاضلة، وتعرف تمام القصة تمامًا حينما قال ﷺ: «**يا عائشة عليك بالرفق؛ فما كان الرفق في شيء إلا زانه، وما كان العنف في شيء إلا شانه**» قالت: **يا رسول الله ألم تسمع ما قال؟! قال لها:**

«ألم تسمعي ما قلت، ما كنت غافلاً، لكني كنت هيِّنًا ليِّنًا»[١]، ومعروف قول القرآن: ﴿ فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ (طه: ٤٤).

فأنا أفهم من كلمة التسامح هو هذا المثال: أنا السلفي أتسامح مع المبتدع، ليس أنا أتسامح مع نفسي، فآخذ بعض العقائد دون بعض[٢].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ عن كتاب (الحلال والحرام في الإسلام) للقرضاوي: «أما بعد فهذا تخريج وضعته لأحاديث كتاب (الحلال والحرام في الإسلام) للشيخ الفاضل الدكتور القرضاوي»، ثم قال: «ثم سلك سبيلهم فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي حين اتفق مع الأستاذ زهير الشاويش ناشر كتابه (الحلال والحرام في الإسلام) على أن أتولى تخريجه وأبين صحيح حديثه وسقيمه، مما يدل أيضًا على فضله وكرم خلقه، وأنا أعرف هذه منه مباشرة؛ فإن من أدبه ودأبه أنه كلما قُدِّرَ بيننا لقاء ما، بادر بالسؤال عن حديث، أو مسألة فقهية، ليرى ما عندي في ذلك من رأي يستفيده، وهذا كله مما يدل القارئ على تواضعه الجم، وأدبه العم ـ حفظه الله، ونفع به المسلمين ـ»[٣].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «ولماذا نذهب بالقراء بعيدًا، فهذا فضيلة الشيخ محمد الغزالي الكاتب الإسلامي الكبير، سَنَّ لأمثاله من المؤلفين الأفاضل المنصفين سنة حسنة حين أبدى رغبته لبعض إخواننا السلفيين من العلماء المقيمين في القاهرة قبل سنة (١٣٧٥هـ)، أن أتولى تخريج أحاديث كتابه (فقه السيرة) فأتطوع لذلك

---

(١) رواه البخاري (٢٩٣٥ ـ ٦٠٢٤ ـ ٦٠٣٠)، ومسلم (٢١٦٥)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٢١٣)، والترمذي (٢٧٠١) وأحمد (٦/ ٣٧، ١١٦، ١٩٩، ٢٣٠)، وأبو يعلى (٤٤٢١)، وابن حبان (٦٤٤١)، وابن خزيمة (٥٧٤).

(٢) انظر: «فتاوى الشيخ الألباني مقارنة بفتاوى العلماء» (ص١٢٣-١٢٥) بتصرف.

(٣) انظر: «غاية المرام» (ص٩-١٣).

بكل رغبة مقدراً مؤلفه هذا الخلق السامي والنفس المؤمنة المطمئنة، ثم هو يأمر بطبعه هناك مع كتابه دون أي تبديل أو تعليق، سوى ما كان أودعه في مقدمة الطبعة الرابعة، فما بعدها من اعتماده على مراعاة في المعنى في الأحاديث الصحيحة والضعيفة سنداً، سلبًا وإيجابًا»[١].

وَقَالَ - رحمهُ اللهُ - كما في «السلسلة الصحيحة» (٦/ القسم الثاني/ ص٧٣٨) الحديث رقم (٢٨١٠): «ضحك ربنا - عَزَّ وَجَلَّ - من قنوط عباده» .. الحديث.

قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «وبهذه المناسبة أقول: إن قول صاحبنا الشيخ مقبل بن هادي في تخريجه لحديث ابن كثير (١/ ٤٤٥) الكويت: رواه أحمد (١٣/ ٤) بمعناه، وهو حديث ضعيف لأنه من طريق عبد الرحمن بن عياش السمعي عن دلهم ابن الأسود، وهما مجهولان، قال الشيخ الألباني - رحمه الله تعالى -: أقول: فقوله: «بمعناه» ليس بصحيح؛ لأن العَجَب غير الضحك، فهما صفتان لله - عَزَّ وَجَلَّ - عند أهل السنة، وهو منهم ولله الحمد، خلافًا للأشاعرة، فإنهم لا يعتقدونها، بل يتأولونها بمعنى الرضا، فلعله لم ينتبه للازم هذا القول، ولهذا قيل: لازم المذهب ليس بمذهب» اهـ[٢].

---

(١) انظر: «غاية المرام» (ص١١).

انظروا - إخواني في الله - كيف يثني على مبتدعة من أعظم المبتدعة وكبارهم في هذا العصر، لهم أقوال قد يخرجوا بها من الإسلام ليس من السنة فقط، ومع هذا كله فإنه يثني عليهم هذا الثناء العطر، الأول له أقوال يستحي منها الكفار أنفسهم، وهي مشهورة ومعلومة، قوله: «إننا لا نقاتل اليهود من أجل العقيدة، وإنما نقاتلهم من أجل الأرض» أو كما قال، وقال: «لو أن الله عرض نفسه في الانتخابات ما حصل على ٩٩,٩ صوت»، وقال: «أنا لا أكره اليهود لأنهم يهود، وإنما لأنهم يعملون في فلسطين القتل والهدم والتخريب»، والثاني يسخر من الملتزمين، ويسخر من تقصير الثوب، وتطويل اللحية، وعمل عملاً دؤوبًا في محاربة الدعوة السلفية، ومع هذا كله، فإن الشيخ يثني عليهما كما ترونه أمامكم - والله المستعان -.

(٢) انظر: «الجواب الأكمل» (ص٢٥). ثم قال شيخنا أبو الحسن: فتأمل كيف اعتذر شيخنا لشيخنا، وذلك لما كان شيخنا الوادعي من أئمة أهل السنة في هذا العصر، ولما كان شيخنا الألباني من أهل العلم والعدل، وتأمل كيف رد الخطأ، واعتذر عمن يعتذر عنه - والله أعلم -.

وَقَالَ ـ رحمهُ اللهُ ـ في أحد أشرطة سلسلة «الهدى والنور» (٦٠٦/ ١) وقد سئل عن مقالة لسلمان العودة، فهم منها السائل، أن سلمان يكفر المجاهر بالكبيرة، فرد الشيخ هذا الفهم، لما عُلم عن سلمان من إنكاره مذهب الخوارج في تكفيرهم بالكبيرة.

وَقَالَ ـ رحمهُ اللهُ ـ: «أنا أذكره والذكرى تنفع المؤمنين، أنني في سبيل التقارب بين الإخوان السلفيين، المتنافرين مع الأسف لأسباب في اعتقادي غير موجبة لهذا التنافر، وهذا التقاطع والتدابر، في سبيل الوصول إلى معرفة السبب، كان سؤالي واضحًا جدًا، أنه يا أخانا ائتنا بأعظم خلاف بيننا وبين الإخوان دول في العقيدة؟، فأقول: مع الأسف . . لكن لا أسف لأنك ـ والحمد لله ـ ما جئت بالمثال، فإذا هذا شيء يفرحنا، ولا يؤسفنا، إنما جئت بمحاضرة ألقاها الرجل، وحكم على طبقة من الفساق بأنهم مرتدون، لكن هذا لا يوجب خلافًا فكريًا وعقائديًا بيننا وبينهم، وبخاصة إذا كان إخواني أعرف بمحاضراتهم وكتبهم، أنهم يصرحون بأن عقيدتهم على منهج السلف الصالح، خاصة في موضع التكفير، وأنهم ضد الخوارج، وأنهم لا يكفرون بكبيرة، أليس كذلك، فإذا كان هذا الأصل كذلك ـ بارك الله فيك ـ موجودًا بيننا جميعًا، حينئذٍ إذا وقفنا على عبارة لأحدهم، نقول: إنها توهم خلاف المعروف عنهم، حينئذٍ لا يجوز ـ بارك الله فيك ـ: أن نتمسك بها، وننقض القاعدة التي هم متفقون معنا عليها، وأننا نحاول أن نوجد توجيهًا مقبولاً معقولاً لمثل هذا الكلام، الذي يمكن أن يجعل العقيدة المجمع عليها بيننا، وقد ذكرنا آنفًا، وأود أنني صرحت أيضًا أن هذا الكلام خطأ، ليس بحثنا هذا: خطأ ولا لا؟، هل هو مثلاً كلام خطابي أو عقائدي؟ ما هو هذا موضوعنا، أنه هات دليلاً من كلامهم الصريح، بأنهم يكفرون مرتكب الكبيرة، وهذا لا يوجد، بل الموجود هو العكس، فإذًا هذه الكلمة تفسر على ضوء تلك القاعدة، وأنا ذكرت آنفًا أن هذا الكلام قد يصدر

منا نحن الذين نظن أننا نتئدُ في إصدار الأحكام، قد يصدر منا شيء، وما فكرنا أنه سيفهم الناس منها ما نريده، فكل إنسان معرض للسهو في التعبير، عما يستقر في قلبه، وفي داخل نفسه، لكن أنا في الحقيقة، هذه العبارة أنا ما أفهم منها أنه رجل يخالف ما نعرفه عنه من أنه لا يكفر المسلم بارتكاب الكبيرة، وأنه يدندن بأن تكفير مسلم بكبيرة هو مذهب الخوارج، وهو ضدهم صراحة، إذًا افعل له مخرجًا ـ يا أخي ـ، أن نحمل هذا الكلام على شيء نحن نتفق عليه، وهو ما قلناه سابقًا، أنه يفهم من لسان حال هؤلاء الفساق، أنهم يستحلون ذلك الفسق والفجور بقلوبهم، لو هو مخطئ، هب أنه مخطئ، لكن ما هو مخطئ في العقيدة، مخطئ في الحكم على شخص من الناس، يعني أنت تعرف جيدًا أن القاضي الشرعي الذي يحكم بما أنزل الله، يحكم بقتل من قتل عمدًا، لكن بناء على شهود، قد يكونون شهود زور، فحكم بقتل نفس بريئة . . إلى أن قال: «فإذًا ـ بارك الله فيك ـ نحن بدنّا نمسك الأصول، ما نبغي نمسك الفروع التي نطبق على أصول، صوابًا أم خطأ، لذلك: فأنا أنصح أنه ما تجعل هذه الكلمات سبب فرقة بينك وبينهم، مادام أن الأصول أنتم متفقون عليها» اهـ[1].

وللشيخ ـ رحمه الله ـ كلام في توجيه الطعن في شيخ الإسلام ابن تيمية، لقوله بفناء النار، واعتمد في ذلك على قوله الآخر، وحُسن الظن بشيخ الإسلام، انظر مقدمة (رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار) (جـ٣٢) ط/ المكتب الإسلامي، وبنحو ذلك في كلام ابن القيم (ص٣٩)، فقد حمل الشيخ الألباني المستنبط من كلامه، ثم على صريح كلامه قال: «فهو الذي ينبغي الاعتماد عليه، ونسبته إليه، وهو الأحب إليَّ» اهـ[2].

---

(١) انظر: «الجواب الأكمل» (ص٢٦).

(٢) المصدر السابق (ص٢٦).

من منهج
العلامة/ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «هذه المسألة وهي أن طلبة العلم إذا رأوا المنحرف خلقيًا أو فكريًا أو علميًا يكرهونه ويتخذون من هذه الكراهية نفورًا منه وبعدًا عنه، ولا يحاولون أبدًا أن يصلحوا إلا من شاء الله من طلبة العلم الذين أنار الله قلوبهم، ويرون أن هجره وكراهيته والبعد عنه، والتنفير منه، يروا ذلك قربة، وهذا لاشك خطأ، وأن الواجب على طلبة العلم أن ينصحوا وينظروا كم من إنسان في غفلة، فإذا نُصح استجاب، ما أشد تأثير جماعة أهل الدعوة الذين يسمون أنفسهم أهل الدعوة والتبليغ .. كم من فاسق اهتدى فأطاع، وكم من كافر اهتدى فأسلم على أيديهم، لأنهم وسعوا الناس بحسن الأخلاق، فلذلك نحن نسأل الله أن يجعل إخواننا الذين أعطاهم الله العلم أن يعطيهم من أخلاق هؤلاء حتى ينفعوا الناس أكثر، وإن كان يؤخذ على جماعة الدعوة والتبليغ ما يؤخذ، لكنهم في حسن الخلق والتأثير - بسبب أخلاقهم - لا أحد ينكر فضلهم، وقد رأيت كتابًا للشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله تعالى - وجهه إلى شخص كتب إليه ينتقد هؤلاء الجماعة، فقال في جملة رده:

أقلوا عليهم لا أبا لأبيكم ❖ من اللوم أوسدوا المكان الذي سدوا

وحسن الخلق لا شك أن له تأثيرًا عظيمًا في استجابة الناس للداعي، أما إذا رأوا الإنسان خشنًا، فإنهم يسبونه ويذمونه على ما فيه من الأخلاق الشرعية:

تجدهم مثلاً يسبونه على تقصير الثوب، يسبونه على المشي حافيًا .. لماذا؟، لأنه ليس حسن الأخلاق مع الناس، لا يدعو بالأخلاق، إنما يدعو بالجفاء والغلظة، ويريد أن يصلح الناس كلهم في ساعة واحدة، هذا خطأ لا يمكن أن يصلح الناس في ساعة واحدة أبدًا»[١] اهـ (بتصرف).

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ-: «في الآن زمر - ولا نقول أحزابًا - بعضهم ينتمي إلى جماعة دون الأخرى، لكن ليت أن بعضهم سلم من بعض، بل بالعكس هم - والعياذ بالله - متناحرون بالألسن، ولا أدري لو حصل أن يتناحروا بالسيوف أيفعلون أم لا؟[٢] - الله أعلم -، لكن بالألسن يتناحرون .. يسب بعضهم بعضًا وينفر بعضهم من بعض، ويمضي أوقات كثيرة في مجالس عديدة للقدح في الطائفة الأخرى مع أن الهدف واحد، كلهم يريدون الوصول إلى تحقيق العبادة، وإلى الإقبال إلى الله، وربما يكون هناك من أهل البدع المصرحين لمخالفة السنة من لا يتكلمون عليه، وهذه محنة لمسناها في بعض الزمر التي كل زمرة تنحاز إلى

---

(١) انظر: «كتاب العلم» (ص١٠٠) بتحقيقي.

(٢) أي: نعم يا شيخ .. فقد تناحروا بالسيوف كما حصل في اليمن في محافظة لحج منطقة يُقال لها: الوهط، قام جماعة ممن سلب الله عقولهم كأنهم من صوفية حضرموت ومصر، وكأنهم من شيعة النجف وكربلاء وإيران يقاتلون على أتفه الأسباب، وهم من طلاب الأبله الأحمق اللئيم الحجوري، وركزوا خناجرهم على أحد العوام من أتباع أبي الحسن المأربي - حفظه الله تعالى - وكاد يموت لولا لطف الله به، وقعد في المستشفى ما يُقارب الثلاثة أشهر أو يزيد أو ينقص - والله أعلم -، وكذلك ما صار في ذمار من إطلاق النار من أتباع الحجوري على أتباع أبي الحسن - حفظه الله -، وكأن أتباع أبي الحسن ليسوا بمسلمين - والله المستعان -، وما صار في باجل للأخ الفاضل سمير حندج من ضرب داخل المسجد، بحضور الشيخ عبد الله بن عثمان الذماري - سامحه الله وعافاه من حقد هؤلاء الدفين على الدعوة وأهلها.

شيء معين أو إلى منهج معين، فتجد بعضـهم يضلل بعضًا، وهذه محنة، فمثل هذه الزمـر يجب أن يسلم بعـضـهم على بعض[١]، ويجب أن ينصح بعـضـهم بعضًا[٢]، كأن يبين كل واحد لأخيه ما هو مخطئ فيه حتى يصحح الخطأ وتأتلف القلوب[٣]»[٤].

وسُئِلَ -رَحِمَهُ اللهُ-: ما نصيحتكم لمن يجعل الولاء والبراء لإخوانه في موافقتهم له في مسألة أو عـدم موافقتـهم له، وكذلك ما يحصل من الحـسد والبغض من طلاب العلم؟.

فَأَجَابَ -رَحِمَهُ اللهُ-: «هذا صحيح .. فـإن بعض الناس يجعلون الولاء والبراء مقيـد بالموافقة له أو عدم الموافقة، فـتجد الشخص يتولى الشـخص، لأنه وافقه فيها، ويتبرأ منـه لأنه خالفه فيها»[٥] .. ألى أن قال: «والآن تجد بعض الإخوان

(١) لقوله ﷺ: «ألا أدلكم على شيء إن فعلتموه تحاببتم: أفشوا السلام بينكم» رواه مسلم في «الإيمان» في بيـان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، وأن مـحـبة المؤمـنين من الإيمان برقم (٥٤)، وأبو داود في «الأدب» في إفشـاء السلام برقم (٥١٩٣)، والترمـذي في «الاستئذان» فـي ما جاء في إفشـاء السلام برقم (٢٦٨٩)، والإمام أحمد في «المسند» برقم (٩٠٦١-٩٦٧٠-١٠١٣١)، وابن ماجه في «المقدمة» في الإيمان برقم (٦٨)، وفي «الأدب في إفشاء السلام» برقم (٣٦٩٢) من حديث أبي هريرة.

(٢) لقوله ﷺ: «الدين النصيحة»، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم».

(٣) «المسلم مرآة لأخيه المسلم».

(٤) انظر: «شرح حلية طالب العلم» (ص٨١) بتحقيقي.

(٥) هذا ما يحصل اليوم في الساحة الدعوية بين أهل المنهج الواحد، ومثال على ذلك ما حصل مع زعيم الغلاة، فإنه جمع الشباب الفارغين والعاطلين عن العلوم الشرعية، لتصيد زلات علماء أهل السنة من السلفيين من أمثـال: سلمان العودة، وسفر الحوالي، وعـبد الله السبت، وعبد الرحمن عـبد الخالق، والمغراوي، وعرعـور، وأبو الحسن، فكان هؤلاء العاطلون موافقين له ومن ضـمنهم: فالح الحربي، اختلف هؤلاء فانشطروا شطرين قوم مع زعيم الطائفة، وقوم مع الجاسوس، فأصبح الكلام في الآخر بالموافقـة، فإن قومًا يوافـقون الزعيم، يرون فالحًـا كلبًا ينهش في الزعيم، وقوم مع الجـاسوس يرون الزعيم كلبًا ينهش في خصومه كما جاء ذلك على صفحات شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

مع الأسف يرد على إخوانه أكثر مما يرد على الملحدين الذين كفرهم صريح يعاديهم أكثر مما يعادي هؤلاء، ويشهر بهم في كلام لا أصل له، ولا حقيقة له، لكن حسد وبغي، ولاشك أن الحسد من أخلاق اليهود أخبث عباد الله، ثم إن الحسد لا يستفيد منه الحاسد إطلاقًا، بل لا يزيده إلا غمًا وحسرة، ابغ الخير للغير يحصل لك الخير، واعلم أن فضل الله يؤتيه من يشاء، لو حسدت فإنك لن تمنع فضل الله، ربما تمنع فضل الله عليك، بمحبتك زوال فضل الله على غيرك، وكراهيتك نعمة الله على غيرك، لذلك الحاسد في ظروف طالب العلم مشكوك في نيته، وإخلاصه في طلب العلم، لأنه إنما حسد لكون الثاني صار له جاه عند الناس، وله كلمة والتف الناس حوله، فحسده لكونه يريد الدنيا، أما لو كان يريد الآخرة، ويريد العلم حقًا، لسأل عن هذا الرجل الذي التف الناس حوله، وأخذوا بقوله، تسأل عن علمه لتكون مثله أيضًا، تجيء أنت لتستفيد منه، أما أن تحسده وتشوه سمعته، وتذكر فيه من العيوب ما ليس فيه، فهذا لا شك أنه بغي وعدوان وخصلة ذميمة[1].

---

(١) أي نعم، كما صار وهو صائر إلى أن ينزعه الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ على هذه الدعوة المباركة من يوم أن جاء وعرف في هذه الدعوة، والدعوة تواجه الأزمات والنكبات حتى أحرق الغلو شباب الأمة الذي يعتبر بترول المسلمين، أحرقهم وزج بهم في غياهيب الظلم والانحراف ثم السجون ـ والله المستعان ـ.

ـ فإن إمام الغلاة كما قال عنه العباد عندما سئل في خلال هذه الفتنة التي اختلقها على شيخنا أبي الحسن، قال: كم ألف من الرسائل في أبي الحسن، قال له السائل: أربع أو خمس، قال العباد: لا بل ثمان رسائل لو كان وجهها على أعداء الله من اليهود والنصارى والملحدين ـ أو كما قال ـ وكذلك قال الشيخ ابن جبرين: لماذا لا نرى منه أن يرد على أعداء الله وإنما كثرة ردوده على إخوانه من السلفيين يريد إسقاطهم، وهذا يا إخوان يشكك في مصداقية تبنيه منهج السلف، لكن نكل الأمر إلى الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ، وهو خير الحاكمين.

كذلك ولج في هذه الفتنة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الوصابي، ماذا يريد؟، وبماذا سينافس أبا الحسن وطلابه؟، بأي فن من الفنون الذي يتميز به وبرع فيه، واشتهر عنه، ما عنده شيء يجعله أهلاً =

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «إنني أوجه الموعظة لهؤلاء الذين ابتلوا بهذا الداء أن يتوبوا إلى الله ويستغفروه، وأن لا يفتحوا للأمة باب النزاع والتفرق، وأن يعلموا أنهم مخطئون على كل تقدير، لأنهم بدل أن تنصب أقوالهم وسبهم وغيبتهم على أهل الباطل ممن يشاركونهم في الدعوة، يا سبحان الله . . إذا انصبت أقوالهم على إخوانهم من أهل الدعوة وقلَّت ثقة الناس بهم، فتقل ثقة الناس بهؤلاء عند أنفسهم، أما إذا لم يدافعوا سيكون الناس الآن بين طرفين كل واحد منهم يضلل الآخر، ويقدح فيه، وحينئذٍ ينبري لقيادة الأمة من ليس أهلاً للقيادة، لا في علمه، ولا في دينه، وحينئذٍ يفرح هؤلاء المنافقون من العلمانيين[1] وغيرهم لما جرى بين أهل الصحوة ويقولون: الحمد لله الذي كفانا، أن بعضهم يقدح في بعض، وأن بعضهم يسب بعضًا، فإن هذا هو الذي نتمناه ونسهر الليل والنهار على أن نحققه».

= للمنافسة، ثم أهلاً لقيادة دفة هذه الدعوة المباركة وشبابها، أما علم التوحيد الذي ألف فيه الرسالة الصغيرة «القول المفيد»، فقد أساء فيها إلى علم التوحيد وعلماء التوحيد الذين ألقوا في هذا الفن الكتب الكبيرة، رسالة صغيرة يطلع فيها من الأخطاء ما يجعلها تحرق إن كنا مثلهم في التعامل مع غيرهم من إخوانهم الذين وقعوا في أخطاء، لكن كفانا فيها الفوزان بأدبه وعلمه الجم «شطب عليها»، والحمد لله قضي الأمر في هذه الرسالة، المقصد: أن الوصابي بان حسده على أبي الحسن فهو الآن لا يذكر إلا بالشر، أما بالخير فلم نسمع من يثني عليه حتى من الغلاة، وكذلك الحجوري والإمام، خالج صدورهم وقلوبهم الغل والحسد، وبين عن مكنوناتهم في هجومهم الشرس على الدعوة، ودعاتها وشيخهم أبي الحسن المأربي ـ حفظه الله تعالى ـ.

(١) هنا أنقل تعريفات العلمانية، وكيفية ظهورها في دول العالم الإسلامي، حتى يعرف هؤلاء ماذا يريد العلمانيون من المسلمين، ويصحوا عن غفلتهم ونومهم العميق، ويعرفوا أنهم بمنهجهم هذا الذي سلكوه ينصرون منهج العلمانيين؛ لعلها تكون لي ولهم تذكرة.

ـ اعلم أخي المسلم . . أن العلمانية هي: تأتي لمعان منها: العالمية، ومنها اللادينية، ومنها: فصل الدين عن الدولة وعن السياسة أو عن الحياة، وكلمة العلمانية اصطلاح جاهلي غربي يشير إلى انتصار العلم على الكنيسة النصرانية التي حاربت التطور باسم الدين. =

= إذن فالعلمانية في اصطلاح الغربيين تعني: فصل الدين عن شئون الحياة، وعزله في الضمير وفي الكنيسة.

ـ والعلمانية بمفهومها هذا تعتبر في ميزان الإسلام مفهومًا جاهليًا إذ تعني عزل الدين عن شئون الحياة، وذلك أن الإسلام دين متكامل جاء لينظم الحياة بجميع نشاطاتها، ويوجه الناس إلى ما فيه سعادتهم في الدنيا والآخرة، وإبعاد الدين عن الحياة، وعن شئون الدنيا، وعزله عن السياسة والاقتصاد والأسرة، والمجتمع والتعليم وغيرها، إنما يعني في الإسلام الكفر وحكم الجاهلية والصد عن سبيل الله، وتعطيل حدوده، لذلك ينبغي أن نطلق على العلمانية الجاهلية الحديثة.

ـ كما أن اسم العلمانية يوحي بأن العلم والدين ضدان، وأن الصراع قائم بينهما، كما يوحي بأن الدين لا علاقة له بالدنيا، وأن التمسك به يعني التأخر والجهل، وهذا خطأ فاحش، لأن الدين ـ الذي هو الإسلام ـ هو دين العلم والسعادة والتقدم، ولا يخفى على الغربيين أنفسهم ـ فضلاً عن المسلم ـ أن الإسلام هو الذي فتح لهم آفاق العلم والاختراع والتقدم والحضارة، فإن تاريخ العلمانية في العالم الإسلامي بدأت فكرتها تغزو العالم الإسلامي منذ أكثر من قرن لكنها لم تتمكن إلا في بداية هذا القرن العشرين الميلادي، حين طبقت على مستوى الدولة على أنقاض الخلافة العثمانية ثم سرت إلى بقية العالم الإسلامي، وكانت هناك عدة عوامل رئيسية ساعدت على ظهور «الجاهلية الحديثة» بين المسلمين، أهمها:

١ ـ انحراف كثير من المسلمين عن العقيدة السليمة، وكثرة البدع والأهواء وقلة الفقه في الدين بينهم.

٢ ـ الاحتلال الغربي للعالم الإسلامي، فقد حرص الغربيون على إبعاد الإسلام من واقع الحياة وسياسة الدولة، واستبدلوا به مناهج علمانية غربية وإلحادية.

٣ ـ الأقليات غير المسلمة: كالنصارى واليهود والشيوعيين وأصحاب الاتجاهات المنحرفة من جمعيات وأحزاب ونحوهم، وكل هؤلاء لا ينعمون بضلالهم وانحرافهم وفسادهم إلا تحت شعار، كشعار ما يسمى بالعلمانية، لذلك تضافرت جهودهم على نشرها، وبثها والدعاية لها حتى انخدع بذلك كثيرون من السذج، وأنصاف المتعلمين من أبناء المسلمين.

٤ ـ تقدم الغرب الهائل في مضمار العلم المادي والقوة العسكرية جعل كثيرين من المسلمين ينبهرون بذلك التقدم، ويعزونه إلى الاتجاه الجاهلي الحديث العلماني، وصدقوا دون تفكير مزاعم الكفار بأن الدين مُعَوِّق للعلم، وظنوا أن بلادهم لا تتقدم حتى تفصل الدين ـ الإسلام ـ عن الدولة والحياة، وهذا لاشك جهل بالإسلام جنى ثماره النكدة جميع المسلمين.

٥ ـ تمكن علماء الغرب والمخدوعين به وأصحاب الاتجاهات والمذاهب المنحرفة من الحكم والسلطة في أكثر بلاد المسلمين بدعم من أسيادهم. انظر: «الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة» (ص١٠٣-١٠٧).

يا إخواني فكروا في الأمر . . اتقوا الله في أنفسكم . . اتقوا الله في الصحوة وفي هذه النهضة، اجمعوهم على كلمة واحدة، اغفروا لإخوانكم ما أخطأوا فيه وناصحوهم فيما بينكم، أمسك الرجل لترى أنه أخطأ، وقل: أخي أنت أخطأت في كذا وفي كذا، فإما أن يكون الصواب معه فيقنعك، وإما أن يكون الصواب معك ينضم إليك، أما أن تتكلم فيه وراء الجدر ومن وراء الكواليس وتقدح فيه وتحمل قلوب الناس حقدًا وغضبًا وبغضًا له، فهذا والله إنك لمسؤول عنه، وإنك لمجانب للصواب، ومجانب لمذهب أهل السنة والجماعة، أهل السنة في قلوبهم سلامة، وفي ألسنتهم سلامة لأهل الحق، يتناصحون، يبشرون ولا ينفرون كما أمر بذلك النبي ﷺ، حيث قال: «بشروا ولا تنفروا»[١] .[٢] .

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ عندما سئل عن كثرة الانتقادات على جماعة الدعوة والتبليغ، مع العلم أن هذه الجماعة لها دور بارز في الدعوة.

فَأَجَابَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «لقد كثر القول عن الجماعات، وما هو الأفضل من هذه الجماعات، وما أشبه ذلك، وكثر الكلام في جماعة الدعوة والتبليغ، وأنا أرى أن هذه الجماعة فيها خير كثير، ولها تأثير بالغ لا يوجد في الجماعات التي أعلم أشد تأثيرًا منها، فكم من كافر آمن بدعوتهم، وكم من عاص أطاع بدعوتهم، إلى أن قال بعد أن بين الخطأ الذي عندهم حسب ما تقدم النقل عنه: وعلى كل حال أنا أرى في الجماعة خيرًا كثيرًا، ولكنهم لا يخلون من تقصير، كما أنني

(١) رواه البخاري (٤٣٤٥)، ومسلم (١٧٣٢)، وأبو داود (٤٨٣٥)، وأحمد (٤/ ٣٩٩).
(٢) نقلاً عن ترتيب إقامة البرهان لشيخنا أبي الحسن ـ حفظه الله تعالى ـ (ص٨٣-٨٤) عبد الله بارجاء.

أحذر الزعماء الذين خارج بلادنا إن صح ما بلغني عنهم، فبلادنا والحمد لله فيها علماء، وفيها صلحاء، ولا حاجة أن نذهب خارج البلاد»[(١)].

وَسُئل - رَحِمَهُ الله - السؤال التالي: إنني من جماعة الدعوة والتبليغ في هذه البلاد . .

فَأجَابَ - رَحِمَهُ الله -: «الواقع أن جماعة الدعوة والتبليغ لها أثر عظيم في إصلاح الخلق، فكم من كافر آمن، وكم من فاسق اعتدل، بسبب دعوتهم، وهم على أخلاق عظيمة، من حسن الخلق وسماحة في النطلق، وطلاقة الوجه، وغير ذلك مما هو معروف عنهم، ولهم أساليب حسنة في الدعوة إلى الله يشكرون عليها، لكن الذي يعيبهم شيئان» وذكرهما - رحمه الله تعالى -.

أما منهجم وسيرهم فهم لاشك أن لهم تأثيرًا بالغًا يشكرون عليه[(٢)].

وَسُئِل - رَحِمَهُ الله -: هل يجوز من بعض طلبة العلم أن يكون ديدنهم تجريح بعضهم البعض، وتنفير الناس عنهم، والتحذير منهم؟.

فَأجَابَ - رَحِمَهُ الله -: «لاشك أن تجريح العلماء بعضهم بعضًا عمل محرم، وإذا كان الإنسان لا يجوز له أن يغتاب أخاه المؤمن، وإن لم يكن عالمًا، فكيف يسوغ له أن يغتاب إخوانه العلماء من المؤمنين؟».

فالواجب على الإنسان المؤمن أن يكف لسانه عن الغيبة في إخوانه المؤمنين، قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ (الحجرات: ١٢).

---

(١) انظر: «الصحوة الإسلامية» (١/ ٢٦٩-٢٧٠).
(٢) المصدر السابق (١/ ٢٦٨-٢٦٩).

وليعلم الذي ابتلي بهذه البلوى أنه إذا جرح العالم فسيكون سببًا في ردِّ ما يقوله هذا العالم من الحق، وليعلم أن الذي يجرح العالم لا يجرحه شخصيًا، بل هو تجريح لإرث محمد ﷺ، فإن العلماء ورثة الأنبياء، فإذا جُرح العلماء، وقدح فيهم لم يثق الناس بالعلم الذي عندهم، وهو مورث عن رسول الله ﷺ، وحينئذٍ لا يثقون بشيء من الشريعة التي يأتي بها هذا العالم الذي جُرح، ولست أقول: إن كل عالم معصوم، بل كل إنسان معرض للخطأ، وأنت إذا رأيت من عالم خطأ فيما تعتقده، فاتصل به وتفاهم معه، فإن تبين أن الحق معه وجب عليك اتباعه، وإن وجدت أن قوله خطأ وجب عليك رده، وبيان خطئه، لأن الإقرار على الخطأ لا يجوز، ولكن لا تجرحه وهو رجل عالم معروف بحسن النية، وإن أمكن أن تقول: قال بعض الناس كذا وكذا، وهذا القول ضعيف ثم تبين وجه ضعفه وجواب القول الذي تراه كان هذا أطيب وأفضل؛ ولو أردنا أن نجرح العلماء المعروفين بحسن النية لخطأ وقعوا فيه من مسائل الدين، لجرحنا علماء كبارًا[1] [2].

---

(١) انظر: «الصحوة الإسلامية» (١/ ٢٢٨-٢٢٩).

(٢) هذا هو مذهب السلف الذي سطره عنهم الإمام الذهبي في «السير» (١٤/ ٤٠)، وقال في ترجمة محمد بن نصر المروزي: ولو أن كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفورًا له، قمنا عليه، وبدعناه وهجرناه، لما سلم معنا، لا ابن نصر، ولا ابن منده، ولا مَنْ هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة. وما خطه بيمينه ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله ـ: ومن له علم بالشرع، والواقع يعلم قطعًا أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان، قد تكون منه الهفوة والزلة، هو فيها معذور بل مأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يُتبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته، وإمامته، ومنزلته في قلوب المسلمين. انظر: «إعلام الموقعين» (٣/ ٢٨٣).

ـ فكلام ابن عثيمين ـ رحمه الله تعالى ـ تلخيصًا لمنهج السلف، وفقههم في التعامل مع المخالف، إلا أنه أتى به بألخص العبارة، وأسلسها للعقول المتأخرة خفيفة الفهم.

وَطُلِبَ منه ـ رحمه الله ـ النصيحة لما يحصل بين الشباب الملتزم في مواجهة بعضهم البعض والتبرؤ من بعضهم البعض؟.

فَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «لا شك أن هذا الذي يحدث بين الشباب الملتزم من التفرق، وتضليل بعضهم بعضًا، وحمل العداوة والبغضاء لمن لا يوافقهم على منهاجهم، لاشك أنه محزن ومؤسف وربما يؤدي إلى انتكاسة عظيمة، ومثل هذا التفرق هو قرة عين شياطين الإنس والجن، لأن شياطين الإنس والجن لا يودون من أهل الخير، أن يجتمعوا على شيء، فهم يريدون أن يتفرقوا، لأنهم يعلمون أن التفرق تفتت للقوة التي تحصل بالالتزام والالتجاء إلى الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ، ويدل على هذا قول الله تعالى: ﴿وَلا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ (الأنفال: ٤٦)، وقوله تعالى: ﴿وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ (آل عمران: ١٠٥)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ١٥٩)، وقوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ (الشورى: ١٣).

فالله تعالى قد نهانا عن التفرق، وبين لنا عواقبه الوخيمة، والواجب علينا أن نكون أمة واحدة، وكلمتنا واحدة، فالتفرق فساد وشتات للأمر، وموجب لضعف الأمة الإسلامية .. إلى أن قال: وأما أن يحصل التفرق فيُقال: هذا من السلفيين وهذا من الإخوانيين، وهذا من التبليغيين، وهذا من السُّنيين، وهذا من المقلدين، وهذا من كذا، وهذا من كذا، ونتفرق، فهذا خطره عظيم، والأمل الذي نؤمله من هذه الصحوة واليقظة الإسلامية يتلاشى إذا علمنا أن هذه الصحوة سيكون منها طوائف متفرقة يضلل بعضها بعضًا، ويسفه بعضها بعضًا، والحل لهذه المشكلة أن نسلك ما سلكه الصحابة ﭫ، وأن نعلم أن هذا الخلاف

الصادر عن اجتهاد في أمر يسوغ فيه الاجتهاد، وأن نعلم أن هذا الخلاف لا يؤثر بل إنه في الحقيقة وفاق، فكيف ذلك؟ . . أنا أخالفك في مسألة من المسائل، لأن مقتضى الدليل عندي خلاف ما تقول، وأنت تخالفني في هذه المسألة؛ لأن مقتضى الدليل عندك خلاف ما أقول أنا، فالواقع أننا لسنا مختلفين لأن كلامنا أخذ بما رأى كل واحد منا بناء على أن هذا مقتضى الدليل، إذن فمقتضى الدليل أمام أعيننا جميعًا، وكل منا لم يأخذوا برأيه إلا لأنه مقتضى الدليل، فأنا أحمدك وأثنى عليك لأنك تجرأت على مخالفتي دفاعًا عن الدليل، وأنا أخوك وصاحبك، لأن هذه المخالفة مقتضى الدليل عندك، فالواجب عليَّ ألا يكون في نفسي شيء عليك، بل أن أحمدك على ما ذهبت إليه أنت كذلك»[1].

وَسُئِل -رَحِمَهُ اللهُ- عن الضوابط التي يراها للعمل والتعاون مع الدعاة إلى الله لمنع الخلاف؟.

فَأَجَابَ -رَحِمَهُ اللهُ-: «لاشك أن الضوابط لهذا الخلاف هي الرجوع إلى ما أرشد الله إليه، في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ (النساء:٥٩)، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ (الشورى: ١٠).

---

(١) انظر: «الصحوة الإسلامية» (١/ ٢٢٢-٢٢٦).

- فلا يكون بالقذف والسب والشتم مثل أن تقول: أخبث من على وجه الأرض، ولا أن تقول: أضر على الأمة من فرعون، ولا أن تقول: لو خرج الدجال لاتبعه فلان بن فلان، ولا أن تقول: ما عنده بصيص من نور الإسلام، ولا أن تقول: سوبر ماركت البدع.

فالواجب على من خرج عن الصواب في العقيدة أو في العمل، أي: في الأمور العلمية والعملية أن يناقش حتى يتبين له الحق، فيرجع إليه، أما أخطاؤه فيجب علينا أن نبينها، وأن نحذر من الخطأ بقدر الاستطاعة، ومع ذلك لا نيأس، فإن الله قد رد أقوامًا لهم بدع كبيرة حتى صاروا من أهل السنة، ولا يخفى على أحد منا ما اشتهر عن أبي الحسن الأشعري ـ رحمه الله تعالى ـ: أنه بقي في طائفة الاعتزال مدة أربعين سنة من عمره، ثم اعتدل بعض الشيء لمدة، ثم هداه الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ إلى السبيل الأقوم، إلى مذهب الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ الذي هو مذهب أهل السنة والجماعة: فالحاصل أن مسائل العقيدة مهمة، ويجب التناصح فيها، كما يجب التناصح في الأمور العلمية[1].

وَسُئل ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: هب أن رجلاً خالف كثيرًا من أهل العلم في مسألة خلافية هل يبغض هذا الشخص في الله؟ . . وهل تشن عليه الهجمات؟.

فَأَجَابَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «لا، أبدًا، لو خالف الإنسان جمهور العلماء في مسألة قام الدليل على الصواب بقوله فيها، فإنه لا يجوز أن يشتم، ولا يجوز أن يعنف عليه، ولا يجوز أن تحمى نفوس الناس دونه أبدًا، بل يناقش هذا الرجل ويتصل به، كم من مسألة غريبة على أفهام الناس، ويظنون أن الإجماع محقق فيها، فإذا بحث الموضوع وجد أن لقول هذا الرجل من الأدلة ما يحمل النفوس العادلة على القول بما قال به واتباعه!، صحيح أن الظاهر أن يكون الصواب مع الجمهور هذا هو الغالب، لكن لا يعني ذلك أن الصواب قطعًا مع الجمهور قد يكون الدليل المخالف للجمهور حقًا، وما دامت المسألة ليست إجماعًا، فإنه لا ينكر

---

(١) انظر: «الصحوة الإسلامية» (١/ ٢٢١-٢٢٢).

على هذا الرجل، ولا توغر الصدور عليه، ولا يغتاب، بل يتصل به، ويبحث معه ويناقش مناقشة يراد بها الحق، والله ـ سبحانه وتعالى ـ يقول: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ (القمر: ١٧)»[١].

وَقَالَ - رحمَهُ اللهُ -: «إن الموقف الصحيح من الجماعات الدعوية: أن نتعاون معهم، وأن نكون جميعًا دعاة إلى الحق، متآلفين، لأن الناس بالتعاون والتآلف هم دعاة الحق، فواجبنا نحو الفئات الدعوية أن نتعاون معهم، وذكر ـ رحمه الله تعالى ـ من التعاون معهم نصحهم، ومنعهم من الظلم، ثم قال: ولاشك أن الفئات الدعوية التي تنهج منهجًا معينًا، لاشك أن فيهم الخطأ والصواب، فالواجب بيان الخطأ، والتحذير منه، وبيان الصواب والحث عليه»[٢].

وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللهُ -: هل يجوز الهجر بين الدعاة إلى الله بسبب اختلافهم في أساليب الدعوة؟

فَأَجَابَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «أقول لا يجوز الهجر بين المؤمنين؛ لأن النبي ﷺ قال: **«لا يحل للمؤمن أن يهجر أخاه فوق ثلاث»**[٣]».

---

(١) انظر: «الصحوة الإسلامية» (١/ ٢٢٠).

(٢) من شريط: «لقاء الشيخين ابن عثيمين وربيع» (٢/ب)، تأملوا ـ يرعاكم الله ـ هذا الكلام يقرره الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ عند إمام الغلاة والرافضة لمنهج السلف، فلم يعلق ويعتبر راضيًا به لأنه سكت عنه أبد الدهر المسألة هي إن لم تكن معي، لانتقد الآيات التي تستدل بها، والأحاديث والآثار، وإن كنت معي سأغض الطرف عن الكلام الأحمق والبذيء ـ والله المستعان ـ.

(٣) هو جزء من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه الذي رواه البخاري في الأدب في الهجر برقم (٦٠٧٧)، وفي «الاستئذان في السلام للمعرفة» (٦٢٣٧)، وفي «الأدب المفرد» برقم (٣٩٩)، ومسلم في «البر والصلة والآداب في تحريم الهجر فوق ثلاث» برقم (٢٥٦٠)، وأبو داود في «الأدب» هجرة الرجل أخاه، والبغوي في «شرح السنة» برقم (٣٥٢١)، وابن حبان في «صحيحه» (٥/ ٤٢٢) برقم (٥٦٤٠) كما في «الإحسان».

حتى ولو ارتكب معصية، فإن هجره لا يجوز إلا إذا كان في هجره مصلحة كأن ينتهي عن معصيته، ولهذا هجر النبي ﷺ كعب بن مالك وصاحبيه ﷺ حين تخلفوا عن غـزوة تبوك[١]، فإذا كـان في هجر الفسـاق مصلحة راجـحة، فإنهم يهجرون، وإلا فـلا يهجرون، هذا بالنسبة لعموم الفـساق، أما الدعاة إلى الله فإنه لا ينبغي لهم، بل لا يجوز لهم أن يتهاجروا فيما بينهم، بسبب اختلاف أساليب الـدعوة، ولكن على كل واحد مـنهم أن ينتفع بأسلوب الآخـر إذا كان أجدى وأنفع[٢].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - وهو يتكلم على ضابط التـآلف: ثم يجب علينا في هذه الصحوة أن نكون في دين الله إخوة مـتآلفين متوادين، لأن الله - عَزَّ وَجَلَّ - يقول: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات: ١٠)، والنبي ﷺ قال: «**وكونوا عباد الله إخوانا**»[٣].

ومقتضى هذه الأخوة ألا يتعـدى بعضنا على بعض، وألا يبغي بعضنا على بعض، وأن نكون أمة واحدة غير متـفرقة في دين الله في أهوائها وآرائها، وبناء على هذا يجب أن ننظر فيما حدث بـين الشباب وبالأصح بين بعض الشباب من النزاعات، هي في الحقيـقة يتسع لها دين الإسلام، نزاعات في مسـائل اجتهادية

---

(١) رواه البخاري في «الوصـايا» إذا تصدق أو وقف بعض ماله برقم (٢٧٥٧)، ورواه في أبواب متـفرقة من «صحيحـه» برقم (٢٩٤٧- ٢٩٥٠-٣٠٨٨-٣٥٥٦-٣٨٨٩-٣٩٥١-٤٤١٨)، ومسلم في «التوبة» في حديث توبة كعب بن مالك، وصاحبيه برقم (٢٧٦٩) وأبو داود في السنة في مجانبة أهل الأهواء وبغضهم برقم (٤٦٠٠)، والإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٤٥٤-٤٥٦-٤٥٩) وغيرهم.

(٢) انظر: «الصحوة الإسلامية» (١/ ٢١٩).

(٣) رواه البـخاري في «الأدب» في مـا ينهى عن التـحاسـد والتـدابر برقم (٦٠٦٥)، وبرقم (٦٠٦٧)، ومسلم في «البر والصلة» في تحريم التحاسد والتباغض والتدابر برقم (٢٥٥٩) من حديث أنس.

يسوغ فيها الاجتهاد والنصوص تسعها وتحتملها، ولكن بعض الناس يريد أن يلزم عباد الله بما يرى هو أنه الحق، وإن كان مخالفًا له، بمقتضى أن ما خالفه فيه هو الحق، إلى أن قال: وأنا أقول لكم من هذا المكان: لو تدبرتم كتب الخلاف لوجدتم أن الخلاف بين العلماء كثير، ولكن كل واحد منهم لا يضلل الآخر برأيه، واجتهاده[1]، بل يرى أنه يجب على الإنسان أن يتبع الحق وألا يحابي فيه أحدًا، نعم قل الحق، ولكن ادع الناس إليه باللين والتيسير والسهولة، حتى تصل إلى النتيجة، ألى أن قال: «وأقول: كل إنسان يرى أنه يجب على الناس أن يتبعوه، فإنه قد اتخذ لنفسه مقام الرسالة»، ثم نقول: «هل الإنصاف أن تجعل فهمك حجة على غيرك، ولا تجعل فهم غيرك حجة عليك، كم من إنسان حاقد على الإسلام، عدو للإسلام يفرح غاية الفرح أن يجد هذا التفرق في الشباب، يفرح ويتمنى من كل قلبه أن يجد هذا الشباب الذي اتجه هذا الاتجاه الحي النابض متفرقًا[2].

وَسُئِلَ - رَحِمَهُ اللهُ - هذا السؤال: من المعلوم يا شيخ لديكم أنه يوجد عندنا في المدينة النبوية - على ساكنها أفضل الصلاة والسلام - كثير من الرافضة، ويدرس معنا في المدارس كلها، فيسأل بعض المدرسين، فيقول: هل يجب عليَّ أن

---

(١) ذكر الإمام الذهبي عن الحافظ أبي موسى الصدفي أنه قال: ما رأيت أعقل من الشافعي ناظرته يومًا في مسألة، ثم افترقنا ولقيني فأخذ بيدي - تأملوا يرعاكم الله، ألا ما أزكاه من أدب - ثم قال: يا أبا موسى، ألا يستقيم أن نكون إخوانًا، وإن لم نتفق في مسألة، علق الذهبي قائلاً: هذا يدل على كمال عقل هذا الإمام وفقه نفسه، فمازال النظراء يختلفون. انظر «السير» (١٠/ ٤١٧).

- وروى أبو محمد فوزان قال: جاء رجل إلى أحمد بن حنبل، فقال له: نكتب عن محمد بن منصور الطوسي، فقال: إذا لم تكتب عن محمد بن منصور، فعمن يكون ذلك - مرارًا -؟، فقال له الرجل: «إنه يتكلم فيك»، فقال أحمد: «رجل صالح ابتلي فينا فما نعمل؟!». «طبقات الحنابلة» (١/ ١٩٦).

(٢) انظر: «الصحوة الإسلامية» (١/ ٤٥-٤٧).

أعدل بينهم وبين الطلاب الذين هم من أهل السنة، أم أقصر في حقهم ولا أعطيهم حقهم؟.

فأجاب - رحمه الله -: « . . ثانيًا الواجب على المدرس أن يحكم بالعدل، قال الله - عزَّ وجلَّ -: ﴿يا أيُّها الَّذين آمنُوا كُونُوا قوَّامين للَّه شُهداء بالْقسْط ولا يجْرمنَّكُمْ شنآنُ قوْمٍ علىٰ ألاَّ تعْدلُوا - يعني: لا يحملكم بغض بعض على ألا تعدلوا - اعْدلُوا هُو أقْربُ للتَّقْوىٰ واتَّقُوا اللَّه إنَّ اللَّه خبيرٌ بما تعْملُون﴾ (المائدة: ٨)، حتى قال العلماء: يجب على القاضي إذا تحاكم إليه خصمان أحدهما مسلم والثاني كافر أن يجلسهما منه مجلسًا واحدًا لا يقول للمسلم: تعال هنا، والكافر: اذهب هناك، يجعلهما جميعًا أمامه، وأن يعدل بينهما في الكلام، لا يغلظ الكلام للكافر، ويرقق الكلام للمسلم، لا يقول للمسلم: صبحك الله بالخير، ولا يقول للكافر . . ، بل ليجعلهما سواء في باب المحاكمة لأن هذا هو العدل، . . . إلى أن قال: المهم أن الواجب على المدرس إذا قدمت له أوراق إجابة أن يصحح حسب الجواب بقطع النظر عن المجيب، وكذلك في أثناء التدريس يجب أن يعدل بين التلاميذ مهما كان الأمر»[1].

ثمَّ سئل - رحمه الله -: عن تضخيم أخطاء العلماء ديدن كثير من الشباب كيف يمكن أن توجه الشباب في هذا الجانب؟.

فأجاب - رحمه الله -: «أسأل الله - تعالى - أن يعين العلماء على ما ينالهم من ألسنة السفهاء، لأن العلماء ينالهم أشياء كثيرة:

أولاً - إننا نسمع ما ينسب إلى بعض أهل العلم المرموقين، ثم إذا تحققنا وجدنا أن الأمر على خلاف ذلك، كثيرًا ما يُقال: قال فلان كذا، فإذا بحثنا

(١) انظر: «لقاءات الباب المفتوح» (٢/ ٢١) برقم (٧٧٤).

وجدنا الأمر على خلاف ذلك، وهذه جناية كبيرة، وإذا كان الرسول ﷺ يقول: «إن كذبًا عليَّ ليس ككذب على أحد»[(١)]، أو هذا معناه، فالكذب على العلماء فيما يتعلق بشرع الله ليس بكذب على واحد من الناس، لأنه يتضمن حكمًا شرعيًا ينسب إلى هذا العالم الموثوق به، ولهذا كلما كانت ثقة الناس بالعالم أكثر صار الكذب عليه في هذه الأمور أكثر، وأخطر أيضًا، لأن كل واحد من العامة، لو تقول له: قال فلان، ما يستجيب لك، لكن لو تقول له: قال فلان ممن يثقون به لاستجابوا لك، فتجد بعض الناس له رأي أو فكر يرى أنه الحق، ويحاول أن يكون الناس عليه ولا يجد طريقًا إلى ذلك، إلا أن يكذب على أحد العلماء الموثوق بهم، فيقول: هذا قول فلان، وهذه مسألة خطيرة جدًا، وليست جرحًا للعالم شخصيًا، بل تتعلق بحكم من أحكام الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ.

ثانيًا ـ تضخيم الأخطاء كما قلت، هذا أيضًا خطأ أو عدوان، فالعالم بشر يخطئ ويصيب، ولكن إذا أخطأ العالم، فالواجب علينا أن نتصل به، وأن نقول له: هل قلت كذا؟، فإذا قال: نعم، وكنا نرى أنه خطأ قلنا له: هل لديك دليل؟، فإذا دخلنا معه في المناقشة تبين الحق، وكل عالم منصف يخشى الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ لابد أن يرجع إلى الحق، ولابد أن يعلن رجوعه أيضًا، وأما تضخيم الخطأ ثم يذكر أبشع حالاته فهذا لاشك أنه عدوان على أخيك المسلم، وعدوان حتى على الشرع، لأن الناس إذا كانوا يثقون بشخص ثم زعزعت ثقتهم به فإلى من يتجهون؟ . . أيبقى الناس مذبذبين ليس لهم قائد يقودهم بشريعة الله، أم يتجهون إلى جاهل يضلهم عن سبيل الله بغير قصد، أم يتجهون إلى عالم سوء يصدهم عن سبيل الله بقصد؟.

---

(١) رواه البخاري (١٢٩١)، ومسلم (٤)، وأحمد (٤/ ٢٤٥، ٢٥٢)، وأبو يعلى (٩٦٦)، وابن أبي شيبة (٢٦٢٥٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٢٩٥)، والبيهقي (٤/ ٧٢).

وقال - رحمه الله - وهو يشرح الأدب التاسع والخمسون من حلية طالب العلم وهو موقفك من وهم من سبقك، قال: «هذا أيضًا مهم جدًا، وهو موقف الإنسان من وهم من سبقه، أو من عاصره أيضًا، هذا الموقف له جهتان:

الجهة الأولى - تصحيح الخطأ، وهذا أمر واجب يجب على من عثر على وهم إنسان، ولو كان من أكبر العلماء في عصره، أو في عصر من سبقه، يجب عليه أن ينبه هذا الوهم، وعلى هذا الخطأ، لابد من بيان الحق، ولا يمكن أن يضيع الحق لاحترام من قال بالباطل، لأن احترام الحق أولى بالمراعاة، واضح، لكن هل يصرح بذكر قائل الخطأ أو الوهم، أو يقول: توهم بعض الناس، فقال: كذا وكذا، هذا ينظر للمصلحة، .. قد يكون من المصلحة أن لا يصرِّح، كما لو كان يتكلم عن عالم مشهور في عصره، موثوق عند الناس، محبوب إليهم، فيقول: قال فلان: كذا وكذا .. فإن العامة لا يقبلون كلامه، بل يسخرون به، ويقولون: من أنت حتى ترد على فلان، ولا يقبلون الحق، ففي هذه الحال ينبغي أن يقول: من الوهم أن يقول القائل: كذا وكذا، ولا يقول: فلان، وقد يكون هذا الرجل الذي توهم متبوعًا يتبعه شرذمة من الناس، وليس له قدر في المجتمع، فحينئذٍ يصرح، لئلا يغتر الناس به، فيقول: قال فلان: كذا وكذا، وهو خطأ.

الوجه الثاني - في موقف الإنسان من وهم من سبقه أو من عاصره أن يقصد بذلك بيان معايبه، لا بيان الحق من الباطل، وهذه إنما تقع من إنسان حاسد - والعياذ بالله -، يتمنى أن يجد قولاً ضعيفًا أو خطأ لشخص ما، فينشره بين الناس، ولهذا نجد أهل البدع يتكلمون في شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -، وينظرون إلى أقرب شيء يمكن أن يقدح به، فينشرونه، ويعيبونه، مثلاً يقولون: خالف الإجماع في أن طلاق الثلاث واحدة، فيكون هذا شاذًا ومن شذ شذ في النار،

يحكم بأن الإنسان إذا قال لامرأته: إن فعلت كذا فأنت طالق، بأن يكفِّر كفارة يمين، مع أنه لم يتكلم باليمين إطلاقًا، وإنما قال: إن فعلت كذا، فأنت طالق، مثلاً.

يقول بأن الله تعالى لم يزل فعالاً، ولم يزل فاعلاً، وهذا يستلزم أن يكون مع الله قديم، لأن هذه المفعولات الواقعة بفعل الله إذن جعل الله قديمًا لم يزل، لزم أن تكون هذه المفعولات قديمة فيكون قد قال بإلهين، وما أشبه ذلك من الكلمات التي يأخذونها على أنها زلَّة من زلاته، يشهرونها بين الناس، مع أن الصواب معه، لكن الحاسد الناقد ـ والعياذ بالله ـ له مقام آخر[1]، فأنت في وهم من سبقك يجب أن يكون قصدك الحق، ومن كان قصده الحق، وُفِّقَ للقبول، أما من كان قصده أن يظهر عيوب الناس؛ **فإن من تتبع عورة أخيه تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته فضحه، ولو في بيت أمه.**

(١) انظروا ـ يرعاكم الله .. أين خصوم شيخ الإسلام الذين خاصموه، وأين أعداؤه الذين أثاروا حوله كل هذه الترهات والتلفيقات، وأين ما تركوه من مصنفات وعلوم أو فتاوى وآراء وتحليلات وترجيحات؟ .. أين هذا من علوم شيخ الإسلام؟، ثم انظر كيف أصبح شيخ الإسلام أحد نجوم الدين الذين لمعوا بعد موته، وأصبحت علومه وكتبه ومصنفاته محط أنظار الدارسين والمحققين والباحثين في كل زمان ومكان، فيها بركة العلم بادية ظاهرة لم يُعتنى بشيء من مصنفات العلماء كما اعتني بمصنفات شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ.

ـ ثم انظر أخي يرعاك الله .. إلى المسائل التي أخذت على شيخنا أبي الحسن المأربي ـ حفظه الله تعالى ونفع به ـ فإنهم شهروا به أيما تشهير، على أنه خالف الأمة في مسألة حمل المجمل على المفصل، وكذلك في قوله: نصحح ولا نهدم الرجل السني، وكذلك أخذوه بقول من قال من السلف والخلف في خبر الآحاد وهي مسألة خلافية قديمًا وحديثًا، ويسعه ما وسع السلف، ولم ينقل عن السلف أنهم هجروا وبدعوا وشنعوا على من أخذ بما أخذ به الشيخ ـ حفظه الله ـ فأصبحت المسائل التي أخذت عليه أصولاً عند القوم من أجل إسقاطه، وإهدار منزلته عند أتباعه، ولكن هيهات هيهات ما هي إلا رفعة له بإذن ربه ـ سبحانه وتعالى ـ وهذه الفتنة التي اختلقها حاسدوه وشانئوه أصبحت منحة في حقه، وأن هذه الأصول ما هي إلا ادعاء، وأبان الله عوار خصومه وأهانهم.

ثمَّ يقول - رَحِمَهُ اللهُ - معلقًا على قول العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد بقية السلف الأماجد - عافاه الله -: إذا ظفرت بوهم لعالم، فلا تفرح به للحط منه، ولكن افرح به لتصحيح المسألة فقط، قال: والحقيقة، أني أقول: لا تفرح به إطلاقًا، إذا عثرت على وهم عالم، فحاول أن تدفع اللوم عنه، وأن تذب عنه، لاسيما إذا كان من العلماء المشهود لهم بالعدالة والخير، ونصح الأمة، أما أن تفرح به، فهذا لا ينبغي حتى وإن كان قصدك تصحيح الخطأ، ولهذا لو كانت العبارة: إذا ظفرت بوهم لعالم فلا تفرح به للحط منه، ولكن التمس العذر له، وصحح الخطأ، هذا هو صواب العبارة، أما أن أفرح لأنه أخطأ من أجل أن أصحح الخطأ فهذا ليس بصواب.

والحقيقة أنه لا يفرح به، وللتنقُّص إلا إنسان متعدٍ، ومتعالم، معتدٍ يريد العدوان على الشخص نفسه، ويريد العدوان على ما عنده من العلم الصحيح، لأن الناس إذا رأوا هذا العالم أخطأ في مسألة، ضعفت قوة قوله عندهم حتى في المسائل الصحيحة، فالإنسان الذي يشغب بهذه الأشياء، ويتتبع زلات العلماء ويفشيها بين الناس، لاشك أنه متعد لا على الشخص نفسه، بل على الشخص وعلى ما يحمله من صحيح القول [(١)]" [(٢)].

---

(١) انظر: «شرح حلية طالب العلم» (ص٣٥٤-٣٥٧) بتحقيقي.

(٢) اعلموا يرعاكم الله .. أن للمشغبين سبلاً ذكرها صاحب «ظاهرة الشغب على العلماء والتنفير منهم»، وسأذكرها هنا لتعم بها الفائدة في هذه الرسالة، قال: وأما سبل التشغيب على أهل العلم فعلى طرائق عدة، **منها**: امتحانهم في عقائدهم أمام العامة، كما وقع للإمام البخاري - رحمه الله-.

ومنها: الطعن في بعض مصنفاتهم، والتشغيب حولها بما يقتضي إسقاط اعتبارها عند طلاب العلم خصوصًا، والناس عمومًا، كما حصل لشيخنا أبي الحسن المأربي، عندما طعنوا في كتبه، ومنها: «اتحاف النبيل»، و«السراج الوهاج بشرح صحيح المنهاج»، هذه الكتب التي طارت بها الركبان فرحًا بخروجها استفادة منها لغزارة العلوم التي حملتها، والتي أودعها فيها شيخنا، وسمعنا خبرًا أن في =

= الجامعة الإسلامية، أو جامعة الإمام محمد بن سعود، ستقرر بعض هذه الكتب في عام (١٤٢٥-١٤٢٦هـ)، على الطلاب والحمد لله، وخاب كيد الحاسدين وصاروا إلى ذلة وانتكاسة ولا حول ولا قوة إلا بالله. **ومنها**: دس من يستنزلهم بالأغلوطات، أو من يتتبع زلاتهم مما عُلم عنهم فيها مخالفة الجمهور، أي نعم هذا ما صار مع شيخنا عندما أعطى الأوامر المدخلي للئيم الخبيث صالح البكري أنه يجمع أخطاء شيخنا فأخذ جميع أشرطة الشيخ من التسجيلات، وذهب يسمع الأشرطة مرارًا وتكرارًا، ويأخذ له بعض الأخطاء التي لا يحاسب عنها القائل، لأنها في شريط ليس في كتاب، ومع هذا لما ذهبوا في شعبان ١٤٢٠هـ إلى مأرب وسجلوا ستة أشرطة، وسُميت بعد ذلك عنده مناظرة مع أبي الحسن، ذكروا كل ما أخذوه عن الشيخ أبي الحسن ـ حفظه الله تعالى ـ حتى قال لنا الوالد عايض بن علي مسمار: والذي أخذوه على الشيخ أبي الحسن في جملة المآخذ كانت في صالحه، وبقيت لهم نتف تراجع عنه الشيخ، ولكن الإمام جبن عن إخراج الحكم الذي وعد بإخراجه بعد شهر رمضان، والسبب في ذلك أن المدخلي تهدده وتوعده وزمجر عليه، ثم رغبه في ما عنده من دنيا وأطماع فاستمال الرجل طمعًا، وترك الحكم كله علي أبي الحسن، وبدأت الفتنة تموج موج البحر بسبب محمد الإمام.

ومنها: غمزهم في المجالس، لا سيما عند أهل الجهل والحمق، فإنهم أولع الناس بالتشغيب، وأما مجالس الخير والعلم والسنة، فلا مجال فيها للتشغيب أو التنفير عن أهل السنة للحديث الذي تقدم في الدفاع عن زوج النبي ﷺ عائشة، وفيه أخرج مقبوحًا منبوحًا أتؤذي زوجة رسول الله ﷺ، وقد مرَّ تخريجه والكلام عليه.

ومنها: الطعن والتشغيب بالمصنفات ذات الأسماء الرنانة، وأما مادتها فهزيلة قد مُلئت سبابًا وشتمًا وتنفيرًا وبهتانًا، ومن تلك الأسماء ما حصل مع شيخنا التي ألفت فيه الجموع الغفيرة من المؤلفات الخاوية الخالية عن الدليل، والفارغة عن الحق، منها: جناية أبي الحسن على الأصول السلفية، ولم يذكر فيها إلا انتقاده على شيخنا قوله بحمل المجمل على المفصل، وأنتم ترون أن جميع ما في هذه الرسالة هو من حمل مجمل الرجل السُّنِّي على مفصله، وكل العلماء يقولون به بل إن شيخنا في رده عليهم بكتاب حوى الدرر الثمينة والفوائد الفريدة النادرة التي لو أراد صاحب الرسالة المذكورة آنفًا والتي يرد فيها على شيخنا أن يبحث في كتب العلماء مئات السنين، لا يستطيع إخراجها، وكتب في رسالته عن خمسين من علماء الملة، ومن علماء الدعوة السلفية المأصلين لمنهج وقواعد السلف، رضوان الله عليهم، وسماها «الجواب الأكمل في الرد على من أنكر حمل المجمل على المفصل»، وألفت رسالة في شيخنا ، وهي كأختها بل أخص منها «القول الحسن، لرجوع أبي الحسن للتي هي أحسن» وغيرها كثير، وفيها من الردود الرعناء التي لا تمت إلى الحق بصلة إلا ما ذكر فيها من الآيات والأحاديث التي قررها صاحبها، وهو ما فهم أن هذه النصوص تعتبر ردًا عليه لا له، لكن ماذا =

= تقول لمن سلب الله عقله عن فهم نصوص الوحيين، ويريد أن يتربع على العرش، ويسود ويحكم بها طلاب علم ودعاة إلى الله يتحرون الدليل، ويطلبونه فانفضح أمره ـ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ـ. **ومنها**: التنكيل، كما في أقـوال أبي الحسن من الأباطيل، أخي في الله . . افهم من عنوان الرسـالة بدعوا الشـيخ كـما بدع زاهـد الكوثري، لأن المعلمي اليـماني ألف «التـنكيل في الرد على الكوثري»، ومع هذا تأدب معه أيما تأدب كما مر مـعنا في هذه الرسالة، لكن في تنكيل شـيخنا حقًا نُكل به وشـنع عليه، وتجنوا عليه أيما تجني ـ والعياذ بالله ـ، المهم أصبح أتباعهم يحاولون حفظ أسماء هذه الرسائل وأسماء مؤلفيها، فإن الشاب عندما ينهض من نومه بدلاً من أن يحفظ له آية أو حديث، يلقى الله بها سالمًا من الإثم غانمًا الأجر، يحفظ له عنوان رسالة من رسائل كبرائه، أو اسم من أسماء نظرائه، وكثرت المسميات للرسائل بما يضيع العـمر قبل أن تحفظها،وكذلك الأسماء، قال أبولوز: أو أبو أنس أو أبو هريرة أو أبو برق ورعـد، وأبو إبراهيم، وأصـبح الشبـاب تضـيع أوقاتهم في حـفظ أسماء الكـتاب الذين طلوا صفحـات شبكات المعلومات العالميـة الإنترنت، بكتاباتهم، وبخـرافاتهم، وبتأصلاتهم الفـاسدة التي لا تمت إلى الدين الحق، الدين القويم، الدين المتسـامح بصلة، وإنما تنصر أهل البدع والعلمانيين والحداثين والخُرافيين، فأصبح عباد القبور والذين يسبون الصحابة والذين يسبون ذات الإله، وينكرون رسالات الرسل والأنبياء، هم الذين يقـودون الأمة، لماذا؟ . . لأن هؤلاء طمسوا معالم عـلم العلماء وآثارهم على الأمة، فأصـبح العلماء محصـورون ومنزوون ما يستطيعـون يبينون البيان الصحيـح لأنهم قد نفر عنهم، وقد طعن فيهم، وقد شغب عليـهم، وقد أخذت عليهم زلات تخرجهم من دائرة الإسلام، فـضلاً عن دائرة أهل السنة، فأحجموا عن الأمـة من إخراج الخير الذي عندهم ـ والله المستعان ـ.

ومنها: التشغـيب على بعض الفتاوى الشرعـية التي يطلقها أحد الأئمـة أو بعضهم واتهام صاحـبها بأسوأ الاتهامات، كما حصل مع شيخ الإسلام ابن تيـمية في فتوى الطلاق، وشد الرحال إلى القبور وقصدهـا لأجل التعظيم، وغيرها من الفـتاوى الذي أصاب فيـها شيخ الإسلام قـولاً من أقوال أهل العلم وأصاب فـيها، ومـا حصل مع شيـخنا أبي الحسن في تشنيـعهم عليه بسـبب فتوى الاخـتلاط للضرورة عند الدراسة، فأتى لهم بفتاوى علماء الأمة ومنهم ابن بـاز والألباني والجبرين وغيرهم كثير من كتبهم ورسـائلهم، ومن أشرطتهم وبأصواتهم، فأفحمهم لأنهم لو ردوا مـرة أخرى بماذا يعتذرون لهؤلاء الذين أفتوا الناس، هل سـيقولون: إنهم أضلوهم سواء السبيل؟، أتحـداهم إن كان فيهم رجل رشيد، رجل شجاع، لا أريد أن ينبري لي أحمق، أو أبله ليقول نعم أخطأوا، أريد رجل فاهم عاقل يرد بأدب على هؤلاء الكبار أئمة الفتوى وأئمة الدعوة السلفية. =

= كذلك شنعوا عليه في مسألة اللحية للجندي في الجيش أو الأمن، رجل يقول: يا شيخ أنا جندي مع الدولة، وكاره للجندية، ولكن أرغمتني الظروف، فإن أبواي كبار السن، وليس لهم معيل دوني، وأنا لا أحسن أي عمل غير الجندية، ولا أستطيع أعمل، وطلبوا مني في المعسكر أن أحلق لحيتي، الرجل بند على نفسه جميع السبل، فقال له الشيخ: لا بأس، إن لم تستطع على البحث عن عمل آخر - والله المستعان -، فانبرى أحمق أهل السنة، يقول: حلق اللحية حرام خلافًا لأبي الحسن، والاختلاط محرم خلافًا لأبي الحسن، وهذا الرجل نفسه معتوه ذهب إلى بريطانيا، ويقول للناس: صلوا بالنعال، وعمل لهم فتنة ما الله بها عليم، وراح يفتيهم بجواز سرقة مال الحكومة حتى أن من المنتسبين للسلفية يقول: إن في بريطانيا يشيعون إن المسلمين يسرقون، وبدأوا بملاحقة أهل اللحى من الملتزمين هناك، انظروا إلى هذه الفتاوى السخيفة، ويأتي ويقول هذا حرام خلافًا لأبي الحسن، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ومنها: استخدام منابر الخير في التنفير عن أهل الخير، والتشغيب على أهل العلم في الخطب والدروس العامة، والطعن فيهم، والادعاء عليهم بما لا يصح عنهم، وهذا ما يعمله بعض ضعاف النفوس الذين أرادوا طمس هويتهم بأفعالهم وأقوالهم وفتاواهم السخيفة المنكرة، يجوبون البلدان من أجل أن يحذروا من أبي الحسن وطلابه وأصبح الناس يملونهم بسبب تغيرهم عما كانوا عليه من ذي قبل، كانوا يخطبون الناس في الخير والحلال والحرام، يتعلم منهم العالم قبل الجاهل، ويأخذ عنهم العلمَ العاميُّ والصغيرُ والكبيرُ، ويحاضرون في إرشاد الناس إلى سواء السبيل، فأصبحوا يحاضرون الناس في أبي الحسن، وأنه خالف الأصول السلفية، وأنه لحق بركب أهل البدع، وأنه وأنه، وإذا قيل لهم: ما هي الأصول التي خالف فيها الشيخ؟ قالوا: هي الآن عند المدخلي، وسيأتي بها إن شاء الله، وسيفضح الله أمر هذا الرجل المتستر و . . و . . قلنا لهم: لعل أصولكم هذه التي أصبحت مثل: صاحب السرداب لا تزال قيد الجمركة في جمارك حرض، ويعلنون من فوق المنابر عن أخطاء ما ينبغي أن تُقال ويشددون على من لم يأخذها منهم، فأصبحت معاهدهم - أي: الغلاة والرافضة لمنهج السلف - للوقيعة في أهل الأثر، لأنهم ما عرفوا فضلهم، فما يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذووه، بل إنهم يأخذون المساجد التي ربما كانت معهم في أيام الوفاق، في أيام ما قبل سيطرة المدخلي على عقولهم، فبعد ما انتهت فترة الوفاق أصبحوا يأخذونها بقوة السلاح، كما صار في رداع عند علي بن قاسم العديني - رحمه الله تعالى - عندما ذهب له المخذول محمد الإمام بجيش من مدينة معبد، وكما حصل من سمير حندج في باجل بالحديدة وغيرهم كثير، وهذه الوسائل تتجدد في كل زمان ومكان، وأن المنفرين لا يزال في جعبهم العديد والعديد من هذه الوسائل، التي ينفرون بها على أهل السنة من المتقدمين والمتأخرين. فأسأل الله أن يهديهم إلى سواء السبيل، وأن يردهم إلى حظيرة العلم والعلماء والصلحاء من أخيار هذه الأمة، هو ولي ذلك والقادر عليه.

- نقلاً عن «ظاهرة الشغب» بتصرف وزيادة، شرح وبيان لهذه الأساليب.

وسُئِلَ - رَحِمَهُ اللهُ - هذا السؤال: مر بنا عدم الأخذ من شيخ مبتدع، التعلم على مبتدع، فهل من ذلك يا شيخ إذا كان من بيده ولاية على جانب من جوانب الدعوة مثلاً، كتاب، أو دعاة، أو غيرهم، فهل يقبل منهم التبرع المادي كمال مثلاً من رجل مبتدع؟

فأجَابَ - رحِمَهُ اللهُ -: «إذا كان هذا الرجل المبتدع معروفًا في بدعته، ولكنه كريم ومتبرع إلى جهة خير، فإنه يؤخذ تبرعه، لأن هذا لا يخدع الناس بالعلم، صحيح أنهم ربما يحبونه لكرمه، لأن الكريم محبوب، ولكن هذا لا يؤدي إلى فتنة الناس، من حيث الشرع، أو علم الشرع، هذا إذا كان معروفًا يعرفه الناس، ويحذرون منه، أما إذا كان لا يعرف الناس عنه إلا أنه رجل متكلم، وعنده علم، فهذا ربما لا يغتر به، ولكن لاحظ أنك إذا رددت تبرعه، سيحصل في ذلك مضرة كبيرة، سينشر ما يستطيع عليه من مساوئك: انظروا إلى هؤلاء الذين يدعون أنهم من أهل الخير، وأنهم يحبون الخير للناس، يردون ما تبرعت به لهؤلاء الأيتام، أو إلى هذه الجهة الخيرة، فالإنسان لا يقدم على الشيء إلا إذا عرف أنه ليس له تأثير سيئ».

وسُئِل - رحِمَهُ اللهُ - يا شيخ .. ولو اقتضى مجاملة، لأنه معلوم أن من تأخذ منه، تقول له: جزاك الله خيرًا، أحسن الله إليك، شكرًا لك، مثلاً هذه المجاملات؟.

فَأجَابَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «مثلاً تقول إذا أخذت منه: تقبل الله منا ومنك، ووفقنا الله وإياك لما يحب ويرضى، هذا طيب، ومعنى هذا أنك تدعو له بالهداية من بدعته».

وسُئِل - رَحِمَهُ اللهُ - إذا اختلفت أقوال الناس في الحكم على رجل بأنه مبتدع، هل نبدعه؟

فَأجَابَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «لا، لابد من أن تتثبت ما دام اختلفت أقوال الناس فيه لابد أن تتثبت، وما أظن أن أحدًا لا يتبين أمره أبدًا، قال له الطالب: هذا واقع يا شيخ؟.

فقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: لا، ليس واقعًا، لأنه لابد، هو ممكن لا يتبين بسرعة، صحيح، لكن ما دام ما تبين انتظر، الأصل فيه أنه ليس مبتدع، فإذا جاءك الناس يقولون لك: هذا مبتدع؟، فأقول: ما هي البدعة التي رأيتم، ويتبين، قد يظن الناس أن هذا بدعة، وليس ببدعة[(١)]. [(٢)].

وسُئِل - رحِمَهُ اللهُ - يوجد الآن للأسف بعض طلبة العلم الذين يتعرضون في البحث في الأشرطة والكتيبات التي نحسبهم على الطريق الصحيح، ويرمون بعض المشايخ والعلماء، ببعض الألقاب، ويتقصدون البحث عن زلاتهم، وكتبهم قد ملأت العالم منذ حوالي عشرين سنة؟.

فَأجَابَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «هذا لا يجوز - بارك الله فيك - تتبع عورات المسلمين، ولاسيما العلماء محرمة، فقد جاء في الحديث: **«يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان في قلبه، لا تؤذوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فمن تتبع عورة مسلم تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته فضحه- أظنه قال: - ولو في حجر أمه»**[(٣)] أي: في بيته.

---

(١) انظر: «شرح حلية طالب العلم» (ص٩١-٩٢) بتحقيقي.

(٢) تأملوا عندما يكون الرجل حكيمًا، كيف يخرج للناس كلامه المقبول المرغوب فيه، ﴿وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ (البقرة:٢٦٩)، نعم .. فإن قوله: قد يظن الناس أن هذا بدعة، وليس ببدعة، كحمل المجمل على المفصل، صنفوا هذا القول بدعة، والقائل به من أهل البدع، وهو من السنة بمكان، فإنه أصل من أصول أهل السنة في التعامل مع المخالف، قبل الحكم عليه وإطراحه وتبديعه وتضليله وتنفير الناس منه - والله المستعان -.

(٣) رواه الترمذي في «البر والصلة» في ما جاء في تعظيم المؤمن برقم (٢٠٣٢)، والبغوي في «شرح السنة» برقم (٣٥٢٦)، وابن حبان في صحيحه كما في «الإحسان» في الحظر والإباحة في الغيبة في ذكر الزجر عن طلب عثرات المسلمين وتعييرهم برقم (٥٧٦٣) (١٣/ ٧٦)، والطبراني في «الكبير» برقم (١١٤٤٤) ورجاله ثقات، كما قاله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٩٤) عن ابن عباس، وعن بريدة بن الحصيب عنده أيضًا - أي: الطبراني - في «الكبير» برقم (١١٥٥)، وفيه مجهول، =

فلا يجوز لنا أن نتبع العورات، وتتبع العورات عورة، يعني هذا الذي يتتبع عورات الناس، هو الآن واقع في عورة، والواجب لمن صدر منه ما ينتقد عليه أن يدافع الإنسان عن أخيه[1]، إذا سمع من ينتقده في هذا، ويقول: لعله اشتبه عليه الأمر، لعله تأويل، لاسيما من عرف بالصدق، والإخلاص، وحب نشر العلم[2].

وسُئل - رحمهُ اللهُ - يمكن تسجل لنا كلمة - بارك الله فيكم - عن واجب المسلمين نحو ما يحصل لإخوانهم في البوسنة وكشمير وفلسطين؟.

= وعن ثوبان رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٢٧٩)، وعن البراء بن عازب عند أبي يعلى في «المسند» برقم (١٦٧٥)، وابن أبي الدنيا في «كتاب الصمت» برقم (١٦٧) ورجاله ثقات، كما قاله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٩٣)، ورواه من حديث أبي برزة الأسلمي الإمام أحمد في «المسند» (برقم ١٩٦٦٤)، وأبو داود في «الأدب في الغيبة» برقم (٤٤٨٨)، والبيهقي في «الكبرى من السنن» (١٠/ ٢٤٧)، والترمذي في «البر والصلة» في ما جاء في تعظيم المؤمن برقم (٢٠٣٢)، وقال: حسن غريب، ورواه من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه أبو يعلى في «المسند» برقم (١٦٧٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٢٥٦)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» رجاله ثقات (٨/ ٥٣)، وحسنه المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٢٤٠) انظر: «الإحسان» (١٣/ ٧٦)، وتعليقي على «الحلية» (ص٢٠١) طبعة دار البصيرة.

(١) لقوله ﷺ: **«من رد عن عرض أخيه، رد الله عن وجهه النار يوم القيامة»** رواه الترمذي برقم (١٩٣٢) وحسنه، والإمام أحمد في «المسند» (٦/ ٤٥٠)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، وما جاء في حديث عتبان بن مالك، قال: قام النبي ﷺ يصلي، فقال: **«أين مالك بن الدخشم؟»**، فقال رجل: ذلك منافق لا يحب الله ورسوله، فقال النبي ﷺ: **«لا تقل ذلك، ألا تراه قد قال: لا إله إلا الله يريد بذلك وجه الله، وإن الله قد حرم على النار من قال: لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله»** رواه البخاري (٣/ ٤٩)، ومسلم (١/ ٤٥٥).

- وما جاء في قصة توبة كعب بن مالك: قال: قال النبي ﷺ وهو جالس في القوم بتبوك: **«ما فعل كعب بن مالك؟»**، فقال رجل من بني سلمة: يا رسول الله، حبسه برداه، والنظر في عطفيه، فقال له معاذ بن جبل رضي الله عنه: بئس ما قلت، والله يا رسول الله ما علمنا عليه إلا خيرًا، فسكت رسول الله ﷺ. رواه البخاري ومسلم.

- وما جاء عن عمر بن غالب أن رجلاً نال من عائشة عند عمار، فقال: اغرب مقبوحًا منبوحًا، أتؤذي حبيبة رسول الله ﷺ.

(٢) انظر: «شرح الحلية» (ص٢٠٠-٢٠١) بتحقيقي.

فأجاب - رحمه الله -: «أولاً: أنا أحب أن أسجل كلمة بما يدور بين الإخوة طلاب العلم في البلاد، سواء عندنا أو عندكم، فإنه لا يجوز للإخوة طلاب العلم أن يتفرقوا أو تتفرق كلمتهم بمجرد خلاف يسوغ فيه الاجتهاد، لأن ذلك ضرر يحصل به الفشل، وذهاب الريح، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا﴾ (الأنفال: ٤٦).

ثم هو قوة عظيمة للعدو المخالف سواء كان هذا العدو المخالف بدعيًا ينتسب للإسلام أو كان كافرًا أيضًا، لأن الكفار يودون من المسلمين أن يتفرقوا وأهل البدع يودون من أهل السنة أن يتفرقوا، فالواجب على أهل السنة أن يقطعوا الطريق على هؤلاء، وأن تجتمع كلمتهم، وأن لا يكون بأسهم بينهم، وأن تتسع صدور بعضهم لبعض، وأن يعلموا أن الخلاف قد وقع في الأقوال، وليس خلاف في القلوب، وهذا هو الذي نريده من طلاب العلم»[1].

ثم ذكر أن على الإخوة الذين ابتلاهم الله تعالى وسلط عليهم الأعداء عليهم أن يصبروا ويحتسبوا، وعلى إخوانهم المسلمين أن يدعوا لهم بالصبر والتأييد، وأن يدعوا على أعدائهم بالخذلان والتبديد وتفريق الكلمة.

وقال - رحمه الله -: «وقوله: ظاهره العدالة أي: وأما من عُرف بالفسوق والفجور، فلا حرج أن نسيء الظن به، لأنه أهل لذلك، ومع هذا لا ينبغي للإنسان أن يتبع عورات الناس، ويبحث عنها، لأنه قد يكون متجسسًا بهذا العمل، ثم قال - رحمه الله تعالى -: ويستحب ظن الخير للمسلم، أي: يستحب للإنسان أن يظن بالمسلمين خيرًا، وإذا وردت كلمة من إنسان تحتمل

(١) انظر: «شرح حلية طالب العلم» (ص١٧٤) بتحقيقي.

الخير والشر، فاحملها على الخير، ما وجدت لها محملاً، وإذا حصل فعل من إنسان، يحتمل الخير والشر، فاحمله على الخير، ما وجدت له محملاً، لأن ذلك يزيل ما في قلبك من الحقد والعداوة والبغضاء، ويريحك، فإذا كان الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ لم يكلفك أن تبحث وتنقب[(١)]، فاحمد الله على العافية، وأحسن الظن بإخوانك المسلمين، وتعوذ من الشيطان الرجيم، إلى أن قال ـ رحمه الله تعالى ـ: وهذا هو اللائق بالمسلم، أما من فتن ـ والعياذ بالله ـ وصار يتتبع عورات الناس، ويبحث عنها، وإذا رأى شيئًا يحتمل الشر، ولو من وجه بعيد، طار به فرحًا، ونشره، فليبشر بأن من تتبع عورة أخيه، تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته فضحه، ولو في حجر بيته[(٢)].

وقال ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: عندما وجه له سؤال عن قول سيد قطب ـ رحمه الله تعالى ـ بوحدة الوجود، فذكر كلامًا، وفيه: وأنا أقول لكم إذا صدر من عالم معروف

---

(١) سبحان الله، هذا هو منهج العلماء الربانيين الذين يربون الناس على صغار الأمور قبل كبارها، يربونهم على الهدي النبوي القويم الذي سار عليه الصحابة والتابعون، وتابعوهم إلى يومنا هذا، فصاروا يحملون الناس على السلامة، ولم يكلفوا أنفسهم بالتنقيب عن أخطاء الآخرين، لاسيما العلماء المجتهدين، الذين لهم قدم صدق في هذا الدين، ولهم لسان صدق في هذا الدين، فتركوا الناس لربِّ الناس، فأصبحوا سالمين غانمين لم يأت من ينقب عن أخطائهم وزلاتهم، وقد وجدت لهم زلات، وأخطاء فكان اكتشافها عابرًا، وليس عن عمد، أما الغلاة فقد كلفوا أنفسهم بالتنقيب عن أخطاء العلماء الربانيين، والمعلمين للناس الخير وحاولوا إسقاطهم من أعين الناس، لكن هيهات هيهات، وأنى لهم ذلك، فجمعوا الأشرطة والملازم في أخطاء فلان من العلماء السلفيين وتركوا العلمانيين والملحدين والمنحرفين عن الإسلام، والمنحرفين عن السلفية أهل السنة والجماعة، فأصابهم الله بذنوبهم، فجعل الله من يفتش وينقب عن أخطائهم، فأصبحوا في هذه الأيام يتراشقون بالتهم وبالكذب والزور والبهتان، فهذا ما صنعته أيديهم على إخوانهم، فدعى عليهم إخوانهم فتقبل الله منهم في حياتهم قبل مماتهم، ولعل هذا تطهير لهم في الدنيا، قبل أن يكون الحسنات والسيئات في الآخرة، فهل من تائب؟ وهل من راجع إلى الحق؟.

(٢) انظر: «الشرح الممتع» (٥/ ٣٨٠-٣٨١)، و«الجواب الأكمل» (ص٢٦).

بالنصح للأمة، إذا صدر ما يوهم الحق، وما يوهم الباطل، فاحمله على أحسن المحملين، ثم تدخل السائل أو غيره، فقال: عقيدة يا شيخ؟! قال الشيخ: عقيدة، وغير عقيدة، ما دام عُرف بالنصح للأمة، وكلامه محتمل، ما هو بصريح نحمله على أحسن المحملين، اعتبارًا بحال الرجل[1].

وقال رادًا على هذا السؤال: جزاكم الله خيرًا، نريد أن نعرف ما هي السلفية، كمنهج وهل لنا أن ننتسب إليها؟، وهل لنا أن ننكر على من لا ينتسب إليها؟.

---

(١) انظر: «الجواب الأكمل» (ص٢٧)، ونقل كلام الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ المتوفى سنة ١٣٩٨هـ، الذي جاء في «مجموع فتاوى محمد بن إبراهيم» (٢٠٢/١-٢٠٣)، قول صاحب «اللمعة»: وجب الإيمان به لفظًا، قال ـ رحمه الله ـ: وأما كلام صاحب «اللمعة»، فهذه الكلمة مما لوحظ في هذه العقيدة، وقد لوحظ فيها عدة كلمات أخذت على المصنف، إذ لا يخفى أن مذهب أهل السنة والجماعة، هو: الإيمان بما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته لفظًا ومعنى، إلى أن قال: أما ما ذكره في «اللمعة» فإنه ينطبق على مذهب المفوضة، وهو من شر المذاهب وأخبثها، والمصنف ـ رحمه الله تعالى ـ إمام في السنة، ومن أبعد الناس عن مذهب المفوضة وغيرهم من المبتدعة ـ والله أعلم ـ وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم. اهـ.

وهذا الشيخ محمد أمان الجامي ـ رحمه الله تعالى ـ يقول كما في شريط «شرح الطحاوية» (٨/أ) في سياق رده على من اتهم شيخ الإسلام بالقول بقدم العالم، فقال ـ رحمه الله تعالى ـ: إن الإنسان إنما يؤاخذ بما صرح به في كتاب من كتاباته، وفي حديثه، وفي كلامه، وإن وجد من كلامه أحيانًا في أثناء الاستطراد والتكرار، ما يوهم هذا المعنى، فمن الإنصاف: أنه يرد هذا الكلام غير الصحيح، الذي فيه الإجمال إلى كلامه الصريح، كما يُرد المتشابه إلى ما هو أقرب المحكم، كذلك كلام أهل العلم وخصوصًا إن عرفوا بسلامة العقيدة، والدعوة إلى العقيدة، والدعوة إلى السنة، والدعوة إلى التمسك بالكتاب والسنة، من عُرفوا بهذه العقيدة، وبهذا الموقف الكريم، إن وجد في كلامهم ما يدل على خلاف ذلك، يجب أن يرد إلى ما هو صريح من كلامهم، وقال ـ رحمه الله تعالى ـ بعد أن ذكر نحو هذا الكلام في الشريط (١٠): إذا قرأنا عبارة توهم هذا في كتبه، يجب أن نردها، ونعتقد أنها كلام مدسوس، بدليل كلامه الكثير، في عدة كتب من كتبه، حيث يقرر عقيدة أهل السنة والجماعة. «الجواب الأكمل» (ص٢٤).

الجواب: السلفية هي اتباع منهج النبي ﷺ وأصحابه، لأنهم سلفنا تقدموا علينا، فاتِّباعهم هو السلفية، وأما اتخاذ السلفية كمنهج خاص ينفرد به الإنسان، ويضلل من خالفه من المسلمين ولو كانوا على حق فلاشك أن هذا خلاف السلفية، فالسلف كلهم يدعون إلى الإسلام والالتئام حول سنة رسول الله ﷺ، ولا يضللون من خالفهم عن تأويل، اللهم إلا في العقائد، فإنهم يرون أن من خالفهم فيها فهو ضال.

لكن بعض من انتهج السلفية في عصرنا هذا صار يضلل كل من خالفه ولو كان الحق معه، واتخذها بعضهم منهجًا حزبيًا كمنهج الأحزاب الأخرى التي تنتسب إلى الإسلام، وهذا هو الذي ينكر ولا يمكن إقراره، ويُقال: انظروا إلى مذهب السلف الصالح ماذا كانوا يفعلون في طريقتهم، وفي سعة صدورهم في الخلاف الذي يسوغ فيه الاجتهاد، حتى إنهم كانوا يختلفون في مسائل كبيرة، في مسائل عقدية، وفي مسائل علمية، فتجد بعضهم مثلاً ينكر أن الرسول ﷺ رأى ربه، وبعضهم يقول بذلك، وترى بعضهم يقول: إن الذي يوزن يوم القيامة هي الأعمال، وبعضهم يرى أن صحائف الأعمال هي التي توزن، وتراهم أيضًا في مسائل الفقه يختلفون، في النكاح، في الفرائض، في العدد، في البيوع، وفي غيرها، ومع ذلك لا يضلل بعضهم بعضًا، فالسلفية بمعنى أن تكون حزبًا خاصًا له مميزاته، ويضلل أفراده من سواهم، فهؤلاء ليسوا من السلفية في شيء.

وأما السلفية .. التي هي اتباع منهج السلف عقيدة، وقولاً، وعملاً، واختلافًا، واتفاقًا، وتراحمًا، وتوادًا، كما قال النبي ﷺ: «**مثل المؤمنين في**

توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر»[(١)] [(٢)].

وَسُئِل -رحمهُ اللهُ-: **فضيلة الشيخ: بالنظر إلى العالم الإسلامي اليوم نجد أن هناك كثيراً من الجماعات التي تدعو إلى الإسلام، وكل منهم يقول: أنا على منهج السلف ومعي الكتاب والسنة، فما موقفنا نحو هذه الجماعات؟ وما حكم إعطاء البيعة لأمير من أمراء هذه الجماعات؟**

فَأجَابَ -رحمهُ اللهُ-: الحكم في هذه الجماعات التي تدَّعي كل طائفة منها أنها على الحق سهل جدًا، فإنا نسألهم: ما هو الحق؟ الحق ما دل عليه الكتاب والسنة، والرجوع إلى الكتاب والسنة يحسم النزاع لمن كان مؤمنًا، أما من اتبع هواه فلا ينفع فيه شيء، قال الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ (النساء: ٥٩).

فنقول لهؤلاء الجماعات: اجتمعوا ولينزع كل واحد منكم هواه الذي في نفسه، ولْيَنْوِ النيةَ الحسنة أنه سيأخذ بما دلَّ عليه القرآن والسنة، مبنيًا على التجرد من الهوى لا مبنيًا على التقليد أو التعصب؛ لأن فهم الإنسان للقرآن والسنة على حسب ما عنده من العقيدة والرأي لا يفيده شيئًا، لأنه سوف يرجع إلى عقيدته.

ولهذا قال العلماء كلمة طيبة، قالوا: «يجب على الإنسان أن يستدل ثم يبني، لا أن يبني ثم يستدل»؛ لأن الدليل أصل والحكم فرع، فلا يمكن أن يُقلب الوضع، ونجعل الحكم الذي هو الفرع أصلاً، والأصل الذي هو الدليل فرعًا.

---

(١) رواه البخاري (٦٠١١)، ومسلم (٢٥٨٦)، وأحمد (٤/٢٦٨) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما.
(٢) «لقاءات الباب المفتوح» (٣/٢٤٦) رقم السؤال (١٣٢٢).

ثم إن الإنسان إذا اعتقد قبل أن يستدل ولم تكن عنده النية الحسنة صار يلوي أعناق النصوص من الكتاب والسنة إلى ما يعتقده هو، وحصل بذلك البقاء على هواه ولم يتبع الهدى، فأقول لهؤلاء الطوائف التي تدعي كل واحدة منها أنها على الحق، نقول: تفضل ائت بنية حسنة مجردة عن الهوى والتعصب، وهذا كتاب الله، وهذه سنة رسول الله ﷺ، ولولا أن فيهما حل النزاع ما أحال الله عليهما؛ فإن الله لا يحيل على شيء إلا والمصلحة فيه: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾، لكن البلاء الذي يحصل من عدم الاتفاق على الكتاب والسنة هو بسبب فقد الشرط الذي في الآية: ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾ (النساء: ٥٩).

أما بالنسبة لإعطاء البيعة لرجل فهذا لا يجوز، لأن البيعة للولي العام على البلد، وإذا أردنا أن نقول: كل إنسان له بيعة تفرقت الأمم، وأصبح البلد الذي فيه مائة حي من الأحياء له مائة إمام ومائة ولاية، وهذا هو التفرق، فمادام في البلد حاكم شرعي؛ فإنه لا يجوز إعطاء البيعة لأي واحد من الناس.

أما إذا كان الحاكم لا يحكم بما أنزل الله؛ فإن هذا له أحوال، قد يكون هذا كفرًا وقد يكون ظلمًا، وقد يكون فسقًا، بحسب ما تقتضيه النصوص الشرعية، وعلينا إذا كان هذا الحاكم مُصرًا على كفر بواح عندنا فيه من الله برهان، علينا أن نسعى لإزالته ما استطعنا، لكن ليس علينا أن نقوم في جهة وليس معناه الخروج بالقوة؛ لأن هذا تهور مخالف للشرع وللحكمة، ولهذا لم يُؤمر النبي ﷺ بالجهاد في مكة، لأنه ليس معه قوة يستطيع بها أن يخرج هؤلاء من مكة أو يقتلهم، فكون هؤلاء النفر القليل الذين هم عُزَّل من السلاح المقابل لسلاح الحكومة، يقومون على الحكومة لاشك أن هذا تهور مخالف للحكمة.

إذا رأيت كفرًا بواحًا عندك فيه من الله برهان فانتظر الشرط الخامس وهو القدرة، لأن النبي ﷺ لم يأذن بالخروج على الأئمة إلا بالشروط هذه:

أن ترى كفرًا بواحًا عندنا فيه من الله برهان، فشرط الوجوب أن يكون لدينا قدرة على إزالة هذا الحاكم وحكومته، أما بلا قدرة فالإنسان يجب عليه أن ينتظر الفرج من الله ـ عزَّ وجلَّ ـ وألا يناهض من يقضي عليه وعلى طائفته وعلى الآخرين.

وقوله: «أن تروا» يعني: أنتم بأنفسكم فلا يكفي النقل، لأنه قد ينقل الشيء على غير وجهه، وقوله: «كفرًا» يعني: لا فسقًا؛ فالحاكم لا يجوز الخروج عليه لو فسق أكبر الفسوق ما عدا الكفر، يعني لو كان يزني، أو يشرب الخمر، أو يقتل بغير حق لا استحلالاً ولكن ظلمًا، فإنه لا يجوز أن نخرج عليه، وقوله: «بواحًا» يعني صريحًا لا يحتمل التأويل، أما الكفر الذي يحتمل التأويل فقد يكون هذا الحاكم فيه متأولاً، وقوله: «فيه من الله برهان» يعني عندنا دليل من الكتاب والسنة دون الأقيسة التي قد تخطئ وتصيب.

هذه أربعة شروط، والشرط الخامس لوجوب الخروج عليه القدرة، وهذا الشرط ـ أعني القدرة ـ شرط في كل واجب لقول الله تعالى: ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ (البقرة:٢٨٦)، ولقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (التغابن:١٦).

فهؤلاء الإخوة يريدون أن يكونوا طوائف، لكل طائفة أمير بناءً على أن الحاكم عندهم ليس حاكمًا شرعيًا في نظرهم، نقول لهم: لا يجوز لكم تفتيت الأمة بأن يكون لكل طائفة أمير، هذا خطأ عظيم، وقد أخبر الله نبيه ﷺ أنه ليس من هؤلاء في شيء، لكن عليهم أن يعدوا أنفسهم لإزالة هذا الحاكم الذي انطبقت عليه شروط جواز الخروج على الحاكم حتى يقويهم الله ويعينهم على إزالته[1].

(١) «لقاءات الباب المفتوح»، رقم (٨٧٥).

وسئل - رحمه الله -: فضيلة الشيخ نريد أن نعرف ما الفرق بين طريقة الإخوان وجماعة السلفية؟

فأجاب - رحمه الله -: والله - يا أخي - أنا أرى أن الواجب على الجميع أن يكونوا إخوانًا وأن يكونوا على طريقة السلف، أن يكونوا إخوانًا في الله كما قال تعالى ممتنًا على المسلمين ومذكرًا لهم: ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾ (آل عمران: ١٠٣)، وقال النبي ﷺ: «**وكونوا عباد الله إخوانًا**»، وإذا كانوا متآخين على طريق السلف فهذا طريق المؤمنين، أما إذا كانت هناك مبادئ وأفكار تخالف ما كان عليه السلف الصالح فإنه يجب أن تُعدل أو تبدل[١].

وسُئل - رحمه الله -: بعض الذين نحسبهم من الملتزمين بالدين يعاملون الناس بشيء من الغلظة والجفاء يبدو بعضهم مكفهر الوجه دائمًا.. فما نصيحتكم لهؤلاء.. وما واجب المسلم تجاه أخيه وبخاصة إذا كان عنده قصور في الالتزام؟

فأجاب - رحمه الله -: الذي تدل عليه السنة المطهرة - سنة النبي ﷺ - أن الواجب على الإنسان أن يدعو إلى الله تعالى بالحكمة وباللين وبالتيسير فقد قال تعالى لنبيه محمد ﷺ: ﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (النحل: ١٢٥)، وقال الله تعالى له: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ (آل عمران: ١٥٩)، وقال الله تعالى حين أرسل موسى وهارون إلى فرعون: ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ (طه: ٤٤)، وأخبر النبي ﷺ: «**أن الله يعطي بالرفق ما لا يعطي بالعنف..**»[٢]، وكان يقول إذا بعث بعثًا: «**يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا**»[٣]، وقال: «**فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين**»[٤].

---

(١) «لقاءات الباب المفتوح»، رقم (٩٧٢).
(٢) مسلم بنحوه (٢٥٩٣).
(٣) البخاري (٦٩)، ومسلم (١٧٣٤).
(٤) البخاري (٢٢٠).

وهكذا ينبغي للداعية أن يكون لينًا طليق الوجه منشرح الصدر حتى يكون ذلك أدعى لقبول صاحبه الذي يدعوه إلى الله، ويجب أن تكون دعوته إلى الله - عزَّ وجلَّ - لا إلى نفسه، لا يجب الانتصار أو الانتقام ممن خالف السبيل، لأنه إذا دعى إلى الله وحده صار بذلك مخلصًا، ويسر الله له الأمر، وهدى على يديه من شاء من عباده، لكن إذا كان يدعو لنفسه، كأنه يريد أن ينتصر، وكأنه يشعر بأن هذا عدو له يريد أن ينتقم منه، فإن الدعوة ستكون ناقصة، وربما تنزع بركتها. فنصيحتي لإخواني الدعاة أن يشعروا هذا الشعور، أي أنهم يدعون الخلق رحمة بالخلق وتعظيمًا لدين الله عزَّ وجلَّ ونصرة له[1].

وَسُئِل - رَحِمَهُ اللهُ -: **أوليات الدعوة الإسلامية، هل تتغير من عصر ومن مجتمع إلى آخر؟ وهل ما بدأ به رسول الله ﷺ من دعوة إلى العقيدة يطالب به الدعاة في كل عصر؟**

فَأجَابَ - رَحِمَهُ اللهُ -: لاشك أن الدعوة الإسلامية منذ بُعث الرسول ﷺ وإلى أن تقوم الساعة أولياتها وأصولها واحدة لا تتغير بتغير الزمان لكن قد تكون بعض الأصول محققة عند قوم وليس فيها ما ينقضها أو ينقصها فيعمد الداعية إلى النظر في أمور أخرى يكون فيها من يدعوهم مقصرين، لكن باعتبار الأصول في الدعوة إلى الإسلام لا تتغير أبدًا فقول الرسول ﷺ لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى أهل اليمن: **«فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإن هم أجابوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أجابوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم...»**[2]، هذه هي أصول الدعوة التي يجب أن نرتبها هكذا إذا كنا ندعو قومًا كافرين، لكن إذا كنا ندعو قومًا مسلمين

---

(١) «كتاب الدعوة»، العدد (١٣٩١). (٢) البخاري (١٤٥٨)، ومسلم (١٩).

قد عرفوا الأصل الأول وهو التوحيد ولم ينقصوه أو ينقضوه دعوناهم إلى ما بعده كما هو بيِّن من هذا الحديث[(١)].

وَسُئِل - رَحِمَهُ اللهُ -: إذا أراد إنسان أن يدعو إنسانًا آخر كيف يبدأ معه وبماذا يكلمه؟

فَأجَابَ - رَحِمَهُ اللهُ -: كأن السائل يريد أن يدعوه إلى الله، والدعوة إلى الله لابد أن تكون بالحكمة والموعظة الحسنة ولين الجانب وعدم التعنيف واللوم والتوبيخ، ويبدأ بالأهم فالأهم.. كما كان النبي ﷺ إذا بعث رسله إلى الآفاق أمرهم أن يبدءوا بالأهم فالأهم وقد قال لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: «**فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإن هم أجابوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن أجابوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم**»[(٢)]، فيبدأ بالأهم ويتحين الفرص والوقت المناسب لدعوته والمكان المناسب لدعوته، فقد يكون من المناسب أن يدعوه إلى بيته ويتكلم معه، وقد يكون من المناسب أن يذهب هو إلى بيت الرجل ليدعوه، ثم يكون من المناسب أن يدعوه في وقت دون وقت؛ فعلى كل حال المسلم العاقل البصير يعرف كيف يتصرف في دعوة الناس إلى الحق[(٣)].

وَسُئِل - رَحِمَهُ اللهُ -: هل الدعوة إلى الله واجبة على كل مسلم ومسلمة أم تقتصر على العلماء وطلاب العلم فقط؟

فَأجَابَ - رَحِمَهُ اللهُ -: إذا كان الإنسان على بصيرة فيما يدعو إليه فلا فرق بين أن يكون عالمًا كبيرًا يشار إليه أو طالب علم مُجد في طلبه أو عاميًا.. لكنه علم

---

(١) «كتاب الدعوة»، (٢/ ١٥٤-١٥٥).
(٢) البخاري (١٤٥٨)، ومسلم (١٩)..
(٣) «كتاب الدعوة»، (٢/ ١٥٥-١٥٦).

المسألة علمًا يقينًا، فإن الرسول ﷺ يقول: **«بلغوا عني ولو آية»**[1]، ولا يشترط في الداعية أن يبلغ مبلغًا كبيرًا في العلم، لكن يشترط أن يكون عالمًا بما يدعو إليه، أما أن يقوم عن جهل ويدعو بناء على عاطفة عنده فإن هذا لا يجوز.

ولهذا نجد عند الإخوة الذين يدعون إلى الله وليس عندهم من العلم إلا القليل... نجدهم لقوة عاطفتهم يحرمون ما لم يحرمه الله ويوجبون ما لم يوجبه الله على عباده، وهذا أمر خطير جدًا.. لأن تحريم ما أحل الله كتحليل ما حرم الله، فهم مثلاً إذا أنكروا على غيرهم تحليل هذا الشيء فغيرهم ينكر عليهم تحريمه أيضًا لأن الله جعل الأمرين سواء، فقال: ﴿وَلا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لا يُفْلِحُونَ ۝١١٦ مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النحل: ١١٦-١١٧)[2].

وَسُئِلَ -رَحِمَهُ اللهُ-: **لاشك أن التعاون بين الدعاة أمر محتم لنجاح دعوتهم وقبول الناس لها.. والسؤال: إن الساحة الإسلامية تحفل بكثير من الدعاة، ولكل منهم أسلوبه وطريقته لكن مع ذلك قد يكون هناك خلاف في مسائل مهمة كالعقيدة، فما هي الضوابط التي ترونها للعمل والتعاون مع هؤلاء وغيرهم، والدعاة بحاجة إلى توجيهكم في هذه المسألة وفقكم الله؟**

فَأَجَابَ -رَحِمَهُ اللهُ-: لاشك أن الضوابط لهذا الخلاف هي الرجوع إلى ما أرشد الله إليه في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ (النساء: ٥٩)، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ (الشورى: ١٠).

---

(١) البخاري (٣٤٦١).

(٢) «كتاب الدعوة»، (٢/١٥٨-١٥٩).

فالواجب على من خرج عن الصواب في العقيدة أو في العمل أي في الأمور العلمية أو العملية، الواجب أن يبين له الحق ويوضح، فإن رجع فذلك من نعمة الله عليه، وإن لم يرجع فهو ابتلاء من الله ـ سبحانه وتعالى ـ له، وعلينا أن نبين الخطأ الذي هو واقع فيه، وأن نحذر من هذا الخطأ بقدر الاستطاعة، ومع هذا لا نيأس فإن الله ـ سبحانه وتعالى ـ رد أقوامًا من بدع عظيمة حتى صاروا من أهل السنة.

ولا يخفى على كثير منا ما اشتهر عن أبي الحسن الأشعري ـ رحمه الله ـ من أنه بقي في طائفة الاعتزال أربعين سنة من عمره، ثم اعتدل بعض الشيء لمدة، ثم هداه الله ـ عزَّ وجلَّ ـ إلى السبيل الأقوم، إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ الذي هو مذهب أهل السنة والجماعة.

فالحاصل أن مسائل العقيدة مهمة ويجب التناصح فيها كما يجب التناصح أيضًا في الأمور العملية.

وإن كانت دائرة الخلاف بين أهل العلم في المسائل العملية أوسع وأكثر إذ أن المسائل العلمية العقدية لم يحصل فيها اختلاف في الجملة، وإن كان بعضها قد وقع فيه الخلاف كمسألة فناء النار، ومسألة عذاب البرزخ، ومسألة الموازين، ومسألة ما يوزن، وأشياء متعددة، ولكن إذا قستها بالخلاف العملي وجدت أنها في دائرة ضيقة ولله الحمد. . ولكن مع هذا يجب علينا فيمن خالفنا في الأمور العلمية أو العملية يجب علينا المناصحة وبيان الحق على كل حال[1].

وَسُئِلَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: **إذا كان الداعية يدعو إلى شيء لا يستطيع تطبيقه بعد المحاولة على ذلك ويرى أن هذا المدعو سوف يقدر على القيام به، فهل يدعو إليه؟**

(١) «كتاب الدعوة»، (٢/ ١٦٠-١٦١).

فأجاب ـ رحمه الله ـ: إذا كان هذا الداعي الذي يدعو إلى الخير لا يستطيع أن يفعله بنفسه فعليه أن يدعو غيره إليه؟ ولنفرض لذلك أن رجلاً يدعو إلى قيام الليل ولكنه لا يستطيع أن يقوم الليل، فلا نقول: إذا كنت لا تستطيع فلا تدعو إلى قيام الليل، رجلاً يدعو إلى الصدقة وهو لا يستطيع ولا يملك أن يتصدق نقول: ادع، وأما شيء يدعو إليه وهو يستطيعه ولا يفعله فلاشك أنه سفه في العقل وضلال في الدين[1].

نصيحة الشيخ للدعاة:

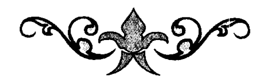
إن دعاة السوء والشر يحبون أن يتفرق دعاة الحق والخير لأنهم يعلمون أن اتحادهم وتعاونهم سبب لنجاحهم وأن تفرقهم سبب لفشلهم.. وإن كل واحد منا معرض للخطأ، فإذا رأى أحدنا من أخيه خطأ فليبادر بالاتصال به وتحقيق الأمر معه، فقد يكون الخطأ خطأ في ظننا ولكنه في الواقع ليس كذلك.

كما أنه لا يجوز اتخاذ الخطأ سببًا للقدح في الداعية والتنفير منه فهذا ليس من سمات المؤمنين فضلاً عن أن يكون من سمات الدعاة إلى الله ـ عزَّ وجلَّ ـ.

الدعوة المقصودة هي التي تكون على بصيرة كما قال الله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (يوسف:١٠٨)، والبصيرة تكون فيما يدعو إليه الشخص وفي حال من يدعوهم وفي أسلوب الدعوة.. والبصيرة فيما يدعو إليه الشخص تقتضي العلم فلا يتكلم الشخص إلا بما يعلم أنه حق أو بما تغلَّب على ظنه أنه الحق إذا كان

(١) «كتاب الدعوة»، (٢/ ١٧١).

الشيء الذي يدعو إليه مما يسوغ فيه الظن . . أما أن يدعو الشخص وهو يجهل فإنه يهدم أكثر مما يبني مع أنه أثم إثمًا كبيرًا . . يقول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿ وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾ (الإسراء: ٣٦)، والبصيرة بحال من يدعوهم من مقتضياتها أن يفرق الداعية في دعوته بين الإنسان الجاهل وبين الإنسان المعاند المكابر. . والبصيرة بأسلوب الدعوة هي أن يعرف الداعية كيف يدعو الناس. . هل يدعو بالعنف والشدة والقدح فيما هم عليه أم يدعو باللين والرفق وتحسين ما يدعوهم إليه دون أن يقبحهم فيما هم عليه[١].



(١) «كتاب الدعوة»، (٢/ ١٧٤-١٧٥).

من منهج
الشيخ/ مقبل الوادعي -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-
في التعامل مع المخالف

قَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- عندما سُئل: أيهما أشد فساداً على الأمة الإسلامية وعلى الدعوة: منهج الإخوان المسلمين أم اليهود والنصارى؟: «هذا أمر لا يقارن بين منهج الإخوان المسلمين واليهود والنصارى، فمنهج الإخوان المسلمين منهج مبتدع ولكن يوجد فيهم أفراد صالحون ومحبون للخير ويظنون أنهم على خير، كما أنه يوجد في جميعة إحياء التراث أفراد صالحون ومحبون للخير، ويظنون أنهم على خير، فلا يقارن بين ذا وذاك، بين من هم أشد عداوة للإسلام والمسلمين وهم يزحفون على بلادنا كل يوم وكل وقت، وهم ينشرون أو يدعون إلى النصرانية وإلى اليهودية وهم يقهرون المسلمين على الدخول في النصرانية ويستغلون فقر المسلمين في إفريقيا وفي كثير من البلاد الإسلامية . . حسب الإخوان المسلمين أن منهجهم منهج ضلالي ومنهج مبتدع، أما أن يقارن بأولئك فهذا لا يكون، ولا يقارن بينهم إلا شخص أعمى البصيرة متعصب تعصباً أعمى، والحمد لله فإن كتبنا تلازم العدالة: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ (النحل: ٩٠)، ويقول: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ (الأنعام: ١٥٢)، ويقول: ﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (المائدة: ٨).

ونود أن الإخوان المسلمين والإخوة أصحاب جمعية إحياء التراث يتركون ما هم عليه من الحزبية، فلا يقارن هؤلاء بأولئك، فإن أهل السنة عندهم عدالة لكننا ننصح كل أخ ألا يلتحق بالإخوان المسلمين، ولا بجمعية إحياء التراث،

ولا بجمعية الحكمة أو الإحسان، وقد قبل النصيحة خلق لا يعلم عددهم إلا الله ـ سبحانه وتعالى ـ»[(١)].

وقال ـ رحمه الله ـ عندما سُئل عن القرضاوي: هل هو مبتدع أم لا، وما رأيكم فيمن يقول بأنه عدو لله ومن أبناء اليهود، وبمن يلقبه بالقرظي نسبة إلى بني قريظة؟

فأجاب ـ رحمه الله ـ: «يوسف القرضاوي منذ عرفناه وسمعنا به، وهو حزبي مبتدع، أما أنه عدو للسنة فلا نستطيع أن نقول عدو للسنة ولا نستطيع أن نقول إنه من أبناء اليهود، فلابد من العدالة، يقول الله ـ سبحانه وتعالى ـ في كتابه الكريم: ﴿ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ (المائدة: ٨)، ويقول: ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا ﴾ (الأنعام: ١٥٢)، ويقول: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ (النساء: ١٣٥)»[(٢)].

---

(١) انظر: «تحفة المجيب على أسئلة الحاضر والغريب» ط. أولى (ص١٧٦-١٧٨).
ـ وأطلب من كل منصف أن يعقد مقارنة بين هذا المنهج وبين ما يسلكه الغلاة والرافضة لمنهج السلف اليوم مع نفس الطوائف الذين ذكرهم الشيخ ـ رحمه الله ـ، فإنهم يقولون: إن الإخوان المسلمين أضر على الإسلام من اليهود والنصارى، ويقولون عنهم بأن مساجدهم مساجد ضرار، ويقولون: إن الإخوان المسلمين سوبر ماركت البدع، ويقولون: «وأهل البدع في هذا العصر مثل الإخوان المسلمين حينما اعتنقوا الاشتراكية والديمقراطية وأخوة الأديان وحرية التدين ودعوة بعضهم إلى وحدة الأديان»، انظر: «جماعة واحدة لا جماعة» (ص١٢١). ويقولون: «الإخوان المسلمون الذين آمنوا بالاشتراكية والديمقراطية (ص١٢٨)، ويقولون كما في كتاب «العواصم مما في كتب سيد قطب ـ رحمه الله ـ من القواصم» (١٥٧): «وفي الحقيقة أن دعوة الإخوان المسلمين مستمدة من المناهج الكافرة الغربية أُلبست لباس الإسلام»، وانظر: «التنكيل» لشيخنا أبي الحسن المأربي ففيه العجب العجاب من منهج الغلاة، وأريد من كل عاقل ومنصف ولبيب أن يقارن بين هذين المنهجين.

(٢) انظر: «تحفة المجيب عن أسئلة الحاضر والغريب» (ص٨٨-٨٩).

وَقَالَ - رحمهُ اللهُ - عندما سُئل عن المنهج السلفي في الحكم على فرقة أو جماعة بأنها جماعة، ومتى نستطيع أن نخرجهم عن دائرة أهل السنة والجماعة؟

فأجاب - رَحِمَهُ اللهُ -: منهج أهل السنة والجماعة هو الالتزام بالكتاب والسنة على فهم السلف الصالح، وقد ألف أبو إسماعيل الصابوني: (عقائد السلف) فربما يذكر السلف، وربما يذكر أهل السنة، وربما يذكر المحدِّثين، وهو يعني شيئًا واحدًا. أما متى يخرج الشخص عن منهج السلف الصالح، فإذا ارتكب البدع: «**فإنه من يعش منكم بعدي ...**». وإذا خرج عن منهج السلف إما إلى التصوف أو التشيع أو إقامة الموالد أو الترحيب بالقوانين الوضعية، أو الولاء الضيق كالحزبية التي هي ولاء ضيق فيوالي من أجل الحزب ويعادي من أجل الحزب، إذا كان حزب الله فلا بأس أن توالي وتعادي من أجله، ولكن كما يقول ربنا - عَزَّ وجَلَّ -: ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ (المؤمنون: ٥٣)، وكما قال الشاعر:

وكلٌّ يدعي وصلاً لليلى * وليلى لا تقرُّ لهم بذاك**[1]

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «فالإخوان المسلمون يا حبذا لو اقتصروا على فنهم وعلى موضعهم وهي متابعة الواقع، والحق أنهم مبرزون أحسن منا . .»[2].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - في ذم المقلدة: «فلا يجوز لأحد أن يقلد هذا ولا ذاك من العصريين أيًا كان، ولو كنا مقلدين لقلدنا أحمد بن حنبل إمام أهل السنة، ولقلدنا أبا بكر الصديق . . فأنا لا أرى نفسي أهلاً لأن أُتَّبَع، وأعتقد أن من يقلد عصريًا فقد هبط»[3].

---

(١) انظر: «تحفة المجيب» (ص١١١).

(٢) انظر: «غارة الأشرطة على أهل الجهل والسفسطة» (١/ ٢٢٨).

(٣) انظر: «قمع المعاند وزجر الحاقد الحاسد» (٢/ ٤١٠-٤١١).

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في شأن التقليد: «فلا ينبغي أن نقلد، فلا نقبل من الشيخ ابن باز ولا من الشيخ ابن عثيمين ولا من الشيخ الألباني أمرًا إلا من كتاب الله ومن سنة رسول الله ﷺ ـ والله المستعان ـ»[١].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ عندما سُئل عن الإعداد مع جماعة أسامة بن لادن التي في وائلة بصعدة في اليمن؟

فأجاب ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «تقدم الكلام على هذا في (القول الأمين) فهم يعتبرون لصوصًا، فالمسألة ورق أمهات خمس هي التي جعلت الناس يهزون رءوسهم، وإذا انتهت أمهات خمس تنتهي القضية، فلا يظن ظان أننا بتوجعنا وانتقادنا للإخوان المسلمين نؤيد الشيعة، فنحن لا نقول: إن الشيعة في اليمن ألعن وأخبث من اليهود والنصارى، ولكن نقول: إنهم ضلال، وإنهم مبتدعة، وهذا قولنا منذ كنت في اليمن وهو موجود في كتبنا، لكن الجاهل جاهل لا يتورع أن يقول: أخبث وألعن من اليهود والنصارى، اعلموا أننا لا نستحل دماء الشيعة ولا أموالهم[٢] ولا أعراضهم، ولكننا نقول: إنهم مبتدعة ضلال، وبحمد الله قد كسر الله رءوسهم ببعض الأشرطة وببعض الكتب التي خرجت[٣]، وذلك

---

(١) انظر: «غارة الأشرطة» (١/ ٤١٣).

(٢) لكن اليوم ومن خريجي هذه المدرسة المباركة من أصبح همه سفك دم إخوانه السلفيين، ليس الشيعة بل تركوا الشيعة يموجون موج البحار على المسلمين وهم في صمت عجيب مريب، وأما على إخوانهم فهم كما قيل: «أسد عليَّ وفي الحروب نعامة» ـ والله المستعان ـ.

(٣) يقصد شيخنا ـ رحمه الله ـ بعض كتبه التي ألفها ردًا على الشيعة في اليمن وخارج اليمن، ومنها: «الرسالة الوازعة . .»، و«رياض الجنة في الرد على أعداء السنة»، و«صعقة الزلزال» وجميع كتب الشيخ ترد على أهل البدع؛ فهو مجاهد ـ رحمه الله ـ بمعنى كلمة مجاهد، فكان ـ رحمه الله ـ يصارع جميع الطوائف المنحرفة عن الجادة السلفية أهل السنة والجماعة.

ليس بحولنا ولا قوتنا، وأنا أعتبر خطبة (صعتر)[1] نكبة على السنة، نحن نبرأ إلى الله من أن نقول: إن الشيعة أخبث وألعن من اليهود والنصارى، ورب العزة يقول في كتابه الكريم: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ (الأنعام:١٥٢)، ويقول: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (المائدة:٨)، ويقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ (النحل:٩٠). فهم ما عجزوا إلا بسبب العدالة الموجودة في كتبنا وفي أشرطتنا وفي دعوتنا يرونها حقًا ويبقون مقهورين، فأنصح إخواني في الله إذا خطبوا أو تكلموا ألا يتجاوزوا الحد وعلى كلٍّ؛ فردُّ الشيعة قوي على صعتر قوي جدًا»[2].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- في عبد الرحمن بن عبد الخالق: عبد الرحمن عبد الخالق كان في المدينة وكنت في معهد الحرم، وكنا نسمع عنه خيرًا، وعند أن خرجوا وكسروا الصور التي بجوار الحرم، ثم انتقل إلى الكويت ونفع الله به في الكويت، وأقام دعوة سلفية في حدود علمه، يُشكر على هذا، والتف الشباب الكويتي حوله وانتفعوا به، وكان مستور الحال حتى إنه في ذات مرة أخبرنا الشيخ الألباني - رحمه الله - ونحن في المدينة قال: أُثير في اجتماع لهم في الجامعة أن أصحاب سلفية الكويت يكفرون الأئمة الأربعة أو يبدعونهم، فقال الشيخ الألباني: «أنا أعرف عبد الرحمن عبد الخالق وهو من طلبتنا وأنا أنكر هذا وعليَّ أن أحضره وليقابله من يدعي أنه يكفر أو يبدع الأئمة الأربعة»[3].

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- عندما سُئل عن السرورية ومؤسسها محمد بن سرور: «نحن لسنا في حاجة إلى حزبيات وإلى جماعات، فأي جماعة تحدث تزيد الطين بلة،

---

(١) هو عبد الله صعتر، عضو مجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح، وعضو برلماني في مجلس النواب السابق ٩٤-٢٠٠٠م.

(٢) انظر: «غارة الأشرطة» (١/٢٦٣-٢٦٤).

(٣) انظر: «تحفة المجيب» (ص١٧٠).

لكن ينبغي أن نعتبر أنفسنا جميعًا جماعة المسلمين والنبي ﷺ يقول: **«يد الله مع الجماعة»**(١)، ويقول ﷺ: **«من خرج على الطاعة وفارق الجماعة»**(٢)، ويقول أيضًا: **«فإن لم يكن معهم جماعة ولا إمام، فاعتزل تلك الفرق كلها»**(٣).

فالذي يدعو إلى تعدد الجماعات دعواه باطلة، ومجلة (البيان) من أحسن المجلات إن لم تكن أحسنها، وكذا مجلة (السنة)، ومع هذا فلسنا راضين عن دعوة أخينا(٤) (محمد سرور)، فهو يقوم بواجب عظيم من حيث معرفته بالواقع، لكنهم لا يهتمون بالعلم ولا يهتمون بتربية أجيال على العلم النافع، بل دعوتهم قريبة من دعوة الإخوان المفلسين، إلا أن دعوتهم إلى السلفية وإلى السنة أقرب، وقد أتى وزارني ونصحته غير مرة أننا لا نترك الدعوة هكذا إلى كتاب الله وإلى سنة رسول الله ﷺ وإلى الإسلام، فهو خير من الحزبيات، والأخ (محمد سرور) كان من الإخوان المسلمين ثم تركهم، والظاهر أنه انتقل إلى السلفيين ثم تركهم ـ أي سلفية الكويت ـ وهو الآن يقوم بدعوة مستقلة ويا حبذا لو جردها لله ـ سبحانه وتعالى ـ»(٥).

---

(١) حديث صحيح، رواه الترمذي (٢١٦٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٨٠)، والحاكم (١/ ١١٥)، واللالكائي في «شرح الاعتقاد» (١٥٤)، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ٤٤٧)، من حديث ابن عمر، وقال الترمذي: حديث غريب.
ـ ورواه الترمذي (٢١٦٦)، والقضاعي في «الشهاب» (٢٣٩) من حديث ابن عباس.
ـ ورواه النسائي في «المجتبى» (٤٠٢٠)، وفي «الكبرى» (٣٤٨٣)، والطبراني (١٧/ ١٤٤)، وابن حبان (٤٥٧٧)، والبيهقي في «الشعب» (٧٥١٢) من حديث عرفجة بن شريح.
ـ وصححه الألباني لشواهده في «ظلال الجنة» (٨٠-٨١)، وفي الباب من حديث عمر وأبي سعيد وأسامة بن شريك وخباب ـ رضي الله عن الجميع ـ.

(٢) رواه مسلم (١٨٤٨)، والنسائي (٤١١٤)، وابن حبان (٣٩٤٨)، وأحمد (٢/ ٢٩٦، ٤٨٨)، وابن حبان (٤٥٨٠)، وإسحاق في «مسنده» (١/ ١٩٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٢٤٣).

(٣) رواه البخاري (٣٦٠٦-٧٠٨٤)، ومسلم (١٨٤٧)، والنسائي في «الكبرى» (٨٠٣٢)، وأحمد (٥/ ٣٩٩، ٤٠٦) وابن حبان (١١٧، ٥٩٦٣)، والطيالسي (٤٤٢-٤٤٣)، والحاكم (٣٨٦).

(٤) فقد جاء من طلبة الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ من يكفره وتجرأ على الله ورسوله والمؤمنين، ثم لما نصح تراجع خشية أن يسقطه العلماء، وإلا فهو مازال مصرًا على تكفيره له، وهذا هو الدعي محمد عبد الوهاب الوصابي المتخرص المسكين.

(٥) انظر: «غارة الأشرطة» (١/ ٢١-٣٣).

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - عن عبد الرحمن بن عبد الخالق: «الإخوان في الكويت الذين هم جمعية إحياء التراث فيهم إخوان أفاضل، وعبد الرحمن بن عبد الخالق كان رجلاً فاضلاً، وكان من طلبة الجامعة الإسلامية، ورحلته السعودية واختار الكويت وقام بدعوة هنالك، ونفع الله بها، ثم حصل له انحراف وأصبح يتساهل في مسألة الديمقراطية، وفي كثير من المسائل ويسخر من إخوانه الدعاة إلى الله»[1] [2].

(١) انظر: «غارة الأشرطة» (١/ ٤٣٥).

(٢) هذا فيما ينقل إلى الشيخ من الغلاة والرافضة لمنهج السلف، أما عبد الرحمن فله كتب وأشرطة فيجب أن يقوَّم بها لا بكلام الذين لا يعجبهم حال أي سني يخالفهم في أهوائهم، فقد قال: «إن ابن جبرين مبتدع، وبكر أبو زيد سروري، والفوزان نص بنص، وابن قعود إخواني بنائي على الخط العام، والألباني سلفيتنا أقوى من سلفيته وهو مع الحزبيين في خندق، والسديس عالم سياسي، والشريم سروري وأبو الحسن مبتدع، والمغراوي مبتدع وو . . .»، هؤلاء إذا رأوا رجلاً يمشي مع آخر رموه بعقيدة ذاك الآخر، وأطلقوا ذلك دون النظر إلى أمور: هل هذا الرجل يعرف ما عند الآخر من معتقد سيء - إن كان عنده معتقد سيء أصلاً - أم لا؟، وإذا كان قد أخبر بذلك، فهل ثبت ذلك عنده أم لا؟ ومن الذي أخبره بذلك؟ هل هو من الغلاة المسرفين، الذين لا يقيمون دليلاً على قولهم، إلا مجرد التشهير أم لا؟ وإذا ثبت ذلك عنده، فهل هو من الذين يُرجى بقربه من ذلك الرجل أن يؤثر عليه بالخير ولا يتأثر به، أم لا؟ وهل هناك ظروف وقرائن ألجأت هذا الرجل إلى الاقتراب من ذاك الآخر - وهي قرائن معتبرة شرعًا - أم لا؟!! كل هذه الأمور لا يقيمون لها وزنًا، ويطلقون القول بتضليل الأول، بمجرد لقائه بالآخر، أو ما يقوم مقام ذلك!! هذا إذا كان الآخر - حقًا - ضالاً مبتدعًا وإلا فهم قد يبدعونه أيضًا؛ لأنه مشى مع فلان، وفلان ذلك يبدع؛ لأنه مشى مع فلان وهكذا جعلوا أمر التبديع كالتيار الكهربائي، من لمسه صُعق، ومن لمس المصعوق صُعق، ومن لمس المصعوق الثاني صُعق . . وهكذا!!

- ومع أن السلف الصالح كان يحسن الظن ببعض أهل الأهواء، وذلك فرع عن عدم معرفتهم لحقيقة كلامهم، ولوازم إطلاقاتهم، ولم يكن ذلك مسوغًا للطعن في هؤلاء الفضلاء، الذين يذبون عن الحق حسب معرفتهم، وإن كانوا يؤخذ عليهم عدم معرفتهم بهذه المزالق الخطيرة، إلا أن العلماء ما كانوا يلحقونهم لما يرونه من صدقهم في البحث عن الحق بهؤلاء الضالين. انظر: «التنكيل» (ص٣).

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ عندما سُئل عن محاضرات الحزبيين، فأجاب: «فإذا كانت المحاضرات مفيدة، فإن كان الشخص طالب علم وسيرجع إلى البيت ويعكف على الكتاب فأنصحه بذلك، وإن كان سيرجع إلى البيت ويشغله الأولاد أو تشغله الزوجة أو تشغله التجارة فأنصحه بحضور المحاضرات التي لا تدعو إلى حزبيته»[(١)].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ كما في (غارة الأشرطة ـ ١/ ٣٠٧): «أعرف بحمد الله أخانا علي باوزير ـ حفظه الله تعالى ـ، وكذلك الأخ علي الحداد أخبرت أنه قد رجع، وهكذا الأخ أحمد المعلم على الزلات التي حصلت منه، فبحمد الله هو يعتبر مرجعًا، وأنا أطلب منهم أن يطالبوه بالتوبة من الزلات التي حدثت منه»[(٢)].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ مترحمًا على الإمام الهادي إمام الضلالة في اليمن ـ والذي نشر بدعة التشيع في اليمن ـ: «فهي ما كانت تعلم ولا يُعرف ويعمل به إلا سنة رسول الله ﷺ إلى آخر القرن الثالث، ثم دخل الهادي ـ رحمه الله تعالى ـ ونشر بدعة التشيع، ولم يزل التشيع سائدًا إلى أن ظهرت دعوة أهل السنة في هذه الآونة الأخيرة»[(٣)].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في جماعة التبليغ: «وهي جماعة مباركة، فكم من كافر قد أسلم على أيديهم؟ وكم من فاسق قد هداه الله بسببهم، وكم من رجل كان قلبه مملوءً بحب الدنيا فأصبح داعية بسبب دعوتهم .. فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خيرًا، نشأت هذه الجماعة بالهند ثم امتدت فلا تخلو منهم أرض فيما

---

(١) «غارة الأشرطة» (١/ ٩٨-٩٩).

(٢) فالحمد لله قد تحققت أمنية الشيخ مقبل ـ رحمه الله تعالى ـ، وإن كان لا يقبل هذا طلاب الشيخ مقبل ممن جرفهم سيل الغلو والرفض لمنهج السلف، لكن نحن نقيل ذلك لأن هذا هو ما كان يتمناه شيخنا، فقد حصل على يد الشيخين الجليلين الفاضلين أبي الحسن المأربي وسعد بن الحميد ـ حفظ الله الجميع ـ والحمد لله على تمام المنة.

(٣) انظر: «غارة الأشرطة» (١/ ٥٣).

أعلم، وهم أناس مخلصون لله في دعوتهم، صابرون على الأسفار من أجل الدعوة إلى الله، الداعي إلى الله منهم ينفق على نفسه من ماله، ودعوتهم قد وصلت إلى الجامعات وإلى الإدارات الحكومية وإلى كل مركز من المراكز، بل وصلت إلى بلاد الإلحاد كروسيا وغيرها من بلاد الشيوعية الملحدة، وهم يدعون إلى فضائل الأعمال ويتجنبون في الغالب الكلام على المنكرات . . فهذه أمور خمسة تنفر كثيرًا من الناس عن دعوتهم، فعسى الله أن يوفقهم لاستدراك ذلك، وذكرها وهي:

١ ـ عدم الاهتمام بالعقيدة.

٢ ـ عدم الاهتمام بالعلم.

٣ ـ اقتصارهم في التبليغ علي بعض الأمور والتغافل عن أكثر التشريع.

٤ ـ التعصب لمذهب أبي حنيفة.

٥ ـ التحديث بالأحاديث الضعيفة والموضوعة وما لا أصل لها.

ثم قال: بعد هذه الأمور: على أننا نحبهم في الله ونزورهم في اجتماعاتهم، لما نعلم من أخلاقهم وإن كانوا مقصرين في الاتِّباع . .»[1].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ عن جماعة الإخوان المسلمين: «نشأت هذه الجماعة بمصر وامتدت إلى جميع الأقطار الإسلامية، وهي جماعة في أول أمرها ذات نهضة قوية ومنهج سديد عدا باب الأسماء والصفات وأمور سيأتي التنبيه عليها إن شاء الله، والفضل في هذا لله، ثم لمن كان سببًا لوجود هذه الجماعة، وهو حسن البنا ـ رحمه الله ـ، وقد قرأت في (مجموعة رسائله) فوجدتها تفيض حماسة وإيمانًا، وحسن البنا ـ رحمه الله ـ داعية إلى الله يصيب ويخطئ، ويجهل ويعلم، وحسب الداعية أن يكون الغالب على أحواله السداد، والنبي ﷺ

(١) انظر: «المخرج من الفتنة» (ص٨٥) الطبعة الثانية.

يقول: «الناس كإبل المائة، لا تكاد تجد فيها راحلة»[١]. ويقول النبي ﷺ: «كل أُمتي خطاء وخير الخطائين التوابون»[٢].

ولله در القائل:

من ذا الذي ترضى سجاياه كلها ❖ كفى المرء نبلاً أن تعدَّ معايبه

ومن قال:

ولست بمستبق أخًا لا نلمه ❖ على شعث أي الرجال المهذب؟!

فلسنا نطالب الدعاة أن يكونوا في منزلة الملائكة الذين لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون.

وهنا شيء ينبغي التنبيه عليه هو أن حسن البنا ـ رحمه الله ـ ليس من العلماء المبرزين، ولكنه داعية الظاهر علي دعوته الإخلاص، فيقتدى به في الجد في الدعوة، وأما في الأحاديث التي ذكرها في رسائله فلابد من النظر فيها، وكذا أفكاره فلابد من عرضها على الكتاب والسنة كغيره.

ثم علق على هذا وقال: «أعلم أني كتبت هذا قبل أن ألم بأحوالهم؛ لأن هذاالكتاب بحمد الله من أوائل الكتب في الرد عليهم، وبعد ذلك كشف الواقع كثيرًا من أحوالهم الزائفة وكذا الكُتَّاب فجزاهم الله خيرًا»[٣].

---

(١) رواه البخاري (٦٤٩٨)، ومسلم (٢٥٤٧)، والترمذي (٢٨٧٢)، وابن ماجة (٣٩٩٠)، وأحمد (٢/ ٧، ٤٤، ٧٠، ٨٨، ١٠٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٩)، وابن حبان (٥٧٩٧، ٦١٧٢)، والحميدي (٦٦٣)، والطيالسي (١٩١٤)، والطبراني (١٢/ ٢٧٧)، والبيهقي (٩/ ١٩)، وأبو يعلى (٥٤٣٦-٥٤٥٧-٥٥٤٩)، وعبد بن حميد (٧٢٤) من حديث ابن عمر.

(١) رواه الترمذي (٢٤٩٩)، وابن ماجة (٤٢٥١)، وأحمد (٣/ ١٩٨)، والدارمي (٢٧٢٧)، وأبو يعلى (٢٩٢٢)، وعبد بن حميد (١١٩٧)، وعبد الرزاق (٣٤٢١٦)، والحاكم (٧٦١٧) وصححه، وابن أبي شيبة (٣٤٢١٦)، من حديث أنس.

ـ وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٤٥١٥).

(٣) انظر: «المخرج من الفتنة» (ص٨٩- ٩٠).

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ لما قام الإخوان بدعوتهم وأرعبت حكام المسلمين لما لها من نفوذ في جميع مجالات الحياة، فتك الطاغية جمال عبد الناصر بهم وأودعهم السجون، فمنهم من قتله، ومنهم من عذبه عذابًا وحشيًا، ومنهم من سجنه طويلاً، وبث جواسيسه في جميع مجالات الأعمال، فكثير من الإخوان المسلمين انهارت قواهم، ونحن لا نلومهم في سكوتهم عن كلمة الحق إذ لا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، ولكن نلومهم في ارتكابهم المحرم، بل في تزيين الباطل»[(١)].

وَقَالَ ـ رحمَهُ اللهُ ـ على الإخوان في اليمن: «دعوة الإخوان المسلمين في اليمن هي جزء من الدعوة بمصر، وبعض الناس يغتر ببعض المظاهر، نعم إن كثيرًا من القائمين على دعوة الإخوان المسلمين باليمن من الذين درسوا في غير اليمن، من أجل هذا تجدهم ينكرون كثيرًا من البدع والشركيات إلا أن هؤلاء الأفاضل ليس بأيديهم شيء وفيهم من يحب أهل العلم وخصوصًا أهل الحديث ولو قد شعروا أنهم ينفرون عن أهل الحديث لنفروا منهم غاية النفور»[(٢)].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «من الإخوان المسلمين من هو محب للخير ولتربية أبناء المسلمين، ولكنه عاطل عن العلوم الدينية، فهو يظن أن الألاعيب والتمثيليات والأناشيد هي التي تجذب الشباب، ويضيع أوقات الشباب في هذه الترهات»[(٣)].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ: «سيد قطب أديب مذكور بالخير» وعلق بعد ذلك في الحاشية وقال: «لا ينكر ما لسيد قطب ـ رحمه الله تعالى ـ من أفكار سامية، لكن لا تبلغ به أن يكون علامة حُجَّة»[(٤)].

---

(١) انظر: «المخرج من الفتنة» (ص٩٠).
(٢) المصدر السابق (ص٩١).
(٢) المصدر السابق (٩٢).
(٤) المصدر السابق (٩٣).

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «هذا، ولكي لا نغمطهم حقهم فإنا نشكر لهم وقوفهم أمام الشيوعية، وقد قدموا شهداء في سبيل الله، نسأل الله أن يثيبهم على ذلك، آمين».

ثم علق على ذلك في الحاشية وقال: «ومازلنا نقول: إنها قد انتشرت سنن كثيرة بسبب بعض الإخوان المسلمين والمنحرفون يبغضونهم والملحدون يبغضونهم، أما نحن فلسنا نبغض أكثرهم، بل ننكر عليهم أمورًا قد شرحناها في هذا الكتاب، ولسنا نرضى للحكومة أن تفتك بهم، فنحن نبرأ إلى الله من أن نكون سببًا لأذية أي مسلم، وما كتابنا هذا إلا توجيه لهم ونصح، ونحن في واد والحكومات الجاهلية الجائرة في واد» اهـ[1].

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ -: «هذا ومما ينبغي أن يعلم أن الإخوان المسلمين في اليمن على أقسام:

١ - أهل سنة أفاضل، وغالب هؤلاء من الذين درسوا في أرض الحرمين، وخرجوا إلى اليمن فلم يجدوا من يدعوا إلى الله غير الإخوان المسلمين فانضموا إليهم غير مقتنعين بمنهجهم ولا بأنظمتهم، وهؤلاء يكرهون ما نكره، ويحبون ما نحب، ويتأسفون لوضع الإخوان المسلمين، وأكثر هؤلاء قاموا معنا عندما ألقي معهدنا واضطروا المعاهد إلى أن تعتذر عما فعلت.

٢ - أصحاب مادة وكراسي، يميلون حيث مالت المادة والمناصب، وهؤلاء هم الغالب، ولو تعطلت المعاهد لتركوا هذا التعصب الأعمى، ولا نحب أن تتعطل المعاهد بل نحب أن تتعدل، يسر الله ذلك. ثم علق في الحاشية وقال: «مما ينبغي أن يعلم أن المعاهد خير من التربية والتعليم من حيث المناهج ومن حيث التربية.

(١) المصدر السابق (١٠٥).

٣ ـ أهل مبدأ نظام الإخوان المسلمين.

٤ ـ أهل بدع وتصوف وخرافات، والذي جمع أكثرهم هو المادة في المعاهد ومكتب التوجيه والإرشاد.

٥ ـ مجاهدون يكافحون الشيوعية، جزاهم الله عن الإسلام خيرًا.

٦ ـ وقد تقدم أن هناك حزبًا شيعيًا مستعدًا للانضمام مع أي حزب تقوى شوكته، ومن المؤسف أن الذي يحرك المعاهد هو هاشمي تتحكم فيه النزعة الشيعية، ولو أن الدولة قبلت نصيحتي لما تركت له ولأمثاله مجالاً للتحكم في أبناء اليمن، ويخشى أن يصدر منه ومن أمثاله ما لا تحمد عقباه ضد الشعب اليمني، وضد الدولة. ثم بعد ذلك علق فقال: «وإنا نحمد الله فقد أُزيل، فجزى الله خيرًا من سعى في إبعاده عن المعاهد».

وقال: «وبهذا التقسيم العادل تعلم كذب الأفاكين الذين يقولون: إننا ننزل الإخوان المسلمين منزلة الشيوعية ـ معاذ الله ـ»[(١)].

وَقَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في سياق رده على من يقوم بالتمثيل، فقال فيمن يمثل أبا جهل أو الشيطان: «أبو جهلين، وشيطانان»، وقد قال مرة: «شيطان يمثل

(١) انظر: «المخرج من الفتنة» (ص١٠٠-١٠١)، فهذا هو المنهج الحق، المنهج العادل، وهو امتداد لمنهج السلف الصالح ـ رضوان الله عليهم ـ وقد تقدم معنا بعض النقولات عنهم، ولكن جاء اليوم من طلاب الشيخ من يتهم هذا المنهج بالتمييع، فأنا الآن أتحداهم أن يقولوا أن الشيخ مقبل يميع، فإن لم يقولوا ذلك ولن يقولوه إلا من سُلب العقل والحياء والمروءة، فيلزمهم أن لا يتهموا غيره بالتمييع وغيره لم يقل نصف ما قاله الشيخ ولا عشر معشار ما قاله الشيخ، فهذا هو المنهج الذي يجب أن يسير عليه الدعاة حتى يبلغوا المقصود وخصوصًا في هذا الزمان الذي ماجت فيه الفتن وعصفت بالمسلمين حتى فرقتهم وجعلتهم شذر مذر، وجعلت الحكومات الجائرة تتسلط على رقابهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

شيطانًا»، فظن بعضهم أنه يكفر الممثل لهذا بهذا، فرد ذلك الشيخ، وبين مراده، بأن من مثل أبا جهل جاهل، وأن الشيطان يطلق على غير الشيطان الأكبر، وعلى غير الكافر، ثم قال: «وعلى كل حال فينبغي أن يحمل الكلام: إذا كان من سني على السنة، وإذا كان من بدعي على البدعة ـ واللهالمستعان ـ». اهـ.[1].

وسُئل عن تحقيقات صبحي حلاق؟ كما في (غارة الأشرطة ـ ٢/ ٢٨٢).

فأجاب ـ رحمه الله ـ: «أنا لم أقرأ كثيرًا في كتبه، لكن الذين يقرءون في كتاب (الدراري المضية) للشوكاني يقولون: إن في تحقيقاته بعض الأخطاء والأمر سهل

---

(١) انظر: «الجواب الأكمل في حمل المجمل على المفصل» (ص٢٧).

ـ وقال شيخنا أبو الحسن ـ حفظه الله تعالى ـ: «فأين هؤلاء الذين يدعون أنهم القائمون بمنهج الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ، فهل عرفوا هذا الكلام الجلي عنه؟ أم لم يقفوا عليه؟ وماذا بعد وقوفهم عليه؟!» (المصدر السابق ـ ص٢٧). ونقل كلام الشيخ أحمد النجمي من كتابه (أوضح الإشارة في الرد على من أجاز الممنوع من الزيارة» (ص١٩٥) ط. الرئاسة العامة للإفتاء سنة ١٤٠٥هـ، قال في صدد الرد على مبتدع احتج بكلام مالك على بدعته: «رابعًا: إذا أشكل كلام مالك، فعلى الباحث أن يجمع بعضه إلى بعض، وينظر فيه، فإن فسر بعضه بعضًا وتبين مراده منه، لا لأنه شرع بنفسه، ولكن لنعلم موقف قائله من الشرع، كما هو معلوم عندنا وعند جميع أهل العلم، أن قائله من أئمة الدين، وممن لهم لسان صدق في الآخرين، وهو نفسه يقول: كل يؤخذ من قوله ويُرد، إلا صاحب هذا القبر، ويشير إلى قبر رسول الله ﷺ، والمهم أن الذي يجب علينا أن نجمع كلام مالك من مصادره، فإن اتضح الإشكال، وإلا رددنا ما أشكل منه إلا كلام الله وكلام رسوله ﷺ، وقد نظرنا في كلام مالك فوجدناه يفسر بعضه بعضًا ..»، ثم ذكر كلام مالك في حكم زيارة قبر النبي ﷺ فقال شيخنا أبو الحسن بعده: فهذا كلام صريح في حمل ما أشكل من كلام مالك و أجمل ـ واستدل به المخالف على بدعته ـ على ما جاء عن مالك مصرحًا به، وإن لم نفعل هذا فقد فتحنا بابًا لأهل البدع، يستدلون بعبارات مجملة أو مطلقة من كلام الأئمة، على ما عندهم من الباطل، فظهر من هذا أن حمل المجمل على المفصل، والمشتبه على المحكم، من القواعد التي تدفع عن أهل السنة المقالات الباطلة، وتسد الباب أمام أهل البدع الذين يتذرعون بمثل هذه العبارات إلى باطلهم، فياليت قومي يعلمون، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

في هذا، فمن الذي لا يخطئ؟ أمـا كونه ينقل من كتب الألباني والشـيخ أحمد شاكر ثم لا يعزو إليهما، فـأنا لا أدري ولابد أن أقف على الحقيقة بنفسي، وإنه ليشكر على ما أخرج من كتب الصنعاني والشوكاني، فقد أخرج جملة كبيرة من كتب الشوكانـي والصنعاني وغيرهما من أئمة أهل السنة في اليـمن فيشكر على هذا، ونسأل الله أن يوفقنا وإياه، وأنا لا أستطيع أن أحكم حتى أطلع وأقارن بين كلامـه وكلامهم، فإن كـان يأخذ فينبـغي أن يعزو فهم يقـولون من بركة العلم العزو إلى قائله، إلا إذا استطاع أن يقف على مـراجعهم، وله ملاحظة في زيادة أو نقص فلا بأس بذلك، فمـثلاً نقل الشيخ الألباني ـ رحمه الله تعـالى ـ حديثًا من (مسند أحـمد) فلأن أنـقله أنا من (مسند أحمـد) أحب إليَّ من أن أنقله من (السلسلة الصـحيـحة) للـشيخ ـ رحـمه الله ـ أو من (صـحيح الجـامع) أو من غيرهما، فالأمر سهل في هذا ـ والله المستعان ـ.

قَالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ كما في (غـارة الأشرطة ـ ٢/ ٤٠٤)، فأقول لكـم: «ارجعوا واقرأوا في (ميـزان الاعتدال) تجدوهم يجـرحون بعض الناس ولا يبقون شـيئًا، وتجدوهم يذكرون بعض الناس وما فيهم من الخير وما فيهم من الشر . .».

أقول: هذا خلاف لمنهج الغلاة والمقلدة للغلاة واضح وجلي، لماذا؟ لأنهم لا يريدون أن تذكر حسنات رجل يـحتاج إليه، وإن كان مخـالفًا لأهل السنة، وإنما تذكر سـيئاته فقط، مـا هي الحاجة للذي عنده إذًا، والذي عنده يحـتاج له أهل السنة مـثـلاً، فكونوا على حـذر من هذا الفكر المنحـرف الخطيـر على الدعـوة السلفية، وعليكم بأشرطة شيخنا ـ حفظه الله ـ بعنوان «إياكم والغلو في الدين»، وكذلك «مهلاً يا دعاة التقليد».

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - كما في (غارة الأشرطة - ١/ ٤٣٣) عن عمر أحمد سيف: «ويعجبني كلام عمر أحمد سيف - حفظه الله تعالى - عند أن كان في الجوف جاء عبد الله البازلي يريد أن يعارضه - وعبد الله البازلي من الإخوان المسلمين - فقال الشيخ عمر: اسكت يا ولد كم تحفظ حديثًا، تحفظ أربعين حديثًا كلها ضعيفة ليس فيها إلا أربعة أحاديث صحيحة، فبهت ذلك الشاب، وقال في نفس الصفحة وهو يتكلم على إفلاس الإخوان والتبليغ قال: وقد سمعت في شريط أخينا/ علي بلحاج، أن شخصًا ساعد جبهة الإنقاذ بثمانين مليون، وتقدر بحوالي ثمانين ألف ريال يمني.

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - كما في (قمع المعاند - ص٣٤٣): «وأما يوسف القرضاوي، فأسوأ ما نقل عنه أنه كان في الجزائر، فشباب من شباب الجزائر ينكرون اختلاط الشباب والشابات، فقال: عندي بنت تدرس في الخارج، وبنت أيضًا في الكويت أو في غيرها، نقل إليَّ هذا الكلام الإخوة الثقات من الجزائر، ولقد سمعت له شريطًا فيه حماسة وكتاباته لا بأس بها، ولكن التعصب للإخوان المسلمين، وأنا الذي انتقدته في (المخرج من الفتنة) التعصب الأعمى من الإخوان المسلمين ليوسف القرضاوي، ولم أنتقد يوسف القرضاوي بل قلت: إنه خطيب مؤثر، لكن الذي انتقدته هو التعصب الأعمى من الإخوان المسلمين، وقال يوسف القرضاوي في «الحلال والحرام» . . ، وقال القرضاوي . . ، فالقرضاوي عالم يصيب ويخطئ ويجهل ويعلم، ولا يجوز أن يُقلد، ولو كنا مقلدين لقلدنا أحمد ابن حنبل، بل لقلدنا أبا بكر الصديق».

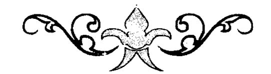
وَقَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - كما في (المخرج من الفتنة - ص١٠٦): «وأيضًا أكثر الجماعات المعاصرة أهل سنة».

وَقَالَ ـ رحمهُ الله ـ: «الحكومات نحبها بقدر ما فيهـا من الخير، ونبغضها لما فيها من الشر . . ». (هذه دعوتنا ـ ص٢٠ ـ ط. دار الحديث دماج).

وَقَالَ ـ رحمهُ الله ـ: «نرى وجوب التعاون مع أي مسلم في الحق، ونبرأ إلى الله من الدعوات الجاهلية» (من رسالة هذه دعوتنا وعقيدتنا ـ ص١٣ ـ رقم ١٢).

وَقَالَ ـ رحمهُ الله ـ كما في (قمع المعـاند ـ ص٢٢٩): «فالمسلم الذي يدعو إلى التعاون معه، ولم يلدغ أهل السنة، فإنهم مستعدون للتعاون معه . . ».

وَقَالَ ـ رحمهُ الله ـ وقد سُئل عن التعاون مع محمـد سرور، فقال: الأخ محمد سرور عرض علينا التعاون معه، ولم يـعرض علينا الانضمام معه؛ لأن كلاً آيس من انضمام هذه الدعـوة المباركة إل جماعـة من الجماعات، أما مسـألة التعاون، فإن شاء الله نتـعاون مع كل مسلم؛ لأن الله يقول في كـتابه الكريم: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ (المائدة: ٢)، نتـعاون مع كل مـسلم لمصلحة الإسلام، أما إذا كانت المصلحـة حزبية، ويدعون الناس باسم الإسلام، وإذا حصل لـهم ما يريدون انقـضى الأمر، فهـؤلاء ينبغي أن يحـذر منهم؛ لأن النبي ﷺ يقول: «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ..».



من منهج
الشيخ/ عبد العزيز آل الشيخ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

وجه سماحة مفتي عام المملكة العربية السعودية، رئيس هيئة كبار العلماء عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ كلمة في التحذير من الفرقة والأمر بالاجتماع وبيان بعض أسباب الفتن وسبل النجاة منها، وفيما يلي نص كلمة سماحته:

من عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ إلى من يراه من إخوانه المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد..

فيقول الله - عَزَّ وجَلَّ -: ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ ﴾ (الأنعام: ٦٥)، فكون الناس يلبسون شيعًا يذيق بعضهم بأس بعض، هذا من أعظم أنواع العذاب وأنكاه - والعياذ بالله -.

ولما كان التفرق والتحزب بلاء ونقمة، نهى الله عباده عن القصد إليه وأمرهم بالاجتماع علي الحق، فقال سبحانه: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا ﴾ (آل عمران: ١٠٣)، وأخبر أن نبيه ﷺ بريء من الذين فرقوا دينهم، قال

سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ١٥٩)[١].
وكذلك حذرنا نبينا ﷺ من التفرق والتحزب والتشيع، يقول النبي ﷺ:
«افترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»، وفي بعض الروايات بزيادة: **«كلها في النار إلا فرقة»**[٢].

(١) قال الحافظ الكبير إمام التفسير إسماعيل بن كثير - عليه رحمة الله العلي القدير -: «الآية عامة في كل من فارق دين الله وكان مخالفًا له؛ فإن الله بعث رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وشرعه واحد لا اختلاف فيه ولا افتراق، فمن اختلف فيه وكانوا شيعًا أي فرقًا كأهل الملل والنحل والأهواء والضلالات، فإن الله تعالى قد برأ رسوله ﷺ مما هم فيه». («تفسير ابن كثير» ٢/ ١٩٩).
- ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - مؤكدًا أن شعار فرق أهل البدع هو التفرق: «ولهذا وصفت الفرقة الناجية بأنها أهل السنة والجماعة، وهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم، وأما الفرق الباقية فإنهم أهل الشذوذ والتفرق والبدع والأهواء، ولا تبلغ الفرقة من هؤلاء قريبًا من مبلغ الفرقة الناجية فضلاً عن أن تكون بقدرها بل قد تكون الفرقة منها في غاية القلة وشعار الفرق مفارقة الكتاب والسنة والإجماع». («الفتاوى» ٣/ ٣٤٥-٣٤٦)، انظر: («موقف أهل السنة والجماعة» للرحيلي - ١/ ١٢٨).

(٢) قال أبو سليمان الخطابي - رحمه الله تعالى -: قوله: **«ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»، فيه دلالة** على أن هذه الفرق كلها غير خارجين من الدين، إذ النبي ﷺ جعلهم كلهم من أمته، وفيه أن المتأول لا يخرج من الملة وإن أخطأ في تأويله» ذكره البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٢٠٨).
- روى ابن بطة - رحمه الله تعالى - عن يوسف بن أسباط بسنده أنه قال: «أصل البدع أربعة: الروافض، والخوارج، والقدرية، والمرجئة، ثم تشعبت كل فرقة ثماني عشرة طائفة، فتلك اثنتان وسبعون فرقة، والثالثة والسبعون الجماعة التي قال رسول الله ﷺ إنها الناجية» («الإبانة الكبرى» ١/ ٣٧٩).
- ورُوي عن عبد الله بن المبارك - رحمهما الله تعالى -: «أنه سُئل: على كم افترقت هذه الأمة؟ فقال: الأصل أربع فرق: هم الشيعة، والحرورية، والقدرية، والمرجئة، فافترقت الشيعة على ثنتين وعشرين فرقة، وافترقت الحرورية على ثنتين وعشرين فرقة، وافترقت القدرية على ست عشرة فرقة، وافترقت المرجئة على ثلاث عشرة فرقة. فقال له السائل: لم أسمعك تذكر الجهمية، قال: إنما سألتني عن فرق المسلمين». («الإبانة الكبرى» ١/ ٣٧٩).
- وذهب ابن الجوزي إلى أن أصول فرق البدع: ستة وهي: الحرورية، والقدرية، والجهمية، والمرجئة، والرافضة، والجبرية، وقد انقسمت كل فرقة منها إلى اثنتي عشرة فرقة فصارت اثنتين وسبعين فرقة». («تلبيس إبليس» - ص٢٥)، و(«موقف أهل السنة والجماعة» للرحيلي ١/ ١٣٦).

والمقصود أن التفرق عقوبة من الله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ وهو أيضًا محرم على أهل الإسلام فلا يجوز لهم السعي في الافتراق والبعد عن هذا الصراط المستقيم، كما أنه سبب للفرقة والافتراق، فهو سبب لحصول الاقتتال والعداوات، كل هذا إنما يحصل بسبب الجهل أو البغي والظلم، والنبي ﷺ قد أخبر عن كثرة القتل في آخر الزمان، يقول النبي ﷺ: **«لا تقوم الساعة حتى يقبض العلم، وتكثر الزلازل، ويتقارب الزمان، وتظهر الفتن، ويكثر الهرج ـ وهو القتل القتل ـ حتى يكثر فيكم المال فيفيض»** (أخرجه البخاري، ومسلم بنحوه).

وهذا وإنه لما ظهر في زماننا بعض من حادوا عن الصراط المستقيم وخرجوا على جماعة المسلمين، وشذوا عنهم ووقعت بسببهم فتنة عظيمة في الأمة، كان لزامًا على أهل العلم أن يبينوا الحق ويدلوا الناس على صراط الله المستقيم؛ فمن الأسباب التي جعلت بعض من زلت بهم القدم على الخروج عن الجادة، وسفك دماء المعصومين والاعتداء على أموالهم وترويع الآمنين: الجهل؛ فإن الجهل داء قاتل يردي صاحبه، وأعظم أنواعه الجهل المركب، فيسير المرء في حياته على جهل، وهو لا يعلم أنه جاهل، بل يظن نفسه على الحق والهدى، يقول الله تعالى: ﴿**قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا**﴾ (الكهف: ١٠٣-١٠٤).

التعليق:

التعليق على الآية: ﴿**قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ ..**﴾ .. ذهب سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه إلى أن هذه الآية في اليهود والنصارى، وقال علي رضي الله عنه والضحاك وغير واحد من السلف هي في الحرورية [(١)].

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٣/١٠٧).

قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ بعد أن ذكر أقوال السلف في الآية: «ومعنى هذا عن علي رضي الله عنه: أن هذه الآية الكريمة تشمل الحرورية، كما تشمل اليهود والنصارى وغيرهم، لا أنها نزلت في هؤلاء على الخصوص، ولا هؤلاء، بل هي أعم من هذا، فإن هذه الآية مكية، قبل خطاب اليهود والنصارى، وقبل وجود الخوارج بالكلية، وإنما هي عامة على كل من عبد الله على غير طريقة مرضية، يحسب أنه مصيب فيها، وأن عمله مقبول وهو مخطئ، وعمله مردود، كما قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ (٢) عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ (٣) تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً﴾ (الغاشية: ٢-٤)، وقال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا﴾»[1].

وهذه الآية وإن كانت في اليهود والنصارى، فهي عامة بلفظها كل من عمل عملاً يظنه حسنًا، وإلى الله مقربًا، وحقيقة عمله أنه سيئ، وهو فيه لله سخط ـ والعياذ بالله ـ وهذا من الجهل بدين الله، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ (فاطر: ٨).

وقد قيل:

ما يبلغ الناس من جاهل ••• ما يبلغ الجاهل من نفسه

* ومن الأسباب: البغي . . فقد يكون المرء عنده علم من الكتاب والسنة، لكنه يبغي ويظلم، يقول الله تعالى عمن هذه الحالة: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (البقرة: ٢١٣).

ويقول الحق سبحانه: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّىٰ جَاءَهُمُ الْعِلْمُ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ (يونس: ٩٣).

---

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٣/ ١٠٧).

فالبغي في العلم وبالعلم كلاهما من الظلم، وهما من أسباب الافتتان والاعتداد بالرأي، قال شيخ الإسلام: «إذ أصل السنة مبناها على الاقتصاد والاعتدال دون البغي والاعتداد».

* ومن الأسباب أيضًا: عدم التوفيق بين النصوص من الكتاب والسنة، فينزع المستدل منهم بدليل يرى أنه كاف في الدلالة على مقصوده ومراده، ويترك الأدلة الأخرى من الكتاب والسنة، وربما تعسف الجواب عنها إبقاءً لاستدلاله على حاله، وهذا من أعظم الأسباب التي أهلكت السابقين واللاحقين، يقول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُوا الأَلْبَابِ﴾ (آل عمران: ٧).

تعليق على هذه المسألة:

روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُوا الأَلْبَابِ﴾، فقال رسول الله ﷺ: «فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم»[1].

وقال ـ حفظه الله ـ: «والناس أمام النصوص التي ظاهرها التعارض قسمان قسم جعل هذا المتبادر من التعارض ذريعة للطعن في الدين، وهذا ـ والعياذ بالله ـ من شرار الخلق ـ نسأل الله السلامة والعافية ـ».

---

(١) البخاري في «التفسير» في ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ﴾ برقم (٤٥٤٧) وغيره.
ـ وقد بسطت هذه المسألة في كتابي «العلم والعلماء»، في فصل فهم نصوص الكتاب والسنة، فأغنى عن الإعادة هنا.

وقسم نزع بنوع من أنواع الأدلة، وترك النوع الآخر، وربما تأوله على غير تأويله وهذه أيضًا ضلالة عن الهدى واتباع للهوى.

أما أهل الحق فيعملون بجميع الأدلة ويحملونها على محاملها في مواضعها على ما يقتضيه النظر العلمي الشرعي المؤصل، كما فعل سلفهم الصالح من الصحابة ﷺ وأتباعهم بإحسان، فكانوا هم أسعد الناس بالعمل بالكتاب والسنة.

والواجب على من نظر في نصوص الوحيين أن يحسن نظره فيهما، وأن يظن فيهما ما يوافق الحق، وإن توهم التعارض فليكل العلم إلى عالمه، ولا يضرب النصوص بعضها ببعض، فعن علي بن أبي طالب ﷺ، قال: «إذا حدثتكم حديثًا فظنوا به الذي هو أهناه وأهداه وأتقاه» (أخرجه ابن ماجه بسند صحيح، وأخرج أيضًا مثله عن ابن مسعود ﷺ)[1].

ومن الأسباب أيضًا إساءة الظن بالعلماء وبالولاة والأمراء، فينظرون إلى تصرفات الأمير، ويحملونها على أسوأ المحامل، ثم يحكمون عليه بأهوائهم بالبدعة أو الكفر - والعياذ بالله -، ويترتب على هذا عندهم جواز الخروج، ووجوب إنكار المنكر بالقوة، وينظرون إلى أن العلماء ساكتون عن المنكر، مداهنون للسلطان فيضللونهم ولا يقبلون كلامهم، فيبقى الشباب بعد ذلك بلا

(١) رواه ابن ماجه فى « المقدمة» برقم (٢٠)، والإمام أحمد في «المسند» برقم (٩٨٧-١٠٣٩)، والطيالسي في «المسند» (١/ ٩٨، برقم ١٠١) تحقيق التركي، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» برقم (١٢٤-١٢٥) من طريق شعبة به، ورواه الأعمش عن عمرو بن مرة به رواه أبو يعلي في «المسند» (٣٣١)، وعبد الله بن الإمام أحمد فى «زوائده على المسند» برقم (١٠٨١-١٠٩٢)، ورواه مسعر عن عمرو بن مرة، به رواه الإمام أحمد في المسند برقم (٩٨٦)، والدارمي في «السنن» برقم (٥٩٢)، وفي الباب عن ابن مسعود ﷺ عند الإمام أحمد في «المسند» برقم (٣٦٤٥-٣٩٤٠)، وابن ماجه في «المقدمة» برقم (١٩) بإسناد منقطع، انظر: «مسند الطيالسي» تحقيق محمد عبد المحسن التركي (١/ ٩٨).

خطام ولا زمام، فلا أمير يسمع له، ويطيع ويسير تحت قيادته، ولا عالم يثق فيه ويأخذ من علمه، ويقبل توجيهه فتتلقفه أيدي المفسدين من أعداء الدين، ويستغلونه في تحقيق مآربهم ضد أمة الإسلام باسم الدين، وهذا الأمر لم تكن بدايته في وقتنا هذا، وليس هو وليد العصر بل حصل منذ عهد الخليفة الراشد ذي النورين أحد المبشرين بالجنة إمام المسلمين في وقته، وأفضلهم في زمانه عثمان ابن عفان ﷺ، فقد عاب عليه سفهاء الأحلام بعض تصرفاته في الحكم، واستحلوا دمه ولم يقبلوا من كبار أصحاب رسول الله ﷺ علماء وقتهم، ولم يقبلوا توجيههم ونصحهم فقتلوا خير البشر في زمانه ﷺ، ووضعوا السيف في المسلمين، وكانت بسببهم الفتنة بين أهل الإسلام - فإنا لله وإنا إليه راجعون -.

الواجب على شباب الأمة وعلى عامتها وخاصتها إحسان الظن بالمسلمين وبعلمائهم، وولاتهم، يقول الله تعالى في حق الأنصار مع المهاجرين، ومن جاء بعدهم من المسلمين: ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٩) وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ (الحشر: ٩-١٠).

وليعلموا أن السمع والطاعة لولاة الأمر من المسلمين من غير معصية الله واجبة لا خيار لمسلم فيها، ومن عصى الأمير فقد عصى الله تعالى، ولا يجوز الخروج عليهم وإن جاروا وإن ظلموا، وأدلة ذلك مبسوطة في كتب الحديث والعقائد، فإن السمع والطاعة لولاة الأمر من أهل المسلمين من عقائد أهل السنة والجماعة التي فارقوا بها أهل البدعة والضلالة من المعتزلة والخوارج ونحوهم، ومن الأدلة في ذلك قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ (النساء: ٥٩)، ويقول النبي ﷺ: «**ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم:**

إخلاص العمل لله، وطاعة ولاة الأمر، ولزوم جماعتهم؛ فإن دعوتهم تحيط من ورائهم» (أخرجه الترمذي وابن ماجه)[١].

ومن أقوال السلف في هذا قول الفضيل بن عياض ـ رحمه الله تعالى ـ: «لو كانت لي دعوة مستجابة لم أجعلها إلا في إمام، لأنه إذا صلح الإمام أمن البلاد والعباد»، وقال ابن المبارك ـ رحمه الله تعالى ـ: «يا معلم الخير من يجترئ عليَّ هنا غيرك»، وكذلك علماء السلف يجب احترامهم وتوقيرهم والأخذ عنهم، يقول الطحاوي ـ رحمه الله تعالى ـ في أواخر عقيدته: «وعلماء السلف السابقين ومن بعدهم من التابعين أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر، لا يذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير سبيل»[٢].

وقال شيخ الإسلام ـ رحمه الله تعالى ـ: «فيجب على المسلمين بعد موالاة الله ورسوله موالاة المؤمنين كما نطق به القرآن خصوصًا العلماء الذين هم ورثة

---

(١) رواه الترمذي في «جامعه» برقم (٢٦٥٦)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٦٨٠)، والطيالسي في «مسنده» (١/ ٥٠٤) برقم (٦١٦)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١١) والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» برقم (١٩) من طريق الطيالسي، وعزاه البوصيري في «الاتحاف بذيل المطالب» برقم (٤٦٠٠) للطيالسي، ورواه ابن أبي عاصم في «السنة» برقم (٩٤)، والإمام أحمد في «المسند» برقم (٢١٦٣٠)، والدارمي في «السنن» برقم (٢٣٥)، وأبو داود في «السنن» برقم (٣٦٦٠)، والنسائي في «الكبرى من السنن» برقم (٥٨٤٧)، وابن ماجه في «السنن» برقم (٤١٠٥)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٦٧)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» برقم (١٦٠٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» برقم (٤٨٩٠-٤٨٩١)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» برقم (١٨٤-١٨٥)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» برقم (١٩)، وفي «الفقيه والمتفقه» برقم (٧٦٥)، وغيرهم من طريق شعبة، به انظر: «مسند الطيالسي» برقم (٦١٦).

(٢) انظر: «الطحاوية» (٢/ ٣٣٢)، وهذه المسألة قد بسطها أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين في كتبهم بما لا مجال له هنا، وكذلك قد استوفيت الكلام على فضل العلماء وحرمتهم، ووجوب اتباعهم في غير معصية الله تعالى في كتابي «العلم والعلماء».

الأنبياء، الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم، يُهتدى بهم في ظلمات البر والبحر، وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، إذ كل أمة قبل مبعث محمد ﷺ، فعلماؤها شرارها إلا المسلمين؛ فإن علماءهم خيارهم، فإنهم خلفاء الرسول في أمته، والمحيون لما مات من سنته، بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، وهم ورثة الأنبياء، والأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا، وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر».

ولم يتفطن شبابنا لمخططات أعداء الدين وليسألوا أنفسهم مَن المستفيد من التفريق بين المسلمين، وولاة أمورهم، وقادة بلدانهم؟ .. مَن المستفيد مِن زعزعة أمن البلاد المسلمة ووضع السيف عليهم وإراقة دمائهم؟ .. مَن المستفيد من نزع الثقة من علماء المسلمين وترك العامة يهيمون لا يدرون من يسألون ولا من يوجههم ويدلهم على الحق؟.

إن من تأمل هذا حقًا علم أن الأمة إنما تصاب مصيبة عظيمة حين تنزع الثقة من ولاة أمرها، ومن علمائها، وتكون الأمة هائمة يقودها كل ناعق، ويزج بها في أودية الهلاك كل مفسد تحت شعارات ورايات ـ الله أعلم بما وراءها ـ.

* ومن الأسباب أيضًا: الغلو في الدين، إما في فهمه وإما في تطبيقه، والغلو آفة عظيمة مهلكة، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: **«إياكم والغلو في الدين؛ فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين»** (أخرجه الإمام أحمد).

ويقول محمد بن نصر المروزي ـ رحمه الله تعالى ـ: «وهكذا عامة أهل الأهواء والبدع، إنما هم بين أمرين، غلو في دين الله، وشدة ذهاب فيه، حتى يمرقوا منه بمجاوزتهم الحدود التي حدها الله ورسوله، أو إخفاء وجحود به حتى يقصروا عن حدود الله التي حدها، ودين الله موضوع فوق التقصير، ودون الغلو» اهـ.

والله تعالى يقول: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ ﴾ (المائدة: ٧٧)، وقد نهى النبي ﷺ عن الغلو، وبين عاقبته الوخيمة، يقول ﷺ: «هلك المتنطِّعون» ـ قالها ثلاثًا ـ (أخرجه مسلم).

هذا وإن من تعلم دين الله على الحقيقة علم أنه دين السماحة والرفق واللين دين الرحمة والعدل، فهو الدين الذي وضع الله به الآصار والأغلال عن العباد: ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (الأعراف: ١٥٧)، وكان من دعاء المؤمنين الذي استجاب الله له: ﴿ رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلا تُحَمِّلْنَا مَا لا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ (البقرة: ٢٨٦)، وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ (الحشر: ١٠).

والأصل في هذا الدين السماحة والرفق، ولم يأت بالعنف، فيجب على المسلم أن يعي هذا ويفهم دينه وفْقَ هذا الأصل العظيم، يقول الله سبحانه: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ (البقرة: ١٨٥)، ويقول النبي ﷺ: «إن الدين يسر، ولن يُشاد الدين أحدٌ إلا غلبه؛ فسددوا وقاربوا وأبشروا، واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة» (أخرجه البخاري).

ويقول ﷺ: «إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على ما سواه» (أخرجه البخاري، ومسلم واللفظ له).

فالواجب على الشباب المسلم وعلى عموم أهل الإسلام أن يعلموا أن طريق الإصلاح لا يكون بالعنف أبدًا، فالإسلام ليس دين عنف بل دين الرحمة

بالإنسان، بل والحيوان، يقول النبي ﷺ : **«الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض، يرحمكم من في السماء»** (أخرجه أبو داود والترمذي واللفظ له، وقال: حديث حسن صحيح).

وجاء وصف النبي ﷺ في القرآن بالرحمة: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (التوبة:١٢٨)، والله سبحانه رفيق يحب الرفق، ويعطي عليه ما لا يعطي على العنف؛ ومتى تصور المسلمون الإسلام بغير هذا التصور أو طبقوا على خلاف هذا الأصل، فإنهم سيحرمون الخير، يقول النبي ﷺ : **«مَن يُحرم الرفق يُحرم الخير كله»** (رواه مسلم).

والغلو في فهم الدين ينتج عنه أمور تجر عواقب سيئة وخيمة، منها الغيرة غير المنضبطة بضابط الشرع، فتجر على صاحبها وعلى مجتمعه بلاءًا عظيمًا، لاشك أن المؤمن يجب عليه أن يغضب لله - عَزَّ وَجَلَّ -، ولا يرضى أن تنتهك محارمه، لكن يجب عليه أيضًا أن يكون عمله وإنكاره وفق شرع الله؛ فإنه إن زاد عن الحد المشروع فقد وقع في منكر ومحرم، من حيث يريد الإصلاح، فيجب على المسلم ألا تخرج به غيرته عن الضوابط الشرعية، يقول النبي ﷺ : **«من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»** (أخرجه مسلم).

فالنبي ﷺ أمر بالتغيير ولم يأمر بالإزالة، ولو أمر بالإزالة لكان فيه حرج شديد، والتغيير ينظر فيه إلى قاعدة الشرع العامة وهي النظر في المصالح والمفاسد، اجتماعًا وافتراقًا، وأيضًا يجب على من تصدى لتغيير المنكر أن يكون عنده علم بأن هذا منكر، وعلم بأسلوب التغيير المناسب، بحيث لا يعقبه منكر أشد منه، أو يفوت مصلحة أعظم، وأيضًا يكون رفيقًا حليمًا حال إنكاره، صبورًا على ما يصيبه من الأذى ولا ينتقم لنفسه.

ومما ينتج عن الغلو في فهم الدين ما يثار حول الجهاد في سبيل الله وتصوره على غير وجهه الصحيح؛ فهناك من استغل حال الأمة وما ابتليت به من الأعداء فرفع شعار الجهاد ليجلب إليه شباب الأمة، وليس الجهاد الذي يقصده هو الجهاد في سبيل الله، وذلك يتضح من أمور نص عليها أهل العلم:

أولاً - الأصل في الجهاد أنه فرض كفاية، وأن أمره موكل للإمام واجتهاده، ويلزم الرعية طاعته في ذلك.

ثانيًا - أنه للإمام أن يؤخر الجهاد لعذر؛ كأن يكون بالمسلمين ضعف في عددهم، أو عتادهم، أو غير ذلك من الأعذار، أو يكون في تأخيره مصلحة لأهل الإسلام، أو رجاء إسلام من يراد جهادهم.

ثالثًا - أن الجهاد لا يتعين، أي: لا يكون فرض عين إلا في ثلاثة مواضع عليها أهل العلم، وهي بإجمال:

١ - إذا التقى الزحفان وتقابل الصفان، فحينئذ يحرم على من حضر الانصراف ويتعين عليه المقام، يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الأنفال: ٤٥).

٢ - إذا نزل الكفار ببلد تعين على أهل البلدة قتالهم ودفعهم.

٣ - إذا استنفر الإمام قومًا لزمهم النفير معه، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ﴾ (التوبة: ٣٨)، وقال النبي ﷺ: «إذا استنفرتم فانفروا» (متفق عليه).

رابعًا - أن لإمام المسلمين عقد الذمة مع الكفار، وله أن يعقد عقد أمان وعهد، لا يجوز لأحد أن يخفر تلك العقود بقتل أو اعتداء على مال أو عرض، ومن فعل ذلك فهو آثم مرتكب لكبيرة من كبائر الذنوب، وليس هذا الفعل من

الجهاد في سبيل الله، بل ولا هو من سبيل المسلمين الذين يخافون الله ويخشون عذابه، وقد حذرنا الله - عَزَّ وَجَلَّ - من اتباع غير سبيل المؤمنين، فقال: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء: ١١٥).

والمشاهد أن من تجرأ على هذا العمل فإنه لابد أن يصيب المسلمين في أنفسهم وأموالهم، والنبي ﷺ قد برئ ممن هذا فعله، يقول ﷺ: «من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة فمات، فميتة جاهلية، ومن قاتل تحت راية عصبية يغضب لعصبته أو يدعو إلى عصبة، أو ينصر عصبة، فقتل فقتلته جاهلية، ومن خرج على أمتي يضرب برها وفاجرها، ولا يتحاشى لمؤمنها، ولا يفي لذي عهدها، فليس مني ولست منه» (أخرجه مسلم).

فالأمر خطير والواجب على المسلم أن يوطن نفسه على معرفة شرع الله بالأدلة والعمل به على بصيرة والأخذ عن العلماء الراسخين، فإن هذا هو دأب السلف، قال بعضهم: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم.

* ثم إن هناك أسبابًا للعقوبات والمصائب التي تحل بالمجتمعات، منها:

أولاً- الذنوب والمعاصي، يقول الله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ﴾ (الشورى: ٣٠)، ويقول سبحانه: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (الروم: ٤١)، ويقول سبحانه: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ﴾ (فاطر: ٤٥).

والنصوص في هذا الباب كثيرة متنوعة، وهذا الأصل مقرر عند المسلمين أنه ما نزل بلاء إلا بذنب ولا رفع إلا بتوبة، يقول الله تعالى: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (النور: ٣١)، ومهما تعاظم الذنب، فإن الله يتوب على

من تاب: ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ (الزمر: ٥٣).

وثاني الأسباب العامة ـ ترك القيام بحقوق الله ونسيان الآخرة وعدم الاستعداد لها بالعمل الصالح، يقول الله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴾ (الأنعام: ٤٤).

يقول النبي ﷺ: «**إذا رأيت الله يعطي العبد ما يحب وهو مقيم على معاصيه، فإنما ذلك منه استدراج**» ـ وقرأ هذه الآية (أخرجه الإمام أحمد).

وقال النبي ﷺ في ضمن حديث له: «**فوالله ما الفقر أخشى عليكم ولكني أخشى أن تبسط الدنيا عليكم كما بسطت على من كان قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها فتهلككم كما أهلكتهم**» (متفق عليه).

وثالث الأسباب العامة ـ الركون إلى الدنيا والرضا بها والدعة وكثرة الترفه وظهور الفسق، والمراد بالترف: الترف الزائد عن الحد الصارف عن القيام بحقوق الله، الحامل على ظهور الفسق والجهر به.

وقد أخرج أبو داود في «سننه» عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ: قال: إن رسول الله ﷺ كان ينهانا عن كثير من الإرفاه.

يقول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ (الإسراء: ١٦)، ومعنى أمرنا مترفيها، أي: أكثرنا فساقها كما قال ابن عباس رضي الله عنهما.

ويقول النبي ﷺ فيما أخرجه ابن حبان في «صحيحه» وغيره من الأئمة: «**إذا مشت أمتي المطيطاء وخدمتهم فارس والروم سلط بعضهم على بعض**» والمطيطاء: مشية فيها اختيال.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم» (أخرجه أبو داود).

* والمقصود: أن الانغماس في النعيم والترف الزائد عن الحد الصارف عن القيام بحقوق الله - عَزَّ وَجَلَّ - سبب لذلك الهلاك.

هذا ما قصدنا إلى بيانه إبراء للذمة ونصحًا للأمة، وإني لأسأل الله العلي العظيم بمنه وكرمه، وبعزته وقدرته أن يصلح أحوال المسلمين وأن ينصرهم في دينهم، ويهدي ضالهم، ويثبت على الحق مطيعهم، ويزيد الجميع هدى وتوفيقًا وبرًا، وأن يعز الإسلام والمسلمين، ويضع من في ضعته عز للإسلام والمسلمين، كما أسأله - سبحانه - أن يبدل ذل المسلمين عزًا، وضعفهم قوة، وتفرقهم إجتماعًا على الحق، وأن يرهب بهم أعداءه أعداء الدين، وأن يصلح ولاة أمر المسلمين وقادتهم، ويدلهم على الخير، ويوفقهم للحكم بكتابه وسنة نبيه محمد ﷺ وأن يجعلهم هداة مهتدين غير ضالين، ولا مضلين، وأن يجعلهم رحمة على رعاياتهم، أعوانًا على البر والتقوى، كما أسأله - سبحانه - أن يوفق ولي أمرنا لما يحب ويرضى، وأن يجعلنا وإياه من المتعاونين على البر والتقوى ويرزقه البطانة الصالحة، ويصلح لنا جميعًا العقب والعاقبة، إنه سبحانه سميع مجيب.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه، واقتفى أثره إلى يوم الدين. اهـ[1].

---

(١) بنصه من جريدة الرياض يوم الجمعة ٢٤ جمادى الآخرة ١٤٢٤هـ - ٢٢ أغسطس ٢٠٠٣م، العدد (١٢٨٤٢)، (ص٢) متابعات بعنوان «سماحة المفتي يوجه كلمة تُحذر من الفُرقة، وتُبين بعض أسباب الفتن».

من منهج
الشيخ/ صالح الفوزان - حَفِظَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - حفظه الله - ردًا على هذا السؤال: **من خالف أصول السلفية ممن هم حولنا، وناصر المناهج الأخرى، بأن مدح مؤسسيها ومفكريها، هل يجب نسبته إليهم ليحذره الناس، ولا يغتروا به وبمنهجه؟**

فَأجَابَ قَائِلاً: «من خالف منهج السلف، ومدح المناهج المخالفة لمنهج السلف، ومدح أهلها[1]، فإنه يعتبر من أهل المناهج المخالفة، تجب دعوته ومناصحته، فإن رجع إلى الحق، وإلا فإنه يُهجر ويقاطع»، وانظروا إلى إحسان الظن بالدعاة في بلاد التوحيد من الشيخ صالح - حفظه الله - قال: وما أظن أن في هذه البلاد التي نشأت على التوحيد ومنهج السلف، من يفعل ذلك - إن

---

(١) انظر: «الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة» (ص١٠٥) سؤال رقم (٥١)، ويقصد الشيخ صالح - حفظه الله تعالى، والله أعلى وأعلم - الفرق الضالة مثل: الرافضة والجهمية والقدرية والمرجئة والخوارج ومن جرى مجراهم، ويقصد بمدح أهلها كالجهم بن صفوان، وعمرو بن عبيد المعتزلي، وواصل بن عطاء، وابن العربي، وابن سبعين، وابن الفارض، والجعد بن درهم، ومن نحى نحوهم، وجرى مجراهم، فلذلك هو يقول: من خالف منهج السلف، فإن كان يقصد بها بعض الفرق والأحزاب الإسلامية التي في الساحة اليوم لكان للغلاة النصيب الأوفر من ذلك، حيث إنهم خالفوا السلف في أصول عظيمة، ومن أهمها الحكم على المخالف - المخالفة البسيطة بالخروج عن دائرة أهل السنة - في نطاقهم الضيق، وبعد ذلك يترتب على ذلك حكمهم عليه، وإطراحه، وقد يحكمون عليه بالمجازفة في أغلب الأحيان، ويأمرون بهجره ومنابذته والعداء له وبغضه وتنفير الناس منه، وقد يكون المخالفة خيرًا منهم بكثير - والله المستعان -.

شاء الله ـ، ولكن قد يكون فيها من يحسن الظن ببعض أصحاب الاتجاهات المخالفة، وهو لا يعلم حقيقة ما هم عليه، فإذا بُيِّن له الحق بطريقة سليمة، فإنه سيقبله ـ بإذن الله ـ»، وانظروا إلى وصيته بعدم التسرع في الحكم على الناس، وحريٌّ أن يأخذ بهذه النصيحة الغلاة والرافضة لمنهج السلف الصالح ﷺ.

حيث قال: «وأوصي بعدم التسرع في الحكم على الناس، ورميهم بالمخالفة وتنفيرهم».

وَقَالَ ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ مبينًا ما قبله من أنه ما يقصد إلا الفرق الضالة التي ذكرتها لك في التعليق على السؤال الواحد والخمسين، قال ـ حفظه الله تعالى ـ رادًا على سؤال: **هل يوجد على الساحة ـ وخاصة عندنا في السعودية ـ مناهج مخالفة لمنهج السلف ـ رحمهم الله تعالى ـ؟**

فأجاب: «لا يوجد عندنا ـ ولله الحمد ـ في هذه البلاد (السعودية) مناهج مخالفة لمنهج السلف، كلها بلاد سلفية، ولكن قد يكون فيها من هو دخيل ليس من أهلها، وهو يحمل أفكارًا مخالفة، وقد يتأثر به بعض أبناء هذه البلاد، عن حسن ظن وجهل بواقعه، ولذلك نوصي أبناءنا أن يكونوا على حذر من هؤلاء وأمثالهم، وأن لا يمنحوا ثقتهم لكل واحد، وهم لا يعرفون عقيدته واتجاهه، ولا مستواه العلمي، ولا من أين تلقى العلم، لأن فاقد الشيء لا يعطيه».

وَقَالَ ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ عندما سُئل عن الناس الذين يقدسون الرجال ويتعصبون لآرائهم، بمثل الذي هو حاصل اليوم من فرقة الغلاة والرافضة لمنهج السلف: عندما يتعصبون لمشائخهم ودعاتهم من هم لا يبلغون كعب علماء ودعاة وطلاب علم ممن يخالفونهم في طريقتهم، ويتركون مخالفيهم وما عندهم من العلم والسنة وراء ظهورهم، لا يعبأون بهم أبدًا بل ينابذونهم ويكونون لهم العداء والحقد الدفين

الذي أهلك الحرث والنسل وهدم قواعد الدعوة السلفية وأوهن قوامها، وجعل أهلها شذر مذر، وفرقهم أيما تفريق لم يحصل من قبل ـ والله المستعان ـ.

فقال: «الواجب اتباع الحق مع من كان، لا أتباع الرجال المخالفين للحق، قال الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ: «عجبتُ لقوم عرفوا الإسناد وصحته يذهبون إلى رأي سفيان»[1]، والله تعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النور: ٦٣)».

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول: قال رسول الله ﷺ، وتقولون: قال أبو بكر وعمر!»[2].

فإذا كان هذا التحذير والوعيد في اتباع أفضل الناس بعد الأنبياء من غير دليل، فكيف باتباع من هو «لا في العير ولا في النفير»، ممن لم يُعرف بعلم، ولا فضل، إلا أنه يجيد شقشقة الكلام[3] [4].

---

(١) انظر: «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد» (٣٨٦).

(٢) قال المعلق على الأجوبة المفيدة: أورده شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، بهذا اللفظ في كتاب «التوحيد» باب من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله، وهو في «مسند أحمد» (١/ ٣٣٧)، بلفظ: «أراهم سيهلكون، أقول: قال النبي ﷺ ويقول: نهى أبو بكر وعمر»، وصحح إسناده أحمد شاكر رقم (٣١٢١).

(٣) انظر: «الأجوبة المفيدة» (١٠٧-١٠٨ سؤال رقم ٥٤).

(٤) وفي هذا رد على من زعم أنه يجوز تقليد العالم، وقال: التقليد المذموم هو تقليد الجاهل والمجهول، أو تقليد اليهود والنصارى، أما تقليد العلماء فيجوز وأطلقه على عواهنه، ولم يجعل له لا خطام ولا زمام، فيقول: كيف تقول للعالم هات الدليل، والعالم هو الدليل، كيف تقول يا دليل هات دليلاً، فانظروا إلى هذا الجهل المركب في هذه الفتنة، أخرجت الخبايا من أوساط الزوايا أي الفضائح التي كان أصحابها في ستر وعافية، وكنا نحسن بهم الظن ولازلنا، لكن ليس بذلك الظن الذي كانوا في نظرنا علماء أجلاء، فبعد انغماسهم في هذه الفتنة وولوجهم فيها بالباطل، أصبحوا كما قيل: دخل شيخ فخرج خيش ـ والله المستعان ـ، نحن نحسن بهم الظن أنهم إخواننا وإن بغوا علينا، أما أن =

وَقَالَ ـ حفظه الله ـ: «نأخذ من أقوال العلماء والفقهاء ما وافق الدليل من كتاب وسنة، ونترك ما خالف الدليل، ونعتذر للعلماء في خطئهم ونعرف قدرهم ولا نتنقصهم، قال ﷺ: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد**»(١)، والخطأ مغفور إذا كان ممن تتوفر فيهم شروط الاجتهاد(٢)».

ويقول: «الصحف والمجلات لا تُجمع وتُقرأ على رؤوس الناس، بل يُجمع ما فيها، وتُدرس مع أهل العلم ومع أهل الحل والعقد، أما أنه يُجاء بها في المساجد فهذا تشهير لا إنكار، وربما يكون هذا فرحًا بالمنكر، لأن بعض الناس يفرح بالمؤاخذات من أجل أنه يروجها ويقولها، وربما يَنْدَسُّ مع هؤلاء ناس من المنافقين يريدون نشر الشر والباطل(٣).

= يكونوا هم المرجعية في النوائب والفتن، فلا ورب الكعبة، ولن يبلغوا هذه المنزلة حتى يبركوا على ركبهم لطلب العلم من أهله المتخصصين والعارفين والراسخين فيه، وحتى ينبذوا هذا المنهج الخطير المدمر للدعوة السلفية، وينبذوا الخلو والتفريط في الجانب المقابل مع من يتبعهم من الجهال، والغوغاء والحمقى، والمغفلين، ويتوبوا إلى الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ ويرجعوا عن أقوالهم المنابذة لمنهج السلف الصالح ﷺ ـ والله المستعان ـ.

(١) قد مر تخريج هذا الحديث.

(٢) انظر: «الأجوبة المفيدة» (ص٤٧).

(٣) بل دخل في صفوفهم بعض الكفار من النصارى لأنني رأيت رجلاً منهم وهو رئيس المركز الثقافي الفرنسي في صنعاء جاء إلينا ونحن في مكتبة عدو الله الإدريسي، وطلب منا جمع كل ما نشر من رسائل وكتب وأشرطة في الفتنة الحاصلة بين السلفيين أصحاب المنهج الواحد، وقال لنا بالحرف: أنا محاضر في بريطانيا وفرنسا، ودول أوروبا، وأريد أن أبين للعالم هذه الدعوة، وهو يطلب منا كل ما نشر في الفتنة، فهذا الرجل يريد أن يؤجج النار، ويضرمها ويزيدها اشتعالاً على ما هي عليه من الاشتعال الملهب للصف السلفي، فجمع له كل الرسائل، والذي أذكره أنه أعطى «قطع اللجاج»، و«الجواب الأكمل»، و«القول المفحم» وجميع الأشرطة، وبعض رسائل الأخوة طلاب العلم الخائضين في الفتنة من الجانبين، الرسائل التي تحتوي على حق ومنهج معتدل، والرسائل التي تحتوي على باطل ومنهج متشدد وغلو.

فالأمر خطير جدًا، وليس هذا هو طريق العلاج، لا والله، ما هذه طريقة العلاج الذي يريد أن ينصح للمسلمين، ولأئمة المسلمين، وعامتهم، لا يتبع هذه الطريقة، وهي: جمع الأخطاء في المسجد، والإعلان عنها والتشهير بها، هذا شيء يجرِّئ على الباطل، يقول: ما دام أن الأمر بهذه الطريقة، فالأمر منفرط، فيعمل من شاء ما شاء.

هناك أناس كثيرون لا يدرون عن هذه الأشياء، وأنت بهذا تفتح لهم الأبواب، وتخبرهم عن أشياء، هم عنها غافلون، علاوة على ما في ذلك من مفاسد[1].

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ -: «أقول: لا يقع في أعراض العلماء المستقيمين على الحق، إلا أحد ثلاثة: إما منافق معلوم النفاق، وإما فاسق يبغض العلماء، لأنهم يمنعونه من الفسق، وإما حزبي ضال، يبغض العلماء، لأنهم لا يوافقونه على حزبيته وأفكاره المنحرفة»[2].

---

(١) انظر: «الأجوبة المفيدة» (ص٤١).

(٢) انظر: «الأجوبة المفيدة» (ص٥١).

فالآن، أين نضع الغلاة والرافضة لمنهج السلف من هذه التقسيمات الثلاث الذي قسمهم الشيخ - حفظه الله تعالى -؟ هل نجعلهم من المنافقين المعلوم نفاقهم - والعياذ بالله -، فهذا لا يمكن لأنهم ليسوا بمنافقين، وإن كان يندس فيهم المنافقون كما أسلفت وأسلف الشيخ، فهل نجعلهم في الفساق، لا وإن كان فيهم من هو أشد فسقًا من فساق المعاصي الدنيوية كشربة الخمر والزناة واللوطة، وأكلة الحرام والسراق وغيرهم، لأنهم يأكلون اللحوم المسمومة، لحوم العلماء الربانيين المخلصين لهذا الدين، ولهذه الدعوة المباركة، ويغتابونهم وينموهم وينفرون عنهم ويحسدونهم ويظلمونهم إلى غير ذلك من المعاصي التي تزعزع لها أبواب السماوات ولا حول ولا قوة إلا بالله؟، أم نجعلهم من المتحزبين الضلال، فنعم هم الحزبيون حقًا، وإن كانوا ينفون عنهم هذه التهمة إلا أنهم واقعون فيها شاؤوا أم أبوا، لأنهم يجتمعون على ضلالة وعلى انحراف وعلى فساد في المنهج والسلوك، بل يجعلهم في هذه التقسيمات الثلاث، لكن لا نعممهم بل نقول منهم ومنهم، ولا ينفك عنهم وصف من هذه الأوصاف، وكل منهم بحسب ما يحمله على الدعوة من هذه الفرقة الباغية على إخوانها ممن هم علي طريق واحد وإن اختلفت المفاهيم والرؤى.

وَقَالَ - حفظه الله - حين سُئِل: هل يحمل المجمل على المفصل في كلام الناس، أم هو خاص بالكتاب والسنة - نرجو التوضيح حفظكم الله -؟.

فأجاب الشيخ: «الأصل أن حمل المجمل على المفصل الأصل في نصوص الشرع من الكتاب والسنة، لكن مع هذا، نحمل كلام العلماء، مجمله على مفصله، ولا يقوَّل العلماء قولاً مجملاً، حتى يُرجع إلى التفصيل من كلامهم، إذا كان لهم قول مجمل وقول مفصل، نرجع إلى المفصل، ولا نأخذ المجمل»[١].

وَقَالَ - حفظه الله - عن قول الطحاوي: .. وتعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات» الحاصل أن هذه الألفاظ التي ساقها المصنف - أي الطحاوي - فيها إجمال، ولمن يحمل كلامه على الحق، لأنه - رحمه الله تعالى - من أهل السنة والجماعة، ولأنه من أئمة المحدثين، فلا يمكن أن يقصد المعاني السيئة، ولكنه يقصد المعاني الصحيحة، وليته فصَّل ذلك وبينه، ولم يحمل هذا الإجمال» اهـ[٢].

وَقَالَ - حفظه الله - عند فقرة (٧٧) لا تحتويه الجهات الست كسائر المبتدعات: نقول هذا فيه إجمال، إن أريد الجهات المخلوقة، فالله منزه عن ذلك، لا يحويه شيء من مخلوقاته، وإن أريد جهة العلو، وأنه فوق المخلوقات كلها، فهذا حق، ونفيه باطل، ولعل قصد المؤلف بالجهات الست، أي: الجهات المخلوقة لا جهة العلو لأنه مثبت للعلو - رحمه الله تعالى - ومثبت للاستواء»[٣].

وسُئِل - حفظه الله - كما في (الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة» (ص١١-١٢): **هل تخالط الجماعات أم تهجر؟**

---

(١) (٢) (٣) انظر: «الجواب الأكمل في من أنكر حمل المجمل على المفصل» (ص٢٧).

فأجاب: «المخالطة إذا كان القصد منها دعوتهم ممن عندهم علم وبصيرة إلى التمسك بالسنة، وترك الخطأ فهذا طيب، وهو من الدعوة إلى الله، أما إذا كان الاختلاط معهم من أجل المؤانسة معهم، والمصاحبة لهم بدون دعوة، وبدون بيان، فهو لا يجوز.

فلا يجوز للإنسان أن يخالط المخالفين إلا على وجه فيه فائدة شرعية، من دعوتهم إلى الإسلام الصحيح، وتوضيح الحق لهم لعلهم يرجعون، كما ذهب ابن مسعود ﷺ إلى المبتدعة الذين في المسجد، ووقف عليهم، وأنكر عليهم بدعتهم، وابن عباس ﷺ ذهب إلى الخوارج وناظرهم، ودحض شبههم، ورجع منهم من رجع، فالمخالطة لهم إذا كانت على هذا الوجه فيه مطلوبة، وإن أصروا على باطلهم وجب اعتزالهم ومنابذتهم، وجهادهم في الله».

أقول: «فإن الغلاة أنكروا على أبي الحسن جلوسه مع سلمان العودة، وجعلوه بندًا من بنود الصلح مع أبي الحسن في أول جلسة في مدينة صنعاء بعد وفاة الشيخ مقبل - رحمه الله -، وكذلك عندما جلس مع عايض القرني، ونفع الله به كثيرًا حتى أن القرني تعدل في منهجه سواء بأبي الحسن أو بغيره، المهم بفضل الله ثم هذه الدعوة المباركة».

وسُئِل - حَفِظَهُ اللهُ -: عندما انتشر بين الشباب أنه يلزم الموازنة في النقد، فيقولون: إذا انتقدت فلانًا من الناس في بدعته، وبينت أخطاءه، يلزمك أن تذكر محاسنه، وهذا من باب الإنصاف والموازنة، فهل هذا المنهج في النقد صحيح؟، وهل يلزمني ذكر المحاسن في حالة النقد؟.

«هذه المسألة تقدم الجواب عليها، لكن إذا كان المُنْتَقَد من أهل السنة والجماعة، وأخطاؤه في الأمور التي لا تخل بالعقيدة، فنعم، هذا تذكر ميزاته

وحسناته، وتُغمر زلاته في نصرته للسنة، أما إذا كان المنتقد من أهل الضلال، ومن أهل الانحراف، ومن أهل المبادئ الهدامة أو المشبوهة، فهذا لا يجوز لنا أن نذكر حسناته، إن كان له حسنات، لأننا إذا ذكرناها فإن هذا يغرر بالناس، فيحسنون الظن بهذا الضال، أو هذا المبتدع أو هذا الانحرافي أو الحزبي، فيقبلون أفكار هذا الضال، أو هذا المبتدع أو هذا المنحرف» .. إلى أن قال ـ حفظه الله ـ: «وأما إذا كان المردود عليه من أهل السنة والجماعة فإن الرد يكون بأدب، وينبه على أغلاطه التي تكون في مسائل الفقه ومسائل الاستنباط والاجتهاد، فنقول: فلان أخطأ في كذا، والصواب كذا بالدليل ـ غفر الله له ـ وهذا اجتهاده، وهكذا كما كانت الردود بين الفقهاء من المذاهب الأربعة وغيرهم، وهذا لا يقدح في مكانته العلمية إذا كان من أهل السنة والجماعة، وأهل السنة والجماعة ليسوا معصومين، عندهم أخطاء وقد يفوت أحدهم الدليل، أو اختلال الاستنباط، فلا نسكت على الخطأ، وإنما نبينه مع الاعتذار عنه، لقول النبي ﷺ: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد»[١].

وَسُئِلَ ـ حفظهُ اللهُ ـ: **عن صنف من الناس يتعصب لمذهب من المذاهب أو عالم من العلماء؟**

فأجاب ـ حفظهُ اللهُ ـ: «نعم هذان على طرفي نقيض، منهم من يغلو في التقليد حتى يتعصب لآراء الرجال وإن خالفت الدليل، وهذا مذموم، وقد يؤول للكفر ـ والعياذ بالله ـ، والطرف الثاني: الذي يرفض أقوال العلماء جملة، ولا يستفيد منها، وإن كانت موافقة للكتاب والسنة، وهذا تفريط، الأول: مُفْرِط، وهذا: مُفَرِّط».

---

(١) رواه البخاري (٦٩١٩)، ومسلم (١٧١٦)، «الأجوبة المفيدة» (ص٢٨) وما بعدها السؤال رقم (١٩).

فأقوال العلماء فيها خير، لاسيما فقه السلف، فقه الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة، والفقهاء الذين شهدت لهم الأمة بالفقه في الدين، يستفاد من أقوالهم، وينتفع بها، لكن لا تؤخذ على أنها قضية مسلمة، بل إذا عرفنا أن هذا القول مخالف للدليل، فإننا مأمورون أن نأخذ بالدليل، أما إذا كان هذا القول لا يخالف الدليل من الكتاب والسنة، فلا بأس أن نأخذ به ونقبله، وليس هذا من باب التعصب، وإنما من باب الانتفاع بفقه السلف الصالح، والاستفادة منه والاستضاءة به، فهو السبيل إلى معرفة معاني كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهذا هو القول الحق الوسط، نأخذ من أقوال العلماء والفقهاء ما وافق الدليل من كتاب وسنة، ونترك ما خالف الدليل، ونعتذر للعلماء في خطئهم، ونعرف قدرهم ولا نتنقصهم، قال ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ..».

والخطأ مغفور إذا كان ممن تتوفر فيهم شروط الاجتهاد (الأجوبة المفيدة) (ص٤٦-٤٧) سؤال (٢٥).

وَسُئِلَ - حفظه الله -: **عن بعض الناس الذين يقدسون الرجال، ويتعصبون لآرائهم والنصح لهم، كما في (الأجوبة) (ص١٠٨) رقم السؤال (٥٤).**

فأجاب - حفظه الله -: «الواجب اتباع الحق مع من كان، لا اتِّباع الرجال المخالفين للحق، قال الإمام أحمد - رحمه الله -: عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته، يذهبون إلى رأي سفيان، والله تعالى يقول: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (النور: ٦٣).

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول: قال الله، وتقولون: قال أبو بكر وعمر»، أقول: «هذا ما رأيناه وشاهدناه في هذه الفتنة من المقلدة من أصحاب بيانات الهجر اليمنية، وأصحاب المدينة

الثلاثة، الأثافي، وهم يقلدون دينهم الرجال من أمثال الشيخ ربيع ـ حفظه الله ـ ولا يعبئون بكلام الخصم، وإن كان معه الدليل من الكتاب والسنة».

وسُئِل ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ **عن حكم من أحب عالمًا أو داعية، وقال: إني أحبه حبًا كثيرًا، لا أريد أن أسمع أحدًا يرد عليه، وأنا آخذ بكلامه حتى وإن كان مخالفًا للدليل، لأن الشيخ أعرف منا بالدليل؟.**

فأجاب: هذا تعصب ممقوت، مذموم، ولا يجوز، نحن نحب العلماء ـ ولله الحمد ـ، ونحب الدعاة إلى الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ لكن إذا أخطأ واحد منهم في مسألة، فنحن نبين الحق في هذه المسألة بالدليل، ولا ينقص ذلك من محبة المردود عليه، ولا من قدره، يقول الإمام مالك ـ رحمه الله ـ: «ما منا إلا راد ومردود عليه إلا صاحب هذا القبر» يعني: رسول الله ﷺ، نحن إذا رددنا على بعض أهل العلم، وبعض الفضلاء، ليس معنى هذا أننا نبغضه أو نتنقصه، وإنما نبين الصواب، ولهذا يقول بعض العلماء لما أخطأ بعض زملائه، قال: «فلان حبيبنا، ولكن الحق أحب إلينا منه»، وهذا هو الطريق الصحيح، ولا تفهموا أن الرد على بعض العلماء في مسألة أخطأ فيها معناه تنقص له، أو بغض، بل ما زال العلماء يرد بعضهم على بعض، وهم: إخوة ومتحابون.

ولا يجوز لنا أن نأخذ كل ما يقوله الشخص أخذًا مسلَّمًا أصاب أو أخطأ، لأن هذا تعصب؛ الذي يؤخذ قوله كله، ولا يترك منه شيءٌ هو رسول الله ﷺ، لأنه مبلغ عن ربه، لا ينطق عن الهوى، أما غيره فهم يخطئون ويصيبون، وإن كانوا من أفضل الناس وهم مجتهدون، ويخطئون ويصيبون ليس أحد معصومًا من الخطأ إلا رسول الله ﷺ.

يجب أن نعرف هذا، ولا نتكلم على الخطأ محاباة لفلان، بل علينا أن نبين الخطأ، يقول النبي ﷺ: «**الدين النصيحة**»، قلنا: لمن؟، قال: «**لله ولكتابه ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم**»، وبيان الخطأ من النصيحة للجميع، وأما كتمانه فهو مخالف للنصيحة[1].

وسُئل - حفظه الله - **عن حكم طلب العلم عن شيخ يختلف مع أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات. أفيدونا أفادكم الله.؟.**

فأجاب: «إن اختيار المدرس المستقيم في عقيدته وفي علمه، أمر مطلوب، وإذا لم يمكن، ووجد من عنده معرفة في الفقه - مثلاً - أو النحو، والعلوم التي لا تتعلق بالعقيدة، فلا بأس أن تدرس عنده العلوم التي يحسنها، أما العقيدة فلا تدرسها إلا على أهل العقيدة الصحيحة»[2].

وقال كما في (تنبيهات على مقالات الصابوني في الصفات) (ص٥٧): «فقد اطلعت على مقالات لفضيلة الشيخ/ محمد علي الصابوني في مجلة المجتمع تحت عنوان «عقيدة أهل السنة في ميزان الشرع»، ثم قال: «ثم يضيف الشيخ إلى مذهب السلف ما ليس فيه، وقال: ثم يتناقض الشيخ بعد ذلك (ص٦٣)، وانظر الصفحات (٦٨-٨٤-٨٩)، وفي آخر الكتاب قال: هذا ما أردنا تعليقه على مقالات الشيخ الصابوني - ونسأل الله لنا وله التوفيق لمعرفة الحق والعمل به (ص٩١)».

وقال كما في كتابه (الإعلام) (ص٧): وبعد .. فقد اطلعت على كتاب قد ألفه فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي وسماه (الحلال والحرام في الإسلام).

---

(١) «الأجوبة المفيدة» (ص١٢١-١٢٢) رقم (٦٠).

(٢) انظر: «الأجوبة المفيدة» (ص١٢٢) رقم السؤال (٦١).

حتى قال: لعل المؤلف يعيد النظر في ذلك الكتاب، ويصحح هذه الأخطاء على مقتضى الدليل حتى تتم الفائدة بكتابه، ويحصل على الأجر والثواب.

أقول: «فإني عندما نقلت هذا، هو ليعرف طلاب العلم مدى الفروق التي بين العلماء الربانيين والغلاة الحاقدين، لأنهم أنكروا على الشيخ أبي الحسن - حفظه الله - قوله: الشيخ سيد قطب - رحمه الله - هداه الله على كبر سنه، وذهبوا يشنعون عليه والأمر كما هو أمامك في هذا الكتاب نقلت لك كلام ثلة من العلماء في ذكر كلمة شيخ على المبتدع، ونقل من كلامه في كتابه (الولاء والبراء في الإسلام)، وذكر فيه أحوال الناس في ذلك، فمنهم من يحب محبة خالصة، لا معاداة معها، وهم المؤمنون الخلَّص، ومنهم من يبغض ويعادى بغضًا ومعاداة خالصين، لا محبة ولا موالاة معهما، وهم الكفار والخلَّص من الكفار والمشركين والمنافقين والمرتدين والملحدين على اختلاف أجناسهم، والقسم الثالث: قال: من يُحب من وجه ويبغض من وجه، فيجتمع فيه المحبة والعداوة، وهم عصاة المؤمنين، يحبون لما فيهم من الإيمان، ويبغضون لما فيهم من المعصية التي هي دون الكفر والشرك، ومحبتهم تقتضي مناصحتهم والإنكار عليهم، فلا يجوز السكوت على معاصيهم، بل ينكر عليهم ويؤمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وتُقام عليهم الحدود والتعزيرات، حتى يكفوا عن معاصيهم ويتوبوا من سيئاتهم، لكن لا يبغضون بغضًا خالصًا، ويتبرأ منهم كما تقوله الخوارج في مرتكب الكبيرة التي دون الشرك، ولا يحبون ولا يوالون حبًا وموالاة خالصين، كما تقوله المرجئة، بل يعتدل في شأنهم على ما ذكرناه كما هو مذهب أهل السنة والجماعة»[1].

أقول: «نعم خلافًا لمنهج الغلاة والمخالفين لأهل السنة باسم أنهم هم أهل السنة».

---

(١) «مجلة البحوث الإسلامية» (٢٥/ ١٢٦-١٢٧).

من منهج
الشيخ/ عبد المحسن العباد - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - حَفِظَهُ اللهُ -: «ليست العصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ، فلا يسلم عالم من خطأ، ومن أخطأ لا يُتابع على خطئه، ولا يُتخذ ذلك الخطأ ذريعة إلى عيبه والتحذير منه، بل يغتفر خطؤه القليل في صوابه الكثير، ومن كان من هؤلاء العلماء قد مضى فيُستفاد من علمه مع الحذر من متابعته على الخطأ، ويُدعى له ويُترحم عليه، ومن كان حيًا سواء كان عالمًا أو طالب علم يُنبَّه على خطئه برفق ولين، ومحبة لسلامته من الخطأ ورجوعه إلى الصواب».

ومن العلماء الذين مضوا وعندهم خلل في مسائل من العقيدة، ولا يستغني العلماء وطلبة العلم عن علمهم، بل إن مؤلفاتهم من المراجع للمشتغلين في العلم، الأئمة: البيهقي، والنووي، وابن حجر العسقلاني.

وذكر تراجم هؤلاء وثناء العلماء عليهم مع الأخطاء التي وقعت منهم. ثم ذكر معهم الشيخ الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ وما وقع له من الأخطاء ثم قال: ومع إنكاري عليه قوله في هذه المسائل، يعني الأخذ من اللحية، والضم بعد الركوع بدعة، وتحريم الذهب المحلق للنساء، ومسألة الحجاب، وتقرير أن ستر الوجه للمرأة ليس بواجب، بل مستحب، فأنا لا أستغني وأرى أنه لا يستغني غيري عن كتبه والإفادة منها، وما أحسن قول الإمام مالك ـ رحمه الله تعالى ـ: كل يؤخذ من قوله، ويرد إلا صاحب هذا القبر، ويشير إلى قبر النبي ﷺ.

ثم ذكر بعض النقول عن جماعة من أهل العلم في تقرير وتوضيح اغتفار خطأ العالم في صوابه الكثير، وقد تقدمت جميعها فلا حاجة للإعادة[1].

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ -: «حصل في هذا الزمان انشغال بعض أهل السنة ببعض تجريحًا وتحذيرًا، وترتب على ذلك التفرق والاختلاف، والتهاجر، وكان اللائق بل المتعين التواد والتراحم بينهم، ووقوفهم صفًا واحدًا في وجه أهل البدع والأهواء المخالفين لأهل السنة والجماعة، ويرجع ذلك إلى سببين:

أحدهما ـ أن من أهل السنة في هذا العصر من يكون ديدنه وشغله الشاغل تتبع الأخطاء، والبحث عنها، سواء كانت في المؤلفات أو الأشرطة، ثم التحذير ممن حصل منه شيء من هذه الأخطاء، ومن هذه الأخطاء التي يُجرَّح بها الشخص، ويُحذر منه بسببها تعاونه مثلاً مع إحدى الجمعيات بإلقاء المحاضرات أو المشاركة في الندوات، وهذه الجمعية قد كان الشيخ عبد العزيز ابن باز، والشيخ محمد بن عثيمين ـ رحمهما الله ـ يلقيان عليها المحاضرات عن طريق الهاتف، ويُعاب عليها دخلوها في أمر قد أفتاها به هذان العالمان الجليلان، واتهام المرء رأيه أولى من اتهامه رأي غيره، ولاسيما إذا كان رأيًا أفتى به كبار العلماء، وكان بعض أصحاب النبي ﷺ بعد ما جرى في صلح الحديبية يقول: «يا أيُّها الناس .. اتهموا الرأي في الدين»، ومن المجروحين من يكون نفعه عظيمًا، سواء عن طريق الدروس أو التأليف أو الخطب، ويُحذر منه لكونه لا يُعرف عنه الكلام في فلان أو الجماعة الفلانية مثلاً، بل لقد وصل التجريح والتحذير إلى البقية الباقية في بعض الدول العربية ممن نفعهم

---

(١) انظر: «رفقًا أهل السنة بأهل السنة» (ص٣٣-٤٤) بتصرف، طبعة دار الصديق ـ صنعاء، اليمن، تحت عنوان: موقف أهل السنة من العالم إذا أخطأ أنه يعذر فلا يُبدع ولا يُهجر.

عميم، وجهودهم عظيمة في إظهار السنة ونشرها والدعوة إليها، ولاشك أن التحذير من مثل هؤلاء فيه قطع الطريق بين طلبة العلم، ومن يُمكنهم الاستفادة منهم علمًا وخلقًا.

والثاني - أن من أهل السنة من إذا رأى أخطاء لأحد من أهل السنة كتب في الرد عليه، ثم إن المردود عليه يقابل الرد برد، ثم يشتغل كل منهما بقراءة ما للآخر من كتابات قديمة أو حديثة، والسماع لما كان له من أشرطة كذلك، لالتقاط الأخطاء وتصيُّد المثالب، وقد يكون بعضها من قبيل سبق اللسان، يتولى ذلك بنفسه، أو يقوم له غيره به، ثم يسعى كل منهما إلى الاستنكار من المؤيدين له المدينين للآخر، ثم يجتهد المؤيدون لكل واحد منهما بالإشادة بقول من يؤيده وذم غيره، وإلزام من يلقاه، بأن يكون له موقف ممن لا يؤيده، فإن لم يفعل بدَّعه تبعًا لتبديع الطرف الآخر، وأتبع ذلك بهجره، وعمل هؤلاء المؤيدين لأحد الطرفين الذامين للطرف الآخر من أعظم الأسباب في إظهار الفتنة ونشرها على نطاق واسع، ويزداد الأمر سوءًا إذا قام كل من الطرفين والمؤيدين لهما بنشر ما يُذم به الآخر في شبكة المعلومات والإنترنت، ثم ينشغل الشباب من أهل السنة في مختلف البلاد، في القارات بمتابعة الاطلاع على ما ينشر بالمواقع التي تنشر لهؤلاء وهؤلاء، من القيل والقال، الذي لا يأتي بخير، وإنما يأتي بالضرر والتفرق، مما جعل هؤلاء وهؤلاء المؤيدين لكل من الطرفين يشبهون المترددين على لوحات الإعلانات للوقوف على ما يجدُّ نشره فيها، ويُشبهون أيضًا المفتونين بالأندية الرياضية الذين يشجع كل منهم فريقًا فيحصل بينهم الخصام والوحشة والتنازع نتيجة لذلك[1].

---

(١) انظر: «رفقًا أهل السنة بأهل السنة» (ص٤٥-٤٨).

* وطريق السلامة من هذه الفتن تكون بما يأتي:

أولاً - فيما يتعلق بالتجريح والتحذير، ينبغي مراعاة ما يلي:

١ ـ أن يتقي الله من أشغل نفسه بتجريح العلماء، وطلبة العلم، والتحذير منهم، فينشغل بالبحث عن عيوبه للتخلص منها بدلاً من الاشتغال بعيوب الآخرين، ويحافظ على الإبقاء على حسناته فلا يضيق بها ذرعًا، فيوزعها على من ابتُلي بتجريحهم والنيل منهم، وهو أحوج من غيره إلى تلك الحسنات في يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

٢ ـ أن يشغل نفسه بدلاً من التجريح والتحذير بتحصيل العلم النافع، والجدّ والاجتهاد فيه ليستفيد ويُفيد، وينتفع وينفع، فمن الخير للإنسان أن يشتغل بالعلم تعلمًا وتعليمًا ودعوة وتأليفًا، إذا تمكن من ذلك ليكون من أهل البناء، وألا يشغل نفسه بتجريح العلماء وطلبة العلم من أهل السنة، وقطع الطريق الموصلة إلى الاستفادة منهم، فيكون من أهل الهدم، ومثل هذا المشتغل بالتجريح لا يخلّف بعده إذا مات علمًا ينتفع به، ولا يفقد الناس بموته عالمًا ينفعهم، بل يسلمون من شره.

٣ ـ أن ينصرف الطلبة من أهل السنة في كل مكان إلى الاشتغال بالعلم بقراءة الكتب المفيدة، وسماع الأشرطة لعلماء أهل السنة، مثل: الشيخ ابن باز، والشيخ ابن عثيمين، بدلاً من انشغالهم بالاتصال بفلان أو فلان، سائلين: ما رأيك في فلان أو فلان؟ وماذا تقول في قول فلان في فلان، وقول فلان في فلان؟.

٤ ـ عند سؤال طلبة العلم عن حال أشخاص من المشتغلين بالعلم، ينبغي رجوعهم إلى رئاسة الإفتاء بالرياض للسؤال عنهم، وهل يُرجع إليهم في الفتوى وأخذ العلم عنهم أو لا؟، ومن كان عنده علم بأحوال أشخاص معينين يُمكنه أن يكتب إلى رئاسة الإفتاء ببيان ما يعلمه عنهم للنظر في ذلك، وليكون صدور

التجريح والتحـذير إذا صدر يكون من جهة يُعتمد عليهـا في الفتوى، وفي بيان من يؤخذ عنه العلم، ويُرجع إليه في الفتوى، ولاشك أن الجهة التي يُرجع إليها للإفتاء في المسائل هي التي ينبغي الرجوع إليها في معرفة من يُستفتى ويؤخذ عنه العلم، وألا يجعل أحد نفسه مرجعًا في مثل هذه المهمات، فإن من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه.

ثانيًا - فيما يتعلق بالرد على من به أخطاء ينبغي مراعاة ما يلي:

١ ـ أن يكون الرد برفق ولين ورغـبة شـديدة في سلامـة المخطئ من الخطأ، حيث يكون الخطأ واضحًا جليًا، وينبـغي الرجوع إلى ردود الشيخ عبد العزيز بن باز ـ رحمـه الله تعالى ـ للاسـتفادة منهـا في الطريقة التي ينبـغي أن يكون الرد عليها[1].

٢ ـ إذا كان الخـطأ الذي رد عليه فـيه غـير واضح، بل هو من الأمـور التي تحتمل أن يكون الراد فـيها مصيبًـا أو مخطئًا، فينبغي الرجوع إلى رئـاسة الإفتاء للفصل في ذلك، وأما إذا كان الخطأ واضحًا، فعلى المردود عليه أن يرجع عنه، فإن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل.

٣ ـ إذا حصل الرد من إنســان على آخر يكون قد أدى ما عليـه، فلا يشغل نفسه بمتابعـة المردود عليه، بل يشتغل بالعلم الذي يعود عليـه وعلى غيره بالنفع العظيم، وهذه هي طريقة الشيخ عبد العزيز بن باز ـ رحمه الله تعالى ـ.

٤ ـ لا يجوز أن يمتـحن أي طالب علم غـيره بأن يكون له مـوقف من فلان المردود عليه أو الـراد، فإن وافق سلم، وإن لم يُوافق بُدِّع وهُجـر، وليس لأحد

---

(١) انظر: جملة من هذه الردود في مـنهج الشيخ ابن باز في التعـامل مع المخالف، وأيضًا في «مجـموع فتاوى ومقالات إسلامية» للشيخ ابن باز ـ رحمه الله تعالى ـ.

أن ينسب إلى أهل السنة مثل هذه الفوضى في التبديع والهجر، وليس لأحد أيضًا أن يصف من لا يسلك هذا المسلك الفوضوي بأنه مميع لمنهج السلف، والهجر المفيد بين أهل السنة ما كان نافعًا للمهجور، كهجر الوالد ولده، والشيخ تلميذه، وكذا صدور الهجر ممن يكون له منزلة رفيعة ومكانة عالية، فإن هجر مثل هؤلاء يكون مفيدًا للمهجور، وأما إذا صدر الهجر من بعض الطلبة لغيرهم، لاسيما إذا كان في أمور لا يسوغ الهجر بسببها، فذلك لا يفيد المهجور شيئًا، بل يترتب عليه وجود الوحشة والتدابر والتقاطع.

٥ ـ على كل طالب علم ناصح لنفسه أن يعرض عن متابعة ما ينشر في شبكة المعلومات (الإنترنت)، عما يقوله هؤلاء في هؤلاء، وهؤلاء في هؤلاء، والإقبال عند استعمال شبكة (الإنترنت) على النظر في مثل موقع الشيخ عبد العزيز بن باز ـ رحمه الله تعالى ـ، ومطالعة بحوثه وفتاواه التي بلغت حتى الآن واحدًا وعشرين مجلدًا، وكذا موقع الشيخ محمد بن عثيمين ـ رحمه الله تعالى ـ، ومطالعة كتبه وفتاواه الكثيرة الواسعة[1].

وَقَالَ ـ حفظه الله ـ: «ومن البدع المنكرة ما حدث في هذا الزمان من امتحان بعض من أهل السنة بعضًا بأشخاص، سواء كان الباعث على الامتحان الجفاء في شخص يُمتحن به، أو كان الباعث عليه الإطراء لشخص آخر، وإذا كانت نتيجة الامتحان الموافقة لما أراده الممتحن ظفر بالترحيب والمدح والثناء، وإلا كان حظه التجريح والتبديع والهجر والتحذير، وهذه نقول عن شيخ الإسلام ابن تيمية في أولها التبديع في الامتحان بأشخاص آخرين لإطرائهم، قال ـ رحمه الله

(١) انظر: «رفقًا أهل السنة بأهل السنة» في «فتنة التجريح والهجر من بعض أهل السنة في هذا العصر، وطريق السلامة منها» (ص٤٥) وما بعدها.

تعالى - في (مجموع الفتاوى) (٣/ ٤١٣-٤١٤) في كلام له عن يزيد بن معاوية: والصواب هو ما عليه الأئمة من أنه لا يُخص بمحبة ولا يلعن، ومع هذا فإن كان فاسقًا أو ظالمًا، فالله يغفر للفاسق والظالم، لاسيما إذا أتى بحسنات عظيمة، وقد روى البخاري في (صحيحه) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور له»، وأول جيش غزاها كان أميرهم يزيد بن معاوية، وكان معه أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

فالواجب الاقتصاد في ذلك، والإعراض عن ذكر يزيد بن معاوية وامتحان المسلمين به، فإنَّ هذا من البدع المخالفة لأهل السنة والجماعة.

وقال (٣/ ٤١٥): «وكذلك التفريق بين الأمة وامتحانها بما لم يأمر الله به ولا رسوله صلى الله عليه وسلم.

وقال (٢٠/ ١٦٤): «وليس لأحد أن ينصب للأمة شخصًا يدعو إلى طريقته، ويوالي ويعادي عليها غير النبي صلى الله عليه وسلم، ولا ينصب لهم كلامًا يوالي عليه ويعادي غير كلام الله ورسوله، وما اجتمعت عليه الأمة، بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصًا أو كلامًا يفرقون به بين الأمة، يوالون به على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون..».

ولو ساغ امتحان الناس بشخص في هذا الزمان لمعرفة من يكون من أهل السنة أو غيرهم بهذا الامتحان، لكان الأحق والأولى بذلك شيخ الإسلام ومفتي الدنيا وإمام أهل السنة في زمانه شيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز المتوفى في ٢٧ من شهر المحرم عام ١٤٢٠هـ - رحمه الله وغفر له وأجزل له المثوبة - الذي عرفه الخاصُّ والعام بسعة علمه، وكثرة نفعه وصدقه ورفقه وشفقته وحرصه على هداية الناس، وتسديدهم، نحسبه كذلك ولا نزكي على الله

أحدًا، فقد كان ذا منهج فذٍّ في الدعوة إلى الله وتعليم الناس الخير، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، يتسم بالرفق واللين، يقوِّم أهل السنة ولا يُقاومهم، وينهض بهم ولا يُناهضهم، ويسمو بهم ولا يُسِمهم، منهج يجمع ولا يفرق، ويلمُّ ولا يمزق، ويُسدِّد ولا يبدد، ويُيسر ولا يُعسر، وما أحوج المشتغلين بالعلم وطلبته إلى سلوك هذا المسلك القويم والمنهج العظيم، لما فيه من جلب الخير للمسلمين ودفع الضرر عنهم.

والواجب علي الأتباع والمتبوعين الذين وقعوا في ذلك الامتحان أن يتخلصوا من هذا المسلك الذي فرَّق أهل السنة وعادى بعضهم بعضًا بسببه، وذلك بأن يترك الأتباع الامتحان وكل ما يترتب عليه من بغض وهجر وتقاطع، وأن يكونوا إخوة متآلفين متعاونين على البر والتقوى، وأن يتبرَّأ المتبوعون من هذه الطريقة التي توبعوا عليها، ويعلنوا براءتهم منها ومن عمل من يقع فيها، وبذلك يسلم الأتباع من هذا البلاء، والمتبوعون من تبعة التسبب بهذا الامتحان وما يترتب عليه من أضرار تعود عليهم وعلى غيرهم[1].

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ - بعد إنكاره لامتحان الناس بالأشخاص: «وقريب من بدعة امتحان الناس بالأشخاص ما حصل في هذا الزمان من افتتان فئة قليلة من أهل السنة بتجريح بعض إخوانهم من أهل السنة وتبديعهم، وما ترتب على ذلك من هجر وتقاطع بينهم وقطع لطريق الإفادة منهم، وذلك التجريح والتبديع منه ما يكون مبنيًا على ظن ما ليس ببدعة بدعة . . والواجب الإمساك عن أكل لحوم العلماء وطلبة العلم، والواجب على الشباب وطلاب العلم ألا يلتفتوا إلى تلك التجريحات والتبديعات التي تضرُّ ولا تنفع، وأن يشتغلوا بالعلم النافع الذي

---

(١) انظر: «الحث على اتباع السنة والتحذير من البدع وبيان خطرها» (ص٥٨) وما بعدها.

يعود عليهم بالخير والعاقبة الحميدة في الدنيا والآخرة، وقد قال الحافظ ابن عساكر ـ رحمه الله ـ في كتابه (تبيين كذب المفتري ـ ص٢٩): «واعلم ـ يا أخي وفقنا الله وإياك لمرضاته، وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته ـ أن لحوم العلماء ـ رحمة الله عليهم ـ مسمومة، وعادة الله في هتك أستار منتقصهم معلومة»[1].

---

(١) انظر: «الحث على اتباع السنة والتحذير من البدع وبيان خطرها» (ص٦٣-٦٧).

ـ فعدم إدراك الناس لمكانة العلماء في الحياة أدى إلى سوء معاملتهم، إما بعدم تقديرهم واحترامهم كما ينبغي، أو بعدم اعتبار أقوالهم وإنزالها المنزلة اللائقة بها من حيث أهميتها في بيان حكم الله، وإما بنقص العدل في الحكم عليهم حيث تصدر عنهم أخطاء في الوقت الذي كان فيه السلف يثيرون الدهشة وينتزعون الإعجاب في حسن تعاملهم مع العلماء. انظر: «قواعد في التعامل مع العلماء» (ص٩-١٠).

ـ بل إن عدم إدراك مكانة العلماء في الحياة أدى ببعض الناس إلى تجاوز الإعراض عن العلماء إلى الطعن فيهم وسوء الظن بهم ومناوءتهم وتحقيرهم ـ عياذًا بالله ـ، وهم لا يدركون فداحة الخطأ الذي يرتكبونه وقبحه وشناعته، وإضراره بالدين نفسه، فمعارضة الناس للعلماء بهذه الصورة ـ البشعة ـ المنكرة وتنفيرهم للناس عنهم، وإفساد ظنهم فيهم والسعي لإفساد العلاقة بينهم وبين الناس يؤدي إلى وبال عظيم حيث يفسد دين الناس». انظر: «فضائل الدعوة إلى الخير والتبليغ لدين الله» (ص٦٥)، و«فتنة التكفير والحاكمية» لمحمد بن عبد الله الحسين (ص١٥-١٧)، و«العلاقة بين العلماء والناس» (ص٤٤).

ـ قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ كما في «منهاج السنة النبوية» (٤/ ٥٤٣-٥٤٤): «ومن سلك طريق الاعتدال عظم من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه، وأعطى الحق حقه فيعظم الحق، ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات فيحمد ويذم، ويثاب ويعاقب، ويحب من وجه ويبغض من وجه، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة.

ولعمرو الله إن هذا لهو الإنصاف الذي يجعل مسلك الذين يؤذون العلماء في أنفسهم وفي أعراضهم، ويجعلون من مجالسهم الخاصة والعامة فرصًا للتندر بالعلماء، مع أن لحوم العلماء مسمومة ـ مسلك غريب على أمة الإسلام التي تعلم علم اليقين أن الله حرم الغيبة عامة، فكيف بغيبة العلماء، ومع ذلك فإن أعراض العلماء والدعاة وطلبة العلم ـ أصبحت عند بعض الناس ـ من الغلاة والرافضة لمنهج السلف ـ كلأ مباحًا يقع فيه متى شاء، وكيف يشاء، ولست أدري أي خير يبقى في الأمة بعد علمائها ودعاتها، رحم الله الإمام عبد الله بن المبارك إذ يقول: «من استخف بالعلماء ذهبت آخرته، ومن استخف بالأمراء ذهبت دنياه، ومن استخف بالإخوان ذهبت مروءته». انظر: «نحو منهج شرعي في تلقي الأخبار ورواياتها» أحمد بن عبد الرحمن الصويان ـ دار النشر الدولي الرياض (ط:١) عام ١٤١٤هـ (ص١١٢-١١٣).
=

= وما ذلك إلا لمكانة العلماء العالية في دين الله بثناء الله عليهم، حيث أشهدهم على أعظم مشهود عليه دون غيرهم: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُوْلُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (آل عمران: ١٨)، وليس وراء ذلك شرف وثناء، ولم يسو الله بينهم وبين غيرهم: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر: ٩)، ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ (المجادلة: ١١)، وأثبت لهم أنهم أهل الفهم عن الله: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَا إِلاَّ الْعَالِمُونَ﴾ (العنكبوت: ٤٣)، وحصر خشيته فيهم: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر: ٢٨)، وبين أن معرفتهم له تحول بينهم وبين التعرض لسخطه وخزيه: ﴿قَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (النحل: ٢٧)، وقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ (القصص: ٨٠)، فكيف يكون من كان هذا حاله وهذه منزلته موضوعًا لحديث الناس؟ والله قد فرض طاعتهم وأمر بسؤالهم مما يدل على مدحهم وتزكيتهم وتعديلهم في قوله ـ جَلَّ جلاله ـ: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ (الأنبياء: ٧)، ومن ثم فإنه لا يجوز غمزهم والغض من مكانتهم.

ورحم الله من قال:

ما الفخر إلا لأهل العلم إنهم	على الهدى لمن استهدى أدلاء
وقدر كل امرئ ما كان يحسنه	والجاهلون لأهل العلم أعداء
ففز بعلم تعش حيًا به أبدًا	فالناس موتى وأهل العلم أحياء

ـ وقد عرف الأعداء أن النيل من مكانة العلماء يراد منه الإضرار بالدين، فوجهوا لهم أسهم الاتهام وحرضوا الفسقة على ذلك، والذين يسايرونهم في هذا الاتجاه ويشايعونهم عليه إنما هم أدوات حقيقية لأولئك الأعداء، فالطعن في العلماء طعن في العلم الذي يحملونه، ومن ثَمَّ طعنٌ في الإسلام ودعوة صريحة لعزل العلماء عن الناس، رد الله كيدهم في نحورهم، وحفظ على الأمة دينها بحفظ علمائها ودعاتها، فما تجرأت أمة على علمائها إلا خشيت عليها الفتنة والتمزق والهلاك، وأصابتها المحن». انظر: «قواعد التعامل مع العلماء» (ص٤٣-٥٦)، و«فتنة التكفير والحاكمية» (ص١٥-١٧)، و«العلماء هم الدعاة» (ص٤-٩)، و«خواطر على طريق الدعوة (جراح وأفراح)» لمحمد حسان (ص٩)، و«العلاقة بين العلماء والناس» (ص٤٤-٤٦).

ـ والذين يحرصون على إشاعة زلات العلماء بين الناس ولا يشيعون بالمقابل حسناتهم غير منصفين، وغير عادلين، ويمارسون عملاً لا يحل لهم». انظر: «الصحوة الإسلامية ضوابط وتوجيهات» لابن عثيمين (ص٦٥).

ـ والسلوك الملائم هو أن يعرف للعلماء فضلهم وأن يثني عليهم ويحمد لهم جهدهم في حفظ الدين، ولا يسمح لأحد بالتجرؤ عليهم والقدح فيهم حتى أولئك الذين قالوا أقوالاً ضمن الخلاف السائغ =

وقَـالَ -حَفِظَهُ اللهُ- وقد سُئل في درس (سنن أبي داود) في المسجد النبوي - على صاحبه أفضل الصلاة والسلام - ليلة ٢٦ صفر ١٤٢٣هـ عدة أسئلة، منها: السؤال الثالث: إذا وجد للعالم كلام مجمل في موضع، في قضية ما، وقد يكون هذا الكلام المجمل، ظاهره يدل على أمر خطأ ووجد له كلام آخر في

= شرعًا بحيث لم يخالفوا نصًا ولا إجماعًا». انظر: «فقه الخلاف بين المسلمين» للدكتور/ ياسر برهامي (ص٦).

- فليس من الحكمة نبش أخطاء العلماء، ولا تتبع سقطاتهم وترخصهم لما في ذلك من آثار على علاقتهم بعامة الناس، بل الحكمة كل الحكمة في مناصحتهم بين المرء وبينهم وعلى الهيئة الشرعية، ومن أهم النصيحة لهم الاتصال بهم وإيضاح جوانب القصور أو العيوب التي ظهرت، وتذكيرهم بالله وحثهم على الزهد المشروع والورع الصحيح، وغير ذلك من الأمور التي تساعد على القيام بواجبهم تجاه دينهم وأمتهم». انظر: «النصيحة شروطها وضوابطها» (ص٣٠-٣١)، و«أسس الدعوة وآداب الدعاة» (ص١٦).

- وقد كان تعزير من ينال من أكابر علماء الأمة الإسلامية وأئمتها المجتهدين هو الأمر المعمول به باعتبار أن النيل منهم والطعن فيهم جريمة هدفها إضعاف ثقة الأمة بعلمائها ليضعف أخذها عنهم أو ينعدم، وناهيك بهذا فسادًا؛ لذلك كان فرض احترام هؤلاء الأكابر من علماء الأمة وذوي الفضل منها محتمًا، وتعزير من يخل به أيضًا محتمًا». انظر: «الروح» (ص٣٣-٣٤).

- وما موقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه من الشخص الذي انتقص أبا الدرداء رضي الله عنه عنا ببعيد؛ حيث لببه وأحضره لرسول الله ﷺ حيث أنكر فعلته، لكن القرآن كان قد سبقه حيث أنزل الله قوله - جَلَّ جلاله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾ (التوبة: ٦٥-٦٦)، وقد عزر عمر نفسه رضي الله عنه رجلاً نال من ابن مسعود رضي الله عنه تطبيقًا لمبدأ تعزير من تطاول على العلماء الكبار». («حديث الروح» (٣٣-٣٥).

- وقد قال بعض البلغاء: «من حق العاقل أن يضيف إلى رأيه رأي العلماء، وإلى عقله عقول الحكماء، ويديم الاسترشاد ويترك الاستبداد، فمن استشار العالم فيما ينوبه، واسترشد العاقل فيما يأتيه، وضحت له الأمور، واستنار فيه القلب، وسهل عليه الصعب». انظر: «تهذيب الرياسة وترتيب السياسة» أبو عبد الله محمد بن علي القلعي، تحقيق: إبراهيم يوسف مصطفى عجو، مكتبة المنار - ط:١ - عام ١٤٠٥هـ (ص٢٤٨)، و«العلاقة بين العلماء والناس» للأستاذ الدكتور/ سيد محمد ساداتي الشنقيطي (ص٤٤-٤٩).

موضع آخر، مفصل في نفس القضية، موافق لمنهج السلف، فهل يُحمل المجمل من كلام العالم على الموضع المفصل؟ فأجاب: «نعم، يُحمل على المفصل، مادام شيئًا موهمًا، فالشيء الواضح الجلي هو المعتبر» اهـ[1] [2].

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ - وقد سُئل هذا السؤال: إذا قال قائل: الرجل السني إذا كان له مواقف، أو كلمات صريحة في مسألة من المسائل، في الحق ونصرة الحق، وجاءت عنه كلمة موهمة، بأنها تحتمل هذا الحق، وتحتمل ضده، فقال - الكلام لازال للسائل: لا نحمل كلامه الموهم على المعنى السيئ، وأن له كلامًا صريحًا بالمعنى الحسن، والرجل المبتدع الذي عُرفت بدعته، إذا وجد له كلام محتمل، يحتمل البدعة، ويحتمل غيرها، فإنا نحمل كلامه على ما صرح به من قبل، وهو البدعة، فهل هذا الكلام حق أم باطل؟

قال: هذا حق، هذا حق.

قال السائل: هذا حق؟ هذا ما يُسمَّى - مثلاً - بحمل المجمل على المفصل؟ قال الشيخ: إذا كان وجد كلام صريح حق، ووجد كلام محتمل، فيحمل المجمل على المبيَّن وكذلك العكس، إذا كان يعني كلامًا خبيثًا، وكلامًا في بدعته صريحًا واضحًا، ثم جاء كلام محتمل، لا يقال: إن ذا يعني يطغى على ذاك، فالأصل هو الواضح، بل يُحمل هذا على هذا، في هذا، وفي هذا، في

(١) من: «الجواب الأكمل على من أنكر حمل المجمل على المفصل والظاهر على المؤول» لأبي الحسن (ص٢٨).

(٢) ثم علق شيخنا - حفظه الله - على ذلك في نفس الموضع (ص٢٨): «فهذا الجواب يشمل: حمل المجمل على الموضح الجلي، وتأويل الظاهر إلى الجهة الأخرى، أو حمل الظاهر على المؤول؛ لأن السائل قال في سؤاله: «وقد يكون هذا الكلام المجمل ظاهره يدل على أمر خطأ»، فهذا هو الظاهر، الذي يحتمل معنيين، إلا أن أحدهما أظهر من الآخر بخلاف المجمل الذي يستوي فيه الاحتمالين، ولا مزية لأحدهما على الآخر - والله أعلم -».

المسـألتين، أقـول في المسـألتين، كله يـحمـل هذا على هذا، أقـول: إن الحكم للواضح الصريح، سواء كان حسنًا أم باطلاً . .».

وقد كرر السائل السؤال بمعناه، فأجاب الشيخ ـ أيضًا ـ بما سبق، إلى أن قال السائـل: ولو كان الكلام الواضح في مـوضع آخر من كـتاب آخر، مـن شريط آخر؟ قال الشيخ: «ولو كان، مادام أن الرجل هو، كلام الرجل واحد، فما كان حقًا صريحًا واضحًا هو المعتبر، وما كان محتملاً لا يُعوَّل عليه»[1].



(١) انظر: «الجواب الأكمل» (ص٢٨).

من منهج
الشيخ/ بكر بن عبد الله أبو زيد - حَفِظَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - حَفِظَهُ اللهُ - مبينًا مسؤلية الكلمة وخطرها: «إن جارحة اللسان الناطق بالكلام المتواطإ عليه؛ أساس في الحياة والتعايش دينًا ودنيا، فبكلمة التوحيد يدخل المرء ملة الإسلام، وبنقضها يخرج منها، وبين ذلك مراحل انتظمت أبواب الشريعة، فلو نظرت في (الكلام) وما بُني عليه من أحكام، لوجدت من ذلك عجبًا في الطهارة، والصلوات، وسائر أركان الإسلام، والجهاد، والبيوع، والنكاح، والطلاق، والجنايات، والحدود، والقضاء . . .

بل أُفردت أبواب في الفقهيات كلها لما تلفظ به هذه الأداة (اللسان)؛ في أبواب: القذف، والردة، والأيمان، والنذور، والشهادات، والإقرار.

وفي أصل الأصول: (التوحيد) يدور عليه البحث والتأليف، فكم من كلام أوجب ردة فقتلاً، أو أوجب قذفًا فجلدًا، أو أوجب كفارات، أو نُزعت بسببه حقوق فَرُدَّت مظالم إلى أهلها، أو إقرار أوجب بمفرده حكمًا، ولذا قالوا: «إقرار المرء على نفسه أقوى البيِّنات».

وهكذا من مناهج الشريعة المباركة الغراء، ولهذا تكاثرت نصوص الوحيين الشريفين في تعظيم شأن اللسان ترغيبًا وترهيبًا، وأفرد العلماء في جمع غفير من مفرداته المؤلفات، ففي الترغيب: الدعوة إلى الله على بصيرة، ونشر العلم بالدرس، وفضل الصدق، وكلمة الحق . . .

وفي الترهيب: عن الغيبة، والنميمة، والكذب، وآفات اللسان الأخرى.
وقد جمعت في ذلك: (معجم المناهي اللفظية)، وبسطت أصوله الشرعية في مقدمته[١].

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ -: «إذا ظفرت بوهم لعالم فلا تفرح به للحطِّ منه، ولكن افرح به لتصحيح المسألة فقط، فإن المنصف يكاد يجزم بأنه ما من إمام إلا وله أغلاط وأوهام، لاسيما المكثرين منهم. وما يشغب بهذا، ويفرح به للتنقص إلا متعالم (يريد أن يُطِبَّ زُكامًا، فيحدث به جُذامًا). نعم ينبه على خطأ، أو وهم وقع لإمام غُمر في بحر علمه وفضله، لكن لا يثير الرهج عليه بالتنقص منه، والحط عليه، فيغتر به من هو مثله»[٢].

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ -: «بادرة ملعونة .. وهي تكفير الأئمة: النووي، وابن دقيق العيد، وابن حجر العسقلاني، أو الحط من أقدارهم، أو أنهم مبتدعة ضلال، كل هذا من عمل الشيطان، وباب ضلالة وإضلال، وفساد وإفساد، وإذا جُرح شهود الشرع جُرح المشهودُ به، لكن الأغرار لا يفقهون ولا يتثبتون»[٣].

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ -: «فَأَقْبِحْ به من تعويق وتثبيط وتزهيد، حذَّرنا منه العلامة الشيخ طاهر الجزائري (ت١٣٣٨هـ) وهو على فراش الموت بكلمات حقها أن تكتب بماء العيون لا بماء الذهب، إذ قال - رحمه الله -: عُدُّوا رجالكم، واغفروا لهم بعض زلاتهم، وعضوا عليهم بالنواجذ لتستفيد الأمة منهم، ولا تنفروهم لئلا يزهدوا في خدمتكم»[٤].

---

(١) انظر: «تصنيف الناس بين الظن واليقين» (ص٢٠-٢١) نقلاً عن «آلإعلام» (ص٤٥-٤٦).
(٢) انظر: «حلية طالب العلم» (ص٥٨)، وشرحها للعلامة ابن عثيمين - رحمه الله تعالى - بتعليقي وعنايتي.
(٣) انظر: «تصنيف الناس بين الظن واليقين» (ص٩٤) نقلاً عن «الإعلام» (ص٣٢٥).
(٤) انظر: «التعالم وأثره» (ص٩١) نقلاً عن «الإعلام» (ص٣٢٦).

ومع أهمية التنبيه إلى زلة العالم، فإن هذا لا يستلزم هجره وإطراح ما عدا ذلك من علومه النافعة، كما يفعل الغلاة من المنتسبين إلى طلب العلم، وفي هذا يقول العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد ـ حفظه الله تعالى ـ: «فهذه الآراء المغلوطة لم تكن سببًا في الحرمان من علوم هؤلاء الأجلَّة، بل مازالت منارات يُهتدى بها في أيدي أهل الإسلام، ومازال العلماء على هذا المشرع ينبهون على خطإ الأئمة مع الاستفادة من علمهم وفضلهم، ولو سلكوا مسلك الهجر لهُدِّمت أصول وأركان، ولتقلص ظل العلم في الإسلام، وأصبح الاختلال واضحًا للعيان ـ والله المستعان ـ»[١].

وَقَالَ ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ: «فقد أعذر النبي ﷺ غير المكلَّف من الدواب باستصحاب الأصل، ومن قياس الأولى إذا رأينا عالمًا عاملاً، ثم وقعت منه هنة أو هفوة، فهو أولي بالأعذار، وعدم نسبته إليها والتشنيع عليه بها؛ استصحابًا للأصل، وغمر ما بدر منه في بحر علمه وفضله، وإلا كان المعنِّف قاطعًا للطريق ردءًا للنفس اللوامة، وسببًا في حرمان العالم من علمه، وقد نُهينا أن يكون أحدُنا عونًا للشيطان على أخيه»[٢].

وَقَالَ ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ: «أهل السنة والجماعة الذين درجوا على منهاج النبوة ولم ينفصلوا عنها ولا لحظة واحدة، لا باسم ولا برسم، فليس لهم شخص ينتمون إليه[٣] سوى النبي ﷺ ومن قفا أثره، وليس لهم رسم ومنهاج سوى النبوة

---

(١) انظر: «تصنيف الناس بين الظن واليقين» (ص٩١) نقلاً عن «الإعلام» للمقدم (ص٣٧٤).

(٢) انظر: «تصنيف الناس بين الظن واليقين» (ص٨٠-٨١) نقلاً عن «الإعلام» للمقدم (ص٣٧٥).

(٣) لا علوي ولا عمري ولا مدخلي ولا حسني ولا حجوري ولا حدادي ولا بكري ولا فاطمي ولا شافعي ولا مالكي ولا حنفي ولا زيدي ولا رافضي؛ إلى غير ذلك من الأسماء التي ليست من السنة، وإنما هي تُعبر عن أصحابها.

(الكتاب والسنة)، إذ الأصل لا يحتاج إلى سمة خاصة تميزه، إنما الذي يحتاج إلى اسم معين هو الخارج من هذا الأصل من تلكم الجماعات التي انشقت من الأصل (جماعة المسلمين)[1] .

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ -: «أهل الإسلام ليس لهم سمة سوى الإسلام والسلام، فيا طالب العلم - بارك الله فيك وفي علمك - اطلب العلم، واطلب العمل، وادع إلي الله تعالى على طريقة السلف، ولا تكن خراجًا ولاجًا في الجماعات، فتخرج من السعة إلى القوالب الضيقة، فالإسلام كله لك جادة ومنهج، والمسلمون جميعهم هم الجماعة، وإن يد الله مع الجماعة، فلا طائفية ولا حزبية في الإسلام، وأعيذك بالله أن تتصدع فتكون نهابًا بين الفرق والطوائف والمذاهب الباطلة والأحزاب الغالية تعقد سلطان الولاء والبراء عليها، فكن طالب علم على الجادة تقفو الأثر وتتبع السنن، تدعو إلى الله على بصيرة، عارفًا لأهل الفضل فضلهم وسابقتهم، وإن الحزبية ذات المسارات والقوالب المستحدثة التي لم يعهدها السلف من أعظم العوائق عن العلم والتفريق عن الجماعة[2] ، فكم أوهنت حبل الاتحاد الإسلامي وغشيت المسلمين بسببها الغواشي، فاحذر - رحمك الله - أحزابًا وطوائف طاف طائفها، ونجم بالشر ناجمها، فما هي إلا

---

(١) انظر: «حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية (ص٢٨) نقلاً عن «موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع» للرحيلي (١/ ٤٢).

(٢) كما هو الحاصل اليوم في الساحة الإسلامية بين أفراد الجماعة الواحدة بسبب التعصب للأشخاص والغلو فيهم، أصبحوا في شغل كبير عن طلب العلم والاهتمام في تحصيله، وضيعوا الأوقات هدرًا والكل منشغل بالآخر عما أحدثه من سوء فهم أو تصرف أو عمل إن كان عمل ذلك فيبحث عن الرد عليه لا لأجل تقييمه والرحمة به، أو يبحث في أمر يفيد الأمة ويخرجها من ورطتها ومحنتها اليوم مع أعداء الله - عَزَّ وجَلَّ -، لكن يبحث عن الشيء الذي يردع صاحبه ويقهره به ويزله ويفضحه - والله المستعان -.

كالميازيب تجمع الماء كدرًا، وتفرقه هـدرًا، إلا من رحمه ربك فصار على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم»[١].

وَقَالَ ـ حفظه الله ـ: فإذا كانت الغلبة والظهور لأهل السنة كانت مشروعية هجر المبتدع قائمة على أصلها، وإن كانت القوة والكثرة للمبتدعة ـ ولا حول ولا قوة إلا بالله ـ فلا المبتدع ولا غيره يرتدع بالهـجر، ولا يحصل المقصود الشرعي، لم يشرع الهجر وكان مسلك التأليف خشية زيادة الشر»[٢].

فينبغي مراعاة هذه الأحوال المتـقدمة عند النظر في حكم هجر المبتدع، وهي إما متعلق بالمبتدع أو الهاجر، أو زمان ومكان الهجر، فإن اختلاف تلك الأحوال مؤثر على تحقيق المقاصد الشرعية لهـجر المبتدع، وكل ما كانت الدراسة للمسألة مستـوفية لتلك الأحوال وكـان الموقف المتخذ من أهل البدع ـ سـواء بهجرهم أو عدمـه ـ مبنيًا عـلى تلك الدراسة كان أقـرب للصواب، وكان مـؤديًا للمقـاصد الشرعية منه.

وبتطبـيق شرع الله كمـا جاء عن الله ـ عَـزَّ وجَلَّ ـ تستـقيم أمور الـدنيا والدين، وتصلح أحوال الناس، فيكثر الخير وأهله ويقل الشر وأهله، وإن ما نراه اليوم من كثرة الشر وتسلط أهله من زنادقة وملاحدة ومبتدعة وفجار إنما يرجع لتـقصيـر الناس في تحقـيق الوسـائل التي شرعـهـا الله لمعالجـة تلك الانحرافـات وتقليصهـا، من واجب الأمر بالمعروف والنـهي عن المنكر، وما يتفرع عنـه من وسائل للرجوع بهؤلاء المنحـرفين إلى جادة الدين من أسلوبي

---

(١) انظر: «حلية طالب العلم» (ص٦١-٦٢)، وانظر شرحـها للعلامة ابن عثيـمين ـ رحمه الله تعالى ـ، و«موقف أهل السنة» للرحيلي (١/٤٣-٤٤).

(٢) انظر: «هجر المبتدع» (ص٤٥) مهم جدًا.

الهجر والتأليف، كل حسب حاله، وسواء هذا التقصير ناتج عن إهمال تلك الوسائل بالكلية أو الخطأ في تطبيقها.

ومما يشترط تحقيقه أيضًا في هجر أهل البدع وترك مجالستهم بالإضافة إلى ما تقدم التنبيه عليه من مراعاة تلك الأحوال: أن يراد به وجه الله تعالى ـ لا الهوى وحظ النفس ـ كما هو في بعض عناصر فرقة الغلاة والرافضة لمنهج السلف في فتنتهم التي اختلقوها اليوم لأبي الحسن المأربي ـ حفظه الله تعالى ـ وإلا كان خارجًا عن الهجر الشرعي، لا يثاب عليه فاعله وإن وافق الهجر الشرعي في بعض صوره؛ لأنه لم يرد وجه الله[1].

ويقول الشيخ محمد بن صالح العثيمين مقررًا مشروعية مجالسة أهل البدع لتبيين الحق لهم من القادرين على ذلك ـ وهذا الذي منعه غلاة اليوم جهلاً منهم بمنهج هؤلاء الأئمة ـ وهذا منه ـ رحمه الله ـ بعد أن ذكر مشروعية هجرهم في الجملة: «لكن إن كان في مجالستهم مصلحة لتبيين الحق لهم، وتحذيرهم من البدعة، فلا بأس بذلك، وربما يكون ذلك مطلوبًا، لقوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (النحل: ١٢٥)، وهذا قد يكون بالمجالسة والمشافهة، وقد يكون بالمراسلة والمكاتبة، ومن هجر أهل البدع ترك النظر في كتبهم خوفًا من الفتنة أو ترويجها بين الناس.. إلى أن قال: لكن إن كان الغرض من النظر في كتبهم معرفة بدعتهم للرد عليها فلا بأس بذلك، لمن كان عنده من العقيدة الصحيحة ما يتحصن به، وكان قادرًا على الرد عليهم، بل ربما كان واجبًا؛ لأن الرد للبدعة واجب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»[2].

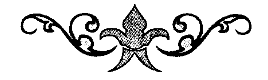
---

(١) «الموقف للرحيلي (٢/ ٥٦٠-٥٦١) بزيادة.

(٢) انظر: «شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد» (ص١١٠-١١١)، وستخرج بتحقيقي وتعليقي إن شاء الله، وانظر: «الموقف» للرحيلي (ص٢/ ٥٥٨).

ومما ينبغي مراعاته فـي الهجر أيضًا من أحوال الهاجرين اخـتلاف الهاجرين في قوتهم وضـعفـهم، وقلتهم وكـثرتهم، وإن كنت لا أرى ذلك اليـوم يحقق المصـلحة نفسـها أو حتى جزءًا منهـا التي كانت تتحقق على عهد سلفنا الصـالح ـ رضوان الله عليهم ـ، فـأرى عدم الهجر وسلوك أسلوب التـرغيب والتأليف؛ لأن مبتدعي زماننا غير مبتـدعي زمان أسلافنا، فإن في زماننا جهلاً حتى بأصول البدعة، فأخذًا بأسلوب التأليف وعدم الهجر هو الأصلح ـ والله أعلم ـ.

لأن المهجور لا ينزجر بهـجر الهاجر؛ لأن الهاجر لا يتمتع بقـوة وخصوصًا أن أهل الحق قلة بين أهل الباطل، فبذلك لا يشرع الهـجر لا بقصد التأديب ولا بغيره، لعدم تحـقق المصلحة من ذلك الهجر المزعوم؛ لأن الهاجـرين في أنفسهم مختلفين ومـتناقضين وهم أصلاً ممن يحتاج إلى الهجـر لكي يتأدب هو عن اتباع الهوى وحظ النفس ـ والله المستعان ـ.



من منهج
الشيخ/ عبد الكريم زيدان - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - حَفِظَهُ اللهُ - وهو يحث الداعي إلى ضرورة الرحمة، قال: إن الداعي لابد أن يكون ذا قلب ينبض بالرحمة والشفقة على الناس وإرادة الخير لهم والنصح لهم.

ومن شفقته عليهم دعوتهم إلى الإسلام؛ لأن في هذه الدعوة نجاتهم من النار وفوزهم برضوان الله تعالى، أنه يحب لهم ما يحب لنفسه وأعظم ما يحبه لنفسه الإيمان والهدى، فهو يحب ذلك إليهم أيضًا.

إن الوالد من شفقته على أولاده يحرص على إبعادهم عن الهلكة، ويتعب نفسه في سبيل ذلك، وأية هلكة أعظم من الضلال والتمرد على الله، والداعي بدعوته إنما يسعى لتخليص المتمردين العصاة من الهلاك المحقق والخسران المبين.

إن الداعي الرحيم لا يكف عن دعوته ولا يسأم من الرد والإعراض، لأنه يعلم خطورة عاقبة المعرضين العصاة، وإن إعراضهم بسبب جهلهم، فهو لا ينفك عن إقناعهم وإرشادهم وقد ذكرنا في شفقة رسول الله ﷺ المثل الذي ضربه لنفسه الكريمة مع أمته، وهكذا كان الأنبياء رحماء بمن أرسلوا إليهم، مشفقون عليهم من العذاب، قال الله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ (الأعراف: ٥٩)، فقوله عليه السلام: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ لا يصدر إلا عن

قلب رحيم، وشفقة ظاهرة عليهم، وكذلك قوله ﷺ وقد رموه بالضلالة: ﴿ قال يا قوم ليس بي ضلالة ولكني رسول من رب العالمين (٦١) أبلغكم رسالات ربي وأنصح لكم وأعلم من الله ما لا تعلمون (٦٢) أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم على رجل منكم لينذركم ولتتقوا ولعلكم ترحمون ﴾ (الأعراف: ٦١-٦٣).

فجواب نوح ﷺ مشحون بالرحمة والشفقة عليهم، واللطف في مخاطبتهم، ولم يغضبه كلامهم لأنهم قوم يجهلون، ولأن الداعي الرحيم لا يغضب لنفسه قط.

وهكذا كان خلق رسولنا محمد ﷺ، فما كان يغضب لنفسه، وإنما يغضب إذا انتهكت حرمات الله.

ثم في جواب نوح أنه ينصح لهم، أي يخلص في القول النافع المفيد لهم، بالرغم من قولهم الباطل فيه، ويبين لهم أنه رسول من رب العالمين، ليعلموا أن ما يخبرهم به هو الحق الصريح الواجب قبوله، وفي قبوله رحمة بهم، دليل على ما كان في قلبه ﷺ من عظيم الرحمة بقومه[1].

ويقول وهو يبين أن الرحمة تهون على الداعي ما يلقاه من الجهلاء: «الرحمة تهون على الداعي ما يلقاه من أصحاب الغفلة والجهالة، لأنه ينظر إليهم من مستوى عال رفيع أوصله إليه إيمانه وصلته بربه، ولذا فهو ينظر إليهم كصغار يعبثون، والشأن في الصغار الأطفال العبث والجهل وعدم إدراك ما ينفعهم، ولذلك لا يعجب الداعي من مقابلة نصحه لهم بالإعراض والصدود والأذى كما يفعل الطفل، وربما آذاك.

(١) انظر: «أصول الدعوة» له (ص٣٥٦-٣٥٧)، الطبعة الثامنة - مؤسسة الرسالة.

إن الداعي لا يعجب من صدودهم كما قلت، ولذلك فهو يعيد الكرة معهم، ويتحمل أذاهم ويدعو لهم بالهداية، وهكذا كان رسول الله ﷺ يكرر دعوته إلى قريش ويتحمل أذاهم، ويقول: «**اللهم اهد قومي فإنهم لا يعلمون**».

إن الإنسان ذا القلب الرحيم لا يستكثر على الصغير أن يصدر منه الصدود عن الناصح، والأذى له لأنه جاهل، ومن ثم يشفق عليه ذو القلب الرحيم، ولا يؤاخذه على إساءته إليه، قال تعالى: ﴿**خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ**﴾ (الأعراف: ١٩٩)».

وَقَالَ - حفظه الله -: «وما دام الداعي المسلم ينظر إلى من يدعوهم نظرة الرحمة والشفقة فإنه يعفو ويصفح عنهم في حق نفسه، قال تعالى: ﴿**خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ**﴾ (الأعراف: ١٩٩)، وإذا كان هذا هو شأن الداعي المسلم بالنسبة لمن يدعوهم ويحتمل صدور الأذى منهم، فإن عفو الداعي وصفحه عن أصحابه أوسع، قال تعالى: ﴿**فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ**﴾ (آل عمران: ١٥٩)».

وَقَالَ - حفظه الله -: وهو يذم الفظاظة التي توجد في بعض الدعاة المسلوب عقولهم والرحمة من صدورهم، وأنها تؤدي إلى نفرة الناس وانفضاضهم عنهم: «والداعي المحروم من الرحمة الغليظ القلب، لا ينجح في عمله، ولا يقبل الناس عليه، وإن كان ما يقوله حقًا وصدقًا».

هذه هي طبيعة الناس ينفرون من الغليظ الخشن القاسي، ولا يقبلون قوله، لأن قبول قول الناصح يستلزم إقبال قلب المنصوح إليه، ولا يحصل هذا الإقبال مع خشونة الطبع، وغلظة القلب، قال تعالى: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ**﴾ (آل عمران: ١٥٩)، فإذا كان هذا يمكن أن يقع بالنسبة

لرسول الله ﷺ، لو حصل ما ذكرته الآية الكريمة، والرسول لا ينطق إلا بالحق ومؤيد بالحق، فكيف يمكن تصور تخلف الانفضاض عن الداعي، إذا كان فظًا غليظ القلب، فليتق ربهم الدعاة إلى الله، وليتكلفوا الرحمة والرفق إن لم يكونوا رحماء حتى يكتسبوها ويألفوها، ولا يكونوا منفرين عن الإسلام بسوء أخلاقهم، وغلظة قلوبهم، وخشونة طبعهم، وبذاءة كلامهم، فإن عجزوا عن اكتساب الرحمة، وحمل نفوسهم على أخلاق الإسلام فمن الخير لهم، وللدعوة ترك الدعوة والانصراف إلى علاج نفوسهم[1].

وهذا ما أوصي به الدعاة من طائفة الغلاة في الساحة من أصحاب الفتاوى السريعة في هدم أصول وأركان ومباني الشريعة السمحة الجذابة، الذين حولوا مسارها إلى العنف والخشونة والغلظة والنفرة، وبذاءة اللسان، وقلة الأدب، والتطاول على الأكابر من الدعاة إلى الإسلام، على أي جنس كانوا، طالما يلتقون معنا في سماحة هذا الدين العريق، الدين القويم، الدين الصافي، الدين الحق، أنصحهم أن يبتعدوا عن التسلق باسم هذه الدعوة وعن اكتساب الشهرة بسبب هذه الدعوة، وحالهم كما قالت العرب قديمًا: «إذا أردت أن تعرف فبل على ماء زمزم» ـ والله المستعان ـ.



(١) «أصول الدعوة»، (ص٣٥٨-٣٥٩).

من منهج
الشيخ/ عبد الرحمن عبد الخالق ـ حفظه الله تعالى ـ
في التعامل مع المخالف(١)

قَالَ ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ: «فهذه قواعد جمعتها في الأدب الواجب على أهل الإسلام عند الاختلاف عملاً بقوله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ (الشورى: ١٠)، وقوله ـ سبحانه ـ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ (النساء: ٥٩)، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا﴾ (آل عمران: ١٠٣)».

أولاً ـ قواعد عامة في الخلاف:

١ ـ المعصوم من الدين ثلاثة: كتاب الله، وسنة نبيه، وإجماع الصحابة، وما سوى ذلك فليس بمعصوم: الأصول المعصومة التي يجب الرجوع إليها هي كتاب الله ـ سبحانه وتعالى ـ، وسنة نبيه ﷺ الثابتة الصحيحة، ثم ما عُلم يقينًا أن أمة الإسلام جميعها اجتمعت عليه، وما سوى هذه الأصول الثلاثة فليس بمعصوم من الخطأ.

* *ويترتب على القاعدة السابقة ما يلي:*

(أ) لا يجوز لأحد أن يخرج عن المقطوع دلالته من كتاب الله، وسنة رسوله، وما علم يقينًا أن الأمة قد أجمعت عليه.

(١) أخذًا من كتاب «القواعد الذهبية في أدب الخلاف» لفضيلة الشيخ/ عبد الرحمن عبد الخالق.

(ب) ظنّي الدلالة من الكتاب والسنة يُرَدُّ إلى المقطوع، والمتشابه يُرَدُّ إلى المحكم، لقوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُوا الأَلْبَابِ ﴾ (آل عمران: ٧).

(جـ) ما تنازع فيه المسلمون يجب أن يَرُدُّوا الخلاف فيه إلى كلام الله، وكلام رسوله، عملاً بقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾ (النساء: ٥٩).

٢ ـ رد المعلوم من الدين ضرورة كفر: لا يجوز الخلاف في حكم من الأحكام المقطوع بها في الإسلام، والمقطوع به هو المجمع عليه إجماعًا لا شبهة فيه، والمعلوم من الدين بالضرورة كالإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره من الله تعالى، وأن القرآن الذي كتبه الصحابة، ويقرؤه المسلمون جميعًا إلى يومنا هذا هو كتاب الله لم ينقص منه شيء، والصلوات الخمس، وصيام شهر رمضان، ووجوب الزكاة والحج، وحرمة الربا والزنا، والخمر، والفواحش، ونحو ذلك من المعلوم من الدين بالضرورة أنه من الإسلام، وكل ذلك لا يجوز فيه خلاف بين الأمة، ورد هذا ومثله إذا علمه المسلم ورده ـ عنادًا ومكابرةً ـ كفر.

٣ ـ الخلاف جائز في الأمور الاجتهادية: الأحكام الاجتهادية الخلافية التي وقع التنازع فيها بين الأمة في عصور الصحابة ومن بعدهم إلى يومنا هذا يجوز فيها الاختلاف، ولا يجوز الحكم على من اتبع قولاً منها بكفر، ولا فسق، ولا بدعة.

ولمن بلغ درجة النظر والاجتهاد أن يختار منها ما يراه الحق، ولمن عرف الأدلة وأصول الفقه أن يرجِّح بين الأقوال، ولا بأس بالتصويب والتخطيء،

وبالقول: إن هذا راجح وهذا مرجوح، وذلك كرؤية النبي ﷺ ليلة المعراج، وقراءة الفاتحة وراء الإمام في الجهرية، والجهر والإسرار ببسم الله الرحمن الرحيم، وإتمام الصلاة في السفر.

٤ ـ **مشروعية الخلاف وكونه رحمة وسعة أحيانًا:** الخلاف في الأمور الاجتهادية الظنية واقع من الصحابة والتابعين والأئمة، وجميع علماء وفضلاء هذه الأمة، وذلك أنه من لوازم غير المعصوم، ولا معصوم إلا رسول الله ﷺ، وأما من بعده فلا عصمة لأحد منهم.

وهذا الخلاف الجائز، أو السائغ، قد نص كثير من سلف الأمة أن فيه أنواعًا من الرحمة لهذه الأمة:

١ ـ الرحمة في عدم المؤاخذة: ﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (البقرة: ٢٨٦)، وقد ثبت في (صحيح البخاري) ـ رحمه الله ـ أن الله قال بعد أن أنزل هذه الآية، وتلاها الصحابة: «قد فعلت»، والمجتهد المخطئ معذور، بل مأجور أجرًا واحدًا كما جاء في حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه في الصحيحين: «**إذا حكم الحاكم ثم اجتهد فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد**»[١].

٢ ـ الرحمة والسعة في جواز أخذ القول الاجتهادي كما نص على ذلك غير واحد من الأئمة المجتهدين، قال ابن قدامة ـ رحمه الله ـ في مقدمة كتابه المغني: «أما بعد . . فإن الله برحمته وطَوْلِه . . جعل سلف هذه الأمة أئمة من الأعلام، مهَّد بهم قواعد الإسلام، وأوضح بهم مشكلات الأحكام، اتفاقهم حجة قاطعة، واختلافهم رحمة واسعة».

---

(١) رواه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦).

وقال الإمام الحجة القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ﷺ: «لقد نفع الله باختلاف أصحاب النبي ﷺ في أعمالهم، لا يعمل العامل بعمل رجل منهم إلا رأى أنه في سعة، ورأى أن خيرًا منه قد عمل عمله»[١].

وذكر ابن عبد البر في كتابه (جامع بيان العلم وفضله): أن عمر بن عبد العزيز والقاسم بن محمد اجتمعا، فجعلا يتذكران الحديث فجعل عمر يجيء بالشيء مخالفًا فيه القاسم، وجعل ذلك يشق على القاسم حتى تبيَّن فيه[٢]، فقال له عمر: لا تفعل، فما يسرني أن لي باختلافهم حُمر النَّعم[٣].

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «أن رجلاً صنَّف كتابًا في الاختلاف، فقال أحمد: لا تُسمِّه كتاب الاختلاف، ولكن سمه كتاب السَّعة»[٤].

٥ ـ يجب اتباع ما ترجح لدينا أنه الحق: ما تنازع فيه الصحابة وأئمة الإسلام بعدهم، وعُلم بعد ذلك أن النص بخلافه، فإنه يجب علينا فيه اتباع ما تبين أنه موافق للدليل، وعدم اتهام السابقين بكفر أو فسق أو بدعة، وذلك: كترك الجُنُب الذي لا يجد ماء للصلاة، حتى يجد الماء، وصرف الدينار بالدينارين، ونكاح المتعة، ومنع التمتع في الحج، وجواز القدر غير المُسكر من خمر العنب، ومثل هذه المسائل كثير.

٦ ـ أسباب الخلاف التي يعذر فيها: أسباب الخلاف التي يعذر فيها المختلفون كثيرة: كمعرفة بعضهم بالدليل، وجهل بعضهم له، والاختلاف حول صحة الدليل وضعفه، وكونه نصًا على المسألة أو ظاهرًا، أو مؤولاً، وتفاوت فهمهم للنص، وتقديم بعضهم دلالة من دلالات النص على أخرى، كمن يُقدم الفحوى على الظاهر، وكمن يقدم الظاهر على الفحوى، كما اختلفوا في قوله

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٢/ ٨٠).
(٢) أي: ظهر في وجهه الكراهية.
(٣) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٠).
(٤) «الفتاوى» (٧٩/ ٣٠).

ﷺ : «لا يصلّين أحد العصر إلا في بني قريظة»، فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيهم، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يُرِدْ منا ذلك، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فلم يعنِّف واحدًا منهم[1].

ومثل هذه الأسباب يعذر أصحابها إذا اجتهد كل منهم لمعرفة الحق.

٧ - **أسباب الخلاف التي لا يعذر فيها المخالف:** وأما الأسباب الأخرى التي لا يُعذر فيها المخالف فهي الحسد والبغي، والمراءاة، والانتصار للنفس، ومن كانت هذه دوافعه للخلاف، حُرِم التوفيق والإنصاف، ولم يهتد إلا للشقاق والخلاف، كما قال تعالى: ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ (البقرة: ٢١٣)، **فالذين هداهم الله هم الذين لا يبغون.**

٨ - **وجوب طاعة الإمام في الأمور العامة، وإن أساء ما لم يخرج من الإسلام:** منهج أهل السنة والجماعة الصلاة خلف أئمة الجَوْر، والجهاد معهم، وإن كانوا فجارًا، والصوم بصومهم، والحج بحجهم، وإعطاء الزكاة لهم.

ففي الصلاة صلى المسلمون خلف الذين حاصروا الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، وصلى السلف خلف الحجاج والوليد، والمختار بن أبي عبيد، وأمر النبي ﷺ بالصلاة خلف الولاة، وإن كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها.

وفي الزكاة قال النبي ﷺ : «أدوا إليهم حقهم، وسلوا الله حقكم»[2]، وكان هذا خروجًا من الخلاف، وحرصًا على الوحدة.

---

(١) رواه البخاري (٤١١٩)، ومسلم (١٧٧٠) من حديث ابن عمر.

(٢) رواه البخاري (٧٠٥٢)، ومسلم (١٨٤٣) من حديث عبد الله بن مسعود.

٩ - لا يجوز للإمام أن يحجر نشر علم يخالفه: ليس لإمام المسلمين أن يحجر الناس من نشر علم يخالف رأيه، أو مذهبه، بل عليه أن يترك كل مسلم وما تولى، كما ترك عمر رضي الله عنه عماراً وغيره يذكر ما يؤثره عن الرسول ﷺ في التيمم.

وأفتى ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم، بخلاف رأي عمر رضي الله عنه في متعة الحج، وأفتى حذيفة وغيره من الصحابة رضي الله عنهم بخلاف رأي عثمان رضي الله عنه في إتمام الصلاة بعرفة ومنى.

ولكن يجب على الإمام أن يمنع نشر الكفر والبدع والزندقة، وأن يقيم الحدود الشرعية في ذلك، فسب الله وسب رسوله، وسب دينه يوجب القتل، لقوله ﷺ : «من بدَّل دينه فاقتلوه»[1]، والساعي في المتشابهات، والتشكيك في الدين يجب تعزيره كما فعل عمر رضي الله عنه مع صبيغ بن عسل.

والمسلم المتأول المخطئ يُناقَش في خطئه، وتأوله كما فعل عمر رضي الله عنه أيضًا مع الذين شربوا الخمر تأولاً، ولا يجوز الحكم على متأول إلا بعد قيام الحجة عليه.

١٠ - لكل مسلم الحق، بل عليه الواجب في إنكار المنكر والأمر بالمعروف: لما كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبًا من الله على كل مسلم، وجب على ولي الأمر إطلاق يد المسلم في ذلك إلا ما كان من حقوقه هو كإقامة الحدود، والتعازير، وأما ما كان تحت ولاية المسلم فهذا له كتأديب الزوجة، والولد في حدود ما شرعه الله في ذلك، وكذلك إنكار المنكر كله باللسان، ولو كان هو منكر الإمام نفسه، عملاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا

---

(١) رواه البخاري (١٢٦٩) من حديث ابن عباس.

بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاَّعِنُونَ (١٥٩) إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ (البقرة: ١٥٩-١٦٠).

فلا يجوز للمسلم أن يكتم علمًا، ولا أن يقر على باطل إذا علم أن إقراره رضا ومتابعة، وقد بين النبي ﷺ ذلك، حيث يقول: «ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن عرف برئ، ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع»، قالوا: أفلا نقاتلهم؟، قال: «لا، ما صلوا»[1].

ونص الحديث أن المسلم لا يبرأ إلا بالإنكار، وقد يسلم بالسكوت وعدم الرضا إذا لم يستطع الإنكار باللسان.

ثانيًا - الآداب التي يجب اتباعها للخروج من الخلاف:

* هذه جملة من الآداب التي إذا اتبعها المسلمون فيما ينشأ بينهم من خلاف اهتدوا بحول الله ومشيئته ورحمته إلى الحق.

١ - التثبت من قول المخالف: أول ما يجب على المسلم الذي يطرق سمعه خلاف من مسلم لما يراه هو الحق أن يتثبت في النقل، وأن يعلم حقيقة قول المخالف، وذلك بالطرق الممكنة كالسماع من صاحب الرأي نفسه، أو قراءة ما ينقل عنه من كتبه لا مما يتناقله الناس شفاها، أو سماع كلامه من شريط مسجل أيضًا مع ملاحظة أن الأشرطة الصوتية يمكن أن يدخل عليها القطع والوصل، وحذف الكلام عن سياقه، ولذلك يجب سماع الكلام بكامله، ولو أن أهل العلم يتثبتون فيما ينقل إليهم من أخبار، لزال معظم الخلاف الذي يجري بين المسلمين اليوم، وقد أمرنا الله بالتثبت، كما قال - سبحانه وتعالى -: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ (الحجرات: ٦).

---

(١) رواه مسلم (١٨٥٤) من حديث أم سلمة.

وقال تعالى: ﴿ وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾ (الإسراء: ٣٦)، وقد وقفت بنفسي ـ أنا كاتب هذه السطور ـ على مئات بل آلاف الخلافات التي كان أساسها التسرع في النقل، وعدم التثبت فيه، وعندما وقع التثبت تبين أن الأمر بخلافه.

٢ ـ **تحديد محل التنازع والخلاف:** كثيرًا ما يقع الخلاف بين المختلفين، ويستمر النقاش والردود وهم لا يعرفون على التحديد ما نقاط الخلاف بينهم، ولذلك يجب أولاً قبل الدخول في نقاش أو جدال تحديد مواطن الخلاف تحديدًا واضحًا، حتى يتبين أساس الخلاف، ولا يتجادلان في شيء قد يكونان هما متفقين عليه، وكثيرًا ما يكون الخلاف بين المختلفين ليس في المعاني، وإنما في الألفاظ فقط، فلو استبدل أحد المختلفين لفظة بلفظة أخرى لزال الإشكال بينهم.

* ولذا لزم تحديد محل الخلاف تحديدًا واضحًا.

٣ ـ **لا تتهم النيات:** مهما كان مخالفك مخالفًا للحق في نظرك، فإياك أن تتهم نيته، افترض في المسلم الذي يؤمن بالقرآن والسنة ولا يخرج عن إجماع الأمة، افترض فيه الإخلاص، ومحبة الله ورسوله، والرغبة في الوصول إلى الحق، وناظره على هذا الأساس، وكن سليم الصدر نحوه.

لاشك أنك بهذه الطريقة ستجتهد في أن توصله إلى الحق، إن كان الحق في جانبك، وأما إذا افترضت فيه من البداية سوء النية، وقُبْح المقصد، فإن نقاشك معه سيأخذ منحًى آخر وهو إرادة كشفه، وإحراجه، وإخراج ما تظن أنه خبيئة عنده، وقد يبادلك مثل هذا الشعور، فينقلب النقاش عداوة، والرغبة في الوصول إلى الحق، رغبة في تحطيم المخالف وبيان ضلاله وانحرافه.

٤ ـ أخلص النية لله: اجعل نيتك في المناظرة هو الوصول إلى الحق وإرضاء الله ـ سبحانه وتعالى ـ، وكشف غموض عن مسألة يختلف فيها المسلمون، ورأب الصدع بينهم، وجمع الكلمة، وإصلاح ذات البين.

وإذا كانت هذه نيتك فإنك تُثاب على ما تبذله من جهد في هذا الصدد، قال تعالى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ﴾ (الزمر: ٢)، وقال رسول الله ﷺ: **«إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»**[١].

٥ ـ ادخل إلى المناظرة وفي نيتك أن تتبع الحق وإن كان مع خصمك ومناظرك: يجب على المسلم الذي يخالف أخاه في مسألة، ويناظره فيها ألا يدخل نقاشًا معه، إلا إذا نوى أن يتبع الحق، أنى وجده، وأنه إن تبين له أن الحق مع مخالفه اتبعه، وشكر لأخيه الذي كان ظهور الحق على يديه، لأنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس.

٦ ـ اتهم رأيك: يجب على المسلم المناظر حتى وإن كان متأكدًا من رأيه أنه صواب أن يتهم رأيه، ويضع في الاحتمال أن الحق يمكن أن يكون مع مخالفه، وبهذا الشعور يسهل عليه تقبل الحق عندما يظهر، ويلوح له.

٧ ـ قبول الحق من المخالف حق وفضيلة: إن قبول الحق من مخالفك حق وفضيلة، فالمؤمن يجب أن يذعن للحق عندما يتبينه، ولا يجوز له رد الحق، لأن رد الحق قد يؤدي إلى الكفر كما قال ﷺ: **«لا تماروا في القرآن فإن مراءً في القرآن كفر»**[٢].

---

(١) رواه البخاري ومسلم (١٩٠٧) من حديث عمر بن الخطاب.
(٢) رواه أحمد (٤/ ١٧٠) من حديث أبي جهيم، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٤٤٤٤).

والمماراة هنا بمعنى: المجادلة، ودفع دلالته بالباطل، لأن هذا يكون تكذيبًا لله وردًا لحكمه، وليس تكذيبًا للمخالف.

ورد الحق من الكبر، والكبر من العظائم، وقد فسر النبي ﷺ الكبر قائلا: **«الكبر بطر الحق، وغمط الناس»**[1]، وبطر الحق رده.

٨ ـ اسمع قبل أن تجيب: من آداب البحث والمناظرة أن تسمع من مخالفك قبل أن ترد، وأن تحدد محل الخلاف قبل أن تخوض في الموضوع.

٩ ـ اجعل لمخالفك فرصة مكافئة لفرصتك: يجب على كل مختلفين أن يعطي كل منهما للآخر عند النقاش فرصة مكافئة لفرصته، فإذا أعطيت نفسك مثلاً عشر دقائق في الحديث، فأعط مخالفك فرصة مكافئة لفرصتك، فإن هذا أول درجات الإنصاف.

١٠ ـ لا تقاطع: انتظر فرصتك في النقاش، ولا تقاطع مخالفك، وانتظر أن ينتهي من كلامه.

١١ ـ اطلب الإمهال إذا ظهر لك ما يحتاج أن تراجع فيه نفسك: إذا ظهر لك أن أمرًا ما يجب أن تراجع فيه النفس، وتتفكر فيه لتتخذ قرارًا بالعدول عن رأيك أو إعادة النظر فيه، فاطلب الإمهال، حتى تُقلِّب وجهات النظر.

وأما إذا تحققت من الحق فبادر بإعلانه، والإذعان له، فإن هذا هو الواجب عليك، فالذي يخاصمك بالآية والحديث يطلب منك في الحقيقة الإذعان إلى حكم الله وحكم رسوله.

---

(١) رواه مسلم (٩١) من حديث عبد الله بن مسعود.

وكل من ظهر له حكم الله، وحكم رسوله وجب عليه قبوله فورًا، كما قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (النور: ٥١).

١٢ ـ لا تجادل ولا تمار: لا يكن دخولك في نقاش مع أخيك المسلم هدفك فيه الجدال والمماراة، بل يجب أن يكون مقصدك معرفة الحق، أو توضيحه لمخالفك، لأن الجدال مذموم، والمماراة مذمومة، والجدال والممارة أن يكون هدفك الانتصار لرأيك، وقطع خصمك، وإثبات جهله، أو عجزه، وإثبات أنك الأعلم، أو الأفهم، أو الأقدر على إثبات الحجة.

١٣ ـ حدد مصطلحاتك، واعرف جيداً مصطلحات مخالفك: كثيرًا ما يتجادل اثنان ويختلف قوم، ولا يكون سبب خلافهم إلا أنهم يستعملون كلمات ومصطلحات كل منهم يفهمها بمعنى يختلف عما يفهمه الآخر.

من أجل ذلك يجب عليك أن تحدد معاني كلماتك التي قد يفهمها مخالفك على صورة أخرى، وكذلك المصطلحات التي تستعملها، واسأل مخالفك عن معاني كلماته، ومصطلحاته، حتى تعرف مراده من الكلام.

ومن المصطلحات التي يختلف في معناها الناس في الوقت الحاضر: المنهج، طريق السلف، وسائل الدعوة، أساليب الدعوة، وكذلك يجب أن تعلم أن مخالفك يفهم هذه المصطلحات كما تفهمها أنت، أو كما هو معناها الحقيقي، في اصطلاح العقيدة، الأصول، والبدعة.

١٤ ـ إذا تيقنت أن الحق مع مخالفك فاقبله، وإذا قبل منك الحق فاشكره ولا تمن عليه: يجب على المسلم إذا علم الحق من كلام مخالفه، أن يبادر إليه فورًا لأن مخالفك في الدين يدعوك إلى حكم الله، وحكم رسوله، وليس إلى حكم نفسه.

وأما إذا كـان رأيًا مجردًا، ورأيت أن الحق مـعه، وأن المصلحة الراجـحة في اتباعه، فاقبله أيضًا لأن المسلم رجَّاع إلى الحق.

وأما إذا وافقك مخالفك، ورجع عن قـوله إلى قولك، فاشكر له إنصافه، وقبولـه للحق، واحمد الله أن وفقك إلى إقـالة عثرة لأخيك، وبيـان حق كان غائبًا عنه.

١٥ ـ لا تيأس من قبول مخالفك للحق: لا تكن عجولاً مُتبـرمًا غضوبًا، وتبادر إلى اتهام مـخالفك الذي لم يقـبل ما تدلي به من حجـة، وإن كنت على يقين مما عندك، ولا تيأس أن يعود مخالفك إلى الحق يومًا، ولربما خالفك مخالف الآن ثم يعود بعد مدة إلى الحق فلا تعجل.

١٦ ـ أرجئ النقاش إلى وقت آخر إذا علمت أن الاستمرار فيه يؤدي إلى الشقاق والنفور: إذا تيقنت أن النقاش والحـوار سيؤدي الاستمرار فيـه إلى الشقاق والنفور فاطلب رفع الجلسة، وإرجاء النقاش إلى وقت آخر، وتذكر حديث النبي ﷺ: «أنا زعيم ببيت في ربض الجنة، لمن ترك المراء وإن كان محقًا»[(١)].

١٧ ـ الإبقاء على الأخوة مع الخلاف في الرأي في المسائل الخلافية أولى من دفع المخالف إلى الشقاق والعداوة: إذا علمت من مخالـفك أنه لا يبقى أخًا إلا ببقـائه على ما هو عليـه من أمر مـرجوح، ورأي مخـالف للحق في نظرك، فَـتَرْكُـه على ما هـو عليه أولى من دفـعه إلـى الشقـاق والخلاف، لأن بقـاء المسلمين إخوة في الدين مع اختلافهم في المسائل الاجـتهادية خير من تفرقهم وتمزقهم وبقائهم على خلافاتهم.

---

(١) رواه أبو داود (٤٨٠) من حديث أبي أمامة، وحسنه الألباني في «السلسلة» (٢٧٣).

ثالثًا - ما بعد الخلاف:

إذا وقع الخلاف بين مسلم وآخر في المسائل التي يسوغ فيها الخلاف، وهي الأمور الاجتهادية، أو الأمور التي اختلف الصحابة والأئمة فيها قديمًا، فإن الواجب الشرعي هو اتباع الخطوات السابقة في أدب الخلاف والمناظرة.

ولاشك أنه لو اتُّبِعت الخطوات السابقة قُضي على الخلاف بإذن الله، ووصل المختلفان إلى الاتفاق، ووُفِّقا بحول الله إلى الحق.

وأما إذا ظهر لكل منهما صحة نظره، وسلامة قوله، وأنه لا يستطيع أن يدين الله إلا بما يراه، فإن واجب المختلفين ما يأتي:

١ - إعذار المخالف وترك أمره لله - سبحانه وتعالى -: الأدب الشرعي الأول هو إعذار من يخالفك الرأي من المسلمين في الأمور الاجتهادية، وإيكال أمره لله، وتنزيهه من فساد النية، وإرادة غير الحق ما دام أن ظاهره هو الدين والعدل.

٢ - إبقاء الأخوة: لا يجوز لمسلم أن يقاطع أخاه المسلم لرأي ارتآه، أو اجتهاد اجتهد فيه ما دام يعلم أنه تحت تحري الحق، واتبع ما يظن أنه الصواب، ولا يجوز في مثل هذه الحالة هجران أو تعزير، ولاشك أنه لو أن كل مختلفين تهاجرا لم يبق مسلم مع مسلم.

٣ - لا تشنيع ولا تفسيق ولا تبديع للمخالف في الأمور الاجتهادية: لا يجوز اتهام المخالف، ولا التشنيع عليه، ولا ذكره بسوء من أجل مخالفته، ولا تبديعه، ولا تفسيقه، ومن صنع شيئًا من ذلك فهو المبتدع المخالف لإجماع الصحابة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «وقد اتفق الصحابة في مسائل تنازعوا فيها على إقرار كل فريق للفريق الآخر على العمل باجتهادهم، كمسائل

في العبادات، والمناكح، والمواريث، والعطاء، والسياسة، وغير ذلك، وحكم عمر أول عام في الفريضة الحمارية بعدم التشريك، وفي العام الثاني بالتشريك في واقعة مثل الأولى، ولما سُئِل عن ذلك، قال: تلك على ما قضينا وهذه على ما نقضي».

وهم الأئمة الذين ثبت بالنصوص أنهم لا يجتمعون على باطل ولا ضلالة، ودل الكتاب والسنة على وجوب متابعتهم[١].

وقال الإمام الذهبي: «ولو أنا كلما أخطأ إمام خطأ في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفورًا له قمنا عليه وبدعناه، وهجرناه، لما سلم معنا ابن نصير، ولا ابن منده، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفضاضة»[٢].

٤ - لا يجوز التشنيع، ولا التبديع، ولا التفسيق، لأحد من سلف الأمة ومجتهديها إذا خالف بعض الأمور القطعية اجتهادًا: ولا يجوز لنا التشنيع، ولا التبديع، ولا التفسيق، لأحد من سلف الأمة المشهود لهم بالخير، إذا علم أنه خالف في بعض الأمور القطعية اجتهادًا منه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «وليس في ذكر كون المسألة قطعية طعن على من خالفها من المجتهدين كسائر المسائل التي اختلف فيها السلف، وقد تيقنا صحة أحد القولين، مثل كون الحامل المتوفى عنها زوجها تعتد لوضع الحمل، وأن الجماع المجرد عن الإنزال يوجب الغسل، وأن ربا الفضل حرام، والمتعة حرام»[٣].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٩/ ١٢٢-١٢٣).

(٢) «السير» (١٤/ ٤٠).

(٣) «الآداب الشرعية» (١/ ١٨٦).

٥ ـ يجوز بيان الحق، وترجيح الصواب وإن خالف اجتهاد الآخرين: لكل من المختلفين أن يذكر ما يراه حقًا، وينشر ما يراه صوابًا، ويرجح ما يراه الراجح، وله أن يبين أن قول معارضه مرجوح لأن كتمان العلم لا يجوز، وعلى كل مجتهد أن يذكر ما يعتقد أنه الحق، وإن خالف من خالف من الأئمة والعلماء والأقران.

وقد خالف ابن عمر وابن عباس وغيرهما ﷺ عمر بن الخطاب، وأبا بكر الصديق ﷺ في متعة الحج، وأفتيا بخلافهما، هذا مع كمال الموالاة للصديق والفاروق.

وكان كل إمام وعالم يفتي بما يراه الصواب وإن خالف غيره، وقد قال الإمام مالك: «ما منا إلا رَدَّ ورُدَّ عليه إلا صاحب هذا القبر»، يعني النبي ﷺ.

٦ ـ لا يجوز حمل الناس على الراي الاجتهادي: لا يجوز لعالم مجتهد، ولا لإمام عام أن يحمل الناس على رأيه واجتهاده.

وقد سُئِل شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ ***عمن ولي أمرًا من أمور المسلمين، ومذهبه لا يُجوِّز (شركة الأبدان)، فهل يجوز له منع الناس؟.***

فأجاب: «ليس له منع الناس من مثل ذلك، ولا من نظائره مما يسوغ فيه الاجتهاد، وليس معه بالمنع نص من كتاب، ولا سنة، ولا إجماع، ولا ما هو في معنى ذلك، لاسيما وأكثر العلماء على جواز مثل ذلك، وهو مما يعمل به عامة المسلمين في عامة الأمصار».

وهذا كما أن الحاكم ليس له أن ينقض حكم غيره في مثل هذه المسائل، ولا للعالم والمفتي أن يلزم الناس باتباعه في مثل هذه المسائل، ولهذا لما استشار الرشيد مالكًا أن يحمل الناس على (مُوَطَّئه) في مثل هذه المسائل منعه من ذلك.

وقال: إن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا في الأمصار، وقد أخذ كل قوم من العلم ما بلغهم، وصنف رجل كتابًا في الاختلاف، فقال أحمد: لا تُسَمِّه (كتاب الاختلاف)، ولكن سمِّه (كتاب السَّعة).

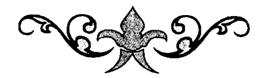
ولهذا كان بعض العلماء يقول: إجماعهم حجة قاطعة، واختلافهم رحمة واسعة، وكان عمر بن عبد العزيز، يقول: ما يسرني أن أصحاب رسول الله ﷺ لم يختلفوا؛ لأنهم إذا اجتمعوا على قول فخالفهم رجل كان ضالاً، وإذا اختلفوا فأخذ رجل بقول هذا، ورجل بقول هذا، كان في الأمر سعة، وكذلك قال غير مالك من الأئمة: ليس للفقيه أن يحمل الناس على مذهبه.

ولهذا قال العلماء المصنفون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أصحاب الشافعي - رحمه الله - وغيره: إن مثل هذه المسائل الاجتهادية لا تُنكر باليد، وليس لأحد أن يلزم الناس باتباعه فيها، ولكن يتكلم فيها بالحجج العلمية، فمن تبين له صحة أحد القولين تبعه، ومن قلد أهل القول الآخر فلا إنكار عليه، ونظائر هذه المسائل كثيرة: مثل تنازع الناس في بيع الباقلا الأخضر في قشريه، وفي بيع المقاثي جملة واحدة، وبيع المعطاة والسَّلَم والحالِّ، واستعمال الماء الكثير بعد وقوع النجاسة فيه إذا لم تغيره، والتوضؤ من ذلك، والقراءة بالبسملة سرًا أو جهرًا، وترك ذلك، وتنجيس بول ما يُؤكل لحمه وروثه، أو القول بطهارة ذلك، وبيع الأعيان الغائبة بالصفة، وترك ذلك، والتيمم بضربة أو ضربتين إلى الكوعين أو المرفقين، والتيمم لكل صلاة، أو لوقت كل صلاة، أو الاكتفاء بتيمم واحد، وقبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض، أو المنع من قبول شهادتهم.

ومن هذا الباب الشركة بالعروض، وشركة الوجوه، والمساقاة على جميع أنواع الشجر والمزارعة على الأرض البيضاء، فإن هذه المسائل من جنس الأبدان،

بل المانعون من هذه المشـاركات أكثر من المانعين من مـشاركة الأبدان، ومع هذا فما زال المسلمـون من عهد نبيهـم، وإلى اليوم في جميع الأعصـار والأمصار، يتعاملون بالمزارعـة والمساقات، ولم ينكره عليهم أحـد، ولو منع الناس مثل هذه المعاملات، لتعطل كثير من مصالحهم التي لا يتم دينهم، ولا دنياهم إلا بها.

ولهذا كان أبو حنيـفة ـ رحمه الله تعالى ـ، يفـتي بأن المزارعة لا تجوز، ثم يُفرِّع على القول بجوازها، ويقـول: إن الناس لا يأخذون بقولي في المنع، ولهذا صار صـاحباه إلى القـول بجوازها، كـما اختـار ذلك من اختاره من أصـحاب الشافعي، وغيره[1]. هذا والحمد لله على منِّه وإحسانه.



(١) «الفتاوى الكبرى» (٣٠/ ٧٩-٨١).

من منهج
الشيخ/ محمد بن إسماعيل المقدم - حَفِظَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قال الشيخ العلامة المقدم - حفظه الله تعالى - في مقدمته لكتابه (الإعلام بحرمة أهل العلم والإسلام): «وأمر الله تعالى بحسن الخلق مع الناس كافة ولم يستثن، فقال عز من قائل: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ (البقرة: ٨٣)، وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾، قال: يعني الناس كلهم[١]، وقال عطاء: للناس كلهم، المشرك وغيره»[٢].

وقال القرطبي - رحمه الله -: «قال أبو العالية: قولوا لهم الطيب من القول، وجازوهم بأحسن ما تحبون أن تجازوا به»، وهذا كله حض على مكارم الأخلاق، فينبغي للإنسان أن يكون قوله للناس لينًا، ووجهه منبسطًا طلقًا مع البر والفاجر، السُّنِّي والمبتدع، من غير مداهنة ولا موالاة محرمة، ومن غير أن يتكلم معه بكلام يظن أنه يرضي مذهبه، لأن الله تعالى قال لموسى وهارون: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا﴾ (طه: ٤٤)، فالقائل ليس بأفضل من موسى وهارون، والفاجر ليس بأخبث من فرعون، وقد أمرهما الله تعالى باللين معه، وقال طلحة بن عمر: قلت لعطاء: إنك رجل يجتمع عندك ناس ذوو أهواء مختلفة، وأنا رجل

---

(١) انظر: «شعب الإيمان» للبيهقي (٥/ ٢٨٨).

(٢) رواه ابن جرير في «تفسيره» (٢/ ٢٩٦)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» برقم (٣٠٨).

فيَّ حدة، فأقول لهم بعض القول الغليظ، فقال: لا تفعل! أيقول الله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ فدخل في هذه الآية اليهود والنصارى، فكيف بالحنيفي؟!(١).

وعن أبي سنان، قال: قلت لسعيد بن جبير - رحمه الله تعالى - «المجوسي يُوليني من نفسه، ويُسلم عليَّ، أفأرد عليه؟، فقال سعيد: سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن نحو من ذلك، فقال: لو قال لي فرعون خيرًا لرددت عليه»(٢).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لو قال لي فرعون: بارك الله فيك، قلت: وفيك، وفرعون قد مات»(٣).

ثمَّ قالَ - حَفِظَهُ اللهُ - وما زال في المقدمة: «تتناول هذه التذكرة مطلبين رئيسيين: أحدهما: حسن الخلق مع المسلم، ورعاية حرمته، وصيانة عرضه من كل ما يشينه، وبخاصة الغيبة التي شاعت، وذاعت، وتساهل الناس فيها، والثاني: الأدب مع العلماء الذين هم ورثة الأنبياء، وحفظ حرمتهم، ومعرفة قدرهم، والتنزه عن الوقيعة فيهم، والنيل من مراتبهم الرفيعة، وهذا هو المقصود بعينه من هذه التذكرة، فإن المطلب الأول تمهيد لهذا الثاني باعتبار أن العالم له حقوق المسلم عامة، ثم له حقوق أخرى خاصة، فإن الله - سبحانه وتعالى - رفع المؤمنين على من سواهم، ثم رفع أهل العلم على سائر المؤمنين، فقال: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ (المجادلة: ١١)، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر: ٩).

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٢/ ١٦).

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في «الصمت» برقم (٣٠٩).

(٣) انظر: «صحيح الأدب المفرد» للعلامة الألباني برقم (٨٤٨).

إن المسيء إلى العلماء، والطاعن عليهم بغـيًا وعدوًا قد ركب متن الشطط، ووقع في أقبح الغلط، لأن حرمة العلماء مضاعفة، وحقوقهم متعددة، فلهم كل ما ثبت من حقوق المسلم على أخيـه المسلم، ولهم حقوق المسنين الأكابر، ولهم حقوق حملة القرآن الكريم، ولهم حقوق العلماء العاملين، والأولياء الصالحين؛ فمن ثَمَّ نـص الشافعـية على أن الغـيبة إذا كـانت في أهل العلم وحمـلة القرآن الكريم فهي كبيرة، وإلا فصغيرة»[1].

إن الميدان الدعوي اليوم يموج بحالة من الخلل الناشئ عن (التضخم الكمي) الذي فرض نفسه على حساب التربية النوعية، الأمر الذي أفرز كثيرًا من الظواهر المرَضية، من أخطرها: تطاول الصغار على الكبار، والجهال على العلماء، وطلبة العلم بعـضهم على بعض، حـتى إن الواحد منهم ينسى قـاموس التـآخي، وما أسرع ما يخـرج إلى العدوان على إخوانه، ويجردهم من كل فـضل، فلا يحلم ولا يعفو ولا يصبر، ولكن يجهل فوق جهل الجاهلين، بل إن طلاب آخر الزمان من الغلاة والرافضة لمنهج السلف من غاص في أوحال السب والشتم والتجريح، وانتدب نفسه للوقيعة في أئمـة كرام، اتفقت الأمة على إمامتهم، وهو لا يدري أنما ذلك الشيطان يسـتدرجه إلى وحل العدوان، وهو يحسب أنـه يُحسن صنعًا، ويتوهم أنه يؤدي ما قد وجب عليه شرعًا، فرحم الله من جعل عقله على لسانه رقيبًا، وعمله على قوله حسيبًا[2].

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ - يرشد من حضر مجلس الغيبة وماذا يجب عليه: «أما ضعاف النفوس، فلأنهم يشعرون بضآلة أنفسهم، فقد تميزوا غيظًا، لما رأوا قممًا شاهقة،

---

(١) انظر: «مغني المحتاج» (٤/ ٤٢٧).
(٢) من «الإعلام» (ص٦-١٠).

وهم سفوح واطئة، فأرادوا هدم القمم حتى تتساوى الرؤوس على السفوح الخفيضة، وحسبوا أنهم لن يصعدوا إلا على أشلاء العمالقة، فمن ثم ينصبون مشانق التجريح لإلغاء الثقة في علماء الأمة، ويتعاطون غيبتهم، ويتداولونها، ويُدار عليهم بها كما يُدار بكأس الماء على العطشى فمقل ومستكثر».

«وقد حفظت لنا كتب التراجم سير أفذاذ من الرجال بادروا الأوقات، واستدركوا الهفوات، فالعين مشغولة بالدمع عن المحرمات، واللسان محبوس في سجن الصمت عن الهلكات، والكف قد كفت بالخوف عن الشهوات، والقدم قيِّدت بقيد المحاسبات، والليل لديهم يجأرون فيه بالأصوات، فإذا جاء النهار قطعوه بمقاطعة اللذات، حفظوا الله فحفظهم، وطهَّر ألسنتهم من آفة الغيبة المهلكة، فكانوا يجتنبونها كما يجتنبون النجاسات، ولا يسمحون للغيبة أن تدار في مجالسهم، كما لا يسمحون لكئوس الخمر أن تدار فيها»[1].

وقال في موضع آخر من كتابه (الإعلام): «وليحذر أن ينتقد العالم بأسلوب ينال من هيبته عند صغار الطلبة أو العوام الذي يهدرون - بسبب ذلك - قدر العالم، ويجترئون على إطلاق اللسان فيه دون دراية منهم بالموازين الدقيقة التي تضبط التعامل بالعدل والإنصاف مع أهل العلم والفضل، فيحرمون بالتالي من علمه وفضله»[2].

وقال وهو يتحدث عن حرمة العلماء بين أخلاق السلف، وواقع الخلف: «إذ نرى أناسًا انسلخوا من أخلاق السلف كما تنسلخ الحية من جحرها، لا

(١) «الإعلام» (ص٨٩-٩٠).
(٢) «الإعلام» (ص٢٣٨).

يُراعون لشيخ حرمة، ولا يوجبون لطالب ذمة، يتوجع أحد الدعاة من أمثال هؤلاء فيصفهم بأنهم: أناس فضوليون، يكثر لغطهم، ويقل علمهم، وتنصبغ مجالسهم بصبغة الغيبة، وخشونة الألفاظ، حتى تكون تهورات اللسان أمرًا مستساغًا، وتُغتال فضائل المجالس الإيمانية اغتيالاً، ويصبح الداعية المشارك فيها قليل الاحترام لعناصر الرعيل الأول، كثير الجرأة عليها.

وليس ذلك عرف المؤمنين أبدًا، ولا سمتهم الذي ورثناه، إنما ورثنا الحياء، وعفاف اللسان، واحترام الكبير، وتبجيل السابق، والتأول الحسن، وترجيح العذر، وجمال اللفظ، والاستغفار للذين سبقونا بالإيمان، وتكرار الدعاء للمربي والحادي» اهـ[1].

ثم قال: «ويتضجر آخر من مسلكهم قائلاً: حتى إن المتحدث منا في أي مسألة من مسائل العلم لا يعدم مخالفًا له، أو ناقدًا، أو ناقمًا، أو واضعًا اسم المتحدث في «ملف» صنف فيه الناس أصنافًا، ووحم كل واحد منهم بوحمة تجريح وتشريح»[2].

ثم قال: «وهذا أحدهم قد طوَّعت له نفسه أن يطلق لسانه بشتم بعض العلماء، والإزراء بهم، فلا يراهم إلا من خلال منظار أسود قاتم، لا يرى حسنة إلا وقد اصطبغت بالسواد، وكأنه لم يبق عالم يملأ عينيه، أو يحترمه، مع أنه يتعسف ويتهور في إطلاق التهم، ويجازف في توزيع الأحكام بالبدعة والضلالة، ويندفع في تصميم أحكامه بصورة لا تشم رائحة الانضباط

---

(١) من «فضائح الفتن» (ص٢١٧) بتصرف من الشيخ محمد بن إسماعيل المقدم في «الإعلام» (ص٣٠٣-٣٠٤).

(٢) انظر: «صفحات في أدب الرأي» (ص٥) عن «الإعلام» (ص٣٠٤).

العلمي الدقيق، وهو يحسب أن انتصاره للحق ودفاعه عن عقيدة السلف يسوغان له الجفاء والتهور»[١].

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ - وهو يتكلم على الفراغ وخطورته على شباب الأمة: فإن الاشتغال بلغو القول، وتجريح الآخرين وسائر آفات اللسان إنما هو ثمرة الفراغ الذي لم يبادر صاحبه إلى ملئه بالعمل الصالح.

قال ﷺ: **«نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة، والفراغ»**[٢].

وقال الحسن البصري: «نفسك إن لم تشغلها بالحق، شغلتك بالباطل»، فالطاعن في أهل الحق فارغ، وأهل الحق مشغولون بحقهم، ويقول المثل العربي: «ويل للشجي من الخلي، وويل للعالم من الجاهل»، والشجي: هو المشغول، والخلي: هو الفارغ.

وكم موسوعة كان يمكن أن يؤلفها فضول القول الذي قيل أثناء الفتن والمجادلات والخلافات، وكم ساعة عمل ضائعة هدرها الوقت المستهلك في استنباط الظنون؟![٣].

---

(١) من «الإعلام» (ص٣٠٦) يقصد الشيخ محمد بن إسماعيل - حفظه الله تعالى - ذاك الرجل الذي يدعى بأبي عبد الله الحداد المصرني الذي هو أرحم بكثير من أبي عبد الرحمن الحجوري، فإن الشيخ محمد قد شخصه أيما تشخيص، أعني به الحداد، فهذه الخصال كلها تقع في الحجوري وغيرها، فإني أعلم من أقوال الحداد نوعًا ما من الاحترام لبعض الناس، وإن كان يذم بشدة البعض الآخر منهم لكن صاحبنا يذم الجميع، ولم نسمع له أنه أثنى أو مدح شخصًا سواء كان معه أو ممن يخالفه إلا النفر اليسير، أو فيما ندر والكل يعلم أن النادر لا حكم له، فالحجوري حق أن يسمى بالفجوري، كما قاله بعض من تكلم عليه - والله المستعان -.

(٢) رواه البخاري (١١/ ٢٢٩) برقم (٦٤١٢)، والإمام أحمد في «المسند» (١/ ٣٤٤)، والترمذي برقم (٢٣٠٤).

(٣) انظر: «فضائح الفتن» (ص٨) من «الإعلام» (٣٦٠-٣٦١).

وَقَالَ ـ حفظه الله ـ وعلق بعض المعاصرين قائلاً: «أي على كلام السيد قطب ـ رحمه الله تعالى ـ: إن الإسلام لا يعطي العصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ، ولكننا معشر المسلمين في الواقع نعطي هذه العصمة للرجال، ويصعب علينا أن نرى الشخصية الكبيرة التي نجلها تخطئ وتصيب، كما يصعب علينا أن نقول: هذا الرأي من قوله خطأ، وهذا صواب»[1].

كما أننا ـ عمليًا ـ لا يمكن أن نتعامل مع الشخصيات الإسلامية الكبيرة إلا على أساس التسليم لهم بكل شيء، أو رفض كل شيء، وتحول هذا الأسلوب إلى منهج مقرر يتحدى القواعد النظرية الإسلامية التي يحفظها كل الناس، مثل ما نحفظ عن الإمام مالك قوله: «يؤخذ من قول كل أحد، ويُرد عليه إلا صاحب هذا القبر» ويشير إلى حجرة النبي ﷺ، وهذا القول مثل القول الذي يكرره سيد ـ رحمه الله ـ بأسلوب هذا العصر في الكلام الذي سبق، ولكن تطبيقه عمليًا دونه خرط القتاد، وفي الواقع إنَّ تذوق العلم وحده، هو الذي يستطيع أن يعودنا الاحترام الصحيح لأهل العلم، بحيث نصل معه إلى درجة نقدر فيها العلم الذي عندهم، ونغفر لهم الخطأ الذي وقعوا فيه دون أن يصير خطؤهم غُلاً في أعناقنا، نأخذ ما أصابوا فيه، ونتجنب ما أخطأوا فيه، دون أن نجعل خطأهم تحقيرًا لهم، ودون أن نجعل صوابهم عصمة لهم، فهذا الموقف هو الذي ينزه احترام أهل العلم من التحول إلى نوع من الأوثان ضرره أكثر من نفعه، وبهذا لا يتحول الأحبار والرهبان إلى أرباب[2].

---

(١) هذا هو عين الواقع الأليم اليوم في طائفة الغلاة والرافضة لمنهج السلف، فإنهم لا يستطيعون أن ينطقوا ببنت شفه في زعيمهم، وهو من أكثر الزعماء الموجودين على الساحة الإسلامية ـ أخطاء، بل أخطاؤه فاحشة بذيئة مليئة بالتلفيقات والزور والبهتان، وهم يعلمون، لكن كما قيل: إنهم لا يريدون أن يقولوا ن هذا الرأي لشيخنا وزعيمنا خطأ.

(٢) انظر: «حتى يغيروا ما بأنفسهم» (ص١٧٢-١٧٣)، وقد تصرف فيه الشيخ محمد بن إسماعيل المقدم كما في «إعلامه» (ص٣٨٨-٣٨٩).

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ - كما في كتابه (علو الهمة) (ص٢٨١ وما بعدها) نقلاً عن (لطائف سيرة الرسول ﷺ والسلف الصالح (ص١٨٨): «بالرغم من التحفظات على فكرة ومنهج جماعة التبليغ، إلا أننا نُقر بأنها أوفر الجماعات حظًا من (علو الهمة) في الحركة الواسعة الدءوب، ولهم في ذلك إنجازات رائعة، أثمرت إسلام كثير من المشركين وهداية كثير من الفاسقين، وتبليغ دين الله في آفاق المعمورة».

حكى من شهد مجلسًا لهم قال: «جلسنا يومًا في المسجد للتعارف، فقام شيخ وقور يعرف نفسه، وقد جاوز السبعين من عمره: اسمي الحاج وحيد الدين، أعمل في التجارة، وعمري الآن تسع سنوات، فاستغربنا، وقلنا في دهشة: تسع سنوات؟!، قال: نعم، لأنني أحسب عمري من تاريخ دخولي في هذه الدعوة، أما قبل ذلك، فإني أعتبر عمري ضائعًا، وكان هذا الرجل إذا وعظ قال: لا تضيعوا أعماركم مثلي، واشتغلوا بالدعوة إلى الله تعالى».

وقد حدث أن سألنا أميرهم: لماذا تذهبون إلى المقاهي لدعوة الناس؟، قال: أرأيتم إن كان عندكم مريض، ماذا تفعلون له؟، قلنا: إن كان مرضه ثقيلاً نحضر له الطبيب في المنزل، وأما إذا كان مرضه خفيفًا؛ فإنه يذهب بنفسه إلى الطبيب، قال: فكذلك الذين لم يعرفوا طريق المسجد، مرضهم الإيماني ثقيل، فنحن نذهب إليهم.

وسمعت بعض مشايخهم يروي موقفًا تعرض له، إذ خرج للدعوة في حانة خمر في مدينة أوروبية، واستهدف رجلاً مسلمًا، كان يجالس امرأة وهو يشرب الخمر، فوعظه ونصحه وذكره بالله، حتى لان قلبه ودمعت عيناه، فأخذ بذراعه ليقوده إلى المسجد، وأخذت المرأة بذراعه الآخر تنازعه فيه، وكانت الغلبة له بعد تجاذب شديد من الطرفين، وأتى به إلى المسجد، وعلمه كيف يتطهر ويصلي ثم تاب، وحسنت توبته.

وهم يجتهدون في ابتكار الحيل الخيرية لجذب الناس إلى الدين، كذلك التبليغي الذي أراد دعوة طبيب مشهور، فدفع قيمة الفحص، ولما جاءت نوبته دخل عليه فتهيأ الطبيب لفحصه، فإذا به يخبره أنه ليس بمريض، وإنما رغب أن يذكره بالله، وينصحه في الدين، وراح يفعل ذلك حتى رق قلب الطبيب، وتأثر بموعظته، وأراد أن يرد عليه قيمة الكشف، فأبى قائلا: هذه قيمة ما استغرقته من وقتك.

ومن ذلك أنه لما صعد الإنسان إلى القمر، قال أحدهم: ولو صعد الناس إلى القمر، وتحول بعض منهم عن الأرض لنرسلن وراءهم قافلة تخرج في سبيل الله، وتصعد إلى القمر لتدعوهم.

يقول الأستاذ الراشد ـ حفظه الله تعالى ـ: حركة التبليغ أجادت غرس الثقة في دعاتها، وبخطبة واحدة يتعلمونها، يجوبون الآفاق، ويواجهون المجتمع، وآخرون يأمرون إخوانهم بضم الرأس، ويقولون لفتى الصحوة: أنت في خندق، احترس وأتقن الاختباء[1].



(١) انظر: «صناعة الحياة» (ص٦٠) نقلاً عن «ثلاثون طريقة لخدمة الدين» (ص٣٢-٣٣).

من منهج
الشيخ/ سعيد عبد العظيم - حَفِظَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قال - حَفِظَهُ اللهُ -: - في كتابه (الضوابط الشرعية لتحقيق الأخوة الإيمانية) تحت عنوان (أدب الخلاف وفقهه)[١]:

«كان بين آدم ونوح - عليهما السلام - عشرة قرون على التوحيد، ثم طرأ الشرك على قوم نوح ﴿وَقَالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا (٢٣) وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا وَلا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلاَّ ضَلالاً﴾ (نوح: ٢٣-٢٤).

فبعث الله النبيين مبشرين ومُنذرين كما قال ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، والناس في ذلك إن لم يجمعهم الحق شعبهم الباطل والضلال، وإن لم توحدهم عبادة الله مزقتهم عبادة الشيطان، وقد حذرهم - سبحانه - من أن يصدعوا دينهم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ١٥٩)، وتوالت الأمم: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلاَّ خَلا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ (فاطر: ٢٤)، وكل نبي يقول لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥).

وقد تنكرت الكثرة لوصية ربها، وصار كل حزب يكيد للآخر متناسين قوله - سبحانه -: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء: ٩٢)، ثم بُعث

(١) انظر: «الضوابط الشرعية لتحقيق الأخوة الإيمانية» للشيخ/ سعيد عبد العظيم - حفظه الله - (ص١٤٥-١٥٦).

رسـول الله ﷺ على حين فـتـرة من الرسل وحـقق الله على يده من الخـيـر والصلاح والوحدة والاتحاد ما لم يتحقق لأحد غيره.

يقول الشيخ عبد الله الصباغ: «لقد عصم الله هذه الأمـة من أن تختلف في أصل عقيـدتها وفي مصدر شريعتـها، كما اختلف اليهـود والنصارى في سالف الأمم، وطالما حذرها الله - عزَّ وجلَّ - مغبة الفُرقة والخلاف والانحراف والتشتت والتمزق، فقال - سبحانه -: ﴿وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (آل عمران: ١٠٥).

وهذا هو سر وحدة هذه الأمـة في عقيدتها وفي مـشاعرها وفي أحاسيـسها وعواطفها وعاداتها وتقاليدها رغم اختلاف الشعوب وتعدد الأوطان، ورغم تألب الأعداء وكيـدهم لها ودسهم لتـفريق صفوفهـا وصدها عن سبيل ربـها - تبارك وتعالى -.

قال: «أما الخلاف الذي يكثر وروده في كتب الفقه، فهو اختلاف في الفروع وهو في جملته لا يفسد للود قـضية، كما كان خلافًا معتـبرًا مشيرًا على الدليل المستمد من كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، وعلى ضـوء القواعد الشرعية المقررة والمقايـيس اللغوية التي تقـوم على استـقراء العلمـاء الثقات من أبنـاء هذه الأمة المباركة»، وهذا ما يشهد له قول الله - عزَّ وجلَّ -: ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ (النساء: ٨٣)، أما الخـلاف المردود، الخلاف المرفوض فهو الخلاف الذي يقوم على اتباع الهوى والتعصب الأعمى من غير بينة ولا حجة ولا بـرهان، يريدون بذلك أن يمزقوا وحدة هذه الأمة وأن يفـرقوا هذا الدين شيعًا وأحزابًا، وأن يجعلوا منه أهواء متبعة وشهوات مطاعة.

فهذا هو الخلاف الذي يرفضه الإسلام والذي تصدى له علماء المسلمين في القديم والحديث، لأن أمثال هؤلاء أرادوا أن ينشروا الفوضى الدينية والفوضى العلمية، وهيهات هيهات أن يجتمع الحق والباطل في قول واحد أو أن تستوي الأنوار والظلم، وصدق الله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ (١٩) وَلا الظُّلُمَاتُ وَلا النُّورُ (٢٠) وَلا الظِّلُّ وَلا الْحَرُورُ (٢١) وَمَا يَسْتَوِي الأَحْيَاءُ وَلا الأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَاءُ وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾ (فاطر: ١٩-٢٢) اهـ.

إننا بحاجة ماسة لمعرفة أدب الخلاف وفقهه وأسبابه وأنواعه، فمنه الخلاف السائغ المعتبر، ومنه غير المنجبر، وقديمًا قالوا: «وما كل خلاف جاء معتبرًا»، ومنه خلاف التنوع وخلاف التضاد، ولما كان الخلاف كثيرًا ما يترتب عليه فرقة وبغض وضعف، قال ابن مسعود رضي الله عنه: «الخلاف شَرٌّ كله» لما أتم الصلاة خلف عثمان رضي الله عنه وكان يرى خلاف عثمان رضي الله عنه، لذا ينبغي علينا أن نتعرف على ضوابط الخلاف وآدابه، تحقيقًا لمعاني الوحدة والأخوة على أسس ودعائم صحيحة.

١ - أسباب الخلاف بين العلماء:

لم يكن الخلاف بين علماء الأمة المعتبرين في أصول الدين ومصادره الأصيلة وإنما كان الخلاف في أشياء لا تمس وحدة المسلمين الحقيقية وهو أمر لابد أن يكون، وقد كان الناس في عهده ﷺ يرجعون عند التنازع إليه فيحكم بينهم ويبين لهم الحق، ولكن بعد وفاة الرسول ﷺ اختلفت الأمة في أحكام الشريعة التي لا تقضي على أصول الشريعة، وأصول مصادرها، وهؤلاء الأئمة الثقات المعتبرين، الموثوق بعلمهم وأمانتهم ودينهم، ولا يخالفون ما دل عليه كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ عن عمد وقصد، وإنما يحدث منهم الخطأ في أحكام الله تعالى «لا في الأصول» وهذا الخطأ نتيجة الضعف البشري، وعدم

إحاطته بالأمور، وقد تكلم غير واحـد من العلماء في أسباب الخلاف بين الأئمة الأعلام كابن تيمية والشوكاني.

وذكر ابن عثيمين - رحمه الله - بعض هذه الأسباب قال:

ومختصرها في النقاط الآتية:

(١) أن يكون الدليل لم يبلغ هذا المخالف الذي أخطأ في حـكمه، أو بلغه على وجه لا يطمئن به، وهذا السبب يكون في الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم، أو ربما يكون الحديث قـد بلغ الرجل ولكنه لم يثق بناقله ورأى أنه مـخالف، فأخذ ما يراه أقوى منه.

(٢) أن يكون الحديث قد بلغه ولكنه نسيه، فكم من إنسان ينسى حديثًا، بل قد يُنسى آية.

(٣) أن يكون بلغه وفهم منه خلاف المراد.

(٤) أن يكون قد بلغه الحديث لكنه منسـوخ ولم يعلم بالناسخ، فيكون الحديث صحيحًا والمراد منه مفهومًا ولكنه منسوخ، والعالم لا يعلم بنسخه، فحينئذ له العذر لأن الأصل عدم النسخ حتى يعلم بالناسخ.

(٥) أن يعتـقد أنه معـارض بما هو أقوى منه من نص أو بإجمـاع، والأمر ليس كذلك.

(٦) أن يأخذ العالم بحديث ضعيف أو يستدل استدلالاً ضعيفًا وهذا كثير جدًا.

وهكذا فأنت ترى أن سبب الخلاف مبني على أمرين رئيسين:

(١) الاختلاف في ثبوت النص الشرعي.

(٢) الاختلاف في فهم النص الشرعي.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «لكن تنوع الشرع لهؤلاء وانتقاله لم يكن لتنوع نفس الأمر النازل على الرسول ﷺ، ولكن لتنوع أحوالهم، وهو إدراك هذا لما بلغه من الوحي، سمعًا وعقلاً، وعجز الآخر عن إدراك ذلك البلاغ إما سمعًا، لعدم تمكنه من سماع ذلك النص، وإما عقلاً، لعدم فهمه الأولى من النص» اهـ.

وَقَال ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ: ـ تحت عنوان **(لا يمكن توحيد الأمة على قول واحد في كل المسائل)**[1]: «الخلاف واقع بكل أنواعه، فالناس منهم المؤمن والكافر، والبر والفاجر، والعالم والجاهل، والمحسن والمسيء، لو نظرنا إلى أفهام العباد وقدراتهم لوجدناها متفاوتة، وسبب الخلاف لا يقتصر من حيث الأصل إلى النص المحتمل والفهم المتفاوت، بل يتعدى ذلك إلى أسباب الهوى والتعصب والتعلق بالشبهات. . . . وهي الأخرى متفاوتة ولكنها موجودة قائمة، وأحيانًا لا يزيلها مجرد البيان والتوضيح، إذ أن الإذعان والإيمان متفاوت بين الناس، وحسبنا أن نفرق بين الخلاف السائغ المعتبر «الذي لا يفسد للودِّ قضية»، وبين الخلاف الذي لا يعتبر كخلافنا مع طوائف الضلالة في معتقداتها الفاسدة.

وقد بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ أن من خالف الكتاب المستبين والسُّنَّة المستفيضة خلافًا لا يعذر فيه، فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع، إلا إن حرصنا على تحقيق معاني الوحدة والاتحاد وسعينا لتوضيح المفاهيم والعمل على رفع أسباب الشقاق والفرقة، طالما أن الأمر في استطاعتنا بألا يجعلنا ننسى أن الراجح عند فلان قد يكون مرجوحًا في نفس الأمر أو عند الآخر، وأن اجتهاد عالم في مسألة ليس هو نهاية ولن يلغيها اجتهاد غيره، وأن العالم لا يترك

---

(١) «الضوابط الشرعية لتحقيق الأخوة الإيمانية» للشيخ/ سعيد عبد العظيم ـ حفظه الله ـ (ص١٦٠-١٦٢).

اجتهاده لا اجتهـاد غيره، إلا إذا تبين له خطؤه، ولذلك فإن من يهدف إلى رفع الخلاف في مثل هذه المسـائل الاجتهادية يحصر سـيئتين: الأولى ـ وضع الشيء في غير محـله، وفي ذلك «للجهود المـطلوب حفظها»، والثانية ـ توسع الخلاف كما يقول أبو بكر بن عبد العزيز البغدادي.

وقد روى ابن عساكر ـ رحمه الله ـ أن أبا جعفر المنصور سـأل الإمـام مالك ـ رحمه الله ـ أن يحـمل الناس على كتابه الموطأ، فقـال له: لا تفعل هذا، فإن الناس قد سبقت اليوم أقاويل، وسـمعوا أحاديث وروايات، وأخذ كل قوم منهم بما سبق إليهم وعملوا به، ودانوا به من اختلاف الناس وغيرهم، وإن ردهم عما اعـتـقدوه شـديد، فـدع الناس ومـا هم عليـه ومـا اخـتـار أهـل كل بلد منهم لأنفسهم».

ولذلك فلا داعـي لضيق الصدور وتحـميل الأمـور ما لا تحتـمل، فقـضايا الخلاف السائغ وجدت بين أهل العلم من أهل السُّنَّة وأتباع السلف، وليست هي من قـضـايا البغض فـي الله والمعاداة في الله، ولذلـك جاء في مـجلة الدعـوة السلفية: وكذلك مـعرفة هذه الأسباب «أسباب الخـلاف السائغ»، وأنه لا سبيل لإزالتها يجعلنا لا نحـاول السير في طريق يتمناه البعض لقلة فهـمه لهذه المسائل ولقراءته لواحد من أهل العلم أو تـلقيه منه دون غيره، ألا وهو محـاولة توحيد الأمة في كل المسائل على قـول واحد، وقد يتعمق هـذا لدى بعض المبتدئين من طلاب العلم حين يجد كثيرًا من العلماء، خاصة المعـاصرين ينتصر لقول مُضَعِّفًا ما سواه، بل ربما لا يشير إلى الخلاف أصـلاً فضلاً عن الإشارة إلى درجته، وهل هو سائغ أم غير سائغ، ولا شك أن هذا مـسلك ما سلكه أحد من أئمة العلم، بل المشهور عنهم رده على من طلبه منهم، كما فـعل الإمام مالك مع أبي جعفر المنصور» اهـ.

وقال - حفظه الله -: - تحت عنوان **(عدم الاحتجاج بالخلاف)**[١]: «الناس طرفي نقيض، فبينما لا يُشير البعض إلى الخلاف أصلاً، ولا يعترف به - سائغًا أم غير سائغ -، رأينا البعض يحتج بالخلاف حتى وإن كان ساقطًا فاسد الاعتبار، وجماع القول هو مراعاة الخلاف لا الاحتجاج به.

وفي ذلك يقول الشاطبي: «وقد زاد هذا الأمر على قدر الكفاية، حتى صار الخلاف في المسائل محدودًا في جميع الإباحة، ووقع فيما تقدم وتأخر من الزمان الاعتماد في جواز الفعل على كونه مختلفًا فيه بين أهل العلم، لا بمعنى مراعاة الخلاف، فإن له نظرًا آخر، قال: وهو عين الخطأ على الشريعة، حيث جعل ما ليس بمعتمد معتمدًا، وما ليس بحجة حجة.

ثم قال: «حكى الخطابي في مسألة البتع[٢] المذكورة في الحديث عن بعض الناس أنه قال: إن الناس لما اختلفوا في الأشربة وأجمعوا على تحريم خمر العنب، واختلفوا فيما سواه، اجتمعوا على تحريمه وألغوا ما سواه.

قال الخطابي: وهذا خطأ فاحش، وقد أمر الله تعالى المتنازعين أن يردوا ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، قال الخطابي: ولو لزم ما ذهب إليه هذا القائل، للزم مثله في الربا، والصرف، ونكاح المتعة، لأن الأمة قد اختلفت فيها، قال الخطابي: وليس الاختلاف حجة، وبيان السُّنَّة حجة على المختلفين من الأولين والآخرين» اهـ.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «مع أن تعليل الأحكام بالخلاف علة باطلة في نفس الأمر، فإن الخلاف ليس من الصفات التي يعلق الشارع بها الأحكام في نفس الأمر، فإن ذلك وصف حادث بعد النبي ﷺ، ولكن يسلكه من لم يكن عالمًا بالأدلة الشرعية في نفس الأمر لطلب الاحتياط» اهـ.

---

(١) «الضوابط الشرعية لتحقيق الأخوة الإيمانية» للشيخ/ سعيد عبد العظيم - حفظه الله - (ص١٦٢-١٦٣).
(٢) **البتع:** شراب يُتخذ من العسل.

وَقَال - حَفِظَهُ اللهُ -: - تحت عنوان **(هل اختلاف الأمة رحمة؟)**[(١)]: «**يقول الإمام الخطابي:** والاختلاف في الدين ثلاثة أقسام:

القسم الأول - في إثبات الصانع ووحدانيته، وإنكاره كفر.

القسم الثاني - في صفاته ومشيئته، وإنكارهما بدعة.

القسم الثالث - في أحكام الفروع المحتملة وجوهًا، فهذا جعله الله رحمة وكرامة، وهو المراد بحديث: «**اختلاف أمتي رحمة**» الذي رواه البيهقي في المدخل بسند منقطع.

ولما أراد هارون الرشيد حمل الأمة على فقه الإمام مالك، قال له: يا أمير المؤمنين، إن اختلاف العلماء رحمة من الله تعالى على هذه الأمة، كل يتبع ما صح عنده، وكل على هدى، وكل يريد الله تعالى: «ومن قبل قال عمر بن عبد العزيز: ما سرني لو أن أصحاب محمد ﷺ لم يختلفوا، لأنهم إن لم يختلفوا لم تكن رخصة، وقال يحيى بن سعيد: أهل العلم أهل توسعة، وما برح المفتون يختلفون فيحل هذا، ويحرم هذا، فلا يعيب هذا على هذا.

ويقول ابن تيمية - رحمه الله -: «إن ما فيه خلاف إن كان الحاكم المخالف يخالف سُنَّة أو إجماعًا وجب الإنكار عليه، وكذلك يجب الإنكار على العامل بهذا الحكم، وإن كانت المسألة ليس فيها سُنَّة ولا إجماع، وللاجتهاد فيه مساغ فإنه لا ينكر على المخالف لرأي المنكر ومذهبه سواء كان المخالف مجتهدًا أو مقلدًا».

وقال القاسم بن محمد: «لقد نفع الله باختلاف أصحاب النبي ﷺ في أعمالهم، لا يعمل العامل بعمل رجل منهم إلا رأى أنه في سعة، ورأى أن خيرًا منه قد علمه»، وليس معنى ما نقلناه عن بعض أهل العلم أن الاختلاف نفسه رحمة أو أنه مطلوب شرعًا، وإنما المعنى أن أصحاب هذا الاختلاف لا يعذبون

---

(١) «الضوابط الشرعية لتحقيق الأخوة الإيمانية» للشيخ/ سعيد عبد العظيم - حفظه الله - (ص١٦٩، ١٧١).

طالما بذلوا وسعهم في معرفة الحق، كل حسب علمه وقدرته، وأصحاب هذا الاختلاف مرحومون، بمعنى أنه من اجتهد في الوصول للحق ولم يقصر فقد أدى ما عليه، وإن أخطأ فله أجر، وإن أصاب فله أجران كما دل عليه الحديث الصحيح، والحق واحد لا يتعدد، فالمطلوب شرعًا الاتفاق ما أمكن والبحث عن الحق قدر الطاقة، وإلا فالخلاف شر كله كما قال ابن مسعود رضي الله عنه، والكتاب والسُّنَّة يذمان الاختلاف، والواجب علينا أن نميز بين ما يسعنا وما لا يسعنا فيه الخلاف وبين ما يوصف بالرحمة وما يوصف بالمصيبة والسقم، وبين ما توحدت به الأمة مع وجوده، وبين ما هو أعظم أسباب تمزق الأمة وضعفها» اهـ.

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ -: - تحت عنوان **(أهمية إدراك وجود هذا الخلاف)**[1]: «ترى الدعوة السلفية أن الكثير من طلاب العلم وأبناء الصحوة الإسلامية لا ينتبهون لوجود هذا النوع من الاختلاف «الخلاف السائغ»، ويظنون أن كل مسائل الاختلاف بين العلماء مما يُعادى لأجله ويبغض المخالف له، وهذا قد يُوجِد من أسباب الفساد، والضغائن والتعادي ما لا يعلمه إلا الله، إدراك وجود هذا النوع من الاختلاف وعدم إمكانية إزالته يوسع صدور المسلمين لاحتماله، وليكن شعارنا في ذلك يسعنا ما وسع السلف الصالح، ولا يسعنا ما لم يسعهم؛ فإذا بقيت المودة والألفة بين السلف مع وجود هذا الاختلاف فليكن هذا حالنا أيضًا، ولنرفق بالمخالف لنا ولا يزيد إنكارنا على مجرد المذاكرة العلمية وبيان الأدلة التي نرى رجحانها، ولا نسمح للشيطان بإلقاء بذور العداوة عبر سيل الاتهامات بالجهل والضلال أو الانحراف عن منهج السُّنَّة وطريقة السلف وليكن الحوار الهادئ الذي نلتزم فيه بما أدبنا به العلماء وكما نعرفه من طرقهم في البحث والمناظرة والرد الرفيق على المخالف، ليكن هذا الحوار هو الأسلوب الذي ينتهجه

(١) «الضوابط الشرعية لتحقيق الأخوة الإيمانية» للشيخ/ سعيد عبد العظيم - حفظه الله - (ص١٧٢).

أبناء الصحوة في خلافاتهم حول المسائل التي يسوغ لهم فيها الاختلاف والاجتهاد، وليبذل كل منا جهده في معرفة الحق والعمل به، وليعذر الآخرين، داعيًا للجميع بالتوفيق لما يحبه الله ويرضاه، والقبول عنده سبحانه» اهـ.

وَقَال ـ حفظه الله ـ: ـ تحت عنوان (**تنبيه هام جدًا يتعلق بتكفير المعيَّن**)[١]: «قد يكون القول كفرًا أو يطلق القول بتكفير قائله، فيقال: من فعل كذا فهو كافر، من قال: كذا فهو كافر، أما الشخص المعين فلا يُكفر حتى تُقام عليه الحجة الرسالية، بحيث تنتفي الشبهات وتدرأ المعاذير، وهذه الحجة يقيمها عالم أو ذو سلطان مطاع، فلعل هذا الشخص حديث الإسلام ونشأ ببادية بعيدة أو عرضت له شبهات يعذره الله بها، أو عنده تأويل يمنع تكفيره كما قال النوويّ وابن تيمية وغيرهما من العلماء، إذا كانت الحدود تُدرأ بالشبهات كما في قصة النوبية التي زنت مع مرعوض بدرهمين، ولم يقم عمر رضي الله عنه الحد عليها، لما رآها تستهل بزناها، وقال له عثمان رضي الله عنه: **«ليس الحد إلا على من علم»**.

أقول: إذا كان الأمر كذلك وأولى ثم أولى أن نحتاط في أمر التكفير، وخصوصًا مع غربة الحال وانحراف الأوضاع.

وقد كان الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ يقول لعلماء وقضاة الجهمية: «أنا لو قلت قولكم لكفرت، ولكني لا أكفركم لأنكم عندي جُهَّال».

وكان الشيخ محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ يقول: «أنا لو رأيت الرجل يسجد عند قبر عبد القادر الجيلاني أو السيد البدوي لم أكفِّره حتى تُقام عليه الحجة الرسالية، التي يُكفَّر مخالفها «إن الناس قد ورثوا الإسلام وجهلوا معانيه ولم تقم عليهم الحجة الرسالية قيامًا يتأكد معه أن يحيى من حيٍّ عن بينة، وأن يَهلك من هلك أيضًا عن بينة، ثم المعلوم من الدين ضرورة يتفاوت زمانًا

(١) انظر: «الضوابط الشرعية لتحقيق الأخوة الإيمانية» للشيخ/ سعيد عبد العظيم ـ حفظه الله ـ (ص١٧٥-١٧٦).

ومكانًا وشخصًا، ولذلك لابد من حيطة وحذر، «فمن قال لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما إن كان كذلك، وإلا رجعت عليه»، كما جاء في الحديث الصحيح، وقد كان الإمام مالك ـ رحمه الله ـ يقول: «لو احتمل المرء الكفر من تسعة وتسعين وجهًا، واحتمل الإيمان من وجه لحملته على الإيمان تحسينًا للظن بالمسلم» اهـ.

وَقَال ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ: ـ تحت عنوان (**ضابط الحكم على تجمع معين انه من الفرق الضالة**)[1]: «توهم البعض أن الدعوات المعاصرة الموجودة على الساحة، من جملة الفرق النارية الضالة، وأن قول النبي ﷺ: «إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على اثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة ـ يعني الأهواء ـ كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة»[2]، ينطبق على هذه الدعوات، وهذا خطأ، فالدعوات المعاصرة متفاوتة فيما بينها قربًا وبُعدًا من مثل ما كان عليه رسول الله ﷺ وصحابته الكرام، ولذلك فلا يجوز التعميم، وقد بين الشاطبي ـ رحمه الله ـ في الاعتصام (٢/ ٢٠٠) ضابط الحكم على تجمع معين أنه من الفرق الضالة فقال: «وذلك أن هذه الفرق إنما تعد فرقًا بخلافها للفرقة الناجية في معنى كلي في الدين وقاعدة من قواعد الشريعة لا في جزئي من الجزئيات، إذ الجزئي والفرعي الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعًا، وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية، إلى قوله: ويجري مجرى القاعدة الكلية كثرة الجزئيات، فإن المبتدع إذا أكثر من إنشاء الفروع المخترعة عاد ذلك على كثير من الشريعة بالمعارضة» اهـ.

وَقَال ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ: «يتضح من العرض السابق أن هناك نوعًا من الخلاف قد يحدث بين الصفوف ولا يمنع من الوحدة الإسلامية والأخوة الإيمانية، ولكن

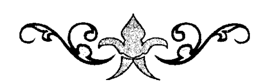
---

(١) «الضوابط الشرعية لتحقيق الأخوة الإيمانية» للشيخ/ سعيد عبد العظيم ـ حفظه الله ـ (ص١٨١-١٨٢).

(٢) رواه أبو داود وصححه الألباني، وفي رواية الترمذي: قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي».

بالنظر إلى الواقع حتى بين صفوف أهل السُّنَّة نجد أن البعض ذهب يقطع ما أمر الله به أن يُوصل لوجهة رآها، فسلك مع مخالفه مسلك الحدة والانفعال والقطيعة والهجر في غير موضعه، لازلت أذكر أحد الأفاضل وهو يعاتبني كيف أخذني المكفراتية ـ على حدِّ تعبيره ـ لإعطاء الندوة بالجامعة، وارتبت كثيرًا حتى علمت أنه يصفهم بهذا الوصف لكونهم يأخذون بالقول بتكفير تارك الصلاة تكاسلاً، وهي مسألة خلافية بين العلماء، الخلاف فيها سائغ معتبر لا يُفسد للودِّ قضية، ولكن انظر كيف استخدم هذا التعبير (المكفراتية) الذي يطلقه الناس على غُلاة التكفير الذين يتشبهون بالخوارج!!

والثاني الذي ينابذ إخوانه العداء ويترك التعاون معهم بسبب اهتمامهم بالانتشار والتوسع على حساب الإعداد والتربية الفردية، وما أيسر إدارة الكلام على الورق والكلام على التوسع الأفقي والرأسي، ومراحل الدعوة وغيره مما لا ينبغي الاختلاف عليه ولا على أهميته، ولكن يبقى النظر؛ فكل ظرف له متطلباته ومؤهلاته والفتوى تقدر زمانًا ومكانًا وشخصًا، والواجبات تسقط بالعذر والعجز وعدم الاستطاعة، وقد تدور المسألة على تحقيق الأولى فضلاً عن التداخل بين المراحل وصعوبة الفصل بين الوسائل والأهداف أحيانًا، فكيف نسوغ لأنفسنا التقاطع والتدابر والتخاصم بسبب ذلك؟! وهل مجرد الهجر والتباعد أو الحدة والانفعال ستحسم مادة النزاع وتعود بالمخالف لما نتمناه أو ندين به؟! وقد يكون مجتهدًا ومصيبًا في نفس الأمر»[1] اهـ.



(١) انظر: «الضوابط الشرعية لتحقيق الأخوة الإيمانية» للشيخ/ سعيد عبد العظيم ـ حفظه الله ـ (ص١٩٤-١٩٥).

من منهج
الشيخ/ ياسر برهامي - حَفِظَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - حَفِظَهُ اللهُ -: «تواجه الصحوة الإسلامية عقبات عديدة وعوائق مختلفة على طريق الوصول إلى هدفها المنشود لإعلاء كلمة الله في الأرض، وتعبيد الناس لربهم وإلههم - سبحانه وتعالى -، والتمكين للإسلام، ومن هذه العوائق ما يكون من فعل أعداء الله من الكفار والمنافقين، وهذه - رغم كثرتها وخطرها - ليست بعوائق حقيقية، لأن الله - سبحانه - تكفل بهم بشرط تقوى المسلمين وصبرهم، قال تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ (آل عمران: ١٢٠)، ولكن المشكلة الحقيقية تتمثل في ما يكون من أبناء الصحوة أنفسهم، ولقد كانت مشكلة الاختلاف الكبير بين الاتجاهات الإسلامية المتعددة في فهم الإسلام، وفي تطبيقه، وفي وسائل الدعوة ومناهجها وأهدافها، وأولويات العمل الإسلامي من أعظم العوائق في طريق الصحوة، مما كان له أكبر الأثر في انصراف كثير من عوام المسلمين عن فصائل الصحوة الإسلامية كلها، لأنهم يرونهم يختلفون في الكثير والقليل، والصغير والكبير، فيكون المبرر الشيطاني لدى الشخص غير الملتزم، بأن الصواب هو الابتعاد عن الجميع حتى يتَّفقوا، وازداد الأمر سوءًا بحدوث المعارك الكلامية، بل وبالأبدان والسلاح أحيانًا، بين الاتجاهات المختلفة مما أتاح الفرصة لأعداء الإسلام من الكفار والمنافقين لاستغلال هذا التطاحن، وكما قالوا: تمكنوا من اللعب على وتر التناقض بين الاتجاهات الإسلامية المختلفة لإضعاف الجميع، وقد كان لهم

ـ للأسف البالغ ـ ما يريدون، أو كثيرًا مما يريدون في معظم البلدان الإسلامية التي ظهرت فيها الصحوة ـ حفظها الله وبارك فيها، وهدى أبناءها لسواء السبيل ـ.

واندفع أكثر الاتجاهات الإسلاميـة في طريقه الذي يراه ملقيًا باللوم على من خالفه في التقصير والفشل، وزادت نبرة الحديث بين الإسلاميين حدة، واشتعلت حواراتهم ومـجادلاتهم بعبارات نارية، وقـذائف ملتهبـة على المخالفين، مما دفع بالبعض في مـحاولة لعلاج قـضية الخلاف إلى نبـذ العمل الإسلامي الجـماعي جملة، للتخلص من خلافات الجماعات متأولاً حديث رسول الله ﷺ لحذيفة رضي الله عنه: «فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض على أصل شجرة فتموت وأنت عرض عليها» (متفق عليه)، على هذه الجماعات الإسلامية التي لا يشك هو ولا غيره في عملهـا من أجل الإسلام، مع أن تأويل الحـديث الذي لا إشكال فيـه على أهل البدع الدعاة على أبواب جهنم، وهم الذين يتمثلون في واقعنا في المنافقين الذين يصدون عن سبيل الله كالعلمانيين والقـوميين والحزبيين، بالإضافة إلى أهل البدع كالخوارج والطرق الصوفيـة والروافض ونحوهم، مع أن هذا المسلك لم يغير من الأمر شيئًـا، بل ازدادت الخلافات على هذه المسألة كغـيرهامن المسائل، وتوقف العمل الإسـلامي في كثـير من المواطن والبلاد بسـبب عدم حـسمهـا أو بسبب الاقتناع بعدم مشـروعية الاجتماع على الطاعات، فـتعطلت تلك الطاعات، التي لا يطيق الأفراد القيام بها، والتي لا يمكن إتمامهـا بأي صورة إلا بالاجتماع حول قيادة واحدة، وفهم واحد وعمل واحد»[1].

وَقَالَ ـ حفظه الله ـ: «والجماعات الإسلامية المعاصرة فيها شيء من هذا النوع من الاختلاف ـ نعني: اخـتلاف التنوع[2] ـ فبعض الجـماعات والاتجاهات اهتمـامها

(١) «فقه الخلاف بين المسلمين» (ص٣-٤).
(٢) وهو ما لا يكون فيـه أحد الأقوال مناقضًا للأقـوال الأخرى، بل كل الأقوال صحيـحة، وهذا مثل: وجوه القراءات وأنواع التشهدات والأذكار. «فقه الخلاف بين المسلمين» (ص١٤).

الأكبر طلب العلم بأنواعه من علم بالحديث والرجال والفقه والتفسير والأصول والعقائد وغيرها، وبعض الجماعات اهتمامها بالدعوة والتبليغ، وبعضها بالجهاد في سبيل الله كما هو الآن في البوسنة وكشمير وغيرهما، ومنها ما يكون اهتمامها بالتواجد في مراكز التأثير في المجتمع من خلال العمل المنظم كالنقابات ونحوها، والمواقع الاقتصادية، أو في العمل السياسي عند من يرى جوازه ومشروعيته، ولاشك أن هذا التنوع مطلوب، وليس بمذموم، بل تحقيق التكامل فيه بين الاتجاهات الإسلامية هو ما يحقق للصحوة كل خير، ولكن لابد لتحقيق أكبر الفائدة من هذا النوع من الاختلاف من تجنب محاذير وأمراض ظهرت في العمل الإسلامي المعاصر، بل ظهر فيما سبق من العصور ونبه عليها العلماء، فمن هذه المحاذير:

١ - أن يكون انشغال الأفراد والجماعات بما يرونه أفضل الأعمال سببًا لتركهم الواجبات الأخرى التي تمثل الحد الأدنى من الالتزام بالإسلام.

٢ - المحذور الثاني الذي لابد من تجنبه لتحقيق هذا التكامل المنشود بين الإتجاهات الإسلامية هو أن يربى الأفراد داخل هذه الجماعات على تحقير الأعمال والعلوم الأخرى التي ليس لجماعته اهتمام كبير بها في سبيل حفز هممهم على تنفيذ ما يطلب منهم.

٣ - أما المحذور الثالث الذي يجب تجنبه في هذا النوع من الاختلاف فهو عقد الولاء والبراء على هذه الأعمال المتنوعة والأولويات المختلفة، وتقديمه على أصل الولاء لدين الله والمنهج الإسلامي الصحيح، منهج أهل السنة والجماعة بشموله وتوازنه[1].

(١) باختصار من «فقه الخلاف بين المسلمين» للشيخ/ ياسر برهامي - حفظه الله -.

وَقَالَ - حفظه الله -: «قد تكون المسألة اجتهادية وفيها جملة من الأدلة تختلف طرق الجمع بينها، وليس واحدٌ من الأدلة قاطعًا على غيره، فتكون المسألة من مسائل الخلاف السائغ، ولكن قد يكون البعض قد استبانت له فيها سنة رسول الله ﷺ، فلا يقول بها، بل يعارضها بأقوال العلماء المجردة عن الدليل عنده، فهو يعرف السنة، ويعرف أن بعض أهل العلم خالفها، ولا يعرف وجهه ولا دليله، فيعارض من خالفه بمجرد آراء العلماء، فهذا مخالف للإجماع، قال الشافعي - رحمه الله -: أجمع العلماء على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس.

وقال لرجل سأله عن مسألة فأجابه فيها بحديث، فقال له: أتقول به يا أبا عبد الله؟، قال: أتراني خرجت من الكنيسة؟، أتراني أشد على وسطي زنارًا؟! أقول: قال رسول الله ﷺ، ولا أقول به؟، نعم على العين والرأس.

وسُئِل أبو موسى الأشعري رضي الله عنه عن مسألة فأجاب فيها، ثم قال: ائت ابن مسعود فسله فسوف يوافقني، فقال ابن مسعود: قد ضللت إذًا، وما أنا من المهتدين إن وافقته، ولكن أقول بقول رسول الله ﷺ، وذكر الحديث.

وغير ذلك كثير عن أئمة الهدى والعلم، لا يرون لأحد حجة في خلاف ما علمه من سنة رسول الله ﷺ.

وقد تكون المسألة اجتهادية في حق عالم لعدم علمه بالسنة فيها، فيجتهد، ويكون من تبعه على اجتهاده غير معذور، إذا كان قد علم السنة واستبانت له، لأنه في هذه الحالة خالف الإجماع بعد مخالفته لأدلة الكتاب والسنة بوجوب اتباع رسول الله ﷺ.

أهمية إدراك وجود هذا الاختلاف:

إن كثيرًا من طلاب العلم وأبناء الصحوة الإسلامية لا ينتبهون لوجود هذا النوع من الاختلاف، ويظنون أن كل مسائل الاختلاف بين العلماء مما يعادى فيه، ولأجله، ويبغض المخالف له، وهذا قد يُوجِد من أسباب الفساد والضغائن والتعادي ما لا يعلمه إلا الله، وإدراك وجود هذا النوع من الاختلاف، وعدم إمكانية إزالته يوسع صدور المسلمين لاحتماله، وليكن شعارنا في ذلك «يسعنا ما وسع السلف الصالح، ولا يسعنا ما لم يسعهم»، فإذا بقيت المودة والألفة بين السلف، مع وجود هذا الاختلاف، فليكن هذا حالنا أيضًا، ولنرفق بالمخالف لنا، ولا يزيد إنكارنا على مجرد المذاكرة العلمية وبيان الأدلة التي نرى رجحانها، ولا نسمح للشيطان بإلقاء بذور العداوة عبر سيل الاتهامات بالجهل أو الضلال، أو الانحراف عن منهج السنة وطريقة السلف.

وَقَالَ - حفظه الله -: «وليكن الحوار الهادئ الذي نلتزم فيه بما أدبنا به العلماء، وكما نعرفه من طرقهم في البحث والمناظرة والرد الرفيق على المخالف، ليكن هذا الحوار هو الأسلوب الذي ينتهجه أبناء الصحوة في خلافاتهم حول المسائل التي يسوغ فيها الاختلاف والاجتهاد، وليبذل كل منا جهده في معرفة الحق والعمل به، وليعذر الآخرين داعيًا للجميع بالتوفيق لما يحبه الله ويرضاه، والقبول عنده سبحانه»[1].

وَقَالَ - حفظه الله -: «ومن أعظم وأهم أسباب العلاج أن نعلم حرمة المسلم وحرمة البغي والاستطالة عليه أيًا من كان، طالما بقي في دائرة الإسلام، ولم

---

(١) «فقه الخلاف بين المسلمين» (ص٣٧-٣٨).

يخرج منها إلى الكفر، فنتعامل بشرع الله مع من عاملنا به ومع من لم يعاملنا، فما عاقبت من لم يتق الله فيك بمثل أن تتقي الله فيه».

والحذر واجب في تناول أحوال المخالفين من الوقوع في الغيبة باسم النصيحة، ومن تلمس العثرات والفرح بالسقطات تحت شعار بيان الحق، ومن خديعة الشيطان بالتنافس على المنازل والرياسات الدنيوية تحت شعار الحرص على إمامة المتقين.

ووالله إن النصيحة للمسلمين واجبة، وكشف الباطل وبيان الحق واجب، والحرص على إمامة المتقين من صفات عباد الرحمن، وإن لم تكن بالضرورة عن طريق الرياسة عليهم، فكم من إمام للمتقين وهو في زمرة المغمورين الخاملين رب أشعث أغبر ذي طمرين، لا يؤبه له، مدفوع بالأبواب لو أقسم على الله لأبره ولكن المشكلة الحقيقية في النية والإخلاص والزهد الحقيقي في الدنيا وترك البغي والاستعلاء[1].

التعصب المذموم للأسماء والأشخاص، وضعف الولاء على الكتاب والسنة:

وهذا السبب من أسباب الاختلاف، وهو من أخطرها تدميرًا للعمل الإسلامي، بل هو الذي جعل الكثيرين ممن نحسب منهم الصدق والإخلاص والرغبة في نصرة الإسلام يقولون بعدم العمل الجماعي جملةً، واعتبار الجماعات الإسلامية العاملة على الساحة أحزابًا باطلة يجب التحذير منها وعدم الانتساب لها والعمل من خلالها، ولقد حذرنا الرسول ﷺ من دعوى الجاهلية، ولما تنادى المهاجرون: يا للمهاجرين، وتنادى الأنصار: يا للأنصار، قال: «**أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم، دعوها فإنها منتنة**»[2].

---

(١) «فقه الخلاف بين المسلمين» (ص٤٧).

(٢) رواه مسلم وغيره.

مع أن اسم المهاجرين والأنصار من أشرف الأسماء، وهي من الأسماء التي سماهم الله بها في كتابه، وسماهم بها الرسول ﷺ في سنته، ومع ذلك حين صارت شعارًا ينتصر الناس له دون تبين المحق من المبطل؛ صارت جاهلية، وهذا للأسف كثير بين المسلمين اليوم، يتعصب الناس لجماعة معينة أو لعالم معين، أو لبلد معين، ينصر على ذلك ويغضب على ذلك، يتغاضى عن المخالفات التي تصدر من جماعته أو طائفته، ويعظم ما يصدر من غيرهم، ويعمل على المصالحة المحدودة لطائفته دون النظر إلى مصالح باقي المسلمين.

ويزداد الأمر سوءًا إذا رأى أن جماعته هي وحدها جماعة المسلمين التي من فارقها فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه.

ولاشك أن هذه الأمراض تؤثر على القلب وإخلاصه ونصيحته لله وكتابه ولرسوله وللمؤمنين، وتفتح باب اللعب على الصراعات الداخلية بين أبناء الصحوة لأعداء الإسلام؛ ينفذون منه لضرب الجميع، ولابد أن تتكاتف الاتجاهات الإسلامية لعلاج هذه الظاهرة، وليس هذا العلاج حتمًا بإلغاء الجماعات وإبطالها، ولا حتى بعدم ذكر أسمائها؛ فإن الاجتماع على إقامة الواجبات من الفروض.

والانتساب إلى أسماء معينة كالانتساب إلى بلد أو عالم أو طائفة ليس بمحرم في الشرع؛ فإن رسول الله ﷺ لما لحظ بداية ظهور دعوة الجاهلية بين المهاجرين والأنصار لم يعالجه بتحريم الانتساب إلى هذه الأسماء، بل بتحذيرهم من حقيقة دعوى الجاهلية وهي الانتصار للأسماء دون معرفة الحق.

وهذه هي التربية الواجبة التي يجب أن يتربى عليها أبناء الصحوة جميعًا، ولا يزال العلماء ينتسبون إلى بلادهم: كالمدني، والمصري، والخراساني، والنووي، والعسقلاني، وإلى مذاهب أئمتهم: كالشافعي، والمالكي، والحنبلي،

والحنفي. ولم ينكر العلماء التسمية ولم يحرموها، حتى بعد ظهور العصبية، بل تحارب العصبية دون تحريم ما أحله الله.

ولا يتحقق ذلك إلا بتعميق الولاء على الكتاب والسنة، وأن الأتباع إنما يعملون لنصرة الإسلام، وأنه لابد من قبول الحق والمعاونة عليه ممن جاء به وعلمه كائنًا من كان، وأن توزن مواقف الجماعات بميزان الشريعة، لا بمجرد أسمائها، فقد نجد البعض يرفض عملاً معينًا أو نظامًا معينًا لمجرد أن الجماعة الفلانية - التي يخالفها - هي التي قامت به، فالدليل عنده لزوم مخالفتهم؛ على سبيل المثال: من المعروف أن جماعة الإخوان المسلمين تهتم بالتواجد في الهيئات والأنظمة كالنقابات واتحادات الطلاب ونحوها، وجماعة كجماعة التبليغ تهتم بالخروج للناس لدعوتهم، فلا يجوز أن ينكر البعض هذا التواجد أو هذا الخروج لمجرد أنه إذا فعلنا ذلك صرنا مثلهم.

ونحن بلاشك لابد أن يكون عملنا منضبطًا بالشرع بعيدًا عن البدع، وفي نفس الوقت لا نهدم الخير لوجود دخن فيه، بل نعرف المعروف وننكر المنكر والدخن، ونعين على الحق ولا نعين على سواه، فهذه حقيقة الولاء على الكتاب والسنة[1].

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ -: **واقع المسلمين اليوم إلى أي أنواع الاختلاف ينتمي؟ وكيف نتعامل معه؟**

بالنظر إلى أحوال المسلمين وواقعهم اليوم؛ نجد الساحة الإسلامية تموج بالاختلافات، بل المنازعات والصراعات أحيانًا كثيرة، وتختلف وجهات النظر

---

(١) من كتاب: «فقه الخلاف بين المسلمين (ص٥٧-٥٩)

من الحريصين على وحدة العمل الإسلامي ومستقبل الصحوة حول وسائل معالجة هذا الواقع:

* فيرى البعض أن التعدد الحاصل بين الاتجاهات والجماعات الإسلامية لا ضرر منه ولا حرج شرعًا من وجوده، ولا يُطلب من الجماعات المختلفة أن تسعى إلى الاجتماع؛ لأن كلاً منها على خير وعمل صالح.

ولاشك أن هذه النظرة إنما تصح على بعض أنواع الاختلاف الواقع بين الجماعات الإسلامية، وليس كل أنواع الاختلاف، وهذا هو اختلاف التنوع الذي ذكرناه، وأما القول بأنه لا يطلب شرعًا السعي إلى الاجتماع فغفلة كبيرة عن الفساد والمنكرات والمعاصي الحاصلة بين الاتجاهات المختلفة بسبب التفرق، والمفترض في اختلاف التنوع التكامل والتعاضد، وهو أمر مفقود إلى حد كبير في أبناء الصحوة باتجاهاتها المختلفة.

* ويرى البعض أن هذا التعدد والافتراق خير للمسلمين من جهة أن أعداءهم سوف يتركونهم في دعوتهم طالما كانوا مفترقين، أما لو اجتمعوا فسيكون ذلك معجلاً لضربهم.

وهذه النظرة أيضًا قاصرة عن التفريق بين الأمر الشرعي والأمر القدري؛ فالحكم والمصالح التي يقدرها الله - سبحانه وتعالى - من تقدير السيئات - ومن السيئات الافتراق والاختلاف المذموم والتنافس على الدنيا والغيبة والنميمة والوقيعة في المسلمين - هذه الحكم لا تجعل طلب السيئات والحرص عليها والفرح بوجودها مشروعًا؛ بل يجب كراهيتها ومخالفتها.

وما يدريك ما يقدره الله في الطاعات لو أطعناه - سبحانه - وائتلفنا على كتابه وسنة نبيه ﷺ على طريقة الصحابة والسلف من الخيرات والبركات

أضعاف ما نحسبه من حكمة ومصلحة من وراء السيئات؛ فلابد أن يكون سعينا للاجتماع وهو مطلب شرعي سبق بيانه، وعدم الرضا بالافتراق الحاصل، وكثير منه من النوع المذموم بدلالة نتائجه على قلوب أبناء الصحوة.

ولابد أن نفرق بين الاحتجاج بالقدر والحكمة القدرية على أمر قد مضى وصار بمنزلة المصائب ـ وإن كان معه ذنب فتلزم التوبة منه ـ وبين الاحتجاج بهذه الحكم القدرية في إبقاء هذا الواقع والرضا به واستمراره في المستقبل، فهذا الثاني من جنس الاحتجاج بالقدر على المعائب والذنوب، ولا خلاف عند أهل السنة في ذم ذلك، لماذا نفترض دائمًا أن الأعداء إذا أرادوا ضرب المسلمين تم لهم ما أرادوا على الوجه الذي خططوه! فليكن لنا في البوسنة دروس، فقد خططوا لإبادة المسلمين لمجرد اسم الإسلام دون حقيقة العمل به، ومع ذلك إذا بالنائم الكامن في النفوس يخرج من نومه وكمونه ليقلب موازينهم عليهم، وهل نظن أننا إذا أطعنا الله سلط الله علينا عدونا أكثر من تسليطه علينا إذا تفرقنا؟ فهل هذا من حسن الظن بالله؟ ثم إنه من الممكن أن يتفق المسلمون ويظهروا عدم اتفاقهم إذا رأوا المصلحة في ذلك، ولكن الجميع يعلم أن هذا غير حاصل رغم أن البعض من الأعداء يتوهم ذلك ويقول للناس إنها أدوار قسموها فيما بينهم.

* ويحاول البعض الوقوف موقف التوسط بين الاتجاهات الإسلامية المتباينة ليكون قريبًا من الجميع، ويرى أن الاختلافات المعاصرة كلها من جنس الاختلاف السائغ الذي لا يفسد للود قضية.

ولاشك أيضًا أن هذا الموقف قاصر في نظرته على بعض الاختلافات لا على كل أنواعها، فإن منها بلاشك ما هو مذموم لا تصلح الوسطية المتوهمة فيه، كما أن هذا الموقف يمكن أن يسع أفرادًا لكنه لا يسع جماعة أو جمعًا غفيرًا

من الأفراد؛ لأنهم بذلك الموقف سوف يصبحون تيارًا جديدًا واتجاهًا جديدًا له أنصاره وخصومه ومنازعاته.

وأراح البعض نفسه بأن أقنع نفسه وغيره بإنكار التجمع مطلقًا، معللاً ذلك بالعيوب الناشئة عن الجماعات والعصبية الممقوتة التي تظهر في أتباعها، وآثر العمل الفردي، وظهرت التجمعات حول أشخاص الدعاة دون وجود أي نظام للعمل على استكمال العمل الإسلامي والقيام بفروض الكفايات إلا نظام الشيخ والتلميذ وما قد يقتنع به البعض من أعمال الخير.

ولا يخفى أن هذه النظرة تفقد الرؤية الصحيحة لمستقبل العمل الإسلامي، ولا تحدد خطوات محددة لتطور العمل والقيام بفروض الكفايات الضائعة، كما أن هذه التجمعات إن قويت فهي جماعة دون مسمى، أو أن مسماها هو اللاجماعة، أو هو اسم قائدها ومعلمها وآراؤه، وليس منهجًا متكاملاً قابلاً للاستمرار والبقاء بعد غياب القائد بموت أو عجز أو غيره.

وهذا ما لابد للصحوة أن تنتبه له، فعمر الأمم والدعوات ليس بعمر الأشخاص، بل عمرها يقاس بالأجيال وتغيرات الشعوب بما يحتاج إلى عقود أو قرون، فهل نعد دعوتنا لتحمل هذه الرحلة الشاقة أم هي مرتبطة بأشخاصنا تذهب بذهابها، وتمرض بمرضها، وتموت بموتها؟ لاشك أن البقاء بإذن الله هو للنظام والمنهج والجماعة.

* والبعض من أصحاب الاتجاهات الإسلامية يعتبر أن جماعته هي المصيبة دائمًا في كل خلاف، وأن كل من خالفها فعليه أن يترك جماعته لينضم إليهم، وهي نظرة ضيقة فيها من الغلو وعدم تقدير واقع أيٍّ من الجماعات والاتجاهات الموجودة على الساحة.

الموقف الذي نراه:

وبعد هذا الاستعراض السريع لوجهات النظر، فما هو الموقف الذي نراه؟

فالجواب ـ وبالله التوفيق ـ: أنه قد ذكرنا خلال بحثنا أنواع الاختلاف، وأمثلة لكل، وكثير مما ذكرنا من واقع العمل الإسلامي والحركات الإسلامية ـ باركها الله وحرسها وحفظها ـ، ويمكننا أن نلخص من الأمثلة المذكورة إلى أن أنواع الاختلاف الثلاثة المذكورة:

ـ فمنها ما يرجع إلى اختلاف التنوع، وهذا يجب استثماره والتعاون عليه، ولا يصح أن نسعى لإلغاء هذا الاختلاف؛ لأنه بالتكامل فيه يتم الواجب ويتحقق المقصود بإذن الله بالشروط التي ذكرناها.

ـ ومنها ما يرجع إلى اختلاف التضاد السائغ، وهذا يجب احتماله وأن يسعنا كما وسع سلفنا الصالح، ولا يفسد الود والمحبة بيننا لوجود هذا النوع من الاختلاف، ولكن يلزم ضبطه جيدًا وبذل الوسع في تحقيقه، والرجوع إلى أمثل أهل العلم عند الاختلاف، مع الالتزام بقواعد أهل السنة في ذلك.

ـ ومنها ما يرجع إلى اختلاف التضاد غير السائغ، وهذا يجب علاجه، وذلك بمحاربة البدع والضلالات والأقوال الباطلة، والاجتماع على منهج أهل السنة والجماعة، والعمل على نشره بتفاصيله، وهذا يقتضي تحقيق هذا المنهج وتحديده تحديدًا مفصلاً في قضايا العقيدة والعمل والدعوة ومناهج التغيير، وغير ذلك.

ولا شك أن أفضل المؤهلين لتحقيق هذه المعالجة المطلوبة هم الجماعات الملتزمة بمنهج أهل السنة على طريقة السلف.

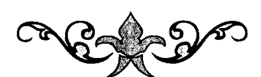
وهي تحتاج إلى توحيد جهودها وتقارب صفوفها، وبذل الوسع في نشر منهجها، ووحدتها واجتماعها فريضة منشودة، فإن تعدد القيادة في مكان واحد

في زمان واحد من الاختلاف المذموم الذي يجر الصراع على الرياسة وما معه من مفاسد ومحن ـ نسأل الله العافية منها ـ، فلابد لهذه الاتجاهات أن تضع في أولويات عملها تحقيق التواصل فيما بينها للوصول إلى هذه الغاية المقصودة، ووجود منهج أهل السنة في جماعة واحدة قوية كفيل بإذهاب الدخن من الاتجاهات الأخرى على الأقل إن لم يوحد صفوف الأمة كلها خلف قيادة أهل العلم من أهل السنة وتحت لوائها: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ﴾ (الرعد: ١٧).

وليست هذه بأحلام وردية غير قابلة للتطبيق، بل مع التجرد والإخلاص والعمل المستمر، نرجو الله أن يمن على هذه الأمة بوحدتها ورشدها وصلاحها.

ونحن إذ أوضحنا حقيقة موقفنا، وبيَّنا ما يسعنا وما لا يسعنا من وجوه الاختلاف، وحددنا معالم منهج أهل السنة كما تعلمناه نمد أيدينا لتحقيق هذا الواجب الشرعي للسير على طريق العلاقة الأفضل بين الاتجاهات الإسلامية، ونحن ندعو الله ونرجوه أن يكون لدعوتنا الصدى الذي نرجوه لدى إخواننا الأحباء من أبناء الصحوة الإسلامية جميعًا الذين نحبهم ونتولاهم، وهم والله أعز وأغلى وأكرم من نعاشرهم في مجتمعنا، ولا نرى لأمتنا أملاً إلا من خلالهم، ولا نبض حياة إلا من خلال بقائهم عاملين دعاة مجاهدين لإعلاء كلمة الله في أرضه.

فاللهم ألِّف بين قلوبنا، وأصلح ذات بيننا، وانصرنا على عدوك وعدونا، واهدنا سبل السلام، وأخرجنا من الظلمات إلى النور، واجعلنا هداة مهتدين[١].



(١) من كتاب: «فقه الخلاف بين المسلمين» (ص٩١-٩٥).

من منهج
الشيخ/ أحمد فريد - حَفِظَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

سأنقل للقارئ الكريم كلامًا للشيخ أحمد حول مسألة التحاب في الله تعالى، والأخوة في دينه، وأنها من أفضل القربات، والائتلاف بين الإخوة أبناء الدعوة الواحدة.

قَالَ - حَفِظَهُ اللهُ -: «وبعد . . فإن التحاب في الله تعالى، والأخوة في دينه من أفضل القربات، وألطف ما يُستفاد من الطاعات في مجاري العادات، ولها شروط يلتحق بها المتصاحبون بالمتحابين في الله تعالى، وبالقيام بحقوقها يتقرب إلى الله زلفى، وبالمحافظة عليها تنال الدرجات العلى، قال تعالى: ﴿ **وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** ﴾ (الأنفال: ٦٣).

قال ابن مسعود ﷺ: «**هم المتحابون في الله**»، وفي رواية: «**في المتحابين في الله**» (رواه النسائي والحاكم في «مستدركه»، وقال: «صحيح»).

وعن ابن عباس ﷺ، قال: «**إن الرحم لتقطع، وإن النعمة لتكفر، وإن الله إذا قارب بين القلوب لم يزحزحها شيء**»، ثم قرأ: ﴿ **لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ** ﴾ الآية، رواه الحاكم أيضًا.

قال أبو عمرو الأوزاعي - رحمه الله تعالى -: «حدثني عبدة بن أبي لبابة عن مجاهد ولقيته فأخذ بيدي، فقال: إذا التقى المتحابان في الله، فأخذ أحدهما

بيد صاحبه، وضحك إليه، تحاتت خطاياهما، كما تحات ورق الشجر»، قال عبدة: فقلت: «إن هذا ليسير»، فقال: «لا تقل ذلك، فإن الله يقول: ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ﴾ الآية، قال عبدة: «فعرفت أنه أفقه مني».

وعن عمير بن إسحاق قال: «كنا نتحدث أن أول ما يرفع من الناس الألفة».

ومما ابتلي به أهل هذا الزمان، ضعف الترابط والإخاء، وقلة المودة والمحبة في الله ـ عزَّ وجَلَّ ـ، فلا يصحب الأخ أخاه إلا لعلة دنيوية، ولا يبغضه كذلك إلا لعلة دنيوية، ولم يكن ذلك من هدي السلف الصالح ﷺ، قد كانوا لا يصحبون أحدًا إلا إذا علموا رضا الله تعالى عنه، ولا يحبون أحدًا ولا يبغضونه لعلة دنيوية، وفي الحديث: **«من أحب لله، وأبغض لله، وأعطى لله، ومنع لله، فقد استكمل الإيمان»**[(١)].

ولاشك في أن الأخوة الإيمانية مقدَّمة على أخوة الرحم، ورابطة الإيمان أقوى من رابطة النسب، قال الله ـ عزَّ وَجَلَّ ـ: ﴿لا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ (المجادلة: ٢٢)، وقال ـ عزَّ وَجَلَّ ـ: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ (التوبة: ٧١).

قال بعضهم:

وأحبب لحُبِّ الله من كان مؤمنًا ❖❖❖ وأبغض لبغض الله أهل التَّمَرُّد

وما الدين إلا الحب والبغض والولا ❖❖❖ كذاك البرا من كل غاوٍ ومُعتدي

---

(١) رواه أبو داود في «السنة» برقم (٤٦٥٦)، وقال المنذري: وفي إسناده القاسم بن عبد الرحمن، وقد تكلم فيه غير واحد، وله شاهد من حديث معاذ عن أنس الجهني، أخرجه أحمد (٣/ ٤٤٠)، والترمذي (٩/ ٣٢٣)، في «صفة القيامة»، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، ورواه البغوي في «شرح السنة» (١٣/ ٥٤)، وقال المحقق: وإسناده قوي.

قال ابن رجب ـ رحمه الله تعالى ـ: «ومن تمام محبة الله محبة ما يحبه، وكراهة ما يكرهه، فمن أحب شيئًا مما كرهه الله، أو كره شيئًا مما يحبه الله، لم يكمل توحيده وصدقه في قوله: لا إله إلا الله، وكان فيه من الشرك الخفي بحسب ما كرهه مما أحبه الله، وما أحبه مما يكرهه الله».

وقال ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ: «من أحب شيئًا سوى الله، ولم تكن محبته له لله، ولا لكونه معينًا له على طاعة الله، عذب به في الدنيا قبل اللقاء»[1].

انظر: «الحب في الله، وحقوق الأخوة»، (ص٥-٧).

ومناسبة ذكري لهذا الكلام هو أنه في هذا الزمان أصبح عند بعض الغلاة والرافضة لمنهج السلف من الجهال المتعالمين تقديس وحب شديدان للرجال، وبهذا الحب والتقديس ينسون في بعض الأحايين أن لهم جميعًا ربًا يرجعون إليه، لماذا؟ . . لأنه أصبح اليوم من يعظم كلام الشيخ أو الآية أو الملا، ولا يعير كلام الرب أي اهتمام، هذا ما نلمسه في هذه الأيام من التعصب الممقوت بين أفراد فرقة الغلاة والرافضة لمنهج السلف التي تتجاسر على الرمي بكلام الملك العلام، عرض الحائط، وتقبل كلام الشيخ، وإن كان وقعه على الناس مثل جيفة الغائط ـ والله المستعان ـ.

قال القرافي ـ رحمه الله تعالى ـ: «ما كل أحد يستحق أن يعاشر ولا يصاحب ولا يسارر»، وقال علقمة: «اصحب من إن صحبته زانك، وإن أصابتك خصاصة عانك، وإن قلت سدد مقالك، وإن رأى منك حسنة عدها، وإن بدت منك ثلمة سدها، وإن سألته أعطاك، وإذا نزلت بك مهمة واساك، وأدناهم من لا تأتيك منه البوائق، ولا تختلف عليك منه الطرائق».

ويقول الشيخ أحمد بن عطاء: «مجالسة الأضداد ذوبان الروح، ومجالسة الأشكال تلقيح العقول، وليس كل من يصلح للمجالسة يصلح للمؤانسة، ولا كل من يصلح للمؤانسة يؤمن على الأسرار، ولا يؤمن على الأسرار إلا الأمناء فقط»[1].

وقال الأوزاعي: «الصاحب للصاحب كالرقعة للثوب، إذا لم تكن مثله شانته»، قيل لابن السماك: «أي الإخوان أحق بإبقاء المودة؟»، قال: «الوافر دينه، الوافي عقله، الذي لا يَملّك على القرب، ولا ينساك على البعد، إن دنوت منه داناك، وإن بعدت عنه راعاك، وإن استحضرته عضدك، وإن احتجت إليه رفدك، وتكفي مودة فعله أكثر من مودة قوله».

وقال بعض الأدباء: «لا تصحب من الناس إلا من يكتم سرك، ويستر عيبك، فيكون معك في النوائب، ويؤثرك بالرغائب، وينشر حسنتك، ويطوي سيئتك، فإن لم تجده فلا تصحب إلا نفسك».

أما حسن الخلق، فلابد منه، إذْ رُبَّ عاقلٍ يدرك الأشياء على ما هي عليه، ولكن إذا غلبه غضب أو شهوة أو بخل أو جبن أطاع هواه، وخالف ما هو المعلوم عنده، لعجزه عن قهر صفاته، وتقويم أخلاقه، فلا خير في صحبته.

قال أبو حاتم ابن حبان ـ رحمه الله ـ: «الواجب على العاقل أن يعلم أنه ليس من السرور شيء يعدل صحبة الإخوان، ولا غم يعدل غم فقدهم، ثم يتوفى جهده مفاسدة من صافاه، ولا يسترسل إليه فيما يشينه، وخير الإخوان من إذا عظمته صانك، ولا يعيب أخاه على الزلة، فإنه شريكه في الطبيعة، بل يصفح، ويتنكب محاسدة الإخوان، لأن الحسد للصديق من سقم المودة، كما أن الجود بالمودة أعظم البذل، لأنه لا يظهر ود صحيح من قلب سقيم.

---

(١) انظر: «أدب الدنيا والدين» للماوردي (ص١٤)، «الحب في الله» (ص٢١).

وَقَالَ أيضًا: «العاقل لا يصاحب الأشـرار، لأن صحبة صـاحب السوء قطعة من النار، تعقب الضغائن، لا يستقيم وده، ولا يفي بوعده، وإن من سعادة المرء خصـالاً أربعًا: أن تكون زوجته مـوافقة، وولده أبرارًا، وإخـوانه صالحين، وأن يكون رزقـه في بلده، وكل جليس لا يستـفيـد المرء منه خيـرًا، تكون مجـالسة الكلب خيـرًا من عشـرته، ومن يصحب صـاحب السوء لا يسلم، كـما أن من يدخل مداخل السوء يتهم»[1].

وَقَالَ ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ وهو يتحـدث عن حقوق الأخـوة، ومسـتلزمات الصحـبة والمحبـة: اعلم أخي ـ وفقني الله وإياك لما يحب ويرضى ـ أن لكـل مسلم على أخيه المسلم حـقوقًا، وهذه الحقوق أوجـبها عقد الإسـلام، وصارت لكل مسلم بهذا العقد حرمة، لا يحل لأحد أن يهـتكها، وقد أتت جملة من هذه الحقوق، وبيان لهذه الحـرمة في كلام من أوتي جوامع الكلم ﷺ، واختـصر له الكلام اختـصارًا، فـمن ذلك قوله ﷺ: **«حق المسلم على المسلم ست: إذا لقيته فسلم عليه، وإذا دعاك فأجبه، وإذا استنصحك فانصح له، وإذا عطس فحمد الله فشمته، وإذا مرض فعده، وإذا مات فاتبعه»**[2].

وفي بيان حرمة المسلم، وما لا يجوز للمسلم أن يقع فيه مع سائر المسلمين، يقول ﷺ: **«إياك والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا**

---

(١) انظر: «روضة العقلاء ونزهة الفضلاء» (ص٩٢-٩٣-١٠١)، «الحب في الله» (ص٢١-٢٤).

(٢) رواه البـخـاري برقم (١٢٤٠)، ومـسلم بـرقم (٢١٦٢)، وأبو داود برقم (٥٠٣٠)، والنسـائي برقم (١٩٣٧)، وفي «الكبرى» برقم (١٠٠٤٩)، والترمـذي برقم (٢٣٣٧)، وابن ماجه برقم (١٤٣٥)، وأبو يعلى برقـم (٥٩٣٤-٦٥٠٤)، وابن حبـان برقم (٢٤٢)، وتمام الرازي فـي «فـوائده» برقم (١١٧١)، و«الروض البسام»، والبيهقي في «الكبرى» (٥/٣٤٧)، و(١٠/١٠٨)، وفي «الأدب» برقم (٢٤١)، وفي «الشعب» برقم (٨٧٥٣-٩١٦٧)، والبغوي في «شرح السنة» برقم (١٤٠٥) من طرق عن أبي هريرة.

تنافسوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، وكونوا عباد الله إخوانًا، المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يخذله، ولا يحقره، التقوى ههنا - ويشير إلى صدره -، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام: دمه، وماله، وعرضه»[(١)] .

فهذه الحقوق العامة، وهذه الحرمة المؤكدة للمال، والعرض، والدم، ثابتة بعقد الإسلام، وهي تزداد تأكدًا وتوثقًا في حق الإخوان، فإن عقد الأخوة رابطة بين الشخصين، كعقد النكاح بين الزوجين، ويترتب على هذا العقد حقوق المال والبدن واللسان والقلب، وبمراعاة هذه الحقوق تدوم المودة وتزداد الألفة، ويدخل المتعاقدان في زمرة المتحابين في الله، وينالان من الفضل والثواب، نسأل الله أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه، وأن يدخلنا في زمرتهم، مع من أحبنا، وأحببناه، وذكر هذه الحقوق، وأقتصر منها على ما ذكره من حقوق الأخوة في اللسان.

قَالَ - حَفِظَهُ اللهُ -: «وهي بالسكوت تارة، وبالنطق أخرى، فمن حق الأخ على أخيه، أن يسكت عن ذكر عيوبه في غيبته وحضرته، بل يتجاهل عنه، أما ذكر عيوبه ومساويه في غيبته فهو من الغيبة المحرمة، وذلك حرام في حق كل مسلم، ويزجرك عنه أمران بالإضافة إلى زجر الشرع:

---

(١) رواه البخاري برقم (٥١٤٣-٦٠٦٦-٦١٦٤-٦٧٢٤)، وفي «الأدب المفرد» برقم (٤١٠-١٢٨٧)، ومسلم برقم (٢٥٦٣)، وأبو داود برقم (٤٩١٧)، والترمذي برقم (١٩٨٨)، والإمام أحمد في «المسند» برقم (٧٣٣٣-٧٨٤٥-١٠٠٠٢-١٠٧١٢-١٠٢٥٦-١٠٩٦٢)، والطيالسي في «المسند» برقم (٢٦٥٦)، ومعمر في «جامعه» برقم (٢٠٢٢٨)، ومالك في «الموطأ» (٢/ ٩٠٧-٩٠٨)، والحميدي في «المسند» برقم (١٠٨٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» برقم (٤٥٧)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٥٦٨٧) كما في «الإحسان»، والبيهقي في «الكبرى من السنن» (٦/ ٨٥)، وفي «شعب الإيمان» برقم (١١١٥٢)، والبغوي في «شرح السنة» برقم (٣٥٣٣)، من طرق عن أبي هريرة.

أحدهما - أن تطالع أحوال نفسك، فإن وجدت فيها شيئًا واحدًا مذمومًا، فهوِّن على نفسك ما تراه من أخيك، وقدر أنه عاجز عن قهر نفسه في تلك الخصلة الواحدة، كما أنت عاجز عما أنت مبتلى به.

الأمر الثاني - أنك تعلم أنك لو طلبت منزهًا عن كل عيب اعتزلت عن الخلق كافة، ولم تجد من تصاحبه أصلاً، كما قال النابغة الذبياني:

وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ اخًا لا تَلُمُّهُ ••• عَلَى شَعَثٍ ايُّ الرِّجَالِ المُهَذَّبُ

فما من أحد من الناس إلا وله محاسن ومساوئ، فإذا غلبت المحاسن المساوئ فهو الغاية، والمؤمن أبدًا يحضر في نفسه محاسن أخيه، لينبعث من قلبه التوقير والود والاحترام، وأما المنافق اللئيم، فإنه أبدًا يلاحظ المساوئ والعيوب».

قال ابن المبارك: «المؤمن يطلب المعاذير، والمنافق يطلب العثرات»، وقال الفضيل بن عياض: «الفتوة العفو عن زلات الإخوان».

ومن ذلك أن يسكت عن مماراته وجداله، قال بعض السلف: «من لاحى الإخوان وماراهم قلَّت مروءته، وذهبت كرامته»، وقال عبد الله بن الحسن: «إياك ومماراة الرجال، إنك لن تعدم مكر حليم، أو مفاجأة لئيم».

وبالجملة .. فلا باعث على المماراة إلا إظهار التميز بمزيد العقل، والفضل، واحتقار المردود عليه بإظهار جهله، وبالغ بعضهم في ترك المراء والجدال، فقال: «إذا قلت لأخيك: قم، فقال: إلى أين؟، فلا تصحبه، بل ينبغي أن يقوم ولا يسأل».

والمراء يفتن القلب، وينبت الضغينة، ويجفي القلب، ويقسيه، ويرقق الورع في المنطق والفعل.

عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من ترك المراء وهو مبطل، بُنِيَ له بيتٌ في ربض الجنة، ومن تركه، هو محق، بني له في وسطها، ومن حسن خلقه بني له في أعلاها»[(١)].

وقال خالد بن يزيد بن معاوية الأموي: «إذا كان الرجل مماريًا لجوجًا معجبًا برأيه، فقد تمت خسارته»، وقال الحسن البصري: «إياك والمراء، فإنه ساعة جهل العالم، وبها يبتغي الشيطان زلته»[(٢)].

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ -: «ومن ذلك التعليم والنصيحة: قال رسول الله ﷺ: «الدين النصيحة ..»[(٣)].

وبخاصة إذا استنصح الأخ أخاه، وجب عليه أن يخلص له النصيحة، كما سلف في الحقوق العامة للمسلمين، وينبغي أن تكون النصيحة في ستر لا يطلع عليه أحد، فما كان على الملأ فهو توبيخ وفضيحة، وما كان في السر، فهو شفقة ونصيحة.

قال الشافعي - رحمه الله تعالى -: «من وعظ أخاه سرًا، فقد نصحه وزانه، ومن وعظه علانية فقد فضحه وشانه»، وقال - رحمه الله -:

تغمدني بنصحك في انفرادي ❖ وجنبني النصيحة في الجماعة
فإن النصح بين الناس نوع ❖ من التوبيخ لا أرضى استماعه
وإن خالفتني وعصيت قولي ❖ فلا تجزع إذا لم تعط طاعة

---

(١) قال: رواه أبو داود في «الأدب» برقم (٤٧٧٩)، وابن ماجه في «المقدمة» برقم (٥١)، والنسائي في «المجتبى» (٦/ ٢١)، من حديث فضالة بن عبيد رضي الله عنه، ورواه الترمذي بمعناه، قال ابن الأثير: «ربض الجنة» مشبه بربض المدينة، وهو ما حولها من العمارة.

(٢) انظر: «الحب في الله» (ص٢٦-٣٤) بتصرف.

(٣) رواه مسلم في «الإيمان» في بيان لا يدخل الجنة إلا المؤمنون عن تميم الداري (١/ ٣٧).

وتتأكد النصيحة كذلك إذا تغير أخوك، عما كان عليه من العمل الصالح، قال أبو الدرداء رضي الله عنه: «**إذا تغير أخوك، وحال عما كان عليه، فلا تدعه لأجل ذلك، فإن أخاك يعوج مرة ويستقيم مرة**»، وحكى عن أخوين من السلف انقلب أحدهما عن الاستقامة، فقيل لأخيه: ألا تقطعه وتهجره؟، فقال: أحوج ما كان إليَّ في هذا الوقت لما وقع في عثرته أن آخذ بيده، وأتلطف له في المعاتبة، وأدعو له بالعود إلى ما كان عليه.

والأخوة عقد ينزل منزلة القرابة، فإذا انعقد تأكد الحق، ووجب الوفاء بموجب العقد، ومن الوفاء به أن لا يهمل أخاه أيام حاجته وفقره، وفقر الدين أشد من فقر المال، والأخوة عند النائبات وحوادث الزمان، وهذا من أشد النوائب.

والقريب ينبغي أن لا يهجر من أجل معصيته، حتى يقام له بواجب النصيحة، وذلك لأجل قرابته، قال الله تعالى لنبيه ﷺ في عشيرته: ﴿ **فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ** ﴾ (الشعراء: ٢١٦)، ولم يقل: إني بريء منكم، مراعاة لحق القرابة ولحمة النسب، ولهذا أشار أبو الدرداء لما قيل له: ألا تبغض أخاك، وقد فعل كذا؟، فقال: «**إنما أبغض عمله، وإلا فهو أخي**».

وكذا التفريق بين الأحباب من محاب الشيطان، كما أن مقارفة العصيان من محابه، فإذا حصل للشيطان أحد غرضيه، فلا ينبغي أن يُضاف إليه الثاني»[(١)].

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ -: «ليس الوفاء موافقة الأخ فيما يخالف الحق في أمر يتعلق بالدين، بل من الوفاء له المخالفة».

وهذا على العكس تمامًا مما يفعله الغلاة وأتباعهم، فإنهم يتركون النصح لمشائخهم، بل يدافعون عنهم بالباطل، ويرمون من يخالفهم بأبشع التهم، ولا

---

(١) انظر: «الحب في الله وحقوق الأخوة» (ص٣٧-٣٨).

يجترئون على قولة الحق من أجل إقامة الدين، وبيان أنهم مخطئون، ويجب عليهم أن يصححوا ما أخطأوا فيه، لكنهم كما قيل: «أسد عليَّ وفي الحروب نعامة» بل فراشة.

كان الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ آخى محمد بن الحكم، وكان يقربه ويقبل عليه، ويقول: «ما يقيمني بمصر غيره، فاعتل محمد، فعاده الشافعي، فقال:

مَرض الحبيبُ فعدتُه ❖ فمرضت من حذري عليه
وأتى الحبيبُ يعودني ❖ فبرئت من نظري إليه

وظن الناس لصدق مودتهما أنه يفوض أمر حلقته إليه بعد وفاته، فقيل للشافعي في علته التي مات منها: «إلى من نجلس بعدك يا أبا عبد الله، فاستشرف له محمد بن الحكم، كما استشرف الحجوري وطلب من الشيخ مقبل ذلك عند وفاته، وهو عند رأسه ليومئ إليه، فقال الشافعي: سبحان الله أيشك في هذا؟، أبو يعقوب البويطي، فانكسر لها محمد، ومال أصحابه إلى البويطي، مع أن محمداً كان قد حمل عنه مذهبه كله، لكن كان البويطي أفضل وأقرب إلى الزهد والورع، فنصح الشافعي لله وللمسلمين، وترك المداهنة، ولم يؤثر رضا الخلق على رضا الله تعالى، والمقصود أن الوفاء بالمحبة من تمامها النصح لله»[1].

وإن شئت قلت: النصح لله مقدم على الوفاء بمحبة الإخوان[2].

قلت: «فهل يتخذ الغلاة من هذه القصة عبرة وعظة يتعظون، ويعتبرون بها؛ لأنهم قد أخلوا سلوكيات المنهج الحق الصافي الرباني، السلفي، وأخلوا

---

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» لابي حامد الغزالي (٩٧٧).
(٢) انظر: «الحب في الله» (ص٤٤).

بمعالم الدعوة السلفية الحقة، لماذا؟ لأن جاهلهم الشيخ ربيع نصَّب يومًا من الأيام صالح البكري إمامًا يقتدى به ويحتذى به، ويقتفى أثره بسبب أن البكري وافق ربيعًا في مخالفته لأبي الحسن، ظلمًا وعدوانًا، وزورًا، وبهتانًا، وكان محمد بن عبد الله الريمي، الملقب بالإمام يخالف الاثنين، فقال الشيخ ربيع للإمام هذا البكري قد شمطت لحيته من الشيب في الدعوة السلفية، ثم لما أن وافق الريمي ربيعًا في كذبه وفجوره، وعداوته على خلق الله، بدأ يطرح من شأن البكري، ويقرب الريمي، ولكن هيهات؛ فإنهم كما قيل في المثل اليمني: «القطة إذا جاعت أكلت أبناءها»، فأصبح الإمام يذم البكري، والبكري يذم الربيع، والربيع يذم الخريف، والخريف يذم الشتاء، وهلم جرا.

لماذا؟ .. لأنهم جميعًا بدون استثناء - وأعني بهذا مشائخ الفتنة، أي الذين ولجوا في الفتن على إخوانهم - مداهنون يقدمون من يكون معهم، ويؤخرون من يكون ضدهم، يعظمون ويرفعون من شأن من كان معهم، وبالمقابل ينزلون على حط من يخالفهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.



من منهج

الشيخ/ جاسم المهلهل - حَفِظَهُ اللهُ تَعَالَى -

في التعامل مع المخالف

قال - حفظه الله -: «إن الكثير من الدعاة يحسن الحديث والخطابة، ولكنه يعجز أن يكون مستمعًا جيدًا، وبهذا يُحْرَم من كم من المعلومات والأرقام والإحصائيات، ومعرفة الواقع، ونظرات الآخرين، وتحليلاتهم، وتقويمهم، وبهذا الحرمان قد يفقد أكثر من نصف أدوات المعرفة والحكم الصحيح، وحسن الإصغاء وطوله يبعد السآمة والملل عن المجلس، فالمكان الذي يتحدث فيه الجميع، كل بما عنده من إمكانات وقدرات يعتبر منتدى محببًا، كل يجد مكانه من خلال ما يحسن، وما من إنسان إلا ويحسن أشياء ويجهل أشياء، كما وأن الإصغاء الجيد يشجع قدرات المتكلمين، ويخرج منهم قادة يُكملون المسير ويحملون المشعل للبشرية، والاستماع بدقة واهتمام بالمتكلم يجعل من المستمع أستاذًا جيدًا في النقد والتوجيه الذي يحتاجه المبتدئون، ليتحصلوا على الإجازة من أساتذتهم، وهم شباب»[١].

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ -: «وإن من أكبر الأخطاء في الممارسات التي تستخدم اليوم أن كل مجموعة من مجاميع العمل الإسلامي تبحث عن رموز وقادة العمل، لتنال منها، وتحط من مكانتها، بل إن الأمر قد تطاول إلى قادة العلم والعمل، وأخذت أقلام وألسنة الخطيئة تنال منهم، وهم يظنون أنهم بذلك يتيحون الفرصة لقادتهم وعلمائهم أن يظهروا بعد إزاحة الكبار، ليظهر الصغار، وهم بذلك

---

(١) «الأوراق الثمانية» (ص٢٢-٣٢).

مخطئون، وعن الصراط ناكبون، لأنه متى سقط الكبار مات الصغار، فهم إنما يكبرون ويعيشون بالظل والفيء الذي يعمله الكبار!! . . فهل لنا في سيرة البرزالي من موعظة؟!، وهل في منهجه في الوفاء مدرسة؟! . . كان لا ينتقص فاضلاً، بل يوفيه فوق حقه ـ كما قال ذلك الذهبي في (الدرر الكامنة) (٣/ ٣٢٢-٣٢٣) برقم (٣٢٢٩) ـ فكم من فاضل اليوم قدم روحه، والآخر أنفق ماله، وذاك بذل وجاهته، وهذا في دين الله عظيم، والأجر فيه إن شاء الله كبير، ولكن للبشر احتياجاتهم الطبيعية التي كان يراعيها النبي ﷺ، فهذا أبو سفيان يسبق مسلمة الفتح إلى دين الله، ويحقن الدماء في بلد الله الحرام، فيكرمه النبي ﷺ، بقوله: **«من دخل دار أبي سفيان فهو آمن»**[(١)].

ويوصي بالوفاء للمرأة على ما قدمت وضحت: **«استوصوا بالنساء خيرا»**، بل يوصي بالوفاء للجمل الذي شكا إلى نبي الله ﷺ إهمال أهله له بعد أن كبر وعجز عن العمل»[(٢)].

---

(١) رواه مسلم برقم (١٧٨٠)، وأبو داود برقم (١٨٧١)، والنسائي في «الكبرى من السنن» برقم (١١٢٩٨)، والإمام أحمد في «المسند» برقم (١٠٩٦١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤/ ٤٧١)، وابن خزيمة في «صحيحه» برقم (٢٧٥٨)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣/ ٣٢٤)، وابن حبان في «صحيحه» برقم (٤٧٦٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٥٣)، والبيهقي في «الكبرى من السنن» (٩/ ١١٧-١١٨)، وفي «دلائل النبوة» (٥/ ٥٦-٥٧) من طريق سليمان بن المغيرة به عن أبي هريرة مطولاً، ورواه مسلم برقم (١٧٨٠)، وأبو داود برقم (١٨٧٢-٣٠٣٤)، والنسائي في «الكبرى من السنن» برقم (١١٢٩٨)، والإمام أحمد في «المسند» برقم (٧٩٠٩)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» برقم (١٧٣٨)، وأبو يعلى في «المسند» برقم (٦٦٤٧)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٣/ ٣٢٥)، من طريق حماد بن سلمة وسلام بن مسكين، عن ثابت به مختصرًا، ورواه الطيالسي فى «المسند» (٤/ ١٨٨- ١٩٠) برقم (٢٥٦٤)، ومن طريقه رواه أبو عوانة في «المسند» (٤/ ٢٣٠)، والبيهقي في «الكبرى من السنن» (٩/ ١١٧-١١٨)، وفي «دلائل النبوة» (٥/ ٥٥-٥٦) بسند صحيح.

(٢) رواه الإمام أحمد فى «المسند» (٤/ ١٧٣) من طرق صحيحة.

فهل تكون الحركات الإسلامية لرجالاتها وذرياتهم؟ . . أم يتركونهم لنوائب الدهر وعصف الزمان؟، لقد حفظ النبي ﷺ لخديجة وفاءها حتى بعد وفاتها عندما أكرم العجوز التي كانت تأتي إليها في حياتها. وها نحن أولاء نرى قادة العمل الإسلامي عمالقة كبارًا تتلمذ على أيديهم وكتاباتهم عشرات الآلاف، يتوفاهم الله سبحانه، فينساهم العاملون، إما عمدًا، وإما انشغالاً بأمور لا تنتهي، ولا يعذر المنشغل بها، نحن لا ندعو إلى تمجيد الأموات، بل إلى إعطائهم حقوقهم، وللأسف الشديد، أصبحت قلة الوفاء صفة مجتمعاتنا اليوم، حتى وصل الأمر في بعض صوره إلى عدم وفاء الولد لأبيه وأهله»[١].

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ - وهو يوصي الحركات الإسلامية العاملة في الساحة بالتزود من العلم: «فإذا أرادت الحركات الصواب في بنائها، وخطابها السياسي والاجتماعي، فلا تتعسف الطريق، ولتلتزم جادة العلم لتطوِّع رأيها لما صح من الدليل، ولا تلوي أعناق النصوص انتصارًا للنفس وما اعتادت عليه»[٢].

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ -: «النصيحة للآخرين لا تعني تقريعهم، بل تعني الأخذ بأيديهم ومساعدتهم، لكي يبتعدوا عن مواطن الخطأ، والسعي معهم في ذلك، فهذا محمد بن محمد البكري أبو عبد الله بن الحاج الغرناطي، قال عنه ابن الخطيب: كان صالحًا شديدًا على أهل الدنيا، لا تأخذه في الله لومة لائم، كثير النصح للناس، ساعيًا في مصالحهم، مات سنة ٧١٥»[٣].

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ -: «نصيحة الناس وقوة اللسان والجرأة فيه، هبة من الله - سبحانه وتعالى - تستخدم لخير الآخرين؛ فإن لم تستخدم لذلك فلا أقل من أن تُحجب عن الشر، وهذه هي وصية العلماء بعضهم لبعض، فهذا محمد بن

---

(١) «الأوراق الثمانية» (ص٣٢-٣٥). (٢) انظر: المصدر السابق (ص٤٧-٤٨).
(٣) انظر: «الدرر الكامنة» (٤/ ٣٥٤ - برقم ٤٨٣).

عيسى بن معتوق الشيباني القومي الشاعر، يقول عن نفسه، لما دخلت إلى منطقة قوص، قال لي ابن دقيق العيد: أنت رجل فاضل، والسعيد من تموت سيئاته معه، فلا تهجُ أحدًا، قال: فلم أهجُ أحدًا، فمات ـ رحمه الله تعالى ـ بقوص سنة (٧٠٧)»[١].

كلمة من ذهب: «السعيد من تموت سيئاته معه» لو استطاع الناس اليوم أن يجعلوها عنوانًا لحياتهم، في وقت تفرح وسائل الإعلام، وتزداد نسبة مبيعاتها في كل سيئة يقومون على نشرها، بل يبحثون عن عورات الناس، في بيوتهم وأسرهم، ليجعلوها عناوين لصفحاتهم ـ رحم الله علماءنا ـ، تركنا توجيهاتهم، وأخذنا بنزعات نفوسنا»[٢].

وَقَالَ ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ وهو يتكلم عن الإنصاف حتى مع المخالفة: «وهذا كل ما نجده اليوم عند عامة الناس، وحري بأهل العلم والفضل، أن يدربوا أنفسهم على الإنصاف، لأثره في إشاعة المحبة، وإزالة الفرقة، ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (المائدة: ٨)، وما أجمل سلفنا في امتثالهم لهذا الخلق، فهذا علي بن إسماعيل بن يوسف القونوي علاء الدين الفقيه الشافعي كان يقول عن نفسه:

عرفت الشر لا للشر ❖ لكن لتوقيه
ومن لا يعرف الشر ❖ من الخير يقع فيه

وقد رد على أهل الاتحاد من الصوفية في تصانيفه، لكن ظل هناك ميل عنده إلى محيي الدين بن عربي، ومع ذلك، قال الإمام الذهبي: «حدثني ابن كثير: أنه حضر مع المزي عند القونوي، فجرى ذكر الفصوص لابن عربي، فقال القونوي: لاريب أن الكلام الذي فيه كفر وضلال، فقال له بعض أصحابه: أفلا

(١) انظر: «الدرر الكامنة» (٤/ ٣٢٩) برقم (٤٤٣٢). (٢) انظر: «الأوراق الثمانية» (ص٨٧-٨٨).

يتأوله مولانا، فقال: لا إنما يتأول كلام المعصوم، وكان يعظم شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية، ويذب عنه، مع مخالفته له وتخطئته له، وعندما تكلم ابن حجلة على ابن تيمية رد الشيخ القونوي، وقال: هذا ما يُفهم من كلام الشيخ تقي الدين، ولهذا قال عنه الإمام الإسنوي: كان صالحًا ضابطًا متثبتًا كثير الإنصاف، مثابرًا على تحصيل الفائدة، طاهر اللسان، مهيبًا وقورًا، مات ـ رحمه الله تعالى ـ سنة (٧٢٩هـ)»[١].

وَقَالَ ـ حفظه الله ـ وهو يتكلم على التجمل بالأخلاق الكريمة: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»[٢]: «هكذا كان الاهتمام بالأخلاق عن طريق الحق، ولم لا يكون هذا، وحسن الخلق مع الله يزيد في محبته؟، وكذلك التجمل مع الخلْق يقربهم إلى بعضهم، فما أصبح الناس يطمع بعضهم ببعض بمال وجاه، فقد انتشر هذا بين الخلق، حتى استغنى الناس عن طلبهما، وظل الخلق يطلبون ما هو نادر من الأخلاق، ولأهميته وتميزه، كان الوصف من الله ـ سبحانه ـ لنبيه ﷺ: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ (القلم: ٤)، والأخلاق يتفاضل بها الناس؛ فالفاضل من غلبت فضائله رذائله، فقدر بوفور الفضائل على قهر الرذائل، فسلم من شين النقص، وسعد بفضيلة التخصيص»[٣].

وحسن الخلق عندما يضاف إلى غزارة العلم، يجتمع الخير بعضه إلى بعض، فهذا يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف الحلبي الأصل، المزِّي، أبو الفرج، جمال الدين الحافظ، كان كثير الحياء والاحتمال، والقناعة والتواضع، والتودد إلى الناس، قليل الكلام جدًا، حتى يسأل فيجيب ويجيد،

---

(١) انظر: «الدرر الكامنة» (٣/ ٩٥ برقم ٣٦٨٤) من «الأوراق الثمانية» (ص٩٣-٩٤).

(٢) سيأتي تخريجه. (٣) انظر: «تسهيل النظر وتعجيل الظفر» (ص٦-٧).

وكان لا يتكثر بفضائله، ولا يغتاب أحدًا، ويتوجه إلى الصالحين ماشيًا، وفيه حياء وحلم، وسكينة واحتمال، وقناعة وترك للتجمل، وصبر على من يؤذيه، وكان طويل الروح، رصين الخلق جدًا، لا يرد بعنف، ولا يتكثر بفضائله، ولا يكاد يغتاب أحدًا، وكان ذا ديانة وتصون من الصغر وسلامة باطن، وعدم دهاء، حسن الصحبة، خيِّر الطوية»[1].

هذا هو منهج العمالقة في جمعهم بين العلم والأخلاق، وليتنا نستفيد اليوم من طريقتهم، ونتخلى عن طريق الجمع بين الجهل وجلافة الأعراب، وإن كان المزي لا يكفي دليلاً، فهذا سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر بن قدامة المقدسي، القاضي تقي الدين، مسند العصر، قال الذهبي ـ عنه ـ: كان محبًا للرواية، كثير التلاوة، طيب الأخلاق، صاحب ليل وتهجد، وصيام وإيثار وسماح، حليم النفس، منبسطًا لقضاء الحوائج، لين العريكة، وكان لا ينهر أحدًا، ويصمم على مرداه بعقل وسكون، وفيه بر بأقاربه، ولطف بالناس، وكان من حمله أنه لما وقعت محنة ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في سنة (٧٠٥هـ)، وألزم الحنابلة بالرجوع عن معتقدهم، وهددوا، تلطف بهم وترفق، إلى أن سكنت القضية، ولم يك شيئًا»[2].

صفات لو أردنا أن نقف عند كل واحدة منها، لطال الحديث، ولكنها ومضة خير حول حلمه، وعدم نهره لأحد، مسألة يحتاجها قادة الدعوة والعلماء اليوم، فطيش الشباب وتصرفاتهم الحماسية وأغلاطهم المتكررة، تحتاج من أهل العلم والتربية إلى سعة صدر، وعدم النهر، حتى لا تُكسر روح الشباب عندهم، ولا توهن جذوة الحماس في نفوسهم، ولكن في الوقت نفسه، لا تعالج المشاكل

---

(١) انظر: «الدرر الكامنة» (٢٣٣٥-٢٣٦) برقم (٥١٢٢).

(٢) انظر: «الدرر الكامنة» (٢/ ٢٤٢) برقم (٨٣٧).

والمحن بروح الاندفاع عند الشباب، بل برجاحة عقول الكبار، وتصميمهم، وسكونهم، إلى حين تجاوز المحنة والمشكلة، حيث بها حافظ قاضي الحنابلة ابن قدامة على العقيدة الصحيحة، والتمسك بها في محنة أصحابها من غير أن يورد مجاميع الحنابلة السجون والمذابح»(١).

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ - وهو يتكلم عن الصلة وعدم القطيعة مع المخالفين، قال: «.. الاختلاف كما أننا ندعو إلى تقليله، ومن ثم قطعه، إلا أننا لا ننكره، ونعترف به كواقع بشري، نعمل على التعامل معه في أقل الخسائر، وهذا يحتاج إلى خلق وأدب خاص، يسمى بأدب الخلاف، كان سلفنا ﷺ يتعاملون معه سجية وطبعًا، فهذا إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع بن ضياء الفزاري الصعيدي الأصل، كان مع مخالفته لشيخ الإسلام ابن تيمية لا يهجره، ولما مات شيع جنازته وقعد لعزائه»(٢).

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ - وهو يتكلم عن أهل الدعوة والعلم يلتقون مع بعضهم البعض لنصرة الحق: «الحق لابد له من معين، ولكي ينتشر، يلزم أن يتحرك الجميع، وأن يضع كل واحد ما عنده من الحق والجهد، وأن يتناسى المتخاصمون في الأمور الشخصية والفرعية ما بينهم، من أجل إنجاح المشروع الإسلامي الكبير، فالأمر الذي يعالج اليوم من الأمة الإسلامية أكبر من أن تتفرق فيه الجهود، انظروا من أجل ألا تُسفك الدماء في بيت الله الحرام، أعطى النبي ﷺ لأبي سفيان ﷺ مكانة اجتماعية: «**من دخل دار أبي سفيان فهو آمن**»، لو أعطيت اليوم لعالم فذ يدخل جديدًا إلى الحركات الإسلامية، لأدى ذلك إلى

---

(١) انظر: «الأوراق الثمانية من كوامن المائة الثامنة» (ص٩٦-١٠٠).

(٢) انظر: «الدرر الكامنة» (٢/ ٢٤٢) برقم (٨٣٧)، وانظر أيضًا: «الأوراق الثمانية» (ص١٠١-١٠٢) طبعة مؤسسة الكلمة للنشر والتوزيع.

مشاكل قد تصل إلى شــق الصف الواحـد، نعـم إنه فقـه الموازنات المشروع لا ما أراده أهل الأهـواء والبـدع المنحرفين عن جادة السلف الذي ينقل عنهم الشيخ - حفظه الله تعالى - الذي غاب مع ضـجيج الخطابات الرنانة، والصراخ العاطفي المؤقت، فالعلماء يأخـذ بعضهم من بعض، من غير تكبر لسن أو لشـهرة، فهذا عبـد الله بن المؤمن بن الوجيه بن عـبد الله بن علي بن المبـارك الناصر الواسطي تاج الدين، ويُقال: نجم الدين المغربي، ولد سنة (٦٧١هـ)، قال عنه الذهبي في طبقات القراء: «له كتاب نفيس في القـراءات العشر، اسمه (الكفاية)، ونظمها، وقد أثنى عليـها البرهان الجـعبري، وهو أكـبر منه، وقـال الذهبي: أخذ عني، وأخذت عنه، وأقـرأ الناس ببغداد وواسط والبـصرة، والبحرين وهرمـز وجزيرة قيس ومكة والشام، وغيرها من البلاد، وكان تاجرًا سفارًا»[١].

وأهل الفضل مع اختلافهم يظل يشهد بعضهم لبعض، فبهذا يُحفظ الدين، ويستفاد من الجـميع، وهذا عين العقل الذي نحتاجه اليـوم، ومثل هذا في سِيَرِ سلفنا ﷺ كثير، نسوق ما ورد من سيرة محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله ابن محـمد بن يحـيى بن سيد الناس أبي الفـتح، فتح الدين الأشـرف صاحب اليمن، فأثابه عليه بأربعة وعشرين ألف دينار، درس وأفتى، وكثرت طلبته ببلاد المسلمين، واشتهر ذكره، وبعد صيته، قال الجمال المصري: إنه شاهده عند وفاته وقد اندلع لسانه واسود.

فكانـوا يـرون أن ذلك بسبب كثيرة وقيعتـه في الشـيخ محـي الدين النـووي - رحمـهم الله تعالى - جميـعًا»[٢]، وقد تقدمت هذه القـصة، وهذا في التاريخ كثير، وفيما تقدم نقلت بعضًا من هذا.

---

(١) انظر: «الدرر الكامنة» (٢/ ٣٧٦) برقم (٢١٦٣).

(٢) انظر: «الدرر الكامنة» (٤/ ١٠٦) برقم (٣٨٢٣)

وضبط النفس بعدم الغيبة، والوقيعة بالآخرين أمر نحتاجه جميعًا، بعد أن تعودت ألسنتنا على ذلك، وأصبحت الغيبة فاكهة مجالس بعض الدعاة، بل وأصبحت مادة أساسية تدرس في بعض المراكز السلفية في اليمن، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، نعوذ بالله من الحَوْر بعد الكور، والداعية قد يضبط نفسه بعدم الغيبة، ولكنه يصعب عليه أن يلزم مجلسه بعدم ذكر الآخرين فيه، فهذا أمر لا يستطيعه، إلا من أعانه الله، فهذا محمد بن إدريس بن محمد القمّولي نجم الدين، الفقيه الشافعي، أحد الفضلاء النبلاء، كان يستحضر (الروضة)، وأكثر (شرح مسلم)، و(الوجيز) للواحدي، مع المشاركة في العربية والأصول والحساب، وكان لا يستغيب أحدًا، ولا يمكِّن أحدًا يستغيب بحضرته، مع ملازمة الاشتغال والأمر بالمعروف والتقلل من الدنيا، حجَّ وزار وعاد إلى قوص، فتوفي بها في جمادى الأولى سنة (٧٠٩هـ)»[1].

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ - وهو يتكلم عن الداعية وطالب العلم أن يسعيا في طلب الحقيقة ممن جاءت: «العلم ليس حكرًا على أحد، والعلماء الكبار كالسحابة، ينزلون الغيث على جميع الأراضي، وهي أشجار مثمرة، تتدلى منها أرزاق الله، ليتحصل المُجِدُّ على ما فيها من خير، فيطعم نفسه ويعطي غيره، ومما تم البلاء به هذه الأيام وما قبلها، عصر التعصب المذهبي، أن طالب العلم يتلقى توجيهًا أن استمع إلى هذا، واترك هذا واقرأ هنا، واترك هنا، وأصبح عقل الإنسان كالشريط الذي يتحكم صاحبه بالمادة التي فيه، ومن ثم يموت الإبداع، وتتكرر القوالب الفكرية والمذهبية، وتحرم الساحة الإسلامية من تلاقح الأفكار، والإنتاج الجديد الذي يُبقي الجيد، ويطرد الضعيف، وأصبح أصحاب العقول المتقدة في

(١) انظر: «الدرر الكامنة» (٣/ ٤٦٧) برقم (٣٥٢٠) من «الأوراق الثمانية» (ص١٢٧-١٣٣).

المذاهب أو الحركات المنغلقة، إما أن ينفجر في مجموعته، ويخرج عنها، وقد أصابه الإعياء، لا هو استفاد من قوته، ولا أفاد الآخرين وقد يلجأ إلى منتدى بعيد عن الأنظار يمارس فيه حرية تفكيره.

وفي هذا الطريق كذلك خطر على حركته وعليه، وحريٌّ بنا نحن اليوم، وفي زمن تقارب فيه العلم بوسائل الاتصال المختلفة، حتى أصبح كالبلد الواحد الصغير، أن ننفتح على كل ما هو خير، وأن نؤسس الفهم عندنا على قواعد الكتاب والسنة، وأفهام سلفنا ﷺ، ثم ترك طالب العلم يجلس في حلقات العلم المختلفة، سواء أكانوا من مجموعتنا أم لا، ويتعود أن يعرف الصحيح من الخطأ بالحوار، والعرض على الكتاب والسنة، من غير أن نرضعه ما نعتقد في نظرنا أنه هو الصواب، وبهذا الطريق والله أعلم يمكننا أن نضيق من الفجوة التي بين طلبة العلم، وبين الحركات بعضها مع بعض، ويتربى شباب الدعوة على قاعدة التسامح عند سلفنا الصالح ﷺ: «كلامنا صواب يحتمل الخطأ، وكلام غيرنا خطأ يحتمل الصواب»، هذه قواعدهم، وكذلك حياتهم، فهذا أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني الحنفي شمس الدين أبو العباس السروجي القاضي، ولد سنة (٦٣٧)، وتفقه أولاً حنبليًا، وحفظ (المقنع) ثم تحول حنفيًا، وحفظ (الهداية)، وأقبل على الاشتغال إلى أن مهر واشتهر صيته، وشرع في شرح (الهداية) شرحًا حافلاً، ومع انتقاله من المذهب الحنبلي إلى الحنفية عندما أراد أن يرد على شيخ الحنابلة ابن تيمية كان متأدبًا، قال الإمام الذهبي عن السروجي: كان نبيلاً، وقورًا، كثير المحاسن، وما أظنه روى شيئًا من الحديث، وله رد على ابن تيمية بأدب وسكينة، وصحة ذهن، ورد ابن تيمية على رده»[1].

---

(١) انظر: «الدرر الكامنة» (١/ ٩٦-٩٧) برقم (٢٤١).

وطالب العلم يجب أن يتثبت من معلوماته، وخصوصًا إذا كانت تتعلق بالعلماء، وأهل الرأي والجاه والزعامة، لأن هؤلاء محسودون من أقرانهم، ولأن الطعن فيهم هدم لصرح قائم ينتفع منه المسلمون، ولننظر إلى سير سلفنا الصالح وتثبتهم.

وهذا محمد بن عبد العظيم بن علي بن سالم جمال الدين السقطي، يُكَنَّى أبا بكر، ولد سنة (٦٣٢)، وسمع من ابن الصابوني وغيره، وأجاز له ابن باقا، وتفقه وتعانى الشروط، فدربها، وناب في الحكم بالديار المصرية مدة أربعين سنة، وكان صارمًا مهيبًا كثير التثبت، شهد عنده جماعة في قضية، فتوقف فيها، ثم ركب إلى القرافة، فقرأ تاريخ الوفاة على قبر المشهود عليه، فظهر له فسادها، وله في إخراج التزوير قضايا كثيرة، كان لا يقبل من الشهود إلا النادر، حتى إن رجلاً شهد عنده، فقال له: أحضر من يعرف بك، فأحضر الشيخ علاء الدين الباجي، فقام له وبجَّله وأجلَّه وأجلسه فوقه، فقال الرجل: سيدي علاء الدين يعرف بي، فقال له القاضي: سيدي علاء الدين أجل من هذا وأكبر، امضِ فأت بمن يعرف بك[1].

ومعرفة القواعد الصحيحة، تحفظ طلبة العلم من الزيغ والوقوع بحبال المفسدين، وإن جالسوهم في حلقاتهم، بل قد يكونون أشد عودًا ممن لازم كهفًا واحدًا، فهذا عُرضة لأن يقع عند أول ريح تهب عليه عند خروجه، وخروجه أمر محتم، ولو لبث ثلاثمائة سنة، وازداد تسعًا[2].

---

(١) انظر: «الدرر الكامنة» (٤/١٣٦) برقم (٣٩١٠).

(٢) «الأوراق الثمانية» (ص١٣٨-١٤٣).

وَقَالَ - حفظه الله - وهو يتحدث عن المغالاة في الحب وأنها طريق للتهور وعدم الاتزان، فقال: «علاقة الحب من العلاقات التي ندعو إليها، والتي تُبنى عليها الأسر والمجتمعات، وبالحب نستطيع أن ننهي الكثير من المشاكل، ومن الأمور المتبادلة بين العبد وخالقه الحب، ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ (المائدة: ٥٤)، والمغالاة في الحب أو التقصير، طريق للانحراف، وهل بداية النصارى في انحرافهم وضلالهم إلا الحب والمغالاة فيه، وهل بداية الفجوة بين الجماعات الإسلامية بعضها مع بعض، إلا من مغالاة كل جماعة في حبها لقادتها وأقوالهم وكتاباتهم، ولو أن كل جماعة أنصفت مُحبِّيها، وجعلتهم في صفوف البشر الذين يصيبون ويُخطئون، لاختصرت الجماعة مسافة الالتقاء مع الجهات الأخرى العاملة للإسلام، ولننظر جميعًا إلى الخفة التي حدثت للشيخ محمد بن محمد بن إدريس بن مالك بن عبد الملك القُضاعي القالوسي، قال ابن الخطيب: كان إمامًا في العربية والعروض، وكان شديد التعصب لسيبويه، حدثني شيخنا أبو الحسن بن الحباب، قال: ورد أبو بكر القالوسي على القاضي أبي عمرو، وكان شديد المهابة، فتكلم في مسألة في العربية، نقلها عن سيبويه، فقال له القاضي: أخطأ سيبويه، فكاد يُجَنُّ، ولم يقدر على جوابه لمكان منصبه، فجعل يدور في المسجد ودموعه تنحدر، وهو يقول: أخطأ، من خطَّأه، ولا يزيد عليها»[1] .

إمام فقد اتزانه على غير عادته، وما دفعه إلى هذا التصرف إلا غلوه في سيبويه، وهو الذي دفع أبا حيان، لأن يختلف على شيخ الإسلام ابن تيمية بعد محبته له، حيث كان يقول فيه قبل اختلافه معه: ما رأت عيناي مثل هذا الرجل ثم مدحه بأبيات ذُكِر أنه نظمها بديهة:

---

(١) انظر: «الدرر الكامنة» (ص ١٤/ ٢٨٧) برقم (٤٣١٦).

لما أتانا تقي الدين لاح لنا ••• داع إلى الله فرد ما له وزر
على محياه من سيما الأولى صحبوا ••• خير البرية بدر دونه القمر
حبر تسربل منه دهره حبرًا ••• بحر تقاذف من أمواجه الدرر
قام ابن تيمية في نصر شرعتنا ••• مقام سيد تيم إذ عصت مضر
وأظهر الحق إذ آثاره اندرست ••• وأخمد الشر إذ طارت له شرر
كنا نحدث عن حبر يجيء بها ••• أنت الإمام الذي قد كان ينتظر

ثم دار بينهما كلام فجرى ذِكْر سيبويه، فأغلظ ابن تيمية القول في سيبويه، فنافره أبو حيان، وقطعه ربسبب، ويُقال أن ابن تيمية قال له: ما كان سيبويه نبي النحو، ولا كان معصومًا بل أخطأ في الكتاب في ثمانين موضعًا ما تفهمها أنت، فكان ذلك سبب مقاطعته إياه، وذكره في تفسيره (البحر المحيط) بكل سوء، وكذلك في (مختصره النهر)[1].

والصور هذه تتكرر لدرجة الوقوع بالمخالفة الشرعية في ارتكاب محظور نص الشارع عليه، بل إن أمر المغالاة يراه صاحبه، ويتعجب منه، فيخبر به تعجبًا من نفسه، فهذا سليمان بن يوسف بن مفلح بن أبي الوفاء الياسوفي صدر الدين الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ ولد سنة (٧٣٩هـ) تقريبًا، ونقله أبوه إلى مدرسة أبي عمر بالصالحية، فقرأ بها القرآن، وحفظ التنبيه، ومختصر ابن الحاجب، وأقبل على التفقه، وأخذ عن العماد الحسباني والموجودين من أعلام الشافعية، وتمهر حتى كان يقول: كنت إذا سمعت شخصًا يقول: أخطأ النووي ـ رحمه الله تعالى ـ أعتقد أنه كفر[2].

---

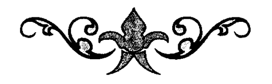
(١) انظر: «الدرر الكامنة» (١/ ١٦٢).
(٢) «الدرر الكامنة» (٢/ ٢٦١) برقم (١٨٦٩).

ولا طريق للقضاء على هذا التعصب، إلا السير في طريق الإنصاف، وتعويد النفس على قول كلمة الحق، وإن كان فيها عدم الرضى من الأطراف، فالحق أحق أن يتبع، وهذا أمر لا يستطيعه إلا الفحول من العلماء.

ولننظر إلى الإمام الذهبي عندما يتحدث عن الإمام ابن تيمية مع حبه له، إلا أن منهج الإنصاف واضح بيِّن، قال الإمام الذهبي ما ملخصه: كان يفضي منه العجب إذا ذكر مسألة من مسائل الخلاف، واستدل ورجَّح، وكان يحق له الاجتهاد لاجتماع شروطه فيه، وما رأيت أسرع انتزاعًا للآيات الدالة على المسألة التي يوردها منه، ولا أشد استحضارًا للمتون وعزوها منه، كأن السنة نصب عينيه، وعلى طرف لسانه، بعبارة رشيقة، وعين مفتوحة، وكان آية من آيات الله في التفسير والتوسع فيه، وأما أصول الديانة ومعرفة أقوال المخالفين، فكان لا يُشق غباره فيه، هذا مع ما كان عليه من الكرم والشجاعة والفراغ عن ملاذ النفس، ولعل فتاويه في الفنون تبلغ ثلاثمائة مجلد، بل أكثر، وكان قوالاً بالحق، لا تأخذه في الله لومة لائم، قال: ومن خالطه وعرفه فقد ينسبني إلى التقصير فيه، ومن نابذه وخالفه قد ينسبني إلى التغالي فيه، وقد أوذيت من الفريقين من أصحابه وأضاده.

وكان أبيض، أسود الرأس واللحية، قليل الشيب، شعره إلى شحمة أذنيه، وكأن عينيه لسانان ناطقان، ربعة من الرجال، بعيد ما بين المنكبين، جهوري الصوت، فصيحًا، سريع القراءة، تعتريه حدَّة، لكن يقهرها بالحلم، قال: ولم أر مثله في ابتهاله واستغاثته وكثرة توجهه، وأنا لا أعتقد فيه عصمة، بل أنا مخالف له في مسائل أصلية وفرعية، فإنه كان مع سعة علمه وفرط شجاعته، وسيلان ذهنه، وتعظيمه لحرمات الدين، بشرًا من البشر، تعتريه حدة في

البحث، وغضب وشظف للخصم، تزرع له عداوةً في النفوس، وإلا لو لاطف خصومه، لكان كلمة إجماع، فإن كبارهم خاضعون لعلومه، معترفون بشنوفه، مقرُّون بندور خطئه، وأنه بحر لا ساحل له، وكنز لا نظير له، ولكن ينقمون عليه أخلاقًا وأفعالاً، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك، قال: وكان محافظًا على الصلاة والصوم، معظمًا للشرائع ظاهرًا وباطنًا، لا يؤتى من سوء فهم، فإن له الذكاء المفرط، ولا من قلة علم، فإنه بحر زخَّار، ولا كان متلاعبًا بالدين، ولا ينفرد بمسائل بالتشهي، ولا يطلق لسانه بما اتفق، بل يحتج بالقرآن، والحديث والقياس، ويبرهن ويناظر أسوة بمن تقدمه من الأئمة، فله أجر على أخطائه، وأجران على إصابته، إلى أن قال: تمرض أيامًا بالقلعة بمرض جد إلى أن مات ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة، وصُلي عليه بجامع دمشق، وصار يضرب بكثرة من حضر جنازته المثَل، وأقل ما قيل في عددهم: إنهم خمسون ألفًا» اهـ[1].



(١) «الدرر الكامنة» (١/ ١٦٠-١٦١-١٦٢).

من منهج
الشيخ/ إبراهيم بن عامر الرحيلي - حَفِظَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

تحت هذا العنوان من كتابه (موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع)، قَالَ - حَفِظَهُ اللهُ -: «لا يبدع أحد من أهل السنة أو يحكم بخروجه من دائرة أهل السنة بمجرد خطئه في الاجتهاد».

لا يحكم على أحد من علماء أهل السنة ونظارهم أو حكامهم بأنه مبتدع أو خارج عن أهل السنة والجماعة، بسبب خطئه في الاجتهاد، سواء كان ذلك الاجتهاد في مسألة من مسائل العقيدة والتوحيد، أو في مسائل الحلال والحرام مما كثر فيه الاختلاف بين علماء الأمة، لأنه إنما قصد الحق وطلبه، وهذا الذي أداه إليه اجتهاده، فهو معذور في ذلك، بل مأجور على اجتهاده، فكيف يُقال بتبديعه أو تفسيقه، وهذه المسألة من المسائل العظيمة التي يقررها أهل السنة، ولم يخالف فيها أحد من علماء المسلمين المعتمد بأقوالهم، وإنما خالف فيها أهل البدع، من الخوارج والمعتزلة، ومن تأثر أو انخدع بأقوالهم من عوام المسلمين.

وقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة على هذه المسألة، وأن المسلم يعذر بجهله وخطئه ونسيانه، وأنه غير مؤاخذ بكل ذلك، إذا قصد الخير وطلب الحق.

فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا

﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ (البقرة: ٢٨٦)، وقد ثبت في (صحيح مسلم) أن الله قال: «قد فعلت»[١].

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (الأعراف: ٤٢)، وقال: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ (الطلاق: ٧).

وقد أمر الله بتقواه بقدر الاستطاعة، فقال: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (التغابن: ١٦).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: فدلت هذه النصوص على أنه لا يكلف نفسًا ما تعجز عنه، خلافًا للجهمية المجبرة، ودلت على أنه لا يؤاخذ المخطئ والناسي، خلافًا للقدرية والمعتزلة، وهذا فصل الخطاب في هذا الباب، فالمجتهد المستدل من إمام وحاكم وعالم، وناظر ومُفْتٍ وغير ذلك، إذا اجتهد واستدل فاتقى الله ما استطاع، كان هو الذي كلفه الله إياه، وهو مطيع لله مستحق للثواب، إذا اتقاه ما استطاع، ولا يعاقبه الله البتة، خلافًا للجهمية المجبرة[٢].

* ومن السنة: حديث حذيفة رضي الله عنه فيما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه قال: «إن رجلاً حضره الموت، لما أيس من الحياة أوصى أهله: إذا مت فاجمعوا لي حطبًا كثيرًا، ثم أوروا نارًا، حتى إذا أكلت لحمي وخلصت إلى عظمي، فخذوها فاطحنوها، فذروني في اليم في يوم حار ـ أو راح ـ فجمعه الله، فقال: لم فعلت؟، قال: خشيتك، فغفر له»[٣].

قال الخطابي: «قد يستشكل هذا، فيُقال: كيف يغفر له، وهو منكر للبعث والقدرة على إحياء الموتى؟! والجواب: أنه لم ينكر البعث، وإنما جهل، فظن أنه

---

(١) رواه مسلم في (الإيمان) في بيان أن الله ـ سبحانه وتعالى ـ لم يكلف إلا ما يطاق، برقم (١٢٥).
(٢) «المجموع» (١٩/ ٢١٦-٢١٧).
(٣) الحديث رواه البخاري في أحاديث الأنبياء برقم (٣٤٧٩).

إذا فُعِل به ذلك لا يُعاد فلا يعذب، وقد ظهر إيمانه باعترافه بأنه إنما فعل ذلك من خشية الله"[١].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في معرض حديثه عن قصة هذا الرجل: «فهذا رجل شك في قدرة الله تعالى، وفي إعادته إذا ذري، بل المتقد أنه لا يُعاد، وهذا كفر باتفاق المسلمين، لكن كان جاهلاً لا يعلم ذلك، وكان مؤمنًا يخاف اللهَ أن يعاقبه، فغفر له بذلك»[٢].

ومما يدل على العذر بالجهل والخطأ من السنة أيضًا: حديث خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ رضي الله عنها أنها قالت: جاء النبي ﷺ يدخل حين بُني عليَّ فجلس على فراشي، كمجلسك مني، فجعلت جويريات لنا، يضربن بالدف، ويندبن من قُتل من آبائي يوم بدر، إذ قالت إحداهن: وفينا نبي يعلم ما في غَدٍ، فقال: «**دعي هذه وقولي بالذي كنت تقولين**»[٣].

وحديث ابن عباس أن رجلاً قال للنبي ﷺ: «ما شاء الله وشئت»، قال: «**جعلت لله ندًا ما شاء الله وحده**»[٤].

فدلت هذه الآيات والأحاديث على أن الله لا يكلف العبد ما لا يطيق، وأنه لا يؤاخذه بالجهل والخطأ، إذا قصد الخير واتقى الله، مهما كان الخطأ كبيراً ويتعلق بمسائل الحلال والحرام، فقد عَذَرَ الله تعالى مَنْ جهل عظيم قدرة الله

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٥٢٢).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٣١).

(٣) رواه البخاري في (النكاح) في ضرب الدف في النكاح والوليمة برقم (٥١٤٧).

(٤) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (ص٢٥٣) برقم (٧٨٣)، والإمام أحمد في «المسند» (١/ ٢٨٣-٢١٤)، وقد حسن الألباني إسناده في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/ ٢) (ص٥٦) برقم (١٣٩) من «الموقف» (١/ ٦٧).

تعالى على البعث وغفر له، وعذر النبي ﷺ الجارية التي نسبت له علم الغيب، وعذر مَنْ ساوى بينه وبين الله في المشيئة، واكتفى بنهيهما عن ذلك.

فإذا عذر الله ورسوله هؤلاء بخطئهم في هذه المسائل الكبيرة فعلماء المسلمين أولى بالعذر منهم، إذا أخطأوا في الاجتهاد، إذ الباعث لهم على ذلك معرفة الحكم الشرعي، وقد استفرغوا جهدهم ووسعهم في طلبه، فهم معذورون في كل ذلك، ولا يلحقهم فيه أي إثم، بل لهم أجر اجتهادهم في حالة خطئهم، وخطؤهم مغفور إن شاء الله، وللمصيب منهم أجران، أجر اجتهاده، وأجر إصابته، فحكمهم دائر بين الأجر والأجرين، كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ أنه قال: **«إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»**[1].

وكذلك أقوال السلف وأفعالهم: دلت على عذر بعضهم بعضًا في اجتهاداتهم، ولم يبدع أو يفسق بعضهم بعضًا مع اختلافهم في مسائل عظيمة، فكانوا لا يذكرون بعضهم إلا بخير مع استغفار كل واحد منهم لأخيه، وهذا من عظيم فقههم ﷺ أجمعين[2].

روى الخلال عن سعيد بن المسيب قال: «شهدت عليًا وعثمان وكان بينهما نزغ من الشيطان، فما ترك واحد منهما لصاحبه شيئًا إلا قاله، فلو شئت أن أقص عليكم ما قالا لفعلت، ثم لم يبرحا حتى اصطلحا واستغفر كل واحد منهما لصاحبه»[3].

---

(١) رواه البخاري في «الاعتصام» برقم (٧٣٥٢)، ومسلم في «الأقضية» في بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، برقم (١٧١٦)، وانظر تمام تخريجه في تعليقي على كتاب (العلم) لابن عثيمين ـ رحمه الله ـ.

(٢) «موقف أهل السنة والجماعة» (١/ ٦٨).

(٣) «السنة» لأبي الخلال (ص٤٦١) برقم (٧١٥).

وروي: أن الإمام أحمد سُئل: «ما تقول فيما كان من علي ومعاوية ـ رحمهما الله ـ؟ فقال: ما أقول فيهما إلا الحسنى ـ رحمهم الله أجمعين ـ»[١].

ولشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ بحوث حافلة في تقرير هذه المسألة، ومن أهم بحوثه فيها: رسالته العظيمة (رفع الملام عن الأئمة الأعلام)، وقال في مطلعها: «وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عامًا يتعمَّد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته دقيق ولا جليل، فإنهم متفقون اتفاقًا يقينيًا على وجوب اتباع الرسول ﷺ، وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه، فلابد له من عذر في تركه.

وجميع الأعذار ثلاثة أصناف:

أحدها ـ عدم اعتقاد أن النبي ﷺ قاله.

والثاني ـ عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول.

والثالث ـ اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ.

وهذه الأصناف الثلاثة تتفرع إلى أسباب متعددة[٢].

ثم شرع ـ رحمه الله تعالى ـ في ذكر الأسباب المتفرعة عن هذه الأصناف من الأعذار ـ وهي عشرة أسباب ـ، مع التمثيل لكل سبب بعدة أمثلة من واقع اجتهادات العلماء وأقوالهم[٣].

---

(١) «السنة للخلال» (ص٤٦٠) برقم (٤١٣).

(٢) انظر: «رفع الملام» (ص٤-٥)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٥٣ - ١٧٩ - ٣٤٨ - ٣٨٦)، (١٠/ ٣٦٤-٣٦٦)، (١٣/ ٥٨-٦٥)، (١٩/ ٢١٣) (٢٣/ ٣٤٦)، (٢٤/ ١٧٢-١٧٤)، (٣٥/ ٣٥٨-٣٦٣٠)، و«منهاج السنة النبوية» (٥/ ٨٤) وما بعدها.

ـ وانظر في هذا الموضوع رسالة «العذر بالجهل، والرد على بدعة التكفير» تأليف: أحمد فريد، جمع المؤلف فيها نصوصًا مهمة عن أئمة السلف. و«الموقف» (١/ ٦٩) للرحيلي.

(٣) «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» (ص٥-٤٦).

وفي ذلك توجيه حسن لكثير مما يقع فيه العلماء من أخطاء في اجتهاداتهم والتماس الأعذار لهم بما نرجو الله أن يثيب شيخ الإسلام عليه أعظم مثوبة، وليت كل من وجد قولاً لأحد العلماء يخالف فيه النصوص عرضه على تلك الأسباب العشرة التي ذكرها شيخ الإسلام فإنه لا يعدم أن يجد لمخالفته سببًا من تلك الأسباب.

فإذا تقرر هذا الأصل العظيم بما تقدم ذكره من الأدلة، وأقوال سلف الأمة: وهو أن العالم إذا اجتهد فأخطأ أنه معذور في خطئه مأجور على اجتهاده، سواء كان ذلك الاجتهاد في مسألة علمية كمسائل التوحيد والاعتقاد، أو مسألة عملية كمسائل الحلال والحرام، وجب الوقوف عنده، والالتزام به، وتطبيقه في حياتنا اليوم، وعدم التعرض لأحد من العلماء أو طلاب العلم المعروفين بسلامة العقيدة، والمتابعة لهدي سلف الأمة الصالح بشيء من التأثيم أو التفسيق أو التبديع، بمجرد قول أداهم إليه اجتهادهم في مسألة شرعية ما دام أن الخلاف في تلك المسألة سائغ، والاجتهاد فيها مقبول.

فمن خالف هذا المنهج بتأثيم أحد من العلماء بسبب خطئهم في مثل هذه المسائل، فقد خرج عن منهج أهل السنة في هذا الباب، ووافق أهل البدع، من حيث يدري أو لا يدري؛ فإن أهل البدع هم الذين يؤثِّمون المخالف لهم، بل قد يكفرونه بمجرد المخالفة، على ما يأتي بيان ذلك عند الحديث عن سمات أهل البدع وصفاتهم [(١)].

---

(١) انظر: «موقف أهل السنة والجماعة» (١/ ٧١-٧٢-١٣٣).

وهذا لا يعني عدم التنبيه على أخطاء العلماء ومناصحتهم في ذلك، وبيان الحق للناس؛ فإن هذا من أعظم واجبات أهل العلم الذين استحفظهم الله عليها، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ (آل عمران: ١٨٧).

لكن هذا مقيد أيضًا بقيود، بأن يكون التنبيه والتوضيح من عالم متمكن في العلم، وأن يقصد بذلك وجه الله وبيان الحق مع احترام المخالف وعدم انتقاصه أو غمزه، بجهل أو هوى، بل يكون الكلام منصبًا على القول دون القائل، فإنه لا يتعرض له بشيء إلا إذا دعت الحاجة لذلك.

وعمومًا فينبغي التفريق بين هذا الأمر الذي هو ميثاق الله على أهل العلم، وبين انتقاص العلماء وتأثيمهم في المسائل الاجتهادية، فالبون بين الأمرين شاسع والفرق بينهما واضح، بحيث لا يخفى على طالب علم وإنما الأمر في التسليم والإنقياد لشرع الله في ذلك، فإن المتابعة في هذا الباب وتوظيفه على ما أراد الله ورسوله عزيزة، وذلك لكثرة الصوارف النفسية المصاحبة لتحقيقه وعظم تلبيس الشيطان على كثير من أهل العلم فيه، والمعصوم في ذلك من عصمه الله، ووقاه شر نفسه وشر الشيطان وشركه، ووفقه للإخلاص وحسن المتابعة في كل ما يأتي ويذر[١].

وهو يستعرض الأدلة من الكتاب والسنة، وأقوال سلف الأمة حول مسألة حكم قبول توبة أهل البدع تقرر عنده ـ حفظه الله ـ أن التوبة مقبولة، وإليك خلاصة كلامه: «وبالنظر في النصوص وأقوال أهل العلم الواردة في ذلك نجد أن النصوص الصحيحة الصريحة، وأقوال جمهور أهل العلم من أهل السنة، ترد

---

(١) انظر لهذا كله: «موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع» للدكتور إبراهيم بن عامر الرحيلي ـ حفظه الله تعالى ـ (١/ ٦٤-٧٢).

هذا المعنى، وتصرح بأن باب التوبة مفتوح لكل مذنب مهما بلغت ذنوبه، وأن الله يقبل التوبة من عباده إذا تابوا وكانت التوبة صحيحة وصادقة قبل الغرغرة والإشراف على الموت، وقبل طلوع الشمس من مغربها على ما دلت عليه النصوص، قال تعالى: ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ (الزمر: ٥٣).

فقد دلت الآية على أن الله يغفر الذنوب كلها إذا تاب العبد منها، ولا يخفى دخول أهل البدع تحت عموم الآية، بل تشمل من هم أعظم منهم جرمًا وذنبًا من الكفرة والمشركين.

قال الحافظ الكبير العماد إسماعيل كابن كثير إمام التفسير، في تفسير هذه الآية: «هذه الآية الكريمة دعوة لجميع العصاة، من الكفرة وغيرهم إلى التوبة، والإنابة، وإخبار بأن الله - تبارك وتعالى - يغفر الذنوب جميعًا لمن تاب منها ورجع عنها، وإن كانت مهما كانت وإن كثرت، وكانت مثل زبد البحر[1].

والآيات في هذا المعنى كثيرة، وقد دلت صراحة على قبول الله توبة من تاب من عباده، كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ (التوبة: ١٠٤)، وقوله: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ ﴾ (الشورى: ٢٥)، وقوله: ﴿ فَمَن تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (المائدة: ٣٩).

وقد أخبر الله تعالى عن نفسه أن من صفاته أنه غافر الذنب، وقابل التوب، حيث قال: ﴿ غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾ (غافر: ٣).

---

(١) انظر: «التفسير» (٤/٥٨)، «الموقف» (١/٣٢٨).

وعمـومًا فـالآيات الدالة على قبـول الله توبة التائبـين يجل حصـرها، وقد جاءت في كتاب الله بأساليب متنوعة وسياقـات متعددة، فمرة يخبر الله أنه يقبل التوبة عن عباده، ومرة يذكر بعض من تاب عليـهم من عباده، ومرة يدعو عباده إلى التوبة، ويرغبهم فـيها، ومرة يصف نفسه بما يدل على قبوله الـتوبة كوصفه نفسه بأنه التواب الرحيم، ﴿وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ وغير ذلك من السـياقات الدالة على قبوله تعالى توبة المذنبين، مـهما بلغت ذنوبهم وعظمت بما في ذلك أهل البدع، وأما السنة فدلت كـذلك على قبول توبة أهل البدع عنـد الله على ما صرحت به الأحاديث: من قـبول الله توبة التائبين، مـن عامة العصـاة، والمذنبين ممن يدخل فيـهم أهل البدع، فـفي الصحيـحين عن النبي ﷺ أنه قال على مـا جاء في حديث الإفك الطويل: **«إن العبد إذا اعترف بذنب ثم تاب، تاب الله عليه»**[(١)].

* وفي (صحيح مسلم): أن النبي ﷺ قال: **«من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه»**[(٢)].

وفيه أيضًا: **«إن الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل، حتى تطلع الشمس من مغربها»**[(٣)].

وروى الترمذي وابن ماجه وأحمد وغيرهم عن النبي ﷺ أنه قال: **«إن الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ يقبل توبة العبد ما لم يغرغر»**[(٤)].

---

(١) رواه البخاري فـي (المغازي) في حديث الإفك برقم (٤١٤١)، ومسلم في التـوبة في حديث الإفك برقم (٢٧٧٠).

(٢) رواه مسلم في الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار في استحباب الاستغفار، برقم (٢٧٠٣).

(٣) رواه مسلم في التوبة في قبول التوبة من الذنوب برقم (٢٧٥٩).

(٤) رواه الترمذي برقم (٣٥٣٧)، وقال: هذا حديث حسن، وابن ماجه برقم (٤٢٥٣)، والإمام أحمد في «المسند» (٢/ ١٣٢-١٥٣) (٣/ ٤٢٥)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٢٥٧)، وصـححه ووافقه الذهبي، وقد حسنه الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ كما في «صحيح ابن ماجه» (٢/ ٤١٨) برقم (٣٤٣٠).

فقد دلت الأحاديث دلالة صريحة على قبول الله توبة المذنبين والمسيئين من أهل البدع وغيرهم، إذا كانت التوبة قبل غرغرة الموت، لكل شخص، وقبل طلوع الشمس من مغربها لعامة الخلق ممن يشهدون هذه الآية العظيمة قبل قيام الساعة.

وأما أقوال أهل العلم في حكم قبول توبة المبتدع، فجمهورهم على قبولها، وإنما نقل عن بعض الأفراد الخلاف في ذلك، فقالوا: إن المبتدع الداعية لا تقبل توبته، كما نقل ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية عن بعض المنتسبين للسنة في معرض حديثه عن حكم توبة المبتدع، وتقرير مذهب أهل السنة فيها حيث قال بعد استدلاله بالآية المتقدمة ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ (الزمر: ٥٣): وهذه آية عظيمة جامعة، من أعظم الآيات نفعًا، وفيها رد على طوائف، رد على من يقول: إن الداعي إلى البدعة لا تقبل توبته ويحتجون بحديث إسرائيلي فيه، أنه قيل لذلك الداعية، فكيف بمن أضللت؟![1].

وهذا يقوله طائفة ممن ينتسب إلى السنة والحديث، وليس من العلماء بذلك، كأبي علي الأهوازي وأمثاله ممن لا يميزون بين الأحاديث الصحيحة، والموضوعة، وما يحتج به، وما لا يحتج به، بل يرواون كل ما في الباب

---

(١) هذا الأثر الإسرائيلي رواه غير واحد من الأئمة عن بعض السلف المتقدمين، ونصه كما جاء في البدع والنهي عنها لابن وضاح (ص٢٨): عن الحسن: أن رجلاً من بني إسرائيل ابتدع بدعة فدعا الناس إليها، فاتُّبع، وأنه لما عرف ذنبه عمد إلى ترقوته فنقبها، فأدخل فيها حلقة ثم جعل فيها سلسلة ثم أوثقها في شجرة فجعل يبكي ويَعجُّ إلى ربه فأوحى الله إلى نبي تلك الأمة ألا توبة له، هذا قد غفرت له الذي أصاب، فكيف من أضل، فصار إلى النار.

ـ ويروى هذا الأثر أيضًا عن خالد الريفي بلفظ قريب من هذا، انظر: «البدع والنهي عنها» لابن وضاح (ص٢٨)، «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي (١/ ١٤٢)، «الموقف» (١/ ٣٣٠).

محتجين به، وقد حكى هذا طائفة قولاً في مذهب أحمد، أو رواية عنه، وظاهر مذهبه مع سائر أئمة المسلمين أنه تقبل توبته كما تقبل توبة الداعي إلى الكفر، وتوبة من فتن الناس عن دينهم[١].

قال عبد الله بن إبراهيم الأصيلي ـ رحمه الله تعالى ـ أحد علماء المغرب في القرن الرابع، في جواب سؤال ورد عليه عن حكم من زعم كفر أهل البدع وقطع بتخليدهم في النار، وأنهم لا تقبل لهم توبة: «.. فأما من قطع ـ كما ذكرت ـ على الله بأنه لا يقبل توبة مبتدع، فقد خرق إجماع المسلمين ورد على رب العالمين قال الله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ (غافر: ٣)[٢].

وقال ابن عقيل ـ رحمه الله تعالى ـ: «الرجل إذا دعا إلى بدعة ثم ندم على ما كان، وقد ضل به خلق كثير، وتفرقوا في البلاد، وماتوا، فإن توبته صحيحة إذا وجدت الشرائط، ويجوز أن يغفر الله له ويقبل توبته، ويسقط ذنب من ضل به بأن يرحمه ويرحمهم، وبه قال أكثر العلماء خلافًا لبعض أصحاب أحمد، وهو أبو إسحاق بن شاقلا وهو مذهب الربيع بن نافع وأنها لا تقبل»[٣].

وقال الشوكاني ـ رحمه الله تعالى ـ: «إن التوبة مقبولة من جميع العباد مسلمهم وكافرهم، إذا كانت صحيحة صادرة عن خلوص نية وعزيمة صحيحة»[٤].

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٢٣-٢٤)، كما نقل ابن مفلح عن حمدان في «الرعاية» أنه قال: من كفر ببدعته قبلت توبته على الأصح، وقيل: إن اعترف بها وإلا فلا، وقيل: إن كان داعية لم تقبل توبته. انظر: «الآداب الشرعية والمنح المرعية» لابن مفلح (١/ ١٠٩).

(٢) انظر: «المعيار المعرب» للونشريسي (٢/ ٣٣٩).

(٣) انظر: «الآداب الشرعية» لابن مفلح (١/ ١١٠)، «الموقف» (١/ ٣٣٢).

(٤) «فتح القدير» (٤/ ٥٣٥).

فثبت بهذا صحة توبة المبتدع سواء أكان كافرًا ببدعته أم غير كافر، وسواء أكان داعية أم غير داعية، على ما دلت عليه هذه النقول، من تضافر أقوال سلف الأمة، وأئمتها على ذلك[1].

وفي المجلد الثاني الصفحة (٥٢٩) وما بعدها في الفصل الرابع (موقف أهل السنة من مجالسة أهل البدع)، وذكر فيه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأعمال الصحابة والتابعين لهم إلى يوم الدين لهذه الأحكام، وما ذكره من الآثار عنهم ثم رجح في الأخير كعادته عندما يختم بها كل فصل يتكلم عليه، ويعطيه حقه من سرد الأدلة، ومناقشتها وإمكانية تطبيقها في واقع المحكوم عليهم بها، فقال ـ حفظه الله ـ: «وفي هذه المسألة لابد من بيان الضوابط الشرعية لهجر المبتدع، ومتى يكون مشروعًا أو غير مشروع، وبيان ذلك أن هجر المبتدع لا يكون مشروعًا إلا لمقصدين إما لتأديب المبتدع وزجر مثله عن فعله، وإما لخشية حصول الضرر والفتنة بمجالسته».

قال ابن عبد البر: «ولا هجرة إلا لمن ترجو تأديبه بها، أو تخاف من شره في بدعة أو غيرها»[2].

وهذا ظاهر لمن تأمل النصوص وكلام أهل العلم؛ فإنها إنما يرد النهي فيها عن مجالسة أهل البدع مراعاة لهذين السببين.

وبناء على ذلك يمكن القول أن هجر المبتدع، إنما يكون مشروعًا إن رجي منه زجره، وتأديبه، أو خشي المجالس له لحوق الضرر بمجالسته له في دينه، وإلا

---

(١) «الموقف» (١/٣٢٦) وما بعدها.

(٢) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٦/١١٩).

لم يكن مشروعًا، بل قد يكون عدم الهجر هو المشروع إن رجي من مجالسته تحقيق مصلحة راجحة.

وإذا تقرر ذلك: فهجر أهل البدع يختلف في حكمه من مبتدع لآخر تبعًا لاختلاف الأحوال والظروف المؤثرة في تحقيق المقاصد الشرعية للهجر وتوفر الأسباب الباعثة عليه من عدمها، وهذه الأحوال إما أن تكون متعلقة بالمبتدع نفسه، من حيث إعلانه لبدعته من عدمه، ومن حيث تأثير الهجر فيه سلبًا أو إيجابًا، وإما أن تكون متعلقة بالهاجر من حيث علمه أو جهله، ومن حيث قوته أو ضعفه، وإما أن تكون متعلقة بالمكان والزمان من حيث كثرة البدع وانتشارها وقوة أهلها في بعض الأماكن والأزمان دون بعضها.

وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

أما ما يتعلق بالمبتدع نفسه - فإنه يفرق بين المبتدع المعلن وغير المعلن في الهجر، وبين المبتدع الداعية لبدعته وغير الداعية؛ فإن كان المبتدع غير معلن لبدعته ولا داعية إليها، فإنه لا يشرع هجره تأديبًا، وإن كانت قد تترك مجالسته لمن خشي التضرر بها في دينه، لأن الإنكار والتأديب إنما يكون لمن جاهر بالبدعة أو المعصية دون من كان متسترًا.

سئل الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - عن الذي يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، فقال: «هذا كلام جَهْمٍ، من كان يُخَاصِمُ فلا يُجَالَسُ ولا يُكَلَّمُ، والجهمي كافر»[1].

---

(١) «مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانئ» (٢/ ١٥٤).

وسئل عن الواقفي: أيجالس؟ قال: «إذا كان يُخَاصِمُ لا يُكَلَّمُ ولا يُجَالَسُ»[١].

فبيَّن ـ رحمه الله تعالى ـ: أن الذي تترك مجالسته هو من كان يخاصم في بدعته، أي يدعو إليها ويناظر فيها، دون من لا يدعو إليها، وغير معلن لها، فظاهر كلامه أن مجالسته جائزة.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ بعد أن ذكر قصة هجر النبي ﷺ لكعب وصاحبيه، وأمره المسلمين بهجرهم، وأمر عمر رضي الله عنه المسلمين بهجر صبيغ: «فلهذا ونحوه رأى المسلمون أن يهجروا من ظهرت عليه علامات الزيغ، من المظهرين للبدع الداعين إليها، والمظاهرين للكبائر، فأما من كان مستترًا بمعصية، أو مسرًا لبدعة غير مكفرة؛ فإن هذا لا يهجر، وإنما يهجر الداعي إلى البدعة، إذ الهجر نوع من العقوبة، وإنما يُعاقب من أظهر المعصية قولاً أو عملاً»[٢].

وكذلك يراعى في الهجر مدى تأثيره سلبًا أو إيجابًا على المبتدع، فتراعى الأحوال النفسية للناس وظروفهم في ذلك، فإن كان الهجر لا يزيد المبتدع إلا عنادًا ومكابرة، فلا يشرع في حقه، وإنما يشرع في حق من ينتفع به فيزجره عما هو فيه من ابتداع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وإن كان لا المهجور ولا غيره يرتدع بذلك، بل يزيد الشر، والهاجر ضعيف، بحيث يكون مفسدة ذلك راجحة على مصلحته، لم يشرع الهجر، بل كون التأليف لبعض الناس أنفع من الهجر، والهجر لبعض الناس أنفع من التأليف، ولهذا كان النبي ﷺ يتألف

---

(١) المرجع السابق (٢/ ١٥٧).

(٢) «مجموع الفتاوى»، (٢٤/ ١٧٤-١٧٥).

قومًا، ويهجر آخرين، كما أن الثلاثة الذي خُلفوا كانوا خيرًا من أكثر المؤلفة قلوبهم، كما أن أولئك كانوا سادة مطاعين في عشائرهم فكانت المصلحة الدينية في تأليف قلوبهم، وهؤلاء كانوا مؤمنين، والمؤمنون سواهم كثير، فكان في هجرهم عز الدين وتطهيرهم من ذنوبهم، وهذا كما أن المشروع في العدو القتال تارة، والمهادنة تارة، وأخذ الجزية تارة، كل ذلك بحسب الأحوال والمصالح»[1].

وإنه مما ينبغي مراعاته في هذا الباب أيضًا مناسبة مدة الهجر لحال المهجور، فإن من الناس من ينزجر بهجر الشهر والشهرين، ومنهم يزيد ومنهم من ينقص، فيراعى في مدة الهجر القدر الذي يحصل به المقصود من الهجر، دون زيادة أو نقص، فإن النقص في المدة المناسبة لحال المهجور لا يتحقق بها الزجر والتأديب، والزيادة عليها قد يكون لها مردود عكسي، بعد أن تحقق المقصود من الهجر في المدة المناسبة لحال ذلك المهجور.

وما أروع ما ذكره الإمام ابن القيم ـ رحمة الله عليه ـ وأدق كلامه في تحديد هذا الضابط عندما شبه الهجر بالدواء، وأنه ينبغي أن يكون على قدر حاجة المريض إليه، يقول ـ رحمه الله تعالى ـ في معرض ذكره للفوائد المأخوذة من هجر النبي ﷺ لكعب وصاحبيه: «وفيه دليل على أن هجران الإمام، والعالم المطاع، لمن فعل ما يستوجب العتب، ويكون هجرانه له دواء؛ بحيث لا يضعف عن حصول الشفاء، ولا يزيد في الكمية والكيفية عليه فيهلكه؛ إذ المراد تأديبه لا إتلافه»[2].

وهذا كله يتعلق بالنظر في أحوال المبتدع نفسه.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٠٦).

(٢) «زاد المعاد في هدي خير العباد» (٣/ ٢٠).

وأما ما يتعلق بالهاجر: فإنه يراعي عند النظر في هجر أهل البدع حال الهاجر لهم من حيث اتساع علمه ورسوخ قدمه في العلم، أو ضعفه وعدم تمكنه في العلم، بحيث يخشى عليه الافتتان بمجالسة أهل البدع ومخالطتهم، فإن لذلك أثره في تقرير مشروعية الهجر من عدمه.

فيشرع للعالم المتبحر في العلم الجلوس مع أهل البدع إن تحققت بذلك مصلحة راجحة؛ كدعوتهم للسنة، وتوضيح ما يشكل عليهم فهمه، حتى وإن كانوا دعاة لبدعهم ويخاصمون فيها ـ كما وقع ذلك لكثير من أئمة السلف مع بعض أهل البدع ـ وذلك لأن الأصل من هجر أهل البدع هو التأديب لهم حتى يرجعوا إلى السنة، أو خشية الافتتان بهم.

وما تحققت مصلحة رجوعهم عن طريق المجالسة والمناظرة، فتكون هي المشروعة دون الهجر، وأمنت الفتنة من الجلوس معهم في حق ذلك العالم، بل صلح حالهم على يديه.

وقد نقل ابن مفلح عن الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ أنه قال: «ويجب هجر من كفر أو فسق ببدعة، أو دعا إلى بدعة مضلة أو مفسقة على من عجز عن الرد أو خاف الاغترار به والتأذي دون غيره»[1].

فبين أن الهجر واجب في حق العاجز عن الرد ومن خشي عليه الاغترار بهم، وهذا هو الجاهل، وأما من كان قادرًا على الرد مع أمنه فتنتهم؛ فظاهر كلامه أنه لا يشرع له الهجر، بل يجلس معهم ويرد عليهم، وهذا هو العالم.

(١) «الآداب الشرعية»، (١/ ٢٣٧).

بل ذلك واجب العلماء؛ لأن الرد على أهل البدع وجهاد الملحدين بالعلم من فروض الكفاية الذي لابد للأمة من القيام به، وإلا أثموا، وقد يتعين على بعض القادرين عليه إن لم يوجد في الأمة من يقوم به غيرهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وكذلك أهل العلم الذين يحفظون على الأمة الكتاب والسنة صورة ومعنى، مع أن حفظ ذلك واجب على الأمة عمومًا على الكفاية منهم، ومنه ما يجب على أعيانهم وهو علم العين؛ الذي يجب على المسلم في خاصة نفسه، ولكن وجوب ذلك عينًا وكفاية علي أهل العلم الذين رأسوا فيه، أو رزقوا عليه، أعظم من وجوبه على غيرهم؛ لأنه واجب بالشرع عمومًا، وقد يتعين عليهم لقدرتهم عليه وعجز غيرهم»[(١)].

ويقول الشيخ محمد بن صالح العثيمين ـ رحمه الله تعالى ـ مقررًا مشروعية مجالسة أهل البدع لتبيين الحق لهم من القادرين على ذلك، بعد أن ذكر مشروعية هجرهم في الجملة: «لكن إن كان في مجالستهم مصلحة لتبيين الحق لهم، وتحذيرهم من البدعة؛ فلا بأس بذلك، وربما يكون ذلك مطلوبًا، لقوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (النحل:١٢٥)، وهذا قد يكون بالمجالسة والمشافهة، وقد يكون بالمراسلة والمكاتبة، ومن هجر أهل البدع ترك النظر في كتبهم؛ خوفًا من الفتنة أو ترويجها بين الناس» . . . إلى أن قال: «لكن إن كان الغرض من النظر في كتبهم معرفة بدعتهم للرد عليها فلا بأس بذلك، لمن كان عنده من العقيدة الصحيحة ما يتحصن به، وكان قادرًا على الرد عليهم، بل ربما كان واجبًا؛ لأن الرد للبدعة واجب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»[(٢)].

(١) انظر: «مجموع الفتاوى»، (٢٨/ ١٨٦).
(٢) «شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد»، (ص١١٠-١١١).

ومما ينبغي مراعاته في الهجر من أحوال الهاجرين: اختلاف الهاجرين في قوتهم وضعفهم وقلتهم وكثرتهم.

فإن كان المهجور ينزجر بهجر الهاجر بسبب ما يتمتع به الهاجر من قوة إن كان فردًا، أو كثرة إن كانوا جماعة؛ فإنه يشرع لمن هذه صفته هجر أهل البدع، لتحقق المصلحة من ذلك الهجر.

وأما إن كان الهاجر ضعيفًا بحيث لا ينزجر المهجور بهجره، فلا يشرع له الهجر بقصد التأديب، لعدم تحقق هذه المصلحة من ذلك الهجر، لكن قد يشرع له الهجر إن كان يخشى على نفسه التضرر بمجالستهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في تقرير ذلك: «وهذا الهجر يختلف باختلاف الهاجرين في قوتهم وضعفهم، وقلتهم وكثرتهم، فإن المقصود به زجر المهجور وتأديبه، ورجوع العامة عن مثل حاله، فإن كانت المصلحة في ذلك راجحة بحيث يفضي هجره إلى ضعف الشر وخفيته كان مشروعًا، وإن كان لا المهجور ولا غيره يرتدع بذلك، بل يزيد الشر والهاجر ضعيف بحيث يكون مفسدة ذلك راجحة على مصلحته؛ لم يشرع الهجر، بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع من الهجر»[1].

ـ وأنا أتساءل، أين الغلاة والمخالفون لمنهج السلف من هذه الأقوال والتقريرات التي قالها وقررها علماء السلف ممن يتشدقون بالأخذ عنهم، ويذكرونهم دائمًا على أنهم أتباع لهم، وفي الحقيقة فإن الغلاة والرافضة لمنهج السلف لهم أبعد الناس عن منهج السلف، وخصوصًا في مسألتنا هذه، ألا وهي

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى»، (٢٨/ ٢٠٦).

كيفية التعامل مع المخالف، وإن كان من أهل البدع، بل إنهم تنمروا على إخوانهم ممن هم يشاركونهم الأفراح والأتراح والأحزان والهموم ممن هم على صف واحد معهم وممن يلتقون معهم على منهج واحد. أين هم؟! أين هم من هذا المنهج العريق، المنهج السلفي الأصيل المتين؟!

وأما ما يتعلق بالمكان والزمان وما يجب مراعاته فيهما من الأحوال المؤثرة على تقرير مشروعية هجر المبتدع وترك مجالسته من عدمها:

فيفرق بين الأماكن والأزمان التي تقل فيها البدع وتضعف شوكة أهلها: فإن كانت الغلبة في المكان والزمان لأهل السنة فيشرع الهجر لأهل البدع، لما يرجى من انزجارهم وكفهم عن بدعهم بسبب ما يحصل لهم من العزلة عن المجتمع. وأما إن كانت الغلبة لأهل البدع فلا يشرع الهجر لهم والحالة هذه، لكون هجر أهل السنة لهم لا يمثل لهم أي عقوبة، فهم بكثرتهم في غنىً عن أهل السنة ومخالطتهم، بل يترجح هنا التأليف عند أمن المفسدة من مخالطتهم.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولهذا كان يفرق بين الأماكن التي كثرت فيها البدع كما كثر القدر في البصرة، والتنجيم بخراسان، والتشيع بالكوفة، وبين ما ليس كذلك، ويفرق بين الأئمة المطاعين وغيرهم، وإذا عرف مقصود الشريعة سلك في حصوله أوصل الطرق إليه»[1].

ويقول العلامة المحقق بكر بن عبد الله أبو زيد ـ حفظه الله تعالى وعافاه ـ: «فإذا كانت الغلبة والظهور لأهل السنة كانت مشروعية هجر المبتدع قائمة على أصلها، وإن كانت القوة والكثرة للمبتدعة ـ ولا حول ولا قوة إلا بالله ـ فلا

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى»، (٢٨/ ٢٠٦-٢٠٧).

المبتدع ولا غيره يرتدع بالهجر، ولا يحصل المقصود الشرعي؛ لم يشرع الهجر، وكان مسلك التأليف خشية زيادة الشر»[1].

فينبغي مراعاة هذه الأحوال المتقدمة عند النظر في حكم هجر المبتدع، وهي إما متعلقة بالمبتدع أو الهاجر، أو زمان ومكان الهجر، فإن اختلاف تلك الأحوال مؤثر على تحقيق المقاصد الشرعية لهجر المبتدع، وكل ما كانت الدراسة للمسألة مستوفية لتلك الأحوال، وكان الموقف المتخذ من أهل البدع - سواء بهجرهم أو بعدمه - مبنيًا على تلك الدراسة كان أقرب للصواب، وكان مؤديًا للمقاصد الشرعية منه.

وبتطبيق شرع الله كما جاء عن الله تستقيم أمور الدنيا والدين، وتصلح أحوال الناس؛ فيكثر الخير وأهله، ويقل الشر وأهله، وإن ما نراه اليوم من كثرة الشر وتسلط أهله من زنادقة وملاحدة ومبتدعة وفجار؛ إنما يرجع لتقصير الناس في تحقيق الوسائل التي شرعها الله لمعالجة تلك الانحرافات وتقليصها، من واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو ما يتفرع عنه من وسائل للرجوع بهؤلاء المنحرفين إلى جادة الدين من أسلوبي الهجر والتأليف، كل بحسب حاله، وسواء هذا التقصير ناتج عن إهمال تلك الوسائل بالكلية أو الخطأ في تطبيقها.

ومما يشترط تحقيقه أيضًا في هجر أهل البدع وترك مجالستهم بالإضافة إلى ما تقدم التنبيه عليه من مراعاة تلك الأحوال: أن يراد به وجه الله تعالى، لا الهوى - كما هو معروف عن فرقة الغلاة والرافضة لمنهج السلف - وحظ النفس

---

(١) انظر: «هجر المبتدع»، (ص٤٥).

وإلا كان خارجًا عن الهجر الشرعي، لا يثاب عليه فاعله، وإن وافق الهجر الشرعي في بعض صوره؛ لأنه لم يرد به وجه الله.

وبناء على ذلك، يتبين أن هجر أهل البدع لا يشرع في كل حال، ولا مع كل إنسان، بل متى ما حقق الأغراض التي شرع من أجلها كان مشروعًا، وإلا لم يكن مشروعًا، وعندئذ يبحث عن البديل للهجر في تحقيق تلك المصالح، حتى إنه قد يكون التأليف هو المشروع.

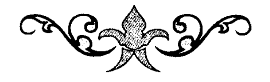
ولما كان لأحوال الهاجرين والمهجورين، والظروف الزمانية والمكانية تأثير على تحقيق مقاصد الهجر وأغراضه، كان لابد عند النظر في حكم هجر أهل البدع مراعاة تلك الأحوال، ومن ثم تقرير مشروعية هجر هذا المبتدع من عدمه بناء على دراسة تلك الأحوال.

وجملة القول: أن هجر أهل البدع لا يكون مشروعًا مقبولاً عند الله إلا بعد أن يتوفر فيه شرطا القبول لكل عمل صالح، وهما الإخلاص والمتابعة.

- وأنا أقول: فإن جملة القول أن هجر أهل السنة والجماعة المتمسكين بمنهج سلف هذه الأمة غير مقبول ولا مشروع، وإن توفرت فيه جميع الشروط، على ما يفعله العصاة من الغلاة والرافضة لمنهج السلف في حق إخوانهم من أهل السنة وأهل الخير والصلاح وأهل العلم والحلم والأناة والتؤدة، ماذا يريد هؤلاء الغلاة باختراعاتهم لهذه المناهج الهدامة التي أفسدت عقول شباب هذه الأمة وفرقتهم وجعلتهم شذر مذر، وفتت عظامهم، ماذا يريدون ماذا؟

أما الإخلاص فواضح؛ وهذا الذي لم يتحقق فيما حصل في هذه الأيام الأخيرة في الفتنة التي اختلقها الغلاة والرافضة لمنهج السلف مع العلامة النبيل الشيخ الفاضل/ مصطفى بن إسماعيل السليماني أبي الحسن المأربي - حفظه الله تعالى -.

وثانيًا ـ المتابعة؛ فأما المتابعة فيه فيكمن تحقيقها عن طريق مراعاة الضوابط الشرعية للهجر في الإسلام، وهذا ما لا يتحقق إلا لعالم بالسنة وأصول الشريعة، مُطَّلع على أحوال عصره، وأحوال الناس فيه؛ لأن الاجتهاد في المسألة يتطلب ذلك ـ كما ظهر عند عرض الضوابط الشرعية للهجر ـ، ولهذا كان الهجر الشرعي وتطبيقه وظيفة العلماء العاملين، فهم الذين يدركون مقاصده، ويعملون على تحقيقه على وفق ما شرع الله ورسوله، وعلى وفق ما كان عليه سلف الأمة الصالح، وهم من يوجهون العامة إلى ما يناسب حالهم عند النوازل الخاصة، فيأمرونهم بمجالسة هذا والمنع من مجالسة ذلك، بحسب ما تقتضيه المصالح العامة والخاصة للمسلمين، كما كان السلف والأئمة على ذلك مع تلاميذهم وعامة الناس في عصرهم.



من منهج
الشيخ/ عبد الله بن يوسف الجديع - حَفِظَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - حَفِظَهُ اللهُ -: «وفي الأشعرية علماء لهم قدم في خدمة الشريعة، أمثال: الحافظين أبي بكر البيهقي، وأبي القاسم بن عساكر، والإمام العز بن عبد السلام وغيرهم من فضلاء الأشعرية، نذكرهم بما لهم من المحاسن، غير أننا ننبه على ما وقعوا فيه من البدعة، فإن الحق لا محاباة فيه، ولا تمنعنا بدعتهم من الانتفاع بعلومهم في السنن والفقه والتفسير والتاريخ وغير ذلك، مع الحذر.

ولنا أسوة بالسلف والأئمة؛ فإنهم رَوَوْا السنن عن الكثير من المبتدعة لعلمهم بصدقهم.

ونجتنب التكفير والتضليل والتفسيق للمعين من هذا الصنف من العلماء، فإن هذا ليس من منهج السلف، وإنما نكتفي ببيان بدعته وردِّها إذا تعرضنا لها.

وهذا كله في حق العالم إذا لم تغلب عليه البدع والأهواء، وعلمنا منه حرصه على متابعة الرسول - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -، وتحرِّي الحق من الكتاب والسنة، إلا أنه لم يصبه لشبهة ما أو غير ذلك - شأن الكثير من متقدمي الأشعرية خلافًا لأكثر متأخريهم؛ فإن لكثير من متقدميهم اجتهادًا في طلب الحق، أما إذا غلبت عليه الأهواء ومخالفة صريح الشريعة، ولم يكن متحريًا

للحق من كتاب الله ولا سنة رسـوله ـ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ـ، فليس له توقير ولا حرمة ولا كرامة»[1].



(١) انظر: «العقيـدة السلفية في كلام رب البرية» (ص٤٣١)، من «الإعلام» (٣٨٣-٣٨٤)، وكـما قال: «ولنا أسوة بالسلف والأئمة . . .»، كمـا قال بعضهـم: «خذ من ثور واحذر قرنيـه»، وكما كان إمام الغلاة يأخذ عن أئمة في البدعة يرد بها على غيره؛ لأنهم خالفوه في منهجه.
ـ انظر إلى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية: «وإن كان في كلامهم من الأدلة الصحيحة وموافقة السنة ما لا يوجد في كـلام عامة الطوائف، فإنهم أقـرب طوائف أهل الكلام إلى السنة والجماعـة والحديث، وهم يعدون من أهل السنة والجماعة عند النظر إلي مثل المعتزلة والرافضة وغيرهم، بل هم أهل السنة والجمـاعة في الـبلاد التي يكون أهل البـدع فيـها هم المعـتزلة والرافـضة ونحـوهم». انظر: «نقض التأسيس» (٢/ ٨٧).

من منهج
الشيخ/ أبي الحسن المأربي - حَفِظَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - حَفِظَهُ اللهُ تَعَالَى وَرَعَاهُ، وَسَدَّدَ عَلَى الخَيْرِ خُطَاهُ - وهو يتكلم عن حفظ اللسان: «وهذا من أهم النصائح التي ينصح بها طلاب العلم - والمسلمين عمومًا - ولا أبلغ من قول النبي ﷺ، حين أن أسدى هذه النصيحة بأوجز عبارة، فقال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر: فليقل خيرًا أو ليصمت»[1]، والمتأمل في هذا الحديث العظيم عن نبينا ﷺ - الذي أُوتي جوامع الكلم -؛ يجد أن فيه كفاية وهداية لنا، فإما أن يقول الإنسان خيرًا فيغنم، وإما أن يسكت عن شر فيسلم، وإن الإنسان لا يزال مهابًا فإذا تكلم عرف، إما برجاحة عقله - إن تكلم بخير -، وإما بسذاجته إن تكلم بخلاف ذلك.

وإن هذا ليعظم التبعة على طالب العلم في أن يحفظ لسانه، فإن زلة اللسان أعظم من زلة القدم، والعوام يزلون بأقدامهم، والعلماء وطلبة العلم يزلون بألسنتهم، ومما يدخل في حفظ اللسان أن يكف طالب العلم عن الخوض في المسائل الخلافية بتقليد أو عاطفة، ويرتب على ذلك ولاءً وبراءً، إذ المسائل الخلافية التي تنازع فيها العلماء، كما وسعتهم تسعنا، وإن المرء الغيور ليتأسف غاية الأسف، وإنه ليمسك بكلتا يديه كبده المحترق وقلبه المتقطع ألمًا وحسرةً أن

---

(١) رواه البخاري (٦٠١٨، ٦١٣٦، ٦١٣٨، ٦٤٧٥)، ومسلم (٤٧)، وأبو داود (٥١٥٤)، والترمذي (٢٥٠٠)، وأحمد (٢/ ٢٦٧، ٢٦٩، ٣٢١، ٤٣٣، ٤٦٣)، والطيالسي (٢٣٤٧)، وابن حبان (٥٠٦ - ٥١٦)، وأبو يعلى (٦٥٩٠)، والبيهقي (٨/ ١٦٤) من حديث أبي هريرة، وفي الباب من حديث أبي شريح الخزاعي مثله.

يكون هذا موجودًا في صفوف طلاب العلم أو من ينتمي إلى السنة، فتجد بين بعض طلاب العلم أحيانًا اختلافًا ونفرة، وربما بلغ الأمر بهم إلى التهاجر والتقاطع بسبب أنهم اختلفوا في الحكم على الرجل، فهذا يقول: حزبي، وهذا يقول ليس بحزبي، وهذا يقول: هذا القول يخرج هذا الرجل من السنة، والآخر يقول: لا يخرجه من السنة، فإذا بنا نرى هذين المختلفين في ذلك الرجل يختلفان فيما بينهما، ويتهاجران، ويتقاطعان ـ سبحان الله!! ـ، لماذا هذا التهاجر والتقاطع؟!! فيقول أحدهم: هذا ميع السنة، أو ميع الدعوة، أو هذا كذا أو كذا!!

أنا أقولها بكل صراحة: فاعل هذا مخالف للسلف، بدليل أننا نرى أئمة الجرح والتعديل يختلفون فيما بينهم في الحكم على الرجل، فيقول أحدهم: ثقة، ويقول الآخر: كذاب، أو يقول أحدهم: شيعي، ويقول الآخر: من أهل السنة، ثم بعد ذلك لا نراهم يختلفون فيما بينهم، أو يتقاطعون أو يتهاجرون، نعم يقول العلماء: فلان متشدد في الجرح أو فلان متساهل في التعديل، لكن أئمة الجرح والتعديل ما رأيناهم مع الآلاف من الرواة الذين اختلفوا في الحكم عليهم ما رأيناهم يختلفون فيما بينهم، بل نراهم مع ذلك متآلفين متآخين.

ولنأخذ على سبيل المثال لا الحصر، الخلاف الذي حصل في أبي الصلت الهروي، فقد تكلم الأئمة في هذا الرجل بكلام كثير، فقالوا فيه: شيعي، وقالوا فيه: متلون، وقالوا فيه: كذاب، فانبرى يحيى بن معين للدفاع عنه، فاستدلوا برواية أبي الصلت لحديث: «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها» على تشيعه، فأجاب ابن معين بأنه قد تابعه غيره فبرئت عهدته، وردَّ على رميهم إياه بالكذب بأنه لا يتعمد الكذب أو وضع إسناد ومتن، إنما كان يروي حديث الكذابين، فالمقصود: لماذا لم يقل الأئمة ليحيى بن معين: أنت مميع للدعوة أو للسنة أو غير ذلك من التهم، ومن ادَّعى خلاف ما ذكرناه عن الأئمة فليأتنا بترجمة واحدة فيها أن السلف اختلفوا فيما بينهم لأجل اختلافهم في الحكم على رجل.

وجماع الأمر أن يكون قصد المختلفين في حكمهم على رجل نصرة السُّنة والذب عنها، فإن حصل الاتفاق بينهما في الحكم عليه فالحمد لله، وإذا لم يحصل الاتفاق فيعذر بعضهم بعضًا[1]، إذ هما بين مصيب مأجور ومخطئ مغفور له خطؤه فقط، ولسنا بين سني وبدعي، أو رجل من أهل الحق والآخر من أهل الباطل، فحذار حذار، فإن هذه مسألة عظيمة إذا لم يفهمها طلاب العلم، يوشك أن تزل أقدامهم ويحصل بينهم من التدابر والنفرة ما يتفطر له الفؤاد، ويندى له الجبين».

ثُمَّ قَالَ ـ حفظه الله ـ: «أن يسعى طلاب العلم والدعاة إلى الله فيما بينهم إلى المودة والمحبة والائتلاف، إذ الائتلاف والمحبة فيما بينهم البين يعود على الدعوة بالقوة، وعلى صفوفها بالتماسك.

فإذا كان العالم في هذه الجهة يحب ذاك العالم في تلك الجهة، فإنه يذكر محاسن هذا العالم ومآثره الطيبة، وجهوده وثماره، وبثها بين إخوانه وطلابه، فتقع المحبة في قلوب هؤلاء الطلاب لذلك العالم حين يعرفون شيئًا من محاسنه ومآثره الطيبة، ولا يفهم مخطئ أن معنى الدعوة إلى الائتلاف ونبذ الفرقة والاختلاف؛ أن معناه ترك الدعوة إلى السنة والارتماء في أحضان أهل البدع.

أقول هذا لأننا نعاني في كثير من الأحيان من الفهم الخاطئ، والانتقال من النقيض إلى النقيض، دون توسط!! فليس المراد من اجتماع الكلمة التفريط في بيان الحق، وإنما المراد التآلف والمحبة والمودة بين أهل السنة والجماعة البين، والسعي في أسباب ذلك من إعطاء الهدية وإفشاء السلام وغير ذلك من الأسباب المؤدية إلى هذا المقصد العظيم والنفع العميم.

---

(١) انظر: «مجلة الفقه في الدين» (ص١٧-١٨) العدد الثالث لشهر ذي القعدة ١٤٢٤هـ.

أما ما بين أهل السنة وبين غيرهم فهذا أمر يطول تفصيله فيما لا مجال لبسطه في هذا المقام، وخلاصته: أننا ننظر إلى هذا المخالف هل هو داعية أم ليس بداعية؟! وهل يخالفنا في أمر مجمع عليه من أصول أهل السنة أم يخالفنا في مسألة اجتهادية متنازع فيها؟! وهل هو مجتهد قاصد للحق وباحث عنه أم هو صاحب هوى متلاعب، وهل التحذير منه والنكير عليه يؤول إلى مفسدة أكبر أم إلى مصلحة؛ فكل هذه الأمور وغيرها تنظر بعين الاعتبار، لكن الحديث هنا ـ كما أسلفنا ـ عن أهل السنة فيما بينهم البين، وإنه ينبغي توفر هذه الأمور فيما بينهم.

ومن ذلك: أنه إذا أخطأ أحدهم فإنه ينصح ويوجه، فإن أصر على قوله فلا نهدره، أو نشنع عليه ونخرجه من السنة، بل نقول: هو من أهل السنة ومن الدعاة إلى الله، وله ثمرته وجهوده، لكن لا نتابعه على المسألة التي أخطأ فيها، طالما أنها مما يخطئ فيها أو في مثلها علماء السنة، وإن احتاج الأمر إلى التحذير من هذه المسألة والتنفير عنها فعلنا، وإن احتاج الأمر أيضًا إلى تعيين اسمه فعلنا كذلك . . فهذه الأمور كلها توزن بميزان المصالح والمفاسد، وهذا كله بميزان الشريعة وفهم أهل العلم والحلم[1].

ثُمَّ قَالَ ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ في النصيحة السابعة عشرة: «أن يحرص إخواننا طلبة العلم والدعاة إلى الله على معرفة الواقع الذي يعيشون فيه، إذ أن معرفة الواقع أمر مهم لاسيما لمن كان مشتغلاً بالفتوى والخطابة والوعظ، وكذلك التعامل مع الناس، إذ كيف تتعامل مع الناس وأنت لا تعرف عاداتهم، فربما تفعل شيئًا وأنت ترى أنه لا غبار عليه، وهم يرونه من أكبر الكبائر ـ وإن كان هذا الأمر أحيانًا مباحًا ـ فإن هذا الأمر المباح عليك أن تتجنبه إذا كانوا يطعنون في فاعله، أضف إلى ذلك أنه ليس واجبًا عليك أن تفعله، لاسيما إذا كان هذا الأمر يضر

---

(١) المصدر السابق (ص١٩) النصيحة الرابعة عشرة.

بالمدعوين، ويكون سببًا في نفرتهم عن هذا الداعية، أو وقوعهم في عرضه بما يعين الشيطان عليه.

والنبي ﷺ كان ينظر إلى مصلحة المدعو، فإنه لما أراد ﷺ أن يكتب كتابًا إلى هرقل يدعوه فيه إلى الإسلام، قالوا له: يا رسول الله، إنهم لا يقرؤون كتابًا إلا مختومًا، فاتخذ خاتمًا. وإلا فمن قبل لم يكونوا يتخذون خاتمًا للرسائل والخطابات ونحوها، فاتخذ ﷺ بعد ذلك خاتمًا نَقْشُه (محمد رسول الله)، كما في حديث أنس رضي الله عنه[1]، فدل هذا على أن معرفة ما يحتاجه الناس وما يستفيدون منه أمر من الأهمية بمكان، ولسنا نقول كما يقول بعض الناس: إن معرفة الواقع والفقه به من أهم فروض الأعيان، إنما نقول: إننا نحتاج إلى معرفة واقع الناس حتى نتعامل معهم بما يقربنا جميعًا إلى الله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ، ولا يجوز الإفراط أو التفريط في ذلك ـ والله المستعان ـ[2].

ثُمَّ قَالَ ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ في النصيحة الثامنة عشرة: «إن إخواننا طلبة العلم إذا كان لهم اجتهادات في مسائل اجتهادية، والعلماء يرون بخلاف اجتهادهم وليس مع أحدهم دليل قوي في المسألة فأنصحهم أن يتركوا اجتهادهم لاجتهاد أهل العلم، مثال ذلك: يأتي عالم من العلماء فيقول في رجل ما إنه من أهل السنة وعلى الجادة وعلى الخير. فيأتي طالب العلم أو من يدعي طلب العلم فيقول: أنا أشم من هذا الرجل رائحة الحزبية، وأنا أتوقع منه كذا وكذا، ونحو ذلك.

---

(١) رواه البخاري (٦٥، ٥٨٧٢، ٥٨٧٥، ٥٨٧٧، ٧١٦٢)، ومسلم (٢٠٩٢)، والنسائي (٥٢٧٧)، وابن ماجه (٣٦٤١)، وأحمد (٣/١٦٨، ١٧٠، ٢٠٩، ٢٧٥)، وأبو يعلى (٣٢٧١)، وابن أبي شيبة (٢٥١٣٠)، والحاكم (٦٧١)، والبيهقي (١/٩٥) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) انظر: «الفقه في الدين» ـ العدد الثالث ـ ذي القعدة ١٤٢٤هـ (ص٢١).

فهنا أنصح هذا الشخص أن يترك رأيه لرأي العلماء، لأنني أعتبر أن الذي يخالف رأي العلماء في مثل هذا للهواجس النفسية والشكوك الشيطانية التي ليس معه عليها دليل فيه أشبه من الذي يتخبطه الشيطان من المس.

والأدهى والأمَرُّ أن بعض هؤلاء قد يتكلم فيك؛ لأنك منعته من بعض حطام الدنيا، كأن يطلب منك شيئًا من أمور الدنيا فلا تعطيه، فيقول: «أنت حزبي»، فَنُذَكِّرُ هؤلاء إن كانوا أهلاً للذكرى أن يتقوا الله في أنفسهم، وأن يتركوا كلامهم لكلام العلماء، والنبي ﷺ يقول: «إنما البركة مع أكابركم»[1].

وفي حقيقة الأمر، إن دعوتنا غنية عن هذا الصنف بالإخوان الذين عندهم إجلال للكبار، وعندهم محبة وتقدير لأهل العلم، وأمثال هذا الصنف إنما يحسنون تفريق الصفوف وإثارة الفتن في أوساط إخوانهم، فأسأل الله أن يهديهم أو يريحنا منهم - والله المستعان -[2].

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ - وهو يتكلم عن حرص السلف على تزكية نفوسهم، وتحرِّي ما ينمي الطاعة، ويزيدها في قلوبهم، وفي كلماتهم التي نقلت إلينا . . . فكان الواحد يتكلم بالكلمة وكأنها تخرج على لسان نبي، وما ذاك إلا لأنهم عاشوا بالدين، فكانوا إذا تكلموا نطقوا بالحكمة، ولم تكن أفكارهم ملوثة بشيء، بل كانوا يقولون لله، ويعملون لله، فبورك لهم في كلماتهم، فحريٌّ بطلبة العلم أن يعوا هذا عن سلفهم، وأن يسعوا جاهدين للتشبه بهم - على الأقل في مثل هذا الأمر العظيم -. إن لم تكونوا مثلهم فتشبهوا   إن التشبه بالكرام فلاح

---

(١) رواه ابن حبان (٥٥٩)، والحاكم (٢١٠)، والطبراني في «الأوسط» (٨٩٩١)، والبيهقي في «الشعب» (١١٠٠٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٧٢)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٧٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ١٦٥)، والقضاعي في «الشهاب» (٣٦) من حديث ابن عباس، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٨٨٤).

(٢) انظر: «الفقه في الدين» (ص٢١-٢٢).

والحق أن الناظر في صفوف طلبة العلم اليوم يجد إهمالاً كبيرًا في هذا الأمر العظيم، فهناك من طلبة العلم من لا يعرف عن السلف إلا مجرد الكلام على المخالف والتحذير من أهل البدع، وإن كان هذا أيضًا جانبًا عظيمًا من الدين للمتأهلين فيه بضوابطه الشرعية لا بإفراط ولا تفريط ولا بغلو ولا جفاء. إنما المذموم الاقتصار على هذا الأمر أو الاشتغال به دون ضوابطه المعلومة، وأن يكون هو الشغل الشاغل لطالب العلم، وأن يكون ذلك على حساب تزكية نفسه وإقباله على طاعة ربه، كما هو الحال عند بعض طلبة العلم[1].

وَقَالَ - حفظه الله - في أثناء استعماله لقاعدة (حمل المجمل على المفصل، والظاهر على المؤول) في تحرير موضع النزاع بينه وبين من خالفه بدون حجة ولا دليل: «وخلاصة ذلك أن العلماء قد يطلقون عبارات لهم في مواضع، وتكون هذه العبارات محتملة لمعنيين أو أكثر، ويكون أحد هذه المعاني ممدوحًا، والآخر مذمومًا، إلا أن لقائل هذه الكلمة كلامًا آخر قد صرح فيه بأحد المعنيين السابقين، فعند ذلك يُحمل كلامه المجمل أو المحتمل أو المشتبه على المعنى المفصل المبين أو الصريح المحكم، سواء في هذا السني أو المبتدع، فالسُّني يُحمل مشتبهه على محكمه الحَسَن، والمبتدع يُحمل مشتبهه وغامضه على محكمه ومفصله القبيح في هذه المسألة بعينها، لا أن يكون مبتدعًا ببدعة الإرجاء - مثلاً - فنحمله ببدعة أخرى، كالقول بالتجهم، لكلمة مشتبهة، إلا إن ظهر لنا أن إجماله في هذه الكلمة عن سوء نية، وأنه يخفي البدعة الأخرى، فعند ذاك: نحكم عليه بحقيقة حاله، لا بمجرد ما يتظاهر به - والله أعلم -.

(١) المصدر السابق (ص٢٢).

وقد يكون هذا المحكم أو المفصل أو الصريح موجودًا مقترنًا في سياق كلام المتكلم بالمجمل أو المشتبه، وقد يكون موجودًا - إلا أنه منْفصل - في موضع آخر، وقد يكون معلومًا من حاله ومنهجه الذي يسلكه في الجملة، وإن لم نقف له على كلام صريح في هذا الموضع بعينه - الذي جاء عنه مجملاً وقد يكون ذلك راجعًا إلى عُرفه وعادته من كلامه، ونحو ذلك - كل ذلك يجعلنا نفسر كلامه ذاك بأحد هذه الأمور.

هذا مع حث العالم على الاعتناء بالبيان المزيل للبس، والتفصيل الدافع للشبهة، وذم الإجمال الذي اتخذه أهل البدع سبيلاً للتلبيس على الناس، لينفقوا به بدعتهم ومقالاتهم المنحرفة[1].

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ -: «وأرى جواز الجرح والتعديل - بل قد يجب في بعض الأحوال - بشرط أن يكون القصد من ذلك الذب عن هذا الدين، ولا يُفتح الباب في ذلك لكل من دب ودرج، وأن الذي يتكلم في ذلك، يجب أن يكون عليمًا حليمًا متجردًا، لأن ذلك ضرب من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله، وإذا الجرح يترتب عليه مفسدة أكبر فيُترك، أما الذين يريدون أن يسدوا هذا الباب: فإما أن يكونوا جهلة بدعوة أهل الحديث والأثر، وإما أن يكونوا حاقدين، ومع ذلك أراهم متناقضين، فهم يجرحون من يخالفهم، دون خطام ولا زمام، ولو أنصفوا لأقروا بالحق، وبيَّنوا ضوابطه وقيوده لمن لا يحسن ذلك، وأما الذين يطلقون لألسنتهم العنان بالوقوع في أهل الحق بدون لزوم منهج السلف في ذلك، مع زعمهم أنهم للسلف متبعون، وعن طريقهم يدافعون، فأسأل الله أن يهديهم سواء السبيل، أو يُسكت ألسنَتَهم بما

(١) انظر: مقدمة «الجواب الأكمل» لشيخنا - حفظه الله تعالى -.

شاء وكيف شاء، ومما يؤسف له: أن بعض المحبين للخير إذا اختلفوا في الحكم على آخر، رجعت العداوة بينهم، مع أن منهج السلف إعذار الذي يريد بحكمه على المخالف الذب عن السنة ـ وإن أخطأ ـ فلا يُتهم بتشدد أو بتمييع، ثم يترتب على ذلك هجره أو تبديعه، ويفلت الأول من الزمام!!، إنما يُكتفى ببيان خطئه في اجتهاده، ولقد رأينا السلف يختلفون في الرواة، فأحدهم يوثِّق، والآخر يجرِّح، ولم يُسمع أنهم رجعوا على أنفسهم بالبغضاء والتدابر، وقد أدى الجهل أو التجاهل لهذا الضابط، إلى تصدع الدعوة والأخوة، فإلى الله المشتكى، واعتبروا يا أولي الأبصار»[1].

وَقَالَ ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ: «وأنصح بترك الغلو في الحكم على المخالف، فإنَّ ضرر ذلك عظيم علينا في الدنيا والآخرة، وقد وصل الأمر ببعض المتهورين أن يطعن في بعض أعلام الهدى، وذلك إما لمرض في نفوسهم أو لأنهم يهرفون بما لا يعرفون، أو أن هذه فتنة ابتلاهم الله بها لذنوبهم، وليس من ذلك كشف الباطل وأهله، وذلك واجب ـ حسب الضوابط الشرعية، كما أنصح بالتيقظ والحذر من حيل أهل البدع والأهواء المفرِّقة لصفوف أهل السنة»[2].

وهذه الفقرة لم ترق لبال الشيخ ربيع إمام أهل الغلو المدمر كل شيء طيب وحسن من قواعد وأركان المنهج السلفي، فذهب يشنع على شيخنا بهذا النص فقال: «إنه يوجه هذه النصيحة إلى أهل السنة ـ يعني به شيخنا ـ لأنه يرى أن في أحكامهم على أهل الأهواء والبدع من أمثال سيد قطب ـ رحمه الله تعالى ـ غلوًا، فإذا كان ينصح بترك الغلو في الحكم على المخالفين من أهل الضلال، فهل أحكامه على أهل الحق، سلمت من الغلو والظلم».

---

(١) انظر: «السراج الوهاج بصحيح المنهاج» (ص٩٠-٩١ ـ الفقرة ١٨٠)، ط. الثانية.

(٢) المصدر السابق (ص١٠١ ـ الفقرة رقم ٢٠٣).

فتأمل - أخي - هذا البهتان، الذي هو رمي المسلم بما ليس فيه، فمن الذي أخبر الشيخ - يعني به ربيعًا - بأني - والكلام لشيخنا - ذكرتُ هذا للدفاع عن أمثال سيد قطب - رحمه الله تعالى -؟ هل يستطيع أن يقسم بالله العظيم، الذي أحصى كل شيء عددًا؛ أن هذا مرادي من هذه الكلمة؟ فإن فعل فوالله إنه غير بارٍّ بيمينه، وإن لم يفعل، فليتق الله ويعرف أنه بشر - غير رسول - ولا يعلم الغيب؛ ﴿ قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ (النمل: ٦٥)، ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ ﴾ (المائدة: ١١٦).

وأما هؤلاء الذين يظهر الشيخ أسفه البالغ وحزنه الشديد على حالهم، ويدعي أنني - أي الشيخ أبو الحسن - جُرت عليهم في الأحكام، ويسميهم بأنهم أهل الحق!! فمتى يستقيم الظل والعود أعوج؟ فمن ذا الذي يُسلِّم للشيخ - أي ربيع - بأن هؤلاء الذين يفترون على عباد الله الكذب - أي والله إنهم لكذبة - فمنهم من يكفِّر أبا الحسن، ومنهم من يقول فيَّ وفي غيري: زنديق، ومنهم من يقول: منافق، ومنهم من يقول: مبتدع ليس من أهل السنة، أو من الفرق الهالكة، ومنهم من يقول: يمكر بالدعوة السلفية، ومنهم من يقول هذا وذاك وذلك، من الذي سيوافق الشيخ على أن هؤلاء هم أهل الحق؟!

واعلم أن الكثير من هؤلاء قد اقتبسوا كثيرًا من أحكامهم الفاسدة الكاسدة من الشيخ الفاضل - عافاه الله - وأسأل الله أن يوفقه للتوبة الصادقة قبل الموت حتى لا يكون ممن سن سنة سيئة في الصف السلفي، لم يسبقه إليها أحد من مشايخنا - رحمهم الله تعالى - ألا وهي سنة التكفير أو الدندنة حوله، والغلو في التبديع والتضليل، إلا حيث أوقفنا الشرع الحكيم - نعم والله فإنه قد سن تلك السنة السيئة التي عادت عليه وضربته هو حتى أصبح الصغير يرد عليه ويستهزئ

به ـ، فإذا رأيت ـ أخي المسلم ـ هؤلاء الذين يكاد أحدنا يقتل نفسه عليهم حزنًا وأسفًا، لرأيت قومًا لا تقر بهم العين، ولرأيت جهلاً بضوابط أهل السنة في التكفير والتبديع والتفسيق، ولرأيت شططًا وإسرافًا وخلطًا وخبطًا، وكثير منهم لا يدري متى يخرج الرجل من أهل السنة، فتراه ـ في أدنى خلاف مع آخر ـ يرميه بالحزبية، ثم بالمروق من السنة، ثم بالكيد للسلفية وأهلها، ونحو ذلك، وللأسف أن كثيرًا من هذه الأحكام قد اغترفوه من محيط الشيخ المتلاطم، فإذا غضب الشيخ ـ وفقه الله ـ على شخص، تراه يحوم حول تكفيره ـ إن لم يكفره ـ وتراه يطلق كلمات وعبارات تكون قاصمة الظهر لسامعيها الذين لم يدركوا شروط باب التكفير عند أهل السنة، وكذا باب التبديع.

ولقد رأينا منهم من يفتي بكفر شخص بعينه ـ لا مجرد التبديع ـ دون استيفاء شروط أو انتفاء موانع، بل دون أن يأتي المفكر بشيء يكفره، ثم يتراجع هذا المفتي!! ولا يدري بم كفَّره، ولا لِمَ تراجع، فهذه ثمرة حنظل لا يفرح بها هؤلاء الذين وصفت شيئًا من حالهم، من ذمهم وحذر منهم، وذكر أنهم أصاغر وأراذل وأقزام لا يُلتفت إليهم، ويرجع إلى العلماء في هذا الباب الخطير؛ وهم الغلاة الذين كل كلامنا هذا عليهم في هذا الكتاب ـ لا إليهم ـ، ثارت ثائرة الشيخ ـ سلمه الله ـ وقال: «لا يعدل مع أهل الحق!! يقصد بهم الشيخ ربيع الحربي فالح الذي لا يفلح ـ أو الحجوري ذا القلب القاسي مثل الحجر على إخوانه ومن نَحَى منحاهم ـ ويقول على أبي الحسن ـ أي المدخلي ـ ويرمي أهل السنة بأقذع الشتائم!! أما الشيخ ـ أي المدخلي ـ فيجوز له أن يقول في أبي الحسن: لا يبعد أن يكفر، ودسيسة على الإسلام، ومجند لحرب السلفية، وأشر من أهل البدع، ورافضي خبيث، وأضل أهل الأرض .. ويحكم على أبي الحسن بأنه خارج عن أهل السنة، وأنه حزبي ضال، وأن من ناصره أو دافع عنه

فإنه ضـال، هكذا بدون أي ضوابط علمـية، لما يلهج به لسانه فـي هذه الفتنة، كذلك يجـوز لأذنابه أن يقولوا فـيمن خالفـهم: حمـار، بغل، ثور، من كلاب السوق، هرّ، فأر، صرصار، ضلّيل، عـدو الله، خائن لله ورسول وللمؤمنين، مجرم، مـنحرف في العقيـدة، زائغ، زنديق ملحد، منافق، كافر . . إلـى غير ذلك من الافتراءات علـى عباد الله الصالحين، كل هذا عدل عنـد المدخلي!! فيا للعجب من انتكاس الأمـور، وقلب الموازين، فلو جُمع كلامي في التـحذير من هؤلاء الذين يدافع عنهم المدخلي جمـيعًا، وجُمع كلام واحـد منهم فقط فيّ أو في غيري من أهل السنة الذين يخالفونهم من أمثـال الشيخ الفاضل العلامة عبد العزيز بن باز ـ رحمه الله تعالى ـ، والشيخ مـحمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله تعالى ـ، والشيخ العـلامة محمد بـن صالح العثيمين ـ رحـمه الله تعالى ـ، والشيخ الفاضل مـقبل بن هادي الوادعي ـ رحمه الله تعـالى ـ، والشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد ـ حفظه الله تعالى ـ، والشيخ عـبد الرحمن الجبرين ـ حفظه الله تعالى ـ، والشيخ العلامة أبي الحسـن مـصطفى بن إسـماعيل السـليماني المـأربي ـ حفظه الله تعـالى ـ، والشيخ محمـد بن عبد الله المغراوي، والشيـخ أسامة بن عـبد اللطـيف القـوسي، والشـيخ علي بن حسـن بن عـبد الحـميـد الحـلبي، وغيرهم ـ حـفظهم الله تعالى ـ، لما كان في كلامي خـروج عن حيِّز العلم ـ إن شـاء الله تعـالى ـ، ولرأيت في كـلام بعض المـراهقين في الطلب ـ من أمـثـال الحجـوري ـ والوصـابي، والإمام، والمهووس البرعي وغـيرهم من المراهقين في الطلب منهم، ما يتنزه بعض السوقة عنه، وربما وجدت في كلام بعضهم الكلمة الواحدة أكبر مما قلته برُمَّته؛ ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ (الكهف: ٥) [1].

---

(١) «السراج الوهاج» (ص٨٤ ـ الفقرة ١٦٤).

وقَال - حفظه الله -: «وأرى أن من المخالفين من عنده أعمال حسنة - دقت أو جلَّت -، فجزاه الله خيرًا على ذلك، فلا أغمطه حقه، ولا أتبعه على خطئه، بل قد يحتاج إلى بيان خطئه، وتحذير الناس منه، إذا كان في ذلك تحصيل مصلحة، أو دفع مفسدة (لا تندفع إلا بهذا، وليس هذا من بخس الناس أشياءهم، وهكذا عهدنا سلف هذه الأمة)، وقد أخطأ من بخس الناس أشياءهم، أو أعطاهم فوق قدرهم، والإفراط والتفريط دين إبليس الذي يدعو إليه - عافانا الله من شره -، وكثير من المخالفين لأهل السنة يرمون أهل السنة ببخسهم حقهم، وفيهم يصدق قول من قال: «رمتني بدائها وانسلت»[1].

فهذا الكلام لم يعجب الغلاة وشنعوا عليه وقالوا فيه قولاً منكرًا، فرد عليهم شيخنا، في: (قطع اللجاج بالرد على من طعن في السراج الوهاج)، فإليك هو:

«قال إمام الغلاة والرافضة لمنهج السلف في هذا العصر: «وفقك الله يا أبا الحسن، ألا ترى أن أهل الأهواء سوف يتعلقون بهذا الكلام، بل هم يقولونه ويرددونه، ويحاربون أهل السنة به، ويحاربون منهج النقد الذي لا يقوم الإسلام إلا به، ذلك المنهج العظيم الذي دل عليه الكتاب والسنة، وقامت عليه علوم الإسلام من تفسير وحديث وفقه، وكتب رجال، وكتب عقائد، وكتب النقد والموضوعات والعلل (أي نعم، لكنك أنت ومن اتبعك من الغالين ممن دنس هذا المنهج بالخروج عن جادته واتباع الطرائق والأهواء فيه حتى شوهتم المنهج السلفي الصافي وشوشتم على أفكار الناس بما تنتهجونه من طريق الغلو والتنفير عنه - والله المستعان).

---

(١) «السراج الوهاج» (ص٨٤ - الفقرة ١٦٤).

إلى أن قال: وأنت ـ بحمد الله ـ من الذابين عن هذا المنهج العظيم، والداعين إليه (وهذا الكلام من إمام الغلاة والرافضة لمنهج السلف ـ خصوصًا بما بدر منه في إشعال نار الفتنة مع أبي الحسن واستعارها على يديه ـ هو من ذَرِّ الرماد على العيون ـ) وهم يرون أنك إذا انتقدت شخصًا فيما وقع فيه من ضلالات، وحذَّرت منها؛ أنك بخست الناس أشياءهم، وصرخوا بها في صحفهم ومجلاتهم، ومؤلفاتهم التي خصصوها لمحاربة المنهج الحق وأهله، ولك في سلفنا الصالح أسوة فيما كتبوه في كتب عقائدهم، دون تعرض لهذه الأشياء، وسدُّ الذرائع باب عظيم من أبواب الدين» اهـ[١].

أقول: نعم، إذا انتقدت شخصًا بغير الحق وتجاوزت معه في النقد وأسرفت في ذمه والتنكيل به كما هي عادتك مع أهل السنة، وترخي مع أهل الأهواء الذين هم جديرون بنقدك اللاذع، لكنك ما تنتقد إلا خيار أهل السنة وتقذع وتسرف في سبهم وشتمهم والافتراء عليهم وتجنيد أعوانك للتجسس عليهم، وتبذل المهج والأموال لكي يظفروا لك بوهم، فضلاً عن خطأ متعمد من هؤلاء الأخيار الذين تغمر سيئاتهم في بحور حسناتهم، فحق لهم أن يواجهوك بمثل صنيعك، بل إنهم يتجاوزون عنك، لما عرف منك من خير في السنوات الماضية، وإن كان الواجب عليهم هو بيان ما أنت عليه من الشطط والعدوان والميل للهوى أكثر من أنك متبع للكتاب والسنة في تعاملك مع من يخالفك، وأما قولك: إنهم خصصوا مجلات وصحفًا وكتبًا لحرب السنة وأهلها، فلا نعلم هذا إلا من العلمانيين الذين هم في مأمن من قلمك ولسانك وبيانك، بل إنك جندت نفسك لشرح خطبهم، وكلماتهم، وإلى غير ذلك، وتمدحهم بما ليس فيهم ولا لهم فيه نصيب ـ ولا حول ولا قوة إلا بالله ـ.

---

(١) «قطع اللجاج» (ص١١٦-١١٧).

قال شيخنا ـ حفظه الله تعالى ـ في الرد على هذه الشبهة السخيفة: «والجواب إن شاء الله من عدة وجوه:

١ ـ لقد سبق عن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ أنه ذكر بعض ما عند المعتزلة والأشاعرة، من جوانب كان فيها شيء من الخير، وذلك مثل رد الأشاعرة على المعتزلة، ورد المعتزلة على الفلاسفة والباطنية[1].

وقد نقلته من منهج شيخ الإسلام ابن تيمية، فأغنى عن الإعادة من الشيخ ومني، وقال: وهذا من الاعتراف ببعض الحسنات أو المواقف الحسنة ـ أحيانًا ـ، وقد نقلت كثيرًا عن السلف والخلف، بل ـ وقد نقلتها أنا في هذا الكتاب ـ.

٢ ـ سبق أن تعلق أهل الباطل بالحق، لا يلزم منه عدم قول الحق ـ مطلقًا ـ، لاسيما إذا اختلف الناس في ذلك، ورأينا من يطعن في أخيه السني، إذا ذكر شيئًا من محاسن المبتدع، عندما يرى مصلحة في ذلك، فعندئذٍ يُذكر حكم هذا الأمر لبيان الحق، ودفع الفتنة، وإن تعلق بذلك مبطل، فيرد عليه بالأدلة الشرعية، ولا يكتم الحق لهذا العذر المذكور.

٣ ـ منهج النقد منهج عظيم، ونفعه في الإسلام نفع عميم، ولولا الله ثم استعمال العلماء ـ لهذا الأمر بحكمة ـ لخطبت الزنادقة من فوق المنابر، لكن لأهله صفات وعلامات، ومن ولجه وهو ليس له بأهل، يُقال له:

فدع عنك الكتابة لست منها ❖ ولو سوَّدت وجهك بالمداد

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية» (٥/ ١٥٦-١٥٨)، و«مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٤٨)، (٥/ ٥٥٧-٥٥٨)، (١٣/ ٩٥-٩٩).

ويُقال له أيضًا:

وللحروب رجال يُعرفون بها ✦✦✦ وللدواوين كتَّابٌ وحسابٌ

فيجب ردع من لا يحسن عن الخوض في هذا الباب، كالذي سُئل عن الشيخ مأمون خليل شيحة ما حاله فبادر الطلابَ بسؤاله لهم، هل تعرفون هذا الرجل يا إخوان؟ . . قالوا: لا، قال: إذًا هو حزبي ليس من أهل السنة والجماعة، فلو كان من أهل السنة والجماعة لعرفه طلاب العلم. فأعراض الناس حفرة من حفر النار، وليس من إنصاف نفسك ـ أيها المسلم ـ أن تجود بحسناتك على عدوك، ويُروى عن الحسن البصري أنه قال: لو كنت مغتابًا أحدًا، لاغتبت أبي، حتى لا تذهب حسناتي بعيدًا، أو كما قال ـ رحمه الله تعالى ـ.

٤ ـ إشارة الشيخ إلى إمام الغلاة إلى أن الأئمة لم يذكروا مواقف المخالفين الحسنة دعوى تردها النقولات السابقة واللاحقة ـ إن شاء الله تعالى ـ في الجواب على إتهامه إياي بمنهج الموازنات، بل إنه نفسه نقل نقولات كثيرة عن خصومه في هذا الباب، بما يدل على عدم ضبط هذا الأمر عنده، أو عدم تحريره موضع النزاع، أو يدل هذا على الخطأ في التطبيق، وصدق الله ـ سبحانه وتعالى ـ القائل: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾ (النساء: ٨٢).

٥ ـ استنكر المدخلي قول الشيخ أبي الحسن: «لا أغمطه حقه، ولا أتبعه على خطئه»، فقال مشنعًا: «وأقول الآن: إن هذا قول منه بمنهج الموازنات، فإن قال: لا، قلنا له: أنت تلبِّس على الناس، أو أنك لا تدري ما هو منهج الموازنات، لأنك لم تقارع أهله بالحجج والبراهين التي يقارعهم بها غيرك، قلت ـ أي الشيخ أبو الحسن ـ: لي في هذه الجملة وقفتان:

الأولى ـ أن هذه العبارة التي قلتها، هي كلام غيري من أهل العلم، بما محصله، أننا نقبل الحق من المخالف، ونرد عليه خطأه، ولا نتبعه في ذلك، ما قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في: «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول» ط: دار الكتب العلمية (١/ ٣٦٠-٣٦٣)، بعد أن ذكر إنكار جماعة من العلماء على القاضي أبي بكر الباقلاني، بسبب الاستدلال على حدوث العالم بطريقة الحركات، وهو الأصل الذي أوقع المعتزلة في نفي الصفات والأفعال، قال شيخ الإسلام: «.. مع ما كان فيه من الفضائل العظيمة، والمحاسن الكثيرة، والرد على الزنادقة والملحدين وأهل البدع، حتى إنه لم يكن في المنتسبين إلى ابن كلاب والأشعري أجل منه، ولا أحسن تصنيفًا، وبسببه انتشر هذا القول، وكان منتسبًا إلى الإمام أحمد وأهل السنة، حتى كان يكتب في بعض أجوبته: «محمد بن الطيب الحنبلي» اهـ.

ثم قال: قلت: «أبو ذر ـ يعني به الهروي ـ، وهو ممن تأثر بالباقلاني، فيه من العلم والدين، والمعرفة بالحديث والسنة وانتصابه لرواية البخاري عن شيوخه الثلاثة، وغير ذلك من المحاسن والفضائل، ما هو معروف به، .. إلى أن قال: «ثم إنه ما من هؤلاء إلا من له في الإسلام مساعٍ مشكورة، وحسنات مبرورة، وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع، والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلم فيهم بعلم وصدق، وعدل وإنصاف».

وهذا مما لا يوجد عند هذا المنتقد إمام الغلاة، فهل بالله عليكم رؤوس الجماعات أو زعماء الأحزاب اليوم، الذين يريدون نصرة الدين بما أوتوا من علم عندهم مثل هؤلاء، هل سيد قطب وحسن البنا ـ رحمهما الله تعالى ـ مثل هؤلاء؟! هل هما متأصلان للبدعة أم أن البدعة وقعت عليهما عن حسن قصد ونية الدفاع عن هذا الدين، ولكنهما يجهلان الطرق الشرعية، لنصرة هذا الدين

مع تحريمها للسنة، وإلا فماذا نقول فيما كتباه وألَّفاه وقرراه ونصراه في نصرة هذا الدين؟ . . كذلك هل الزنداني، وعبد الرحمن عبد الخالق، ومحمد سرور وعدنان عرعور، والمغراوي، وبكر أبو زيد، والجبرين، مثل هؤلاء؟! فإن البون شاسع والفارق كبير . . كبير يا إمام الغلاة، اربأ بنفسك، وانهها عن غيها حتى لا تقع في المهالك فتكون بدفاعك عن السنة، كما تزعم هالك ـ والعياذ بالله ـ.

واستمع ـ يا إمام الغلاة ـ إلى هذه الطريقة علها تكون علاجًا لك لتهورك وتعصبك وطغيانك وفجورك مع من تخالفه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولاريب أن من اجتهد في طلب الحق والدين من جهة الرسول ﷺ، وأخطأ في بعض ذلك، فالله يغفر له خطأه تحقيقًا للدعاء الذي استجاب الله لنبيه وللمؤمنين، حيث قالوا: ﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (البقرة:٢٨٦)، قال: ومن اتبع ظنه وهواه، فأخذ يشنع على من خالفه ـ هؤلاء هم الغلاة ـ بما وقع فيه من خطأ، ظنه صوابًا بعد اجتهاده، وهي من البدع المخالفة للسنة، فإنه يلزمه نظير ذلك، أو أعظم أو أصغر فيمن يعظمه، وهو من أصحابه، فقل من يسلم من مثل ذلك في المتأخرين، لكثرة الاشتباه والاضطراب، وبُعد الناس عن نور النبوة، وشمس الرسالة، الذي به يحصل الهدى والصواب، ويزول عن القلوب الشك والارتياب».

فتأمل كلام هذا العالم، الذي إذا أُحِلْت إليه، أُحِلت إلى مليء، لا كلام غيره الذي إذا ضاقت عليه المخارج، أزبد وأرعد، ورفع صوته وتشدد، ورماك مرة بالجهل، وأخرى بالذبذبة والتردد [١].

---

(١) نقلاً عن «قطع اللجاج» (ص١١٩-١٢٠)، بتصرف وزيادة، وانظر كلامًا لشيخ الإسلام ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (٢/٩٨-١٠٣)، وفي «المجموع» (٤/١١-١٤)، وقد تقدم نقله في منهجه.

وذكر شيخ الإسـلام أن بعض الطوائف المبتدعة، لم ينبل عند الأمـة بما معه من الإثبات والسنة، قـال: «فالمعتـزلة أولاً، وهم فرسان الكلام، إنما يحـمدون ويُعظمون عند أتـباعهم، وعند من يغض عن مـساويهم، لأجل مـحاسنهم عند المسلمين، بما وافـقوا فـيه مـذهب أهل الإثبات والسنة والحـديث، وردهم على الرافضة بعض ما خرجوا فيه عن السنة والحديث . . »، إلى آخر ما قاله كما قد مر نقله في منهجه ـ رحمه الله تعالى ـ[1].

فتأمـل كيف ذكر شيخ الإسـلام أن بعض أهل البدع، لما ذبوا عن الدين في بعض الجوانب، مُـدحوا واستحـمدوا عند عموم الأمـة لذلك، ونبل قدرهم من هذه الناحية، وإن كانوا قد عيب عليهم ما خالفوا فيه السنة، فما الفرق بين هذا، وبين قولي: فـلا أغمطه حـقه، ولا أتبعـه على خطئه، بل قـد يحتـاج إلى بيان خطئه، وتحذير الناس منه، إذا كان في ذلك تحصيل مصلحة، أو دفع مفسدة[2].

قلت: هذا الذي قاله شيخنا ـ حفظه الله تعـالى وبارك فيه وفي علمه وأعزه الله ـ بدفاعـه عن علماء المسلـمين العاملين من أجل إحـياء سنة نبـيهم ﷺ، عندما أثنى أيضًا على الزنداني عندما قام على وزارة الإعلام عندما سبوا دين الله على صفحـات الجرائد، وهذا ما حصل من (الثقـافية) التابعة لجريدة الجـمهورية الرسمية، فقـام عليهم خير قيام حتى إنهم اعتـذروا له وللشعب اليمني بأكمله، وتدخل نائب رئيس الجـمهورية في حل المشكلة، لكـن إخواننا من الغلاة قـاموا عليه وعلى شيـخنا شر قيام، وهم بهذا الصنيع أعـانوا العلمانيين شاءوا أم أبوا، فشيـخنا لم يقل ذلك تزلفًا أو مداهنةً أو مجاملةً، وإنما قـاله تثبيتًا وإحـياءً لهذه القواعد والأصول التي قعَّـدها سلفنا الصالح، وهو ما مر معنا من كلام الشيخين ابن تيمية وابن القيم، ومن سار على هذا المسلك الطيب المبارك العظيم.

---

(١) انظر: «المجموع»، (٤/ ١١-١٤).

(٢) انظر: «قطع اللجاج»، (ص١٢٠-١٢١).

اسمع - أخي الكريم - لما قاله الإمام الذهبي كما في (الميزان) (١/ ٥) في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي، وقد مر معنا في منهج الذهبي: «شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته».

وقال - رحمه الله - كما في (الميزان) (٣/ ١٦٠) في ترجمة علي بن هاشم ابن البريد الكوفي، قال: «وثقه ابن معين وغيره»، وقال أبو داود: «ثبت يتشيع»، وقال البخاري: «كان هو وأبوه غاليين في مذهبهما»، وقال ابن حبان: «غالٍ في التشيع»، وروى المناكير عن المشاهير.

قال الذهبي: قلت: «ولغلوه ترك البخاري إخراج حديثه، فإنه يتجنب الرافضة كثيرًا، كأنه يخاف من تدينهم بالتقية، ولا نراه يتجنب القدرية، ولا الخوارج، ولا الجهمية، فإنهم على بدعهم، يلزمون الصدق» اهـ.

فهذه شهادة عدل من الذهبي، لبعض أهل البدع الكبار، ولو قالها أحد اليوم فيمن هو سني أخطأ في شيء لا يخرجه من السلفية، لقالوا: هذا منهج الموازنات، وقد يقول بعضهم: إن الذهبي في (الميزان) على منهج أهل السنة بخلاف حاله في (النبلاء)، بل قد قيل ذلك من بعض الغلاة، فهذا القول على ما فيه من الفضائح، لا عبرة به، لأن كلام الذهبي هذا موجود في (الميزان)، حيث يكون سنيًا عند هذا القائل، فاللَّهم عفوًا، ومعذرة إليك!

احذر - أخي الكريم - أن يهول عليك أحد، ويبطل الفائدة من هذا النص، - أي: الكلام على أبان بن تغلب من الإمام الذهبي المتقدم - بحجة واهية، ألا وهي: هذا كلام أصحاب الموازنات، أو هذا كلام القطبيين، أو نحو ذلك، فقد سبق من المقالات السلفية ما يدل على قبول الحق، وإن قاله من المخالفين [١].

---

(١) انظر: «قطع اللجاج»، (ص١٢٢-١٢٣).

واسمع - أخي القارئ الكريم - إلى ما قاله شيخنا مقبل بن هادي - رحمه الله تعالى - في «ردود أهل العلم على الطاعنين في حديث السحر» (ص٣٩): ابن سيناء والفارابي ملحدان، ويوسف النبهاني مُخرف، ولا مانع من قبول الحق ممن كان».

فتأمل بعد هذا كله إنكار بعض الجهلة والمتعصبين قول الشيخ أبي الحسن - حفظه الله تعالى -: «لا أغمطه حقه، ولا أتبعه على خطئه، بل هناك أقوال كثيرة للشيخ مقبل - رحمه الله تعالى - يعترف فيها لكثير من الجماعات بالحق الذي عندهم، وهو موجود في هذا الكتاب في منهج الوادعي، ويمدحهم ويشكرهم، هذا مع تحذيره - رحمه الله - من أخطائهم، فانظر كلامه في الإخوان المسلمين، ومعرفة محمد سرور والإخوان بالواقع، وأنهم من أعرف الناس بذلك، والاستفادة من (الظلال) للمتأهل، وغير ذلك كثير في كتبه[١].

وإن وجد كلام للشيخ بخلاف ذلك، فهو عندما لا يُسلم بقول المخالف بأن ما يدعيه خيرًا أنه خير، لكن لو سلم للمخالف بذلك، اعتراف به، وشكره على ذلك، هذا مع التحذير من خطئه، وهذا هو مقتضى العدل، كما سبق عن الأئمة، وإياك - أيها القارئ - أن تصغي إلى التأويلات العاطلة لهذه النقولات الفاضلة، بأن هذا كلام الإخوان المسلمين .. أو غيرهم، فإن الحق أحق بالاتباع والقبول، وإن قاله الأعداء، ولا يخفى عليك حديث: «صدقك .. وهو كذوب»[٢].

---

(١) انظر هذه المواضع: «قمع المعاند» (ص٩٤-١٤٦-٤٠٤-٤٠٥)، و«غارة الأشرطة» (١/٢٢٨-٢٤٨-٢٦٢-٢٦٦-٢٧٩-٢٨٦)، و(٢/١٦-٣٧٩-٤٠٢)، و«تحفة المجيب» (ص١٧٦).

(٢) رواه البخاري تعليقًا (٢٣١١)، ووصله النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٥٩)، والبيهقي في «الدلائل» (٧/١٠٧)، وانظر «تغليق التعليق» (٣/٢٩٦)، من حديث أبي هريرة ﵁.

وحديث: «قولوا: ما شاء الله ثم شاء محمد»[١] الحديث، ونحن أولى باتباع السلف الصالح من الإخوان المسلمين وغيرهم، فلا نهدر كلام السلف بحجة أن هذا كلام الإخوان، هذا كله إذا سلمنا بأن الإخوان المسلمين يقولون هذا القول بهذه الضوابط العلمية، فكيف وهم لا يرفعون رأسًا بهذه القيود السلفية؟! . . فاحذر الإفراط والتفريط، واحذر وضع هذه النصوص الدالة على منهج أهل العلم في غير موضعها، واستصحب قيودها وضوابطها، فهذا هو الفرق بين طريق السلف، وطرق الخلف ـ والله أعلم ـ[٢].

وَقَالَ ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ: «وأرى أن إطلاق القول على أحد من أهل السنة وإن كثر خطؤه بأنه أضر على الإسلام من اليهود والنصارى، قول يضر أكثر مما ينفع».

فأنكر أحد قادة الغلاة هذه المقولة بقوله: «أرى أنه لا داعي لهذه الفقرة، وهذا القول قاله عدد من أئمة العلم، منهم فيما أذكر: أبو الفضل الهمداني، وابن عقيل، وابن الجوزي، وعبد الغني المقدسي، وابن تيمية، والشوكاني، وبينوا ذلك، والذي قاله في هذا العصر، إنما قاله انطلاقًا من الواقع المر، لم يقله في أحد من أهل السنة، إنما قاله في طائفة اجتمع فيها الروافض وغلاة الصوفية، وغلاة أهل البدع، من الخوارج وغيرهم، فأنعشوا هذه البدع وأهلها، واستفحل شرهم، وانتشر في طول البلاد وعرضها. اهـ[٣].

---

(١) رواه النسائي في «الكبرى» (١٠٨٢٠)، وابن ماجه (٢١١٨)، وأحمد (٥/٣٩٣) من حديث حذيفة ابن اليمان ﷺ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٤٣٧٨).
ـ ورواه أحمد (٥/٧٢)، والدارمي (٢٦٩٩)، وأبو يعلى (٤٦٥٥)، والطبراني (٨/٣٢٤)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٧٤١) من حديث الطفيل بن سخبرة ﷺ، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٣٨).

(٢) «قطع اللجاج» (ص١١٤-١٢٥).

(٣) «قطع اللجاج» (ص١٢٧).

فَقَالَ شيخنا ـ حَفِظَهُ اللهُ ـ: «والجواب ـ إن شاء الله تعالى ـ من وجوه:

١ ـ نحتاج إلى الكلام على صحة هذا القول أولاً، أو عدم صحته، وإذا صح فهل إطلاقه يضر أو ينفع؟.

فقد جاء عن بعض السلف، أنهم أطلقوا نحو ذلك في بعض العبَّاد الذين يضعون الحديث، وذكروا أنهم شر فرق الوضاعين، مع أن من جملة الوضاعين زنادقة وإن كان هذا المنكِر قد ذكر جماعة أطلقوا هذا القول، وإن كان قد استشهد ببعض من فيه كلام من جهة العقيدة، وهذا خلاف ما ينكره على غيره، كما سبق، بل وصفهم بأنهم من أئمة العلم، وحجة من أطلق هذا من العلماء، أن المسلمين لا يغترون بالزنادقة أو اليهود والنصارى، بل إن المسلمين يكرهونهم، وينفرون منهم، وينظرون إليهم بأنهم قوم قد كتب عليهم الذلة والمسكنة، وباءوا بغضب من الله تعالى، أما الرجل المعروف بالإسلام، وحسن البلاء في الدين، ومكارم الأخلاق، والعبادة ونحو ذلك ـ على بدعته ـ، فإن كثيراً من الناس يغترون به، ويحبونه، بل ربما قاتلوا خصومه، حمية له، وانتصاراً لحرمته!

فمثل هذا يكون الضرر بانحرافه أشد، لهذه العلة، لا لأنه أكفر من اليهود والنصارى، أو أنه مخلد في النار، كتخليدهم أو أشد، فهذا هو المعنى الذي يقصده أهل العلم بهذه الكلمة، وقد سبق أن ذكرت ذلك في أشرطة مسجلة ـ والله أعلم ـ»[1].

٢ ـ فعلى هذا ـ وفي نفس الظروف التي استعمل فيها السلف هذه العبارة ـ لا بأس باستعمال هذه العبارة، لكن لابد من ملاحظة أمور:

(أ) أن اليهود والنصارى والمشركين ـ اليوم ـ، قد سيطروا على زمام أكثر الأمور في العالم، وهددوا المسلمين في عقر دارهم، بل استحلوا بعض بلادهم،

---

(١) انظر: «قطع اللجاج» (ص١٢٧).

وقتلـوا كثيـرًا من رجالنا، وهتكـوا أعراض الكثيـر من نسائنـا، واستعـملوا أبشع الأسلحة المدمـرة ضد المسلمين، فأبـادوا القرى، وأهلكوا الحرث والنسل، وأوقـعوا الفتن بين شعـوبنا وحكوماتنا ـ إلا من رحم الله في هذا كله ـ، ووجهوا الكـثير من وسائل الإعـلام بجميع أشكالهـا المقروءة والمسموعـة والمرئية بقصـد فتنة المسلمين، رجالاً ونساءً، ولبَّسوا الأمور، وقلبوها للكثير من أبناء هذه الأمة، وخذلوا المسلمين في كل قضية لهـم، وقد بدت البغضاء والعداوة الضارية من أفـواههم، وما تخفي صـدورهم أكبـر، ولا نأمن على كـثيـر من المسلمين أن يغـتروا بهم، ويتـمنوا أن يقلدوهم في كثيـر من أحوالهم، وهذا المنكر نفسه سبق أن ذكـر (ص٨) في انتقاده على كتاب شـيخنا (السراج الوهاج) في الانتـقاد رقم (١١): «أن كثيرًا لا يـقبل ما وافق الكتاب والسنة، إلا لأنه جاء من الغرب، لا لأنه جاء به الكتاب والسنة. اهـ.

وأصبح المفتونون في هذه الأمة بزي وطريقة وأخلاق الغرب عددًا هائلاً، بل ومن الطبقـات العاليـة في المجتمـعات، ومـا يجري من فرضـهم نظمًا جـاهلية للحكم على كثيـر من بلاد المسلمين، وإلا أثاروا الفتن في داخل الدولة المسلمة، وسعيـهم لتفريق وتمزيق شـمل هذه الأمة، وقد فعلوا الكثـير من ذلك، بل لعل كثيرًا من الخلافات التي بين بعض الجماعات، هم من وراءها، وأعمالهم الظاهرة والباطنة لا يعلم بها إلا الله، وما أظهروه حتى الآن، وما يعدونه للمستقبل شيء لا يعلم به إلا الله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ، وما سلم من شرهم ـ إلا من رحم ربك ـ، كل هذا وما خفي كان أعظم من أفعال الكفـار والمشركين، فهل يُطلق القول بعد هذا كله في مسلم، فيُـقال: «فلان أضر على الإسلام من اليـهود والنصارى»؟!، أو يُطلق القول في جماعة مسلمـة من انحرافها عن منهج السلف: «إنهم أضر على الإسلام من اليهود والنصارى»؟!.

إن هذه الكلمـة إذا أطلقـها بعض السلف في زمن كـان اليـهود والنصـارى يُعطون فيـه الجزية عن يد وهم صـاغرون، ولا يرفع أحد بهـم رأسًا، ولا يفكر

أحد في تقليدهم، واقتباس منهج حياته منهم، أو اغتراف أخلاقه من مواردهم الآسنة العفنة، إن هذه الكلمة في ذلك الوقت، وفي وقت قوة السنة وأهلها، لها ما يسوغها - آنذاك - أما اليوم فما هي نسبة الضرر من المبتدع على الأمة بالنسبة للضرر الذي ذكرته في هذا المقام، وما خفي كان أعظم، والله المستعان، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

(ب) العلة التي من أجلها تكلم بعض السلف بهذه الكلمات، لا أراها موجودة اليوم، بالهيئة التي كانت في ذلك الزمان، فإن اليهود والنصارى لم يكونوا موضع قدوة عند امرئ فيه خير، في ذلك الزمان، أما اليوم، فالحال غير الحال - إلا من رحم ربك -.

(جـ) وأيضًا فمن سمع هذه الكلمة اليوم، وفي قلبه شيء من المرض على الدعوة والدعاة، أو في قلبه ميل إلى العلمانية والعولمة، ونحو ذلك من المصائب التي ابتليت بها الأمة، ربما زادته هذه الكلمة بغضًا للإسلام وأهله، وقذفت به في أحضان أعداء الإسلام - شعر أو لم يشعر - وأما في ذلك الوقت، فما كان أحد يفهم من هذه الكلمة: أن اليهود والنصارى أفضل من المسلمين، كيف والله - عَزَّ وَجَلَّ - يقول: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُوْلَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ ﴾ (البينة: ٦)، ويقول في الذين آمنوا: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُوْلَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴾ (البينة: ٧).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - كما في (الفتاوى) (١٣/ ٩٥-٩٦): «وقد ذهب كثير من مبتدعة المسلمين من الرافضة والجهمية وغيرهم إلى بلاد الكفار، فأسلم على يديه خلق كثير، وانتفعوا بذلك، وصاروا مسلمين مبتدعين، وهو خير من أن يكونوا كفارًا، وكذلك بعض الملوك قد

يغزون غزواً، يظلم فيه المسلمين والكفار، ويكون آثماً بذلك، ومع هذا، فيحصل به نفع خلق كثير، كانوا كفاراً، وصاروا مسلمين، كان شراً بالنسبة إلى القائم بالواجب، وأما بالنسبة إلى الكفار فهو خير».

٣- يترتب على إطلاق هذه الكلمة اليوم أضرار كثيرة، فمن ذلك: أن من سمع سنيًا يطلقها في مسلم، لاسيما إذا كان معروفًا ببعض خصال الخير، فإنه ينفر من القائل، ولا يدرك مراده، وربما أدى إلى فتنة السامع ـ والعياذ بالله ـ.

وظن أن القائل يكفِّر العالم الفلاني، أو الجماعة الفلانية، بل ربما انتكس بالكلية، بحجة أن هؤلاء يكفر بعضهم بعضًا.

وقد لوحظ أن كثيراً من المبتدئين، عندما يسمعون شيخًا يطلق هذا القول، فإنهم يمتلئون بغضًا لمن قيل فيه ذلك، وربما عومل بشدة أو قسوة، لا يعاملون بها أهل البدع المتفق عليها، أو أهل الكفر ـ والعياذ بالله ـ، بل ربما كَفَّر من قيلت فيه، ويكون معناها عنده: أنه أكفر من اليهود والنصارى، ثم يكفر من لم يكفره . . وهكذا، ثم ينبني على ذلك ولاء وبراء، وهجر وانتهاك للحرمات، فنظراً لاحتمال سوء فهم الخصم والصديق لهذه الكلمة، فتُترك من باب أن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة، هذا كله لو سلَّمنا بصحتها، فكيف وهي غير صحيحة في هذا الزمان؟.

ولو سلمنا بصحتها ونفعها، فهي ليست واجبة، حتى ننظر في المصالح والمفاسد المترتبة على إطلاقها، ولو سلمنا بوجوبها، فالمفاسد السابقة ـ فيما يظهر لي والله أعلم ـ أكثر وأكثر، والواجب إذا كان فعله سيترتب عليه شر أكبر، فمحل ذلك غير مسائل الاجتهاد التي يسوغ فيها الخلاف، بدون تشهير أو تضليل، وإلا لزم إطلاقها ـ وبنفس العلة السابقة ـ على كل مخالف يثق الناس

به لدينه وصلاحه، وعلى هذا، فلا يسلم من ذلك الأئمة الكبار، وفي هذا من الزيغ ما الله به عليم[(١)].

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ - كما في (السراج الوهاج) (ص٨٨) برقم (١٧٦): «وأرى الجمود على قول عالم وردَّ ما سواه بما في ذلك السنن، عصيانًا للعالم نفسه، وخروجًا عن الجادة، وفتحًا لباب العصبية المذمومة، وقد نزه الله علماءنا - ولله الحمد - عن ذلك، فإننا نراهم يرجحون الراجح - في الغالب -، وإن خالفوا مشايخهم، إنما وقع المحظور من جهلة العوام، وبعض من ينتسب للعلم، وهم سبب لمثل هذه الفتنة في كل عصر ومصر، - والله المستعان -، والحق يعرف بدلائله لا بقائله، والحق مقبول، وإن أتى به المخالف، والباطل مردود وإن أتى به الموافق» اهـ.

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ - كما في (السراج الوهاج) (ص٨٢) برقم (١٦١): «وأدعو إلى عقيدة ومنهج أهل السنة والجماعة، فأدعو إلى السنة بلا تشنيع، وأدعو إلى الاجتماع بلا تمييع، وليس من التشنيع التحذير من الباطل وأهله، كما كان عليه سلف الأمة، وأرى أن مصطلح: «أهل السنة والجماعة»، ما وضع عبثًا، فلابد من سنة في اجتماع، واجتماع على سنة، ومن اعتنى بأحد شقي هذا اللقب العظيم، وترك الآخر، فقد قصَّر وفرَّط، وليس المقصود بالاجتماع عمل الأحزاب العصرية، والكتل السرية، التي فرقت الأمة - أسأل الله الهداية -».

فهذا الكلام لم يعجب إمام الغلاة في هذا العصر، فماذا قال في «انتقاده العقدي والمنهجي للسراج الوهاج»، كما في (قطع اللجاج) (ص١١١-١١٣): قلتم - وفقكم الله - يقصد به الشيخ أبا الحسن: «وأدعو إلى عقيدة ومنهج أهل

---

(١) انظر: «قطع اللجاج» (ص١٢٧-١٢٩)، وانظر لكلام الشيخ مقبل في «غارة الأشرطة» (٢/ ١٥) في منهجه، في هذا الكتاب، فاغنى عن الإعادة، وكذلك في (١/ ٢٦٣)، في الرد على فريد المالكي، وعلى من يلعن شيعة اليمن.

السنة والجماعة، فأدعو إلى السنة بلا تشنيع، وأدعو إلى الاجتماع بلا تمييع، قال ـ إمام الغلو ـ: «ما المراد بالتشنيع المنفي؟ فإن كان المراد به السب والشتم، فصواب ـ فكأن الإمام هذا لم يعجبه حال الحجوري وشلته من الجهلاء والحمقى، بالسب الذي يقولونه في إخوانهم من أهل السنة ـ وإن كان المراد به دحض الباطل، ورده بالحجج والبراهين والتحذير من أهله، وذمهم عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، فهذا لا يسمى تشنيعًا، بل هو من لوازم ومرتكزات بيان الحق، ودحض الباطل، وقد وصف رسول الله ﷺ البدع بأنها شر الأمور، وأنها ضلالة، وكل ضلالة في النار[1]، ووصف الخوارج بأنهم شر من تحت أديم السماء[2]، وبأنهم كلاب أهل النار، وقد شنع السلف على أهل البدع وكتبتهم، وكتبهم مشحونة بذلك على الأفراد والجماعات، فقد لا يُدْفع شرهم إلا بهذا السلاح.

وقد أمر رسول الله ﷺ حسَّان بهجاء أعداء الله، وقال: **«إنه أشد عليهم من وقع السهام»**، فلست أمنع من استعمال اللين والحكمة، كما لا أمنع من

---

(١) رواه الإمام أحمد (١/ ٤٣٥)، والدارمي في «السنن» (١/ ٧٨) برقم (٢٠٢)، والمروزي في «السنة» (ص٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣١٨)، وقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، والوادعي، ورواه ابن أبي عاصم في «السنة» برقم (١٧)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١/ ٢٩٣) برقم (١٢٧)، وفي «الصغرى» برقم (٢٨)، والآجري في «الشريعة» (ص١٠)، واللالكائي في «شرح السنة» (١/ ٨٠) برقم (٩٤)، وحسنه الألباني كما في «ظلال الجنة مع كتاب السنة» (ص١٣) برقم (١٧)، و«المشكاة» (١/ ٥٩).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» برقم (٢٢٢٦٢)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» برقم ١٥٤٢٠)، والطيالسي في «المسند» برقم (١٢٣٢)، والترمذي برقم (٣٠٠٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» برقم (٨٠٣٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ١٨٨) من طريق حماد بن سلمة به، وقال الترمذي: حسن، ورواه أحمد برقم (٢٢٢٣٧)، والحميدي في «المسند» برقم (٩٠٨)، والصنعاني عبد الرزاق في «المصنف» برقم (١٨٦٦٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥/ ٣٠٧-٣٠٨)، والترمذي برقم (٣٠٠٠)، وابن ماجه في «المقدمة» برقم (١٧١)، وعبد الله بن أحمد برقم (١٥٤٣-١٥٤٤)، والطبراني برقم (٨٠٣٣- ٨٠٣٥- ٨٠٣٨-٨٠٤٤-٨٠٤٩-٨٠٥٢-٨٠٥٥-٨٠٥٦)، والآجري في «الشريعة» برقم (٥٨-٦٠)، والبيهقي (٨/ ١٨٨)، والخطيب في «التاريخ» (٩/ ٣٩٤)، من طرق عن أبي غالب به.

استعمـال الشدة مطلقًا، ولكل مقام مقال، فـالشدة على أهل الباطل، قد تصل إلى الجلد، وقد تصل إلى القتل، وقد تكون تعزيرًا بالكلام، ولشيخ الإسلام في هذا التفصيل كلام جيد» اهـ.

ورد على هذا الكلام شيخنا من عدة وجوه مثبـتًا جهل صاحبه وشدته على إخوانه وأنه تارك أهل الزيغ، والإلحاد، يصولون ويجـولون ولم يتفوه ببنت شفة رادًا على إلحادهم وزيغهم ـ والله المستعان ـ من هذه الوجوه:

١ ـ لقد سبق أن ذكر في كتابه (الشـرح الوهاج) عدة فقرات تدل على تحذيره من البدع وأهلها، دون إفراط أو تفريط، كما في المطبوع من الفقرة رقم (١٤٣- ١٥٤)، وفي هذه الفقرات: التحذير من الابتداع في الدين، لأن الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ قد أكـمل لنا الدين، وعدم التسـاهل في أمر البدعـة، وأن أهل البدع يتبـعون الظن، وما تهـوى الأنفس، وهذا في أهل الغلو منهم أكـثر من أهل التـفريط، والتحـذير من الإفراط والتـفريط، وأن أهل البـدع كلهم خارجـون عن الصراط المستقيم، وأن من عـلاماتهم الوقوع في أهل الأثر[1]، وأن البدعة في كـثير من الأحيان أضر من المعصية[2].

---

(١) فقد جاء عن أحمد بن سنان القطان أنه قال: «ليـس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الأثر» ذكره الصابوني في «عقيدة السلف أصحاب الحديث» (ص١٣٢).
ـ وقال أبو حاتم الرازي: «عـلامة أهل البدع الوقيعـة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة تسمـيتهم أهل السنة حـشوية يريـدون إبطال الآثار» اللالكائي (١/ ١٧٩)، الصـابوني (١/ ١٣٢)، ضمن «الرسـائل المنيرية»، و«موقف أهل السنة» للرحيلي (١/ ١٣١).

(٢) هذا ما اشتهر عـن سفيان الثوري ـ رحمه الله تعالى ـ وتناقل أهل العلم عنه أنه كـان يقول: «البدعة أحب إلى إبليس من المعـصـية، والمعـصـية يُتـاب منهـا، والبـدعة لا يُتـاب منهـا»، رواه اللالكائي (١/ ١٣٢)، البـغـوي في «شـرح السنة» (١/ ٢١٦)، وابن الجـوزي في «تلبـيس إبليس» (ص١٨)، والقرطبي فـي «تفسيـره» (٧/ ١٤١) والسيـوطي في «الأمر بالاتباع» (ص٨١)، «مـوقف أهل السنة» (١/ ٣١٦)، وانظر تفصيل هذه الآثار في «الموقف» (١/ ٣٢٠) وما بعدها.

وأن اعتزال أهل البدع والتحذير منهم من الدين، وأن هجرهم ـ بالقيود الشرعية ـ مما يتقرب به إلى الله، وعدم النظر في كتب أهل البدع، إلا للمتأهل لشروط معلومة، فهل بعد هذا كله يحق ـ لإمام الغلو ـ أن يتساءل: ما المراد بالتشنيع؟، ثم يقول: «وإن كان المراد دحض الباطل ورده . . إلخ»؟!!.

٢ـ نعم . . إن المراد بالتشنيع: سب الناس وشتمهم بدون وجه حق، أو المبالغة في الإنكار والتجاوز للحد الشرعي في التحذير، واستعمال العبارات التي تؤدي إلى تنفير الناس عن الدعوة، ولم يقتصر الأمر عند هؤلاء المتهورين من الشباب، على إبقاء الخصومة بينهم وبين أهل البدع، بل تعدُّوا ذلك بمراحل، فطعنوا في كثير من أهل السنة، بل طعنوا في من أحسنوا إليهم من الدعاة إلى الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ على نور وبصيرة، واستعملوا في طعنهم عبارات التبديع بل والتكفير، واللعن والتقبيح، وامتحنوا الناس بموقفهم من فلان، وتبع ذلك ولاء وبراء، وفجروا في الخصومة، فردوا الحق من مخالفهم، وقبلوا الباطل من صاحبهم، وخبوا ووضعوا في الفتن، وأسعروا البلاد فسادًا، هؤلاء هم ثمرة هذا المنهج المنحرف، والفهم المعوج لمنهج أهل السنة والجماعة، وهم المعنيون بجزء من هذه الفقرة.

٣ـ وفي هذه الفقرة تكلمت عن التوسط في الأمر ـ أي الشيخ ـ فحذرت من التشنيع أي بباطل أو تجاوز ومن التمييع، ﴿وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ (البقرة:٢٦٩)، ومن يعمل في الدعوة إلى الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ على بصيرة، يجد هذين الصنفين موجودين في الصف، فلابد من علاج جميع صور المرض، أما الشيخ ـ يعني: إمام الغلو في هذا العصر المدخلي ربيع ـ فلا يريد الكلام إلا على المخالفين، أما من وافقه ـ وإن خالف القواعد السلفية ـ فإنه القائم بأمر الله

في هذا الزمـان، والكلام في هذا الصنف ـ عنده ـ انحراف وضـلال!! إن النبي ﷺ حكم على أهل الغلو بأحـكام يعرفـها أهل العلم، فـقال في الخـوارج: «**كلاب أهل النار**»[1]، وقال: «**يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية**»[2]، وقال: «**يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم**»[3].

وحذر من الاغترار بصلاتهم وصيامهم وقراءتهم، وما ذاك إلا لأن الغلو شر وفسـاد، وما هو أثر الغلو فـي هذه الأمة، إنه السـيف الذي شهره الغـلاة باسم الغيرة على حـدود الله، وباسم «لا حكم إلا لله»، وعلي رضي الله عنه لما وجد من يغلو فيـه ـ مع الفارق الكبيـر بين نوعي الغلو ـ لم يقل: «نسكت عن هؤلاء»، فنحن مشغولون بـخصوم آخرين، هؤلاء نصبر عليـهم، ولا نشمت بهم المخالفين، بل اجتهـد في قتلهم شر قتلة وإن كان قد أنكـر عليه ذلك، والصواب مع من أنكر عليه ـ، فعلى الدعاة إلى الله، أن لا يغتـروا بهؤلاء المتزلفين بالولوغ في أعراض

---

(١) يقصد الشيخ ـ حفظه الله تعالى ـ: بالشباب المتـهورين هم من أتباع إمام الغلاة في هذا العصر الشيخ ربيع المدخلي، وأنهم ثمرة من ثمـاره المفسدة في الأرض، المدمرة للمنهج السلفي، والمهـدمة لأصوله وقواعده وأركانه إن استمروا على هذا الباطل الذي فتك بالدعوة السلفية.

(٢) قد تقدم تخريجه.

(٣) رواه البـخاري برقم (٣٣٤٤-٤٦٦٧-٧٤٣٢)، وأبو داود برقم (٤٧٦٤)، والنسـائي برقم (٤١١٢)، والإمام أحمد في «المسند» برقم (١١٢٨٥-١١٦٦٦-١١٧١١-١١٧١٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» برقم (٩١٠)، من طريق سعيد بن مسروق به.

ـ ورواه البـخاري برقم (٤٣٥١)، ومـسلم برقم (١٠٦٤)، وأحمـد برقم (١١٠٢١)، وأبو يعلى في «المسند» برقم (١١٦٣)، وابن حـبان في «صحـيحه» برقم (٢٥)، وابن خـزيمة في «صحيـحه» برقم (٢٣٧٣)، وفي «التـوحيد» (ص٥٧٨)، وأبو نـعيم في «الحليـة» (٥/ ٧١)، والبيـهقي في «الأسـماء والصفات» (ص٤٢١) من طريق أبي نعيم به.

ـ ورواه مسلم برقم (١٠٦٤)، والطيالسي في «المسند» برقم (٢٣٤٨)، وسـعيد بن منصور في «سننه» برقم (٢٩٠٣)، والنسائـي في «الصغرى» برقم (٢٥٧٧)، وفي «الكبـرى» برقم (١١٢٢١) من طريق أبي الأحوص سلام به عن أبي سعيد أن عليًا، وجاء من حديث أبي ذر وابن عباس وعلي وغيرهم.

العاملين بالباطل أو التجاوز، وعلى الدعاة إلى الله، أن يشغلوا هؤلاء بالعلم النافع، والدعوة إلى الله على بصيرة، والعمل بالعلم، وتزكية النفوس، أما أن يكون ركن الولاء والبراء ـ عند بعضهم ـ هو الكلام في فلان، أو التحذير من فلان، وإن ضيعوا الكثير من أمور دينهم، فتبًا لهذا الحال، ويومًا من الأيام ينقلب علينا هؤلاء الغلاة، إلا أن يشاء الله. إن الجرح والتعديل سيف سله الإسلام على رقاب أهل البدع، فلا يستعمله إلا أهل العلم والحلم، الذين يضعون الأمور في مواضعها، أما أن يستعمله الحمقى والطائشون، ومن دب ودرج، فلعمر الله، إنها الفتنة التي بها تستحل الأعراض، والدماء، والأموال، وإلا يتدارك العلماء هذا، فإنها فتنة في الأرض وفساد كبير ،وصدق من قال:

أرى خلل الرماد وميض نار ❖ حري أن يكون له خدام

فإن النار بالزَّندين تُورى ❖ وإن الفعل يقدمه الكلام

وإن لم يطفها عقلاء قوم ❖ يكون وقودها جثث وهام

٤ ـ من الذي قال من أهل العلم والغيرة على السنة، بأن التحذير من أهل البدع بالضوابط الشرعية، من التشنيع المذموم، لا يقول هذا إلا جاهل، أو ماكر، وهل عمي بصره، أو عميت بصيرته، عن آلاف الكلمات من أئمة الجرح والتعديل في رجال منهم العباد الزهاد، ومنهم العلماء، ومنهم المجاهدون، ومنهم القضاة، . . إلى غير ذلك، لكن الحال المزري، والظاهرة المزعجة، أن يدخل في ذلك حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، وأن يكون ذلك أصلاً في تقريب هذا الصنف، ومدحه، ودعوة الناس إلى الأخذ عنه، حتى نشأ في الصف من ليس له همٌّ إلا جمع الردود من الأشرطة، وقصاصات الأوراق، ونحو ذلك، ومع ذلك ترى من هؤلاء من لا يحسن الصلاة، بل منهم من يقصِّر في أدائها، ويأكل أموال الناس بالباطل، المهم قد رضي عنه إمام الغلو في

هذا العصـر ـ المدخلي ـ وزكَّاه، وقال: إنه ممن يُحـذر من أهل البدع، يعني بهم أئمة أهل السنة، لكنها المغالطات من المدخلي، ويدافع عـن منهج السلف، والحقيقة أنه يدافع عن منهج الغلو الخسيس، فـينتفخ هذا الشخص، ويستنثر البـغاث، كالهر يحكي انتفاخًا صـولة الأسد، ويظن أنه قطان عصره[(١)]، أو شعبة زمانه[(٢)]، فيطيش يمنة ويسرة في الناس، فيرمي سهمًـا تجاه أهل البدع، وعشرات الأسهم ضد السني، الذي يحـذر الناس من هذا المنهج المنحـرف!! بهذا الصنف ـ من الغـلاة والرافضـة لمنهج السلف ـ تخـرب الديار والمسـاجد، ويتـصـدر الناس المارق المارد، ويستـحل عرض الزاهد العابد، والداعية المجاهد، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

٥ ـ هذه العـبارة التي انتقـد ـ إمام الغلو ـ، مـوجـودة في الكتاب المـطبوع، الفقـرة رقم (١٦١)، وفيهـا: «وأدعو إلى عقـيدة ومنهج أهل السنة والجمـاعة، فأدعـو إلى السنة بلا تشنيع، وأدعو إلى الاجتـماع بلا تمييع (ولـيس من التشنيع التحذير من الباطل وأهله كمـا كان عليه السلف)، إلى أن قلت ـ أي الشيخ أبي الحسن ـ: «وليس المقـصود بالاجتمـاع: عمل الأحزاب العصـرية والكتل السرية التي فرقـت الأمة»، وما بين الهـلالين زدته على الأصل الذي كان قـبل الطبع، ومع أن الكلام في هذه الفـقـرة على إثر الفـقـرات السـابقـة (١٤٣-١٥٤) في التحذير من البـدع وأهلها كما سبق، إلا أنني أضـفت ما بين القوسين لدفع أي توهم، ومع ذلك كله، يـقول ـ إمـام الغـلاة ـ في انتـقـاده هذا في (ص١٥)، الحاشيـة (٢٨)، أقول الآن: «إن هذا غمز شنيع، لدعـاة المنهج السلفي، وتأييد

---

(١) يعني به يحيى بن سعيد بن فروخ، أبو سعيد القطان، البصري، ثقة متقن، حافظ إمام، قدوة، مات سنة ثمان وتسعين ومائتين. انظر: «تقريب التهذيب» (ص٥٩١).

(٢) يعني به شعبة بن الحجـاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي ثم البصري، ثقـة حافظ متـقن، كان الثـوري يقول: هو أميـر المؤمنين في الحديث، مـات سنة ستين ومائة. انـظر: «تقريب التهذيب» (ص٢٦٦).

لطعون خصومهم، وقصده أن يبرز نفسه بأنه تميز عن أهل السنة بالأخلاق العالية، والحكمة والحلم والعلم، بخلاف السلفيين، فإن فيهم شدة وسفاهة وجهلاً وأمورًا لا يرضاها أبو الحسن. قلت - أي أبو الحسن -: أما الصنف السابق، فأنا - والله - لا أحب أن أنسب إليهم في أمر دنيوي، ما داموا على ما هم عليه، فما ظنكم بأمر الدعوة إلى الله تعالى، وأما السلفيون - حقًا - فحيهلا بهم، وهم القوم الذين لا يشقى بهم جليسهم - إن شاء الله تعالى -، وهم تاج رأسي، أفاخر بهم، فأقول: هؤلاء هم حسبي، فليرني امرؤ حسبه، ففي مجالسهم يزيد الإيمان، وتزكو النفوس، ويعلوها الجلالة والمهابة، والوقار، ويشرفني - والله - الانتساب إلى هذه الطائفة المباركة، وأسأل الله أن يحييني على طريقتهم المرضية، وأن يحشرني مع أهل الحديث، الطائفة المنصورة السلفية.

إلا أن الشيخ ربيعًا - إمام الغلو - زاده الله بصيرة وتوفيقًا، ورجوعًا إلى منهج السلف، يرى أن أي رد على الصنف السابق، فهو غمز شنيع لدعاة المنهج السلفي، وتأييد لطعون خصومهم. إن هؤلاء الخصوم - الذين تقصدهم - يطعنون فيَّ وفيك أيها الشيخ الفاضل[1]، ولا يرضون طريقة السلفيين: متشددهم ومعتدلهم وهم يمثلون خطرًا على دعوتنا، فكيف أقوي طعنهم فى دعاة المنهج السلفي، لكن هؤلاء الذين أحذر منهم ليسوا بدعاة للمنهج السلفي، بل هم يهدمون وينقضون أركان المنهج السلفي، بحسن نية، أو بسوء نية، وانظر ثمرتهم في كل بلد، وارجع البصر مرتين في كثير من هؤلاء، فسيرجع إليك البصر،

---

(١) انظر إلى هذا الأدب الجم والخلق الرفيع من شيخنا أبي الحسن مع المدخلي الذي ما أحسن الأدب مع من لهم فضل عليه بعد الله ومن علموه وربوه ولكن يقابلهم بالسب والشتم، والتشهير والتنفير عنهم، وهذا حقيقة لا يعجز عنه أحد، فاحذر أخي هذا الأسلوب القبيح، وكن على ما كان عليه السلف الصالح رضي الله عنهم أجمعين.

وقد وقع على كسير وعوير وثالث ما فيه خير، إلا من رحم الله، وهؤلاء المرجومون إخوة أفاضل غيورون على السنة، غير راضين عن هذه الطريقة، بل يتجرعون غصصها، إلا أن النظرة للمصالح والمفاسد، تختلف فيها نظرة الناس، ولكل مجتهد نصيب من الأجر ـ إن شاء الله تعالى ـ، وهناك آخرون محبون للخير والفضل، لكن شدة الضغط عليهم، تجعلهم يتخذون طرائق قددا، فأسأل الله لنا ولهم العون على الصدع بكلمة الحق.

٦ ـ وقال شيخنا ـ حفظه الله ـ بعد عرض ما تقدم في الرد على إمام الغلو في هذا العصر الشيخ ربيع بن هادي المدخلي ـ عفا الله عنا وعنه ـ: «وفي النهاية أقرر: أن الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ، قال: ﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (النحل: ١٢٥)، وأما السب والشتم، فلا يعجز عنه أحد، والله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ قد أمر بمجادلة أهل الكتاب بالتي هي أحسن، فكيف بأهل الإسلام؟، فإذا كنا قد أمرنا بالإحسان في مجادلة أهل الذمة، أفلا نفعل ذلك من أهل الملة؟، وانظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ كما في (مجموع الفتاوى) (٤/ ١٨٦) في رده على ابن الجوزي، الذي سب الحنابلة، ولم يذكر دليلاً على ما يقول!!، فقال: «إن هذا الكلام ليس فيه من الحجة والدليل ما يستحق أن يخاطب به أهل العلم، فإن الرد بمجرد الشتم والتهويل، لا يعجز عنه أحد، والإنسان لو أنه يناظر المشركين وأهل الكتاب، لكان عليه أن يذكر الحجة ما يتبين به الحق الذي معه، والباطل الذي معهم، فقد قال الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ لنبيه ﷺ: ﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (العنكبوت: ٤٦)، فلو كان خصم من يتكلم بهذا الكلام من أشهر الطوائف

بالبدع كالرافضة، لكان ينبغي أن يذكر الحجة، ويعدل عما لا فائدة فيه، إذا كان في مقام الرد عليهم. اهـ.

واعلم أنه كما أن اللين مأمور به، فالشدة مأمور بها، ووضع كل شيء في موضعه هو الحكمة الشرعية، لا حكمة أهل التفريط، ولا غيرة المتهورين، ﴿وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ (البقرة: ٢٦٩).

وَقَالَ - حَفِظَهُ اللهُ -: «فنحن قوم نحب الدليل، وإن خالف من خالف، ونسأل الله الثبات والصدق في ذلك».

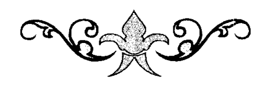
وإن من سوء الظن بطلاب العلم، أن يظن أحد أن الاختلاف مع الشيخ ربيع ـ وفقه الله ـ معناه: أننا نتركه، ونذهب إلى دعوة فلان، أو الجماعة الفلانية المعادية له!![1].

فإننا خالفناه بالدليل، لا بالهوى، وذلك عندما رأينا انحرافًا عن منهج السلف في بعض المواضع، وعندما رأينا غلوًا وإسرافًا في كثير من الأحكام على السني قبل المبتدع، وعندما رأينا ظاهرة التبديع والتضليل، تسير في صفوفنا، كالنار في الهشيم، فمزقت صفوفنا، وأوهت أركاننا، وأشمتت فينا خصومنا، عند ذلك أنكر طلاب العلم في كل مكان هذا المنكر، وصاحوا بالأخذ على يد من يمس هذا المنهج السلفي الصافي، بما يكدر صفوه، وإن كان الدافع له غيرة وإخلاصًا، فلابد من الاتباع الصحيح مع الإخلاص والصدق، أما الفرق المخالفة لنا ـ من قبل، وحتى الآن ـ فموقفنا منها النصح، وإلا فالتحذير على تفاصيل معروفة، ستظهر بأدلتها في هذا الكتاب ـ إن شاء الله تعالى ـ، فلا يطمع أحد

---

(١) لقد أسمعت لو ناديت حيًا، ولكن لا حياة لمن تنادي، في الغلاة المارقين.

في انضمامنا إلى الباطل، كما لا ييأس أحد ـ إن شاء الله ـ من تعاملنا معه بعدل وإنصاف، كما أمرنا الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ ومن قبولنا الحق منه، وإن احمرت أنوف الغلاة، كما لا ييأس أحد من تعاوننا معه على البر والتقوى، بالشروط المعروفة عند أهل العلم، وإن سمى ذلك أهل الغلو تمييعًا ومروقًا من السنة، فالحق أحق ما يُقال، وأحق أن يتبع، فعلى جميع العقلاء المنصفين المحبين للحجة والبراهين، والمؤثرين للسنة على مجرد الأقاويل أن يتقوا الله في هذه الدعوة[1]، وأن يقدموا الحق على مجرد الولاءات الحزبية الضيقة، وأن يلزموا الجادة التي تركنا عليها رسول الله ﷺ، وأن يوحدوا جهودهم على نهج السلف، وأن يلزموا غرز أهل العلم في الحق، وأن ينظروا في المسائل الخلافية نظرة صدق وتجرد، فما أحوج الأمة لذلك، ونحن ـ والله ـ لا ندعي لأنفسنا ولا لعلمائنا العصمة، بل نعتقد أن ما نحن عليه هو الحق، ومن أظهر لنا دليلاً على خلاف شيء من كلامنا، فخبنا وخسرنا إن لم نرجع إليه، كما أننا نوقن بأن من المخالفين من هو أكثر علمًا، وصدقًا من كثير منا، لكن نرى خطأه في هذه الأمور التي ننكرها، وأن ما عنده من العلم والصدق لا يُسِّوغ اتباعه على خطئه، فنرجع جميعًا بصدق، لا بمكر ودهاء إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ (الشورى: ١٠)، وحسبنا الله ونعم الوكيل.



(١) من «قطع اللجاج» (ص٦).

من منهج
الشيخ/ عبد الرحمن السديس - حَفِظَهُ اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ - حفظهُ اللهُ -: «لا يجد الناظر في تاريخ أمتنا عناءً في الوقوف على تميز حضارتها، وتحقق قيادتها وريادتها على العالم بأسره ردحًا من الدهر، وأحقابًا من الزمان، ومَرَدُّ تلك الغلبة، وذلك العلو إلى الاعتصام بالوحيين الشريفين، ولزوم الوحدة والائتلاف، ونبذ الفرقة والاختلاف، تحقيقًا لقوله: ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ (الأنبياء: ٩٢)».

كما لا يلقى المتأمل في وضعها الراهن عناءً في القول: إن أمتنا أظلها زمان حالك بالغوائل والمدلهمات، مع سير في حرة كأداء تتناوشها نصال أعداء ألدَّاء، وترمقها مقل حاسدة، وأحداق حاقدة، أضمرت الكيد والعداء، مع ما تعانيه من شتات ذاتي، ونفور داخلي، وصراع بيني وفهم آحادي لكثير من القضايا وطفو أفكار منحرفة هدامة، وظهور فئام مرقت عن حق الملة والجماعة، فلم يزد ذلك في جسد الأمة، إلا أوصابًا وتفريقًا وجروحًا وتمزيقًا.

ولله - سبحانه - في ذلك كله الحكمة البالغة كما قال - سبحانه -: ﴿ وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً ﴾ (الأنبياء: ٣٥).

وكم للمحن والأزمات من شأن عريض في صقل الأمم ورقيها، ولكن كل يوم يمضي من حياة الأمة لا تُشخص فيه عللها ولا تأخذ فيه بأسباب النهوض من كبوتها ليؤخرها أمدًا بعيدًا، ويزيد من تمكن اليأس والقنوط لدى كثير من الشرائح والأوساط في جدوى تماثلها للشفاء، واستئناف تسنُّمها لذرى العلياء.

وتلك وقفة تذكير لتثبيت أهم المعالم على جنبات طريق النهضة الواعية التي ينبغي أن ينتهجها أهل الحق، تكون بيانًا للآسي، وتذكرة للناسي، وتعليمًا للجاهل، وتنبيهًا للغافل، وإسهامًا في لمِّ الشتات وذم الفرقة والانبتات، والنأي بالأحبة عن وحر الصدور ودرن المقاصد وبواعث الشرور.

إن شريعتنا الغراء قصدت إلى الألفة والوفاق، ونأت عن مسالك التنازع والشقاق والافتراق، ونادت بالمحبة والإخاء، وحضت على التسامح والتراحم والتناصر والتلاحم، سيما بين أهل الحق، أهل المشرب الواحد، والمنهج الواحد؛ والكتاب والسنة زاخران بالبراهين المشرقة على تلك الصفات المتوهجة بكل معاني الغايات السامية، يقول ـ سبحانه ـ: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ (آل عمران: ١٠٣)، وفي ذلك امتنان بتغيير الحال المشتت الشنيع إلى الحال المنتظم البديع.

ومن مشكاة النبوة وإشراقاتها قوله ﷺ، فيما رواه البخاري ومسلم: «**إن من أحبكم إليَّ وأقربكم مني مجلسًا يوم القيامة أحاسنكم أخلاقًا، الموطئون أكنافًا الذين يألفون ويؤلفون**»[1].

أمة القرآن والسنة: من كتم داءه أسهده وأضناه، وأضجره وعنَّاه، وإن من الأدواء التي ينبغي أن تُشخص في عنفوان الأسى واللوعة ما هو كائن من وحشة وتنافر وجفاء وتدابر بلغ حد التجريح والتحذير والتسفيه والتشهير من قبل أهل الملة بعضهم بعضًا، ممن سلك سبيل الحق عقيدة وعبادة وسلوكًا، وممن ينتسبون إلى الخير والدعوة والغيرة على الحرمات، الحريصين على سلامة الأمة من التعثر والانزلاق، الوجلين على وحدة الصف من التصدع والانشقاق.

---

(١) رواه البخاري (٦٠٣٥)، ومسلم (٢٣٢١) من حديث عبد الله بن عمرو مختصرًا، وبهذا اللفظ رواه الطبراني في «الصغير» (١/ ٣٦٢) من حديث أبي سعيد، وفي «الأوسط» (٨٣٥)، و«الصغير» (١/ ٣٦٢) من حديث أبي هريرة، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٧٥١).

وإن من المصائب الفادحة أن يتطاول بعض أهل الملة الواحدة على مقامات إخوانهم من العلماء الأجلاء، والدعاة النبلاء، حطًا من أقدارهم، ووقيعة في أعراضهم، وإيضاعًا خلالهم، ونزعًا للثقة والمرجعية منهم.

وإن الرزية لتعظم حين يكون ذلك على قصد الازدراء والتعيير والثلب والتشهير عبر قنوات سيارة من صحف ومجلات وفضائيات وشبكات معلومات، بكل تخل عن التورع والتأثم، يقول ﷺ محذرًا ومتوعدًا: **«يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه، لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من تتبع عوراتهم تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف بيته»**[١] أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي، وقال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: «الوقيعة في أهل العلم ـ ولاسيما أكابرهم ـ من كبائر الذنوب»[٢].

وقال مالك بن دينار ـ رحمه الله تعالى ـ: «كفى بالمرء شرًا ألا يكون صالحًا وهو يقع في الصالحين»[٣].

فما بال أقوام من أهل الملة الواحدة ـ هداهم الله ـ من تكون غاية دنياه وأكبر همه ومناه، تتبع العثرات وتصيد الزلات، والنفخ في الهنات الهينات، والتشهير بها عبر المجالس والمنتديات؟! .. لا يفتئون همزًا، ولا ينفكون لمزًا، ولا يبرحون غمزًا، ديدنهم التشويش، ومطيتهم التحريش، وسجيتهم الإثارة والتهويش، قاموسهم سوء الظن، ومعاجمهم الأذى والمن، يبادرون بالاتهام، ويستعجلون بالجفاء والاصطدام، يكثرون الوقيعة والعتاب، ولا يتورعون عن الشتائم والسباب، يطعنون إخوانهم في الخواطر، ويصوبون سهامهم تلقاء

---

(١) قد تقدم تخريجه.

(٢) (٣) انظر: «شعب الإيمان» للبيهقي (٥/ ٣١٦).

القصى، إذا رأوك في نعمة حسدوك، وإن تواريت عنهم اغتابوك.

إن يسمعوا هفوة طاروا بها فرحًا ❖ وما علموا من صالح كتموا

يعملون ليل نهار على الحط من الأقدار والنيل من الكفاءات وتشويه صورة البرآء الأخيار النزهاء، يتحركون كالخفافيش في الظلام، ويعملون خلف الكواليس، تنكرت منهم الوجوه والقسمات، وتغيرت البسمات، واصفرت السبحات، في الرخاء أحبة أخلاء، وفي الشدة أعداء ألداء، يستوي في ذلك الأقرباء والأصفياء، لا يلتمسون المعاذير، ويسعون لإسقاط أهل الفضل المشاهير، يبثون عنهم الشائعات، ويختلقون ضدهم الوشايات، فسبحان ربي العظيم، ألا يخافون الله رب العالمين؟ . . إلى الله المشتكى، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، بل يتحرون لذلك بعض المواقع العنكبوتية، بل سَمِّها الثعبانية الفتاكة، زاعمين بيان الحق والإصلاح، والواقع أنهم مثل الذباب يراعي موضع العلل، ولا يبالون أن يكون جمعهم من قالة السوء والمجاهيل، أو من ثنايا مؤلفات لم يطأها قلم التنقيح، ولم يخطها يراع النسخ والتوضيح، وعلى إثر تلك الأوهام والهفوات التي تقبل التأويل، والاغتفار في غزير الحسنات يكون الولاء والبراء، والهجر والجفاء، والود والعداء، عبر التصنيف والتعصب والتحيز والتحزب، ويشغل بذلك طلبة العلم المبتدئون والمثقفون والمصلحون بله العوام، ويتلقفها في كل الأصقاع الشانئون والمغرضون، وتهدر ملكات وأوقات بين راد ومردود عليه، وتعقد المجالس فريًا في الأعراض [1] بكلمات جارحة، وعبارات

---

(١) روي من بعض طلاب العلم أن بعض طلاب العلم في بعض المراكز لا يأتون بالأذكار المشروعة دبر الصلوات، وإنما هو الكلام في الأشخاص والطعن في العلماء الأفاضل هذا هو ديدنهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

مسفة قاسية، وقذائف كأنها شواظ من نار تشي بسوء الدخلة والمأرب، ضاربة بعفة اللسان ونزاهة النفس كل مضرب، كان الأولى فيها صرفها شطر الفرق المنحرفة المناوئة لأهل الإسلام الساعية في تقويض أمنها وخلخلة صفها، وإني أعيذ الأصفياء وطلاب الخير وشُدَاتُه أن يتشبهوا بصفة فرقة ضالة حذرنا منها المعصوم ﷺ فيما أخرجه أحمد والشيخان: «قوم يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، يقتلون أهل الإسلام ويَدَعُونَ أهل الأوثان»[1].

ومن الومضات اللطيفة للقاضي إياس بن معاوية الذي صار مثلاً في الفطنة والذكاء ما أورده الحافظ ابن كثير - رحمه الله تعالى - عن سفيان بن حسين، قال: «ذكرت رجلاً بسوء عند إياس بن معاوية، فنظر في وجهي وقال: أغزوت الروم؟، قلت: لا، قال: السند والهند والترك؟، قلت: لا، قال: أيسلم منك الروم والسند والهند والترك، ولم يسلم منك أخوك المسلم»، قال: «فلم أعد بعدها أبدًا».

وقال ابن سيرين - رحمه الله تعالى -: «ظلمك لأخيك أن تذكر منه أسوأ ما تعلم، وتكتم خيره».

وقال ابن المبارك - رحمه الله تعالى -: «المؤمن يلتمس المعاذير، والمنافق يتتبع الزلات»[2].

وقال آخر: «المسلم يستر وينصح، والمنافق يهتك ويفضح»[3].

---

(١) قد سبق تخريجه.

(٢) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٢/ ١٧٧).

(٣) انظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (ص٨٢).

هذا في حق آحاد المسلمين وعوامهم فكيف إذا كان من أهل العلم والفضل والخير والسبق، والدعوة، وقضى سحابة عمره عالمًا محققًا أو داعيًا متألقًا أو كان من ذوي الهيئات والمروءات، فإن إمساك اللسان عنهم وصونهم عن الرشق والتوهين آكد وأوجب.

أنصارَ السنة ودعاتِها، في ستر الزلة وسد البادرة والخلة ما ورد عن عمر رضي الله عنه، قال: «لا تظنن بكلمة صدرت من أخيك سوءًا، وأنت تجد لها في الخير محملاً»[(١)].

وعن سعيد بن المسيب ـ رحمه الله تعالى ـ قال: «ليس من عالم ولا شريف ولا ذي فضل إلا وفيه عيب، ولكن من كان فضله أكثر من نقصه، ذهب نقصه لفضله»[(٢)].

.. وهنا صرخة تحذير وتنبيه وتنذير لأهل الإسلام أن كفانا جفاءً واختلافًا وحيَّهلا اعتصامًا وتجردًا وائتلافًا، ماذا دهانا؟!.

عجيب أمرنا ذا الزمانا مراد النفوس ❖ أعلى من أن نتعادى أو نتفانى

لوسائل الإعلام المؤتمنة على الأفكار، والأقلام أن تتقي الله في صدق الكلمة، وانتقاء النشر وعمق الطرح، فليس كل من خط سوادًا في بياض نشر له، فوضع وخب في أعراض الناس، والعلماء، والنبلاء، وليس هو من طرازهم، ولا من علمهم في قبيل ولا دبير، حتى غدا الثلب والسلب مركبًا وطيئًا، وسابلة لمن تعرف وتنكر، ألا كلا ثم كلا للتعقبات والردود الرعناء التي

---

(١) أخرجه المحاملي في «الأمالي» (٤٦٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦/ ٣٢٣-٣٢٤).

(٢) وانظر: «التمهيد» لابن عبد البر (١١/ ١٧٠)، و«صفة الصفوة» لابن الجوزي (٢/ ٨١)، أخرجه الخطيب في «الكفاية» (١/ ٧٠) برقم (٢١٤) في «الكلام في العدالة وأحكامها».

تثير كوامن النفوس والشحناء، وتوري زناد الكوامن والبغضاء، ورحم الله امرءًا عرف قدر العلماء، وقدر نفسه[١]، وتاب مما خطته يده، وليكل شأن النقد والتقويم إلى من رسخت في العلم أقدامهم، وأتقنوا ضوابط النقد والحوار، وقاموا على آداب الخلاف وقواعده خير قيام، وهل يملك ميزان الاعتدال في نقد المنهج والرجال إلا العلماء الأفذاذ الذين تناخ بعلمهم الرحال، وتحدى بهم المطايا والآمال، يقول الإمام الذهبي: «الكلام في العلماء مفتقر إلى العدل والورع»، ألا ما أحوجه في زماننا هذا إلى لجان متخصصة، وهيئات عالية.

إن الساحة العلمية، والحلائب الدعوية، والمجالس والمنتديات المعرفية والحوارية ووحدة الأمة المفككة لا يزالان في ظمأ هائل لترسيخ حقائق التآخي الوريف والتناصح الشفيف، المرتكزين على الصدق والإنصاف والتواضع والحرص على إظهار الحق دون زخرف في القول مموه أو باطل بالحسد مشوه، ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ (المائدة: ٨).

ومن الروائع الكثيرة في أدب أسلافنا عند الاختلاف وحفاظهم على المودة والصفاء والإذعان للحق حيث استبان وكان دون تمعر أو تنقص أو استعلاء ما أورده الذهبي عن الحافظ أبي موسى الصدفي، أنه قال: «ما رأيت أعقل من الشافعي، ناظرته يومًا في مسألة ثم افترقنا، ولقيني فأخذ بيدي ـ تأملوا يرعاكم الله، ألا ما أزكاه من أدب ـ ثم قال: يا أبا موسى، ألا يستقيم أن نكون إخوانًا، وإن لم نتفق في مسألة؟!»[٢].

---

(١) وهي نصيحة مني للغمر الأحمق اللئيم أن يعرف قدر من علموه وربوه، ثم يأتي ويسفه أحلامهم ويصفهم بالمبتدعة والضلال، ألا فليقبل هذه النصيحة أن يعرف قدر العلماء وقدر نفسه.

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤١٦).

علق الذهبي قائلاً: «هذا يدل على كمال عقل هذا الإمام وفقه نفسه، فمازال النظراء يختلفون» اهـ[١].

ألا ما أحوجنا إلى مثل هذه الأفهام والعقول، وذاك السمت والهدي وتلك المنهجية والإصابة، لا لكثرة الهذر والاسترسال في الطعون، وليس العهد ببعيد عن سيرة أئمتنا وعلمائنا، رحم الله أمواتهم ووفق أحياءهم.

فيا أهل السنة الميامين: حنانيكم ببعضكم حنانيكم، ولطفًا لطفًا بإخوانكم، ورفقًا بالعلماء والدعاة وأهل الخير والصلاح والإصلاح، والقصد القصد تبلغوا، فإن المُنْبَتَّ لا أرضًا قطع ولا ظهرًا أبقى، ورحم الله امرءًا أنصف من نفسه، فبادر باتهامها، وأنصف إخوانه فحفظ ودهم، وأحب الخير والإصابة لهم، ولم يُعِنْ الشيطان عليهم، وإن من النبل والشجاعة مواجهة إخوانك بأخطائهم إن حصلت، وإن من اللؤم والخسة والدناءة الطعون الخلفية وبثّ الكوامن النفسية، وتغليب النظرات الحزبية، والاحتكام إليها في تقويم أهل الفضل، فلا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذووه، وليكن ملء دواخلكم وشغل جوارحكم قول الحق سبحانه: ﴿ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ (الفتح: ٢٩).

وحيَّهلا بالنقد العلمي البنَّاء والحوار المؤصل النزيه، ولكن من المؤهلين والأكفاء، حوار هادف، ونصح بناء، تحفه مشاعر الود، وترفه نسائم الإنصاف، قد خلي من الهوى والعصبية، وعري عن التصنيف والحزبية، وساعتئذٍ ستكتال لكم أمتكم جزيل الدعاء والثناء، والله وحده المستعان، وهو القائل ـ سبحانه ـ: ﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ ﴾ (الرعد: ١٧).

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤١٧).

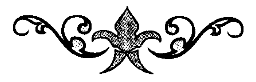
فاتقـوا الله عباد الله، وليكن منكم بحسـبان لا يريب أن أمتكم الإسـلامية لفي أشد مـا تكون حاجة إلى التواصي بالحـق، والتجرد والتوافـر على الكلمة الطيبة البناءة التي تشع منها الخشية والتـقوى وإحسان الظن بالبرآء الأتقياء حول الولاة والعلمـاء، وتأكيـد المواثيق والعـرى في عمـيق مـصداقـيتـهم، ومكين مرجعيـتهم مع الترصد صفًا واحـدًا كالبنيان المرصوص ضد التـيارات الجارفة، والأفكار المسمومـة القاتلة، التي لا تزال عقابيلهـا تؤرق النفوس، وتزعزع أمن المجتـمع، وإن الصـروف عن هذا المهـيع الوارف، وفي هذه الآونة تحـديدًا، وادعاء الاختلاف فيما يسوغ فيه الخلاف، والانشغال بالعيوب والمثالب، وبينات الطريق وأخطر من ذلك المساس بالثوابت، والتعدي على الأصول، ليعد عقوقًا للأمة مـتخاذلاً عن نصـرتها، وعلاج قضـاياها المهمة والملحـة، وإن من العار والحماقة أن ينشغل الأخ بأخيـه، والعدو يتفرج من حولهم، وليس هذا ـ وايم الله ـ لخطأ إقرارًا أو عـلى باطل إصرارًا، ولكنه عين الحكمـة وتحقيـق المصالح للأمة، ودرء المفاسد عنها.

أيها الأحبة في الله . . ولكي نحمد السرى ونسعد بتباشير انبلاج الصباح، بقطع دابر التنافر والتناثر، وبشـر داء التشهي بلمز وهمز وغمـز الأماجد، ودحر كيد المفسدين الذين يرنقون سلسال وحـدتنا، وشموخنا، علينا جميعًا أن نتنادى ـ الدعـاة والعلماء، أهل الحـسبة والأدباء، أرباب الفـكر والأقلام، والثـقافـة والإعلام ـ إلى الشعور بروح الجسـد الواحد الذي إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى، حمـاية لسفينة المجتمع من الإغراق بأيدي أقوام سفهت أحلامهم، وارتكست في حمأة التبـديع والتفسيق والتكفير أقدامهم، بل تعدى الأمر إلى حـمل السلاح والتفجير، بـل وسفك الدماء والتدمير، فـسفينة

الأمة كلها لا ترسو إلا على جـوديّ الأمن والإيمان، في منأى عن مطرقة الجهل وسندان الهوى:

فيا ساهيًا قد غرَّه الجهل والهوى ❖ صريع الأماني عما قريب ستندم
أفق قبل أن يأتي اليوم الذي ليس ❖ بعده سوى جنة أو حر نار تضرم

وهيهات أن تجني بعض الأقلام ثمـرًا يانعًا في علقم النيل من ثوابت الأمة، أو التمرغ في أوحال الوقيعة برموزها تحت أي دعوى عريضة[1].



(١) هذه خطبة جمعة للشيخ عبد الرحمن السديس إمام وخطيب الحرم المكي بتاريخ (٣/ ١١/ ١٤٢٤هـ) بعنوان: «التشنيع على أهل التجريح والتبديع» بتصرف.
ـ وقد أثنى على هذه الخطبة بعض المشائخ، منهم: الشيخ عبد المحسن العباد، وكذلك الشيخ صالح الفوزان وغيرهما ـ والحمد لله ـ.

من منهج
بعض الأئمة - رَحِمَهُم اللهُ تَعَالَى -
في التعامل مع المخالف

قَالَ **الليث بن سعد** - رَحِمَهُ اللهُ - في رسالته للإمام مالك - رحمه الله تعالى -: «فكان من خلاف ربيعة لبعض ما مضى ما عرفت وحضرت، وسمعت قولك فيه، وقول ذوي الرأي من أهل المدينة يحيى بن سعيد، وعبيد الله بن عمرو، وكثير بن فرقد، وغير كثير ممن هو أسن منه، حتى اضطرك ما كرهت من ذلك إلى فراق مجلسه، وذاكرتك أنت وعبد العزيز بن عبد الله بعض ما نعيب على ربيعة من ذلك، فكنتما لي موافقين فيما أنكرت، تكرهان منه ما أكره، ومع ذلك بحمد الله عند ربيعة خير كثير، وعقل أصيل، ولسان بليغ، وفضل مستبين، وطريقة حسنة في الإسلام، ومودة صادقة لإخوانه عامة ولنا خاصة - رحمة الله عليه وغفر له وجزاه بأحسن من عمله -»[(١)] .

---

(١) انظر: «المعرفة والتاريخ» (١/ ٦٩٠)، من «منهج أهل السنة والجماعة» (ص١٣٢)
- وأنا لا أطالب الغلاة والرافضة لمنهج السلف بلزوم هذا المنهج العظيم؛ منهج الرحمة والمودة والشفقة والدعاء للمخالف بالهداية وغفران الذنوب، أطالبهم بأن يقرءوا هذا الكلام ويتأملوه ويتدبروه ثم ليحكموه على عقولهم المنحرفة الفاسدة، وإن كنت لواثق أنهم لن يقبلوه أبدًا، إلا أنني لست يائسًا من رحمة الله عليهم وعلينا، وليس في يأس من أن يمن الله عليهم بنعمة الهداية وعلينا، لأننا نرى أقوامًا منهم قد تركوا الغلو وجانبوه ورجعوا للحق الذي عليه السلف - رضوان الله تعالى عليهم -، ولذلك فإن فضل الله واسع، وسيرجع الكثير والكثير منهم، إن هم فهموا المراد من الكلام.

وقال الشيخ/ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ: «إنَّ لكل نعمة حاسدًا، ولكل حاقد جاحدًا، ولا يقبل في نقل الأقوال والأحكام إلا العدول الثقات، الضابطين من الأنام، ومن استصحب هذا؛ استراح عن البحث فيما ينقل إليه ويسمع، ولم يلتفت إلى أكثر ما يختلق ويضع، وكان من أمره على منهاج واضح وشرع».

وقال الإمام سعيد بن المسيب ـ رحمه الله تعالى ـ فيما نقله عنه الخطيب في (الكفاية برقم ٢١٤): «ليس من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان إلا وفيه عيب لابد، ولكن من الناس من لا تذكر عيوبه، من كان فضله أكثر من نقصه، وهب نقصه لغفلة».

وقال الإمام الشعبي ـ رحمه الله تعالى ـ فيما نقله عنه الخطيب في (الجامع ـ ٢/ ٢٠٢): «كانت العرب تقول: إذا كانت محاسن الرجل تغلب مساوئه، فذلكم الرجل الكامل، وإذا كانا مقترنين فذلكم المتماسك، وإذا كانت المساوئ أكثر من المحاسن فذلك المتهالك» اهـ.

وقال عماد الدين أبو العباس الواسطي ـ رحمه الله تعالى ـ فيما نقله عنه صاحب (العقود الدرية ـ ص٢٩١-٣٢١): «.. ومن براهين المحق أن يكون عدلاً في مدحه، عدلاً في ذمه، لا يحمله الهوى عند وجود المراد على الإفراط في المدح، ولا يحمله الهوى عند تعذر المقصود على نسيان الفضائل والمناقب وتعديد المساوي والمثالب، فالمحق في حالتي الغضب والرضا ثابت على مدح من مدحه وأثنى عليه، ثابت على ذم من ثلبه وحط عليه» اهـ.

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٧٣).

(٢) انظر: «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١/ ٣٧٤).

وقال ابن سيرين ـ رحمه الله تعالى ـ: «ظلمٌ لأخيك أن تذكر منه أسوأ ما تعلم وتكتم خيره». ذكره الخطيب البغدادي في (الجامع لأخلاق الراوي ـ ٢/ ٢٠٢).

وقال أبو حاتم ـ رحمه الله تعالى ـ كما في (المسودة ـ ص٢٦٥): «حادثت أحمد بن حنبل فيمن شرب النبيذ من محدثي أهل الكوفة، وسميت له عددًا منهم، فقال: هذه زلات لهم، لا نُسقط بزلاتهم عدالتهم».

وقال عبد الرحمن بن عمر الأصبهاني ـ رحمه الله تعالى ـ كما في (تبيين كذب المفتري ـ ص٤٢٢): «كنا في مجلس عبد الرحمن بن مهدي، إذ دخل عليه شاب فمازال يدنيه حتى أجلسه إلى جنبه، قال: فقام شيخ من المجلس فقال: يا أبا سعيد، إن هذا الشاب يتكلم فيك حتى إنه ليكذبك، فقال عبد الرحمن: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم؛ قال تعالى: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ (٣٤) وَمَا يُلَقَّاهَا إِلاَّ الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلاَّ ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ (فصلت: ٣٤-٣٥).

ثم قال عبد الرحمن: «حدثني أبو عبيدة الناجي قال: كنا في مجلس الحسن البصري إذ قام إليه رجل فقال: يا أبا سعيد، إن هاهنا قومًا يحضرون مجلسك ليتتبعوا سقط كلامك، فقال الحسن: يا هذا إني أطمعت نفسي في جوار الله فطمعت، وأطمعت نفسي في الحور العين فطمعت، وأطمعت نفسي في السلامة من الناس فلم تطمع، إني لما رأيت الناس لا يرضون عن خالقهم علمت أنهم لا يرضون عن مخلوق مثلهم».

وقال سفيان بن عيينة أيضًا كما ذكره الخطابي في (العزلة ـ ص١٥٩) وهو يشبه القوم الذين يتصيدون العثرات ـ ويتتبعون الزلات ـ ويكتمون الخيرات تشبيهًا غريبًا ـ ونحن نشبه به الغلاة اليوم والرافضة لمنهج السلف ـ، قال فيه:

«ومنهم من يشبه الخنازير التي لو أُلقي لها الطعام الطيب عافته، فإذا قام الرجل عن رجيعه ولغت فيه، فكذلك من الآدميين من لو سمع خمسين حكمة لم يحفظ واحدة منها، فإذا أخطأ الرجل عن نفسه أو حكى غيره تروَّاه وحفظه».

وقال ابن هشام الأنصاري ـ رحمه الله تعالى ـ كما في (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ـ ١/ ١٠) بعد أن ذكر هدفه من تأليفه لأحد كتبه كما في مقدمته: «سائلٌ من حسن خِيمِهُ، وسلم من داء الحسد أديمه، إذا عثر على شيء طغى به القلم، أو زلت به القدم أن يغتفر ذلك في جنب ما قربْتُ إليه من البعيد، ورددت عليه من الشريد، وأرحته من التعب، وصيَّرت القاضي يناديه من كثب، وأن يحضر قلبه أن الجواد قد يكبو، وأن الصارم قد ينبو، وأن النار قد تخبو، وأن الإنسان محل النسيان، وأن الحسنات يذهبن السيئات:

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها؟ ❖ كفى المرء نبلاً أن تعد معايبه

قال أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب والشيخ حمد بن ناصر ـ رحمهم الله تعالى ـ في (الدرر السنية (٣/ ٢١) ورد سؤال لهم، فذكروا كلامًا خطيرًا لابن الفارض، وذكروا أنه ليس من أهل السنة، وأن له مقالات كفرية، إلا أنهم قالوا: «فمن أهل العلم من أساء به الظن، بهذه الألفاظ وأمثالها، ومنهم من تأول ألفاظه وحملها على غير ظاهرها، وأحسن فيه الظن، ومن أهل العلم والدين من أجرى ما صدر منه على ظاهرها وقال: هذه الأشعار ونحوها تتضمن مذهب أهل الإلحاد . . إلخ». إلى أن قالوا في (٣/ ٢٣): « . . وابن الفارض وأمثاله ـ لجهالتهم ـ لا يعلمون ما في كلامهم ومذهبهم من الكفر، ومن أحسن فيهم الظن من العلماء ـ كما قدمنا ـ حمل كلامهم على محامل غير هذه، وأولها تأويلاً حسنًا، على غير ظاهرها».

قال شيخنا أبو الحسن معلقًا على هذا: «قلت: هذا مع ابن الفارض - الذي لا يُحسن به الظن - ولم يقل هؤلاء العلماء: إن هؤلاء العلماء الذين أحسنوا به الظن على ما في كلامه من ضلال وكفر - ضلالته وكفرياته - يدافعون عن أهل البدع، وأنهم مميعون للدين، أو أنهم يُلحقون بابن الفارض!! وهؤلاء أبناء الشيخ ومن معهم لا يتهمون من أحسن الظن بابن الفارض، وهو هو!! فأهل العلم والعدل يخطئون من سلك هذا المسلك، ولا يبدعونه، فضلاً عن تكفيره، ولعل الذين أحسنوا به الظن لم يقفوا على ما وقف عليه من أساء به الظن - والله تعالى أعلم -» من (الجواب الأكمل - ص٢٣).

قال محمد أمان بن علي الجامي - رحمه الله تعالى - كما في شريط (شرح الطحاوية - ٨/أ) في سياق رده على من اتهم شيخ الإسلام بالقول بقدم العالم، فقال - رحمه الله تعالى -: «إن الإنسان إنما يؤخذ بما صرح به في كتاب من كتاباته، وفي حديثه، وفي كلامه، وإن وجد من كلامه - أحيانًا - في أثناء الاستطراد والتكرار ما يوهم هذا المعنى؛ فمن الإنصاف أنه يُرد هذا الكلام الغير صحيح، الذي فيه الإجمال إلى كلامه الصريح، كما يُرد المتشابه إلى ما هو أقرب من المحكم، كذلك كلام أهل العلم، وخصوصًا إن عُرفوا بسلامة العقيدة، والدعوة إلى العقيدة، والدعوة إلى السنة، والدعوة إلى التمسك بالكتاب والسنة، من عُرفوا بهذه العقيدة وبهذا الموقف الكريم، إن وجد في كلامهم ما يدل على خلاف ذلك يجب أن يُرد إلى ما هو صريح من كلامهم».

وقال - رحمه الله تعالى - بعد أن ذكر نحو هذا الكلام في (الشريط ١٠/أ): «إذا قرأنا عبارة توهم في كتبه، يجب أن نردها، ونعتقد أنها كلام

مدسوس، بدليل كلامه الكثير في عدة كتب من كتبه، حيث يقرر عقيدة أهل السنة والجماعة . . » اهـ[(١)] [(٢)].

وقال ابن الأثير الجزري - رحمه الله تعالى - كما في (اللباب في تهذيب الأنساب - ١/ ٩): «وإنما السيد من عدَّت سقطاته، وأخذت غلطاته، فهي الدنيا لا يكمل فيها شيء» اهـ.

وقال الإمام الثعالبي - رحمه الله تعالى - كما في (يتيمة الدهر - ١/ ١١١): «الكامل من عدت سقطاته، والسعيد من حسبت هفواته، ومازالت الأملاك تُهجى وتمدح» اهـ.

وقال ياقوت الحموي - رحمه الله تعالى - كما في (معجم الأُدباء - ٢/ ٥٧): «فما علمنا فيمن تقدَّمنا وأمَّنا من الأئمة القدماء، إلا وقد نُظِمَ في سلك أهل الزلل، وأخذ عليه شيء من الخطل، وهُمُ هُمُ فكيف بنا مع قصورنا واقتصارنا؟!».

وقال ابن دقيق العيد - رحمه الله تعالى - كما في (الاقتراح في بيان الإصلاح - ص٣٤٤): «أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها صنفان من الناس: المحدثون والحكام».

---

(١) «الجواب الأكمل» (ص٢٤).

(٢) وهذه هي القاعدة العظيمة التي وضعها العلماء للدفاع عن علماء السنة، وقطع بها تعلق أهل البدعة، وهي مُدينة لأهل البدع، وتسد الباب أمامهم، وهذه القاعدة هي: (حمل المجمل على المفصل في كلام الله ورسوله وكلام العلماء)، وقد قررها شيخنا أبو الحسن في كتابه: «الجواب الأكمل في حمل المجمل على المفصل» أيما تقرير.

وقال مطرف بن عبد الله: «قال لي مالك: ما يقول فيَّ الناس؟ قلت: أمَّا الصديق فيثني، وأما العدو فيقع! فقال: مازال الناس كذلك، ولكن نعوذ بالله من تتابع الألسنة كلها» ذكره أبو نعيم في (الحلية ـ ٦/ ٣٢١)، والذهبي في (سير أعلام النبلاء ـ ٨/ ٦٦-٦٧).

وقال مالك بن دينار ـ رحمه الله تعالى ـ كما في (السير ـ ٥/ ٣٦٢): «مذ عرفت الناس لم أفرح بمدحهم ولم أكره ذمهم؛ لأن حامدهم مفرط، وذامهم مفرِّط» اهـ.



من فتاوى
اللجنة الدائمة - بالمملكة العربية السعودية -

* جاء في فتاوى اللجنة الدائمة (جـ٢/ ص١٦٢)، فتوى برقم (٦٢٥٠): **سؤال: في العالم الإسلامي اليوم عدة فرق وطرق: الصوفية مثلاً، هناك جماعة التبليغ، الإخوان المسلمون، السنيون، الشيعة، فما هي الجماعة التي تطبق كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؟**

الجَواب: «أقرب الجماعات الإسلامية إلى الحق وأحرصها على تطبيقه أهل السنة، وهم أهل الحديث، وجماعة أنصار السنة، ثم الإخوان المسلمون، وبالجملة فكل فرقة من هؤلاء فيها خطأ وصواب فعليك بالتعاون معها فيما عندها من الصواب، واجتناب ما وقعت فيه من أخطاء، مع التناصح والتعاون على البر والتقوى».

* وجاء في (جـ٢/ ١٦٢-١٦٣)، فتوى برقم (٦٢٨٠): **سؤال عن الجماعات والفرق الموجودة الآن جماعة الإخوان المسلمين، وجماعة التبليغ وجماعة أنصار السنة، والجمعية الشرعية والسلفيين، ما موقف المسلم منها، وهل ينطبق عليها حديث حذيفة رضي الله عنه: «فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك»؟**

فأجابت اللجنة بما نصه: «كل هذه الفرق فيها حق وباطل، وخطأ وصواب، وبعضها أقرب إلى الحق والصواب، وأكثر خيرًا وأعم نفعًا من بعض، فعليك أن تتعاون مع كل منها على ما معها من الحق، وتنصح لها فيما تراه من خطأ، ودع ما يريبك إلى ما لا يريبك».

عضو	عضو	نائب رئيس اللجنة	الرئيس
عبد الله بن قعود	عبد الله الغديان	عبد الرزاق عفيفي	عبد العزيز بن عبد الله بن باز

* وجاء أيضًا في الفتوى رقم (٧١٢٢): **وقد سئلت اللجنة عن الجماعات الموجودة اليوم؟**

الجواب: «.. وكن مع أتبعهم للحق، وألزمهم له، ولا تبخس الآخرين أخوتهم في الإسلام، فترد عليهم ما أصابوا فيه من الحق، بل اتباع الحق حيثما كان، ولو ظهر على لسان من يخالفك في بعض المسائل، فالحق رائد المؤمن، وقوة الدليل من الكتاب والسنة، هي الفيصل بين الحق والباطل ..

قلت: معنى قولهم ولا تبخس الآخرين أخوتهم في الإسلام فترد عليهم ما أصابوا فيه من الحق، فهم لما رأوه من هذا الفكر الغالي المنحرف عن الجادة المعهودة لديهم من فعل السلف، ومن تبعهم بإحسان يدب في صفوف أبناء الدعوة الواحدة، وإنه ينخر في جسم هذه الدعوة السلفية المباركة، وإنه لو بقي هذا الفكر لحطم الدعوة السلفية لا محالة، فهم جزاهم الله خير الجزاء، حذروا من انتشار هذا الفكر الغالي المنحرف، الشبيه بفكر الخوارج، بل إن فكر الخوارج لم يكن بهذه الشناعة في بداية أمره، فإنهم كانوا يزعمون أنهم مدافعون عن الحق، حتى استشرى أمرهم واستفحل، وأصبح له اسم يُذاع صيته، ويتكلم فيه من تكلم بالذم، ومنهم من يمدحه، ومنهم من ينصحه .. إلى غير ذلك».

فقالوا: «لماذا نبخس الآخرين إخوتهم في الإسلام لأنهم رأوا في وسط هذه الدعوة من يريد أن يسلب هذه الجماعات الإسلامية إخوتهم بقوله على هذه الجماعات مجازفًا أن هذه الجماعات أضر على الإسلام من اليهود والنصارى، وتناسى أنه كان أحد المنتسبين إليها، بل هو وحد المنظرين لمنهجها، لكن لا تعمى الأبصار، ولكن تعمى القلوب التي في الصدور، وأن مساجد الإخوان مساجد ضرار، وحام حول تكفيرهم تارة، يدعي أنهم مزقوا المصاحف، وداسوها في (كنُر) في أفغانستان، وتارة يقول: هم الذين آمنوا بالديموقراطية والاشتراكية.

وهذا كله من الغلو، وبعيد عن الاعتدال المطلوب، أن يكون عليه علماء المسلمين خصوصًا في هذا الزمان المفعم بالفتن على أهل السنة، والذي ينذر بالشر على السلفيين لولا ستر الله ولطفه بهم، لكان من السوء عليهم ما كان بسبب أبنائها الجهلة والمغفلين».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وإذا عرف هذا فتكفير المعين من هؤلاء الجهال وأمثالهم ـ بحيث يحكم عليه بأنه من الكفار ـ لا يجوز الإقدام عليه، إلا بعد أن تقوم على أحدهم الحجة الرسالية، التي يتبين بها أنهم مخالفون للرسل، وإن كانت هذه المقالة لاريب أنها كفر، وهذا الكلام في تكفير جميع المعينين مع أن بعض البدعة أشد من بعض، وبعض المبتدعة يكون فيه من الإيمان ما ليس في بعض، فليس لأحد أن يكفر أحدًا من المسلمين، وإن أخطأ وغلط حتى تقام عليه الحجة، وتبين له المحجة، ومن ثبت إيمانه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة»[(١)].

وقال ـ رحمه الله تعالى ـ: «هذا مع أني دائمًا ومن جالسني يعلم ذلك مني أني من أعظم الناس نهيًا عن أن ينسب معين إلى تكفير، وتفسيق، ومعصية، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافرًا تارة وفاسقًا أخرى، وعاصيًا أخرى، وإني أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية، والمسائل العملية»[(٢)].

ونقل ابن نجم الحنفي عن صاحب (كنز الدقائق) ـ رحمهما الله تعالى ـ: «واعلم أن الحكم بكفر من ذكرنا من أهل الأهواء، مع ما ثبت عن أبي حنيفة

---

(١) «الفتاوى» (٣/ ٢٢٩).

(٢) «الفتاوى» (١٢/ ٥٠٠-٥٠١).

والشافعــي من عدم تكفير أهل القــبلة من المبتدعة كلهم، مــحمله على أن ذلك المعتقد نفسه كفر، فالقــائل به قائل بما هو كفر، وإن لم يكفر بناء على كون قوله ذلك عن استفراغ وسعه، مجتهدًا في طلب الحق»[١].

وقال شيخ الإســلام ـ رحمه الله تعالى ـ: «فليس لأحــد أن يكفر أحدًا من المسلمين، وإن أخطأ وغلط حتى تقام عليه الحــجة، وتبين له المحجة، ومن ثبت إيمانه بيــقين لم يزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلا بعــد إقامــة الحجــة وإزالة الشبهة»[٢].

وقال أيضًا: «من كان مؤمنًا بالله ورسوله إيمانًا مطلقًا ولم يبلغه من العلم ما يبين له الصواب، فــإنه لا يحكم بكفره حتى تقوم عليــه الحجة التي من خــالفها كفر، إذ كثير من الناس يخطئ فيمــا يتأوله من القرآن، ويجهل كثيرًا مما يرد من معــاني الكتاب والسنة، والخطأ والنســيان مرفــوعان عن هذه الأمــة، والكفر لا يكون إلا بعد البيان»[٣].

ويقــول الشيخ مــحمد بن عــبد الوهــاب ـ رحمه الله تعــالى ـ في رسالــته للشريف: «وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنــم الذي على قبة عبد القــادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثــالهما، لأجل جهلهم وعدم من ينبههم، وفي بعض النسخ من يُفهِّمــهم ـ كما في طبعة أبي بطين ـ فــكيف نكفر من لم يشرك إذا لم يهاجر إلينا ولم يكفر ويقاتل؟! سبحانك هذا بهتان عظيم»[٤].

---

(١) «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» لابن نجم الحنفي (١/ ٣٧١).
(٢) «الفتاوى» (١٢/ ٥٠١).
(٣) «الفتاوى» (١٢/ ٥٢٣-٥٢٤).
(٤) «موقف أهل السنة» للرحيلي (١/ ٢١٨).

* وجاء أيضًا في الفتوى رقم (١٦٧٤): **ما حكم الإسلام في الأحزاب وهل تجوز الأحزاب بالإسلام مثل حزب التحرير وحزب الإخوان المسلمين؟**

الجَواب: «الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه، وبعد.. لا يجوز أن يتفرق المسلمون في دينهم شيعًا وأحزابًا يلعن بعضهم بعضًا، ويضرب بعضهم رقاب بعض، فإن هذا التفرق مما نهى الله عنه وذم من أحدثه أو تابع أهله، وتوعد فاعليه بالعذاب العظيم، وقد تبرأ الله ورسوله ﷺ منه، قال الله تعالى: ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا**﴾ (آل عمران: ١٠٣)، إلى قوله تعالى: ﴿**وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾ (آل عمران: ١٠٥)، وقال تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ (١٥٩) مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ**﴾ (الأنعام: ١٥٩-١٦٠)، وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: **«لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»** والآيات والأحاديث في ذم التفرق في الدين كثيرة.

أما إن كان ولي أمر المسلمين هو الذي نظمهم ووزع بينهم أعمال الحياة ومرافقها الدينية والدنيوية ليقوم كل بواجبه في جانب من جوانب الدين والدنيا فهذا مشروع بل واجب على ولي أمر المسلمين أن يوزع رعيته على واجبات الدين والدنيا على اختلاف أنواعها، فيجعل جماعة لخدمة علم الحديث من جهة نقله وتدوينه وتمييز صحيحه من سقيمه.. إلخ، وجماعة أخرى لخدمة فقه متونه تدوينًا وتعلمًا، وثالثة لخدمة اللغة العربية قواعدها ومفرداتها وبيان أساليبها والكشف عن أسرارها، وإعداد جماعة رابعة للجهاد والدفاع عن بلاد الإسلام وفتح الفتوح وتذليل العقبات لنشر الإسلام، وأخرى للإنتاج صناعة وزراعة وتجارة... إلخ.

فهذا من ضرورات الحياة التي لا تقوم للأمة قائمة إلا بها ولا يحفظ الإسلام ولا ينشر إلا عن طريقه، هذا مع اعتصام الجميع بكتاب الله وهدي رسوله ﷺ وما كان عليه الخلفاء الراشدون وسلف الأمة ووحدة الهدف وتعاون جميع الطوائف الإسلامية على نصرة الإسلام والذود عن حياضه وتحقيق وسائل الحياة السعيدة وسير الجميع في ظل الإسلام وتحت لوائه على صراط الله المستقيم، وتجنبهم السبل المضلة والفرق الهالكة، قال الله تعالى: ﴿ **وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** ﴾ (الأنعام: ١٥٣).

* وجاء أيضًا في الفتوى (١٢/ ٢٥٤): **الدعوة إلى الإسلام تستلزم إقامة علاقات شخصية مع الكفار، أو لإزالة الغربة والتمهيد للدعوة، فهل إذا دعاني أحدهم إلى طعام أو شراب ليس من المحرمات، مثل الجبن والسمك والشاي، يجوز لي تناوله؟ إذا كان هناك احتمال استخدام الأوعية قبل ذلك في تناول الخنزير والخمر رغم غسلها بالماء والصابون؟**

الجواب: «العلاقات بين الناس أنواع، فإذا كانت علاقة ود ومحبة وإخاء من مسلم لكافر فهي محرمة، وقد تكون كفرًا، قال الله تعالى: ﴿ **لا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُوْلَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُوْلَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾ (المجادلة: ٢٢)، وما في معناها من الآيات والأحاديث كثير.

وإن كانت علاقة بيع وشراء أو إجابة دعوة إلى طعام حلال أو قبول هدية مباح مثلاً، دون أن يكون في ذلك تأثير على المسلم، فهي مباحة وتناول ما قدم من الكافر إلى المسلم من الأطعمة والأشربة الحلال جائز، ولو قدمت في إناء

سبق أن استعمل في شراب خمر أو تناول لحم خنزير أو نحو ذلك، إذا كان قد غسل بعد استعماله في محرمات أو نجاسة حتى زال منه تمامًا، وإذا كان في ذلك إعانة على إبلاغ الدعوة إلى الإسلام كان ذلك أدعى إلى الإجابة والاتصال، وأرجى للأجر والثواب.

* وجاء أيضًا في الفتوى (٤٠٩٣): **انا طالب جامعي أعيش في دوامة من الأفكار والآراء وبين جماعات كل واحدة منها تنسب لنفسها الأفضلية وتعمل كل ما في وسعها لكسب الأنصار من: جماعة الإخوان المسلمين، وجماعة التبليغ صاحبة الخروج ٤٠ يومًا و٤ أشهر، وجماعة أنصار السنة، والجماعة الإصلاحية لعبد الحميد بن باديس، وعليه أرجو وأطلب منكم أن توجهونا إلى الطريق الصحيح الذي فيه سعادتنا وسلامة الإسلام من كل ما يجعله يتأثر بالتيارات الخارجية التي تنهش عظامنا ونحن لا ندري.**

الجواب: «الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه، وبعد.. الواجب عليك التزام الحق وما يشهد له الدليل دون التحيز لجماعة بعينها وأولى الجماعات بالتعاون معها من حافظ على العقيدة الصحيحة التي كان عليها أئمة السلف الصالح رضوان الله عليهم، والالتزام بالعمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ونبذ ما حدث من البدع والخرافات».

* وجاء أيضًا في الفتوى (٧١٢٢): **في هذا الزمان العديد من الجماعات والتفريعات وكل منها يدعي الانضواء تحت الفرقة الناجية، ولا ندري أيها على حق فنتبعه، ونرجو من سيادتكم أن تدلونا على أفضل هذه الجماعات وأخيرها فنتبع الحق فيها مع إبراز الأدلة؟**

الجواب: «الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه. وبعد.. كل هذه الجماعات تدخل في الفرقة الناجية إلا من أتى منهم بمكفر يخرج عن أصل الإيمان، لكنهم تتفاوت درجاتهم قوة وضعفًا بقدر إصابتهم

للحق وعملهم به وخطئهم في فهم الأدلة والعمل، فأهداهم أسعدهم بالدليل فهمًا وعملاً، فاعرف وجهات نظرهم، وكن مع أتبعهم للحق وألزمهم له، ولا تبخس الآخرين أخوتهم في الإسلام فترد عليهم ما أصابوا فيه من الحق، بل اتبع الحق حيثما كان ولو ظهر على لسان مَنْ يخالفك في بعض المسائل، فالحق رائد المؤمن، وقوة الدليل من الكتاب والسنة هي الفيصل بين الحق والباطل».

* وجاء أيضًا في الفتوى (١٦٧٤): **أيهما أفضل: العمل للإسلام من خلال السياسة أم العمل للإسلام من خلال دعوة الناس إلى العودة إلى طريقة الرسول ﷺ؟**

الجواب: «الواجب العمل للإسلام بدعوة الناس إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ على المنهاج الذي أرشد الله إليه، وأمر به رسوله محمدًا ﷺ في قوله: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (النحل: ١٢٥)، وقوله: ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (يوسف: ١٠٨).

وقد بيَّن رسول الله ﷺ طريق الدعوة إلى الله بقوله وكتبه وعمله فقال: **«من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»**[١]، وقال لمعاذ حينما بعثه إلى اليمن: **«إنك تأتي قومًا من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم، فإن هم أطاعوك لذلك فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب»**[٢].

---

(١) رواه أحمد ومسلم وأصحاب السنن. (٢) رواه أحمد والبخاري ومسلم وأصحاب السنن.

وفي حديث سهل بن سعد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي رضي الله عنه حينما أعطاه الراية يوم غزوة خيبر: «**انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم ثم ادعهم إلى الإسلام وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله تعالى فيه، فوالله لأن يهدي اللهُ بك رجلاً واحدًا خير لك من حُمر النعم**»[1].

وكتب صلى الله عليه وسلم إلى ملوك الأمم يدعوهم إلى الإسلام ويأمرهم بعبادة الله وحده، وذكر في كتبه إلى أهل الكتاب: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ...﴾ (آل عمران: ٦٤)، ووعدهم الأجر مضاعفًا إن استجابوا، وأنذرهم عقوبة إثمهم وإثم أممهم إن هم أعرضوا.

ودعا إلى الإسلام بعمله، فكان مثال الكمال في توحيد الله وعبادته وفي أعلى درجات مكارم الأخلاق في سيرته ومعاملاته للناس، لا يغضب لنفسه ولا ينتقم لها، إنما يغضب إذا انتهكت محارم الله، وكان كما وصفه الله في كتابه الكريم بالمؤمنين رؤوف رحيم، وقوله ـ سبحانه ـ: ﴿إِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (القلم: ٤)، إلى غير ذلك من بيانه صلى الله عليه وسلم لمناهج الدعوة بقوله وكتابته وعمله، فهذه سياسة الدعوة المحمدية الرشيدة الحكيمة، رسمها لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فعلى دعاة الجماعات الإسلامية أن يسلكوا سبيلها، سبيل الحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن وينزلوا كل من يدعونه منزلته ويخاطبوا كلا بما يفهم، عسى الله أن ينصر بهم دينه ويوجه سهامهم إلى نحور أعدائهم لا إلى إخوانهم؛ فإنه مجيب الدعاء.

---

(١) رواه البخاري ومسلم.

* وجاء أيضًا في الفتوى (٨٣٠): **قد اطلعت على حديث شريف أورده شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في كتابه (مختصر سيرة الرسول ﷺ)؛ وهو قوله ﷺ: «ستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة»، والسائل هنا يريد بيان هذه المسألة التي قال فيها الإمام محمد بن عبد الوهاب في كتابه آنف الذكر: «فهذه المسألة من أجلِّ المسائل؛ فمن فهمها فهو الفقيه ومن عمل بها فهو المسلم، ونسأل الله الكريم المنان أن يتفضل علينا بفهمها والعمل بها»، كما يود إجابته على الأسئلة التالية التي تدور حول الحديث المذكور وهي:**

١ ـ مَنْ هي الفرقة الناجية المشار إليها في الحديث؟

٢ ـ وهل تدخل الفرق الأخرى غير أهل الحديث كالشيعة والشافعية والحنفية والتيجانية وغيرها في الاثنتين والسبعين فرقة التي نص الرسول الكريم على أنها في النار؟

٣ ـ وإذا كانت هذه الفرق في النار إلا واحدة فكيف تسمحون لهم بالزيارة لبيت الله الحرام؟ هل كان الإمام الكبير على خطأ أم قد حدتم عن الجادة المستقيمة؟

الجَواب: « الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه. . وبعد. .

أولاً ـ ما ذكره الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ في مختصر السيرة طرف من حديث صحيح مشهور رواه أصحاب السنن والمسانيد كأبي داود والنسائي والترمذي وغيرهم بألفاظ عدة منها: **«افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة»**.

ـ وفي رواية: **«على ثلاث وسبعين ملة»**.

ـ وفي رواية: قالوا: يا رسول الله من الفرقة الناجية؟ قال: **«من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي»**.

ـ وفي رواية قال: **«هي الجماعة، يد الله مع الجماعة»**.

ثانيًا ـ الفرقة الناجية قد بينها رسول الله ﷺ في بعض روايات الحديث المتقدم بصفتها ومميزاتها في جوابه على سؤال أصحابه: من الفرقة الناجية؟، حيث قال: «من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي»، وفي رواية أخرى قال: «هي الجماعة، يد الله مع الجماعة»، فوصفها بأنها هي التي تسير في عقيدتها وقولها وعملها وأخلاقها على ما كان عليه النبي ﷺ وما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم، فتنهج نهج الكتاب والسنة في كل ما تأتي وما تذر، وتلتزم جماعة المسلمين وهم الصحابة رضي الله عنهم حيث لم يكن لهم متبوع إلا رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، فكل من اتبع الكتاب والسنة القولية والعملية وما أجمعت عليه الأمة ولم تستهوه الظنون الكاذبة ولا الأهواء المضلة والتأويلات الباطلة التي تأباها اللغة العربية التي هي لسان رسول الله ﷺ وبها أنزل القرآن الكريم وتردها أصول الشريعة الإسلامية، كل من كان كذلك فهو من الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة.

ثالثًا ـ أما من اتخذ إلهه هواه وعارض الكتاب والسنة الصحيحة برأيه أو رأي إمامه وقول متبوعه حمية له وعصبية أو تأول نصوص الكتاب والسنة بما تأباه اللغة العربية وترده أصول الشريعة الإسلامية فشذ بذلك عن الجماعة فهو من الفرق الثنتين والسبعين التي ذكر الرسول المعصوم محمد ﷺ بأنها جميعها في النار، وإذًا فأمارة هذه الفرق التي بها تُعرف هي مفارقة الكتاب والسنة والإجماع بلا تأويل يتفق مع لغة القرآن وأصول الشريعة ويعذر به صاحبه فيما أخطأ فيه.

رابعًا ـ المسألة التي ذكرها إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وذكر أنها من أجل المسائل وأن من فهمها فقد فهم الدين ومن عمل بها فهو المسلم، هي ما تقدم بيانه من الفقرة الثانية من الإجابة، من تميز الفرقة الناجية بما ميزها

به النبي محمد ﷺ وأن الفرق الأخرى على خلافها، فمن ميز بين الفرقة الناجية والفرق الهالكة على وفق بيانه فقد فهم الدين وميز بين من يجب أن يلتزم جماعتهم ومن يجتنبهم ويفر منهم فراره من الأسد، ومن أخذ نفسه بالعمل بهذا الفهم الصحيح فلزم جماعة الهدى والحق وإمامهم فهو المسلم؛ لأنه ينطبق عليه وصف الفرقة الناجية علمًا وعقيدة وقولاً وعملاً.

ولاشك أن هذا من أجَلِّ المسائل وأعظمها نفعًا وأعمها فائدة، فرحم الله الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب، رجل البصيرة النافذة والفهم الدقيق لنصوص الدين ومقاصده، حيث نبه على ما يهم المسلمين في أمر دينهم بالإشارة أحيانًا كما هنا وبالعبارة والبيان أحيانًا أخرى كما في كثير من مؤلفاته.

خامسًا ـ لم يجعل رسول الله ﷺ الألقاب التي اشتهرت بها الطوائف المنتسبة للإسلام سمات تعرف بها الفرق الثنتان والسبعون ولا عنوانًا يتمايز به بعضها عن بعض، وإنما جعل أمارتها مفارقة الكتاب والسنة وإجماع الخلفاء الراشدين وسائر الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، اتباعًا للظن وما تهوى الأنفس، وقولاً على الله بغير علم وعصبية لمتبوعهم سوى رسول الله ﷺ، يعادون في ذلك ويوالون، كما جعل شعارًا للفرقة الناجية اتباع الكتاب والسنة ولزوم جماعة المسلمين، وإيثار ذلك على مداركهم وظنونهم وأهوائهم، فهواهم تبع لما جاءت به الشريعة الإسلامية، يوالون في ذلك ويعادون، فمن يتخذ ميزانًا يزن به الطوائف سوى بيان رسول الله ﷺ ويعرف به فرقها ليميز الفرقة الناجية من الفرق الهالكة فقد تكلم بغير علم وحكم في الفرق بغير بصيرة فظلم بذلك نفسه، وظلم الطوائف المنتسبة للإسلام، ومن رجع في تمييز الفرق الناجية من الفرق الهالكة إلى بيانه ﷺ عدل في حكمه وعرف أن جماعات الأمة

درجات متفاوتة؛ فمنهم من هو أحرص على اتباع الشريعة والاستسلام لها وأبعد الناس عن الابتداع في الدين والتحريف في نصوصه، والزيادة فيه أو النقص منه فهؤلاء أسعد الناس بأن يكونوا من الفرقة الناجية، فعلماء الحديث وأئمة الفقه في الكتاب والسنة منهم من هو أهل للاجتهاد يحرص على الشريعة ويسلم لها إلا أنه قد يتأول بعض نصوصها تأويلاً يخطئ فيه فيعذر في خطئه لكونه في موارد الاجتهاد، ومنهم من ينكر بعض نصوص الشريعة، إما لكونه حديث عهد بالإسلام، وإما لأنه نشأ في أطراف البلاد الإسلامية فلم يبلغه ما أنكره، ومنهم من يرتكب معصية أو يبتدع بدعة لا يخرج بها عن حظيرة الإسلام، فهو مؤمن مطيع لله بما فيه من طاعة مسيء بما ارتكب من معصية وابتدع من البدع فكان في مشيئة الله إن شاء الله غفر له وإن شاء عذبه، قال تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ** ﴾ (النساء: ٤٨)، وقال: ﴿ **وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ** ﴾ (التوبة: ١٠٢).

فهؤلاء وهؤلاء ليسوا بكفار بتأويلهم الخاطئ أو جحدهم ما جحدوا، بل يعذرون ويدخلون في عداد الفرقة الناجية وإن كانوا دون الأولى.

ومنهم من جحد معلومًا من الدين بالضرورة من بعد ما تبين له واتبع هواه بغير هدى من الله أو تأويل بعض نصوص الشريعة تأويلاً بعيدًا مخالفًا في ذلك من سبقه من جماعة المسلمين، ولما بينت لهم الحق وأقيمت عليهم الحجة بالمناظرات وغيرهم لم يرجعوا فهؤلاء كفار مرتدون عن الإسلام وإن زعموا أنهم مسلمون وإن اجتهدوا في الدعوة إليه على عقيدتهم وطريقتهم؛ كجماعة القاديانية الأحمدية الذين أنكروا ختم النبوة بمحمد ﷺ، وزعموا أن غلام أحمد القادياني نبي الله ورسوله أو أنه المسيح عيسى بن مريم أو تقمصت روح محمد أو عيسى بدنه فكان بمنزلته في النبوة والرسالة.

سادسًا ـ لأهل السنة والجماعة أصول ثابتة بالأدلة يبنون عليها الفروع، ويرجحون عليها في الاستدلال على المسائل الجزئية وفي تطبيق الأحكام على أنفسهم وعلى غيرهم ومنها: أن الإيمان قول وعمل وعقيدة يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، فكلما زاد المسلم في الطاعة زاد إيمانه وكلما فرط فيها أو ارتكب معصية بحيث لا ينتهي به ذلك إلى الكفر الصريح نقص إيمانه، فالإيمان عندهم درجات والفرقة الناجية طبقات متفاوتة بعضها فوق بعض حسب الأدلة وما كسبوا من الأفعال والأقوال، ومنها أنهم لا يكفرون أحدًا معينًا أو طائفة معينة من أهل القبلة ويتحرجون من ذلك لإنكار النبي ﷺ على أسامة بن زيد بن حارثة قتله رجلاً من الكفار بعد أن قال: لا إله إلا الله، ولم يقبل من أسامة اعتذاره عن قتله بأنه قالها متعوذًا ليحرز بها نفسه بل قال له: «**أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا**»؛ يعني أقالها خالصًا من قلبه أم لا؟!

إلا إذا أتى بما هو كفر واضح، كإنكار لمعلوم من الدين بالضرورة أو مخالفة لإجماع قاطع وتأويله لنصوص صريحة لا تقبل التأويل ثم لم يرجع عن ذلك بعد البيان.

وقد لزم إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ـ رحمه الله ـ طريقة أهل السنة والجماعة وسار على أصولهم، فلم يكفر أحدًا معينًا ولا طائفه معينة من أهل القبلة بمعصية أو تأويل أو بدعة إلا إذا قام الدليل على ذلك بالكفر، وثبت البلاغ والبيان، ولم تختلف الحكومة السعودية رعاها الله وأيدها بتوفيقه عن ذلك في معاملتها لرعاياها وحكمها فيهم، ولا في موقفها من المسلمين وخاصة من يفد إلى بيت الله الحرام لأداء نسك الحج أو العمرة فهي تحسن الظن بالمسلمين وتعتبرهم إخوانًا لها في الدين وتتعاون معهم على ما يشد أزرهم ويحفظ حقهم ويرد إليهم ما سلب منهم، وترحب بمن يفد إليها وتقوم بما يسهل عليهم أداء

نسكهم أو مهمتهم خير قيام بعطف وحدب، يعرف ذلك من خبر أحوالها ووقف على شؤونها وما تبذله من جهود وأموال في سبيل الإصلاح العام للمسلمين وتوفير الراحة لحجاج بيت الله الحرام.

ولهذا تسمح لطوائف المسلمين المختلفة بزيارة بيت الله الحرام دون التنقيب عما خفي من عقائدهم عملاً بالظاهر دون التنقيب عما خفي في البواطن، والله يتولى السرائر، فإذا وضح لها كفر شخص أو طائفة معينة كالقاديانية مثلاً وثبت ذلك لدى العلماء المحققين من الدول الإسلامية فلا يسعها إلا أن تمنع من ثبت كفره وردته من أداء الحج والعمرة حماية لبيت الله الحرام أن يقربه من في قلبه رجس، وعملاً بقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا**﴾ (التوبة: ٢٨)، وقوله تعالى: ﴿**وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ**﴾ (الحج: ٢٦).

ومما تقدم تتبين أهمية المسألة العظيمة التي أشار إليها إمام الدعوة في عصره الشيخ محمد بن عبد الوهاب وجاء طلب بيانه في السؤال، كما يتضح أنه ـ رحمه الله ـ سار على النهج السليم حيث لزم أصول أهل السنة والجماعة، وأن الحكومة السعودية في معاملتها للمسلمين في العالم لم تَحِدْ عن الجادة بل التزمت أصول أهل السنة والجماعة أيضًا كما لزمها إمام الدعوة فأخذت المسلمين بظواهرهم ولم تنقب عن قلوبهم فتسامحت مع من خفي أمره وقست على من كشف عن سريرته، وأصر على ردته بعد المناظرات المتتالية والبيان المتتابع.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

الخاتمة

وفي الختام وبعد عرض ما تقدم من مناهج الأئمة من العلماء من جميع الطوائف في تعاملهم مع من يخالفونهم فينبغي أن تعرف التفريق بين تقويم الرجال والحكم العام عليهم والرد على المخالف.

ففي حالة تقويم الرجال يجب الموازنة بين ما لهم وما عليهم، فالمقوِّم كالقاضي الذي يبحث القضية من جميع أطرافها، ولا يترك منها شيئًا، فهو ينصب ميزانه، ويضع في كل كفة ما تستحق من الصواب والخطأ، وأي كفة رجحت حكم لها.

وكثيرًا ما يحدث الجور وبخس الحقوق، أو المداهنة والمحاباة ـ كما هو في طائفة الغلاة، وكما بينه لك في منهج شيخنا أبي الحسن ـ وإذا لم تستوف الدراسة ، واقتصر على جانب واحد منها فقط. وقد قال رسول الله ﷺ : **«إذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول، فإنه أحرى أن تبين لك القضاء»**[(١)].

أما في حالة الردِّ على المخالف أو التحذير منه أو نصيحته فلا تشترط الموازنة، ولا يشترط ذكر المحاسن؛ لأن المراد ليس تقويمهم، وإنما الردُّ عليهم وبيان بدعتهم وانحرافهم، أو خطئهم وقصورهم، ومنه قول النبي ﷺ : **«ائذنوا له، بئس أخو العشيرة، أو ابن العشيرة»**[(٢)].

---

(١) رواه أبو داود برقم (٣٥٨٢)، والترمذي برقم (١٣٣١)، وحسن إسناده.

(٢) رواه البخاري برقم (٦٠٣٢)، وفي «الأدب المفرد» برقم (٣٨٨-٧٥٥)، ومسلم برقم (٢٥٩١)، وأبو داود برقم (٤٧٩٢-٤٧٩٣)، والإمام مالك في «الموطأ» (٢/٩٠٣)، والإمام أحمد في «المسند» برقم (٢٤٨٤٢ ـ ٢٥٢٩٣)، والقضاعي في «مسند الشهاب» برقم (١١٢٤) من طرق عن عائشة. =

ومنه قوله أيضًا لفاطمة بنت قيس لما استشارته في زواجها: **«أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له»**[(١)]

= ـ ورواه الإمام أحمد برقم (٢٤٥٤٩)، والطيالسي في «المسند» برقم (١٥٠٩)، والنسائي في «الكبرى» برقم (١٠٠٦٦) من طريق شعبة، به، عن مسروق، وحده، ورواه أحمد برقم (٢٥٤٤٥) من طريق شعبة، به عن عروة، وحده.

ـ ورواه البخاري برقم (٦٠٥٤-٦١٣١)، وفي «الأدب المفرد» برقم (١٣١١)، ومسلم برقم (٢٥٩١)، وأبو داود برقم (٤٧٩١)، والترمذي برقم (١٩٩٦)، وفي «الشمائل المحمدية» برقم (٣٥٠)، والحميدي في «المسند» برقم (٢٤٩)، وأحمد برقم (٢٤١٥٢)، والطيالسي في «المسند» برقم (١٥٥٨)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠/ ٢٤٥)، وفي «شعب الإيمان» برقم (٨١٠١) من طرق عن سفيان به.

ـ ورواه البخاري برقم (٦٠٣٢)، ومسلم برقم (٢٥٩١)، ومعمر في «جامعه» برقم (٢٠١٤٤)، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» برقم (١٥٠٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٣٥) من طرق عن ابن المنكدر، به.

ـ ورواه النسائي في «الكبرى» برقم (١٠٠٦٧)، وغيره من طريق عبد الله بن دينار عن عروة به.

ـ ورواه ابن حبان في «صحيحه» (١٠/ ٤٠١) برقم (٤٥٣٨)، وفي «المجروحين» (١/ ١٧-١٨)، وعبد الرزاق الصنعاني في «المصنف» (١١/ ١٤١(برقم (٨٢)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٧/ ٣٢٠ برقم ٧٦١٨)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٥٩ برقم ٣٢٨)، والحاكم في «المدخل إلى الإكليل» برقم (٦٦)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣/ ١٤١ برقم ٣٥٦٣).

ـ وقال الحاكم كما في «المدخل إلى الإكليل»: «هذا خبر صحيح، وفيه الدلالة على أن الإخبار عما في الرجل على الديانة ليس من الغيبة» اهـ.

ـ وقال الخطيب في «الكفاية» (ص ٤٠): «ففي قول النبي ﷺ للرجل: «بئس أخو العشيرة» دليل على أن إخبار المخبر بما يكون في الرجل من العيب على ما يوجبه العلم والدين من النصيحة للسائل، ليس بغيبة، إذ لو كان ذلك غيبة لما أطلقه النبي ﷺ، وإنما أراد ﷺ بما ذكر فيه ـ والله أعلم ـ أن يبين للناس الحالة المذمومة منه، وهي الفحش فيجتنبوها، لا أنه أراد الطعن عليه والثلب له».

(١) رواه مسلم برقم (١٤٨٠)، وأبو داود برقم (٢٢٨٤)، والنسائي برقم (٣٢٤٤-٣٢٤٥)، والترمذي برقم (١١٣٥)، والإمام أحمد برقم (١٨٦٩-٢٧٣٦١)، وعبد بن حميد برقم (١٥٨٢)، وابن ماجه برقم (١٨٦٩-٢٠٣٥)، وابن حبان برقم (٤٢٥٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٤/ ٣٧٦) برقم (٩٢٩-٩٣٠)، والبيهقي (٧/ ١٣٦) من طرق عن أبي بكر بن أبي جهم، به. =

ولكن في كلا الحالين لابد من الالتزام بالمنهج العلمي في الرد، بعيدًا عن الشغب وتتبع الأغلوطات ـ كما هو معروف من فرقة الغلاة ـ وتقويل الناس ما لم يقولوا، وتحميل كلامهم ما لا يحتمل، وذكر ما لا فائدة فيه من القيل والقال[(١)].

ـ وسُئل الشيخ ابن عثيمين ـ رحمه الله تعالى ـ السؤال التالي: يقول بعض الشباب: إن من الإنصاف ومن التجرد، ومن أن يكون الإنسان يعني قريبًا إلى ربه: أنه إذا ذكر رجلاً وهو صاحب بدعة ألا يذكره بمجرد بدعته فقط، بل لابد أن يذكر بدعته، ويذكر ما عنده من الحسنات، حتى يكون منصفًا، فهل من منهج السلف أني إذا ذكرت مبتدعًا شيعيًا قدريًا معتزليًا أو مخالفًا لدعوة أهل السنة أن أقول: وهو يحافظ على صلاته وعابد وزاهد ويحسن إلى الجار و. . إلى آخره. هل من المنهج السلفي هذا، أو أنها كما سمعت منكم قبل قليل: البلاء في الإطلاق موضع التقييد أو التقييد موضع الإطلاق؟!

= ـ ورواه مسلم برقم (١٤٨٠)، وأبو داود برقم (٢٢٨٤-٢٢٨٧-٢٢٨٩)، والنسائي برقم (٣٢٤٤)، وابن حبان برقم (٤٢٥٣-٤٢٩٠)، والطبراني (٢٤/ ٣٦٧-٣٦٩ برقم ٩١٣-٩١٧-٩١٨)، والبيهقي (٧/ ١٣٥-١٧٧) من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن فاطمة به.

ـ ورواه مسلم برقم (١٤٨٠-١٤٨٢)، وأبو داود برقم (٢٢٨٨)، والترمذي (١١٨٠)، والنسائي (٣٥٤٨)، وابن ماجه (٢٠٣٦) من طرق عن فاطمة.

ـ ورواه الدارمي (٢/ ١٣٥)، والشافعي في «المسند» (٢ برقم ٥-١٧٦)، والطيالسي برقم (١٧٥٠-١٧٥١)، والطبري في «التفسير» (١٣ الطلاق آية ١٦)، والحميدي (١/ ١٧٦ برقم ٣٦٣)، والصنعاني عبد الرزاق في «المصنف» برقم (١٢٠٢٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٦٤-٦٥)، وفي «شرح مشكل الآثار» (٧/ ٥٦ برقم ٢٦٤٣)، والبغوي في «شرح السنة» (٩/ ٢٩٦) برقم (٢٣٨٥)، وفي «التفسير» (٤/ الطلاق آية ١٦)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢/ ٣٠٣ برقم ١٧٤٠).

(١) انظر: كتاب «الحوار أصوله المنهجية وآدابه السلوكية»، و«منهج أهل السنة والجماعة في تقويم الرجال ومؤلفاتهم» كلاهما للصويان.

فقال الشيخ ـ رحمه الله تعالى: «الواقع أن هذا سؤال غريب! إذا تكلم إنسان في شخص، فإما أن يريد تقويمه، فهذا لابد أن يذكر محاسنه ومساوئه، ثم يحكم بما تقتضيه الحال، إن غلبت المحاسن أثنى عليه خيرًا، وإن غلبت المساوئ أثنى عليه شرًا.

أما إذا كان يريد أن يرد بدعته فلا وجه لكونه يذكر المحاسن؛ لأن ذكر المحاسن في مقام الرد عليه يعني أن الرد يكون ضعيفًا غير مقبول، فالمسألة تحتاج إلى تفصيل: عندما أريد أن أقوِّم هذا الشخص؛ أذكر حياته، مثلاً أترجم له، لابد أن أذكر المحاسن والمساوئ، ثم أحكم عليه بما تقتضيه الحال، أما إذا كنت أريد أن أرد بدعته فلا حاجة لذكر المحاسن، بل ذكر المحاسن يوهن الرد ويشكك الاسمع أو القارئ في صحة ردك عليه، فلكل مقام مقال»

فقال السائل: «صحيح أنكم استغربتم السؤال بالرغم أن هذا السؤال قد ألفت فيه كتب، هذه المسألة مسألة الحسنات والسيئات ومنهج أهل السنة في نقد الجماعات أو الفرق ألفت فيه كتب.

هناك من ألف الكتب بأنك لابد تذكر حسنة وسيئة، واستدل بقول الله ـ سبحانه وتعالى ـ: ﴿ **وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا** ﴾ (آل عمران: ٧٥)، و﴿ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ** ﴾ (البقرة: ٢١٩)، وقال النبي ﷺ عن الشيطان: **«صدقك وهو كذوب»**، فيقولون: إن هذا يدل على أنك لا تذكر خبيثًا أو مبتدعًا إلا إذا ذكرت حسناتهم؟!

فقال الشيخ: هذا عند التقويم يا أخي .. هذا عند التقويم، لابد أن تذكر هذا وهذا، وقبول الحق من الإنسان لابد منه، حتى من اليهودي ومن الشياطين

ومن المشركين، أليس الرسول قبل أو صدق قول الشيطان: «ومن قرأ آية الكرسي في ليلة إلا نزل عليه من الله حافظ ولم يقربه شيطان حتى يصبح»[(١)].

أليس الله تعالى أقر المشركين: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ (الأعراف: ٢٨)، وسكت عن قولهم: ﴿وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا﴾ (الأعراف: ٢٨)؛ لأنه حق؟! فالمسألة فيها تفصيل، وأنا استغربت هذا لأن هناك فرقًا بين الرد وبين التقويم..»[(٢)].

هذه مسألة والأخرى: الردود على المبتدعة: ظن بعض الناس أن مبدأ الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات يعني السكوت عن الخطأ، والثناء على المبتدعة والرفع من شأنهم بذكر حسناتهم وتبجيلهم بين الناس، وهذا فهم غير صحيح على

---

(١) رواه البخاري في الوكالة في إذا وكّل رجلاً، فترك الوكيل شيئًا، فأجاز الموكل فهو جائز برقم (٢٣١١)، ورواه أيضًا مختصرًا معلقًا بصيغة الجزم في «بدء الخلق» في صفة إبليس وجنوده برقم (٣٢٧٥)، وفي «فضائل القرآن» في فضل سورة البقرة برقم (٥٠١٠)، وذكره كذلك في «التاريخ الكبير» (١/ ٢٨)، ومن طريقه: رواه البغوي في «شرح السنة» (٤/ ٤٦٠ - برقم ١١٩٦)، وفي «معالم التنزيل» (١/ ٣٥٨)، ووصله أبو بكر الإسماعيلي وأبو نعيم كما في «هدي الساري» (٤٢)، و«فتح الباري» (٤/ ٤٨٨)، وأسنده من طريقهما: ابن حجر في «تغليق التعليق» (٣/ ٢٩٦)، ووصله أيضًا النسائي في «عمل اليوم والليلة» برقم (٩٥٨-٩٥٩)، وفي «فضائل القرآن» برقم (٤٢)، وابن خزيمة في «التغليق» (٣/ ٢٩٦)، و«الترغيب والترهيب» (١/ ٤٢٠)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (ص٣١٣، ٥٢٦)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ١٠٧-١٠٨)، وفي «المعرفة» (٢/ ٦٣/ أ)، وفي «شعب الإيمان» (١/ ٢/ ٣٥٩)، وابن مردويه كما في «تفسير ابن كثير» (١/ ٣١٤)، و«الدر المنثور» (١/ ٣٢٠)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» برقم (١٩٥)، كما قاله الشيخ العلامة مشهور بن حسن سلمان، كما في تحقيقه على كتاب «ذكر الآثار الواردة في الأذكار التي تحرس قائلها من كيد الجن» لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي (ص٣٦ وما بعدها - الطبعة الأولى - سنة١٤١١هـ/ ١٩٩٠م - دار ابن حزم).

(٢) من شريط مسجل بتاريخ (١٦/ ١٢/ ١٤١٦هـ) لفضيلته - رحمه الله تعالى - كما نقلها الصويان - حفظه الله تعالى - في كتابه «منهج أهل السنة والجماعة» (ص٨-٩).

الإطلاق، بل فهم معكوس منكوس رديء، فالرد على المخطئ أيًا كان، وفي أي مسألة كانت، أمر مطلوب شرعًا.

ويتأكد ذلك في الرد على المبتدعة والزنادقة والضلال، لبيان ضلالهم وزيغهم وبعدهم عن جادة الصراط المستقيم، ولرد شرورهم عن الإسلام وأهله، وحماية حمى التوحيد، وللحفاظ على جنابه الكريم، وهذا العمل شعبة من شعب الجهاد، وباب عظيم من أبواب البر المأمور به شرعًا، وقد تتابع اهتمام أئمة الإسلام به طبقة بعد طبقة، وقرنًا بعد قرن، ولست في حاجة إلى بسط هذه المسألة لوضوحها، ولكثرة المؤلفات فيها، ولكن ينبغي التفريق في هذا الباب بين ثلاثة أصناف من الناس:

الصنف الأول - الذي يقع في البدعة من باب الهوى والشهوة، فتراه يكتم الحق، ويحرف النصوص، ويلبس الحق بالباطل، ويعرض عن طلب الهدى، ويظهر عليه الهوى ظهورًا لا خفاء فيه.

وعلى هذا عامة رؤوس الفرق الزائغة كالرافضة والجهمية والباطنية ونحوهم، وهؤلاء يسميهم أهل السنة: بأهل الأهواء[١].

---

(١) قال الإمام الشاطبي - رحمه الله تعالى -: «إن لفظ (أهل الأهواء) وعبارة (أهل البدع)، إنما تطلق حقيقة على الذين ابتدعوها، وقدموا فيها شريعة الهوى بالاستنباط والنصر لها، والاستدلال على صحتها في زعمهم، حتى عُدَّ خلافهم خلافًا، وشبههم منظورًا فيها، ومحتاجًا إلى ردها والجواب عنها، بخلاف العوام، فإنهم متبعون لما تقرر عند علمائهم؛ لأنه فرضهم، فليسوا بمتبعين للهوى، وإنما يتبعون ما يقال لهم كائنًا ما كان، فلا يطلق على العوام لفظ (أهل الأهواء) - كما يفعله الغلاة - حتى يخوضوا بأنظارهم فيها، ويحسنوا بنظرهم ويقبحوا، وعند ذلك يتعين للفظ أهل الأهواء وأهل البدع مدلولو واحد، وهو أنه مَنْ انتصب للابتداع ولترجيحه على غيره، وأما أهل الغفلة عن ذلك والسالكون سبل رؤسائهم بمجرد التقليد من غير نظر فلا. انظر: «الاعتصام» (١/ ١٦٢-١٦٤). =

الصنف الثاني - الذي يقع في البدعة بسبب جهله، وتفريطه في البحث والاستدلال، وتقصيره في الرجوع إلى أقوال أهل العلم قديمًا وحديثًا، وعلى هذا بعض صغار طلبة العلم الذين تزببوا قبل أن يتحصرموا، ولم يأخذوا العلم من مصادره الصافية الأصيلة.

وهؤلاء يجب ردعهم والأخذ على أيديهم، حتى يعرفوا أقدارهم ونظيرهم عامة المقلدة الجهلة الذين لا يدرون، فهم أتباع كل ناعق.

= - ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: «والبدعة التي يعد بها الرجل من أهل الأهواء ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة؛ كبدعة الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة». انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ٤١٤).

- قال الشيخ إبراهيم بن عامر الرحيلي - حفظه الله تعالى - كما في «الموقف» (١/ ١٢٠-١٢١)، والذي ترجح لدي من هذين القولين بعد تأملهما هو قول شيخ الإسلام - رحمه الله - حيث جعل ضابط أهل الأهواء هو ابتداع أمر اشتهر عند العلماء مخالفته للكتاب والسنة، وهذا ضابط دقيق في تمييز أهل الأهواء والبدع لأمرين:

الأمر الأول - أن الهوى ضد اتباع النص، كما قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ﴾ (القصص: ٥٠)، وقال: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ (الشورى: ١٥)، وقال: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم: ٣-٤)، فقد جعل الله تعالى في مقابل اتباع أمره اتباع الهوى، ولما كان أهل المتابعة لأمر الله أهل الموافقة للكتاب والسنة، كان أهل اتباع الهوى أهل المخالفة للكتاب والسنة، وهذا ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -، لكنه احترز بأن تكون المخالفة في مسألة اشتهر بين العلماء أنها مخالفة للكتاب والسنة؛ لأن هناك من دقائق المسائل ما يخفى فيه الحق على بعض الناس - بل على بعض من نصب نفسه إمامًا للجرح والتعديل وافتخر بهذا التنصيب - فمن خالف فيها لا يُعد متبعًا للهوى، بل هو مجتهد وهذا الذي أداه إليه اجتهاده، ولذلك خرج من أهل الأهواء.

الأمر الثاني - أن ابتداع أمر اشتهر أنه مخالف للكتاب والسنة لا يكون إلا بدافع من الهوى، فانتظم فيمن أتى بذلك أن يكون من أهل الأهواء. اهـ من «الموقف» للموفق الرحيلي (١/ ١٢٠-١٢١).

الصنف الثالث ـ العلماء المجتهدون، الذين ملكوا أدوات الاجتهاد، وبذلوا الوسع في البحث والنظر للوصول إلى الحق، لكنهم أخطأوا، فوقعوا في بدعة، فهؤلاء مأجورون ـ إن شاء الله ـ أجراً واحداً ـ هذا محل إجماع إلا عند الغلاة الذين لا يعتد بخلافهم ـ ولا يجوز أن تنتقص أقدارهم أو تسقط منازلهم مطلقًا ـ هذه الرسالة كلها من أولها إلى آخرها على هذا ـ ونستغفر الله تعالى لهم فيما أخطأوا فيه .

وعلى هذا عامة علماء الإسلام الذين وقعوا في البدعة ممن لهم قدم في الإسلام راسخة، وعرفوا بالعلم والفضل والبعد عن الهوى، وكانت لهم جهود مشكورة في نشر السنة وخدمتها، كالبيهقي، وابن عساكر، والعز بن عبد السلام، والنووي، وابن حجر . . ونحوهم، ولاشك أن زللهم مؤثر على مكانتهم، ولكن لا يجوز أن يغمط حقهم بالكلية.

ومن جرحهم مطلقًا، وقلل من أقدارهم، وأمر بهجر علمهم، وإطراح كتبهم بإطلاق، فهو بالجرح أولى، وبالبعد عن منهج السلف أحرى.

وفي أمثال هؤلاء العلماء قال ابن تيمية: «وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة، ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما لرأي رأوه، وفي المسألة نصوص لم تبلغهم.

وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (البقرة:٢٨٦)، وفي الصحيح أن الله قال: «قد فعلت»[1]

---

(١) رواه مسلم في الإيمان في بيان أنه ـ سبحانه وتعالى ـ لم يكلف إلا ما يطاق برقم (١٩٩) من حديث أبي هريرة، ورواه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما برقم (٢٠٠).
ـ انظر: «مجموع الفتاوى» (١٩/ ١٩٢).

وقال ابن تيمية أيضًا: «ليس كل من خالف في شيء من الاعتقاد يكون هالكًا، فقد يكون مجتهدًا مخطئًا يغفر له خطؤه، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته»[1].

وقد بين الشاطبي أن المجتهد المنسوب إلى البدعة لا يقع منه الابتداع إلا فلتة وبالعرض لا بالذات، وإنما تسمى غلطة أو زلة، لأن صاحبها لم يقصد اتباع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويل الكتاب، أي لم يتبع هواه ولا جعله عمدة، والدليل عليه أنه إذا ظهر له الحق أذعن له وأقرَّ به»[2].

والتسوية بين أصناف المبتدعة جهل وتعد لا يسوغ شرعًا، وقد فصل أهل العلم في هذه المسألة تفصيلاً كثيرًا، أذكر منه كلامًا جامعًا للإمام ابن القيم، قال فيه: «وأما أهل البدع الموافقون أهل الإسلام، ولكنهم مخالفون في بعض الأصول، كالرافضة والقدرية والجهمية وغلاة المرجئة ونحوهم، فهؤلاء أقسام:

أحدها - الجاهل المقلِّد الذي لا بصيرة له، فهذا لا يُكفر ولا يفسق ولا ترد شهادته إذا لم يكن قادرًا على تعلم الهدى، وحكمه حكم المستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً، فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله غفورًا رحيمًا.

القسم الثاني - المتمكن من السؤال وطلب الهداية والمعرفة، ولكن يترك ذلك اشتغالاً بدنياه ورئاسته ولذته ومعاشه، وغير ذلك، فهذا مفرط مستحق للوعيد، آثم بترك ما وجب عليه من تقوى الله بحسب استطاعته، فهذا له حكم أمثاله من تاركي بعض الواجبات، فإن غلب ما فيه من البدعة والهوى على ما فيه من السنة والهدى ردّت شهادته، وإن غلب ما فيه من السنة والهدى قبلت شهادته.

---

(١) «الفتاوى» (٣/ ١٧٩).

(٢) «الاعتصام» (١/ ١٤٦).

والقسم الثالث ـ أن يسأل ويطلب ويتبين له الهدى، ويتركه تقليدًا أو تعصبًا أو بغضًا أو معاداة لأصحابه، فهذا أقل درجاته أن يكون فاسقًا، وتكفيره محل اجتهاد، فإن كان معلنًا داعية ردّت شهادته وفتاويه وأحكامه مع القدرة على ذلك، ولم تقبل له شهادة ولا فتوى ولا حكم، إلا عند الضرورة، كحال غلبة هؤلاء واستيلائهم، وكون القضاة والمفتين والشهود منهم، ففي ردِّ شهادتهم وأحكامهم إذ ذاك فساد كثير ولا يمكن ذاك فتقبل للضرورة[1].

وهذه مسألة ثالثة في ردود الأفعال:

اعتاد بعض الناس على التغاضي عن أخطائهم، والحرص الشديد على تسويغها والتماس المعاذير لدفنها والسكوت عنها، بل قد يتجرأ بعضهم في الدفاع عنها وتحويلها إلى مكاسب وحسنات، كما اعتاد بعضهم النظر إلى الناقد ـ أيًا كان هدفه أو أسلوبه ـ بعين الريبة والشك، ومن ثم: التهميش والإهمال..!

وربما يكون سبب ذلك: الضعف في التربية والتكوين النفسي للفرد، مما يجعله يخاف من الاعتراف بالخطأ، وربما يظن أنَّ اعترافه بالخطأ يسقط من قدره ومكانته، وربما يكون سبب ذلك: التعصب والتحزب الذي يقود إلى الهوى الذي يعمي ويصم، وربما تكون هناك أسباب أخرى تختلف باختلاف الناس والأحوال..!

وتزداد هذه الظاهرة بروزًا عندما يكون الخطأ منسوبًا لأحد الأشياخ المتبوعين، فيظن بعض الأتباع أن نقد الشيخ بغض وذم في إمامهم، ولهذا يكون الدفاع عنه أكثر تشنجًا وتعسفًا، وإلى هذا يشير المعلمي اليماني بقوله: «من

(١) «الطرق الحكمية في السياسة الشرعية» (ص١٧٤-١٧٥)، وقد تكلم الشاطبي في بيان أصناف المبتدعة بكلام متين جدًا، انظر: «الاعتصام» (١/ ١٤٦-١٦٢).

أوسع أودية الباطل: الغلو في الأفاضل، ومن أمضى أسلحته: أن يرمي الغالي كل من يحاول رده إلى الحق ببعض أولئك الأفاضل ومعاداتهم»(١).

هكذا اعتاد بعض الناس، ولكن الحق وسط بين طرفين، فالقرآن الكريم يربينا على منهج آخر، إنه منهج المراجعة والمحاسبة وتدارس الأعمال بكل صدق وتجرد، ومن ثم: المصارحة والمكاشفة التي تلتمس مواضع النقص والعيب، لا لتضخيمها وازدراء الناس من أجلها، من أجل تدارك الحال وتقويمه.

انظر إلى الصحابة ﷺ في غزوة أحد بعد أن أصابهم ما أصابهم من اللأواء والعنت والمشقة يتنزل عليهم قول الله تعالى واضحًا جليًا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ (آل عمران: ١٥٥)، ثم قال الله تعالى لهم: ﴿أَوَ لَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٥)، وفي غزوة حنين يعاتب الله تعالى المؤمنين بقوله: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ (التوبة: ٢٥).

---

(١) «التنكيل» (١/ ٦)، من «منهج أهل السنة» للصويان (ص١٠/ ١٤).

- والذي نفسي بيده إن هذا الكلام كأن المعلمي يقوله لأفاضل زماننا الذين يحبون التعصب لهم من بعض الاتباع من الحمقى والمغفلين الجهلة، وكأن المعلمي يقصد به الشيخ ربيع المدخلي وأتباعه من أصحاب الغلو في هذا العصر والرافضين لمنهج السلف، فتاريخهم يبين ذلك للعيان - والله المستعان -.

- وإزاء هذا الصنف من الناس يأتي أقوام - أزعجهم الخطأ، وأقلقهم السكوت عليه - فيسلون سيوفهم وأقلامهم، وكأنهم في ساحة وغى حمي فيها الوطيس، فيأخذون بالزلة، ويتتبعون العثرة، ويحملونها على أسوأ المحامل، ويفسرونها بأفسد المآخذ، يسقطون جميع المحاسن، ويلغون جميع المحامد، لوهم توهموه، أو لصغيرة رأوها كبيرة، فيكون حالهم كحال من هدم مصرًا وبنى قصرًا. نعم أخي، فإن الصويان قد حذر من هذه الفرقة المارقة الباغية، فرقة الغلاة والرافضة لمنهج السلف من قبل تسع سنوات - والله المستعان -، فعدوه من المبتدعة، وأنت تقرأ هذا الكلام الذي ينقط شهدًا - والحمد لله -.

بل إن الله تعالى يعاتب نبيه محمداً ﷺ ـ وهو سيد ولد آدم ـ في غير ما آية قال تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ ۝١ أَن جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ ۝٢ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ...﴾ (عبس: ١-١٠)، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾ (التحريم: ١)، وقال تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾ (التوبة: ٤٣).

غاية في الوضوح والصراحة التي تبني ثقة الإنسان في منهجه، وتجعله يستثمر الهفوات والأخطاء في تقويم النفس وتزكيتها، وإعادة بنائها، وأما المجاملة والمداورة والمهادنة، فكما أنها ترسخ الخطأ وتنميه وتسقي جذوره حتى يظهر أثره في الأجيال اللاحقة، فهي أيضًا تنفخ في الذات الإنسانية حتى تظن أنها قد بلغت الكمال أو قاربت..!!

والمصارحة في بيان الأخطاء تعني: التناصح وتسديد المعايب بمحبة ورحمة وإشفاق، ولا تعني التفاضح، والتراشق بالتهم للتشفي والانتقام، وتتبع الهفوات للتقليل من أقدار الناس وإسقاطهم ـ كما هو حال طائفة الغلاة والرافضة لمنهج السلف ـ، وبين الحالين خيط رفيع لا يحسنه إلا من هداه الله تعالى إلى نور الحكمة وزكاة النفس ـ ممن نقلت لكم من مناهجهم القليل وسيأتي في الجزء الثاني بعضًا ممن تيسر لي الوقوف عليه ـ، وهذا يعتبر الجزء الأول، وأسأل الله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ إخراج الجزء الثاني، وأن يمدني منه بالعون، هو ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين.

سراج الدين اليماني

الفهرس

الموضوع	صفحة
ـ مقدمة	٥
١ ـ الإمام ابن المبارك (١١٨-١٨١)	٢٠
٢ ـ الإمام ابن السماك (ت١٨٣هـ)	٢٣
٣ ـ الإمام الشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ)	٢٤
٤ ـ الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ)	٢٦
٥ ـ الأئمة السلمي وشاذان وعلي المديني	٣٠
٦ ـ الإمام الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ)	٣١
٧ ـ الإمام ابن حبان (ت٣٥٤هـ)	٣٤
٨ ـ الإمام ابن الوزير (٢٩٩-٤٠٠هـ)	٤١
٩ ـ الإمام ابن حزم الأندلسي (٣٨٣-٤٥٦هـ)	٤٣
١٠ ـ الإمام ابن عبد البر القرطبي (٣٦٨-٤٦٣هـ)	٤٦
١١ ـ الإمام الخطيب (٣٩٢-٤٦٣هـ)	٥٣
١٢ ـ الإمام الجويني (٤١٩-٤٧٨هـ)	٥٥
١٣ ـ الإمام الآمدي (٥٥١-٦٣١هـ)	٥٨
١٤ ـ الإمام النووي (٦٣١-٦٧٦هـ)	٥٩
١٥ ـ الإمام القرافي (٦٥٣-٧٤٢هـ)	٦٢
١٦ ـ الإمام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ)	٦٣
١٧ ـ الإمام الذهبي (٦٧٣-٧٤٨هـ)	١٢٦
١٨ ـ الإمام ابن رجب الحنبلي (ت٧٥٠هـ)	١٣٧
١٩ ـ الإمام ابن القيم (٦٩١-٧٥١هـ)	١٤٢
٢٠ ـ الإمام تاج الدين السبكي (٧٢٨-٧٧١هـ)	١٦٠
٢١ ـ الإمام الشاطبي (ت٧٩٠هـ)	١٦٥
٢٢ ـ الإمام ابن أبي العز الحنفي (ت٧٩٢هـ)	١٦٧
٢٣ ـ الإمام ابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ)	١٦٩
٢٤ ـ الحافظ ابن حجر (٧٧٣-٨٥٢هـ)	١٧٠

الموضـــوع صفحة

٢٥ـ الإمام السخاوي (ت٩٠٢هـ) ١٧٤
٢٦ـ الإمام الشوكاني (١١٧٣-١٢٥٠هـ) ١٧٧
٢٧ـ العلامة الشنقيطي ١٨٢
٢٨ـ العلامة المعلمي ١٨٣
٢٩ـ العلامة عبد الرحمن السعدي ١٩١
٣٠ـ العلامة ابن باز ١٩٨
٣١ـ العلامة ناصر الدين الألباني ٢٢٦
٣٢ـ العلامة ابن عثيمين ٢٣٧
٣٣ـ الشيخ مقبل الوادعي ٢٧٧
٣٤ـ الشيخ عبد العزيز آل الشيخ ٢٩٤
٣٥ـ الشيخ صالح الفوزان ٣٠٩
٣٦ـ الشيخ عبد المحسن العباد ٣٢١
٣٧ـ الشيخ بكر عبد الله أبو زيد ٣٣٤
٣٨ـ الشيخ عبد الكريم زيدان ٣٤١
٣٩ـ الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق ٣٤٥
٤٠ـ الشيخ محمد بن إسماعيل المقدم ٣٦٢
٤١ـ الشيخ سعيد عبد العظيم ٣٧١
٤٢ـ الشيخ ياسر برهامي ٣٨٣
٤٣ـ الشيخ أحمد فريد ٣٩٦
٤٤ـ الشيخ جاسم المهلهل ٤٠٧
٤٥ـ الشيخ إبراهيم بن عامر الرحيلي ٤٢٢
٤٦ـ الشيخ عبد الله بن يوسف الجديع ٤٤٤
٤٧ـ الشيخ أبو الحسن المأربي ٤٤٦
٤٨ـ الشيخ عبد الرحمن السديس ٤٨٣
٤٩ـ نبذة من كلام بعض الأئمة ٤٩٣
٥٠ـ فتاوى اللجنة الدائمة ٥٠٠
ـ الخاتمة ٥١٥

